ملاك مصر

قصة صعود الرأسمالية المصرية

مُلاك مصر
قصة صعود الرأسمالية المصرية

بيسان كساب، عمر غنام، كريم مجاهد، آلاء مصطفى، عبد الحميد مكاوي، أسامة دياب.

تحرير : محمد جاد

تصميم الغلاف/غادة خليفة

إخراج داخلي محمد ندا

الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٨

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:

٢٠١٨/٢٣٦٩٧

الترقيم الدولي/ تدمك:

٥-١٣-٦٦٤٨-٩٧٧-٩٧٨

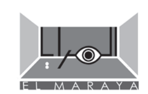
١: الرأسمالية

أ – جاد، محمد (باحث)

ب –العنوان ٣٢٠١١٢٢

هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا





تليفون: ٢٠٢٢٣٩٦١٥٤٨+

البريد الإلكتروني:

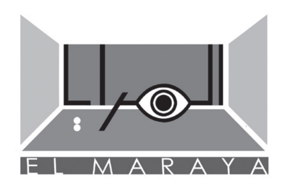
elmaraya@elmaraya.net

العنوان: ٢٣ ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة ١٧، القاهرة، ج م ع

ملاك مصر

بيسان كساب - عمر غنام - كريم مجاهد - آلاء مصطفى
عبد الحميد مكاوي - أسامة دياب

تحرير
محمد جاد



الفهرس

هذا الكتاب

في شتاء عام 2017 دعاني تامر وجيه، مسئول النشر آنذاك في دار"المرايا"، لتناول فنجان قهوة، وانتهت الجلسة إلى اتفاق مبدئي على تأليف كتاب بالاشتراك مع الدار. حيث دار الحوار حول كتاب "من يملك مصر" الذي أحدث ضجة كبيرة خلال الثمانينات، وهو رسالة دكتوراة أعدتها مؤلفته سامية إمام، حاولت أن ترصد من خلالها عودة الرأسمالية المصرية إلى الاقتصاد في حقبة الانفتاح، بعد عقد من إجراءات الحد من الملكية الزراعية، وعقد آخر من تأميم المنشآت الصناعية.

ساق وجيه اسم هذا الكتاب المهم في حديثه للمقارنة بينه وبين اللغة السائدة في الكتابة عن الاقتصاد هذه الأيام، وكيف أصبح يهيمن عليها طابع التحليل الاقتصادي منزوع السياسة، الأقرب للغة بنوك الاستثمار ومحللي البورصة. وهي لغة ليست منزهة عن التوجهات السياسية، وعادة ما تسيطر عليها نزعات "نيوليبرالية"، تقدم بطريقة ماكرة، تزعم أنها وحدهاهي العلم المجرد من أهواء السياسة والسياسيين.

هذا الواقع الأليم تؤكده ندرة الكتابات الحديثة، التي يمكن أن نصنفها تحت بند الاقتصاد السياسي، في المكتبة العربية. وهو ليس أمرًا مستغربًا في ظل ضعف التمويل الموجه إلى نشاط النشر الاقتصادي في مصر، والذي يدفع الكثير من الباحثين إلى العزوف عن هذا النشاط، والتوجه إلى الكتابة الصحفية التي توفر عائدًا معقولًا للمعيشة.

تقدم التحليلات الصحفية مادة غنية عن الاحتكارات وعلاقة النخب الحاكمة برجال الأعمال وغيرها من الموضوعات، ولكن تظل-بطبيعتها- عاجزة عن أن تقدم صورة شاملة للمشهد، مثل التي يمكن أن يوفرها مشروع بحثي كبير.

لـذا اقـترح وجيـه أن نُعِـدَّ مؤلفًـا يحـاول أن يرسـم صـورة مبدئيـة عـن التطـورات التـي حدثـت في الاقتصـاد المـصري خـلال الخمسـين عامًـا الأخـيرة، وكيـف رسـخت الرأسـمالية أقدامهـا، فنحـن في حاجـة إلى إعـادة طـرح سـؤال سـامية إمـام القديـم عـلى أنفسـنا، أي"مـن يملـك مـصر" في الوقـت الراهـن؟

كلنـا نعـرف الملاك الجـدد، ونـرى علاماتهـم التجاريـة عـلى لافتـات الدعايـة الضخمـة في الشـوارع والميادين، لكننـا نحتـاج لأن نعـرف قصـة الصعـود، وكيـف سـاهمت الدولـة فيهـا، وهـل يخـدم النمـوذج الرأسـمالي التنميـة، أو هـل هـو ناجـح حتـى في توليـد الدخـل؟ وغيرهـا مـن الأسـئلة العامـة التـي يمكـن أن تكـون بدايـة لنشـاط بحثـي مسـتقبلي يعيـد السياسـة لمرافقـة الاقتصـاد، ويخـرج بنـا مـن نطـاق حديـث المحللـين الـذي يحتفـي بالنمـو الاقتصـادي، بغـض النظـر عـن أسـبابه، ودوافعـه، ومـن المسـتفيد منـه.

ولأن الأسـئلة التـي اسـتدعاها المـشروع المقـترح مـن تامـر وجيـه كبـيرة ومتعـددة، طلبـتُ الاسـتعانة بعـدد مـن الزمـلاء المحرريـن للمشـاركة في تتبـع التطـور الـذي لحـق بالرأسـمالية المصريـة خـلال العقـود الأخـيرة.

ولا نزعـم أننـا نجحنـا في الإجابـة عـن كل الأسـئلة، صحيـح أنـه كان هنـاك منطـق وراء انتقـاء قطاعـات محـددة لتسـليط الضـوء عليهـا، كقطـاع الصناعـات الغذائيـة الـذي لديـه قاعـدة صناعيـة واسـعة الانتشـار، أو الصناعـات البتروليـة التـي تسـاهم بقيمـة إنتـاج ضخمـة للغايـة. لكـن هنـاك قطاعـات أخـرى لم تسـنح الفرصـة في الوقـت الراهـن للتعـرض لهـا، مـع أن هـذا لا يقلـل مـن أهميتهـا، مثـل الأدويـة مثـلًا، أو الخدمـات "اللوجيسـتية" وغيرهـا، وربمـا نسـتكمل ذلـك مسـتقبلا.

وأخـيرًا، فكرنـا في أن نبـدأ الكتـاب بعمـل مسرحـي، يعـرض مقتطفـات مـن أهـم المصـادر النظريـة التـي تداولهـا الباحثـون في هـذا الكتـاب خـلال العمـل عـلى إخراجـه، لعـل البدايـة الأدبيـة تكـون فاتـح شـهية لقـراءة باقـي العمـل الـذي يتـم بقـدر مـن الدسـامة وغـزارة السـرد والتفصيـل.

محرر الكتاب

المحاكمة (مسرحية خيالية)

تـم اسـتدعائي لـلإدلاء بشـهادتي أمـام النائـب العـام، ثـم انقـدت بسلاسـة بـين يـدي جنديـين ملثمـين بالسـواد إلى مبنـى القضـاء، صعـدت السـلالم الرخاميـة وقلبـي يـدق عـلى وقـع أحذيـة الجنـود الثقيلـة، وازدادت رهبتـي عندمـا أدخلـوني قاعـة النيابـة الواسـعة، كانـت مـن الطـراز العتيـق، تمتـد لعـشرات الأمتـار يمينًـا ويسـارًا، وترتفـع لأكـثر مـن ثلاثـة أدوار بمقاييـس عصرنـا.

كانـت القاعـة خاويـة إلا مـن مائـدة شـديدة التواضـع يجلـس عليهـا ثلاثـة قضـاة، بـدا الأمـر وكأننـا في محاكمـة تـم التحضـير لهـا عـلى عجـل، كانـت الأجـواء أشـبه بالمحاكـمات الثوريـة.

وعندمـا اقتربـت مـن مائـدة القضـاة، لفـت انتباهـي الرجـل الجالـس في المنتصـف، بـدا مُهابًـا بحُلتـه الكلاسـيكية المحاطـة بوشـاح القضـاة الأخـضر، وتعجبـت مـن أنـه لم يكـن منزعجًـا مـن رابطـة العنـق، عـلى الرغـم مـن أن الرطوبـة كانـت عاليـة في المـكان. بعـد دقائـق أدركـت أنـه شـديد الشـبه بالفنـان الراحـل نظيـم شـعراوي، أمـا الجالسـون عـلى جانبيـه فكانـوا مـن الكومبارسـات المجهولـين.

رحـب بي القـاضي الرئيـسي، وحـاول أن يطمئننـي، بـأن شرح لي أننـي مُسـتدعَى للشـهادة ولسـت متهـمًا.. سـألته: إذن مـن المتهـم؟

بـدا سـؤالًا عويصًـا عـلى القـاضي، وأجـاب بلهجـة متقطعـة وهـو يريـح ياقـة القميـص عـن عنقـه الممتلـئ: واللـه لازلنـا لم نحـدد بالضبـط.. تقـدر تقـول كـدة الرأسـمالية أو الاقتصـاد أو أصحـاب الـثروة، شيء مـن هـذا القبيـل.

- ومـا الـذي يملكـه صحفـي اقتصـادي مثـلي مـن شـهادة بشـأن الرأسـمالية وأصحـاب الـثروات؟

- أنتـم أصـل المشـكلة.. تنـشرون صفحـات يوميـة تتحـدث عـن النمـو الاقتصـادي، ورأس المـال السـوقي الـذي تجـاوز التريليـون جنيـه، والوفـد الأوروبي الـذي وعـد الحكومـة باسـتثمارات ومِنـح تتجـاوز المليـارات، ولاشيء يتغـير في حياتنـا.. هـذه هـي القضيـة التـي تشـغلنا.. مـن المسـئول عـن كل هـذا الفقـر والتأخـر الـذي نعيـش فيـه طيلـة هـذه العقـود بالرغـم مـن أننـا بدأنـا مسـيرة التحديـث مـن أيـام محمـد عـلي؟ لمـاذا نحـن متخلفـين اقتصاديًـا؟

- هـذا سـؤال كبـير للغايـة ياسـيادة القـاضي (تحـررت مـن قبضـة الحـراس وبـدأت أتحـرك يمينًـا ويسـارًا وأنـا أفكـر لعـلي أسـتعيد شـيئًا مـن تركيـزي) ممكـن تتركنـي ليومـين

أكتب لحضرتك بحثًا محترمًا يجيب على هذه الأسئلة، أنا في حاجة لمراجع وجلسات مع اقتصاديين وخبراء.

- قال وهو يشير إلى الفراغ الهائل المحيط بنا في القاعة الضخمة: كل شيء متاح لك هنا. (جلت ببصري أتتبع إشاراته فلم أر شيئًا ذا قيمة) بينما أكمل هو: أية فكرة تخطر في بالك سنمدك بالمراجع الخاصة بها، أي اقتصادي يمر في خاطرك ستجده يعبر أمامك في هذه القاعة. (ثم ابتسم وهو يرى عيني تتسعان من الاندهاش من إجابته).

حاولت أن أجد مبررًا للهروب، فاقتربت منه أكثر وقلت:

-عفوًا ياسيادة القاضي، ولكن الكثير من الاقتصاديين الذين سأحتاج إلى شهاداتهم رحلوا عن عالمنا.

- قاطعني بحزم: هنا.. في هذه القاعة.. سقطت حدود الزمان والمكان.. أي شيء يخطر ببالك ستجده أمامك، (ثم بنبرة فيها سخرية مبطنة أكدت لي أنه الفنان نظيم شعراوي): ملكش حجة بقى يا أخي.. اشتغل!

عقدت ذراعي وراء ظهري، وأخذت أتجول في القاعة أبحث عن خيط أبدأ منه إجابتي على هذه الأسئلة المهولة، حتى لمحت رجلًا واقفًا في ركن ظليل يرتدي «طربوشًا» ويمسك بيده عصا خشبية، فاقتربت أتفرس ملامحه فعرفته، هو طلعت باشا حرب، الذي ملأت صوره الشوارع قبل شهور في حملة دعائية أطلقها «بنك مصر»، فتعلقت بكتفه وأنا أهتف بالقاضي: نعم.. وجدتها.. عادة ما تبدأ قصة الرأسمالية في مصر بهذا الرجل.

- بدا القاضي غير مقتنع بحماسي: لا أفهم لماذا؟ ما هو الفارق بين طلعت حرب، وأي رجل ثري آخر مر على هذا البلد، لقد مر على مصر آلاف الأثرياء ممن عرفوا نشاط التجارة، وشغَّلوا الملايين من العاملين على مدار التاريخ.

- عفوا يا سيادة القاضي، هناك فارق كبير بين أي رجل ثري وبين الرأسمالي.

- لا أبدًا.. مفيش فرق.

- شعرت بحرج شديد من إصرار القاضي، حتى جاءني صوت من وسط القاعة ليس غريبًا عني: أظن ياعزيزي أنك في حاجة إلى خلفية نظرية قبل أن تخوض في تاريخ الرأسمالية.

نظرت إلى مصدر الصوت فوجدته محمود أمين العالم (بددت ابتسامته العريضة إحساسي بالتوتر) فهرعت إليه، وعندما اقتربت منه وجدته يجلس على منضدة وحوله نخبة من الاقتصاديين.

- قال أمين العالم: حظك حلو (كانت له ابتسامة وديعة توحي دائما بأن كل

شيء ميسر) نحن نحرر عددًا من مجلة «قضايا فكرية» عن الرأسمالية المصرية، ثم أشار إلى رجل يجلس بجواره: اشرح لهم يا دكتور فوزي منصور ما الفرق بين الرأسمالي وأي رجل ثري في تاريخ مصر.

قام الدكتور فوزي حاملًا «الجاكت» على ذراعه ومضى معي إلى منصة القضاة، ثم قال وهو يشمر أكمامه، وكأنه يستعد لإلقاء محاضرة:

-ربما نحتاج يا سيادة القاضي لأن نمر سريعًا على تاريخ البلد، ونفتش عن الرأسمالية في أية حقبة من الحقب! لقد دام حكم الفراعنة نحو ثلاثين قرنًا، أي أكثر من ستة أضعاف ما عاشته الرأسمالية حتى الآن، وخلال هذه الفترة وصل تقدم فنون الإنتاج إلى مستوى عالٍ، وارتفعت نظم القانون والملكية والحقوق العينية ونظام التعاقد. على أنه لا مجال على الإطلاق للحديث عن إرهاصات تُشعر بإمكان التحول إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، والسبب هو أن مصر الفرعونية لم تعرف النقود كأداة للتبادل حتى العصر الصادي.

- في عصر آخر، عرف المصريون النقود، ولكن غابت عنهم الملكية الفردية، أقصد العصر البطلمي الذي كان الأصل العام فيه اعتبار الأرض مملوكة للدولة. هذا لا ينفي أن في العصر الفاطمي كانت لدينا بشائر لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي ولكن التجربة لم تكتمل، فقد تراكمت ثروات نقدية هائلة من التجارة ومن مرتبات البيروقراطية ومن غير ذلك، ومن الثابت أن بعض هذه الثروات قد أُعِيد استغلالها في الزراعة، وكانت مقدمات نظام المصنع اليدوي قد انتشرت وحدث تقدم ملحوظ في تقسيم العمل داخل المصانع الحرفية بعض الخطوات.

- قال القاضي وهو يخبط كفًا على كف: أنا مش فاهم أنتو بتعقدوا الدنيا كدة ليه؟

- تقدمت خطوتين على الدكتور فوزي، محاولا تلطيف الأمور: الموضوع بسيط يا سيادة القاضي، هناك قواعد أساسية لنمط الإنتاج حتى نَصِف الشخص القائم عليه بالرأسمالي، منها الملكية الخاصة للأصول المنتِجة، وأن تكون النقود هي أداة تسعير مدخلات ومخرجات عناصر الإنتاج، وأن يكون الإنتاج أصلًا معدًا للبيع في السوق، ويعتمد على عمالة مأجورة يجمعها في مكان واحد، ويقسِّم بينها العمل بالطريقة التي نعرفها الآن في المصانع، وهذه شروط لم تكتمل إلا في العصر الحديث، قبل ذلك كان هناك فلاحون يزرعون لكي يطعموا أسرهم وأثرياء يُشغِلون عمالًا، ولكن بنظام العبودية وهكذا.. ومع ظهور طبقة الرأسماليين في أوروبا ممن تنطبق عليهم الشروط السابقة، بدأت حركة التراكم الرأسمالي تسير بوتيرة متسارعة.. الرأسمالي يشتري المواد الخام والعمل المأجور بالنقد ويبيع السلعة في السوق مقابل

النقد أيضًا، ويستفيد بالفارق بين تكلفة الإنتاج وتكلفة البيع، لكي يوسع من أنشطة إنتاجه في المستقبل، هذا هو السباق المحموم الذي بدأته أوروبا في العصر الحديث من أجل التراكم الرأسمالي، ومن بعدها صار سباقًا محمومًا بين الأمم على عملية التراكم تلك.

- قال القاضي، وما زالت في صوته نبرة استياء: خلاص فهمنا إن طلعت حرب كان رأسماليًا.. ما هي أهميته بين الرأسماليين؟

- لقد جسَّد الرجل ما تطلق عليه بعض الأدبيات «الطبقة البرجوازية الوطنية» التي تسعى إلى الخروج من أسر التبعية الاقتصادية.

- برجوازية وتبعية! لا تبالغ في استخدام المصطلحات حتى لا أضعك في السجن.

- عفوًا سيادة الرئيس.. البرجوازية هي طبقة الرأسماليين التي أشرنا إليها، وما يميز البرجوازية الوطنية هو سعيها إلى تمكين بلادها من تنفيذ كافة مراحل الإنتاج على أرضها، النمط المقابل للرأسماليين الوطنيين هو «الكومبرادور» (تعبير صيني يشير إلى رئيس الخدم في بيت المستعمِر) وهو الرأسمالي الذي يرضى بأن يقوم بدور تافه في حلقة الإنتاج، ويترك الدور الأهم الذي يحقق تراكمًا رأسماليًا أكبر للرأسمالي الكبير الذي يعيش في البلد المتقدم، وهو مجرد تابع له.

مر أمين العالم من ورائي، وبدا وكأنه خارج من القاعة، وقال وهو في الطريق، بذات الابتسامة الوديعة:

- أظنك في حاجة إلى تقديم خلفية نظرية عن التبعية أيضًا يا عزيزي.

- حاولت أن أستوقفه: انتظر يا دكتور، أحتاج مساعدتك. لكنه مضى في طريقه، وقال غير مكترث بنداءاتي: رايح أشرب سجارة.

- أشار القاضي لي بالاسترسال، لأن وقته ضيق: هذا الموضوع كتب فيه الكثيرون، أشهرهم طبعا «راؤول بربش» مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالأمم المتحدة، والذي رأى أن التقسيم العالمي للعمل يصب في مصلحة الدول الغنية، فالدول الفقيرة تصدر السلع الأولية إلى هذه البلدان، وتقوم الأخيرة بتصنيعها وإعادة بيعها بسعر مرتفع للدول الفقيرة، ويعود هذا السعر المرتفع للمنتجات المصنعة إلى القيمة المضافة التي تحظى بها تلك السلع بعد التصنيع، ولهذا طرح «بربش» فكرة إحلال الواردات، بمعنى أن تستغني البلدان الفقيرة تدريجيًا عن استيراد السلع المصنعة من الدول الغنية.

- من هنا نشأ الحديث عن دول مركز (المُصنِعة) ودول أطراف (المُصدِرة للمواد الخام)، أو تصنيف العالم بين دول حققت التنمية، وأخرى تحت مستوى التنمية (underdevelopment) أي أن موادها الخام تُستنزَف من أجل مصالح الدول

المُصنِعة، لذا كان الحل المطروح هو بتر هذه الصلة. طبعًا «بربش» ليس الوحيد الذي تحدث عن هذه القضية، فالماركسيون مثلا يرون أن الدول المتقدمة حريصة على الحفاظ على هذا التوزيع للأدوار، ويشير ماركس نفسه في هذا السياق إلى أن اكتشاف الذهب والفضة في أميركا، وإبادة واستعباد وقبر السكان الأصليين في المناجم، وبدء غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل إفريقيا إلى مكان للصيد التجاري، كان ذلك جميعه الإشارة التي أعلنت الشروق الوردي لحقبة الإنتاج الرأسمالي، وأطلق فلاديمير لنين على هذه التوسعات مصطلح «الإمبريالية».

- قال القاضي في سأم: مصطلحات تاني!

وبدا وكأن العساكر يستعدون للإمساك بي وإلقائي في السجن، فأفلت منهم، وعدت إلى الوراء عدة خطوات وأنا أقول للقاضي بابتسامة متزلفة:

-عفوًا سيادتك، سنستدعي لينين نفسه لشرح هذا المصطلح.

ثم هرعت أبحث عن منقِذ في هذه الغرفة الواسعة، حتى اصطدمت بباب صغير، فتحته، ووجدت خلفه مجموعة من الرجال منهمكين في النقاش، وما أن رأني الرجل القصير ذو اللحية الحمراء الجالس على رأس المائدة حتى قال:

- من هذا المتطفل؟

- أنا صحفي وعندي سؤال.. آسف لو كنت أزعجكتم.

- قال الرجل في سخط شديد: أنت أزعجتنا بالفعل. هات ما عندك.

- ما هي «الإمبريالية» يارفيق لينين؟

- «الإمبريالية» هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار يامغفل. (ثم غمغم بعبارات غاضبة فهمت منها أنه منشغل في اجتماع الحزب).

- توجهت بحديثي إلى القاضي: الرفيق لينين يتحدث هنا عن التطور الذي شهدته الرأسمالية في عصره، بحيث صارت إمبراطوريات اقتصادية كبرى تحتكر عمليات الإنتاج على مستوى العالم، وتُدافع بشراسة عن هذا الموقف الاحتكاري، حتى وإن استخدمت قوة السلاح، لقد رأى الماركسيون أن الدافع إلى توزيع الأدوار بين الدول المتقدمة والمتخلفة، بل وبين المتقدمة وبعضها، هو الذي يفسر لنا صراعات وحروب كبرى مثل الحرب العالمية الأولى.

- سأل القاضي: ولكن أليس وجود شركات كبرى تستخدم المواد الخام والعمالة من الدول المتخلفة، هو نمط من التعاون الاقتصادي الذي يسمونه «عولمة».

- نعم سيادتك، ولكنهم في وقت لينين كانوا يسمونه «إمبريالية» ويربطونه بممارسات الاستعمار.

- هتف لينين من مكانه بصوت ساخر: «عولمة»! أي عبث هذا، هذا الرجل

يذكرني بالمغفلين الذين قالوا ما دام الماركسيون يعتبرون الرأسمالية في روسيا أمرًا محتومًا وتقدميًا، فينبغي عليهم أن يفتحوا خمارة وينصرفوا إلى غرس الرأسمالية. وضحك الجالسون على مائدة الحزب البلشفي من مزحة الرفيق الأكبر.

اقتربت منه ورجوته: أرجوك اخفض صوتك، القاضي ممكن يحبسنا، ثم عدت بحديثي إلى القاضي:

- فلنكتفِ بتلك الخلفيات النظرية، ونعُد إلى طلعت حرب.

هبط عليَّ الظلام فجأة، ونظرت إلى أعلى، فوجدت عامل الإضاءة يحول الأنوار إلى مائدة أمين العالم، حيث كانت الاقتصادية سامية إمام تجلس على المنضدة، وتقول وهي تصب الشاي من «طرمس» موضوع أمامها:

- لم يكن طلعت حرب بالطبع أول رأسمالي، ولا أول رجل صناعة، ولا حتى أول مؤسس بنك في هذا البلد، ولكن تجربة إنشاء بنك مصر عام 1920 هي التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التي أثبتت تحولًا جديًا نحو الاستثمار الصناعي الحقيقي، إذ كان بنك مصر وشركاته منعطفًا لتحول شق من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى مجالات إنتاج غير مرتبطة بالأرض.

- أبدى القاضي دهشته: والغريب أن بعد ذلك جاء عبد الناصر وأكمل مشوار التصنيع.. ماذا جرى لنا؟!

- تدخلت في الحديث بعد أن عاد عامل الإضاءة مهتمًا بي: الحقيقة سيادتك أن الأمور ليست بهذا التبسيط. لقد سعى ناصر لإحلال الواردات فعلًا، ولكن تجربته مرت بعدة مراحل، الأولى كانت مرحلة تمصير الاقتصاد وطرد الشركات الأجنبية بعد حرب السويس 1956، وقد اتجهت الدولة آنذاك للتفكير جديًا في وضع خطة قومية وإدارة اقتصاد البلاد على نحو يدفعنا للخروج من اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد أكثر تقدمًا، ثم كانت المرحلة الثانية بتأميم الصناعات الكبرى في بداية الستينيات، واستثمار الدولة بكثافة في تعميق الصناعة.

- أشار القاضي في تملل إلى ساعته مجددًا، وقال وهو يريح رأسه على قبضته: وماذا جرى بعد ذلك؟

- قال صوت قادم من الظلام في حركة مسرحية: الطبقة الريعية يا سيادة القاضي كانت تقاوم هذا التحول. (عرفت من الشارب والنظارة الطبية أنه الاقتصادي المرموق في جامعة الإسكندرية محمد دويدار).

- اقترب القاضي من إمضاء قرار حبسي، وهو يقول في سأم: مصطلحات تاني!

- فهرعت إليه مترجيًا: حضرتك تسأل عن الريع؟ المقصود باختصار هي المكاسب التي تأتي من الطبيعة، تستطيع أن تدرج تحت هذا المصطلح كل الثروات

التـي تخـرج مـن الأرض، وعـادة مـا ينظـر الاقتصاديـون بنظـرة سـلبية إلى الطبقـة المالكـة لـلأراضي التـي تعيـش عـلى الريـع، فهـي لا تعمـل بيدهـا مثـل العـمال، ولا تراكـم رأس المـال مثـل المصنعـين، أي أنهـا لا تضيـف كثـيرًا إلى النشـاط المنتـج وإلى ثـروة المجتمـع، بـل قـد تعـوِّق التحـول للإنتـاج، لأن الطبيعـة تعطـي لهـا المِنـح وهـي مسـترخية في مكانهـا دون أي جهـد.

- هنـا تدخـل الدكتـور دويـدار في الحديـث: لاشـك أن الاسـتثمار الصناعـي قـد بلـغ قمتـه في السـتينيات، في عـام 1963 عـلى وجـه التحديـد، وقـد بلغـت نسـبة هـذا الاسـتثمار إلى الاسـتثمار القومـي طـوال سـنوات الخطـة الخمسـية 26.3% في المتوسـط، لكـن هـذا لاينفـي أن داخـل القطـاع العـام نشـأ لدينـا طبقـة مـن الريعيـين، وهـم في حالتنـا تلـك، الموظفـون الذيـن يقبضـون رواتـب مـن الدولـة، لكنهـم لا يعملـون بأيديهـم، لقـد اسـتطاعت هـذه الطبقـة، خاصـة فئـة كبـار الموظفـين، أن تضمـن لنفسـها حظًـا وافرًا مـن ثمـار القطـاع العـام، ولأن هـؤلاء الريعيـين تمكنـوا مـن السـيطرة عـلى إدارة وحـدات قطـاع الدولـة، فقـد اتجهـوا إلى تعبئـة جـزء مـن فوائـض العمليـة الإنتاجيـة وتوجيهـه إلى مصالحهـم الشـخصية، لـكي يكوِّنـوا رأسـمال تجـاري فـردي. فعلـوا ذلـك بصفـة مبـاشرة ومشروعـة، أو بطريقـة غـير مشروعـة مـن خـلال الممارسـات الفاسـدة، أو عـن طريـق الإتجـار مـع وحـدات قطـاع الدولـة والمقـاولات. هـذه الطبقـة كانـت بحاجـة إلى منافـذ لاسـتثمار أموالهـا، بـدأت بأعـمال غـير مشروعـة مثـل تجـارة الشـنطة، ثـم فتحـت لهـا الدولـة منافـذ أخـرى مثـل المنطقـة الحـرة في بورسـعيد، ثـم أصبحـت مـصر كلهـا منطقـة حـرة. (أنهـى حديثـه فاتحًـا ذراعيـه بـذات الحركـة المسرحيـة).

- تدخلـت في الحديـث كي أمهـد للقـاضي أننـا ننتقـل إلى حقبـة السـبعينيات: سـيادتك هـو يقصـد حقبـة الانفتـاح الاقتصـادي التـي بـدأت بقانـون الاسـتثمار العـربي عـام 1974، وتبعتهـا سلسـلة مـن إجـراءات التخـارج مـن سياسـات الاقتصـاد الموجـه والقطـاع العـام.

وكأن كلمـة انفتـاح هـي الـسر في اجتـذاب الاقتصاديـين القدامـى مـن كل حـدب وصوب، فبمجـرد أن نطقتهـا، بـدأت العديـد مـن الوجـوه تظهـر مـن حـولي، وكلهـم يتسـابقون عـلى الحديـث أمـام القـاضي.

- قالـت سـيدة، وهـي تعـبر بصعوبـة وسـط الزحـام، حتـى وصلـت إلى المنصـة: لقد كانـت حقبـة السـبعينيات حقبـة ريعيـة بامتيـاز يـا سـيادة الرئيـس، حيـث بـدأت علاقات مـصر الخارجيـة تقـوى بالـدول الغربيـة، وعـلى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبـدأ تدفـق القـروض والمعونـات، وجـاءت تدفقـات ريعيـة أخـرى تمثلـت في إيـرادات مـصر من البـترول وقنـاة السـويس والسـياحة وتحويـلات المصريـين العاملـين في الخـارج.

- قال القاضي وهو يقلب في أوراقه حائرًا: عفوًا يا سيدتي، ولكن يبدو أن هذا الصحفي ضلل هيئة المحكمة عندما قال لنا إن الريع يتمثل فيما تنتجه الأرض، يمكننا أن ندرج تحت هذا التعريف أنشطة البترول، بل والسياحة أيضًا، باعتبار أننا ليس لنا فضل في صنع الآثار، ولكن حضرتك أشرتِ إلى تحويلات العاملين في الخارج، وهو نوع من العمل المنتِج!

حاولت أن أصل إلى منصة المحكمة، لكي أقول للقاضي إن هذا مفهوم خاص بالخبيرة المتحدثة، الدكتورة فاطمة الشربيني، لكن القاعة صارت مزدحمة بالاقتصاديين، ولم أقدر على الوصول، إلا أن السيدة بادرت بالحديث:

- يمكن إطلاق صفة الريعية على سياسات تصدير القوة العاملة، إذا ما أُتُبِعت بقصد الحصول على دخل نقدي بالعملات الصعبة، رغم أن المرتب الذي يحصل عليه العامل في الخارج أجر، وليس ريعًا، ولكن تصدير العمالة كان له آثار سلبية على الإنتاج في مصر، فهي أكبر ظاهرة تجريف اجتماعي حدثت في تاريخ البلاد، وكما شرح الدكتور دويدار، فإن طبقة الريعيين داخل الدولة، أو التي يمكن أن نسميها أيضًا ب»البرجوازية البيروقراطية» تمكنت من مراكمة الثراوت، وناصرت الانفتاح بشدة، لأنه سيُمكنها من المتاجرة برأسمالها. هذه الأجواء كانت محفزة لنمو أنشطة الخدمات، سواء الإنتاجي منها، الذي زاد بنسبة 11.4%، أو غير الإنتاجي الذي وصل إلى نسبة 7.8%، مقابل نمو الصناعات غير البترولية بنسبة 6.6%، وذلك في الفترة من 1976 إلى 1982.

- وظهر اقتصادي آخر من بين الجموع: هذا المناخ الريعي كان أفضل تربة لنشأة الرأسمالية الطفيلية.

- هتفت من وسط الزحام: أرجوك اشرح المصطلح قبل أن يلقوا بي في السجن.

-قال الرجل غير ملتفتًا لي: الطفيليون هم من يتطفلون على المنتجين الفعليين، ويمكننا أن نستشهد هنا بعبارة لصاحب كتاب «هذا الانفتاح الاقتصادي» الذي رأى ملامح هذا التحول منذ وقت مبكر للغاية، وهو يقول إن تجار البقالة يتحولون إلى تجار للسلع الاستهلاكية المستورَدة من ملابس وأقمشة، والجماعات المستوردِة وتجار السمك، يتحولون إلى تجار للسيارات، وأصحاب الملاهي يتاجرون في كل شيء، والفكرة عند الجميع هي الاستفادة من فروق الأسعار، والتعامل في أي شيء يكون مصدرًا للربح الكبير، بعد أن يضمنوا سرعة دوران رأس المال.

- أثناء الحديث لمحت الجنود يرتبون مائدة في مواجهة مجلس القضاة (بعد أن ألمح القاضي الرئيسي لكبيرهم بإشارة معناها لايصح أن تترك البهوات واقفين) ثم خرج من وسط الجمع أربعة من الخبراء جلسوا يحتسون القهوة على هذه

المائـدة).

عرفـت المتحدثـين مـن لافتـة الأسـماء الموضوعـة أمـام كل واحـد منهـم.. كان أول المتحدثـين صاحـب «وداعًـا الطبقـة الوسـطى»، الاقتصـادي الشـهير رمـزي زكي، الـذي قـال بعـد أن فـرغ مـن قهوتـه:

-مـن الـضروري ياسـيادة القـاضي أن ننظـر إلى التحـولات الجاريـة في الاقتصـاد العالمـي، لقـد وقعـت أحـداث الانفتـاح في عـصر «البـترودولار» الـذي أسـس لسياسـات اقتصاديـة مـا زلنـا نعيشـها في الوقـت الراهـن.

- صـاح القـاضي في جنـوده: أيـن ذهـب الصحفـي، نحتاجـه لـكي يفـسر لنـا المصطلحـات.

- انطلـق الجنـود يفتشـون عنـي وسـط الزحـام، بينـما استرسـل رمـزي زكي في الحديـث: بدخـول العـالم عقـد السـبعينيات كانـت أوضـاع الاقتصـاد العالمـي انقلبت رأسًـا عـلى عقـب، حدثـت حـوادث جِسـام، مـن أهمهـا قـرار دول منظمـة «أوبـك» في أكتوبـر 1973 إنهـاء عـصر الرخـص الشـديد لمـواد الطاقـة، وظهـر سـوق «البـترودولار»، وتطـور مـع ظهـور الفوائـض النفطيـة التـي حققتهـا دول «الأوبـك» جـراء رفـع أسـعار النفـط، حيـث حرصـت البنـوك التجاريـة دوليـة النشـاط عـلى إعـادة تدويـر تلـك الفوائـض إليهـا وإعـادة إقراضهـا للبلـدان التـي تعـاني مـن عجـز كبـير في موازنتهـا.. ويمكـن أن نقـول إن السـيولة الضخمـة التـي كوَّنهـا هـذا السـوق كانـت محـركًا رئيسـيًا للحـركات الدوليـة لـرؤوس الأمـوال السـاخنة التـي تتطايـر مـن لحظـة إلى أخـرى، ومن مـكان إلى آخـر بسرعة عجيبـة، بحثًـا عـن أعـلى معـدلات للفائـدة والاسـتثمار. وفي هـذا السـياق دعـى «جوهانـز وتفـين»، المديـر الخامـس لصنـدوق النقـد الـدولي، البنـوك التجاريـة التـي بـدأت تجـذب الفوائـض النفطيـة، لأن تقـدم قروضهـا إلى الـدول التـي تـضررت موازين مدفوعاتها بسـبب ارتفـاع أسـعار النفـط، وإن كان قـد رأى آنـذاك أنـه مـن الصعوبـة تـرك البنـوك التجاريـة بمفردهـا تتـولى إعـادة التدويـر، لـذا حـرص الصنـدوق منـذ مطلـع السـبعينيات أن يلعـب دورًا قياديًـا في عمليـة إعـادة التدويـر.. وهنـا نجـد مفارقـة تاريخيـة عجيبـة، فأمـوال النفـط الفائضـة المعـاد تدويرهـا لا يملكهـا الصنـدوق، ولا الـدول الرأسـمالية الصناعيـة المسـيطرة عليـه، لكـن الصنـدوق يحـرص عـلى أن يلعـب دور الوسـيط بـين بـلاد الفائـض وبـلاد العجـز، حتـى يتمكـن مـن فـرض شروطـه عـلى مـن سيسـتفيد مـن هـذه الأمـوال.

- كان الأسـتاذ عـادل حسـين مسـترخيًا عـلى مقعـده وهـو يدخـن ويسـتمع بتركيـز إلى حديـث رمـزي زكي، ومـا إن فـرغ الأخـير مـن حديثـه، حتـى اعتـدل حسـين ودسَّ مـا بقـى مـن سـيجارته في المطفـأة، ليلتقـط طـرف الحديـث:

-وآه مـن شروط الصنـدوق يـا سـيادة القـاضي! لقـد تدخلوا في سياسـاتنا منذ السـبعينيات

بشكل فج، أصبحوا مشاركين في المطبخ اليومي نفسه، أي في المناقشات والأبحاث اليومية التي تتحول إلى أرقام وبيانات وقرارات وسياسات. فهم يشتركون مثلًا ومباشرة في تحضير الموازنة العامة وفي تعديلها قبل أن تُعلن أمام مجلس الشعب. بل إن المناقشة الحقيقية والمؤثرة مع وزارة المالية تصدر عن صندوق النقد وليس عن أية جهة أخرى. وأقصد بالمناقشة الحقيقية المناقشة التي تسهم في مراحل صناعة القرارات، المناقشة التي يمكن أن تُحدِث تغييرات أساسية في هيكل الإيرادات المقترح أو هيكل الإنفاق. ضغطوا من أجل تخفيض العملة، وفتح السوق المحلي أمام المنافسة الدولية، ومع انتشار المحاكاة لأنماط الاستهلاك الكمالية والشاذة في الدول النفطية المجاورة، ومع تساقط رذاذ هذا النمط من أصحاب الدخول العالية في الداخل، ومع موجة الإعلانات المكثفة من الشركات العابرة للجنسية عن كل فنونها وإبداعاتها، ابتلعت السوق فيض الاستيراد الاستهلاكي منذ بداية الانفتاح، وانقلبت سياسة التصنيع لإحلال الواردات في الستينيات إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية في سنوات الانفتاح.

- جاء بي الحراس محمولًا بين أيديهم وألقوا بي أمام القاضي مثل الزكيبة، فقال القاضي:

-لسنا في حاجة إليه الآن، البهوات يشرحون شرحًا سلسًا ومفهومًا.

- أشار لي الحارس وكأنه يسأل أين نذهب به؟ فقال القاضي غير مكترث: إلى الجحيم! وبينما يهمون بحملي مجددًا، استوقفهم القاضي وكأنه تذكر شيئًا للتو: اتركوه لحظة.. كنت أريد أن أسألك.. هل عانى الناس حقًا في السبعينيات من تخفيض الجنيه مثلما عانينا نحن من التعويم في 2016؟

-تم تخفيض الجنيه عدة مرات منذ تدخل صندوق النقد في السياسة المصرية، وربما يعكس ذلك فشله في إصلاح الاقتصاد، فالتعويم يعني أن البلاد تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير لتلبية احتياجاتها، لقد ركز الصندوق على فرض التقشف لمنع إفلاس الدولة، ووعدنا بأننا إذا تركنا القطاع العام وفتحنا السوق سنلحق بركب التطور، وها نحن بعد عقود من اتباع نصائحه ما زلنا نواجه صدمات من التعويم.

- استراح القاضي على مقعده وكأنه مستغرق في التفكير، ثم سأل:

-تكونش الشروط دي نصباية!

- فردَّ رجل من الجالسين على مائدة الخبراء، يبدو من بشرته ناصعة البياض والشعر المنسدل حتى رقبته أنه أجنبي:

-بالفعل ياسيادة القاضي.

- هتفت في دهشة: ديفيد هارفي بيتكلم عربي!

- قال القاضي: هل نسيت أننا في مسرحية فانتازية؟! هذا «الهارفي» تجسيد لما يدور في خيالك لا أكثر.

سكت خجلًا من غبائي، بينما استطرد الأنثروبولجي الأميركي:

-إنها دائرة لا تنتهي يا سيادة القاضي، لكي أشرحها لك علينا أن نبدأ من النظرية الماركسية عن ميل معدل الربح للانخفاض.. حضرتك سمعت عنها؟

- قال القاضي في سخط: للأسف لم يشرحها لنا هذا الصحفي الثرثار.

-الموضوع بسيط، تخيل أن لدينا رأسمالي نجح في تسويق سلعة ما، بالطبع سيفكر في كيفية زيادة ربحه.. ومن أول الأفكار التي ستطرأ على عقله هي كيفية تطوير تقنية الإنتاج لزيادة حجم ما ينتجه من هذه السلعة، وأيضًا تقليل تكاليف الإنتاج.. نتيجة هذه الإصلاحات أن الرأسمالي سيجني أرباحًا أكبر على المدى القصير.. لكن منافسيه سيتبعون تقنياته الحديثة، وينتجون هم أيضًا بمعدلات أكثر غزارة.. النتيجة أنه على المدى الطويل يكون لدينا فائض في السلع المعروضة، وهذه واحدة من بدايات مشكلة الركود، وهنا دعني أسألك كيف تواجه الرأسمالية هذه المشكلة؟

- سكت القاضي وهو يفكر في حيرة شديدة، حتى التفت إلى صوت لينين وهو يهتف من جانب مظلم في الغرفة:

-ألم أشرح لك «الإمبريالية» يا مغفل.

- قلت للقاضي في حرج بالغ: عفوًا سيدي.. إنه يقصدني أنا. بينما أكمل هارفي: بالضبط هذا ما توصل إليه لينين، والمناضلة الألمانية روزا لوكسمبرج أيضًا. إن الإنتاج الزائد، أو ما يسمى بفائض التراكم (over accumulation) تتم معالجته عبر البحث عن أسواق جديدة ليس فيها فائض في المعروض، وإن عجزت الرأسمالية عن ذلك، فإن أصولها القائمة تنخفض قيمتها بشدة.

- قال القاضي: لازلت مُصرًا على أن ما تسمونه «إمبريالية» هو العولمة.. المليان يصب على الفاضي والكل يربح ما المشكلة؟!

-هناك العديد من التناقضات التي تظهر في هذا النظام، الدول المتلقية للفائض أحيانًا لا تكون لديها القدرة على استهلاك هذه الفوائض، لذا تقوم الدول المصدِرة للفوائض بإقراضها، من هنا تجد تفسيرًا لمساعي أميركا وصندوق النقد لترويج القروض للبلدان النامية منذ حقبة السبعينيات التي كان الاقتصاد الأميركي يواجه فيها أزمة من هذا النوع، هذه القروض تكون مصحوبة بشرط لإلزام الدولة المستدينة بفتح سوقها أمام صادرات السلع ورؤوس الأموال، وعندما تدخل الأموال الساخنة إلى البلد المقترِض، تقوم بالمضاربات التي تخلق فقاعات سعرية (أي ارتفاع مبالغ فيه في أسعار الأصول) ثم سرعان ما تنفجر هذه الفقاعات بشكل مفاجئ،

مـما يدفـع رؤوس الأمـوال السـاخنة إلى الهـروب بسرعـة مـن هـذه السـوق، فتنهـار قيمـة أصـول هـذا البلـد بسرعـة.

- أشـار لي القـاضي، فملـت عليـه، ثـم سـألني هامسًـا: هـل عشـنا أزمـة مماثلـة لما يحكيـه هـارفي؟

-كلا يـا سـيدي، وذلـك لأننـا لم يكـن لنـا وزن كبـير في السـوق العالمـي، مثـل هـذه الأزمـات جـرت في بلـدان بجنـوب شرق آسـيا خـلال التسـعينات.

- أكمـل بصـوت مرتفـع، وكأنـه يتعمـد هـذه المـرة إسـماع هـارفي: حسـنًا.. أنـا منشـغل بمـصر، مـالي ومـال مشـكلات آسـيا، حتـى وان كانـت قـروض صنـدوق النقـد مصحوبـة بـشرط انفتـاح السـوق المـصري عـلى العـالم، فهـذا الانفتـاح يجلـب لنـا سـلعًا كنـا في حاجـة إليهـا، ويشـجع المصنـع المـصري عـلى تحسـين منتجاتـه.. أليـس الانفتـاح من الجانبـين؟ أي أن الـدول المتقدمـة سـتزيل العوائـق الجمركيـة أيضًـا عـلى صادراتنـا إليهـا؟

وبينـما يسـوق القـاضي طرحـه، لمحـت لينـين قادمًـا إلينـا وهـو في منتهـى الغضـب، فهرعـت إليـه ومنعتـه مـن الوصـول إلى المنصـة، حتـى لا يتطـاول عـلى القـاضي وأذهـب إلى السـجن بسـببه، وبينـما أنـا ممسـكًا إيـاه مـن كتفيـه أحـاول قـدر جهـدي كبـح وصوله، كان الرفيـق يقـول بصـوت هائـج:

-هذا الغبي.. ألم أشرح له أن «الإمبريالية» هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار!

- في هـذا الوقـت كان هـارفي يـشرح للقـاضي نفـس وجهـة نظـر لينـين ولكـن بطريقـة أكـثر هـدوءًا: التجـارة الحـرة يتـم تصويرهـا دائمـا عـلى أنهـا انفتـاح على المنافسـة العالميـة، ولكنـه طـرح متـداعٍ، وذلـك لأن الإنتـاج والاسـتهلاك يتركـزان بشـكل كبـير لـدى الرأسـماليات الكـبرى، مثـلًا قـد تغـري أمـيركا إحـدى الـدول الناميـة بأنهـا سـتفتح لهـا سـوقها الاسـتهلاكي، ولكنهـا تسـتخدم هـذا السـلاح في فـرض شروطهـا الاقتصاديـة، وإذا لم يقبـل البلـد النامـي، تقـول لهـا أمـيركا «أنـتِ محرومـة مـن دخـول السـوق عنـدي» –مِلت هنـا عـلى أذن القـاضي وقلـت لـه: كـما فعلـت معنـا أمـيركا لإجبارنـا عـلى توقيـع اتفاقيـة الكويـز- أمـا عـلى صعيـد الإنتـاج، يكـون مـن الصعـب للغايـة أن تنافـس الـدول الناميـة البلـدان المتقدمـة، فالقـوى الرأسـمالية الكـبرى تتحكـم في إنتـاج البـذور، والأسـمدة، والالكترونيـات، والسـوفت ويـر، والمنتجـات الدوائيـة والبتروليـة وغيرهـا، وهنـاك تقديـرات بـأن مـا يقـرب مـن ثلثـي التجـارة الخارجيـة يُعـزى الآن مـن المعامـلات داخـل وبـين الـشركات عـبر الوطنيـة الرئيسـية.

- عـاد القـاضي يفكـر بعمـق، ولكـن بـدا هـذه المـرة مرجحًـا رأي هـارفي، ثـم قـال لباقـي الخـبراء إنـه اكتفـى بمـا سـمعه، فبـدأ وجودهـم في التـلاشي، ووجدتنـي واقفًـا وحـدي مجـددًا بـين يـدي الجنـود والقـاضي يتلـو حكمـه الأخـير: انتهـت عدالـة المحكمـة

إلى أن الاقتصاد المصري كان ضحية الرأسمالية العالمية التي منعته من قطع العلاقة معها، ودفعته للإغراق في التبعية، وتآمرت عليه الرأسمالية الطفيلية التي أغرقت الاقتصاد بالممارسات التجارية والمضاربات والنشاط الخدمي إلى آخره، ثم نظر لي في تحدٍ طفولي:

-إيه رأيك؟ بعرف أقول كلامًا كبيرًا مثلكم!

- حاولت أن أتملقه لكي أرحل وأنجو بنفسي من هذا المكان العجيب:

-حضرتك معلمنا وأستاذنا.. هل صدور الحكم يعني أنني أستطيع أن أعود إلى بيتي؟

- أشار القاضي إلى الجنود بأن يفكوا قبضتهم عن ذراعي وكتفي، تنفست الصعداء وهممت بالرحيل، وبينما أنا في طريقي إلى الخروج تعثرت في مقعد خشبي، رفعت رأسي، فوجدت الاقتصادي سامر سليمان، كان جالسًا يدخن الشيشة في استراحته المفضلة عند المقهى المجاور لمكتبة الجامعة الأميركية، وقال سامر بابتسامة بريئة:

-إيه الكلام الفاضي دة؟! أنتم تسطحون الأمور بشدة.

- رجوته أن يخفض صوته لأني عايز أروح، ولكن للأسف وصلت كلمته إلى سمع القاضي، فدعاه للاقتراب من منصته، واتجه سامر إليه وهو يقرأ من كتاب في يده:

-استمع مثلًا يا سيادة القاضي «لقد كان التناقض الأساسي في مصر قائمًا بين البرجوازية الوطنية الممثلة في رأس المال الصناعي المحلي والقطاع العام، والبرجوازية الحديثة الممثلة في رأس المال الأجنبي، والرأسمالية «الكومبرادورية»، ويبدو أن الهيمنة أصبحت للجزء الأكثر طفيلية في البرجوازية الجديدة»، مثل هذا الطرح كان شائعًا للغاية خاصة بين أتباع نظرية التبعية، وهو يفترض أن الدولة لعبة في يد الطبقة الرأسمالية، ولكنها واقعيًا كانت مستقلة عنهم.

- نفخ القاضي من ضيقه وهو يشعر أن سامر يهدم كل القناعات التي بناها قبل دقائق:

-هذا رأي مختلف عن كل ما سمعته، هل أنت من أنصار الليبرالية والانفتاح؟

- خبط سامر على منضدة القضاة وقال بعصبية: أنا ماركسي تروتسكي. ثم استعاد هدوءه: ولكن لا تنسى أنني من جيل ما بعد الحداثة الذي يشكك في كل الأطروحات الكلاسيكية.

- فتح القاضي أوراقه من جديد وأخذ يدون وراء سامر: لا أشكك فيما قاله الأساتذة السابقون عن تراجع التصنيع في السبعينيات، فقد انخفض في نصيب

الصناعة في الناتج الإجمالي من 19% سنة 1973 إلى 14.9% في 1978، وكذلك نصيب الاستثمارات الصناعية من مجمل الاستثمارات تراجع من 29.3% في 70-71 إلى 21.4% في 80-81، وبينما مثلت الصادرات الصناعية 47% من الواردات المصنعة سنة1970 أصبحت 14.6% في 1979، ولكن هذا التوجه الذي اتبعته الرأسمالية المصرية آنذاك كان عقلانيًا في رأيي، فالاقتصاد كان مصابًا في السبعينيات بالمرض الهولندي، وهو اصطلاح مقصود به البلدان التي تهبط عليها فجأة عوائد ريعية كبيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع غير المتداولة تجاريًا، مثل نشاط المقاولات مثلًا، لذا كان من الطبيعي أن يتجه الرأسماليون إلى الاستثمار في مثل هذه المجالات.

بل إن المصنعين الذي عبروا فترة التأميمات العصيبة في الستينيات، واجهوا ضربة عنيفة من المنافسة الأجنبية خلال السبعينيات، دفعت بعضهم إلى الإفلاس، على الرغم من أن الدولة ظاهريًا حافظت على القيود الجمركية التي وضعتها في الستينيات لحماية الصناعة المحلية، لكنها فتحت المجال للسلع المستوردة من خلال المنطقة الحرة في بورسعيد، وساهم عمل المصريين في الخارج في تدفق السلع أيضًا، لكن المشهد تغير في الثمانينيات والتسعينيات، فقد ارتفع نصيب الصناعة غير البترولية من الناتج من 13.5% في 1980-1981 إلى 18.1% في 1996-1997، وتجاوز معدل نمو الصناعة في الثمانينيات والتسعينيات نمو الناتج الإجمالي، حيث كان متوسط نمو الصناعة بين 1982-1995 7.5%.

- أول ما سكت سامر، رفع القاضي عينيه عن الورق وسأله في فضول: هذه حقبة مبارك.. هل أنت من مؤيديه؟

هذه المرة لم ينفعل سامر، ولكن رد بنصف ابتسامة فيها شيء من السخرية: -لقد ألفت كتابًا آخر عن ديكتاتورية مبارك وقت أن كان في الحكم. ثم اقترب أكثر من المنصة وبدأ يفند رأيه بطريقته الجدلية:

-الأمر ليس مع أو ضد مبارك، ولكنه مرتبط بطبيعة النظام السياسي نفسه، فالنظام المصري مثل أي نظام حاكم، يهتم بإرضاء المصالح الضيقة للطبقة الأكثر نفوذًا، ولكن في نفس الوقت إذا تعارضت هذه المصالح الضيقة مع فرص بقاء النظام نفسه، فإن النظام يقف ضدها، هكذا كان الوضع في الثمانينيات، لقد كان عدد السكان ينمو بشدة، وكانت لدينا العديد من القيود التي تحد من قدرتنا على التوسع في الزراعة لتوفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى السوق، كما أدرك النظام منذ السبعينيات أن قطاع الخدمات لا يقدر على توليد فرص العمل الكافية، لذا أعطى العديد من الحوافز لنمو نشاط التصنيع.

- تهلل وجه القاضي: إذن فاقتصادنا من الاقتصادات الرائدة، ولم يكن فاشلًا كما نتصور.

-أنا لم أقل ذلك، لقد خلق مبارك رأسمالية صناعية وليدة في عصره، ولكننا كنا متأخرين عن ركب البلدان الصاعدة، فإذا نظرنا مثلًا إلى نصيب الصناعة من الناتج عام 1986 سنجده في مصر عند نسبة 15% بينما كان 28% في البرازيل مثلًا، و22% في جنوب إفريقيا.

- قال سامر عبارته الأخيرة ثم اختفى عن أنظارنا، فناداني القاضي وهو في غضب عارم:

-تعال هنا، لقد حيرتني معك، لم أعد أفهم شيئًا.

- قبل أن أرد، وجدت نفسي مجددًا محاطًا بالظلام، فقد حول عامل الإضاءة الأنوار هذه المرة إلى عمرو عادلي، كان الأخير عاكفًا على حاسوبه الصغير ويعمل بكد في مقهاه المفضل بحي المعادي، وبرغم انشغاله، بدا وكأنه كان يتنصت على حديثنا منذ البداية، وقال دون أن يرفع عينيه عن حاسوبه:

-كل هذه الحيرة لأنكم أعطيتم لنظرية التبعية وزنًا كبيرًا منذ البداية.

- تقدمت صوبه وسألته: تنكر أن تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي يقوم على أساس استغلال البلدان المتقدمة للدول المتخلفة؟

-لا أنكر ذلك، ولكن الحل الذي طرحته نظرية التبعية هو قطع العلاقة مع دول المركز، وهذا طرح متداعٍ للغاية، لقد اندمجت بلدان مثل دول جنوب شرق آسيا، وكوريا الجنوبية على وجه التحديد، في العلاقة مع بلدان رأسمالية كبرى، ومع ذلك أحدثت تقدمًا رهيبًا، لقد قدمت هذه البلدان نموذجًا وسيطًا بين الانفتاح على العالم، وحماية صناعتها المحلية، يسمى ب»الدولة التنموية».

- ثم اختفى عادلي تحت الظلام، بينما دعاني القاضي إلى منصته مجددًا وقد ازداد غضبه:

-أين «الدولة التنموية» يا لص؟ كنت تريد أن ترحل من دون أن تشرحها لنا.

-سعة معرفة سيادتكم تغريني بالصمت وأنا في حضرتكم.

-كفى نفاقًا وادخل في الموضوع.

-مفهوم الدولة التنموية أطلق على نموذج اليابان الاقتصادي، خلال الخمسينيات والستينيات، والذي حقق نموًا اقتصاديًا مذهلًا بالرغم من أنه لم يتبع لا النموذج الأنجلوسكسوني الذي يقتصر فيه دور الدولة على تنظيم بيئة الاستثمار للقطاع الخاص، ولا نموذج الاقتصاد الموجه الذي اتبعته البلدان الاشتراكية، ولكنه كان حالة وسيطة بين هاتين الحالتين، حيث تدخلت الدولة ببعض الإجراءات التي

تدفع مسار الاقتصاد إلى مزيد من التصنيع دون أن يكون لها حضور ثقيل يخنق مبادرة القطاع الخاص أو ينعزل عن الاقتصاد العالمي، وقد انسحب هذا التوصيف أيضًا على تجارب كوريا، وتايوان، وسنغافورة، في الخمسينيات والستينيات، وأيضًا تايلاند، وإندونيسيا، في السبعينيات والثمانينيات.

- هدأ غضب القاضي قليلًا وقال: أعتقد أن هذا النموذج يشبه فعلًا اقتصاد مبارك في الثمانينيات والتسعينيات، وأذكر أنهم كانوا يقولون في الدعاية وقتها أن مصر ستكون من نمور النيل، على غرار نمور شرق آسيا، فهل صرنا من النمور فعلًا؟ هل نجحت مصر كدولة تنموية؟

- ربما يجيبنا عمرو عادلي بشكل أفضل على هذا السؤال، فهذا موضوع رسالته في الدكتوراة.

-يا عمرو أنت فين يا عمرو؟

- أخذت أهتف مناديًا عمرًا بلا جدوى، ثم نظرت لأعلى فوجدت عامل الإضاءة ناعسًا بعد أن قتله الملل من هذا النقاش الطويل، فصفقت له كي يسلط الضوء مجددًا على عمرو.

- ظهر عمرو من جديد، وكان لا يزال عاكفًا على حاسوبه، هتفت:

-عمرو أنت سامعنا!

-صوتك اخترق أذني.

-ولماذا لم تجب عن السؤال؟

-لأنه أتفه من أن أبذل جهد الإجابة عليه، هل هذا منظر بلد أفلح في أي شيء؟ (ثم رفع رأسه عن الحاسوب وكأنه يريد أن ينهي النقاش) لقد قال مبارك في التسعينيات أن التصدير مسألة حياة أو موت، ولكنه بالطبع لم يحقق نجاحات مماثلة لما أنجزته العديد من البلدان الآسيوية في هذا الوقت، وفي رأيي أنه كانت هناك عدة أسباب تعوِّق هذا الإنجاز، منها السلطوية السياسية التي لم تخلق حافزًا أمام مبارك للإنجاز، مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه الأمر لو كان أمامه مرشح منافس، علاوة على أن النظام الناصري لم يترك وراءه قطاعًا خاصًا قويًا يتمكن من قيادة هذا التحول، بعكس ما كان في حالة تركيا مثلًا التي حافظت على قطاعها الخاص، حتى في مرحلة إحلال الواردات، هذا بجانب الطبيعة الريعية لموارد الدولة في مصر، والتي تجعل النظام أقل عرضة للمحاسبة الشعبية، عكس النظم التي تتمتع بإيرادات من الضرائب. (ثم مخاطبًا عامل الإضاءة) اطفي النور يابني ورانا شغل.

- مال واحد من القضاة على القاضي الرئيسي، وأشار إلى الساعة التي في

يـده، فقـال القـاضي الرئيـسي:

-أظـن أننـا سـنكتفي بمـا سـمعناه اليـوم، ليـس لأننـا توصلنـا إلى أي قناعـة، فأصدقـاؤك الاقتصاديـون لا يتفقـون عـلى شيء أبـدًا، ولكننـا سـننهي هـذه الجلسـة لأن موعـد الغـذاء اقـترب. (وضحـك القضـاة عـلى الجانبـين، حتـى ظهـرت الفلقـات التـي بـين أسـنانهم).

-ولماذا تشـعر سـيادتك أنك لم تتوصل إلى شيء مفيد بعد كل ما سمعته؟

-لأننـي لم أعـثر عـلى المتهـم حتـى الآن، كل مـا قيـل يـدل عـلى أننـا متخلفـون اقتصاديًا، بغـض النظـر عـن الأسـباب التـي يسـوقها كل خبـير، ولكـن مـن المتهم؟

-ممكـن أقول لحضرتك حاجة ومتزعلش؟

-تفضل.

-حتـى لـو عرفـت المتهـم، لـن تقـدر عـلى توقيـع عقوبـة عليـه. حصيلـة مـا قيـل إننـا نتعـرض لاسـتغلال.. اسـتغلال مـن القـوى الرأسـمالية العالميـة التـي تريـد منـا أن نلعـب دورًا متدنيًـا في حلقـة الإنتـاج العالميـة، وأن نقـترض منهـا لـكي نكـون مجـرد إسـفنجة تمتـص فوائـض إنتاجهـا، حتـى وإن سـددنا الفاتـورة بالتقشـف وسياسـات الإفقـار. واسـتغلال الرأسـمالية المحليـة أيضًـا، سـواء الطفيـلي منهـا الـذي يجنـي الـثروات مـن السـمسرة، ولا يقـدم فـرص العمـل أو يحقـق التنميـة، بـل ولا يُخضـع فوائضـه الماليـة للضرائـب، حيـث احـترف الكثـير مـن السـماسرة تسـجيل أنفسـهم في المـلاذات الضريبيـة. وسـواء الرأسـمالية المنتجـة التـي مارسـت الاسـتغلال عندمـا بنـت إمبراطوريتهـا الاقتصاديـة بالاعتـماد عـلى علاقاتهـا السياسـية مـع النظـام، حيـث حصلـت منـه عـلى الأصـول والطاقـة بثمـن بخـس، وتُركِـت لسـنوات تمـارس السياسـات الاحتكاريـة واضطهـاد العـمال.

لكـن هـل تسـتطيع أن تحاسـب أي واحـد ممـن ذكرتهـم لسـيادتك؟ بالطبـع لا.. لأنـك تحاسـب وفقًـا للقانـون والاتفاقيـات الدوليـة.. هـؤلاء لايخرقـون القانـون كـما يفعـل السـارقون الصغـار ياسـيادة القـاضي.. اللصـوص الكبـار يصنعـون القانـون.

- أنهيـت جملتـي الختاميـة وكانـت مصحوبـة بموسـيقى تصويريـة مؤثـرة، ووقفـت ألتقـط أنفـاسي وأنـا أراقـب القـاضي الرئيـسي يتشـاور مـع مسـاعديه.. شـعرت أننـي أندفعـت قليـلًا، وندمـت عـلى اندفاعـي.

- أنهى القاضي مشـاوراته وقال معلنا قرار هيئة القضاء:

-انتهـت عدالـة المحكمـة إلى بـراءة الرأسـمالية حيـث لا يُوجـد قانـون يعاقـب عـلى الاسـتغلال (ثـم أكمـل بلهجـة سـاخرة) وحكمـت أيضًـا بحبـس الشـاهد خمـس سـنوات لسـوء أدبـه مـع القضـاة.

فصل تمهيدي

ديناميكيات الرأسمالية في مصر
كيف تدور الماكينة.. أين العطب.. من يستغل من؟

« تعكس البلدان الأكثر تنمية صناعيًا للبلدان الأقل تنمية صورة لمستقبلها »

- كارل ماركس

كان القرن التاسع عشر هو قرن نضج الرأسمالية، اكتملت صورتها كما نعرفها في عصرنا الحالي: الإنتاج لصالح السوق، السلع في مقابل النقد، الإنتاج بالاعتماد على العمل المأجور، وتقسيم العمل الذي اعتدنا أن نراه الآن في المواقع الصناعية.

كل هذه الملامح المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي اجتمعت مع التقدم التكنولوجي الذي ضاعف من قوى الإنتاج، وصارت سويًا نموذجًا اقتصاديًا جديدًا قادرًا على توليد الثروة بأضعاف المعدلات السابقة، واستغلال الموارد الطبيعية على أفضل نحو ممكن.

بدأ هذا النمط في الإنتاج قبل هذا القرن بحقبة طويلة. وتطور ببطء وبشكل ارتجالي على يد طبقة التجار (البرجوازية) في أوروبا الغربية، التي تحولت لاحقًا إلى رأسمالية صناعية. وصارت هذه الطبقة البازغة بطريقتها في مراكمة الأموال، نموذجًا اقتصاديًا متميزًا يُشار إليه بالبنان، حيث يقول المؤرخ البريطاني، إريك هوبز باوم، إن الأدبيات المهتمة بالشأن الاقتصادي بدأت تستسيغ تداول تعبير «الرأسمالية» منذ ستينيات القرن التاسع عشر.[1]

وحتى هذا القرن، كان النمو السنوي في الناتج الإجمالي العالمي ضعيفًا للغاية، يقل عن 0.1%. لكن سرعان ما ساهم التصنيع في إطلاق قوى الإنتاج وتعظيم القدرة على استغلال الثروات الطبيعية. وسجل نصيب الفرد من الدخل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في أعوام1820 و1870 معدلات نمو متسارعة بنسب 1 و1.3% على التوالي، مقارنة بما يقرب من صفر في المئة في مناطق لم تكن بعد قد تحولت إلى عملاق صناعي منافس للغرب، مثل دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.[2]

أدركت بعض الممالك، الأوروبية وغير الأوروبية، بشكل متأخر حجم القوة والنفوذ الذي منحه نمط الإنتاج الرأسمالي لبلدان أوروبا الغربية. فقررت أن تقوم ببعض الوثبات، على حد وصف المناضل الروسي، ليون تروتسكي، لكي تلحق بالركب الذي

1- إريك هوبز باوم -عصر رأس المال 1848 - 1875- مركز دراسات الوحدة العربية (نشر لأول مرة سنة 1975).

2-Mary Hallward-Driemeier,Gaurav Nayyar - Trouble in the Making ?The Future of Manufacturing-Led Development - World bank - 2017 - Overview P - 2 .http//:www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/trouble-in-the-making-the-future-of-manufacturing-led-development

فاتها. وكانت الأسرة العلوية في مصر تحاول الوثوب أيضًا. لم يترك محمد على الأمر للصدفة، وتدخلت الدولة في عهده لتحديث الزراعة، وإنشاء الصناعات الحديثة، وفرضت الحماية التي تمنع المنافسة الأوروبية، لكي تضمن لصناعاتها الوليدة الاستمرار في النمو. وسعى محمد علي إلى تخليق طبقة من كبار الملاك الزراعيين تكون عونًا له في حكمه. إلا أنه من جهة أخرى قضى على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة، وهي الطبقة التي أرست أصول الرأسمالية في أوروبا.[3]

مرت تجربة التحديث تحت حكم الأسرة العلوية بمراحل من الصعود والهبوط، خاصة في ظل الضغوط التي واجهتها من العديد من القوى الدولية الساعية لكبح طموحها السياسي. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان حكم هذه الأسرة تحت إمرة الخديوي إسماعيل يواجه أزمة ديون متفاقمة. كانت هذه الأزمة هي البداية الفعلية لميلاد الرأسمالية المصرية في نظر بعض المؤرخين، حيث اضطر إسماعيل تحت ضغط الاحتياج للسيولة في 1871 إلى منح حقوق الملكية للأراضي لكبار المزارعين مقابل تمويل الديون.[4]

أصبح لدينا إذن تجربة أخرى بدائية لتكوين نظام رأسمالي، تسير بالتوازي مع تجربة التحديث التي تمت بأوامر عُليا من محمد علي. ويقول إريك دافيز في هذا الصدد، إن امتلاك كثير من عائلات أعيان الريف لمساحات كبيرة من الأرض، فضلا عن البحث عن الألقاب وعن الوجاهة الاجتماعية، أدى إلى تجانس طبقة كبار الملاك في مصر إلى حد يمكن أن يجعلنا نصف هذه الطبقة بأنها أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر طبقة برجوازية زراعية واعية لمصالحها السياسية والاقتصادية.[5]

ثم كان القرن العشرين هو قرن الشعوب الطامحة في اللحاق بركب الرأسمالية وليس قرن الملوك والأباطرة. فقد ظفرت الكثير من هذه الشعوب باستقلالها عن الاستعمار والديكتاتورية الملكية خلال العقود الأولى من هذا القرن.

ودفعت ظروف الحرب العالمية الأولى السلطة في مصر إلى التفكير جديًا في التصنيع، حيث انقطعت الصادرات الأوروبية من بعض المنتجات الاستهلاكية الحديثة والتي كان المصريون بدأوا يعتادون عليها.

وفي تلك الفترة أيضًا، ساهم صعود الروح القومية في تحفيز البرجوازية المصرية على التطلع لتحديث الاقتصاد وخلق أنماط من التراكم الرأسمالي أكثر ارتباطًا

3- سامية إمام -بنك مصر العشرينيات وبنك مصر السبعينيات- قضايا فكرية 1986- ص 56 و 57.
4- إريك دافيز -تجربة بنك مصر 1920 - 1941- مؤسسة الأبحاث العربية - 1985.
5- نفس المصدر.

بالتصنيـع، كان بالطبـع العنـوان الأبـرز لهـذه التطلعـات هـو تأسـيس بنـك مـصر في العشرينـات.

وفي هـذا السـياق تقـدم طلعـت حـرب بفكـرة تأسـيس البنـك، الـذي كان يسـتهدف مـن البدايـة تحقيـق طموحـات البرجوازيـة الزراعيـة المصريـة في توفـير تمويـل يكـون منحـازًا لنشـاطها القائـم، ودافعًـا أيضًـا للتحـول إلى التصنيـع. وجـاء رد فعـل البرجوازيـة الزراعيـة عـلى مبـادرة طلعـت حـرب إيجابيًـا للغايـة، إذ سـاهم كبـار الملاك الزراعيـين في رأس مـال البنـك بنحـو 92%.

مـن ناحيـة أخـرى، عـززت السياسـات الحمائيـة للدولـة المصريـة خـلال حقبـة الثلاثينيـات مـن فـرص الصناعـة المصريـة في التطـور.

وبنـى طلعـت حـرب إمبراطوريتـه الاقتصاديـة في وقـت كانـت لا تـزال الحقـوق العماليـة شـبه غائبـة عـن التشريـع المـصري، مـا أتـاح لـه توظيـف العمالـة بأجـر شـديد التـدني، بـل وتعريضهـم في بعـض مراحـل الإنتـاج لمخاطـر الأمـراض الصدريـة. وهـو مـا دعـى الكاتبـة أمينـة شـفيق لـكي تعلـق عـلى نمـوذج طلعـت حـرب في اسـتغلال العـمال بلهجـة لا تخلـو مـن السـخرية واصفـة إيـاه بــ»إدارة رأسـمالية بحتـة مصريـة وطنيـة نعـم، ولكـن رأسـمالية مـن الألـف إلى اليـاء».[6]

مـع الدخـول في النصـف الثـاني مـن القـرن العشريـن، كان العـالم كلـه تقريبًـا ينظـر لنمـوذج الرأسـمالية الغربيـة كمرحلـة متطـورة يـرى مسـتقبله فيهـا، كـما جـاء في الوصف الماركسي. وانعكـس ذلـك بشـكل واضح عـلى عـدد مـن نمـاذج النمـو الاقتصادي الشـهيرة في تلـك الفـترة والتـي رسـمت للبلـدان الناميـة مسـارًا للتطـور، يشـبه المسـار نفسـه الـذي مـرت بـه البلـدان الغربيـة.

ومـن أشـهر هـذه الطروحـات نمـوذج روسـتو (Rostow 1960) والـذي وضـع للبلـدان المتخلفـة تصـورًا لخمـس مراحـل يجـب أن تمـر بهـا حتـى تحقـق التقـدم الاقتصـادي. بـدءًا مـن المجتمـع التقليـدي الـذي تسـوده أنشـطة مثـل الزراعـة والصيـد، ثـم مرحلـة الظـروف السـابقة عـلى الانطـلاق (Pre-conditions for take-off) ثـم مرحلـة الانطـلاق (take-off) انتقـالًا إلى مرحلـة النضـج (Drive to maturity) وأخـيرًا مرحلـة التوسـع في الاسـتهلاك (Age of mass consumption).[7]

كان نمـوذج روسـتو ملهـمًا للبلـدان الناميـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. وقـد ركـز عـلى أهميـة الادخـار وتوفـير رأس المـال، مـن أجـل رفـع معـدلات الاسـتثمار

6- أمينة شفيق -خواطر على هامش إضراب المحلة الكبرى- 2007 - الأهرام - https://goo.gl/BER7ap

7-W .W .Rostow - The Stages of Economic Growth - The Economic History Review - New Series - Vol - 12 .No1 . - (1959)http//:www.ufjf.br/oliveira_junior/files/2009/06/rostow.pdf

وكذلـك نمـوذج (Domar–Harrod) لكـن هـذه النـماذج تـم انتقادهـا لاحقًـا، لأنهـا بسـطت الأمـور بشـكل زائـد عـن اللـزوم، حيـث افترضـت أن كل اقتصـاد يجـب أن يمـر بنفـس المراحـل للتطـور، في حـين أنـه مـن الممكـن أن تتقـدم اقتصـادات بعـض البلـدان دون العبـور بـكل المراحـل التـي طرحهـا روسـتو، أو قـد تصبـح عالقـة في مرحلـة مـا ولا تتطـور بالـضرورة إلى مرحلـة أخـرى.[8]

وكان هنـاك أيضًـا نمـوذج (Solow1956) الـذي ركـز عـلى أهميـة زيـادة أعـداد وكفـاءة القـوى العاملـة، وزيـادة رأس المـال عـبر الادخـار والاسـتثمار وتحسـين التكنولوجيـا.[9]

وطـور الاقتصـادي اليابـاني، أكاماسـتو كانامـي، خـلال الثلاثينيـات نظريتـه التـي صـارت بعـد ذلـك واسـعة الانتشـار عـن «الأوز الطائـر» والتـي قدمـت أيضًـا التصنيـع كقاطـرة للتقـدم. لكنهـا طرحـت تصـورًا عـن علاقـة تبادليـة بـين البلـدان المتقدمـة والمتخلفـة، حيـث تقـوم البلـدان المتقدمـة بتصديـر السـلع الرأسـمالية والسـلع الوسـيطة، والتـي ستسـاعد البلـدان الناميـة عـلى التصنيـع المحـلي بـدلًا مـن اسـتيراد المنتجـات النهائيـة مـن الخـارج. ولكـن البلـدان الناميـة لـن تكتفـي بذلـك، وإنمـا في مرحلـة متقدمـة سـتتجه لتصديـر السـلع النهائيـة المصنعـة للبلـدان المتقدمـة، وهـو مـا سـيدفع الأخـيرة للبحـث عـن مجـالات أخـرى تحقـق مـن خلالهـا النمـو الاقتصـادي. وهـي الـدورة التـي يسـميها أكاماسـتو بتدويـر الميـزة التنافسـية. وكانـت هـذه النظريـة إحـدى الدعائـم لقيـام نمـوذج النمـو الاقتصـادي القائـم عـلى التصديـر في آسـيا.[10]

وفي 1954 قـدم (Lewis) نموذجـه للنمـو القائـم عـلى التغيـيرات الهيكليـة في الاقتصـاد، والـذي نظـر إلى عمليـة انتقـال العمالـة مـن قطاعـات الزراعـة التقليديـة إلى التصنيـع كعامـل رئيـسي في توليـد النمـو الاقتصـادي. لكنـه انُتقـد لاحقًـا هـو الآخـر، لكونـه يشـجع صنـاع القـرار عـلى الاهتـمام بالصناعـة وإهـمال القطـاع الزراعـي، عـلى الرغـم مـن أن للأخـير دورًا أساسـيًا في تلبيـة احتياجـات الشـعوب.[11]

ولا شـك أن لهـذا التوجـه مزايـاه، ليـس فقـط عـلى مسـتوى تعظيـم الإنتـاج، ولكـن لأن الوظائـف الصناعيـة سـاهمت في خلـق الطبقـة الوسـطى القـادرة عـلى اتبـاع أنمـاط

8 Giang Dang ,Low Sui Pheng - Infrastructure Investments in Developing Economies :The Case of Vietnam -Springer - 2014 - chapter - 2 p16.

9 نفس المصدر ص 19.

10 MelaniCammett,HarvardUniversity ,BenRossSchneider ,MassachusettsInstituteofTechnology - elmentsin-thePoliticsofDevelopment - Cambridgeuniverity - 2018- P 15.and 16 and 17 https//:www.cambridge.org/core/series/elements-in-the-politics-of-development3146/C1B51B8FB91D0A75672FC660D2B7.

11 Giang Dang ,Low Sui Pheng - Infrastructure Investments in Developing Economies :The Case of Vietnam -chapter - 2 p17.

الاستهلاك الحديثة، مثل شراء التلفزيون والثلاجة والبوتاجاز، مما يغذي الطلب بالتبعية على هذه الصناعات ويدفع الاقتصاد لمزيد من التطور.

وتواكب مع تلك النماذج المشجعة على التصنيع تنظيرات التبعية الاقتصادية، والتي تبنتها البلدان التي حظيت باستقلالها عن المستعمِر. فرأت أن هذا المستعمِر كان يستنزف اقتصادها من خلال علاقته التجارية معها، حيث يشتري منها المواد الخام ويعيد تصديرها كسلع مصنعة ذات قيمة مضافة أعلى. لذا رأت أن توطين الصناعات المتقدمة في بلادها سياسة قومية لتحقيق الاستقلال الكامل من الاستعمار.

وفي مصر، كان انقلاب يوليو 1952 أفضل تمهيد لإطلاق قوى التحديث في الاقتصاد المصري. فبعد سنوات من مقاومة البرلمان لتشريعات الحد من الملكية الزراعية -لأن البرلمان كان يهيمن عليه طبقة من كبار الملاك الزراعيين- بدأت مصر في تنفيذ الإصلاح الزراعي بأوامر القيادة الجديدة.

وهو الإجراء الذي يدفع الرأسمالية للتوقف عن حجز ثروتها في النشاط الزراعي ذي الطابع الريعي والإنتاج التقليدي محدود القيمة، إلى الصناعة، حيث الإنتاج الأوفر المشغِل لقطاعات واسعة من العمالة، والدافع لقوى التحديث في المجتمع بأكمله.

ثم كانت حرب 1956 المدفوعة بالأساس برغبة نظام يوليو في الحصول على تمويل لبناء السد العالي، أكبر مشروع بنية أساسية في تلك الحقبة يهدف إلى نشر سبل الطاقة على امتداد وادي النيل، الأمر الذي يعجل بمشروعات التحديث. وعندما وُوجِهت طموحات الزعيم الشاب جمال عبد الناصر بالتعنت من البنك الدولي، ومن ورائه القوى الاستعمارية المهيمنة على هذه المؤسسة، كان قراره الجرئ بتأميم القناة.

مهدت هذه المواجهة لما عرف بعد ذلك بتمصير الاقتصاد المصري، أي الاستيلاء على ممتلكات الأوروبيين ونقلها لمصريين. وبعد المواجهة الحربية مع أنجلترا وفرنسا وإسرائيل، التي خرج منها ناصر منتصرًا على خصومه، أخذ النظام مسارًا جديًا في التخطيط الاقتصادي، حيث أُنشئت لجنة التخطيط القومي (1957) لتقوم بمهام التخطيط للتنمية. كما أُنشئت أيضًا المؤسسة الاقتصادية التي عُهد إليها بإدارة أموال الأعداء التي أُممت بعد عدوان 1956، فألحق بها 31 شركة من الشركات التي تم تأميمها، وكان أول برنامج صناعي من وضع وزارة الصناعة بالاشتراك مع لجنة التخطيط.[12]

بصفة عامة جاء رجال يوليو 1952 بطموحات مشابهة لما تطلعت إليه البرجوازية

12 علي النويجي -في تاريخ القطاع العام المصري- مدونة لأعمال الكاتب - http://www.alinweigy.com/node/30

المصرية في بدايات القرن الماضي، من حيث دفع الصناعة نحو التمصير والتعميق. وتبنى النظام رؤية تقوم على أن التصنيع مدخل رئيسي لتحقيق التقدم والتنمية. وانحاز بشكل واضح لمنظري التبعية الاقتصادية أكثر من التنظيرات الداعمة للاندماج في النظام التجاري العالمي. لكن الطبقة الحاكمة الجديدة رأت أن تحقيق هذه الطموحات يستلزم الإطاحة بالعديد من رموز تلك البرجوازية.

وكما يروي عبد السلام عبد الحليم عامر، في كتابه «الرأسمالية الصناعية في مصر»، فإن شركات بنك مصر كانت مستفيدة من سياسات الخمسينيات الداعمة للصناعة. مدللًا على ذلك بما تذكره شركة مصر للغزل والنسيج، أبرز الكيانات القائمة في مجموعة بنك مصر، في تقارير نشاطها في الخمسينيات عن التقدم الذي أحرزته صناعة المنسوجات، والذي أرجعته إلى السياسة التي وضعتها الجهات الحكومية لتشجيع الصادرات، وصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج. كما أشادت شركة مصر صباغي البيضا في تقرير مجلس إدارتها عن عام 1960 بما اتخذته الحكومة من تبسيط إجراءات التصدير وتشجيع فتح أسواق جديدة، فضلًا عن تيسير استيراد ما يلزم تلك الصناعة من خامات ومعدات.

لكن في الوقت نفسه انزعجت الشركات الصناعية من تدخلات نظام يوليو في تحديد الأرباح الموزعة على المساهمين، وإلزام الشركات بشراء سندات حكومية والحد من عضوية مجالس إدارات الشركات.[13]

وفي المقابل كان النظام يرتاب من النفوذ السياسي للرأسمالية الصناعية، وما ساعد على هذا الارتياب هو عدم استجابة الرأسمالية الصناعية لخطط النظام الخاصة بتعميق الصناعة. ما رسخ لديه رؤية بأن القطاع الخاص لا يميل للصناعات ذات الطابع التنموي ويبحث عن الربح السريع، هذا بالرغم من أن مجموعة بنك مصر ساهمت في صناعات مهمة في هذا الوقت، كان من أبرزها شركة الحديد والصلب بحلوان، وشركة مصر للكيماويات.

وقادت كل تلك الملابسات إلى خطوة التأميم، التي يعلق عليها أنور عبد الملك في كتابه «المجتمع المصري والجيش» بقوله: تأميم البنك الأهلي وبنك مصر جناحي القوة المالية الرئيسيين في مصر في 11 فبراير 1960، كان نقطة التحول في تطور التحالف بين البرجوازية الصناعية المصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري.[14]

مع وقوع هزيمة 1967، كان النظام في طريقه إلى تطبيق الخطة الخمسية الثانية، بعد أن حققت الأولى نجاحًا نسبيًا، لكن ظروف الحرب حالت دون إتمام هذه

---

13 عبد السلام عبد الحليم عامر -الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم- الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1993.

14 أنور عبد الملك -المجتمع المصري والجيش- الهيئة المصرية العامة للكتاب- 2013.(دار الطليعة للنشر 1974).

الخطة. وقبل نحو نصف عام من قرار القوات المسلحة المصرية بأخذ الثأر مما وقع في صيف العام السابع والستين، كانت الحكومة تحت حكم أنور السادات تستخدم للمرة الأولى تعبير «الانفتاح الاقتصادي» في بيانها في أبريل 1973، عندما تحدثت عن أن «سياسة الدولة تقوم على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي».[15]

كان ذلك مؤشرًا على موجة طويلة من تفكيك منظومة الإنتاج الناصرية التي كانت تستهدف بالأساس إقامة صناعات تحقق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي، فيما يعرف بسياسة إحلال الواردات. والاتجاه بسفينة الاقتصاد إلى عالم السوق الحر، الذي تكتفي فيه الدولة بلعب دور المراقب وترفع فيه الحواجز أمام دخول البضائع المستوردة والاستثمارات الأجنبية.

خلال الثمانينيات كانت نظريات جديدة للنمو الاقتصادي في طريقها إلى الرواج في بلدان العالم النامي، والتي يصفها البعض بأنها نماذج الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة، في إشارة إلى أنها كانت تستهدف بالأساس إسقاط النماذج القائمة على إحلال الواردات. ورأت تلك التنظيرات أن التخلف سببه انتشار الفساد وتدخل الدولة القوي في النشاط الاقتصادي بطريقة تسيء إلى استغلال الموارد، وما يسهم فيه تدخل الدولة من تشويه الأسعار.[16] بمعنى أن إنتاج الدولة لسلع مدعمة يجعل السوق كله يسعِّر النشاط الاقتصادي على أسس غير سليمة. فالسلعة التي تنتجها الدولة قد تكون مُدخل إنتاج لسلعة أخرى، أو قد تكون سلعة نهائية منافسة لسلعة ينتجها القطاع الخاص. ويرى اقتصاديون أن هذا التشوه في الأسعار قد يطرد المنتج الخاص الكفء، أو يؤدي إلى تفاقم أزمات اقتصادية.

وخلال التسعينيات راجت نظريات النمو الجديدة (Theory Growth New) والتي جاءت برؤى أكثر تفصيلًا لكيفية خروج الدول النامية من طور التخلف، حيث تؤكد تلك التنظيرات على أن ضخ الاستثمارات وحده ليس كافيًا لضمان النمو الاقتصادي المستدام، لكن يجب أن تكون ماكينة الرأسمالية عالية الإنتاجية. لذا فهي ألحت على التطور التكنولوجي كمدخل لتطوير هذه الإنتاجية، بجانب الانفتاح التجاري وكفاءة مؤسسات الدولة،[17]

وبصفة عامة، فإن واحدة من أهم الرسائل التي قدمتها هذه التنظيرات الحديثة للبلدان النامية كانت أن «رأس المال البشري» شيء مهم للغاية. لذا فإن حجم ما

---

15 فؤاد مرسي -هذا الانفتاح الاقتصادي- دار الثقافة الجديدة 1976 - ص 10.

16 Giang Dang ,Low Sui Pheng - **Infrastructure Investments in Developing Eco**nomies :The Case of Viet-nam - chapter - 2 p19.

17 Nazrul Islam - New growth theories : what is in there for developing countries - ? the journal of develop-ing - fall - 2004 p 172 and.173

ينفق على البشر كنسبة من الناتج الإجمالي له دور أساسي في تحقيق فرص البلد في التقدم.[18] إلا أن ذلك لا يعني أن كل البلدان التي دخلت في سباق التصنيع قد استفادت من التحولات الكبيرة في الاقتصاد العالمي بنفس الدرجة. فهناك مناطق مثل أميركا اللاتينية عاشت فترات من التقدم وفترات أخرى من الجمود النسبي، وبلدان أخرى مثل إفريقيا(جنوب الصحراء) لم تحقق تقدمًا متميزًا في الصناعة.

ويبدو من البيانات الحديثة للتقسيم الأخير للأدوار في الاقتصاد العالمي، أن الدول المتقدمة -التي بدأت مشوار الصناعة منذ وقت مبكر- تستأثر بالتكنولوجيا، ما يمكنها من الاستحواذ على معظم القيمة المضافة الصناعية التي ينتجها هذا الكوكب. لكن هذه الهيمنة تتراجع تدريجيًا تحت وطأة المنافسة من بعض البلدان النامية، خاصة الصين.

وتسعى البلدان الأقل دخلًا للمشاركة في الاقتصاد العالمي بدور العمل، فنصيب البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل في التوظيف الصناعي أعلى من نصيبهم في القيمة المضافة. والصين وحدها أصبحت تشغل أكثر من ضعف مجمل العمالة في البلدان مرتفعة الدخل.[19]

أين مصر إذن من هذه المنافسة؟ لقد حاولت مصر أن تغير من مسار التطور الرأسمالي منذ حقبة الانفتاح متخلية عن نظرية التبعية، وساعية وراء الاشتباك في المنافسة العالمية على تقسيم الأدوار في العمل والإنتاج. وسعى مبارك إلى تقديم حوافز للرأسمالية في الثمانينيات وفي التسعينيات عبر قوانين الاستثمار، ومن خلال توحيد ضريبة الدخل في 2005، وحوافز أخرى، فهل ساعد ذلك مصر على اللحاق بركب الرأسمالية؟

زملاء الرأسمالية المصرية في الصف الدراسي.. أين هم الآن؟

بيانات الدخل القومي في مصر تخبرنا أننا متأخرون عن العالم. فحتى يونيو 2017، كان البنك الدولي يصنف مصر ضمن البلدان الواقعة في المرتبة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، والتي يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومي سنويا بين 1.006 دولارًا و3.955 دولارًا.[20]

18 نفس المصدر ص 175.

19 Manufacturing-Led Development - world bank - 2017 - overview p - 5-6 http//:www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/trouble-in-the-making-the-future-of-manufacturing-led-development

20 World Bank Country and Lending Groups https//:datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles-906519/world-bank-country-and-lending-groups.

ومؤشر الدخل القومي يقيس مجمل دخول الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي (باستثناء الأرباح والخسائر الرأسمالية)[21] وبتنسيب هذا الدخل إلى عدد السكان، يظهر بشكل واضح حظ هذه الأمة في الثروة وإمكانية تنفيذ الخطط التنموية لتوزيع هذه الثروة على مواطنيها وتحسين مستوى معيشتهم.

وبالنظر إلى تطور تقسيم البنك الدولي للبلدان من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي منذ عام 1987، سنجد أن مصر كانت قابعة معظم الوقت تقريبًا في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، بل وهبطت إلى شريحة الدخل الأدنى في بداية التسعينيات بعد أزمة الثمانينيات المالية التي كادت تقود اقتصاد البلاد إلى الإفلاس.

وبمقارنة وضعنا بالبلدان العشر الكبار، وفق تصنيف الاقتصادي (JEFFREY E. GARTEN) التي بدا من مجمل أدائها الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية أنها تسعى لأن تجد لنفسها مكانة متميزة في توزيع الأدوار بمنظومة الاقتصاد العالمي،[22] سنجد أن المكسيك انتقلت من الشريحة الدنيا في الطبقة الوسطى إلى الشريحة العليا خلال تلك الفترة، وحافظتا البرازيل والأرجنتين على وضعهما في الشريحة العليا من ذات الطبقة في معظم تلك الفترة، وانتقلت الأرجنتين إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل في عامين من مجمل هذه السنوات.

وكافحت آسيا لكي تخلق دخلًا كافيًا لأعداد سكانها المهول. فكان نجاح الصين في أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم كافيًا بالكاد لتنتقل من شريحة الدخل الدنيا إلى الشريحة العليا في الطبقة الوسطى. بينما تطورت كوريا الجنوبية، حيث الكثافة السكانية الأقل، من الشريحة العليا في الدخل المتوسط إلى شريحة الدخل المرتفع.

وبالرغم من أن إندونيسيا تبدو من أقل بلدان آسيا حظًا في نصيب الفرد من الدخل، حيث انتقلت في هذه الفترة من بلدان الدخل الأدنى للشريحة الدنيا في الطبقة الوسطى، لكن بالنظر إلى أن عدد سكانها يفوق ضعف عدد سكان مصر، فوصولها إلى هذا المركز يعد إنجازًا.

وكانت بولندا في 1987 عند نفس ترتيب مصر في الدخل، لكنها الآن بين بلدان الدخل المرتفع، وكذلك تركيا وجنوب إفريقيا انتقلتا من نفس موقعنا إلى تصنيف بلدان الشريحة العليا في الدخل المتوسط.[23]

وإذا نظرنا إلى معدل نمو الدخل القومي في مصر على مدار العقود التالية

---

21 François Lequiller ,Derek Blades - Understanding National Accounts - OECD - P20 - 19 .

22 JEFFREY E .GARTEN - The Big Ten - 1997 - https//:archive.nytimes.com/www.nytimes.com/books/first/g/garten-ten.html

23 WORLD BANK - How are the income group thresholds determined - ?https//:datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles-378833/how-are-the-income-group-thresholds-determined

للانفتاح سنجده متذبذبًا بشكل قوي. أحد أسباب ذلك اعتماد الاقتصاد المصري على توليد الدخل من مصادر ريعية، تحديدًا الصادرات النفطية، والتي واجهت تذبذات قوية، من أبرزها أزمة انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينيات. لقد كانت هذه الأزمة على وجه التحديد أحد أبرز الأحداث التي دفعت اقتصاديين لاعتبار أن الاعتماد على ريع النفط أحد العوامل التي تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية تهدد النمو الاقتصادي.[24]

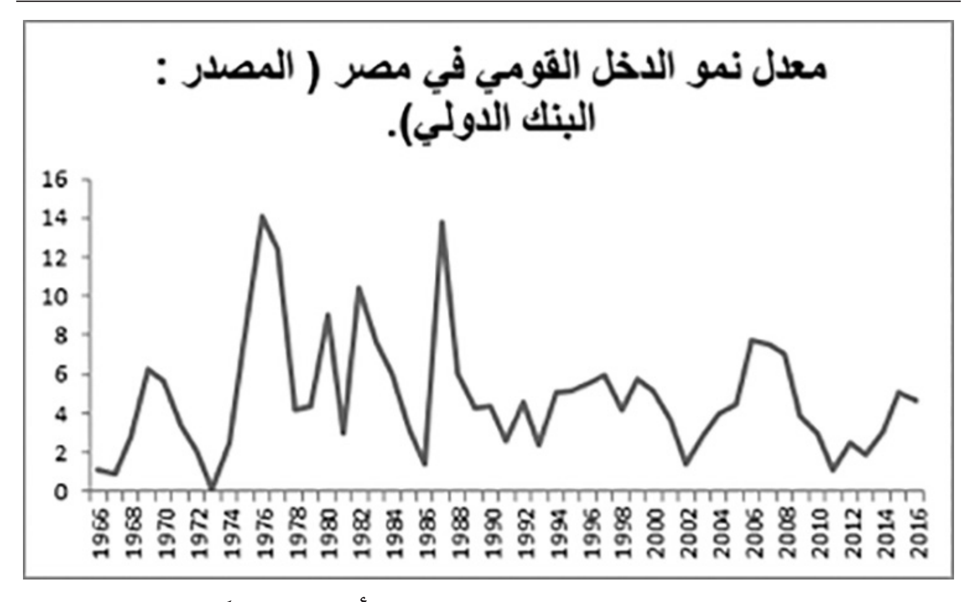
وإن كان دور العوائد الريعية قد تراجع في مصر تدريجيًا منذ تلك الفترة، حتى أصبحت مستوردة صافية للنفط في 2006، وللطاقة في 2012،[25] لكن بلدان نامية أخرى ممن ظلت تعتمد بكثافة على الريع النفطي عاشت صدمة أخرى مع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 والتي كادت تقود بعض هذه البلدان إلى الإفلاس مثل فنزويلا.

رأسمالية إنتاجية أم ريعية؟

كما يظهر في الرسم التالي كان معدل نمو الدخل القومي متذبذبا بقوة على مدار العقود الماضية. ويظهر بوضوح تأثر الاقتصاد القوي بتطورات أسعار الطاقة العالمية، سواء انتعاش الدخل القومي في فترات ازدهار الأسعار (مثل الموجة التي تلت حرب 1973) أو تضرره من الانخفاض القوي لهذه الأسعار (مثل ما جرى خلال الثمانينيات). وهو ما يسلط الضوء على الطابع الريعي للاقتصاد، وما يثيره من معضلات في مواجهة التطور الرأسمالي في مصر.

24 Njimanted Godfrey Forgha1 Molem Christopher Sama2 Elvis Dze Achuo - Petroleum Products Price Fluctuations and Economic Growth in Cameroon - asianonlinejournals - file///:C/:Users/asus/Downloads-627-1344-1/PB.pdf

25 عمرو عادلي -أساطير اقتصادية: اقتصاد مصر الريعى- الشروق - 2014 - http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21112014&id=e5e95023-40da-f8a3-91bd-fadf8e48601d



ويذهب اقتصاديون إلى توصيف الاقتصاد المصري بأنه ليس ثريًا بالموارد الريعية، مثل بلدان الخليج مثلًا. كما أنه فشل في أن يلعب دورًا إنتاجيًا متميزًا يجعل له مكانة بين مصدري السلع للسوق العالمي، لذا هيمنت الصادرات البترولية على علاقته بالعالم. لماذا إذن فشلنا في لعب دور إنتاجي متميز في السوق العالمي؟[26]

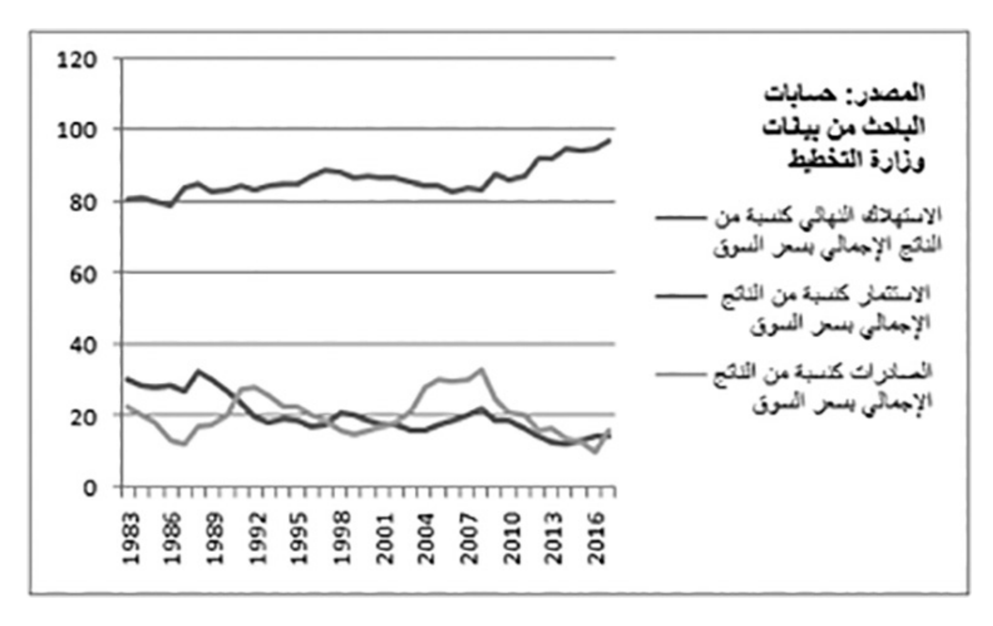
تتسم إيرادات الثروة الريعية بالتذبذب، وهي عرضة دائمًا للنفاذ. فأية هبة من هبات الطبيعة يأتي عليها وقت وتنتهي، لذا فإن مستقبل الأمم من حيث قدرتها على تنمية الثروة يرتبط بتعظيم قدراتها الإنتاجية. حيث إن كافة العناصر الفاعلة في الاقتصاد، الأُسر والمستثمرون والحكومة، ينفقون جزءًا كبيرًا من مداخيلهم على الاستهلاك. ويمثل الطلب الاستهلاكي بطبيعة الحال أحد الدوافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، لكن إذا ظل الاقتصاد يستهلك ما ينتجه يكون واقفًا في محله لا يتطور، بل قد يتراجع مع زيادة السكان. لذا فإن التطور يرتبط بذلك الجزء الذي يدخره الاقتصاد ولا ينفقه على رغباته الاستهلاكية، بل يوجهه إلى الإنفاق على أدوات الإنتاج.

وبالنظر إلى مصر، فنحن أمام اقتصاد يقوم بالأساس على الطلب المحلي، أي أنه يعتمد بشكل كبير على استهلاك الثروات القادر على إنتاجها، ولا ينمي هذه الثروات بشكل كبير في ظل معدلات شبه ثابتة للاستثمار، تدور حول 20% من الناتج، وأيضًا للصادرات، تدور حول نفس النسبة. أي أننا أمام اقتصاد يتمدد التمدد الطبيعي الذي يحدث مع مرور الزمن وتزايد السكان ولكنه لا يتطور.

وتذهب تقديرات إلى أن الاقتصاد المصري يحتاج لمعدلات استثمار تتجاوز 25%

26 نفس المصدر.

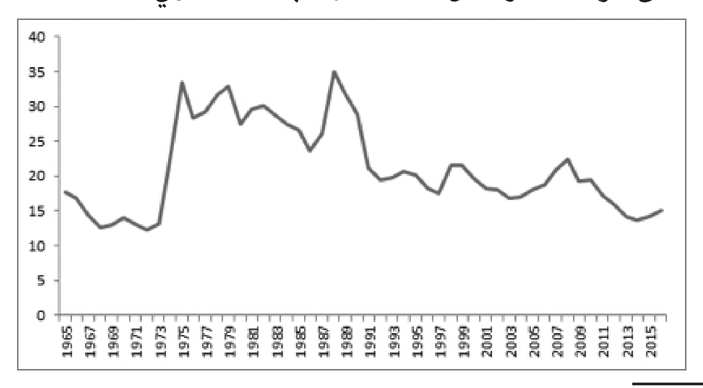

لعـدة سـنوات، حتـى تسـتطيع البـلاد أن تضمـن معـدلات نمـو مسـتدامة.[27]



ويعكـس مـؤشر مكـون رأس المـال في الناتـج أيضًـا صـورة هـذا التأخـر الإنتاجـي، إذ إن نسـبة هـذا المكـون تقـل في الوقـت الراهـن عـن العـشرة الكبـار وعـن متوسـط البلـدان التـي تقـع في شريحتنـا مـن الدخـل.

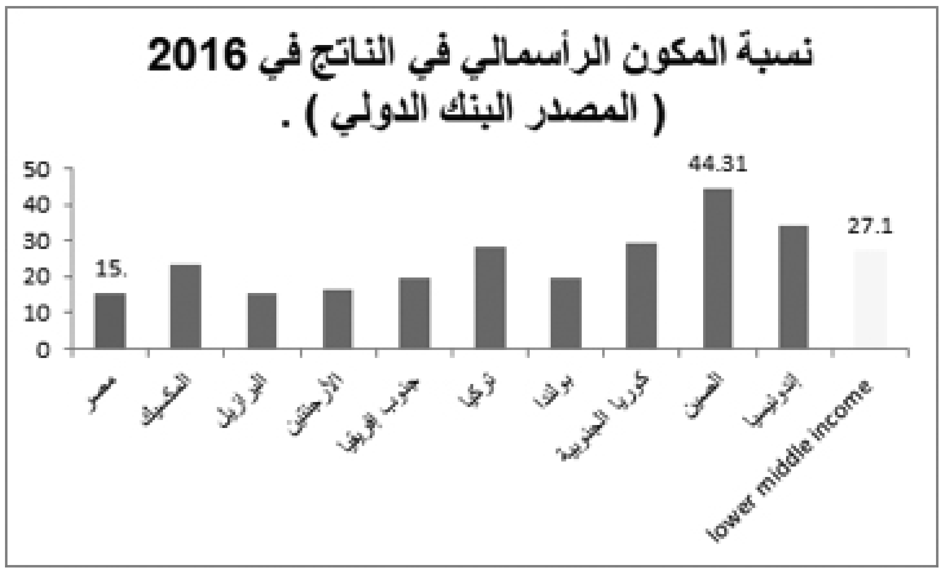
ويقيـس مـؤشر مكـون رأس المـال في الناتـج الإنفـاق عـلى المنتجـات التـي ستُسـخدم في الإنتـاج مسـتقبلًا (بجانـب عنـصر التغـير في قيمـة المخـزون مـن السـلع المنتجـة).[28]

ويظهـر في الرسـم التـالي نسـبة مكـون رأس المـال في الناتـج الإجـمالي لمـصر منـذ السـتينات حتـى الوقـت الراهـن. (المصـدر: البنـك الـدولي).



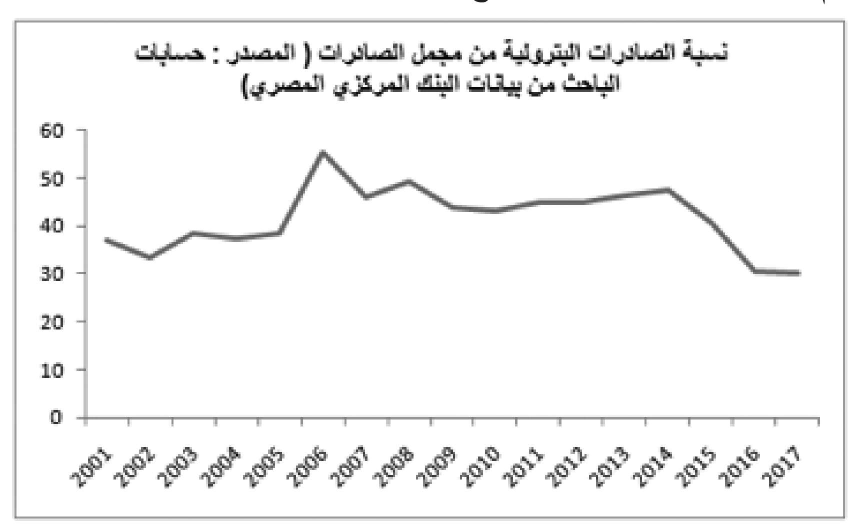
27 التقرير المصري للاستثمار نحو توزيع عادل لثمار النمو -الملخص التنفيذي- مجلس أمناء هيئة الاستثمار - 2008.

28 .25 P - OECD - Accounts National Understanding - Blades Derek ,Lequiller François



كـما لا يـزال اقتصادنـا يعتمـد بقـوة عـلى اسـتيراد السـلع الاسـتثمارية ومدخـلات الإنتـاج مـن الخـارج، بلغـت مسـاهمتها 53.8% مـن مجمـل الـواردات خـلال العـام المـالي 2016-2017.[29]

وتذهـب العديـد مـن الأدبيـات إلى أن توافـر الإيـرادات الريعيـة يحفـز الاقتصـاد عـلى الخمـول عـن الإنتـاج، طالما أن باطـن الأرض يُخـرج لنـا الـثروة. وتعكـس بيانـات التجـارة الخارجيـة المصريـة كيـف تلعـب الإيـرادات الريعيـة دورًا أساسـيًا في الاقتصـاد، حيـث تسـاهم الصـادرات البتروليـة بمـا يـتراوح بـين ثلـث إلى نصـف مجمـل الصـادرات.

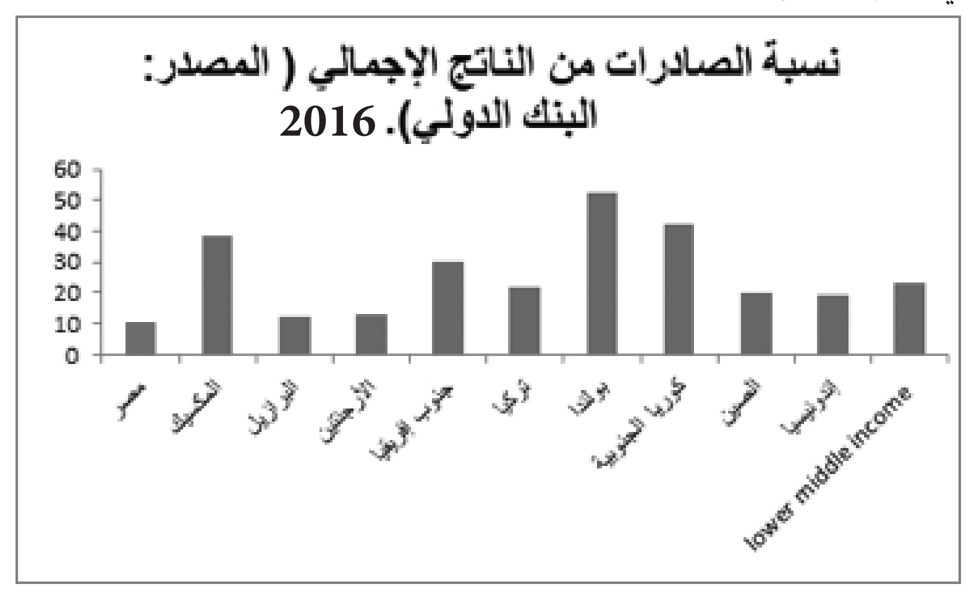


29 حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي.

وتبدو البلاد متأخرة للغاية عالميًا من حيث المكون التكنولوجي في الصادرات، في الوقت الذي ذهبت فيه دراسات إلى أن تعظيم المكون التكنولوجي في الصادرات كان ضمن الأسباب الرئيسية لضمان معدلات نمو اقتصادية أفضل.[30]

ويمثل الصراع على التكنولوجيا محور الصراع التجاري في الوقت الراهن، فكلما كان البلد أقدر على تطوير التكنولوجيا، كلما كان السوق العالمي في احتياج لإنتاجه، وتمكن البلد المصدر من تحسين موازينه التجارية والتحول من العجز إلى الفائض.

ويخبرنا صندوق النقد الدولي أنه خلال الفترة من 1995 إلى 2014 كانت الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، يستحوذون على نحو ثلاثة أرباع حصة براءات الاختراع العالمية. لكن الصين، وكوريا الجنوبية، لم يتركا لهم الساحة، وظلا يصارعان من أجل أن تنمو حصتهما من براءات الاختراع، حتى أصبحا من المنافسين الكبار دوليًا في هذا المجال.[31] وقد دفع هذا الصعود الأسيوي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الدخول في حرب تجارية مع الصين، للحد من نفوذها في السوق الدولية.

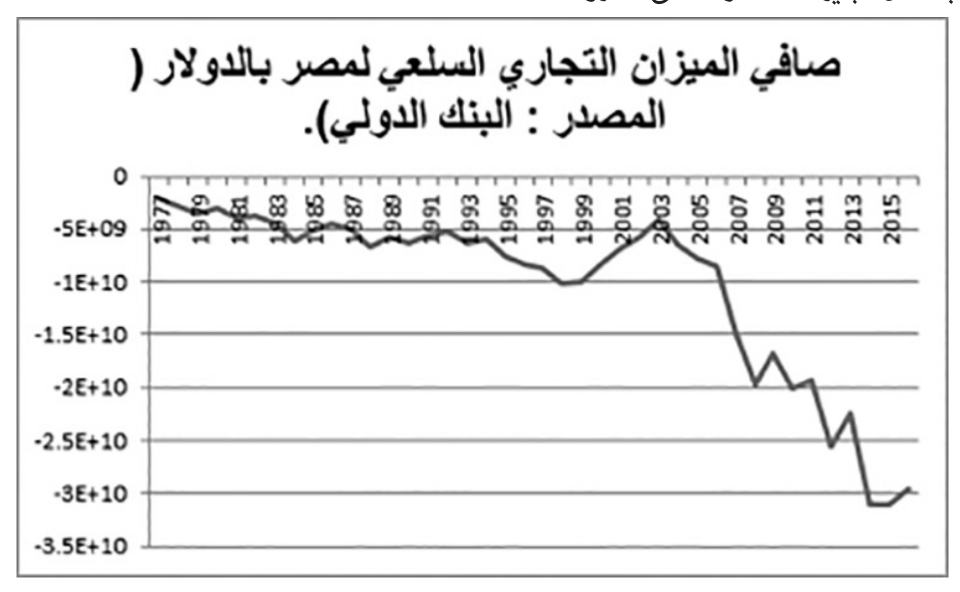


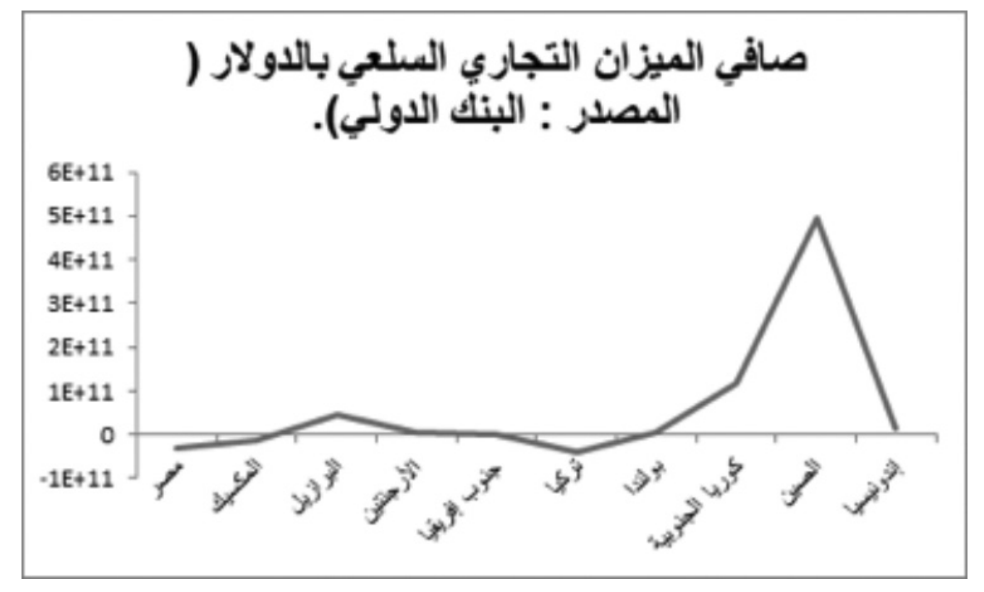
ليس أمرًا عجيبًا إذن أن يعاني الاقتصاد المصري من عجز تجاري مزمن، طالما أنه

30 Esra Kabaklarli , Mahmut Sami Duran , Yasemin Telli Üçler - THE DETERMINANTS OF HIGH-TECHNOLOGY EXPORTS - **Article** *in* Atlantic Economic Journal · (4)39 December2011 .

31 IMF - World Economic Outlook ,April - 2018 chapter.4 https//:www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/20/03/2018/world-economic-outlook-april#2018-Chapter204%

خارج حدود هذه المنافسة الدولية على التكنولوجيا، ويسيطر عليه النمط الريعي بشكل كبير كمصدر لخلق الثروة.





ويهيمن الطابع الريعي على الاقتصاد في مجال العمل أيضًا، إذ إن الاحتياج القوي لبلدان الخليج للعمالة المصرية منذ الستينيات ساهم في خلق عوائد مرتفعة من تحويلات المصريين العاملين في بلاد النفط. وبحسب آخر تعداد، فإن عدد هؤلاء العاملين يبلغ نحو 9.4 مليون فرد، النسبة الأكبر منهم يقيمون في البلدان

العربيـة.[32] ولا توجـد بيانـات عـن عـدد الأسر المرتبطـة بهـؤلاء المهاجريـن، لكـن بالنظـر إلى أن متوسـط عـدد أفـراد الأسرة المصريـة 4.04 فـردًا، فـإن الفئـات المرتبطـة بهـؤلاء المهاجريـن، ممـن يتـم الإنفـاق عليهـم مـن الدخـول المولـدة في بلـدان الخليـج، تمثـل بالتأكيـد شريحـة لايسـتهان بهـا مـن المجتمـع المـصري.

وتـبرز أهميـة دخـول العاملـين في الخـارج في أوقـات الأزمـات الاقتصاديـة. فخـلال فـترة الاضطرابـات التـي تلـت ثـورة 2011 والتـي أدت إلى تباطـؤ الاقتصـاد، ثـم صدمـة التعويم في نوفمـبر 2016، كان المصريـون في الخـارج يزيـدون مـن تحويلاتهـم إلى أسرهـم في مـصر لمسـاندتهم في هـذه الظـروف الاقتصاديـة العصيبـة، ويسـتفيدون بطبيعـة الحـال مـن فـارق العملـة، حيـث إن دخولهـم الدولاريـة تـزداد قيمتهـا في السـوق المحـلي مـع تراجـع الجنيـه. لـذا ظلـت هـذه المصـادر الريعيـة إحـدى العوامـل الأساسـية التـي تحافـظ عـلى اسـتقرار المسـتويات المعيشـية لـلأسر المصريـة في أوقـات الأزمـات.

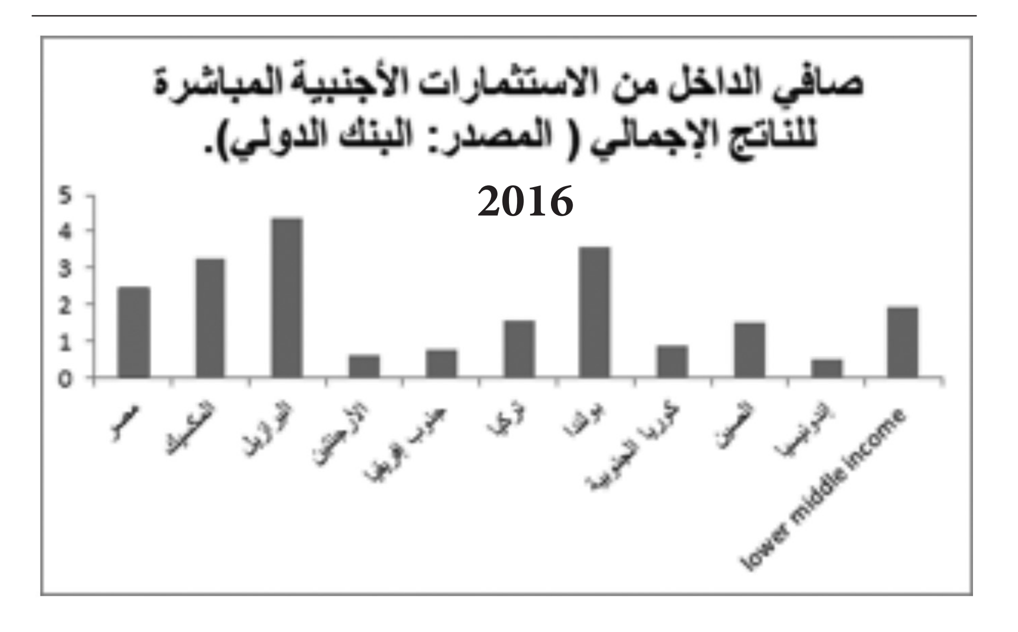
أين يستثمر الرأسماليون أموالهم؟

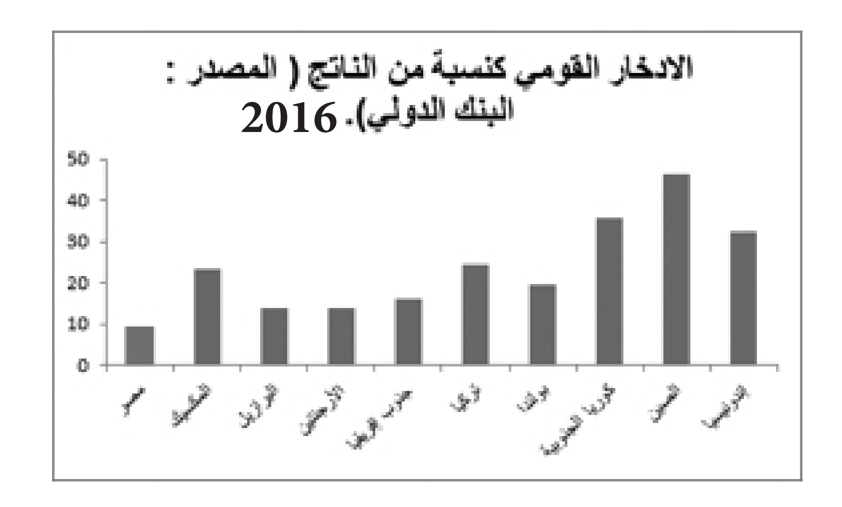
بالرجـوع إلى توجهـات الاسـتثمار، فـإن مـصر تتميـز عـن العديـد مـن البلـدان في حجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة التـي تتدفـق عـلى اقتصادهـا، كنسـبة مـن الناتـج الإجـمالي، وهـذه الميـزة تعوضنـا عـن ضعـف معـدلات الادخـار.

فالاسـتثمار يرتبـط بشـكل أسـاسي بالقـدرة عـلى الادخـار، لأن هـذا الإنفـاق المجنـب الـذي لم يتـم توجيهـه إلى الاسـتهلاك هـو الـذي سـيتحول لاحقًـا إلى أصـول إنتاجيـة.

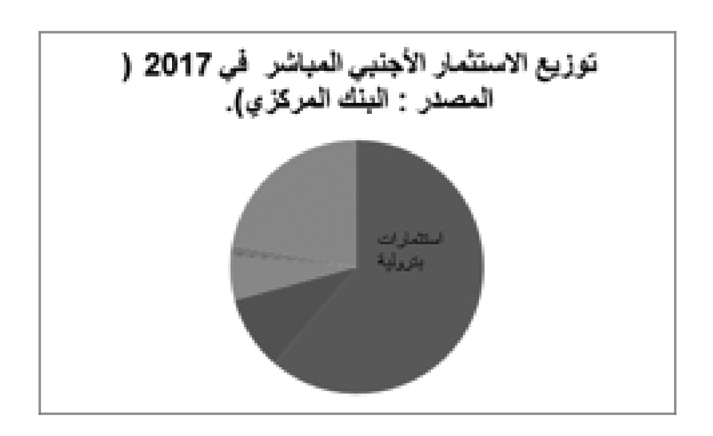
وتعـاني مـصر مـن انخفـاض في مسـتويات الادخـار، لكنهـا تتميـز بالقـدرة عـلى جـذب اسـتثمارات أجنبيـة مبـاشرة، حيـث تبـدو الأخـيرة كنسـبة مرتفعـة مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي، لكـن أيـن تتوجـه هـذه الاسـتثمارات؟ وإلى أي مـدى هـي مفيـدة للتطـور الرأسـمالي أو التنميـة؟

32 تعداد مصر 2017 - مطوية المصريين في الخارج - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.





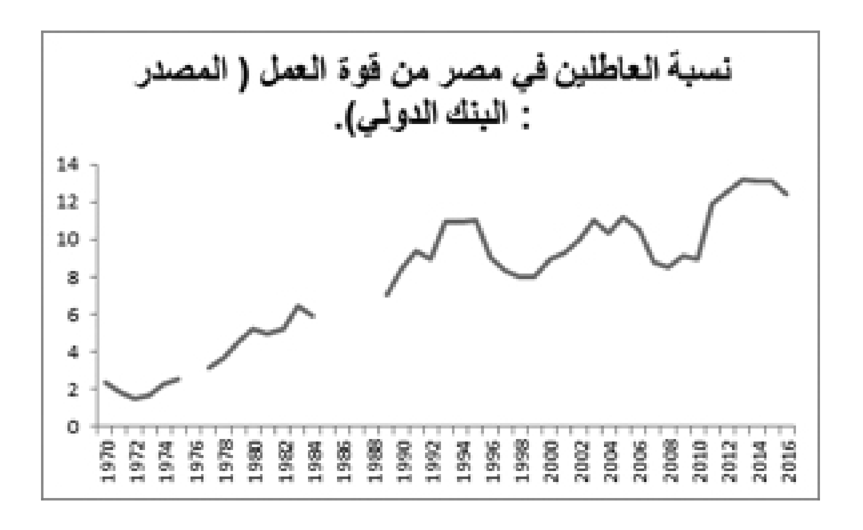
إذا نظرنـا إلى توجهـات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر في مـصر، سـنجد أن جُـل اهتمامـه ينصـب أيضًـا عـلى النشـاط البـترولي، وهـو أمـر يؤثـر عـلى عمليـة التنميـة في مـصر في مجملهـا.



فالاستثمار في النفط يحتاج لبنية أساسية ضخمة ولتقنيات متطورة لا تمتلكها مصر. لذا فهي تعتمد في نشاط استخراج البترول على شركات من الخارج تمتلك تلك الإمكانيات. تعقد معها الدولة شراكات بأشكال مختلفة يربح فيها الطرفان (الدولة والشركة الأجنبية) من عملية استخراج هذه الثروات الطبيعية من باطن الأرض.

ونشاط هذه الشركات يرتكز بشكل رئيسي على قدرتها على الإنفاق على المعدات الرأسمالية، بينما لا تحتاج بقوة لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، لذا يوصف نشاط الاستخراجات البترولية بالاستثمار كثيف رأس المال.

من هنا نستطيع أن نفهم لماذا تتدفق على مصر الاستثمارات الأجنبية وتظل معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة نسبيًا. إذ إن عملية إنتاج النفط تدور بالأساس بين طرفين: الشركات الأجنبية الآتية بمعداتها وتقنياتها، والحكومة التي تحصل على ريع هذا النفط وتعيد توزيعه في قلب العملية الاقتصادية، لذا فإن هيمنة هذا النمط الريعي على الاستثمار تتسبب في تعطيل الطاقات العاملة في البلاد.



قد يسأل البعض: طالما أن الحكومة تعيد توزيع الريع النفطي علينا، فلماذا لا نستشعر آثاره في عملية التنمية؟ والإجابة على هذا السؤال تتطلب النظر إلى الطريقة التي توجه بها الحكومة نفقاتها ومدى عدالتها في التوزيع. ومن الممكن أن نشير في هذا السياق إلى أن الحكومة اهتمت لسنوات طويلة بتشجيع الاستثمار في مواد البناء، ومنحت هذه الصناعات الطاقة بأسعار رخيصة للغاية، بالرغم من كثافة استهلاك هذه الصناعة لموارد الطاقة، وبينما لا تحتاج هذه الصناعات للعمالة الكثيفة، كانت تستفيد من الريع النفطي في صورة هوامش ربح مرتفعة للغاية تذهب إلى جيوبها مباشرة.

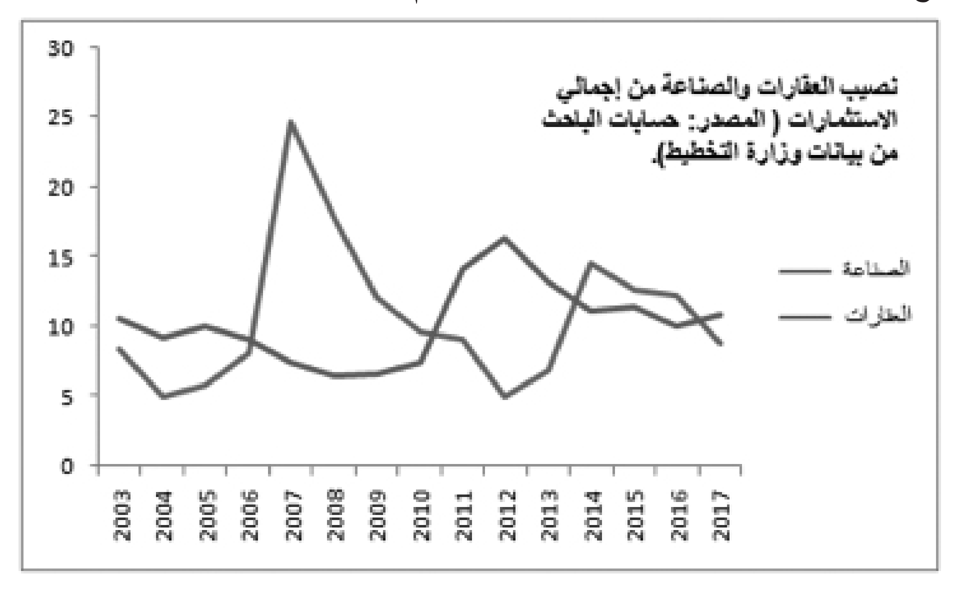
وإذا نظرنا نظرة أوسع لتوجهات الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، سنجد أنها أيضًا كانت تتركز بشكل كبير في قطاع البترول والغاز والاستخراجات والتكرير، بمتوسط 22.5% سنويًا كنسبة من مجمل الاستثمارات خلال الفترة من العام المالي 2002-2003 إلى 2016-2017. بينما كان متوسط الصناعات التحويلية في نفس الفترة 10.7%، وتوجه الرأسمالية في مصر نصيبًا مقاربًا تقريبًا للخدمات الإنتاجية، حيث إن أنشطة النقل والتخزين وصل متوسطها السنوي في ذات الفترة إلى 11.6%، وإن كان قد غلب عليها الاستثمارات العامة وليس الخاصة.[33]

ولا نستطيع أن نعمم بطبيعة الحال المتوسطات السابقة على أداء الاقتصاد، إذ إنه بالنظر للأداء السنوي تظهر الطبيعة المختلفة لكل قطاع. فمثلًا نصيب الاستثمارات

33 حسابات الباحث من بيانات وزارة التخطيط عن الاستثمار بالأسعار الجارية.

الصناعيـة تراجـع بقـوة خـلال سـنوات الاضطـراب السـياسي التاليـة للثـورة، وتحديـدًا العامـين الماليـين 2012 و2013، وعـاد للانتعـاش نسـبيًا في الفـترة التاليـة مـع اتجـاه الدولة لحـل مشـكلة نقـص الطاقـة في المصانـع، خاصـة عـبر اللجـوء لاسـتيراد الغـاز.

وبـدءًا مـن عـام 2011، كان نصيـب الاسـتثمارات العقاريـة مـن إجـمالي الاسـتثمارات قد حقـق طفـرة ملحوظـة. وهـو مـا يعـزى سـببه إلى هـروب جـزء مهـم مـن رؤوس الأمـوال لهـذا القطـاع مـن المخاطـر السياسـية للاسـتثمار، بجانـب كونـه مـلاذًا آمنًـا للمدخـرات مـع تزايـد مخاطـر العملـة المحليـة بـدءًا مـن عـام 2013.



ويـرى اقتصاديـون أن هـذا الإقبـال القـوي عـلى الاسـتثمار العقـاري مـضرًا بالتنميـة وبالنمـو الرأسـمالي، فهـذا القطـاع لا يوفـر فـرص عمـل دائمـة مثـل الصناعـة. وبقـدر تشـابكه مـع صناعـات أخـرى في مرحلـة الإنشـاء، مثـل احتياجـه إلى الأسـمنت والحديـد مثـلًا، فـإن هـذا التشـابك ينتهـي بمجـرد إتمـام هـذه العمليـة. فهـو يجـذب النمـو الاقتصـادى ولا يدفعـه، يحدثـه ولا يديمـه. هـذا بجانـب أن العقـار ليـس مـن السـلع القابلـة للتجـارة الدوليـة، أي أننـا لا يمكـن أن نصـدره للخـارج. لـذا فتكثيـف الاسـتثمار في قطـاع يعتمـد عـلى الاسـتهلاك المحـلي يجعـل الاقتصـاد أقـل قـدرة عـلى خفـض الضغـوط الموجـودة عـلى موازينـه الاقتصاديـة مـع العـالم الخارجـي.[34]

وقـد كان التحـول الأبـرز خـلال تلـك السـنوات في الاسـتثمارات العامـة الخاصـة بالبنيـة الأساسـية في قنـاة السـويس، والتـي قفـزت حصتهـا في العامـين الماليـين 2015 و2016

34 محمد يوسف – القطاع العقاري و"نوعية" النمو الاقتصادي! - الشروق 2017 - https://goo.gl/mDvqGj

لأكثر من 8% بعد أن كانت أقل من 1%، وذلك بسبب رهان الدولة على أن يسهم التوسع في القناة في زيادة حصيلتها، وهو ما يذكرنا مجددًا بميل الدولة إلى حل مشكلاتها عبر النشاط الريعي وليس الإنتاجي.[35]

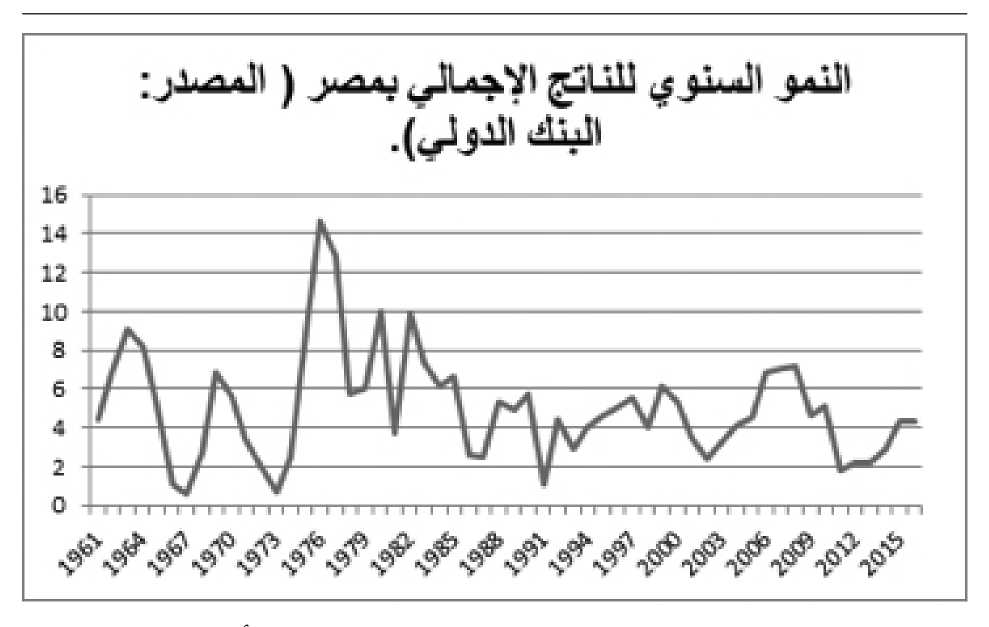
قيود النمو الرأسمالي في مصر

تعكس مؤشرات السنوات الأخيرة استعادة وتيرة النمو الاقتصادي، بعد أن كان الناتج الإجمالي دخل في موجة طويلة من التباطؤ منذ الأزمة المالية العالمية. وبينما تروج الدولة بأن هذا الزخم هو نتاج السياسات التي تطبق بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين تحت مسمى «الإصلاح الاقتصادي»، إلا أنه من المؤكد أن السياسات الحالية لم تمس بعد المشكلات الهيكلية في الاقتصاد التي تقوض من فرص نموه. لكي نفهم تلك المشكلات بصورة أوضح، نحتاج لأن ننظر إلى مؤشر النمو الاقتصادي على مدى تاريخي طويل نسبيًا.

كما يظهر في الشكل التالي، فإن معدل نمو الناتج الإجمالي لم يشهد فترة من الاستقرار على معدلات مرتفعة تسمح بتحقيق درجة أفضل من التراكم الرأسمالي، لكنه عاش فترات قصيرة من الطفرات. ويرى اقتصاديون، مثل جلال أمين، أن الطفرة الوحيدة التي كانت تؤهل الاقتصاد لنمو مستدام، تلك التي كانت مبنية على نشاط التصنيع في الستينيات. أما الطفرتان التاليتان في السبعينيات، والعقد الأول من الألفية الجديدة، فقد كانتا مبنيتين على قطاعات مؤهلة للتذبذب مثل البترول (الذي يتأثر بالأسعار العالمية) والسياحة والإنشاءات.[36]

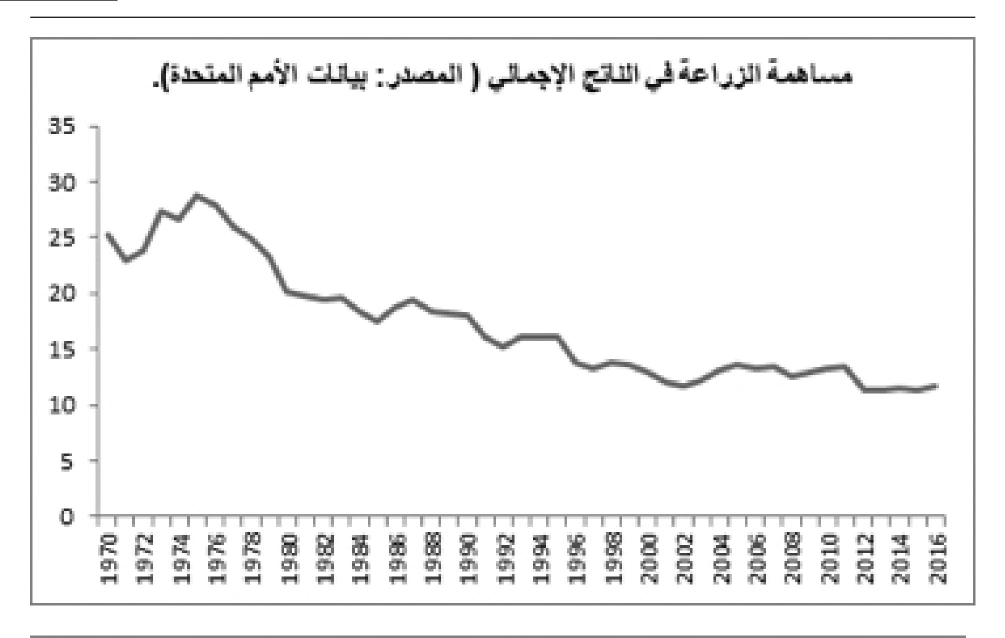
35 حسابات الباحث من بيانات وزارة التخطيط عن الاستثمار بالأسعار الجارية.

36 جلال أمين - قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك - دار الشروق- 2012.



وبالنظـر لهيـكل الناتـج الإجـمالي منـذ حقبـة الانفتـاح، يبـدو أن الاقتصـاد المـصري شـهد تغـيرات غـير قليلـة، لكنهـا ليسـت تلـك التغـيرات التـي تضعـه عـلى مسـار النمـو المسـتدام. فمسـاهمة الصناعـة في الناتـج الإجـمالي لم تتغـير تقريبًـا منـذ السـبعينيات، بمتوسـط سـنوي 16% مـن 1970 حتـى 2016.[37] بينـما كان نصيـب الزراعـة مـن الناتـج الإجـمالي في تراجـع مسـتمر، وكان نصيـب هـذا القطـاع مـن مجمـل الاسـتثمارات في تراجـع أيضًـا. صحيـح أن نمـاذج النمـو تحبـذ الانتقـال مـن التركيـز عـلى إنتـاج السـلع الأوليـة إلى أنمـاط إنتـاج أكـثر تحديثًـا، لكـن في الحالـة المصريـة كان تراجـع الزراعـة يعنـي اكتفـاءً أقـل مـن السـلع الأوليـة التـي تسـاهم بشـكل كبـير في العجـز التجـاري للبـلاد، الأمـر الـذي كان يُعـرِّض الاقتصـاد بأكملـه لصدمـات متكـررة مـن انخفـاض العملـة المحليـة ويؤثـر عليـه سـلبًا.

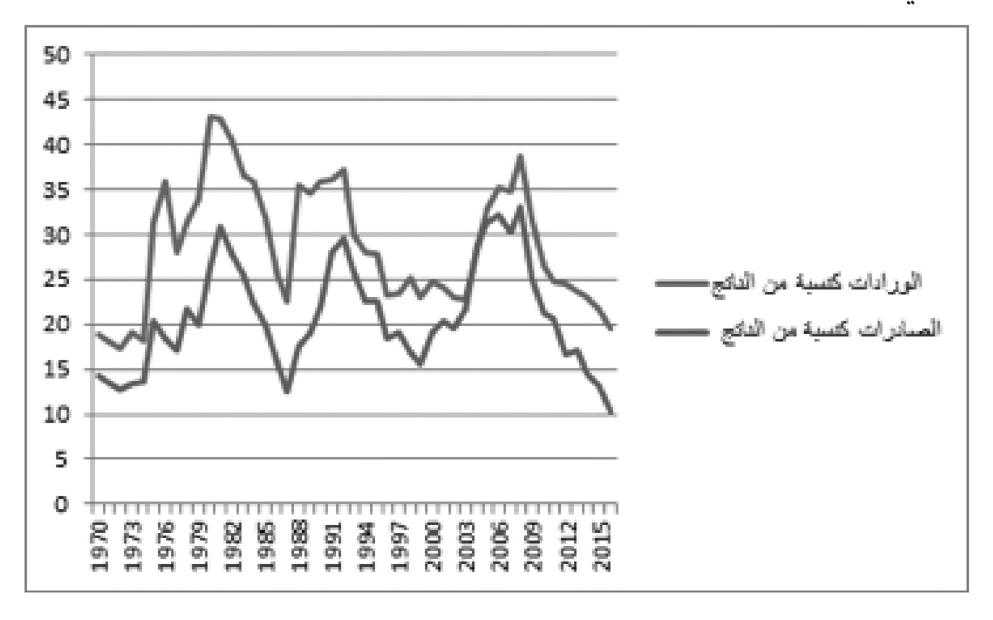
37 حسابات الباحث من قاعدة بيانات الأمم المتحدة بخصوص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار-https://unstats. un.org/unsd/snaama/dnlList.asp





هـذا الجمـود أو التراجـع في نصيـب الأنشـطة الإنتاجيـة مـن الاقتصـاد يدفعنـا للننظـر إلى تزايـد نصيـب التجـارة مـن الناتـج بنظـرة سـلبية. لأن نمـو النشـاط التجـاري في الحالـة المصريـة قـد يكـون مدفوعًـا بالاسـتيراد، الـذي يكـون في كثـير مـن الأحيـان لأغـراض اسـتهلاكية. ومـا يؤكـد عـلى ذلـك اسـتمرار تفـوق نسـبة الـواردات مـن الناتـج المحـلي عـلى الصـادرات (كـما يظهـر في الشـكل التـالي). وحسـب الاقتصـادي جـودة عبـد الخالـق، فإنـه عـلى الرغـم مـن توسـع مـصر في اتفاقيـات تحريـر التجـارة خـلال العقـود الأخـيرة،

لكــن هيــكل الصــادرات هيمنــت عليــه الصــادرات النفطيــة والصــادرات منخفضــة التكنولوجيــا التــي تمثــل 90% مــن الصــادرات المصنعــة، وكان للانفتــاح التجــاري تأثــير ســلبي عــلى الفقــر والتوظيــف.[38]



وتذهــب العديــد مــن الدراســات إلى أن ضعــف الإنتاجيــة في مــصر مــن أهــم مكبــلات النمــو الاقتصــادي. والمقصــود بالإنتاجيــة (productivity factor total) حجــم مــا يتــم إنتاجــه منســوبًا لمــا تــم إنفاقــه عــلى هــذا الإنتــاج. لــذا فكلــما ضعفــت الإنتاجيــة، كان يعنــي ذلــك أن الاقتصــاد أشــبه بــأرض تســتهلك ســمادًا وبــذورًا وتقــاوي كثــيرة، لكنهــا تخــرج لنــا محصــولًا شــحيحًا.

يرتبــط تحســين الإنتاجيــة بقــدرة الاقتصــاد عــلى اســتغلال الطاقــات العاملــة فيــه، بحيث يُوجــه العــمال للانتقــال (allocation labour) مــن القطاعــات التقليديــة منخفضــة الإنتاجيــة إلى القطاعــات الحديثــة مرتفعــة الإنتاجيــة، مــن الزراعــة إلى الصناعــة، وهــو مــا يعــرف بــ(effectbetween sector) أو أن يقــوم الاقتصــاد بتحديــث القطاعــات التقليديــة ذاتهــا ليحســن اســتغلال العمالــة القائمــة فيهــا وهو مــا يعــرف بــ(effectwithin sector).

وتذهــب دراســة لبنــك التنميــة الإفريقــي (عــن الفــترة مــن 2001-2008) إلى أن القطاعــات الأعــلى تشــغيلًا في مــصر مثــل الزراعــة، والخدمــات الاجتماعيــة، والإنشــاءات،

38 Gouda Abdel-Khalek - Growth ,Economic Policies and Employment Linkages in Mediterranean Countries -ILO.2010 -

والتجارة، والسياحة، هي الأقل في إنتاجية العمالة.[39] لذا فهي توصي برفع إنتاجية قطاعات بها تركز عمالي كبير مثل الزراعة، عبر الاستثمار في تكنولوجيا تحسين الإنتاج، لكن يبدو من بيانات الاستثمار التي عرضناها في الفقرات السابقة، أن مصر كانت تسير في اتجاه معاكس.

وتشير الدراسة أيضًا إلى ضعف إنتاجية العمالة في القطاعات غير الرسمية. ويمثل هذا الاقتصاد الموازي أحد مكبلات النمو في ظل استحواذه على نصف العمالة المشتغلة تقريبًا. لذا يوصي البنك الإفريقي بسياسات موجهة بتحسين إنتاجية هذا القطاع، سواء بالتدريب أو مساعدته على التوسع في نشاطه الاقتصادي.[40]

وتصف دراسة لمنتدى البحوث الاقتصادية العقد الأول من القرن الجديد بأنه»عقد ضائع من الإنتاجية»،[41] مؤيدة التحليل السابق بأن التوظيف مركز في القطاعات الأقل إنتاجية. فإذا جمعنا عدد العاملين في قطاعات الزراعة والقطاع العام متضمنًا التعليم والصحة، سنجد أنهم يمثلون أكثر من نصف العمال، بينما تساهم هذه القطاعات بـ30% فقط من الناتج.[42]

وبينما تتركز العمالة في قطاعات مثل الإنشاءات، فإن إنتاجية القطاع تقل عن 50% من متوسط إنتاجية الاقتصاد كله.[43] وتشير الدراسة في هذا السياق إلى أن سياسات الدولة ساهمت في تحفيز قطاع الإنشاءات، من خلال دعم الطاقة الذي يقلل من تكلفة إنتاج مواد بناء مثل الأسمنت، في الوقت الذي تنخفض فيه إنتاجية القطاع لأنه بعيد عن التحديث، ويفتقر إلى العمالة الماهرة.

وتبدو من بيانات منظمة العمل الدولية عن توزيع العمالة في مصر، أن هيكل التشغيل كان شبه ثابت خلال العقدين الأخيرين. حيث تستحوذ الخدمات على نصف العمالة تقريبًا، بينما تستحوذ كل من الزراعة والصناعة على ربع العمال.

---

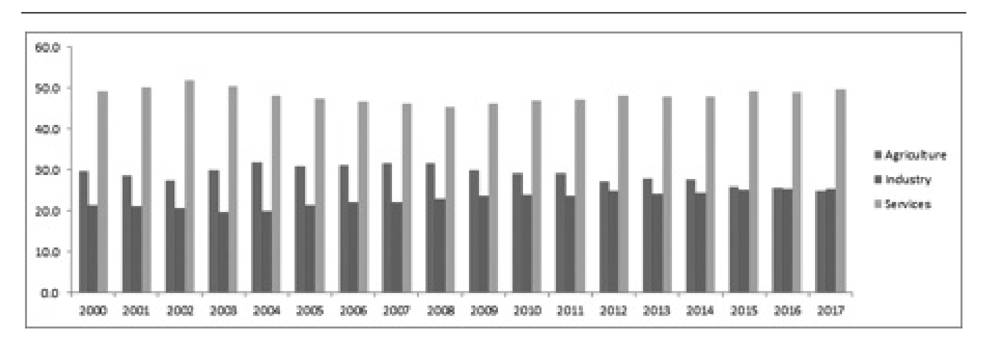
39 Employment and Productivity Growth in Egypt in a Period of Structural Change - 2001-2008 AFDP- - 2014P - 24 https//:goo.gl9/twKqc

40 نفس المصدر ص 23.

41 Hanan Morsy ,Antoine Levy and Clara Sanchez - GROWING WITHOUT CHANGING: A TALE OF EGYPT'S WEAK PRODUCTIVITY GROWTH - ERF - 2015 - P .2 https//:goo.gl/JQzPrS

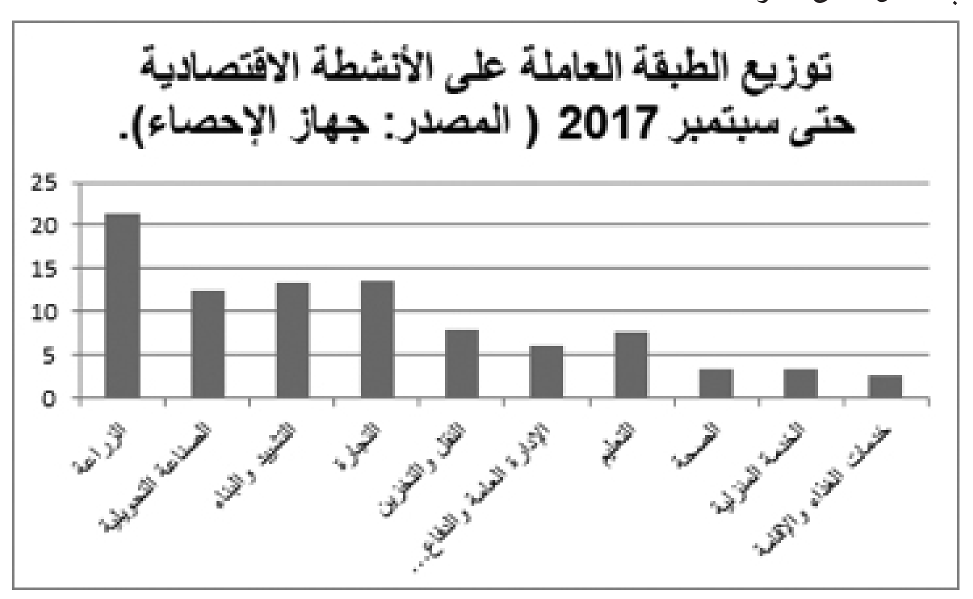
42 نفس المصدر ص 5.

43 نفس المصدر ص 5.



عجز «الحماية الاجتماعية».. معضلة رأسمالية

وتعكـس البيانــات التفصيليــة لتوزيــع الطبقــة العاملــة عــلى الأنشــطة الاقتصاديــة اسـتحواذ أنشـطة ترتبـط بالخدمـات الحكوميـة عـلى نسـبة مهمـة مـن هـؤلاء العـمال، بنحـو 15%، وهـي الخدمـات الإداريـة، وخدمـات التعليـم، والصحـة. ويشـير خـبراء إلى هـذه الظاهـرة كعامـل آخـر مكبـل للنمـو الاقتصـادي، فالدولـة اعتـادت منـذ السـتينيات عـلى أن تطبـق سياسـة تعيـين العمالـة في الوظائـف الحكوميـة بأعـداد تفـوق الحاجـة الإنتاجيـة لهـذه الوظائـف، كأحـد آليـات دولـة الرفـاه. وكان ذلـك لعـلاج العجـز القائـم في النمـوذج النـاصري عـلى أكـثر مـن صعيـد: أولًا عـلى صعيـد عـدم قـدرة هـذا النمـوذج عــلى خلــق وظائــف حقيقيــة تتــماشى مــع طموحــات المجتمــع بعــد تحــولات يوليــو 1952؛ وثانيًـا عـلى صعيـد ارتبـاط أشـكال الحمايـة الاجتماعيـة المختلفـة بدرجـة كبـيرة بالعمـل لـدى الدولـة.



وبرغم تزايد الأعباء المالية لسياسة التعيينات الحكومية خلال العقود التالية للستينيات، لكن الدولة لم تستطع أن تطرح فكرة تسريح العمالة الفائضة (حتى الآن) ربما بسبب الحساسية السياسية لمثل هذه الخطوة. فظروف العمل في القطاع الخاص كانت أكثر قسوة ونسبة كبيرة من تعاملاته تتم خارج الإطار الرسمي، أي بلا حماية اجتماعية، لذا كانت أي خطوة صريحة بتسريح العمالة الحكومية سينظر لها على أنها تخلي منها عن مساندة قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى.

ومن جهة أخرى، لم تقم الدولة بالدور الكافي لتحسين الإنتاجية في العديد من الجهات التابعة لها والمكتظة بالعمالة. فقد قاومت ضغوطًا من تيارات المعارضة السياسية التي كانت تطالبها بالتوسع في الإنفاق على الخدمات العامة وتحسينها، خاصة وأن خدمات مثل التعليم والصحة تصب بشكل مباشر في صالح التنمية، بل وتضمن استدامة النمو الاقتصادي. وحتى بعد أن نصَّ دستور 2014 على حد أدنى للإنفاق على هذه الخدمات، لم تلتزم به الدولة، وفقًا لتقديرات ناشطين حقوقيين.

الخلاصة أننا لدينا عجز كبير في سياسات الحماية الاجتماعية كانت تعوضه الدولة بتعيين عاملين في الجهاز الحكومي في وظائف ضعيفة الإنتاجية.

ويدور النقاش حول هذه المشكلة منذ الستينيات إلى وقتنا المعاصر، وهو ما يشير إلى العبء الاقتصادي لإهمال الدولة للسياسات الاجتماعية في بلادنا. حيث يشير إلى هذه المعضلة عبد العزيز الصبروت في تقييم الخطة الخمسية الأولى، ويقول إن «إيجاد فرص العمل لغالبية القوى العاملة، وتقديم الخدمات المجانية، قد أديا إلى التوسع في الخدمات في بعض الأحيان وبقدر الإمكان على حساب الإنتاج»، لكنه يعود ويدافع عن هذا التوجه معلقًا بأن «الأهداف الاجتماعية أقوى من منطق التخطيط والاقتصاد».[44]

وعلى امتداد نفس الخط، تقول دراسة معاصرة إن التغيرات الهيكلية لتوزيع العمالة في الفترة من الثمانينيات إلى 2005 كانت لصالح قطاع الخدمات، خاصة الخدمات الاجتماعية، معتبرة أنه توجه غير إيجابي على أداء الاقتصاد، ويعكس بطالة مختفية وراء أنشطة عمل غير منظمة وتتسم بانخفاض الإنتاجية.[45]

44 عبد العزيز الصبروت - في تقييم الخطة الخمسية الأولى - مجلة مصر المعاصرة - 1967 - ص 69.

45 Naglaa El-Ehwany and Nihal El-Megharbel- Employment Intensity of Growth in the Egyptian Economy, with a Focus on the Manufacturing Industries -ECES - 2009 - p.33

الجباية الدولية القوية والجباية المحلية الضعيفة

ومن أهم القضايا التي يجب أن نسلط عليها الضوء في إطار حديثنا عن أسباب تأخر الرأسمالية في مصر وعجزها عن اللحاق بركب الدول المتقدمة، هو ضعف الإيرادات العامة. إذ إن عدم قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، بل ولجوءها إلى الاستدانة، هو من أهم العوامل المقيدة للنمو الاقتصادي. ذلك لأسباب عدة، منها أن استنزاف الديون لنفقات الدولة يأخذ من نصيب النفقات ذات الطابع التنموي، كما أن عجز الموازنة بطبيعة الحال هو أحد العوامل المحفزة للتضخم، وتذهب دراسات إلى أن ارتفاع التضخم فوق مستويات معينة يقيد من فرص النمو الاقتصادي.

المصدر الأساسي الذي تستند عليه الدولة في تمويل نفقاتها هو الضرائب، لكن الحكومة تعجز عن جباية إيرادات ضريبية كافية. إذ يشير الخبراء إلى أن مصر متأخرة عن المتوسط العالمي في نسبة الضريبة للناتج الإجمالي (في مصر 12.5% وعالميًا 15.2%) بل إن نصيب الضرائب الحالي من الناتج متراجع عن نسبته في الثمانينيات بشكل قوي (بلغ 24.8%).[46]

ومن أهم عوائق تحصيل الإيرادات الضريبية في مصر هو أن الحكومة عادة ما كانت تستند إلى ضرائب الاستهلاك كمصدر أساسي للإيرادات الضريبية، وتصل بها إلى أقصى حد ممكن فرضه. في الوقت الذي لا تستغل فيه الإيرادات الممكن تحصيلها من ضرائب الدخل والثروة والأصول بالشكل الكافي.

ويفترض أن تستغل الدولة مواردها العامة في إنشاءات البنية الأساسية الداعمة للنشاط الإنتاجي، أو في البحث العلمي، أو الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة) وكلما كانت الموارد شحيحة كانت القدرة على هذه الاستثمارات أقل.

والناظر إلى تاريخ السياسات الضريبية في مصر، يجد أن مشكلة الاعتماد على ضرائب الاستهلاك، مقابل محدودية مصادر الضرائب الأخرى، مسألة متأصلة منذ الحقبة الناصرية. فبحسب الاقتصادي محمود عبد الفضيل، فإن ضرائب السلع والخدمات كانت تمثل 67% من مجمل العوائد الضريبية في العام المالي 1958 وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 75% في 1964، وكانت 71% خلال بقية عقد الستينيات.[47]

ويرى عبد الفضيل أن السبب الرئيسي لهذا الاعتماد القوي للنظام الناصري على ضرائب الاستهلاك هو سهولة تحصيل هذه الضريبة، بالرغم من منافاتها للعدالة

---

46 إنفو جراف لمركز حلول للسياسات البديلة- https://goo.gl/Wk3XvF

47 Mahmoud Abdel - Fadil - the political economy of nasserism - Cambridge university press - 1987 - p.73

الاجتماعية لأنها ضريبة تراجعية، أي أن الأكثر ثراءً يدفع نسبة أقل من دخله لسداد هذه الضريبة. وقد أثبت عبد الفضيل بالفعل من واقع بيانات بحث الدخل والإنفاق أن الطبقات الدنيا والوسطى كانت تسدد نسبة أكبر من دخولها لدفع هذه الضريبة مقابل الطبقات العليا.[48]

سهولة التحصيل التي يتحدث عنها عبد الفضيل مقصود بها أن ضرائب الاستهلاك تفرض على السلع مباشرة، وليس فيها احتكاك مباشر بين الدولة والمواطنين أو الشركات. فهي تفرض كمبلغ إضافي على سعر السلعة النهائي ويسدد المواطن ثمنها ضمن الثمن الإجمالي لهذه السلعة. أما ضرائب الدخل فهي تقتطع مباشرة من الدخل، ويتطلب سدادها أن يفصح صاحب هذا الدخل للدولة عن دخله، وأن تقول له الدولة إنها ترى أن طبقته ملزمة بسداد نسبة معينة من دخولها للصالح العام.

ويقدم الاقتصادي سامر سليمان تفسيرًا سياسيًا لصعوبة تحصيل ضرائب الدخل والثروة والأصول في مصر وميلها إلى ضرائب الاستهلاك، إذ يربط هذا التوجه بغياب الديمقراطية. فضرائب الدخل والثروة تعني الاقتطاع المباشر مما في حوزة الناس من دخول وثروات، وهو أمر لا تقوى عليه إلا حكومة مُنتخبة يثق المواطن في شرعيتها وفي أنها ستنفق أمواله على الصالح العام وليس الفساد.[49]

وقد تطورت ضرائب الاستهلاك في مصر، من ضريبة فروق الأسعار الناصرية في 1965، إلى ضريبة الجهاد في 1973، ثم محاولة جمع هذه الضرائب تحت قانون واحد في 1981،[50] انتهاءً بقانون ضرائب المبيعات في 1991، والذي زاد من حصيلة ضرائب الاستهلاك بشكل واضح، حيث ارتفعت نسبة ضريبة المبيعات إلى مجمل الضرائب بين 1991-1995 من 18% إلى 27%.[51]

وبلغ متوسط حصيلة ضرائب السلع والخدمات من اجمالي الحصيلة الضريبية بين العامين الماليين 2012-2017 نحو 40%. وقد حققت هذه الضرائب قفزة إلى نحو 53% خلال العام المالي 2017 (من يوليو إلى ديسمبر 2017-2018) مع تعديل قانون ضريبة المبيعات لقانون ضرائب القيمة المضافة.[52]

48 نفس المصدر ص 81 و 83.

49 سامر سليمان - فتش عن السياسة في تعثر قانون الضرائب العقارية - الشروق - 2010 - http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24012010&id=afc3ddfd-43c4-672a-17435646a48-2a0a

50 المذكرة التوضيحية للقانون 133 لسنة 1981.

51 أحمد عبدر الرحيم - أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل في مصر - المجلة المصرية للدراسات التجارية - 1997 - ص 129.

52 بيانات التقرير الشهري لوزارة المالية.

ولجأت الدولة إلى علاج مشكلة عجز الموازنة المتفاقم برفع السعر العام لضريبة الاستهلاك (القيمة المضافة) من 10% إلى 14% من خلال قانون صدر في أكتوبر 2016. وقبل هذا القانون بنحو عام كانت قد ألغت شريحة ضريبة (مؤقتة) تفرضها تحت قانون ضرائب الدخل على الفئات الثرية، مع تخفيض الحد الأقصى لضريبة الدخل على الأفراد والشركات إلى 22.5%، من 25%. حيث تواكب هذا الإجراء مع تنظيم مؤتمر في مارس 2015 لجذب الاستثمار الأجنبي، وكان هذا الإجراء من أبرز التعديلات الضريبية التي تلت قانون وزير المالية، يوسف بطرس غالي، في 2005، والذي وحد ضرائب الدخل عند مستوى 20%.

وتستند الحكومة على هذه التركيبة (الاعتماد أكثر على ضرائب الاستهلاك وأقل على ضرائب الدخل) في محاولاتها للوصول إلى معدلات أفضل من الإيرادات الضريبية الإجمالية تتماشى مع المتوسطات العالمية.[53]

ويرى خبراء أن مصر بها مصادر غير مستغلة للإيرادات الضريبية، ليس فقط من خلال إلغاء التخفيضات التي أجرتها الحكومة على ضرائب الدخل، ولكن أيضًا عن طريق فرض ضرائب على الأصول. حيث يقدم نادر أسامة تصورًا لضريبة تصاعدية شاملة على الثروة، يمكنها أن تولِّد عوائد تصل إلى 28 مليار جنيه سنويًّا في المتوسط، أي ثلاثة أضعاف ما يتم تحصيله حاليًا من ضريبة على الممتلكات، إذا التزمنا بالتعريف الرسمي للضريبة. وذلك باتباع سيناريو تصاعدي يبدأ بمعدل 1% للشريحة التي تمتلك أكثر من مليون دولار، ويتزايد تدريجيًا حتى يصل إلى 5% لمن تفوق ثروتهم المليار دولار.

أحد الأعمدة الرئيسية للضريبة الشاملة التي يقترحها أسامة على الثروة هو ضرورة إصلاح هيكل الضريبة العقارية، في ظل ما يساهم به نصيب الأصول غير المنقولة من إجمالي الثروة في مصر بنسبة 68%. ويقترح وضع معايير أكثر شفافية وعملية لتقييم العقارات، وإنشاء وحدة لحل المنازعات حول التقييم، واستخدام الائتمان الضريبي بدلاً من الإعفاءات، وإلغاء إعفاء الأرض الفضاء. ومن شأن هذا الإصلاح تشجيع الاستثمار في القطاعات الأكثر إنتاجية، وتحجيم الاستثمار في العقارات كنشاط ريعي.[54]

ويطرح محمد سلطان أيضًا تصورًا عن توليد الإيرادات عبر ضرائب الأرباح الرأسمالية، وقد تم تشريع هذه الضريبة بالفعل، لكن مجلس الوزراء أجَّلها مرتين

53 محمد جاد - مصر تتطلع للوصول إلى المتوسطات العالمية في إيرادات الضرائب ضمن برنامج إصلاحي ينتهي في 2020 - الشرق الأوسط - ديسمبر 2017 - https://goo.gl/RxXnNF

54 نحو ضريبة على الثروة في مصر -حلول للسياسات البديلة- يناير 2018 - https://goo.gl/CpCT5T

حتى مايو 2020، وهو ما يعكس النفوذ القوي للمستثمرين على الحكومة. إذ كلما اقترب موعد تنفيذ هذه الضريبة كانت البورصة المصرية تشهد مبيعات مكثفة تشعر السلطة بأن تطبيق هذا القانون سيسبب ارتباكًا اقتصاديًا لا تقدر على تحمل عواقبه.

وبجانب مطالبته بتطبيق الضريبة المجمدة، يقترح سلطان نظامًا ضريبيًا أكثر عدالة من الذي تم تشريعه، يكون عبؤه الضريبي أقل ثقلًا على الاستثمارات طويلة الأجل، وأكثر فاعلية في رفع كفاءة السوق التمويلية،[55] ناهيك عن مكافحة التهرب الضريبي لأصحاب المهن الحرة، والذي تتحدث الحكومة دومًا عن ضرورة مواجهته، لكن تظل يدها قاصرة عنه. ينعكس هذا التهرب بشكل واضح في نسبة مساهمة ضرائب النشاط المهني غير التجاري في مجمل ضرائب دخول الأشخاص الطبيعية (بلغت 2.3% في العام المالي 2017).[56]

النتيجة الطبيعية لوطأة ضرائب الاستهلاك ذات الطبيعة التراجعية على المواطنين، هو الفجوة الكبيرة في الدخول. فأغنى 10% من المواطنين يحوزون على نحو نصف الدخول، بينما يقل نصيب نصف الشعب الأقل دخلًا عن 20% في معظم الأوقات، كما يظهر في بيانات الفترة من 2000 إلى 2015 كما قدرتها مجموعة (-world in equialitydatabase) التي يشارك فيها الاقتصادي الفرنسي الشهير توماس بيكتي.[57]

ويصنف معهد أبحاث كريديه سويس (Suisse Credit) مصر من بين 12 دولة ذات «لا مساواة حادة جدًا»، فهي من بين أعلى تسع دول تنمو فيها اللا مساواة في الثروة بمعدل سريع للغاية.[58]

ويرى راجي أسعد أن الفترات التي يظهر فيها أن مستويات الدخول في مصر كانت تتقارب، ولم يكن هذا التقارب بسبب أن الأقل دخلًا كانت حياتهم تتحسن، ولكن لأن الطبقة الوسطى كانت تنهار.[59]

وعلى صعيد الجباية الجمركية، فقد سعت مصر إلى تخفيف رسوم الجمارك منذ الثمانينات، حيث هوت أعلى تعريفة (RATE TARIFF MAXIMUM) من 110% في 1986 إلى 40% في 1998[60]، وطبقت حزمة أخرى من التيسيرات الجمركية في 2004، بجانب اتفاقيات تحرير التجارة التي كانت الشراكة الأوروبية من أبرزها.

55 ضرائب البورصة المصرية كفاءة وعدالة - حلول للسياسات البديلة - يناير 2018 - ppQYHa/gl.goo//:https

56 حسابات الباحث من البيان المالي لموازنة 2018-2019.

٥٧ /egypt/country/world.wid//:http

58 نحو ضريبة على الثروة في مصر - حلول للسياسات البديلة - يناير 2018 - T5TCpC/gl.goo//:https

59 ندوة لمركز حلول السياسات البديلة في الجامعة الأميركية - 2018.vqM4DV/gl.goo//:https

60 Amal Refaat - Trade-Induced Protectionism in Egypt‘s Manufacturing Sector - ECES - 2003 - P2 - http//:www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files7%/B57C66574-750C432-E950-E30209-BCABF79%7D_ECESWP85e.pdf

هـذه التوجهـات التحرريـة لهـا وجـه سـلبي يتمثـل في رفـع الحمايـة وزيـادة الاسـتيراد، ووجـه آخـر إيجـابي يتمثـل في أن السـوق العالميـة هـي الأخـرى ترفـع حمايتهـا أمـام الصـادرات المصريـة مـما يتيـح لنـا زيـادة التصديـر.

ولا يمكـن أن ننكـر التطـورات الإيجابيـة في النشـاط التجـاري لمـصر خـلال تلـك الفـترة التحرريـة، فقـد أصبـح التصديـر أكـثر نشـاطًا منـذ عـام 2004، حيـث كان ينمـو بنسـبة 24% مقابـل 5% في السـابق، ونصيـب التجـارة مـن الناتـج زاد مـن 40% في 2000 إلى 60% في 2008، لكنـه تراجـع إلى 40% في 2010 بسـبب الأزمـة الماليـة.[61]

لكـن مـؤشرات العجـز التجـاري التـي عرضناهـا في الفقـرات السـابقة تُظهـر أننـا خرجنـا مـن هـذه المنافسـة ونحـن لسـنا عـلى أفضـل حـال، فمشـكلة انحيـاز الدولـة، أو عجزهـا، عـن تحصيـل الضرائـب عـلى الدخـول المرتفعـة والـثروات، تصـب مبـاشرة في ارتفـاع مسـتويات الاسـتدانة والتـي تؤثـر بشـكل مبـاشر عـلى التطـور الرأسـمالي في مـصر. فالديـون ترفـع مـن عجـز الموازنـة مـما يقيـد قـدرة الدولـة عـلى التنميـة، وكذلـك تزيـد مـن مسـتويات التضخـم.

الدولة تنافس القطاع الخاص على الاقتراض

لقـد واجهـت مـصر أزمـة ماليـة في الثمانينيـات بسـبب الديـون كادت أن تدفعهـا إلى الإفـلاس، حيـث وصلـت نسـبة الديـن الخارجـي للناتـج 144% في مطلـع التسـعينيات[62]. كانـت هـذه الأزمـة انعكاسًـا لموجـة «البـترودولار» (عندمـا تدفقـت الفوائـض النفطيـة عـلى البنـوك الغربيـة وأغرقـت هـذه البنـوك بلـدان العـالم الثالـث بالديـون) ومـع انهيـار أسـعار النفـط، كان بلـد مثـل مـصر، يعتمـد عـلى الإيـرادات الريعيـة بشـكل كبـير، يواجـه أزمـة ماليـة طاحنـة.

أنقـذت الحـرب بـين العـراق والولايـات المتحـدة في مطلـع التسـعينيات نظـام مبـارك مـن مواجهـة الإفـلاس. حيـث شـارك النظـام في هـذه الحـرب لصالـح الجانـب الأمـيركي مقابـل اتفـاق بإسـقاط نسـبة مهمـة مـن ديونـه، وجدولـة جـزء آخـر منهـا. وبالرغـم

61 Zouhour Karray - Boosting World Trade in Tunisia and Egypt by Cutting Non-Tariff Barriers Better Imports for Better Exports - ERF - 2016 - P2 .http//:erf.org.eg/publications/boosting-world-trade-in-tunisia-and-egypt-by-cutting-non-tariff-barriers-better-imports-for-better-exports/

62 Gouda Abdel-Khalek - MDG-based Debt Sustainability Analysis Egypt - UNDP/UNDESA - p- 3 file///:C/:Users/user1/Downloads/MDG-basedDebtSustainabilityEgypt.pdf

من أن نظام مبارك كان حريصًا على عدم تكرار هذه التجربة المالية المؤلمة، والتي هددت استقراره السياسي، فهو لم يقدر على حل المشكلات الهيكلية في الاقتصاد التي تجعله قادرًا على توليد الموارد المالية الكافية. ثم توصل لحل أشبه بسياسة كنس الأتربة تحت السجاد، فقد حد من تفاقم الديون الخارجية التي تعرضه للمخاطر السياسية، ولجأ في المقابل إلى التوسع في الدين المحلي.[63]

ويمثل الدين المحلي بديلًا أكثر أمانًا من الناحية السياسية، حيث يمكن مواجهة الديون المتراكمة بالعملة المحلية عبر طباعة المزيد من الأموال، حتى وإن كان لذلك آثار سلبية على الاقتصاد، لكنها لا تعادل الأثر السلبي لدين بالعملة الصعبة لا تملك الدولة إزائه غير إعلان الإفلاس.

كان للاعتماد على الديون المحلية أضرارًا كبيرة أيضًا على النمو الرأسمالي. فقد أغرت الفائدة المضمونة البنوك بالاستثمار في إقراض الدولة وساهم في ظاهرة الـ«banking lazy»، حيث تتجنب البنوك الدخول في مخاطر إقراض القطاع الخاص مقابل تشغيل الأموال مع الدولة.[64] وهو ما أنتج الظاهرة المعروفة بمزاحمة الدولة للقطاع الخاص على القروض والتي تعد من كوابح النمو الاقتصادي أيضًا.

بعد صدمتي الأزمة المالية العالمية واضطرابات الصراع على السلطة عقب سقوط مبارك على الاقتصاد المصري، كان العجز يتفاقم لدرجة جعلت من الصعب التوسع في الاقتراض الداخلي بدرجة تفوق المعدلات القائمة. وعادت مصر للتوسع في الاقتراض الخارجي منذ 2016، مع اتفاقها على برنامج اقتصادي لكبح العجز مع صندوق النقد الدولي في 2016.

الحل، كما رأته الحكومة وصندوق النقد في نوفمبر 2016، لإنقاذ الاقتصاد المتداعي هو التوسع في الاستدانة. لم يكن ذلك حلًا فقط لتمويل الموازنة، ولكن لوقف تدهور العملة المحلية، إذ زادت الحكومة أرصدتها من العملة الصعبة عبر ديون خارجية مثل سندات اليورو وديون محلية باعتها للأجانب.

وشجعت الحكومة المستثمرين الأجانب على الدخول بقوة في سوق أذون الخزانة المحلي عبر زيادات متوالية في أسعار الفائدة المحلية بدأتها في نوفمبر 2016، لترتفع حصة الأجانب في أرصدة أذون الخزانة المحلية من قرب صفر في المائة قبل تطبيق هذا البرنامج الاقتصادي، إلى30% حتى يناير 2018.[65]

63 نفس المصدر.

64 MOHAMED SALAH YOSSEF - THE IMPACT OF ISSUING TREASURY BILLS ON PRIVATE INVESTMENT IN EGYPT - International Journal of Management and Applied Science - http://www.iraj.in/journal/journal_file/journal_pdf/1489-148187939983-314-.pdf

65 حسابات الباحث من النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري - فبراير 2018.

ولم يبدأ البنك المركزي في كبح أسعار الفائدة إلا في فبراير 2018.[66] كانت تلك الأشهر الطويلة من الفائدة المرتفعة عبئًا كبيرًا على المستثمرين في الأنشطة الإنتاجية، لكنها في الوقت نفسه مثلت فرصة هائلة لسماسرة الديون الدوليين الذين يتربحون من الـ«Carry trade»، أي الاقتراض من الغرب بفائدة منخفضة وإعادة إقراض هذه الأموال للبلدان النامية.

كانت دورة الـ«Carry trade» ممهدة خلال السنوات التالية للأزمة المالية العالمية، فالبنوك المركزية للدول المتقدمة جعلت فائدة الإقراض لديها متدنية لكي تحفز المستثمرين عندها على الإقراض والاستثمار. ساهم ذلك بالفعل في تعافي الاقتصاديات المتقدمة، لكنه شجع أيضًا على الاستثمار في ديون البلدان النامية. والنتيجة أن ديون هذه البلدان تفاقمت لمستويات لم يشهدها العالم منذ أزمة الديون في الثمانينات وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.[67]

وتكمن خطورة هذه السياسة على البلدان النامية، ومن ضمنها مصر بطبيعة الحال، في أن البنوك المركزية بالبلدان المتقدمة اتجهت مجددًا لرفع أسعار الفائدة على الإقراض مع عودة الانتعاش لاقتصاداتها بعد ركود طويل. وهو ما يهدد اقتصاديات العالم الثالث التي أدمنت الديون بارتفاع تكلفة هذا الدين.

الخبر الجيد في هذا الأمر هو أن صندوق النقد لن يترك بلدًا مثل مصر لكي تسقط في الإفلاس، أما الخبر السيئ، فهو أن طريقته في تخفيض الديون، التي تسبب جزئيًا في مفاقمتها، ستعتمد بشكل رئيسي على التقشف. حيث يرعى الصندوق خطة قاسية لخفض الدعم المعمم للوقود، والذي يساهم في رفع التضخم ويؤثر سلبًا على الاستهلاك، مع الإبقاء على نصيب مجالات الإنفاق في رأس المال البشري عند مستويات متواضعة. ويعكس البيان المالي لعام 2019 أن مصر تحت سلطة الصندوق لا صوت فيها يعلو على صوت الديون والتي تمثل أكثر من ثلث نفقات هذه الموازنة.

نحن إذن في دائرة لا تنتهي من الاستدانة والاقتراض لسداد الديون منذ ربع قرن تقريبًا، هو عمر علاقتنا الوطيدة بالصندوق. كم من أموال الديون كان يمكن أن يوجه إلى التعليم والصحة والاستثمارات العامة التي تزيد من الإنتاجية وتحفز النمو الاقتصادي؟

66 المركزي المصري يخفض أسعار الفائدة 100 نقطة أساس مع انحسار التضخم - أروى جاب الله - رويترز - 2018 - https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1FZ2IY

67 IMF fiscal monitor april 2018.

التراكم عبر الانتزاع

فلنحاول أن نرى مشهد الديون المصرية من زاوية أخرى، تحديدًا بأعين أستاذ علوم الإنسان الأمريكي، ديفيد هارفي. لكن قبل أن نُسقط رؤية هارفي على الواقع المصري علينا أن نسمعه بشكل أكثر تفصيلًا.

بما أن هارفي ماركسي بالأساس، فهو يناقش واحدًا من المفاهيم الشهيرة في كتاب رأس المال المتعلقة بـ«التراكم البدائي لرأس المال»، الذي كان يقصد به الممارسات الأولى التي قامت بها الرأسمالية الغربية في مرحلة مبكرة من أجل تكوين مراكزها الرأسمالية الكبيرة كما نعهدها اليوم. كانت الرأسمالية تنهب الشعوب المتخلفة لأهداف عدة، منها رغبتها في الاستفادة من مواردها الطبيعية، وأيضًا قواها العاملة، ومنها أيضًا حاجتها لإزاحة أنشطتها الإنتاجية الصغيرة والمتخلفة وتدميرها، حتى تكون هي المنتج الرئيسي لهذه الشعوب.

ويتفق هارفي مع ماركس في أن هذه الممارسات القذرة تمثل الجذور الحقيقية للرأسمالية. لكنه يرى أن هذا النوع من الممارسات لا يقتصر على تلك المرحلة المبكرة، لكنه مستمر إلى وقتنا الراهن. فالرأسمالية تواجه كل فترة مشكلة «فائض التراكم»، أي وجود سلع غير قابلة للتسويق بدون تحقيق خسارة أو قوى عاملة لا تجد وظائف، وكلما تجددت هذه الأزمة أمام الرأسمالية أصبحت في حاجة لممارسة التراكم البدائي.

وإن بدا التراكم البدائي كما يصفه ماركس مصبوغًا بالصورة الكلاسيكية للمستعمر الأبيض الذي ينزل بمدافعه وباروده ليستعبد الشعوب السمراء وينهب ثرواتها، فإن أشكال التراكم البدائي الحديثة في وصف هارفي تشبه العديد من السياسات الاقتصادية والممارسات المعاصرة التي تبدو في أعيننا سياسات «نظيفة».

فهي تنطبق مثلًا على السياسات التي تستهدف تحويل بعض الملكيات المشاعية أو الجماعية إلى ملكيات خاصة. مثل خصخصة الأصول العامة وخصخصة الخدمات العامة (المياه والكهرباء) وسياسات الحماية الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية) وفرض حقوق الملكية الفكرية على بعض الاختراعات، التي كان معتادًا أن تكون مشاعية طيلة القرون الماضية، مثل حقوق الملكية الفكرية للتقاوي، وغيرها من مستلزمات الزراعة، التي أصبحت ملكًا للشركات الدولية الكبرى بحكم اتفاقية «التريبس».

واختار هارفي أن يسمي هذه السياسات بالتراكم عبر الانتزاع (accumulation by dispossession) وهناك شكل آخر للتراكم البدائي تحدث عنه ماركس وطوره

هـارفي يتعلـق بالديـون. فالاثنـان يركـزان عـلى دور الاسـتدانة في لي أذرع الأمـم وإجبارهـا عـلى تبنـي سياسـات تجاريـة واسـتثمارية غـير عادلـة.

وبالطبـع يعتـبر هـارفي سياسـات التكيـف الهيـكلي التـي نشرهـا صنـدوق النقـد في البلـدان الناميـة، وهـي تحـت تهديـد السـقوط في الإفـلاس، والتـي قـادت العديـد مـن البلـدان، مـن ضمنهـا مـصر، للتحـول إلى «النيوليبراليـة» بشـكل عنيـف، يعتبرهـا مـن أبـرز ممارسـات التراكـم عـبر الانتـزاع.

في هـذا السـياق يمكـن أن نرتـدي نظـارة هـارفي ونـرى سياسـات خصخصـة القطـاع الصناعـي المملـوك للدولـة في التسـعينيات مقابـل إنقـاذ مـصر مـن أزمـة الديـون، بمثابـة تجسـيد للتراكـم البـدائي الـذي تحـدث عنـه ماركـس في القـرن التاسـع عـشر. يبـدو الأمـر في الظاهـر أن البلـد كان يتخلـص مـن أصولـه القديمـة لتوفـير المـوارد الماليـة الكافيـة لمواجهـة أعبـاء الاسـتدانة، لكـن في الواقـع كانـت الخصخصـة في كثـير مـن الأحيـان بمثابـة خـروج للدولـة كمنتـج مـن بعـض الأنشـطة، لإفسـاح المجـال للقطـاع الخـاص، وهـو مـا سـنوضحه بشـكل أكـبر خـلال الفصـول التاليـة.

والمفارقـة المحزنـة أن بعـد هـذه التضحيـات لم تتخلـص مـصر مـن أسر الديـون، لكنهـا حولـت عـبء الديـن مـن الديـن الخارجـي إلى الديـن المحـلي، كـما أوضحنـا في الفقـرة السـابقة، وجـاءت الأزمـة السياسـية المصاحبـة لثـورة ينايـر 2011 لتكشـف عـن هشاشـة الاقتصـاد المـصري تحـت سياسـات الاسـتدانة.

فقبـل الثـورة كان الأجانـب يمثلـون حصـة ليسـت بالقليلـة في رصيـد الديـون الحكوميـة قصـيرة الأجـل المعروفـة باسـم أذون الخزانـة. أي أن الاسـتثمارات السـاخنة للأجانـب في سـوق الديـون المصريـة كان لهـا حضـورًا مهـمًا، ويسـاهم هـذا الحضـور الأجنبـي في مسـاندة العملـة المحليـة وتوفـير النقـد الأجنبـي للنظـام النقـدي المحـلي.

ولأنهـا كانـت سـاخنة وقصـيرة الأجـل، كان سـهلًا عـلى هـذه الاسـتثمارات أن تخـرج بسرعـة بعـد الثـورة تحـت وطـأة المخاطـر السياسـية الجاريـة. فحتـى ديسـمبر 2010 مثلـت حصـة الأجانـب مـن أذون الخزانـة المصريـة نحـو 21%، ثـم اتجهـت للتراجـع بـدءًا مـن ينايـر 2011 حتـى وصلـت إلى 1.1% في ينايـر 2012.[68]

وكـما أوضحنـا في السـابق، فـإن البنـك المركـزي اسـتهدف بعـد التعويـم اسـتعادة الأجانـب لسـوق الديـون السـاخنة، وقـام بجذبهـم عـبر زيـادة أسـعار الفائـدة، بجانـب أن الاسـتثمار في الديـون المحليـة أصبـح أقـل مخاطـرة بعـد أن أصبـح سـعر الـصرف الرسـمي مسـاويًا لسـعر الـصرف المـوازي. ليـس غريبًـا إذن أن تتجـاوز مسـاهمة الأجانـب أكـثر مـن ثلـث أذون الخزانـة في آخـر البيانـات المتاحـة عـن هـذا السـوق مـن البنـك

68 حسابات الباحث من بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي.

المركـزي.[69]

ساهم التعويم إذن في تهيئة الطريق أمام هذه الاستثمارات الساخنة، كما كان له أثر إيجابي أيضًا على أصحاب الاستثمارات الساخنة في سوق الأسهم. لكنه في المقابل خفض بعنف من قيمة الأصول المحلية المقومة بالجنيه.

وفي الزيارة الثانية لصندوق النقد، كان التعويم مصحوبًا أيضًا بسياسة بيع الأصول العامة. فقد اتفقت الحكومة مع الصندوق على طرح حصص من شركات عامة، كواحد من الحلول المطروحة لتوفير الموارد المالية والحد من عجز الموازنة. في هذه المرة اقتربت الحكومة من قطاعات كان من الصعب التفكير في خصخصتها مثل البترول أو البنوك العامة.[70]

إن هذه الدائرة المفرغة من الاستدانة، ثم بيع الأصول لرد الديون تخدم أهداف التراكم في البلدان المتقدمة، لكنها تؤثر على قدراتنا الإنتاجية. خاصة عندما ترتبط ممارسات الخصخصة بعمليات تصفية لأنشطة إنتاجية بالكامل، وليس هناك مثال أدل على ذلك من مثال شركة المراجل البخارية التي تم تفكيك ماكيناتها وتحويلها لنشاط سياحي.[71]

حوافز سخية لا تثير شهية الاستثمار!

كما أشرنا في فقرة سابقة، فإن ضعف معدلات الادخار القومي تجعل احتياج البلاد للاستثمار الأجنبي كمصدر خارجي لتمويل عملية التراكم الرأسمالي أمرًا شديد الأهمية.

وخلال العقود التي تلت هزيمة السابع والستين كانت الدولة المصرية تسير في طريق التراجع عن دورها كمستثمر صناعي وتتجه إلى لعب دور المنظم والمحفز للاستثمار، وفي هذا السياق أصدرت العديد من القوانين المحفزة للاستثمار. وفي كل مرة كانت الحوافز تزداد سخاء، ولا يمكن أن ننكر أن بعض من تلك الجهود أتى ثماره بالفعل، لكن مؤشرات نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج، أو إجمالي الاستثمار من الناتج، التي عرضناها في الفقرات السابقة، تُظهر أن نتيجة هذه الجهود في مجملها كانت مخيبة للآمال.

القانون الأكثر شهرة لتحفيز المستثمرين بالطبع هو قانون 43 لسنة 1974

69 حسابات الباحث من بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي عن شهر فبراير 2018.

70 مصر تسعى لجمع 80 مليار جنيه من طرح حصص في شركات حكومية بالبورصة - رويترز - مارس 2018 - https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN1GU0Q8

71 المراجل البخارية تنتظر - محمد هندي - تحقيقات الأهرام - 2013 - https://goo.gl/5t45Ft

والمعروف بقانون الانفتاح الاقتصادي. سر شهرته أنه ارتبط بحقبة الانفتاح التجاري للبلاد، التي مهدت لخروج الدولة من النشاط الإنتاجي والاكتفاء بدور المنظم للاقتصاد. وقدم هذا القانون حوافز ضريبية للمستثمرين العرب والأجانب، وتم تعديله في 1977 لكي تتاح الحوافز للمستثمرين المصريين أيضًا.[72]

وقد أعفت تشريعات السبعينيات أرباح المشروعات الاستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات اعتبارًا من بداية الإنتاج. كذلك أجاز المشرع أن يكون الإعفاء لمدة عشر سنوات، ويكون ذلك في مشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة، بشرط أن يكون المشروع خارج نطاق الأراضي الزراعية والمدن واستصلاح الأراضي.[73]

ويقول صفوت عبد السلام إنه إزاء ما أسفر عنه الواقع العملي من ثبوت عدم فعالية قانون 1974 المعدل بقانون 1977 في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لذلك صدر قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989، والذي جاء أكثر «سخاء» في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية. حيث ضاعف من نسبة الإعفاء من سداد الضريبة على الدخل، إذ أصبح الإعفاء عن مبلغ يوازي 10% من القيمة الأصلية لحصة المساهم في رأس مال المشروع، بعد أن كانت النسبة 5% فقط، وزاد حد الإعفاء من ضريبة الدخل ليصبح 20% من حصة المساهم في رأس المال.[74]

وكانت مدة الإعفاء من ضرائب الدخل في القانون خمس سنوات أيضًا، وقد تصل لعشر سنوات. كما قرر المشرع، ولأول مرة، حافزًا جديدًا يتمثل في تخصيص الأراضي في مناطق معينة للشركات والمنشآت الخاضعة للقانون بدون مقابل.[75]

وعاد نظام مبارك ليجدد تشريعات تحفيز الاستثمار الأجنبي بقانون جديد في 1997، استهدف مجالات وأنشطة معينة بغض النظر عن النظام القانوني الخاضعة له.[76] ويظهر من تتبع مسار الاستثمارات الأجنبية أن نصيبها في مجمل الاستثمار كان يتضائل برغم تلك الجهود، ربما يفسر لنا ذلك جزئيًا هذا الإسهاب في التشريعات المحفزة. فقبل تولي مبارك كان السادات قد مهد الطريق لحضور قوي للاستثمار الأجنبي في البلاد، حيث ارتفع إسهام هذه الأنشطة في مجمل الاستثمار من 1% عام 1975 إلى 20% في 1981.[77] إلا أن حوافز مبارك السخية أتت بنتائج عكسية

72 صفوت عبد السلام - الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - ص 193.

73 نفس المصدر ص 194.

74 نفس المصدر ص 198 و 202.

75 نفس المصدر ص 212 و 213.

76 نفس المصدر ص 206.

77 نفس المصدر ص 230.

ليتراجع نصيب هذه الاستثمارات من مجمل الاستثمارات في البلاد من 23% عام 1989 إلى 15% عام 1990، ثم 6% في 1996 إلى 3.3% في العام الذي أصدر فيه أخر قوانينه المحفزة للاستثمار 1997.[78]

ويرى خبراء أن هذه المؤشرات دليل على أن الحوافز الضريبية وحدها ليست كافية، وأن ظروف الاقتصاد الكلي، مثل الأزمة المالية في النصف الثاني من الثمانينيات، أو الاضطرابات السياسية، مثل حرب العراق، تلعب دورًا مهمًا أيضًا في توجيه الاستثمار الأجنبي.

المفارقة الكبرى أن أخر حكومات مبارك انتقدت بقوة أسلوب الدولة في التحفيز، حيث عبر وزير مالية حكومة أحمد نظيف بشكل واضح عن سخطه على سياسة الإعفاءات الضريبية، وقت أن كان يضع قانونًا جديدًا للضرائب في 2005.

وقال الوزير يوسف بطرس غالي إن الاتجاه السائد عالميًا هو إلغاء الإعفاءات الضريبية للمستثمرين، معتبرًا أنها من المداخل الرئيسية التي تشجع على التهرب الضريبي. وبسخرية لاذعة من سياسة تعظيم الحوافز في المناطق المحرومة من التنمية، قال غالي إن إلغاء هذه الإعفاءات لن يؤثر علي جذب الاستثمار لمناطق الصعيد، لأنه لم تحدث استثمارات أساسًا في ظل وجود الإعفاءات.[79]

وبعد عشرين عامًا من أخر قوانين مبارك للاستثمار، اتجهت الدولة لإصدار قانون يستعيد زخم الاستثمار الأجنبي. خاصة وأن الاقتصاد في السنوات الأخيرة صار مكبلًا بالتزامات متفاقمة من المديونية الخارجية، وأصبح احتياجه لهذه التدفقات الاستثمارية أمرًا حتميًا لضمان عدم الوقوع في اختناقات مالية مستقبلية.

إلا أن مناقشات القانون الجديد أظهرت أن ثمة انقسام بشأن سياسة الحوافز داخل الدولة لم يتم حسمه. وظهر هذا الخلاف على السطح مع تمسك وزيرة الاستثمار بعودة المناطق الحرة (الخاصة) في القانون الجديد، التي تراها وزارة المالية بابًا للتهرب الضريبي.[80]

قبل هذا النقاش ببضعة أشهر، كانت صحفية في جريدة «اليوم السابع» نشرت تحقيقًا استقصائيًا عن المناطق الحرة، وهي مساحات تعاملها الدولة معاملة ضريبية خاصة في مقابل أن تستهدف بالأساس نشاط التصدير (بعضها مناطق عامة وأخرى تخصص لمشروع واحد تسمى بالخاصة). وأظهر التحقيق أن تلك المناطق صارت منفذًا كبيرًا تتهرب عن طريقه رأسمالية مبارك من العبء الضريبي

78 نفس المصدر ص 231.

79 ياسر صبحي -قانون الضرائب الجديد يسهم في حل جوهري لعجز الموازنة على المدى المتوسط - الأهرام - 2004 - **http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/12/2/ECON4.HTM**

80 ”الاستثمار» بين قرضين.. فلسفة لا تتغير بتغير القوانين - وعد أحمد - مدى مصر - 2017 - https://goo.gl/ZU5SYz

والرسوم الجمركية.

وبحسب التحقيق الذي قامت به الصحفية منى ضياء، فإن المناطق الحرة لم تحقق هدفها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي. حيث كانت رؤوس الأموال الأجنبية في هذه المناطق تتقلص خلال العشرين عامًا الماضية، وحل محلها استثمارات مصرية بلغت نسبتها 82% من رؤوس الأموال المستثمرة بالمناطق الحرة عام 2015.[81]

وأصبحت هذه المناطق التي خرجت عن الهدف المقصود من إنشائها مجالًا واسعًا لتهريب السلع من الرسوم الجمركية، وملاذات ضريبية تستخدم في تحويل الأرباح دون الخضوع للضرائب. خاصة وأن وزارة المالية لا تتمكن من الاطلاع على ميزانيات الشركات العاملة في هذه المناطق. وهو ما يصعب عليها كشف التلاعبات التي تقوم بها الشركات للتهرب من عبء الضرائب، وفقًا للتحقيق الصحفي.

وتعود جذور سياسة المناطق الحرة إلى الخمسينيات. وبدأت فكرة المنطقة الحرة الأشهر في مصر، بورسعيد، من الحقبة الناصرية، حيث صدر قانون تنظيمها في 1966، لكن تطبيقها تعطل بسبب حرب 1967.[82]

وعادت المنطقة الحرة ببورسعيد إلى الحياة في 1976، لتصبح منفذًا رئيسيًا للسلع المستوردة المعفاة من الأعباء الجمركية، ورمزًا للانفتاح التجاري على نمط الاستهلاك في العالم الغربي الرأسمالي، مع أفول عصر تبادل السلع مع بلدان الكتلة الشرقية.

وإن كان الهدف من إنشاء المناطق الحرة لم يكن استهلاكيًا بالأساس، فقد كانت الدولة تتطلع لأن تكون أداة من أدوات تحفيز النشاط التصديري. حيث تيسر لمصنعي تلك المناطق استيراد مدخلات الإنتاج مقابل أن يقوموا بنشاط تصديري.

لكن الواقع، كما تقول إيمان مرعي، الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات، إن المناطق الحرة في الوقت الحالي أصبحت تستهدف الأسواق المحلية بشكل رئيسي وليس التصدير. ولا يمثل ذلك فقط فرصة مهدرة لجلب العملة الصعبة، لكن أيضًا منافسة غير عادلة للمنتجين المحليين خارج المناطق الحرة.[83]

بل صارت تلك المناطق إحدى المصادر المولدة للعجز التجاري عبر نشاطها الاستيرادي الشره. فخلال الفترة من 2011-2012 إلى 2015-2016، أسهمت المناطق الحرة بنحو 10.3 مليار دولار من الصادرات السلعية، و5.9 مليار دولار من الصادرات الخدمية، بينما كان نصيب تلك المناطق من إجمالي الواردات حوالي 8.45 مليار

81 عودة المناطق الحرة جدل لا ينتهي - منى ضياء - اليوم السابع - مايو 2017 - https://goo.gl/ARwiLr.

82 إيمان مرعي - المناطق الحرة في مصر قراءة نقدية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - 2017 - http://acpss.ahram.org.eg/News/16491.aspx

83 نفس المصدر.

دولار.[84] لكـن في النهايـة أعـاد قانـون الاسـتثمار الجديـد الحيـاة لسياسـة المناطـق الحـرة الخاصـة، وجـدد أيضًـا سياسـات الإعفـاءات الضريبيـة، بطرحـه إمكانيـة تطبيـق خصـم مـن صـافي الأربـاح الخاضعـة للضريبـة لمـدة لاتزيـد عـن سـبع سـنوات. وقـد اسـتهدفت تلـك الحوافـز المناطـق الأكـثر احتياجًـا للتنميـة، ونوعيـات معينـة مـن المشروعـات الأقـرب للأهـداف التنمويـة أيضًـا، مثـل المشروعـات الصغـيرة.[85]

ولا يزال من المبكر أن نحكم على مدى نجاح تلك الحوافز في زيادة إقبال الاستثمار الأجنبي على مصر. لكن المؤكد أن تيسيرات الضرائب والجمارك لا تكفي وحدها لجذب الاستثمار. فهناك عوامل أخرى تتحكم في رغبة المستثمرين، منها مخاطر الاقتصاد الكلي للبلاد، فهناك مؤسسات تصنيف ائتماني تضع ديونًا مصرية تحت تصنيف «درجة الاستثمار» وهو ما يعكس رؤية غير إيجابية بشأن الوضع المالي للبلاد، حتى وإن لم ينعكس ذلك بشكل كبير على إقبال مستثمري الديون على شراء الأوراق المالية السيادية في مصر، فهو قد يؤثر على قرارات المستثمرين في أنشطة إنتاجية على الأجل الطويل.[86]

ويؤثـر أيضًـا المنـاخ السـياسي للبـلاد عـلى شراهـة الاسـتثمار الأجنبـي، ومـدى الإحسـاس بسـيادة القانـون والقـدرة عـلى الحـد مـن الفسـاد، ويُظهـر مـؤشر (and voice accountability)[87] تدهـور وضـع مـصر قياسًـا عليـه.[88]

ويستشـعر المسـتثمرون الأجانـب بالقلـق مـن الفسـاد وغيـاب القانـون لمـا يسـهم فيـه ذلـك مـن زيـادة تكاليـف أعمالهـم، عندمـا يتعلـق الأمـر بإنهـاء إجـراءات حكوميـة أو بالدخـول في مناقصـة عامـة عـلى سـبيل المثـال. وقـد حاولـت الحكومـة أن تحـد مـن هـذه المخـاوف عـبر مسـاعيها لاختصـار إجـراءات تأسـيس الـشركات، ومنحهـا التراخيـص عـبر شـباك واحـد في هيئـة الاسـتثمار، لكـن هـذه التجربـة واجهـت الكثـير مـن العقبـات.

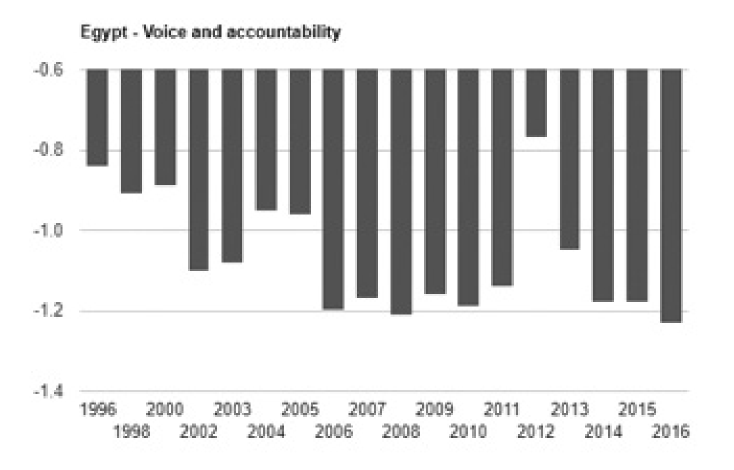
84 نفس المصدر.

85 قانون الاستثمار 72 لسنة 2017 - مادة 11 - https://goo.gl/CqvWuR.

86 Investors Are Ignoring Egypt's Credit Ratings - Ahmed Feteha - Bloomberg - 2018 - https://goo.gl/HiWQ38.

87 يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية الإعلام.

88 World Bank voice and accountability index - https//:www.theglobaleconomy.com/Egypt/wb_voice_accountability/



Source: TheGlobalEconomy.com, The World Bank

الصراع على سلطة منح الأراضي والتراخيص

سعت الدولة المصرية في الفترة التالية للانفتاح الاقتصادي إلى تيسير إجراءات الترخيص للمشروعات. وكانت فكرة الشباك الواحد (أي توحيد المنافذ الحكومية التي تُرخص عمل المستثمرين) من أبرز الأفكار المطروحة في هذا المجال. ودخلت هذه الفكرة في طور النضج بعد وصول حكومة أحمد نظيف، وتولي الخبير القانوني زياد بهاء الدين رئاسة هيئة الاستثمار. حيث صدر في 2004 تعديل على قانون حوافز الاستثمار لسنة 1997 جعل الهيئة مسئولة عن تلقي طلبات تأسيس المشروعات وتراخيصها وطلبات تخصيص الأراضي.

وتمنح هيئة الاستثمار بشكل فوري ترخيصًا مؤقتًا لإقامة المشروع، حتى تنتهي كافة الجهات الحكومية الأخرى من إصدار التراخيص المطلوبة، ثم تصدر الهيئة الترخيص النهائي.[89]

لكن صاحب تجربة الشباك الواحد قال في وقت لاحق إنه من الصعب للغاية أن تطمح هيئة الاستثمار في أن تتحمل مسئولية استصدار كافة تراخيص المشروع من الأجهزة الحكومية بالإنابة عن المستثمر لصعوبة ذلك، خاصة عندما يتعلق الأمر

89 مادة 53و 54 من قانون 13 لسنة 2004 بتعديل أحكام القانون 8 لسنة 1997 لضمانات وحوافز الاستثمار. http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/Laws-and-Regulations/Documents/8for2004.pdf

بالمحليـات.[90]

ويعكـس تفتـت سـلطة الترخيـص في مـصر، وتشـبث كل جهـة بسـلطاتها في هـذا المجال، تنافـس الجهـات الحكوميـة عـلى سـلطة التعامـل مـع المسـتثمرين. لكـن قانون الاسـتثمار الأخـير بـدا وكأنـه يحـاول دعـم سـلطة وزارة الاسـتثمار عـلى باقـي هـذه الأجهزة.

ومـع تأسـيس مركـز أكـثر تطـورًا لخدمـات المسـتثمرين، سـعت الحكومـة إلى جمـع كافـة الجهـات المصـدرة للتراخيـص تحـت سـقف واحـد، وحاولـت إلزامهـا بمـدى زمنـي محـدد لإصـدار الموافقـات. ولا يـزال مـن المبكـر أن نصـدر حكـمًا عـلى مـدى نجـاح هـذه التجربـة، إذ إن الجهـات المصـدرة للتراخيـص لا تـزال لديهـا سـلطة إغلاق ملف المسـتثمر، ولا تملـك هيئـة الاسـتثمار إلزامهـا بالتراجـع عـن ذلـك. لكـن وزارة الاسـتثمار تقـول إن جمـع هـذه الجهـات في مـكان واحـد تحـول غـير مسـبوق في هـذا الملـف.[91]

كـما قامـت وزارة الصناعـة باختصـار مـدد إنهـاء التراخيـص الصناعيـة، عـبر قانـون المنشـآت الصناعيـة الجديـد. بحيـث أصبحـت النسـبة الغالبـة مـن المشروعـات (نحـو 80 % منهـا) تنتهـي تراخيصهـا في حـدود أسـبوع، والصناعـات الخطـرة تسـتغرق نحـو 3 أشـهر، بعـد أن كانـت تلـك التراخيـص تسـتغرق عامـين أو ثلاثـة أعـوام.[92]

وهنـاك مـن يـرى أن قضيـة إجـراءات التأسـيس ليسـت العامـل الوحيـد الطـارد للاسـتثمار. حيـث يقـول نبيـل الجـداوي إن «تأسـيس المـشروع لايعنـى شـيئًا، ذلـك أن العنـصر الحاكـم في تنفيـذ أى مـشروع هـو حصولـه عـلى الأرض اللازمـة لإقامتـه وفقًـا لطبيعـة نشـاطه، ومـن ثـم لابـد مـن تعاملـه مـع الجهـة التـي تملـك تخصيـص هـذه الأراضى، سـواء بالبيـع أو بتقريـر حـق الانتفـاع، ومـدى توافـر البنيـة الأساسـية اللازمـة لإقامـة مشروعـه، بـل ضرورة رؤيتـه للمسـاحة المخصصـة لـه ومـدى ملاءمتهـا لنشـاطه.»[93]

وتعكـس قضيـة تخصيـص الأراضي صـورة أخـرى مـن صراع الأجهـزة الحكوميـة عـلى السـلطة، وعـلى المنافـع الماديـة وراء هـذه السـلطة بالتبعيـة. ففـي 2008 كانـت هيئـة التنميـة الصناعيـة توصلـت لاتفـاق مـع وزارة الماليـة عـلى تخصيـص تمويـل لترفيـق مسـاحات مـن الأراضي التابعـة للمحافظـات، حيـث تحصـل المحافظـة عـلى التمويـل وتطـور المنطقـة ثـم تمنحهـا للهيئـة لإعـادة بيعهـا، لكـن بعـض المحافظـات رفضـت ذلـك لأنهـا ترغـب في أن تقـوم مبـاشرة ببيـع الأراضي والاسـتفادة مـن إيراداتهـا.[94]

---

90 زياد بهاء الدين - مشكلة قانون الاستثمار الجديد - الشروق - 2015 - https://goo.gl/U9fdS3

91 مصر تطبق إصلاحات غير مسبوقة في محاولة لتنشيط حركة الاستثمار - محمد جاد - الشرق الأوسط - 2018 - https://goo.gl/c81cNT

92 نفس المصدر.

93 نبيل الجداوي - الاستثمار وأوهام الشباك الواحد - الأهرام الاقتصادي - 2014 - http://ik.ahram.org.eg/News/2922.aspx

94 نيفين كامل ومحمد جاد - رئيس هيئة التنمية الصناعية: ضغوط مضاربى الأراضى أجلت قانون الصناعة - الشروق - 2014 - http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06022014&id=1f483b6a-c980-472a-8d1f-562306bebff0

لكـن يبـدو أن هيئـة التنميـة الصناعيـة اسـتطاعت مؤخـرًا أن تهيمـن عـلى صناعـة القـرار بشـأن تخصيـص الأراضي الصناعيـة مـع صـدور قانـون 83 لسـنة 2016. حيـث منح القانـون هيئـة التنميـة الصناعيـة الولايـة عـلى الأراضي الجديـدة المخصصـة للصناعـة، لتتـولى ترفيقها وإنهـاء تراخيصهـا وبيعها مباشرة. هـذا الأمـر لم يكـن متاحًـا مـن قبـل، فولايـة الأراضي الصناعيـة كانـت مفتتـة، وتسـتحوذ المحليـات عـلى النسـبة الأكـبر منهـا، وهـو مـا كان يعـوق عمليـة ترفيـق وبيـع الأراضي، إلى جانـب الفسـاد الـذي كان يـؤدي إلى نقـص الخدمـات المتاحـة في الأراضي الصناعيـة.[95]

وربمـا تعكـس هـذه التحـولات أيضًـا مـدى حاجـة الرأسـمالية لنظـام سـياسي قـادر عـلى السـيطرة عـلى أجهـزة الدولـة المختلفـة، خاصـة بعـد حالـة التفـكك التـي صاحبـت مرحلـة التحـول الديمقراطـي بعـد 2011. فقـد كانـت عمليـة الأراضي الصناعيـة المرَّفقـة شـبه متوقفـة خـلال فـترة التحـول الديمقراطـي. كـما كان هنـاك عـدم وعـي مـن القـوى الثوريـة الشـابة بقضايـا تفصيليـة مثـل قضيـة ملـف الأراضي، بينـما كان مجتمـع الأعـمال تحـت ضغـوط قويـة لا يشـعر بهـا الكثـيرون.

اللافـت للنظـر أن قانـون الاسـتثمار لعـام 2017 جـدد سياسـة منـح المسـتثمرين أراضي مجانيـة للاسـتثمار. وتثـير هـذه السياسـة السـخية المخـاوف بشـأن هـدر المـوارد العامـة عـلى اسـتثمارات غـير مجديـة.

والواقـع أن علاقـة الدولـة بالمسـتثمرين في مجـال تخصيـص المـوارد لم تخـلُ مـن المخالفـات القانونيـة. وهـي قضيـة أخـرى تفـسر لنـا كيـف تسـببت سياسـة الاسـتثمار في إهـدار المـوارد الاقتصاديـة للبـلاد.

وبسـبب ملفـات الفسـاد الكثـيرة الموروثـة مـن عهـد مبـارك، تـم إضافـة تعديـلات عـلى قانـون الاسـتثمار لعـام 1997 تتيـح التصالـح مـع المسـتثمر في جرائـم اختـلاس المـال العـام، عـلى أن يترتـب عـلى هـذا التصالـح انقضـاء الدعـوى الجنائيـة المرفوعـة ضـده. وهـو مـا يجعـل السـلطة التنفيذيـة بمثابـة حائـل أمـام قيـام القضـاء بـدوره في محاسـبة المسـتثمرين عـلى مـا ارتكبـوه مـن جرائـم في عهـد مبـارك.[96]

وكان القضـاء قـد شـهد خـلال السـنوات الأخـيرة مـن حكـم مبـارك أحكامًـا قضائيـة ببطـلان صفقـات للخصخصـة ولتخصيـص الأراضي قامـت بهـا الدولـة مـع المسـتثمرين (مـن أشـهرها قضيـة رجـل الأعـمال البـارز في نظـام مبـارك (هشـام طلعـت مصطفـى)،

95 مصر تطبق إصلاحات غير مسبوقة في محاولة لتنشيط حركة الاستثمار - محمد جاد - الشرق الأوسط - 2018 - https://goo.gl/c81cNT

96 خالد علي - التصالح على فساد نظام مبارك - الشروق - 2012 - https://goo.gl/ZCFJub

والـذي حكـم القضـاء ببطـلان عقد تخصيـص أراضٍ لشركتـه في مشروع مدينتي السـكني.[97] وتسـببت هـذه الأحـكام في مـأزق للنظـام، حيـث كانـت تضعـه في صـدام مبـاشر إمـا مـع مسـتثمرين محليـين مـن كبـار داعمـي هـذا النظـام، أو مسـتثمرين أجانـب لديهـم الحـق في مقاضـاة الحكومـة دوليًـا إذا مـا اضطـرت للانسـحاب مـن تعاقدهـا معهـم. خاصـة وأن المسـتثمرين الأجانـب يسـتندون لاتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة بـين مـصر والبلـدان التـي يتبعونهـا، وتحتـوي تلـك الاتفاقيـات عـلى شروط مجحفـة للاسـتثمار تصعـب عـلى أي حكومـة الخـروج مـن الصفقـات التـي تبرمهـا مـع المسـتثمرين حـال صـدور حكـم قضـائي محـلي يلزمهـا بذلـك.[98]

لكـن الحكومـة واجهـت مـأزق «مدينتـي» مـن خـلال إعـادة بيـع الأرض لنفـس الشركـة بسـعر يقـل عـن 300 جنيـه للمـتر المربـع، وهـو مـا رأه خـبراء إهـدار لأصـول الدولـة. حيـث إن الشركـة تبيـع المـتر السـكني في المـشروع بحـد أدنى 5 آلاف جنيـه.[99] ووجهـت أحـكام ببطـلان صفقـات خصخصـة قطـاع الأعـمال العـام بالامتنـاع عـن التنفيـذ. ومنعًـا لتكـرار مثـل تلـك الحـوادث اتجهـت الدولـة في 2014 لإصـدار القانـون المعـروف باسـم قانـون الطـرف الثالـث، والـذي يمنـع أي محـام مسـتقل عـن الطعـن عـلى عقـد بـين الدولـة والمسـتثمر، باعتبـاره ليـس طرفًـا في هـذا التعاقـد. وهـو القانـون الـذي وُوجِـه بمعارضـة مـن المجتمـع المـدني وبعـض الخـبراء باعتبـاره يمنـع حـق التقـاضي المكفـول لـكل مواطـن.[100] لكـن القانـون مـر في فـترة كان البرلمـان فيهـا معطـلاً وأجـواء الاسـتقطاب السـياسي تحـول دون مقاومـة تشريعـه وتطبيقـه.

من يستغل من؟

كل الطروحـات السـابقة كان الهـدف منهـا رسـم صـورة عـن نمـط التطـور الرأسـمالي في مـصر، أو كيـف تعمـل الماكينـة الرأسـمالية؟ مـا هـي العوامـل التـي تعـزز مـن قدراتهـا؟ أو تلـك التـي تكبـح مـن فرصهـا في النمـو؟

لكـن مؤلفـي هـذا الكتـاب لا يفترضـون أن نجـاح التطـور الرأسـمالي في مـصر سـيؤدي بالـضرورة إلى تحسـين معيشــة المواطنـين. صحيـح أن الدولـة نجحـت إلى حـد مـا في صناعـة نمـط مـن التنميـة الرأسـمالية، لكـن ثمـار هـذه التنميـة لا تـوزع بعدالـة. فـإذا

97 «القضاء الإداري» تلزم الحكومة بتنفيذ حكم بطلان عقد «مدينتي»- المصري اليوم - 2010 - https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/96526

98 نورهان شريف وآخرون – فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسيات في مصر – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - 2015 - http://ecesr.org/?p=773977

99 محمد عادل سليمان – تخصيص أراضي الدولة نماذج للفساد الإداري والسياسي – المركز المصري للحقوقال اقتصادية والاجتماعية - 2011 - http://ecesr.org/?p=3452

100 قانون «الطرف الثالث» بين التأييد والمعارضة - إيمان العراقي وإبراهيم العزب - الأهرام - 2014 - https://goo.gl/Usx5aG

نظرنا إلى المدن الصناعية، سنجد أن العمالة تتركز بكثافة في المدن الواقعة بالقرب من القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، تحديدا في6 أكتوبر، والعاشر من رمضان، والعبور، والسادات، وبرج العرب، أما المدن الصناعية الباقية وعددها حوالي 104، فنصيبها من العمال يقتصر على نحو 30% من مجمل العاملين في المدن والمناطق الصناعية والحرة. وهو غياب فج للعدالة الجغرافية في توزيع التنمية الرأسمالية، وحتى في المدن التي تتسم بكثافة التواجد العمالي، فإن نصيب الأجور لصافي قيمة الإنتاج[101] لا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 5%.[102]

وقد كان السخط على نمط التطور الرأسمالي في مصر وعدم عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، أحد محركات الثورة المصرية، فقد جاءت ثورة 2011 بعد سنوات من النمو الاقتصادي القوي، ولكن مع مستويات مرتفعة أيضًا من الفقر.

وكان الخطاب الذي يتم ترويجه بقوة عشية الإطاحة بمبارك، هو ضرورة الحفاظ على نموذجه الاقتصادي. وتواصل ساعتها الهجوم على الاحتجاجات العمالية ووصفها بالمطالب الفئوية، أي المطالب الشخصية الأنانية في مواجهة المصلحة الوطنية، والدفاع عن نموذج مبارك الاقتصادي بزعم أن تغييره هو تعطيل لـ«عجلة الإنتاج».

ومثَّل الكاتب الصحفي، والناشط اليساري، وائل جمال، آنذاك، أحد الأصوات البارزة في نقد هذا الخطاب، عندما رفع شعار «قل حقوق اجتماعية ولا تقل مطالب فئوية»،[103] و«الشعب يريد عجلة إنتاج أخرى»،[104] وقد ساهمت هذه الكتابات وغيرها في إثارة جدل واسع وقتها حول أي نظام اقتصادي نحتاج إليه؟ إلا أن الأمور بالطبع انتهت إلى إعادة إنتاج تجربة مبارك الاقتصادية.

لذا يجب أن نتطرق عند الحديث عن نمط التطور الرأسمالي في مصر إلى مسألة الاستغلال. وليس المقصود هنا تبني وجهة النظر الماركسية بأن النظام الرأسمالي مستغل بطبيعته، فهذه قضية خلافية بين أبناء المدارس الاقتصادية المختلفة. لكننا نريد التطرق إلى أشكال الاستغلال التي لا يمكن أن يختلف عليها اثنان.

فبجانب قضية الأجور، هناك أنماط أخرى من الاستغلال تحدث بسبب نمط عمل الرأسمالية ذاته. كأن تقوم سياسة الدولة مثلًا على تسليع السكن، لكي توفر لنفسها وللمستثمرين العقاريين فرصًا أفضل في الربح، على حساب فرص المواطنين في الحصول على هذه الخدمة الحيوية. أو أن يقوم النظام المالي بإتاحة الفرص لكبار المستثمرين على التهرب من الضرائب، بينما يلتزم صغار الموظفين قصرًا

101 المقصود بصافي قيمة الإنتاج هو قيمة الإنتاج مطروحا منها التكاليف الاستثمارية.

102 هيئة التنمية الصناعية - اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من 2011--2017 https://goo.gl/4L8dZm

103 وائل جمال - قل حقوق اجتماعية ولا تقل مطالب فئوية - الشروق - 2011 - https://goo.gl/t5GTaM

104 وائل جمال - الشعب يريد عجلة إنتاج أخرى - الشروق - 2011 - https://goo.gl/PbUUxU

بسداد الضرائب من رواتبهم.

الحقيقة أن هذه وغيرها من أشكال الاستغلال، أصبحت سمة النظام الرأسمالي في العديد من بلدان العالم وليس في مصر فقط. بل أصبح الرأسماليون يساندون بعضهم البعض بطرق عابرة للقارات، من خلال الضغط على الحكومات لقبول اتفاقيات استثمار ترغمها على شروط غير عادلة للاستثمار، أو الوقوف وراء جهات التحكيم الدولي لتهديد الحكومات التي تحاول أن تواجه الشروط غير المنصفة للاستثمار بالغرامات المالية الباهظة.

هناك أيضًا القوى الناعمة للرأسمالية المتمثلة في آلة الدعاية المهولة، التي أصبحت تشكل عاداتنا الاستهلاكية كل يوم وتتحكم في قراراتنا الشرائية وتوجهها لتحقيق أكبر فرصة ممكنة للربح، حتى وإن كان ذلك على حساب صحة المستهلكين أو نظافة بيئتهم.

وفي هذا السياق ستحاول فصول الكتاب التالية أن تشرح نمط التراكم الرأسمالي في مصر. وكيف يُسخر كل الأدوات الممكنة من سلطة الدولة، إلى آلة الدعاية، إلى المؤسسات العابرة للقارات لتحقيق أهدافه الاقتصادية؟ وماهو دور الرأسمالية المحلية في هذه الماكينة، وكذلك دور الرأسمالية العالمية؟

بمعنى آخر سنحاول أن نرسم «بورتريه» لملاك مصر الجدد. هؤلاء الذين يتحكمون في قرارات الإنتاج بمصر منذ حقبة الانفتاح الاقتصادي حتى الآن. وأن نتعرض لأشكال الاستغلال المختلفة التي يمارسونها من أجل خدمة هدف التراكم الرأسمالي.

القسم الأول

صناعة الرغبة

الفصل الأول: سياسة تسليع السكن في مصر

بيسان كساب

الفصل الثاني: الغذاء.. صناعة الجوع

محمد جاد

يعرض هذا القسم من الكتاب لعمليات التراكم الرأسمالي التي تمت عبر اختلاق رغبات جديدة لدى المستهلكين، حيث نتعرض لبزوغ ثقافة "الكومباوند" السكني والهروب من عشوائية المدينة القديمة. وكيف واكبت هذه الثقافة عملية تسليع للسكن والأرض استفادت منها نخبة صغيرة، كما نمر على قصة صناعة الاحتكارات في مجال مواد البناء.

ونتعرض أيضًا للزراعة وللصناعات الغذائية، وكيف تم بناء هيكل من السياسات لا يسد جوع الأقل دخلاً للأغذية الأساسية، بينما يخلق، في نفس الوقت، رغبات استهلاكية للطبقة الوسطى والأعلى دخلاً تجاه الوجبات السريعة، ويعزز من ذلك نمط الحياة الجديد للطبقة العاملة.

الفصل الاول

عن العمران والعزلة.. سياسة تسليع السكن في مصر

بيسان كساب

يحاول هذا الفصل تتبع سياسات الإسكان خلال سنوات حكم مبارك. وكيف ساهمت سياسات الدولة في دفع النشاط العمراني للتركيز على بناء مجتمعات جديدة على أطراف العاصمة، بدلاً من إصلاح المشكلات الإنشائية والاجتماعية في الداخل، الناتجة عن السياسات «النيوليبرالية» غير العادلة. كما يسلط الضوء على الكيانات الاستثمارية المستفيدة من هذا التوجه المهيمن على سياسات الإسكان في مصر. ويتعرض لنشاط صناعة مواد البناء، وكيف حقق طفرة في إيراداته، لم تحدث بفضل سياسات الإسكان وحدها، وإنما أيضًا بفضل سياسة الدولة في دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك، وارتباط بعض النخب المصنعِة لهذه الصناعات بدوائر السلطة واستفادتها من هذا التقارب السياسي.

سياسات إهمال الفقراء.. أو الانقضاض عليهم

تلقت الأحياء الحديثة في القاهرة الجديدة دعمًا قويًا من الرئيس مبارك وحكومته، وصفوة رجال الأعمال، ومجموعة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك. فعلى سبيل المثال، قام الرئيس في عام 2003 بزيارة مدينة الرحاب «كأول تجمع إسكاني متكامل ينشئه القطاع الخاص، حيث كان في استقباله لدى وصوله الدكتور محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والسيد هشام طلعت مصطفى، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني المالكة لمدينة الرحاب».[1]

ويشير مستوى تشكيل وحجم الوفد الذي رافق مبارك وقتها إلى مدى الأهمية التي شكلها المشروع وما يرمز له بالنسبة للدولة. إذ ضم آنذاك عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، والمشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، وصفوت الشريف، وزير الاعلام، وحسين كامل بهاء الدين، وزير التربية والتعليم، وحبيب العادلي، وزير الداخلية، وحسن خضر، وزير التموين والتجارة الداخلية، وعوض تاج الدين، وزير الصحة، وعبد الرحيم شحاتة، محافظ القاهرة.

وقد يكون أدق تلخيص للخطاب المستخدم للترويج لتلك المجتمعات الجديدة المُسوَرة هو ما وصف به هشام طلعت مصطفى مدينة الرحاب خلال هذه الزيارة بقوله إنها: «نموذج مثالي لمجتمع حضاري متكامل الخدمات قائم بذاته». في

1 مبارك يتفقد مدينة الرحاب ومشروعات الإسكان بالقاهرة الجديدة - حسن عاشور - الأهرام - 2003 - https://goo.gl/qixF9S

الوقت نفسه يبدو من حوار قصير بين مصطفى والرئيس، أن الأخير معجب للغاية بهذا المجتمع «الحضاري». هذا الإلحاح على «تحضر» مدينة مسورة على أطراف القاهرة، كان يعكس حالة من الرفض للقاهرة القديمة، التي دأبت تلك النخبة على تصويرها بأنها مدينة سوقية ولا يمكن إصلاحها.

وشهد العقد الأخير من حكم مبارك حدة كبيرة في حالة «الانشطار» في نسيج المدينة، والذي تمثل بوضوح في الدعم الذي تمتعت به شركات الإنشاءات المحلية والأجنبية لبناء مجتمعات «مسورة» في ضواحي القاهرة. إذ سمحت الحكومة بنقل ملكية الأراضي الصحراوية إلى الملكية الخاصة بأسعار منخفضة، وشجعت الرأسماليين على بناء مشروعات مربحة على هذه الأراضي، ودعمتهم عبر إنشاء كباري جديدة وطرق وغيرها من صور البنية التحتية التي أنشئت في وقت قياسي على نفقة الدولة، وساهمت أنظمة الأمن الخاصة المتاحة في هذه المجتمعات المعزولة في إغراء قطاع من الأسر على الالتحاق بهذا النمط السكني.

وفي الوقت الذي كان فيه الأغنياء يجتهدون للحد من قدرة الفقراء على النفاذ لمناطقهم، كانوا يُدفَعون دفعًا، بفعل السياسات «النيوليبرالية» التي تبنتها الحكومة المصرية، إلى تلك المجتمعات المسورة حديثة البناء، الأمر الذي قاد هذه الطبقات إلى التمادي في حالة العزلة «الجسدية».

لم يكن الهروب من القاهرة القديمة في عهد مبارك هو الأول من نوعه في تاريخ العاصمة، ففي سياق شديد التشابه، تم تأسيس عدد من الأحياء النخبوية في الفترة ما بين 1890 و1907، مثل جاردن سيتي، والزمالك، ومصر الجديدة، والمعادي.

لقد أسس الاستعمار البريطاني «المباشر» هذه الأحياء لسكن الأوروبيين وعدد قليل من المصريين، ممن تمتعوا بامتيازات خاصة مرتبطة بالسلطة البريطانية. في الوقت الذي كانت فيه المناطق القديمة من القاهرة تشهد تدهورًا سريعًا، بالضبط كما كانت احتياجات سكانها تواجه الإهمال.

وتنقل صفاء معارفي في أطروحة لنيل شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية عن تيموثي ميتشل، أستاذ العلوم السياسية، أن الأمر انتهى إلى خلق مدينة مزدوجة: حيث المناطق القديمة تمثل الشرق وتخلفه، بينما المناطق الجديدة هي الغرب وحداثته.

وفي القاهرة المعاصرة أيضًا، جرى تأسيس «المنجزات الحضارية» على حساب الطبقات الأفقر. فعلى سبيل المثال بُني المركز التجاري العالمي على أراضي «العشوائيات»، وهي أراضٍ باعتها الحكومة لمستثمرين بأسعار بخسة.[2]

2 SafaaMarafi - THE NEOLIBERAL DREAM OF SEGREGATION RETHINKING GATED COMMUNITIES

كانت تجربة مثل بناء المركز التجاري العالمي تمثل نموذجًا على ما سمته السلطة في عهد مبارك بـ«التطوير»، الذي كان يمهد الساحة لأنشطة مخصصة للطبقات الغنية، مثل التسوق والأعمال الإدارية، عبر إزاحة الفقراء من الطريق. كان «التطوير» إذن يسير بالتوازي مع بناء المجتمعات المسورة في خدمة نفس الطبقة على حساب الطبقات الأدنى.

ويمثل المخطط الاستراتيجي لإقليم القاهرة الكبرى (مخطط القاهرة 2050)، الذي وضعته الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان، نموذجًا لسياسة طرد الفقراء من سكان ما يسمى بـ«العشوائيات» بعيدًا عن قلب المدينة.

فقد استهدف هذا المخطط المعتمد على دراسة تم تنفيذها بواسطة «جايكا» (وكالة المعونة اليابانية) ووزارة الإسكان، تخفيف الكثافة السكانية بقلب القاهرة من ١١ إلى ٩ ملايين عن طريق نقل السكان للمدن الجديدة.

و«مثلت هذه الدراسة (مخطط القاهرة 2050) رجوعًا لفكرة خلخلة الكثافة السكانية من داخل القاهرة وتوجيهها إلى خارجها. وركزت الدراسة على نقل المواطنين من المناطق العشوائية وغير الآمنة والمتدهورة، وذلك عن طريق خلق حزام حول تلك المناطق لمنع تمددها، ومد وتوسيع طرق في وسطها. ما يستدعي بالضرورة نقل أجزاء منها، ونقل أحياء بأكملها مثل: «مثلث ماسبيرو، أو رملة بولاق، وسكان الجزر النيلية»، والاستفادة من هذه المساحات في الاستثمار العقاري، بدعوى أن هذا سيخفف من الكثافة السكانية.

المشكلة أن هذه المشاريع الاستثمارية كالفنادق والمولات والمناطق الترفيهية والإدارية، قد لا تضم سكانًا دائمين، لكنها ستخلق كثافة استخدام تحل محل كثافة السكان، وبالتالي فهي لا تحل مشكلة الضغط على القاهرة».[3]

ويحذر تقرير «لسنا مهملات» الصادر عن منظمة العفو الدولية، من احتمال تنفيذ عمليات إخلاء قسري في سياق تنفيذ سياسة «تطوير» قلب العاصمة، إذ توجز المنظمة رأيها في المشروع بقولها:

«في مايو/ أيار 2010، أعلنت الحكومة عن خطط بشأن بعض «المناطق غير الآمنة» (والتي أُطلق عليها اسم آخر هو «مناطق العشش») في القاهرة والجيزة، وذلك في إطار «مخطط القاهرة 2050». ومن المقرر، بموجب هذه الخطط، نقل سكان 33 منطقة من «مناطق العشش» في القاهرة الكبرى إلى 35700 وحدة سكنية في مدينة

IN GREATER CAIRO A CASE STUDY AL-REHAB CITY GATED COMMUNITY - AUC - 2011 - https://goo.gl/Bsmi2F

3 «يحيى شوكت:العاصمة الجديدة» مشروع عقاري ضخم دون دراسات اجتماعية واقتصادية - مصطفى محي - مدى مصر - 2015 - https://goo.gl/qoQ32a.

6 أكتوبر، في جنوب غرب الجيزة، ومدينة 15 مايو جنوب القاهرة، وكلاهما بعيدتان. ويبدو أن إخلاء العاصمة العاصمة من «العشش» واستخدام الأراضي لإقامة مشاريع استثمارية وتجميلية هو الهدف المستتر وراء «مخطط القاهرة 2050»، إلا أن هذا المخطط لم يُعلن على الملأ مطلقًا. وكان من شأن النمط المتمثل في تنفيذ عمليات إخلاء قسري وعمليات هدم بصورة متعجلة، في بعض المناطق التي لا تُعتبر الأكثر خطورة بين «المناطق غير الآمنة»، أن يدفع كثيرًا من السكان إلى الاعتقاد بأن وصف «منطقة غير آمنة» يستخدم لإخلاء مناطق مطلوبة لمشاريع التنمية، أو لأغراض الاستثمار، بما في ذلك السكان الذين يعيشون في عزبة أبو قرن بمصر القديمة، وفي رملة بولاق وماسبيرو بوسط القاهرة، وفي منطقة الصحابي بأسوان».

نسج أسطورة الأحياء العشوائية

هذا الانقضاض على مساكن الفقراء تحت اسم التطوير، أو منح الدعم لمشروعات الهروب لأطراف العاصمة كان يحتاج لغطاء دعائي. ولم يكن هناك ما هو أفضل من أسطورة المناطق العشوائية التي تزحف على القاهرة ببربريتها وسوقيتها، لكي تكون الدعاية الملائمة للتغطية على سياسات الإسكان غير العادلة.

فقد تبنت الدولة والإعلام مصطلح المناطق «العشوائية» لتُظهر أحياء الفقراء أمام الرأي العام وكأنها بقع سوداء في ثوب سكان المدينة «الأصليين». مع افتراض ضمني بأن هذه «العشوائيات» تمثل أحياء جديدة بنيت على عجل كضيف ثقيل.

ومع ذلك، فبمجرد النظر إلى خريطة العاصمة لعام 1826 تطالعنا على البر الغربي للنيل أسماء الأحياء التي يروج لها الإعلام المعاصر على أنها كيانات متطفلة على القاهرة، مثل ساقية مكي، وكفر طهرمس، والجيزة، وزنين، وصفط اللبن، والدقي، وناهيا، وبولاق الدكرور، والمعتمدية، وميت عقبة، وإمبابة، وبشتيل، ووراق الحضر. ومثلت هذه المناطق «الجيزة التاريخية»، قبل أن يلحق بها لقب «العشوائيات» في عصر انطلاق الاستثمار العقاري.[4]

وتمثل «إمبابة»، التي يعود تاريخها لقرون خلت، نموذجًا فجًا على هذه «الشيطنة» للسكان على نحو مهد بشكل غير مباشر للترويج لحلم السكن في مدن جديدة نظيفة وراقية ومنظمة بعيدًا عن «الغوغاء». فبعد أن تمدد نفوذ الإسلاميين في إمبابة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي -لأسباب مرتبطة بما قدموه للسكان الفقراء من مساعدات- إلى درجة أشعرت النظام وقتها بخطر وجود جيب

4 مروة بركات - الأغلبية الموصومة - الشروق - 2015 - https://goo.gl/AH6fCS.

إسلامي في قلب العاصمة، تحركت الدولة في ديسمبر عام 1992، وحاصرت إمبابة بقوة تشكلت من 16 ألف فرد أمن وألفي ضابط، «في واحدة من أكبر عمليات التمشيط الأمني في تاريخ القاهرة، وبهذا سُلطت الأضواء على مجتمع اللارسمية، ولم يعد في الإمكان تجاهله، وأصبح لهذا المجتمع اسمًا، وقريبًا سيصبح له وفرة من الأوصاف، والنقاشات الرسمية، والتحليلات المتخصصة لتوقيع حدوده الجغرافية» حسبما ينقل موقع «تضامن» عن ديان سينجرمان (2009) مانقلته بدورها عن الباحث إيريك دينيس (1994).[5]

وتبعا لـ»سينجرمان» فقد «حوصرت المنطقة بالبلدوزرات والكلاب البوليسية وعربات الأمن ومعدات أخرى -وصفها البعض بأنها تليق بحرب بين جيشين نظاميين- وتعرض المئات من سكان المنطقة للاعتقال، وقتل القليل، خلال حصار استمر ستة أسابيع».

وبذلك وصمت المنطقة كمأوى لخصوم الدولة من الإسلاميين، في ظل خطاب إعلامي يبدو وأنه تبني نشر خطاب عدائي للعمران غير الرسمي الذي اصطلح على تسميته بـ»العشوائيات».

وهيمن خطاب العشوائيات على سياسات وخطط الدولة خلال عقدين لاحقين. ولم يعد ازدراء تلك المناطق غير الرسمية فقط لأنها «مناطق الفلاحين الذين يهددون مدنية المدينة، بل أصبحت أيضًا مناطق العنف والتطرف وانعدام الأخلاق. واستمر إنتاج خطاب تمييزي وتحريضي ضد سكان المناطق اللارسمية التي هي مناطق الفقراء بشكل أساسي.[6]

في هذا السياق، نمت الحاجة لدى قطاعات من الطبقة الوسطى لعزل أنفسهم عن «الجماهير المتوحشة». كما كانت لديهم الرغبة أيضًا في أن يثبتوا تفوقهم الأخلاقي والحضاري عن هذه الجماهير.[7]

وبحلول منتصف التسعينيات، كانت الحكومة المصرية قد بدأت بالفعل في بيع مساحات كبيرة من أراضي الدولة للقطاع الخاص، «ضمن تحول سياساتي نحو خصخصة التنمية الحضرية»، لتنطلق مشروعات عمرانية جديدة على أطراف القاهرة.

وترصد ورقة منشورة في مجلة كلية الهندسة في جامعة عين شمس كيف استُخدم عدد من العوامل المتكررة منذ ذلك الحين وإلى الآن في الدعاية والتسويق لتغير

5 مدونة عن إمبابة - تضامن - https://goo.gl/hKuR4L.

6 نفس المصدر.

7 Diane Singerman - Cairo Contested: Governance, Urban Space, and Global Modernity- AUC - 2009 - https://goo.gl/HPwM2g

مـزاج واحتياجـات الجمهـور، وإضفـاء الرومانسـية (romanticize) عـلى نمـط معيشـة بعينـه.[8]

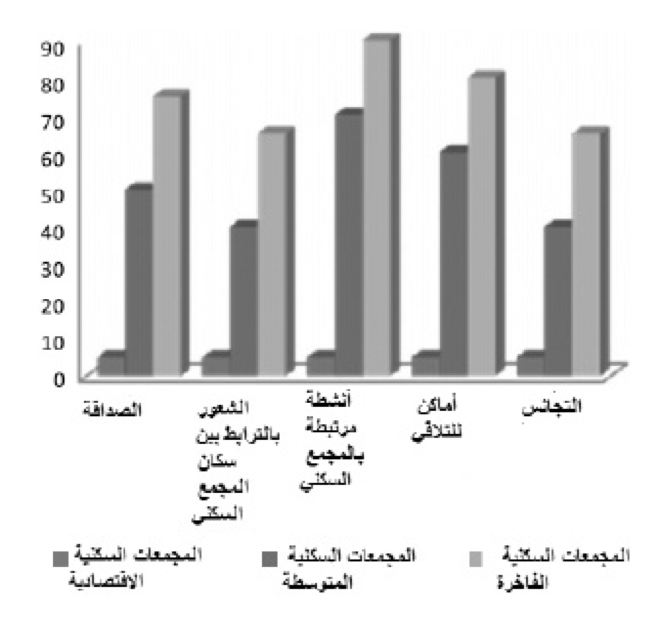
فبينـما انتقـد خـبراء العمـران هـذه المجتمعـات الجديـدة بوصفهـا تعيـش في عزلـة عـن العاصمـة. كانـت هـذه العزلـة هـي محـور الدعايـة الـذي اعتمـد عليـه المطـورون العقاريـون للترويـج للمسـاكن المباعـة في المـدن الجديـدة. حيـث تقـول الورقـة إن المطوريـن بثـوا مـوادًا دعائيـة ترتكـز عـلى أن الميـزة الأساسـية في مسـاكن هـذه المـدن هـو التجانـس في المسـتوى الطبقـي بـين سـكانها مقابـل اللاتجانـس في المدينـة المفتوحـة.

وتقـول الدراسـة «تخبرنـا مـواد الدعايـة التسـويقية العقاريـة أن بإمكاننـا شراء منـازل جيـدة تشـمل (عوامـل) المجتمـع المحيـط، الأصدقـاء، نمـط الحيـاة، الصحـة، التفـرد، المكانـة الإجتماعيـة، الخصوصيـة والأمـن».

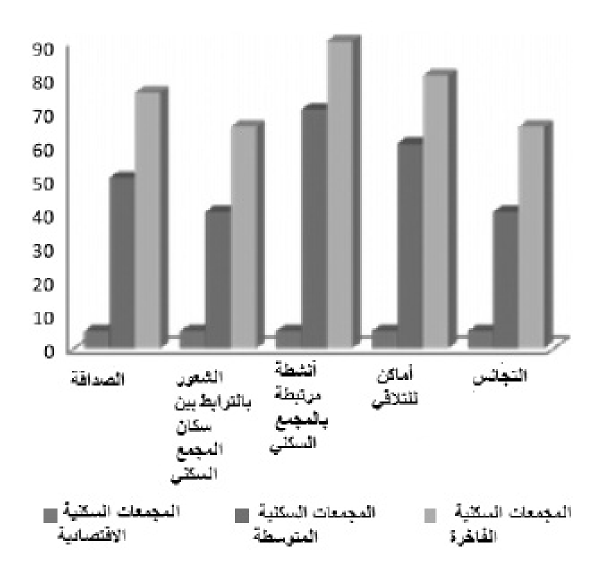
وتوضـح الصـور التاليـة نصيـب عـدد مـن العوامـل الفرعيـة التـي تنـدرج تحـت تلـك العوامـل -التـي سـبقت الاشـارة إليهـا- المسـتخدمة في المـواد التسـويقية للمـدن الجديدة، في صـورة نسـب مئويـة.

8 8- Rana Almatarneh - Choices and changes in the housing market and community preferences: Reasons for the emergence of gated communities in Egypt A case study of the Greater Cairo Region, Egypt - Ain shames university - 2013 -https://bit.ly/2rpHTIi.

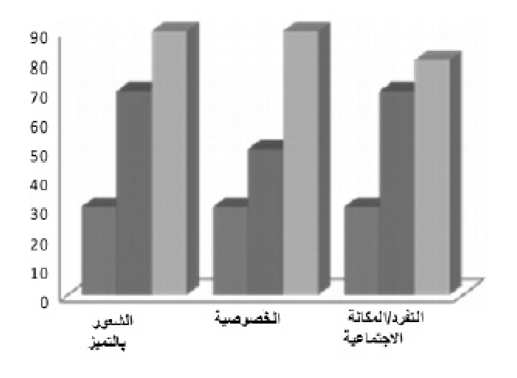
يوضح هـذا الشـكل نسـب استخدام عـدد مـن العوامـل الفرعيـة المرتبطـة بالعامـل «الاجتماعـي» في المـواد التسـويقية للمـدن الجديـدة في صـورة نسـب مئويـة.



يوضح هـذا الشـكل نسـب اسـتخدام عـدد مـن العوامـل المرتبطـة بـ«نمـط الحيـاة» في المـواد التسـويقية للمـدن الجديـدة في صورة نسـب مئويـة.

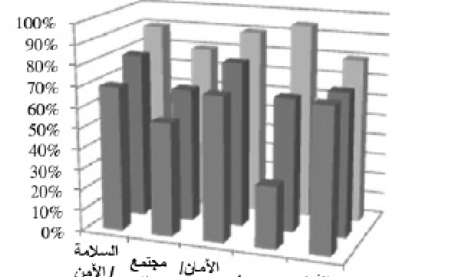


يوضح هذا الشكل نسب استخدام عدد من العوامل المرتبطة بـ«الشعور بالتميز» في المواد التسويقية للمدن الجديدة في صورة نسب مئوية.



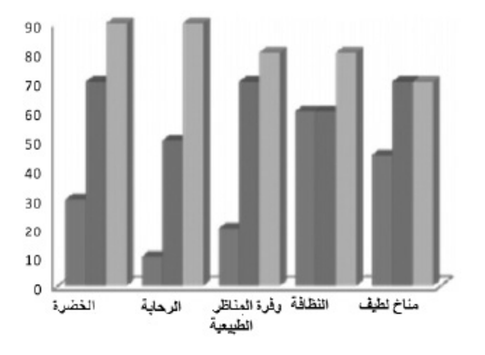
المجمعات السكنية الاقتصادية — المجمعات السكنية المتوسطة — المجمعات السكنية الفاخرة

يوضح هذا الشكل نسب استخدام عدد من العوامل المرتبطة بـ«الأمان» في المواد التسويقية للمدن الجديدة في صورة نسب مئوية.



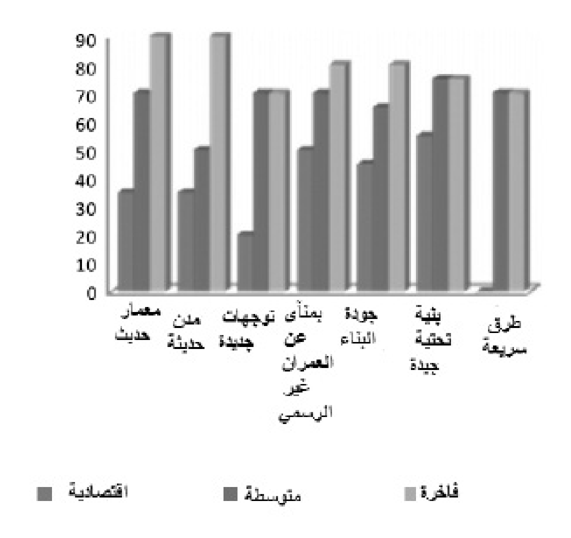
فاخرة
متوسطة
اقتصادية

يوضح هذا الشكل نسب استخدام عدد من العوامل المرتبطة بـ«البيئة» في المواد التسويقية للمدن الجديدة في صورة نسب مئوية.



اقتصادية — متوسطة — فاخرة

يوضح هذا الشكل نسب استخدام عدد من العوامل المرتبطة بالعوامل «العمرانية والحضرية» في المواد التسويقية للمدن الجديدة في صورة نسب مئوية.



عندما تتحول الأرض لسلعة

لا يمكن النظر للطابع النخبوي للمناطق الجديدة إلا كمحصلة لسياسة «تسليع الأراضي» التي اتبعتها الدولة منذ عقود، والتي أنتجت قفزات في الأسعار حتى بلغ معدل ارتفاع أسعار الأراضي 16 ضعفًا في بعض الأماكن على مدار العقد الماضي.[9]

وبصورة عامة، لم تشهد أسعار العقارات أي تراجع تصحيحي خلال عشر سنوات مضت[10]، وهو ما يدعم بدوره الشهية للاستثمار طويل الأجل في هذا القطاع.

ومما يشجع على هذا التوجه، ضعف سوق التمويل العقاري بشدة في مصر، واعتماد معظم المشتريات على السوق الثانوي (أي الشراء من فرد لا يمثل المنشئ الأصلي للعقار) وتمويل هذه المشتريات من المدخرات الشخصية. هذا النوع من التعاملات البعيد عن الشركات الكبرى أو النشاط المصرفي، يصعُب على الدولة توجيهه والتحكم فيه عبر أدوات سياسات عامة مثل أسعار الفائدة مثلاً.

وقد يثبت هذا التوجه الصعودي الدائم لأسعار المساكن انفصال العلاقة بين العقارات كسلعة مرتبطة بتلبية الحاجة للسكن في المقام الأول، والطلب عليها،

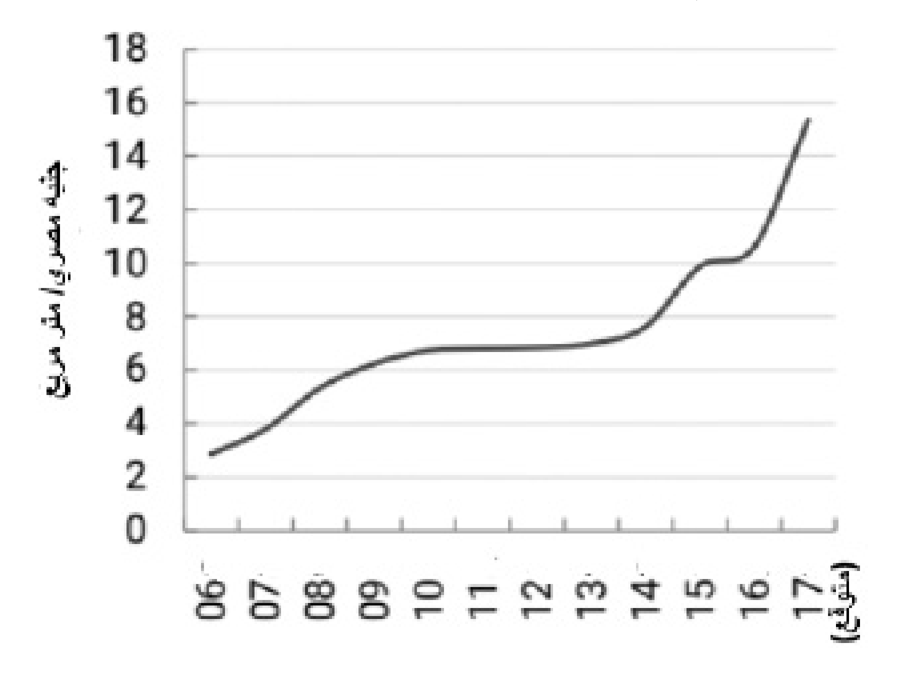
---

9 يحي شوكت وآخرون -»العدالةالاجتماعية والعمران»–وزارة إسكان الظل - 2013 - https://bit.ly/2rOFiHu.

10 تقرير غير منشور لبنك الاستثمار سي آي كابيتال - 2017.

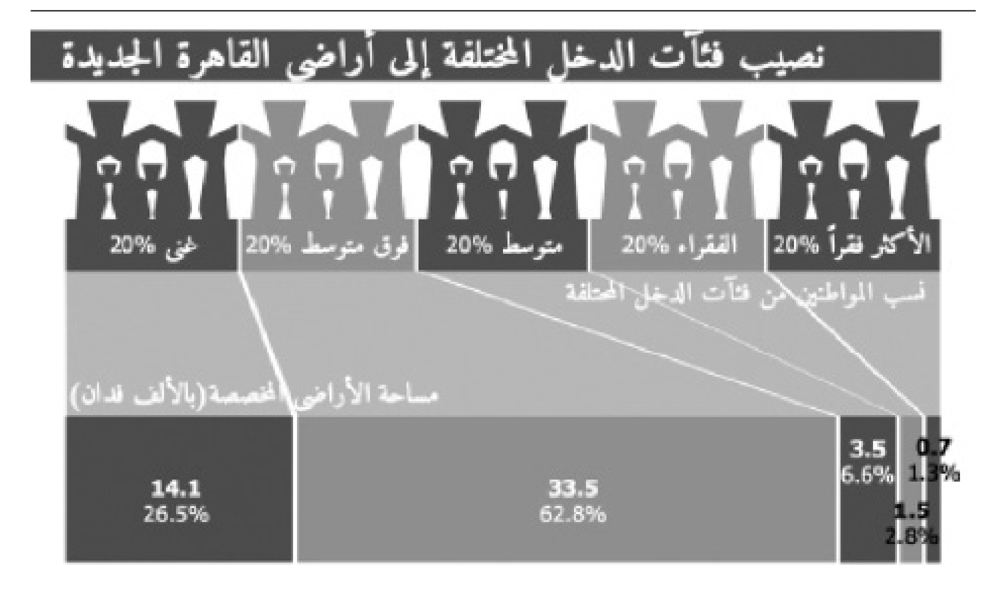
وبالتالي مستوى أسعارها. فهذه الزيادة المستمرة في أسعار الشقق يتزامن مع فائض في المعروض. تقول مي عبد الحميد، المدير التنفيذي لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي، إن 30% من الثروة العقارية في مصر هي من الوحدات المغلقة، كما جاء في تصريحات لها في مؤتمر المال «جي تي إم» عام 2013.

ويوضح الشكل التالي مستوى ارتفاع الأسعار في مشروع مدينتي على سبيل المثال خلال الفترة من 2006 إلى 2016. ويبدو واضحًا الاتجاه القوي لارتفاع الأسعار بدءًا من العام 2014، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت حالات مؤقتة من تباطؤ نمو الأسعار، لكنها لم تشهد أبدًا تراجعًا في السعر.



المصدر: سي أي كابيتال

ويوضح الشكل التالي المنقول من كتاب «العدالة الاجتماعية والعمران»، نصيب فئات الدخل المختلفة في أراضي القاهرة الجديدة. كاشفًا عن استحواذ ذوي الدخول فوق المتوسطة والغنية معًا على 89.3% من الأراضي، في الوقت الذي لم يتحصل الأكثر فقرًا إلا على 1.3% من تلك الأراضي. إن غياب العدالة عن توزيع الأراضي هو نتيجة طبيعية لتسليعها، فكلما اتجهت الأسعار إلى الزيادة، زادت معدلات الحرمان للطبقات الأدنى.



ولكي نفهم كيف قامت الدولة بتسليع الأرض، علينا أن نتتبع مسار السياسات التحررية من بدايته. فقد عملت الدولة على تخفيف القيود على تملك الأجانب للأراضي والعقارات عبر عدة تشريعات متتالية من العام 1996 وإلى العام 2007 من ناحية، وهو ما ساعد على خلق طلب خارجي على الأراضي ساهم في ارتفاع أسعارها في المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة، «بمعدل زيادة سنوية يثير الدوار، قدره 148% بين 2003 و2013».[11]

أدى هذا التسارع في أسعار الأراضي إلى دفع الدولة لتغيير أحد الأهداف –المعلنة على الأقل- من وراء إنشاء المدن الجديدة، وهو إيجاد مسكن ملائم لمحدودي الدخل كبديل عن المناطق اللارسمية. وهو ما كان باديًا في اللوائح العقارية الداخلية في «هيئة المجتمعات العمرانية»، التي تنص على أن أحد جوانب مهمتها هو تقديم الإسكان اللائق والملائم لكل مواطن مصري، والوفاء باحتياجات السكن للعائلات محدودة الدخل.

واستفادت الدولة من الانتقادات التي وجهت لتخصيص الأراضي بالأمر المباشر، لما في ذلك من شبهة فساد، فتحولت إلى طرح الأراضي بالمزادات. وإن كانت تلك الآلية تبدو أكثر عدالة من حيث تحقيق أفضل سعر لتخصيص الأراضي للمستثمرين، لكن طرح تلك الأراضي بمساحات كبيرة جعل عملية تداولها حكرًا على الشركات العقارية الكبرى فقط.[12]

11 يحي شوكت وآخرون -»العدالة الاجتماعية والعمران»- وزارة إسكان الظل - 3102 - uHiFOr2/yl.tib//:sptth.

12 مقابلة مع المقيم العقاري أبو الحسن نصار - 8102.

وفضلاً عـن ذلـك، فالـشروط المتشـددة للغايـة غـير الواقعيـة ولا المجديـة، فيـما يتعلـق بنسـبة العمـران إلى المسـاحات المفتوحـة، الـذي وصـل في بعـض الأحيـان لاشـتراط إبقـاء 94% كأراضٍ مخصصـة للتشـجير، أضـاف أعبـاءً إضافيـة عـلى الـشركات الصغـيرة، وسـاهم في قـصر التنافـس عـلى عـدد صغـير مـن كبـار الـشركات. كـما أضفـت هـذه الفراغـات الكبـيرة -التـي لم تخصـص عمليًـا للتشـجير في نهايـة الأمـر- طابعًـا خاصًـا عـلى المـدن الجديـدة، كمـدن لا يمكـن لسـاكنيها أو لزائريهـا المـشي عـلى الأقدام في شـوارعها الشاسـعة وبـين مبانيهـا المتباعـدة للغايـة، وكأنهـا مـدن مخصصـة لملاك السـيارات فقـط.[13]

أتـت تلـك المسـتجدات فيـما يتعلـق بـأراضي المـدن السـكنية الجديـدة بعـد فـترة مـن انطـلاق مـا سـمي بـ»قطـار التعمـير»، في إشـارة إلى القـرى السـياحية عـلى السـاحل الشـمالي بـين الإسـكندرية ومـرسى مطـروح، وعـلى خليـج السـويس وسـواحل البحـر الأحمـر.

فـ»بعـد نحـو عقـد مـن الزمـن مـن تسـليع الدولـة أراضي السـاحل الشـمالى الغـربى والبحـر الأحمـر في تسـعينيات القـرن المـاضى، اتجهـت الأنظـار نحـو المـدن الجديـدة في أوائـل الألفينيـات، التـي حتـى ذلـك الحـين كانـت تخصـص فيهـا الأراضي بأسـعار تـكاد تغطـى تكلفـة الترفيـق. كـما كانـت تخصـص مسـاحات كبـيرة مـن الأراضي لمشـاريع إسـكان محـدودي الدخـل القوميـة».[14]

ووفقًـا ليحيـى شـوكت في حـوار أدلى بـه لموقـع «مـدى مـصر»، فقـد اكتشـفت هيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة مـع بـدء الألفيـة الجديـدة، بنـاءً عـلى تجربتهـا -التـي بـدأت في العـام 1980- في بيـع أراضي السـاحل الشـمالي، أن بإمكانهـا تحقيـق المزيـد مـن الأربـاح عـلى نفـس الشـاكلة، لـو تعاملـت مـع المـدن الجديـدة كمشـاريع للاسـتثمار العقـاري، مـا انتهـي إلى ظهـور المجتمعـات المسـورة المقتـصرة عـلى شرائـح مـن السـكان أصحـاب الدخـول العليـا. «مثـل هـذا التوجـه هـو تغـير في الخطـة الأصليـة مـن نقـل الكثافـات السـكانية الأكـثر فقـرًا إلى المـدن الجديـدة، إلى الاسـتثمار العقـاري في الأراضي المحيطـة بالقاهـرة لصالـح السـكان الأعـلى دخـلاً».[15]

ويقـدم لنـا مـشروع العاصمـة الإداريـة الجديـدة نموذجًـا أخـيرًا عـلى جنـي الدولـة لأربـاح هائلـة مـن بيـع أراض في مشروعـات عقاريـة موجهـة للشرائـح العليـا.

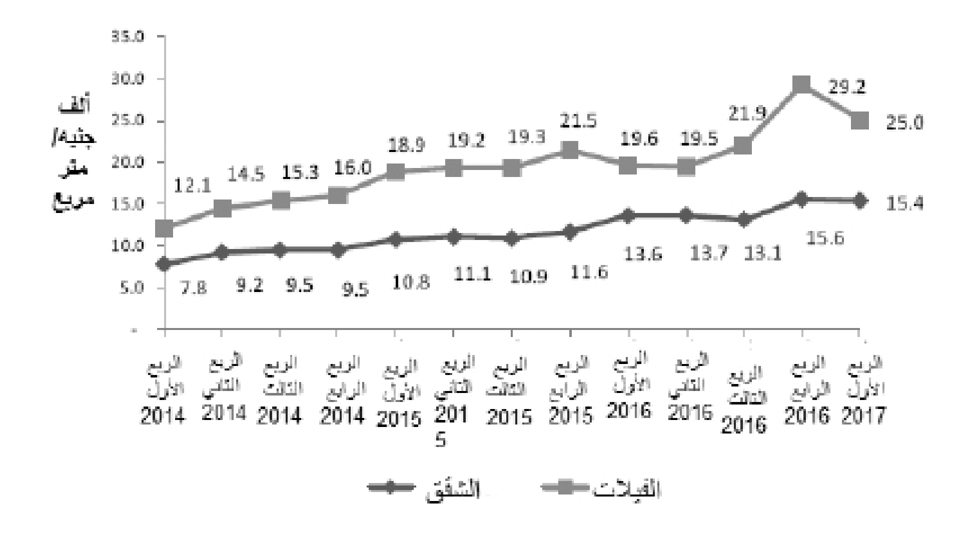
13 مقابلة مع المعماري والمخطط المعماري كريم إبراهيم أحد مؤسسي مبادرة التضامن العمراني في القاهرة - 8102.

14 سياسة المدن الجديدة في مصر: أثر متواضع وعدالةغائبة (مدونة) - تضامن - 6102 - qzLnNr2/yl.tib//:sptth

15 مصطفى محيي، «يحيى شوكت: «العاصمة الجديدة» مشروع عقاري ضخم دون دراسات اجتماعية واقتصادية»، 91 مارس 5102، مدى مصر

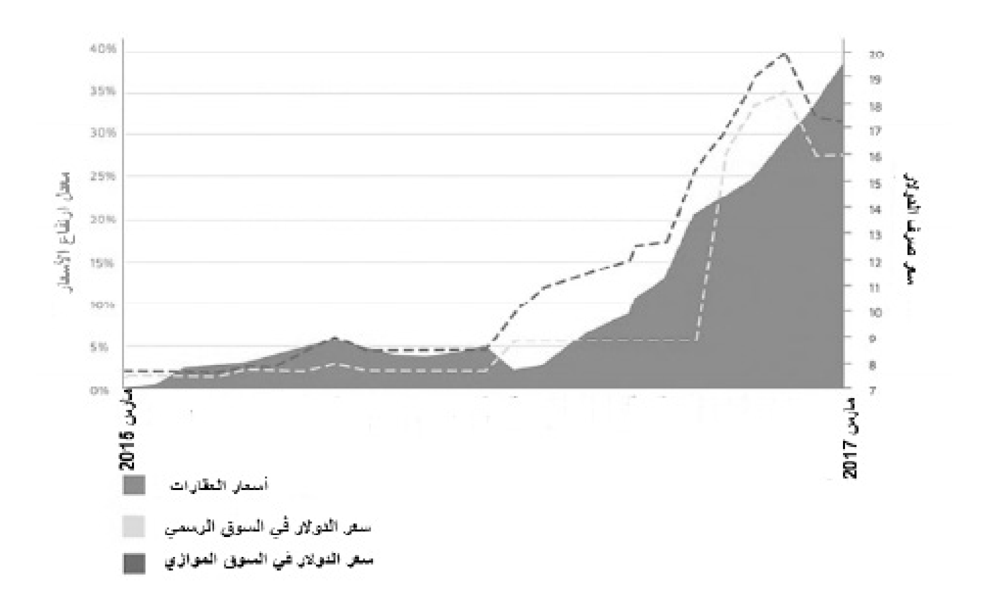
قطاع تصنعه الأزمات

انعكس ارتفاع أسعار الأراضي على أسعار العقارات الفاخرة خاصة. ويظهر الشكل التالي المنقول من تقرير غير منشور لبنك «الاستثمار الإماراتي أرقام»، مستوى ارتفاع الأسعار في الفترة بين الربع الأول من 2014 والربع الأول من 2017، في منطقة شرق القاهرة الجديدة، والذي يصل إلى نحو 100%.



كانت تلك السنوات على وجه التحديد، بين 2014-2017، من السنوات الاستثنائية في تاريخ النشاط العقاري في مصر. فقد عاشت البلاد أزمة مكتومة من نقص العملة وتفاقم الفارق في سعر الدولار بين السوقين الرسمي والموازي، مع ارتفاع في مستويات التضخم. وخلال هذه الفترة ظلت العقارات ملاذًا آمنًا للمدخرات بالعملة المحلية من مخاطر انهيار الجنيه أو التضخم. ولم يتغير هذا الوضع نسبيًا إلا بتراجع مخاطر العملة بعد تعويم قوي للجنيه في نوفمبر 2016.

ويوضح الشكل التالي المنقول من تقرير «اتجاهات سوق العقار المصري» الصادر عن «عقار ماب» -وهو محرك بحث عقاري يحتوي على آلاف الوحدات والمشاريع السكنية المعروضة من قبل الشركات العقارية في مصر- كيف كانت أسعار العقارات تتحرك في مسار موازٍ لأسعار الدولار.



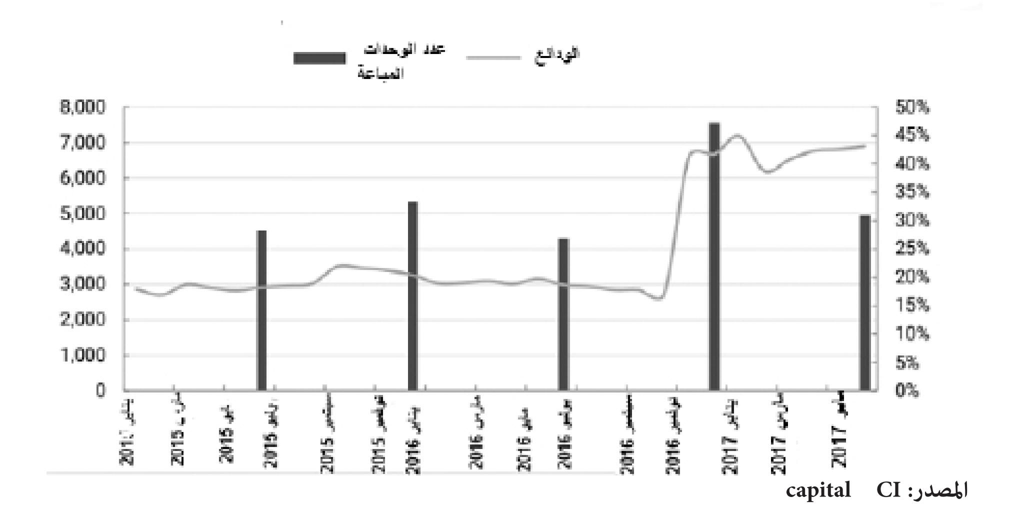
وتبعًا لـ»عقار ماب» فقد ارتفع متوسط الأسعار للمتر في القاهرة الكبرى بنسبة 5% في الفترة بين مارس 2015 وحتى مارس 2016، بينما تفاقمت نسبة الزيادة إلى 35% في الفترة بين مارس 2016 وحتى مارس 2017، والتي تخللتها عملية تعويم الجنيه في نوفمبر 2016.

وقبل التعويم بأشهر قليلة، كان محللون يتوقعون أن فقاعة أسعار العقارات قد تنكمش قليلاً مع صدمة القرار المنتظر بتخفيض قيمة الجنيه. إذ كان مرجحًا أن يتسبب رفع السعر الرسمي للدولار أمام الجنيه في زيادة معدلات التضخم، والتأثير على القدرة الاستهلاكية لقاعدة واسعة من المصريين.

وبالفعل ظهرت العديد من المؤشرات بعد نوفمبر 2016 (شهر التعويم) تدل على أن قدرات الاستهلاك تضررت بشدة. لكن الطلب على العقارات استمر قويًا ولم يتأثر سلبًا بأسعار الفائدة، وسمح هذا الطلب القوي للمطورين العقاريين بالاستمرار في رفع الأسعار، حيث بلغ معدل الزيادة في الأسعار15% خلال النصف الأول من العام 2017، مقابل أسعار الفترة المناظرة من العام السابق عليه.[16]

ويوضح الشكل التالي حجم الارتفاع في الودائع بالعملة المحلية جنبًا إلى جنب، مع الارتفاع في الوحدات السكنية المباعة، والذي يعكس كيف استمرت العقارات كملاذ آمن للمدخرات في تلك الأزمة بالتوازي مع الادخار في البنوك.

16 تقرير غير منشور لبنك الاستثمار سي آي كابيتال.



المصدر: CI capital

من هي الطبقة القادرة على الشراء؟

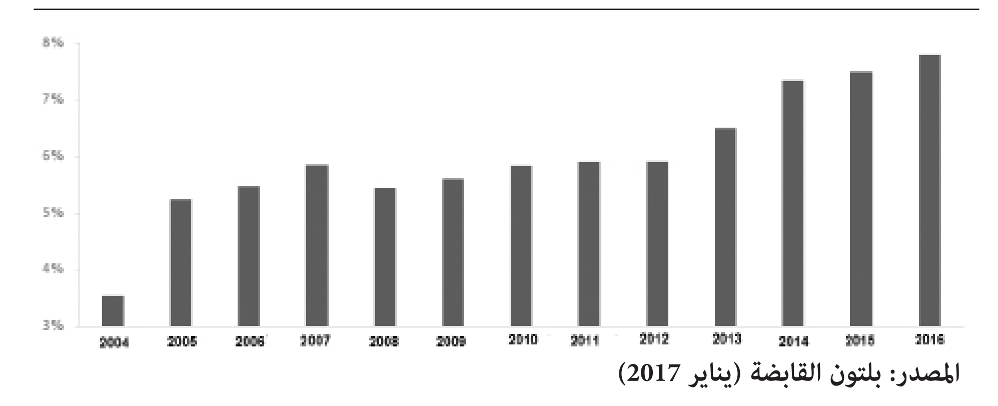
بعد التعويم، أصبحت العقارات فرصة استثمارية ممتازة في أعين أسر المصريين العاملين في الخارج، فتلك الأسر تحصل على دخل بالدولار، ومثل انهيار العملة المحلية بالنسبة لهم انهيارًا غير معلن في أسعار الأصول العقارية المصرية المقومة بالجنيه.[17]

وفي هذا السياق، انتعش القطاع العقاري في وقت كان فيه قطاع كبير من المصريين يعانون من الضغوط التضخمية ويمارسون التقشف على حياتهم اليومية. ويقول بنك الاستثمار «بلتون» في تقرير غير منشور إنه «بالرغم من الارتفاع في أسعار الأراضي، إلا أن نشاط الإنشاءات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع (في مطلع 2017) إلى مستوى قياسي.. من غير المستغرب إذن أن تتصدر شركات العقارات الفاخرة قائمة القطاعات الأكثر إقبالاً بعد ثورة (يناير)2011 وحتى الآن (مطلع 2017) على الاقتراض و(زيادة) رأس المال لشراء المزيد من الأراضي ولتسريع التسليم (الوحدات)».[18]

ويوضح الشكل التالي نصيب الإنشاءات والبناء كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكيف ارتفع من 4% في العام 2004 إلى مستوى يقترب من 8% في عام 2016.

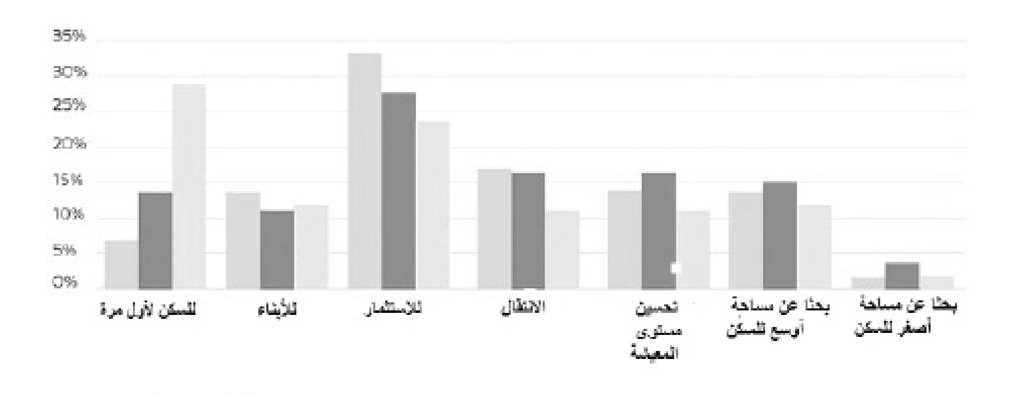
17 تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام - 2017.

18 تقرير غير منشور لبنك الاستثمار بلتون - 2017.



المصدر: بلتون القابضة (يناير 2017)

ولم يكـن دافـع المصريـين العاملـين في الخـارج أو غيرهـم (ممـن توفـرت لديهـم فوائـض دولاريـة كبـيرة في فـترة التعويـم العسـيرة عـلى الشريحـة الأكـبر مـن المصريـين) لـشراء العقـارات هـو البحـث عـن سـكن، ولكـن أيضًـا تحركـت هـذه الفئـة وراء البحـث عـن فرصـة للاسـتثمار، في ظـل اسـتمرار ارتفـاع أسـعار المسـاكن الـذي لايتوقـف أبـدًا، أيًـا كانـت الظـروف المحيطـة بـه. ويوضـح الشـكل التـالي المنقـول مـن تقرير«اتجاهات سـوق العقـار المـصري» تصـدر الاسـتثمار في العقـار دوافـع شراء العقـارات في ثـلاث شرائـح مـن الدخـل، وفقًـا لاسـتطلاع رأي أجـراه موقـع «عقـار مـاب».[19]



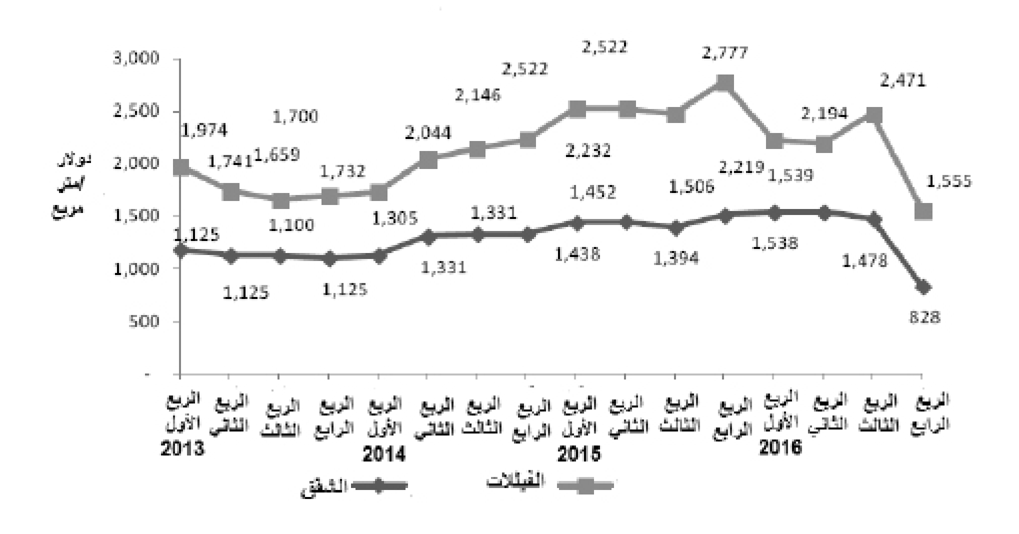
ووضعـت الدولـة ذاتهـا عينهـا عـلى أمـوال المغتربـين مـن قبـل التعويـم، وسـعت إلى مزيـد مـن التسـليع للسـكن لاجتـذاب مدخراتهـم بالعملـة الصعبـة، عندمـا طرحـت مـشروع «بيـت الوطـن» لبيـع الأراضي بالـدولار. جـاء هـذا المـشروع ضمـن مـا يسـمى

19 “Egypt real Estate Trends”,Aqar map,2017, https://bit.ly/2LsKCbk

بسياسة «تصدير العقارات»، والتي تجلت في استصدار الحكومة قرارًا من وزير الداخلية في مايو من عام 2017 ينص على «منح الإقامة المؤقتة للأجانب في البلاد، لغير السياحة، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، لمن يمتلك عقارًا أو أكثر بقيمة لا تقل عن 400 ألف دولار، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمن يمتلك عقارًا أو أكثر بقيمة لا تقل عن 200 ألف دولار».[20]

ويبدو واضحًا بطبيعة الحال خطورة هذا التوجه على أسعار العقارات، حيث يسهم في تغذية الطلب -غير المرتبط بالحاجة للسكن- من قبل أعداد إضافية من جمهور العقارات الفاخرة.

ويوضح الشكل التالي تطور أسعار العقارات في القاهرة الجديدة مقومة بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول من العام 2013، وحتى نهاية الربع الرابع من العام 2016. ويبدو واضحًا تراجع أسعار المتر مربع للشقق والفيلات خلال الربع الرابع من 2016، وهو ما يعكس حجم الفرص الاستثمارية التي أتاحها التعويم لمن يحصلون على أجرهم بالعملة الصعبة.



الرسم من تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام كابيتال - 2017.

وتوجد تقديرات بأنه في ذروة التراجع الكبير لقيمة الجنيه خلال الربع الرابع من

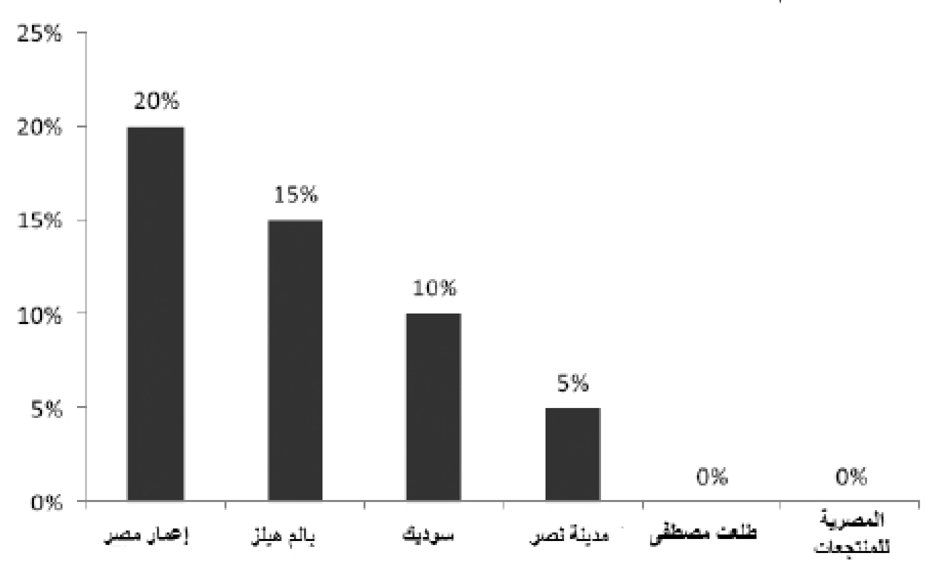
20 مصر تمنح الإقامة المؤقتة للأجانب «حال امتلاك عقار» بقيمة 200 ألف دولار - بي بي سي عربية - 2017 - https://goo.gl/hVkkzE

عـام 2016، ارتفـع نصيـب المصريـين في الخـارج مـن مشـتريات العقـارات، في مشروعـات المطوريـن المتخصصـين في العقـارات الفاخـرة، مـن 5% إلى 15%.[21]

بصفـة عامـة، فـإن السـوق العقـاري أصبـح موجهًـا بمبيعـات الـشركات الكـبرى إلى الشريحـة الضيقـة مـن أثريـاء المسـتهلكين. هـذه القاعـدة الضيقـة، التـي تنتـج وتسـتثمر وتبيـع لنفسـها، تسـتفيد مـن الارتفـاع المسـتمر في أسـعار الأراضي والشـقق السـكنية، وتخـدم الدولـة مصالحهـا متجاهلـة الحاجـة الملحـة لـدى الشريحـة الأكـبر مـن المصريـين لسـكن بسـعر ملائـم، بـل إن الدولـة اتجهـت تدريجيًـا لتصبـح جـزءًا مـن هـذه النخبـة تبيـع الأراضي للـشركات الكـبرى وتبنـي الشـقق الفاخـرة لعمـلاء الخمـس نجـوم.

ويقـدر بنـك «اسـتثمار» عـدد أفـراد الشريحـة العليـا مـن زبائـن العقـارات الفاخـرة بنحـو 2.5 مليـون مواطـن، منهـم أكـثر مـن نصـف مليـون مـن المغتربـين. أي أن هـذه الشريحـة المحظيـة برعايـة الدولـة والـشركات الكـبرى تبتلـع مسـاحة كبـيرة مـن طروحات أراضي الدولـة، تمثـل أقـل مـن 5% مـن إجـمالي المصريـين.

(شـكل يوضـح نسـبة مشـتريات المغتربـين مـن مجمـل مشـتريات كل شركـة) بنـك الاسـتثمار أرقـام كابيتـال -تقريـر غـير منشـور- 2017.



وتهيمـن هـذه الطبقـة عـلى المسـتقبل أيضًـا، فغرفـة التجـارة المصريـة الأمريكيـة قدرت في ديسـمبر 2016 أن المشروعـات العقاريـة الجاريـة التـي سـتنتهي في 2060 سـيُوجَه 40% منهـا للاسـتثمارات الفاخـرة.[22]

21 بنك استثمار أرقام - تقرير غير منشور

22 December 2016, "Filling the Housing Gap", americanchamper of commerce in Egypt, https://bit.ly/2Opcq1V

ويوضح الجدول التالي نماذج لمشروعات عقارية كبرى في مصر يجري تنفيذها حتى 2026 مع توضيح الطبقات المستهدفة منها.(المصدر:غرفة التجارة الأمريكية).

	المشروع	المطور	موعد إطلاق المشروع	حجم المشروع(بالمليار دولار أمريكي)	الموعد المتوقع للانتهاء من المشروع	مستوى الجمهور المستهدف
1	نيو جيزة	نيو جيزة	2009	2.5	2026	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
2	أبتاون كايرو	إعمار مصر	2010	2.1	2026	أعلى شريحة من الدخل
3	مراسي	إعمار مصر	2007	1.7	2024	أعلى شريحة من الدخل
4	ايست تاون	سوديك	2010	1.6	2019	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
5	ميفيدا	إعمار مصر	2011	0.645	2021	الشريحة العليا
6	كابيتال جاردنز	بالم هيلز	2016	0.6	2025	أعلى شريحة من الدخل إلى الشريحة العليا من القطاع الأوسط من الدخل
7	ثا جيت	أبراج مصر	2016	0.56	2019	الشريحة العليا

وفي مقابل الإقبال القوي من الطبقات العليا على العقارات الفاخرة، ظلت الطبقة الوسطى ممن يتلقون دخولاً بالنقد المحلي تحت ضغط ارتفاع تكاليف العقارات متوسطة المستوى بالنسبة لدخولهم.

وتـرى مذكـرة لبنـك الاسـتثمار «أرقـام» أن أقسـاط العقـارات تكلـف الأسر في المتوسـط 50% تقريبـا مـن دخلهـا السـنوي، وتقـول المذكـرة إن النسـبة الأكـبر مـن أسـعار العقارات أصبحـت أعـلى مـن متوسـط قـدرة سـكان القاهـرة عـلى الـشراء، لكنهـا تبقـى في قـدرة الشريحـة العليـا مـن المغتربـين في دول الخليـج.[23]

وتسـتند «أرقـام»، في هـذا السـياق، إلى تصنيـف مبسـط لإجـمالي دخـل الأسرة الـذي يوفـره فـردان. ويعتـبر البنـك أن الأسرة التـي يصـل فيهـا دخـل الفـرد إلى 9 آلاف جنيـه تنتمـي إلى الشريحـة الدنيـا، والتـي يـتراوح فيهـا الدخـل مـن 10 إلى 16ألـف جنيـه مـن الشريحـة المتوسـطة، والتـي يصـل فيهـا الدخـل إلى 30 ألـف جنيـه، فـما فـوق، هـي مـن الشريحـة العليـا.

وبنـاءً عليـه، يوضـح الجـدول التـالي مـدى قـدرة الشرائـح الثـلاث عـلى شراء وحـدات سـكنية في عـدد مـن المشروعـات، آخـذًا في الاعتبـار قيمـة الفوائـد عـلى الأقسـاط.

أعلى مبلغ يمكن سداده شهريا (بالألف جنيه)	القسط الشهري المطلوب	سعر الوحدة (بالمليون جنيه)	سعر المتر (بالألف جنيه)	المطور العقاري	المشروع	مستوى الدخل	مستوى الدخل الشهري بالجنيه
9	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل منخفض	18,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
16	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل متوسط	32,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
30	1,500	0.15	2.3	مدينة نصر	حدائق النصر	دخل مرتفع	60,000
	6,000	0.52	7	مدينة نصر	تاج سلطان		
	30,000	3.50	12.5	بالم هيلز	بالم باركز		
	50,000	15.00	33.3	سوديك	ألجيريا		
14.4	14,387	3.84	3.8	إعمار	ساوث بريدج	مغتربين (في الخليج)	50,000

الوجه الآخر لأزمة السكن.. أرباح الشركات

مـن ناحيـة أخـرى، انعكـس الارتفـاع في أسـعار الأراضي بطبيعـة الحـال عـلى وضـع كبـار مـلاك الأراضي مـن المطوريـن الحضريـين في صـورة أربـاح «ريعيـة» هائلـة. إحـدى الأمثلـة البـارزة عـلى ذلـك هـو شركـة «مـصر الجديـدة للإسـكان والتعمـير» (هليوبولـس)، والمفارقـة أن الدولـة تملـك النصيـب الأكـبر مـن أسـهم الشركـة -أكـثر مـن 70%- عـبر الشركـة القابضـة للتشـييد والتعمـير، الأمـر الـذي يعكـس تنافـس الدولـة مـع الرأسـمالية الخاصـة عـلى جنـي الأربـاح مـن سـوق السـكن.

تأسسـت شركـة «مـصر الجديـدة» في عـام 1906، وهـي الآن ضمـن أقـدم المطوريـن الحضريـين في الـشرق الأوسـط، وأدرجـت في البورصـة المصريـة في العـام 1995، وتعـد مـن

23 تقرير غير منشور لبنك الاستثمار أرقام.

أكبر مالكي الأراضي في مصر -برصيد 27 مليون متر مربع من الأراضي غير المتنازع عليها في شرق القاهرة- وكانت الشركة قد استحوذت على تلك المساحات الشاسعة بسعر يقل عن جنيه واحد للمتر مربع في العام 1906، بينما في الوقت الحالي أدى ارتفاع أسعار الأراضي في المزادات الحكومية إلى ارتفاع سعر أراضي الشركة السوقي في عام 2017 إلى أكثر من 1500 جنيه للمتر.[24]

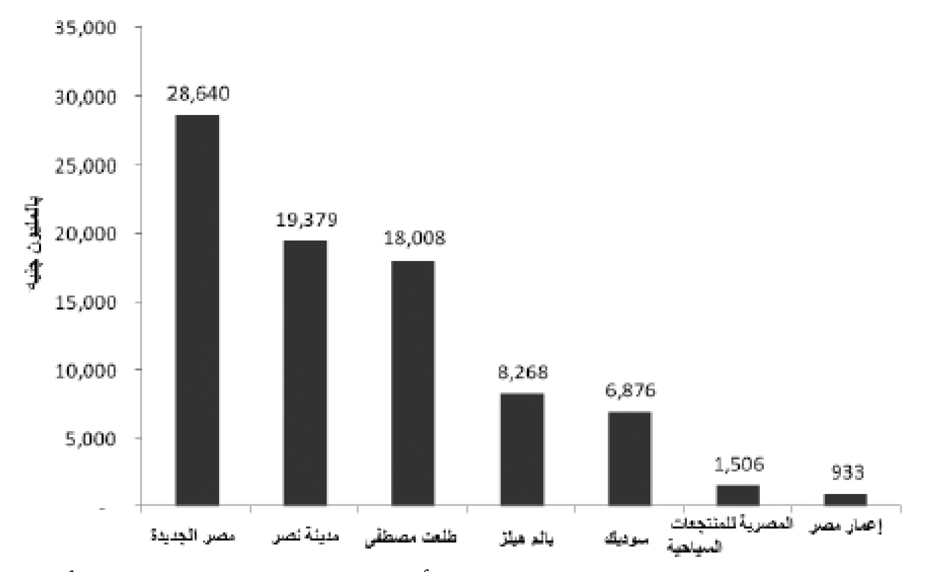
أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا الارتفاع الشديد في سعر المتر من أراضي مصر الجديدة، هو مزادات الدولة المحفزة لزيادة أسعار الأراضي، وقد أدت ندرة الأراضي وارتفاع ثمنها إلى ظهور توجه جديد للاستثمار العقاري، هو المشاريع المشتركة بين الشركات المالكة للأراضي وغيرها من الشركات التي تتمتع بسمعة عالية مرتبطة بقوة العلامة التجارية.

في هذا السياق دخلت شركة «مصر الجديدة» في شراكة مع «سوديك» لتنمية 2.7 مليون متر مربع من الأراضي في منطقة هليوبوليس الجديدة خلال عشر سنوات، عبر بناء 8600 وحدة سكنية وتجارية. ويستهدف المشروع المشترك 30 مليار جنيه كعائدات تذهب 30% منها إلى شركة مصر الجديدة، في صفقة تتضمن تقييمًا للمتر المربع يبلغ 3300 جنيه، وهو سعر تقرر بناءً على سعر الفتح في مزاد على أراضي شرق القاهرة، والذي تراوح بين 3200 و3600 جنيه للمتر.[25]

ويوضح الشكل التالي -المنقول من تقرير بنك الاستثمار «أرقام»- قيمة إجمالي محفظة شركة «مصر الجديدة» من الأراضي مقابل عدد من الشركات بأسعار السوق.

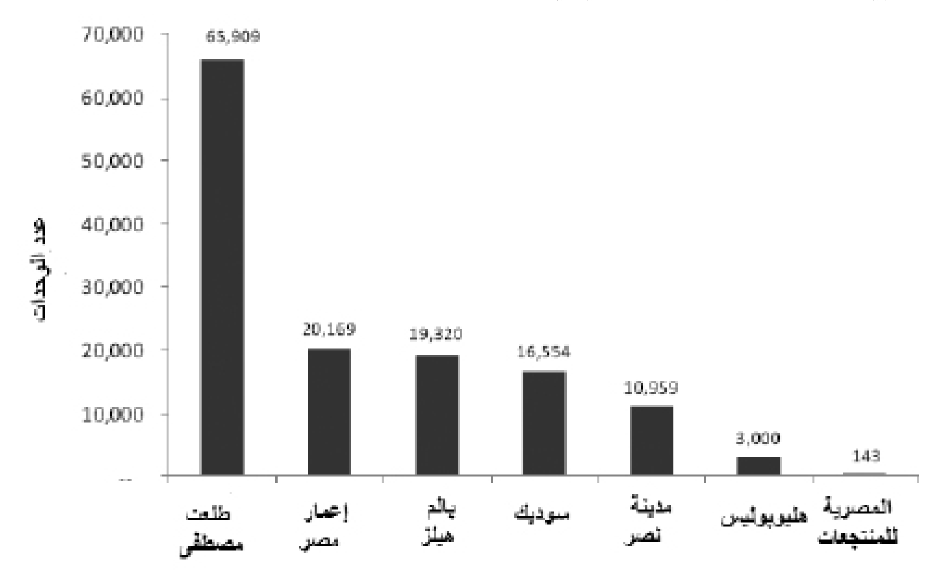
24 بنك استثمار أرقام - تقرير غير منشور - 2017.

25 يناير 2017،بنك الاستثمار أرقام، تقرير غير منشور.



ومـما يسـتدعي النظـر في هـذا السـياق، هـو أن تلـك الـثروة العقاريـة مـن الأراضي الثمينـة لا يقابلهـا مسـتوى أعـمال يتناسـب معهـا عـلى الإطـلاق.

فالشـكل التـالي يوضـح أنـه في مقابـل مسـاحة الأراضي الشاسـعة التـي تملكهـا الشركـة، فـإن عـدد الوحـدات المنتظـر تسـليمها تعـد ضئيلـة مقارنـة بباقـي الـشركات، ويلاحـظ أن تلـك البيانـات تعـود إلى منتصـف يوليـو 2017.[26]



26 نفس المصدر.

هـذا النمـط مـن «النمـو الريعـي» -إذا جـاز التعبـير- لـشركات العقـارات لا تشـهده مـصر للمـرة الأولى في حالـة «مـصر الجديـدة»، فشركـة «بـالم هيلـز» مثـلاً هـي نمـوذج واضـح للـشركات التـي كانـت لديهـا فرصـة لمراكمـة رصيـد ضخـم مـن الأراضي المطروحـة مـن الدولـة في وقـت قيـاسي وبأقـل تكلفـة ممكنـة. وإن كان للشركـة نشـاط مهـم في مجـال التعمـير أيضًـا، لكـن تظـل ثروتهـا مـن الأراضي محـل اهتـمام مـن المحللـين.

فقـد تأسسـت «بـالم هيلـز» في عـام 2005، كشركـة شـقيقة لـ»الاتحاديـة للاسـتثمار العقـاري»، وفي 2008 اسـتحوذت «بـالم هيلـز» عـلى هـذه «الاتحاديـة»، كانـت تلـك السـنوات هـي العـصر الذهبـي لحكومـة أحمـد نظيـف المعروفـة شـعبيًا باسـم حكومـة رجـال الأعـمال، لمـا تضمـه مـن وزراء قادمـين أو مقربـين مـن عـالم البيزنـس.

الشركـة الوليـدة جـاءت تحـت مظلـة شركـة «المنصـور» و»المغـربي للاسـتثمار والتنمية»، التـي يرأسـها ياسـين منصـور، أخـو محمـد منصـور، وزيـر النقـل في حكومـة نظيـف، وابـن خالـة الوزيـر أحمـد المغـربي، الـذي انتقـل مـن حقيبـة السـياحة إلى وزارة الإسـكان في تعديـل وزارى عـام 2005.[27]

هـذا القـرب السـياسي أثـار الكثـير مـن التسـاؤلات حـول مـدى حصـول الشركـة عـلى تيسـيرات اسـتثنائية. فالشركـة لم تـرث الكثـير مـن شـقيقتها، إذ إن مسـاحة الأراضى التـي كانـت تبنيهـا «الاتحاديـة» في 6 أكتوبـر لم تتجـاوز 250 فدانـًا، وزاد رصيـد الأراضي بسرعـة تحـت مظلـة «بـالم هيلـز» إلى 3.5 مليـون مـتر مربـع بنهايـة عـام 2006، ثـم إلى 33 مليـون مـتر مربـع في فبرايـر 2008. أي تضاعفـت 10 مـرات في نحـو 13 شـهرًا، وتقـول الشركـة في أحـد تقاريرهـا الخاصـة بنتائـج الربـع الثـاني مـن 2010 إن رصيدهـا مـن الأراضي وصـل إلى 47.8 مليـون مـتر مربـع.[28]

وقـد عـزز هـذا الرصيـد مـن قـوة الشركـة، إذ تزامـن إنشـاؤها مـع اتجـاه الدولـة لطـرح الأراضي بنظـام المـزادات، الـذي سـاهم في ارتفـاع أسـعارها. وبنـاءً عـلى بيانـات لعـام 2009، فـإن الشركـة كانـت تسـتطيع تحقيـق ربـح رأسـمالى فقـط مـن بيـع أراضي فضـاء يصـل إلى 30 مليـار جنيـه، وبعـد أن تسـدد مـا هـو متبـقٍ مـن قيمـة الأرض للدولـة[29]. لـذا يعلـق الصحفـي وائـل جـمال في مقـال بقولـه إن «قصـة بـالم هيلـز تمثـل بوضـوح نمـط تعمـير القطـاع الخـاص المـصرى في عـصر التحريـر الاقتصـادى عـلى طريقـة حكومـة نظيـف: بيـع أراضي الدولـة للـشركات بأرخـص الأسـعار، دون قانـون يتعامـل مـع شـبهات تعـارض المصالـح، أربـاح رأسـمالية هائلـة مـن تطـور أسـعار الأرض، بـلا قيمـة مضافـة حقيقيـة».[30]

27 وائل جمال - حكاية شركة تعمير - الشروق - 2010 - https://goo.gl/cfgjuz

28 نفس المصدر.

29 نفس المصدر.

30 نفس المصدر.

مجتمع المستثمرين العقاريين بطبيعته يحتاج إلى علاقات قوية مع السلطة، لارتباط أعماله بطروحات حكومية للمشروعات والأراضي الفضاء، وهناك الكثير من الجدل حول نقاط التماس بين السلطة والبيزنس ومدى استفادة القطاع من وراء هذا القرب.

وتمثل شركة «إعمار مصر» نموذجًا على المشروعات التي ارتبط نموها، بل وحتى نشأتها، على علاقات مثيرة للجدل مع نظام الحكم قبل ثورة يناير. فالشركة تتبع «إعمار الإماراتية»، التي تمتلك 85% من أسهمها، وبدأت أعمالها في مصر في عام 2005، كمشروع مشترك بين «إعمار الإماراتية» وشريك محلي تخارج بالكامل في العام 2007.

وتمتد أراضي إعمار مصر لتشمل 15.4 مليون متر مربع عبر أربعة مناطق في القاهرة والساحل الشمالي في الأساس: «أب تاون كايرو» التي تضم 4.5 مليون متر مربع في هضبة المقطم، «ميفيدا» وهو مشروع سكني مقام على 3.8 مليون متر مربع، «كايرو جيت» وهو مشروع ما زال في طور التأسيس يمتد على 0.7 مليون متر مربع على طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، «مراسي» وهو مشروع قائم على منازل الإجازات (secondhomes) على مساحة 6.5 مليون متر مربع في الساحل الشمالي، يعتمد كذلك على المنشآت الفندقية.

ارتبطت نشأة الشركة بمشروع «مراسي»، الذي أقيم بدوره على قطعة أرض في منطقة سيدي عبد الرحمن كانت مملوكة لشركة «إيجوث»، وهي شركة من شركات قطاع الأعمال العام تابعة ومملوكة بالكامل للشركة القابضة للسياحة والسينما.

ويعود تاريخ صفقة بيع أرض «إيجوث» لـ»إعمار» إلى عام 2006، حينما وافقت الجمعية العامة للشركة القابضة للسياحة، برئاسة محمود محيي الدين، وزير الاستثمار وقتها -عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في تلك الفترة- على بيع قطعة أرض مطلة على البحر تبلغ مساحتها 6.3 مليون متر مربع في منطقة سيدي عبد الرحمن مملوكة لشركة «إيجوث» إلى «مستثمر «استراتيجي»، ما يعني بيعها كقطعة واحدة.

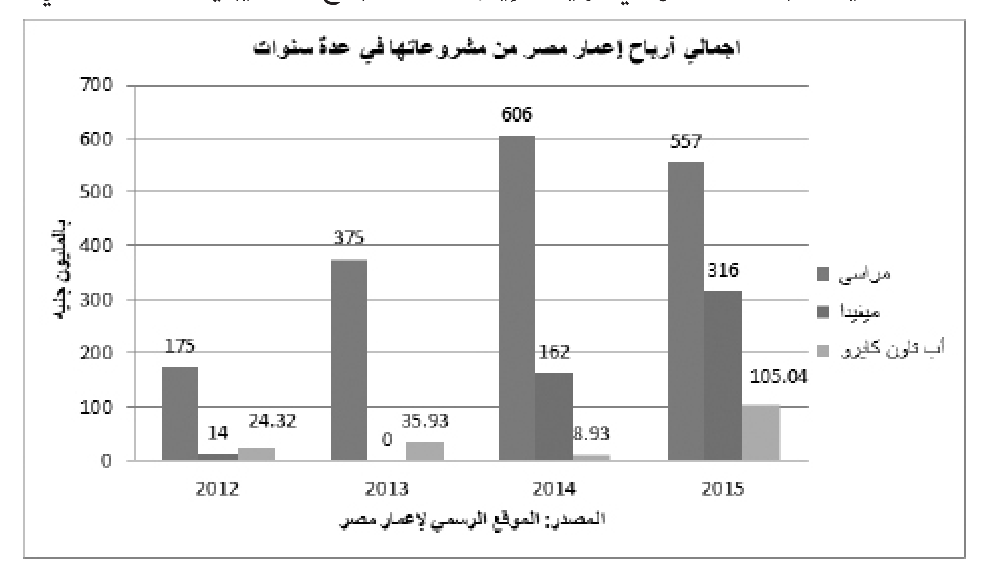
تمت إجراءات البيع لاحقًا عبر مزاد علني اقتصر على طرفين فقط بعد انسحاب «أوراسكوم» للفنادق والتنمية: أحدهما شركة «إعمار مصر» -حديثة التأسيس- التي مثلها شفيق جبر، عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، عضو جمعية جيل المستقبل، التي أسسها جمال مبارك نجل الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وقد يبدو واضحًا أن السبب وراء قلة عدد المتقدمين للمزاد هو تصميم صفقة البيع للأرض كقطعة واحدة عملاقة، وهو ما حد من فرص المزايدة على الأرض،

ليصل سعر متر الأرض في منطقة متميزة تطل على البحر إلى 160.5 جنيهًا فقط. واللافت للنظر بشدة حول شفافية الصفقة، هو تخارج شفيق جبر صاحب نصيب الـ60% من الأرض، لصالح شريكه الإماراتي محمد العبار صاحب حصة الأقلية، مقابل 800 مليون جنيه، ليحصل جبر على أرباح تقدر بـ200 مليون جنيه من إعادة بيع نصيبه في الأرض خلال فترة وجيزة للغاية.[31]

كما كان من المدهش وقتها استقبال رئيس الجمهورية للمزايدين الثلاثة لتهنئتم بشفافية الصفقة، وهو تصرف غير مسبوق بطبيعة الحال.[32]

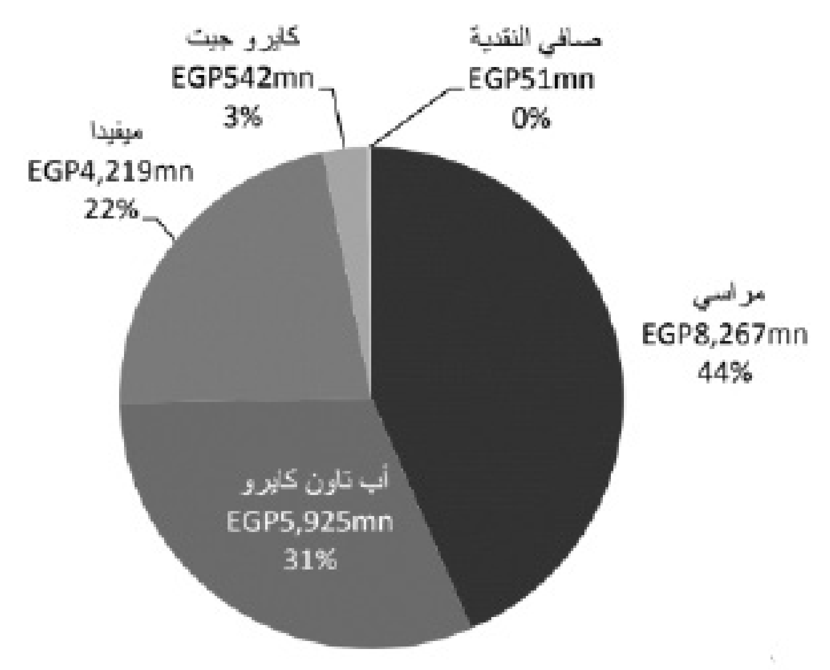
ولا يزال مشروع «مراسي»، الذي رأينا قصة تأسيسه، من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها «إعمار مصر» في توليد الإيرادات والأرباح، كما يبين الشكل التالي.



فيما يصور الشكل التالي تقييم شركة «مباشر» للخدمات المالية لشركة «إعمار مصر للتنمية» في العام 2015، بإجمالي 19 مليار جنيه، وقت طرح الشركة للمرة الأولى في البورصة المصرية عام 2015، ويتضح من الشكل أن «مراسي» تمثل 44% من التقييم.

31 يحيى حسين عبد الهادي - تخصيص أملاك الدولة في مصر - الشفافية في التعامل مع أراضي شركات قطاع الأعمال العام - مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب - 2012.

32 نفس المصدر.



المصدر: مباشر للخدمات المالية، بداية تغطية-تقرير عن الشركة قبل الاكتتاب

الدولة في ركاب المستثمرين

ربما يكون مشروع العاصمة الإدارية الجديدة هو مشروع التطوير العقاري الأكثر لفتًا لانتباه الرأي العام في الوقت الراهن، والذي تديره شركة مشتركة بين بعض أجهزة الدولة.

لا يمكن النظر لمشروع العاصمة الإدارية الجديدة كحالة استثنائية، وإنما كحلقة من حلقات تطور تربح الدولة من قطاع العقارات بعدما لعبت الدور الأساسي -إن لم يكن الوحيد- في تسليع الأراضي على نحو سمح بتحقيق المزيد من الأرباح عبر المضاربات في الأراضي والعقارات. قد تكون معدلات النمو الدائمة لأسعار العقارات، خاصة الفاخرة، أغرت الدولة للتحول إلى المشاركة في النشاط العقاري الموجه إلى الطبقة العليا بشكل صريح، بحيث لا تكتفي بدور بائع الأراضي.

ويمثل الطابع الفاخر للعاصمة الجديدة أمرًا أصيلاً في مشروعات العاصمة السكنية، كما يوضح أحمد ذكي عابدين، رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة، في حوار أجراه مع «وكالة أنباء الشرق الأوسط»: «هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

تقـوم ببنـاء 25 ألـف وحـدة سـكنية وألـف فيـلا للبيـع».[33]

العاصمـة الإداريـة هـي الحالـة البـارزة فقـط لدخـول الدولـة في مشروعـات العقـارات الفاخـرة، ولكنهـا لم تكـن الأولى مـن نوعهـا، فهنـاك نمـوذج مـشروع «آي سـيتي»، وهـو المشروع الـذي تـم الاتفـاق عليـه في مؤتمـر شرم الشـيخ للاسـتثمار، ومثـل نموذجًـا جديـدًا عـلى الشراكـة بـين هيئـة المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة والقطـاع الخـاص.

فبعدمـا كانـت هيئـة المجتمعـات العمرانيـة تدخـل كشريـك مـع القطاع الخـاص بهدف إتاحـة وحـدات سـكنية لـ»محـدودي الدخـل»، كـما هـو الحـال في مـشروع «مدينتـي»، جـاء المـشروع الجديـد ليمثـل بوضـوح توجـه الدولـة إلى الاسـتثمار العقـاري بهـدف التربـح مـن الإسـكان الفاخـر. فالمشروع، تبعًـا لموقـع الهيئـة، يهـدف إلى «الدفـع بعجلـة التنميـة والاسـتثمار في القطـاع العقـاري مـن خـلال توفـير وحـدات سـكنية عصريـة بأسـعار منافسـة».

ويقـوم المـشروع الـذي تبلـغ اسـتثماراته 3.6 مليـار دولار عـلى شراكـة بـين هيئـة المجتمعـات العمرانيـة وتحالـف «ماونتـين فيو-سيسـبان» السـعودي المـصري بواقـع 60% للقطـاع الخـاص، و40% لهيئـة المجتمعـات العمرانيـة، ومخطـط عـام يضـم مجتمعًـا عمرانيًـا يضـم 18 ألـف وحـدة سـكنية.

ويقـول الموقـع الرسـمي للهيئـة عـن المـشروع إنـه يتضمـن: «عـدة أفـكار يتـم تنفيذهـا باسـتخدام التقنيـات الذكيـة، حيـث سـيعتمد مفهـوم آي-فيـلا (I-Villa) الـذي ينطـوي عـلى التصميـم الملهـم، واسـتغلال المسـاحات بشـكل مبتكـر، لتحمـل الـ»آي-فيـلا» نفـس مميـزات الفيـلات، ولكـن بمسـاحات الشـقق، حيـث تبـدأ مـن 100 وحتـى 500 مـتر مربـع، وتتمتـع بمدخـل خـاص وحديقـة مسـتقلة، وموقـف ومسـاحة خـضراء خاصـين»،[34] وهـي بالطبـع مواصفـات لمسـاكن طبقـات محـدودة للغايـة عـلى رأس الهـرم الاجتماعـي في مـصر.[35]

بعـد أن تعرضنـا لقطـاع العقـارات، كان يجـب أن نلقـي نظـرة أيضًـا عـلى أوردة هـذا الجسـد، أو صناعـة مـواد البنـاء. فهـذه الصناعـة كانـت تسـتمد قدرتهـا عـلى النمـو مـن تزايـد الطلـب العقـاري والتوسـع في مشروعـات الإسـكان عـلى النحـو الـذي بينـاه في

33 20 فبراير 2018، «عابدين: مشروع العاصمة الإدارية استثمارى ولن يكلف خزينة الدولة مليما واحدا» https://bit.ly/2Mm3iKV

34 2016/5/24، «تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزيرى الإسكان والاستثمار «الإسكان» وتحالف «ماونتن فيو – سيسبان» يطلقان أضخم مشروع عقاري عالمي في القاهرة الجديدة باستثمارات تتخطى 3,6 مليار دولار» http://newcities.gov.eg/dispNews.aspx?ID=2300

35 «الإسكان» وتحالف «ماونتن فيو – سيسبان» يطلقان أضخم مشروع عقاري عالمي في القاهرة الجديدة باستثمارات تتخطى 3,6 مليار دولار» - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - 2016 - https://goo.gl/mNQdRa.

القسـم الأول مـن هـذا الفصـل.

ولم تكـن صناعـات مـواد البنـاء بعيـدة عـن دوائـر السـلطة أيضًـا، فجـزء كبـير مـن القاعـدة الصناعيـة للقطـاع الخـاص في هـذا المجـال تعـود جذورهـا إلى القطـاع العـام. ويـرى مراقبـون أن الطريقـة التـي تـم بهـا نقـل الأصـول للمسـتثمرين سـاهمت في إعـادة هيكلـة هـذه الصناعـة بطريقـة سـاعدت عـلى مفاقمـة أربـاح القطـاع الخـاص. كـما اسـتفاد المصنعـون في مجـال الأسـمنت والحديـد بشـكل مبـاشر مـن الطاقـة المدعومـة لسـنوات طويلـة مـن حكـم الرئيـس الأسـبق حسـني مبـارك.

الحديد أو عرض الرجل الواحد

يظـل نمـوذج أحمـد عـز هـو الأكـثر إلهامًـا للباحثـين الغربيـين المهتمـين بالاقتصـاد السـياسي في مـصر. ربمـا لصعـوده الصاروخـي ودعـم السـلطة لـه بشـكل يجعلـه أقـرب في أنظارهـم لنمـوذج التراكـم البـدائي لـرأس المـال، الـذي تحـدث عنـه كارل ماركـس في القـرن التاسـع عـشر، حيـث يتـم تكويـن المراكـز الرأسـمالية بفضـل ممارسـات مـن التحايـل، حتـى يحـدث قـدر مـن التراكـم يؤهـل الكيـان الاسـتثماري للسـيطرة عـلى السـوق واللعـب بنظافـة.

نقطـة الانطـلاق في تاريـخ عـز كانـت الاسـتحواذ التدريجـي عـلى شركـة «الدخيلـة» الحكوميـة، وهـي واحـدة مـن أهـم الـشركات منتجـة الصلـب في الثمانينيـات. ويقـول عـلي حلمـي، أحـد قيـادات القطـاع العـام في الصناعـات المعدنيـة، أن وقـت بدايـة اسـتحواذ عـز عـلى أسـهم في «الدخيلـة»، لم يكـن وجهًـا معروفًـا بالنسـبة لـه.

«أول مـرة التقيـت فيهـا بعـز كانـت في 1999، عندمـا دعـاني عاطـف عبيـد، وزيـر قطـاع الأعـمال آنـذاك، ضمـن مديـري شركات الصلـب لعشـاء بيزنـس في مصنـع صغـير بمدينـة السـادات ينتـج الحديـد المجلفـن. وتـم تقديمنـا إلى عـز المهنـدس الصغـير، مالـك المصنـع».[36]

ويبـدو مـن حديـث حلمـي لـ»الأهـرام» أنـه لم يكـن يـدرك وقتهـا أنـه يتنـاول العشـاء مـع رجـل يتهيـأ لبنـاء إمبراطوريـة في عـالم حديـد التسـليح. فرجـل الأعـمال الشـاب الـذي تخـرج مـن كليـة الهندسـة في منتصـف الثمانينيـات، وعمـل لفـترة في بانـد موسـيقي، يقـال أنـه لم يكـن مهتـمًا بالبيزنـس قبـل منتصـف التسـعينيات، عندمـا اشـترى لـه والـده،

36 Salma El-Wardani - Money, power and law-twisting: The makings of the real Ezz empire - Ahram online - 2011 - http://english.ahram.org.eg/News/11480.aspx

الـذي كان يعمـل في تجـارة الصلـب، قطعـة أرض في مدينـة السـادات الصناعيـة، وسـاعده علـى بنـاء مصنـع.[37]

كيـف تحـول عـز إذن إلى عمـلاق في غضـون بضـع سـنوات؟ هنـا علينـا أن ننظـر بقـدر مـن الـتروي لقاعـدة انطـلاق عـز.. شركـة «الدخيلـة» للصلـب.

مـن الجائـز أن نقـول إن نجـاح الدخيلـة قـضى عليهـا، أو عـلى الأقـل مكَّـن مـن القضـاء عـلى وجودهـا كشركـة منتميـة للقطـاع العـام.. هكـذا يبـدو الأمـر في العديـد مـن الروايـات.

فقـد تأسسـت الشركـة عـلى يـد الدولـة سـنة 1982، وشـهدت نجاحًـا خـلال السـنوات الأولى لعملهـا، وبسـبب نجاحهـا، قـرر مجلـس الإدارة التوسـع في النشـاط وإنتـاج ألـواح الصلـب، وقـد احتـاج المـشروع الجديـد معـدات مسـتوردة مـن الخـارج. لـذا عقـدت الشركـة اتفاقًـا مـع وزارة الماليـة لتأجيـل سـداد التعريفـة الجمركيـة عـلى هـذه المعـدات المسـتوردة، وكان الاتفـاق مشروطًـا بتقديـم خطـاب ضـمان للبنـك بالمبلـغ المؤجـل.

في يونيـو 1999 خرقـت وزارة الماليـة اتفاقهـا مـع «الدخيلـة» وطلبـت مـن البنك تسـييل خطـاب الضـمان. فأرسـل رئيـس شركـة الدخيلـة في ذلـك الوقـت، إبراهيـم سـالم محمدين، التماسًـا إلى رئيـس الجمهوريـة يطلـب منـه منـع تسـييل خطـاب الضـمان، ولكـن القيـادة لم تسـتجب. وقـد فـسر النائـب المعـارض للسـلطة في هـذا الوقـت، أبـو العـز الحريـري، هـذا التـصرف بأنـه متعمـد مـن أجـل تسـهيل اسـتحواذ أحمـد عـز عـلى «الدخيلـة».

ويـرى الحريـري إنـه كانـت هنـاك مؤامـرة مـن الحكومـة للتسـبب في مشـكلات ماليـة لـ«الدخيلـة». لقـد تسـبب تسـييل خطـاب الضـمان في وضـع الشركـة في أزمـة ماليـة، وفي هـذا الوقـت تـم أيضًـا تعطيـل قـرض كان موجهًـا مـن صنـدوق النقـد العـربي للشركـة، بالرغـم مـن أن البرلمـان كان قـد أقـر هـذا القـرض.[38]

حـاصرت الأزمـة الماليـة الشركـة الحكوميـة، ولم يعـد أمامهـا مـلاذ غـير عـز. وفي هـذا السـياق طـرح عـز عـلى الشركـة شراء أصـول فيهـا في سـبتمبر 1999.

تقـول شركـة «حديـد عـز»، في موقعهـا الرسـمي، إن «الدخيلـة»، قبـل أن يدخـل عـز للمشـهد، حاولـت أن تزيـد رأسـمالها مـن 7 إلى 12 مليـون سـهم، وسـعت إلى الاعتـماد عـلى اتحـاد العاملـين المسـاهمين بالشركـة في تمويـل تلـك الزيـادة عـن طريـق اكتتابـه في هـذه الأسـهم. وقـام الاتحـاد بالفعـل بتغطيـة حـوالي 47% مـن زيـادة رأس المـال، لكـن وفقًـا لروايـة شركـة عـز، ارتفعـت تكلفـة المـشروع الجديـد للدخيلـة نتيجـة تنفيـذ

37 نفس المصدر.

38 Safinaz El Tarouty - Businessmen and Authoritarianism in Egypt - University of East Anglia - 2014 - https://ueaeprints.uea.ac.uk/48815/1/2014EltaroutySTPhD.pdf

استثمارات إضافية، وهو ما أدى إلى تعليق قروض كانت موجهة إلى الشركة.

ثم ظهر عز.. حيث تم إبرام اتفاق نوايا بين شركة «حديد عز»، التابعة له، و«الدخيلة» واتحاد العاملين المساهمين فيها، على أن تقوم «حديد عز» بشراء 9.9% من أسهم الشركة المملوكة لاتحاد العاملين، بالإضافة إلى الاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة بقيمة 3 مليون سهم إضافي، وأدت تطورات هذا الاتفاق لأن تصبح مساهمة عز في الشركة الحكومية في عام 2000 بنسبة 20.89%.[39]

وعلى الرغم من أنه لم يكن مالكًا لأغلبية الأصول، فقد صار رئيسًا للشركة، وبفضل منصبه الجديد قلل عز من إنتاج الشركة من الصلب، وهو ما جعل لدى الشركة فائضًا من البيليت (خام الحديد وأحد المدخلات الرئيسية في صناعة حديد التسليح)*.[40]

اشترت «عز لحديد التسليح»، فائض البيليت الموجود لدى «الدخيلة»، وهي ممارسة تزيد من الشبهات حول استفادة الرجل من السيطرة على الشركة الحكومية. خاصة وأن هناك شواهد على أنه كان يمنع مصنعي الصلب الآخرين من شراء البيليت الفائض في «الدخيلة»، حيث يقول أحد منتجي الصلب «شركتنا قدمت مرارًا عروضًا لشراء البيليت من «الدخيلة» بأسعار أعلى من التي يشتري بها عز، ولكن طلباتنا لم تؤخذ في الاعتبار لأكثر من عام».[41]

مطلع الألفية الذي شهد تعيين عز رئيسًا لشركة «الدخيلة»، تزامن معه أيضًا تعيين رجل الأعمال الشاب، سكرتيرًا عامًا للحزب الوطني الحاكم وقتها -والمنحل لاحقًا- خلفًا لكمال الشاذلي.

في تلك الفترة كانت النميمة السياسية تدور حول «الحرس القديم» في إشارة إلى رجال مبارك الأقوياء، ومنهم كمال الشاذلي بطبيعة الحال، والذين تقدموا في السن إلى درجة تستلزم إفساح المجال لجيل جديد، وكانت الوجوه الجديدة (أو الحرس الجديد الصاعد آنذاك) من الأصدقاء المقربين لنجل مبارك، وعلى رأسهم عز الذي سيصبح خلال السنوات التالية ملاصقًا لجمال في تحركاته.

وفي تلك الفترة أيضًا، تم انتخاب عز نائبًا في البرلمان عن دائرة منوف، الواقعة في مدينة السادات الصناعية، حيث كانت انطلاقة نشاطه في الصناعة. وقفز المهندس

---

39 EZDK ACQUISITION BRIEF - EZZ STEEL official website - http://ezzsteel.com/ezdk-acquisition.htm

40 تتضح أهمية وتأثير هذه الهيمنة على مخزونات البيليت إذا علمنا إن البيليت هو العنصر الرئيسي لإنتاج حديد التسليح، ويمثل 74% من التكلفة في المصانع المتكاملة و85% من التكلفة في المصانع شبه المتكاملة و92% من التكلفة في مصانع الدرفلة - دراسة حديد التسليح بناء على طلب من وزارة التجارة والصناعة»، جهاز حماية المنافسة https://goo.gl/kMK3wy.

41 Safinaz El Tarouty - Businessmen and Authoritarianism in Egypt - University of East Anglia - 2014 - https://ueaeprints.uea.ac.uk/48815/1/2014EltaroutySTPhD.pdf

الشاب إلى مقعد رئيس لجنة الخطة والموازنة في البرلمان، ليصبح أحد أهم النافذين في التأثير على التشريعات الاقتصادية في مصر.

ويرى مراقبون إن فوز عز في الانتخابات تم بمساندة واضحة من الدولة. وما يعضد هذه الرواية أن القاضي المشرف على الانتخابات في تلك الدائرة رفض إعلان النتيجة، وتم الإعلان عنها من قبل مأمور قسم الشرطة هناك. واضطر منافسه في تلك الانتخابات (إبراهيم كامل، صاحب الشعبية الكبيرة في تلك الدائرة الانتخابية) إلى الطعن على نتيجة الانتخابات قضائيا، وحصل بالفعل على حكم لصالحه، لكن الحكم لم ينفذ استنادًا إلى القاعدة الشهيرة «مجلس الشعب سيد قراره».

هذا الصعود السياسي والاقتصادي السريع يدفع البعض إلى تصوير عز على أنه نموذج صريح لتزاوج المال بالسلطة، ويذهب البعض إلى أن قرب عز من نجل مبارك كان يسهل عليه الحصول على التمويل من البنوك الكبرى، مما جعل طريقه في بناء إمبراطورية حديد التسليح مفروشًا بالورود.

ويقول علي حلمي لـ«الأهرام» عن هذا الموضوع إن «البنك الأهلي وبنك القاهرة فضّلا عز بسبب علاقته مع جمال مبارك. وساعداه على أخذ القروض، مع تجاهل الإقراض لرجال أعمال من ذوي أنشطة قابلة للنمو لكنهم يفتقدون للعلاقات السياسية. لقد رفضا البنكان إقراض نفس الشركة التي اشتراها عز (أي شركة الدخيلة) قبل أشهر لمساعدتها على الخروج من أزمتها المالية المدمرة.. استراتيجية عز منذ ذلك الوقت (أي صفقته الأولى مع الدخيلة) كانت أخذ القروض من البنوك المصرية وشراء الأسهم والحصول على دور أكبر في سوق الصلب. لكنه لم يُعِد أبدًا أيًا من هذه القروض، فقد كان يسدد قرضًا قديمًا عبر الحصول على قرض جديد».[42]

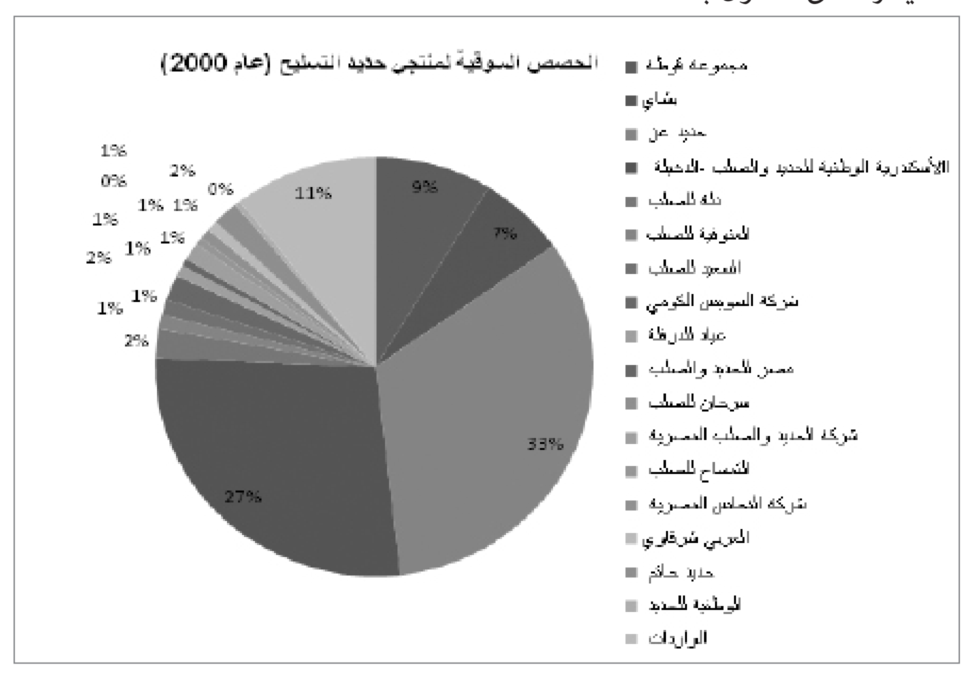
واستمرت عملية السيطرة التدريجية لعز على «الدخيلة» خلال السنوات الأولى من القرن الجديد، ففي أكتوبر 2003 اشترت مجموعة العز الصناعية، وهي شركة قابضة مملوكة لعز بالكامل، أسهمًا تابعة لاتحاد العاملين المساهمين، وذلك تحت وطأة تعثر الاتحاد في خدمة دين قائم عليه، وبذلك أصبح لدى «مجموعة عز» القابضة 11.79% من شركة «الدخيلة»، في حين كانت ملكية «حديد عز»20.89%، ليصبح مجموع الملكيتين (عز لحديد التسليح وعز القابضة)32.68 % من «الدخيلة».

وخلال عامي 2004 و2005، قامت شركة «مجموعة عز» الصناعية بالاستحواذ على

42 Salma El-Wardani - Money, power and law-twisting: The makings of the real Ezz empire - Ahram online - 2011 - http://english.ahram.org.eg/News/11480.aspx

أسـهم المسـاهمين الأجانـب في شركـة «الدخيلـة»، حتـى أصبحـت حصتهـا %29.38، وفي 2006 اسـتحوذت عـز عـلى حصـة عـز، أو بمعنـى آخـر، قـرر رجـل الأعـمال أن تتـم مبادلة أسـهم «الدخيلـة» بـين «مجموعـة عـز» الصناعيـة و«حديـد عـز»، لتصـل حصـة «حديـد عـز» في الدخيلـة إلى%50.2، وبذلـك تمكنـت «حديـد عـز» مـن السـيطرة عـلى أهـم منافـس لهـا عـلى الإطـلاق وهـي شركـة «الدخيلـة»، مـما سـمح للمجموعـة الجديـدة بالسـيطرة على الحصـة الأكـبر مـن سـوق حديـد التسـليح.

ويُظهـر الشـكل التـالي الحصـص السـوقية لمنتجـي حديـد التسـليح في عـام 2000(غنيـم 2002)، مـا يوضـح أهميـة «الدخيلـة» في هـذا الوقـت وكيـف تسـاهم السـيطرة عليهـا في السـيطرة عـلى السـوق بأكملـه.



المصدر: Ahmed Ghoneim - Competition Law and Competition Policy: What Does Egypt Really Need?- ERF – 2002.

هـذه الهيمنـة عـلى سـوق الحديـد، جعلـت معركـة عـز السياسـية مـع تعديـل قانـون منـع الممارسـات الاحتكاريـة تثـير جـدلاً واسـعًا.

بشـكل مبـدئي، لا يعـد عـز مدانًـا تحـت طائلـة قانـون حماية المنافسـة ومنع الممارسـات الاحتكاريـة بسـبب حصتـه الكبـيرة مـن السـوق، والتـي وصلـت في بعـض الأوقـات إلى

نحـو 60%.[43] لكـن الجـرم الـذي يعاقـب عليـه القانـون هـو اسـتغلال المُنتـج لحصتـه في السـوق في ترتيـب ممارسـة احتكاريـة تجعـل الأسـعار تتحـدد عـلى أسـاس غـير قانـون العـرض والطلـب.

سـنت الدولـة قانـون منـع الممارسـات الاحتكاريـة عـام 2005، ورأى خـبراء أن الخطـوة كانـت متأخـرة. فقـد بـدأت البـلاد في فتـح المجـال للقطـاع الخـاص تحـت برنامـج «الإصـلاح الاقتصـادي» قبـل أكـثر مـن عقـد عـلى صـدور هـذا القانـون، وغيـاب قانـون المنافسـة طيلـة هـذه السـنوات، قـد يكـون سـاعد عـلى إتاحـة المجـال للـشركات في ترتيـب الممارسـات الاحتكاريـة بـدون أيـة رقابـة.

وجـاء التشريـع الجديـد في فـترة كانـت الدولـة تسـعى فيـه للانفتـاح بشـكل أكـبر عـلى الاسـتثمار الأجنبـي، وضـمان حمايـة المنافسـة يعـد بطبيعـة الحـال وسـيلة مـن وسـائل جـذب هـذه الاسـتثمارات، وحاولـت الحكومـة أن تبـدو جـادة في تطبيـق القانـون، عـلى الرغـم مـن أن الجهـاز كان تابعًـا لهـا ولم يتمتـع بالاسـتقلالية، لكنـه حـرك قضيـة هامـة أمـام القضـاء ضـد ممارسـات احتكاريـة في قطـاع الأسـمنت، والتـي سـنبينها لاحقًـا.

لكـن مـن الـضروري أن يؤخـذ في الاعتبـار في هـذا السـياق -عنـد تقييـم تجربـة صياغـة قانـون حمايـة المنافسـة- أن الإقـدام عـلى هـذه الخطـوة جـاء في المقـام الأول كنتيجـة لضغـوط خارجيـة مـن الـشركاء التجاريـين. عـلى رأس قائمـة الضغـوط تلـك كان اتفـاق الشراكـة الأوروبيـة المتوسـطية في أبريـل عـام 2004، الـذي تضمـن عـددًا مـن الـشروط المتعلقـة مبـاشرة بإقـرار قانـون لحمايـة المنافسـة.[44] وتضم الاتفاقيـة 25 دولـة أوربية و10 دول متوسـطية، كان عـدد منهـم قـد أصـدر بالفعـل قوانـين لحمايـة المنافسة[45] لأسـباب مرتبطـة أيضًـا باتفاقـات تجاريـة شـبيهة. ولأن مـصر لم تكـن قـد أصـدرت قانونًـا لحمايـة المنافسـة بعـد، فقـد منحتهـا الاتفاقيـة فـترة سـماح لإصـدار القانـون.

وعندمـا حاولـت الدولـة تغليـظ عقوبـات القانـون، شـهد البرلمـان معركـة حاميـة بـين عـز والحكومـة، قـاوم فيهـا الأول بشراسـة تلـك المسـاعي.

طرحـت الحكومـة في تعديلاتهـا إمكانيـة جعـل عقوبـة الممارسـة الاحتكاريـة تتحـدد كنسـبة مـن المبيعـات، بـدلا مـن أن تكـون فقـط رقـمًا مطلقًـا في القانـون. يعنـي ذلـك أن العقوبـة الماليـة للاحتـكار سـترتفع بشـكل مسـتمر مـع ارتفـاع أسـعار السـلع، ولـن

43 تحذيرات من تزايد حصة الأجانب في صناعة الحديد - محمد هارون - المصري اليوم - 2010 - https://www.almasryalyoum.com/news/details/28644

44 Hassan Mohamed El-Kassas- THE POLITICAL DETERMINANTS OF THE EGYPTIAN COMPETITION LAW - AUC - 2016 -http://dar.aucegypt.edu/handle/10526/4717.

45 Dina I. Waked - Law, Society and the Market: Living with Egypt's Competition Law 2005-2015",Institut d'Etudes Politiques de Paris, Sciences Po Law School https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3091552

تتآكل تحت وطأة التضخم. ونجح عز في إحباط هذا التعديل، كما عرقل محاولات الحكومة تمريره بشأن إعفاء المُبلغ عن الجريمة الاحتكارية بالكامل من العقوبة، وتم الاكتفاء بتخفيف العقوبة إلى النصف بحد أقصى.

لاشك أن إحباط عز لتعديلات قانون المنافسة أتاح له وضعية مريحة لكي يمارس الاحتكار متى أراد ذلك بأقل تكلفة ممكنة. فوفقًا للبيانات الصادرة عن البورصة حول مبيعات شركة العز، سنجد أن العقوبة المفترضة في حالة تطبيق الغرامة بنسبة 10% من المبيعات (وهي نسبة كانت مقترحة خلال المناقشات في مجلسي الشعب والشورى حول تغليظ العقوبات) كانت ستصل إلى 1.6 مليار جنيه، وهو رقم يفوق كثيرًا قيمة الحد الأقصى المقرر للغرامة في القانون، وهو 300 مليون جنيه، بحسب ليلى الخواجة، في ورقة عمل حول تعديلات قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.[46]

وعزز رجل الحديد من مكانته بعد أن أصدر جهاز حماية المنافسة تقريرًا في 2009، انتهى فيه إلى أنه لم يثبت وجود إساءة لاستخدام الوضع المسيطر لمجموعة العز بالمخالفة لقانون حماية المنافسة.[47]

ووفقًا للجهاز في دراسة -تناولت الفترة بين 2005 وحتى نهاية العام 2006 مع دراسة استرشادية تمتد إلى عام 2002 وما بعده- فالسوق المصري كان يضم عشرين شركة تعمل في مجال إنتاج حديد التسليح «مقسمة وفقًا لمراحل الإنتاج إلى مصانع متكاملة (عدد2) ومصانع نصف متكاملة (عدد3) ومصانع درفلة (عدد15) ومع ذلك، فسوق الحديد كان يتسم بالتركز الاقتصادي، تبعًا لرأي الجهاز، «حيث تمثل الحصة السوقية لأكبر 4 شركات 85% في عام 2006 (58% مجموعة العز، 16.8% مجموعة بشاي، 5% مصر الوطنية للصلب، و5% بورسعيد الوطنية للصلب) أما باقي الشركات فهي شركات درفلة ليس لديها القدرة على المنافسة، لارتفاع تكلفة الإنتاج لديها، بالإضافة إلى عدم تجاوز الحصة السوقية لأي منها 5%».

واستنتج الجهاز وقتها أن مجموعة شركات العز -التي تضم شركة العز لصناعة حديد التسليح، وشركة العز الدخيلة للصلب/الإسكندرية، وشركة مصانع العز للدرفلة- هي الوحيدة التي يتوافر لها عناصر السيطرة التي حددها قانون حماية المنافسة على سوق حديد التسليح.

46 ليلى الخواجة وأحمد غنيم -الاحتكار في السوق المصري» - مركز شركاء التنمية.

47 جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، «دراسة حديد التسليح – طلب من وزارة التجارة والصناعة» - 2009
https://bit.ly/2P0Owed

والسيطرة وفقًا للمادة الرابعة من القانون،[48] هي قدرة الشخص الذي تزيد حصته على 25% من السوق على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض بها، دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك. لكن الفيصل في إدانة مجموعة عز كانت المادة الثامنة من القانون، التي لم تحظر «السيطرة»، وإنما حظرت على الطرف المسيطر عددًا من الأفعال، على رأسها الإقدام على أي فعل من شأنه منع كلي أو جزئي لعمليات التصنيع أو الانتاج أو التوزيع لأية فترة، أو محاولة الحد من حرية أي طرف في دخول السوق، أو البقاء فيه، أو الخروج منه، أو محاولة قصر توزيع منتج دون غيره على أساس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو عملاء أو مواسم أو فترات زمنية، أو الامتناع عن إنتاج أو اتاحة منتج شحيح، أو الزام مورد بعدم التعامل مع منافس، أو أن يشترط على المتعاملين معه ألا يتيحوا لشخص منافس له استخدام ما يحتاجه من مرافقهم أو خدماتهم.

وأرجع الجهاز ارتفاع أسعار الحديد من 1231جم/ طن عام 2002، إلى 2336 جم/ طن عام 2006، بنسبة زيادة نحو 92%، إلى ارتفاع تكلفة البيليت في المقام الأول، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها «زيادة الطلب في هذه الفترة نتيجة للنمو الملحوظ لقطاع التشييد والمقاولات، فضلاً عن أن معظم الشركات العاملة بهذه الصناعة شركات صغيرة الحجم وتعمل في المرحلة الأخيرة من الإنتاج، مما ينعكس على ارتفاع تكلفتها، ونتيجة زيادة الطلب في هذه الفترة زاد هامش الربح لدى غالبية الشركات بمتوسط 1.2%.[49]

تكرر نفس السيناريو تقريبًا في عام 2012، حينما أعلن جهاز حماية المنافسة عن نتيجة فحص جديد لـ»ممارسات شركات مجموعة العز عن الفترة من يناير 2007 حتى ديسمبر 2010» بناءً على طلب من مكتب النائب العام.[50] واستندت تلك النتائج إلى نفس العلاقة بين المادتين الرابعة والثامنة من القانون المرتبطتين بـ»السيطرة» وإساءة استخدام السيطرة.

قسم الجهاز فترة الفحص إلى فترتين: «بحيث شملت الفترة الأولى العامين 2007 و2008، بينما شملت الفترة الثانية العامين 2009 و2010. وتبعًا لنتائج الفحص المعلنة، فقد تبين أنه قد توافر لمجموعة عز في الفترة الأولى الشرط الأول من شروط السيطرة -وفقًا للمادة الرابعة من القانون- «حيث امتلكت المجموعة أكثر من

48 قانون رقم 3 لسنة 2005 بإصدار قانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية
http://www.eca.org.eg/ECA/upload/PhotoLibrary/Filename/35/CompetitionLawAr_2015.pdf

49 جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، «دراسة حديد التسليح – طلب من وزارة التجارة والصناعة» - 2009

50 «التقرير السنوى لجهاز حماية المنافسه ومنع الممارسات الاحتكارية لعام 2012-2013»
https://bit.ly/2MJ1oo4

٢٥٪ مـن السـوق»، وكذلـك الشرطـان الثـاني والثالـث، وهـما قـدرة الشـخص المسـيطر عـلى التأثـير الفعـال عـلى الأسـعار أو حجـم المعـروض، وعـدم تمكـن منافسـيه مـن الحـد مـن هـذا التأثـير الفعـال.

لكـن الجهـاز لم يجـد دليـلاً في المقابـل عـلى مخالفـة مجموعـة عـز للفقـرة (ج) مـن المـادة الثامنـة، وهـي الفقـرة التـي تحظـر أي فعـل مـن شـأنه أن يـؤدي إلى الاقتصـار على توزيـع منتـج دون غـيره عـلى أسـاس مناطـق جغرافيـة، أو مراكـز توزيـع، أو عمـلاء، أو مواسـم، أو فـترات زمنيـة، بـين أشـخاص ذوي علاقـة رأسـية.

كـما تبـين لجهـاز حمايـة المنافسـة توافـر شرط السـيطرة لمجموعـة عـز في الفـترة الثانية. لكـن دون توافـر شرطـي القـدرة عـلى التأثـير الفعـال عـلى الأسـعار أو حجـم المعروض.

وقـال الجهـاز إن «مجموعـة عـز» خـلال هـذه الفـترة لم تكـن قـادرة عـلى الحـد مـن الاسـتيراد، عـلى النحـو الـذي يسـمح للمجموعـة بالاسـتئثار بالسـوق المحلى ورفع الأسـعار لاحقًـا، إذا توفـرت الرغبـة والقـدرة لـدى بعـض المسـتوردين عـلى الاسـتيراد في حالـة ما إذا ارتفعـت الأسـعار المحليـة مجـددًا، في ظـل عـدم وجـود عوائـق جمركيـة أو غـير جمركيـة أمـام الاسـتيراد -بعكـس الوضـع في الفـترة الأولى- كـما منحـت تراخيـص لإنشـاء مصانـع متكاملـة لإنتـاج حديـد التسـليح لاثنـين مـن أهـم منافسي مجموعـة العـز، الأمـر الـذي أثَّـر عـلى الخطـط التسـويقية والإنتاجيـة طويلـة الأجـل لمجموعـة عـز.

ومـع انتفـاء شروط السـيطرة الكاملـة في المـادة الرابعـة، وفقًـا للجهـاز، فلـم يعـد ثمـة مجـال للبحـث فيـما إن كانـت مجموعـة عـز قـد أسـاءت استخدام«السـيطرة»، وفقًـا للـمادة الثامنـة.

وبغـض النظـر عـن أيـة تفاصيـل إضافيـة، فـإن مـا يمكـن اسـتخلاصه مـن واقعتـي فحـص السـلوك الاحتـكاري لـ»مجموعـة عـز» عامـي 2009 و2012، هوصعوبـة إثبـات سـوء الممارسـة الاحتكاريـة بسـبب طريقـة سـن القانـون.

ومـن أبـرز تلـك العقبـات، عـدم اعتبـار أن رفـع الأسـعار عـلى نحـو مفـرط في حـد ذاتـه إسـاءة لاسـتخدام وضـع السـيطرة. ويعـد رفـع الأسـعار لهـذه المسـتويات مـن قبـل أي شركـة تتمتـع بالوضـع المسـيطر، خرقًـا لقوانـين حمايـة المنافسـة وفقًـا لتشريعـات عديـدة عـلى مسـتوى العـالم، مـن ضمنهـا تشريعـات في الاتحـاد الأوروبي. واللافـت للنظـر في المقابـل أن القانـون المـصري قـد اسـتمد الكثـير جـدًا مـن نصوصـه مـن التشريـع الأوربي إلى حـد يقـترب مـن التطابـق، عـلى نحـو يسـمح بالاعتقـاد أن نقـل التشريـع باسـتثناء نـص يسـمح بتجريـم رفـع الأسـعار مـن قبـل الشركـة المسـيطرة، يعـد أمـرًا متعمـدًا

لحماية شركات كبرى على علاقة قوية بالسلطة من قبيل «مجموعة عز».[51]

وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من أن معظم حلقات سلسلة الاستحواذات المتتالية من قبل عز على شركة «الدخيلة» قد تمت قبل صياغة قانون حماية المنافسة، إلا أن القانون لم يكن ليعيق هذه الاستحواذات على كل حال -بافتراض أنه قد صدر في وقت مبكر- لأنه لا يتضمن إمكانية مراجعة الاندماجات على نحو يسمح للجهاز بالتدخل ومنع الاندماجات والاستحواذات التي قد تعيق المنافسة[52].

وبالعودة إلى سنوات حكومة نظيف، فقد توسع عز في إمبراطوريته التي صارت علامة تجارية مميزة تنتشر موادها الدعائية في وسائل الإعلام المختلفة، وتقدم نفسها كأكبر منتج للصلب في الشرق الأوسط، وفي 2008 انضم للمجموعة مصنع للحديد المختزل (الإسفنجي DRI).

وتتمثل قيمة هذه الخطوة في أن الحديد المختزل هو بمثابة مُدخل إنتاج لحديد التسليح بديل عن الخردة. وبدخول العز في هذا المجال الإنتاجي، كانت المجموعة تقي نفسها تقلبات السوق العالمية للخردة (المدخل البديل لصناعة الحديد).[53]

كانت المجموعة في منتهى عنفوانها وهي تحاول بناء إمبراطورية ضخمة ومحصنة من الأزمات الخارجية، ويدعمها النظام السياسي بطاقة رخيصة للغاية مقارنة بالأسعار العالمية. لكن السنوات التالية لم تكن سعيدة على عز ونظامه بطبيعة الحال.

فقد تزامنت التوسعات الأخيرة للعز مع أزمة مالية عالمية طاحنة أثرت على النمو العالمي، والطلب الخارجي بطبيعة الحال، لسنوات عدة. كما تلا أزمة 2008 ثورة 2011، التي أوصلت رجل مبارك القوي إلى السجن.

وجهت إلى عز اتهامات بالفساد، وبالرغم من أنها كانت موجهة إلى شخصه وليست للشركة، لكنها أثرت على أداء المجموعة، التي يمتلك 66% منها، حيث تم سحب رخصة مصنع الحديد الإسفنجي الذي أنفقت عليه المجموعة مليار جنيه، واستردت العز المصنع مجددًا بعد التفاوض مع الحكومة في 2013.[54]

---

51 Dina I. Waked - "Law, Society and the Market: - Living with Egypt's Competition Law 2005-2015", Institutd'Etudes Politiques de Paris, Sciences Po Law School , 2016. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3091552

52 نفس المصدر.

53 تقرير لبنك بلوم في 2011 عن شركة عز http://blog.blominvestbank.com/wp-content/uploads/2014/10/Ezz-Steel-Equity-Research.pdf

54 حديد عز المصرية تسعى لزيادة ربحيتها في 2014 - إيهاب فاروق - رويترز - 2013 - https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B27SV20130421

في أغسطس 2015، كان عز خارج أسوار السجن،[55] وإن لم يكن قد تخلص من كل الاتهامات الموجهة له بعد. وفي ديسمبر من نفس العام بدأ مصنع الحديد الإسفنجي في العمل.[56] لكن مياهًا كثيرة قد جرت تحت النهر، فخلال السنوات الأخيرة لمبارك في الحكم، كانت بذور أزمة الطاقة في مصر آخذة في التصاعد،[57] وقد اضطرت الدولة تحت وطأة هذه الأزمة أن تتخلى عن سياساتها في دعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك وترفع الأسعار بقوة في 2014، لتصل إلى 7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية من الغاز بالنسبة للطاقة الموجهة إلى صناعة الحديد.[58] بل وصار الغاز شحيحًا في مصر خلال السنوات التالية لثورة 2011،[59] مما اضطر الدولة إلى التحول من مُصدِر للغاز إلى مستورد، وكان الغاز المستورد بطبيعة الحال أعلى تكلفة من المحلي.

وعلى الرغم من أن «العز» قالت في مقابلة مع «رويترز» في 2013 إن الحديد الإسفنجي يوفر على الشركة ما بين 50 إلى 100 دولار في طن الحديد، لكن بنك الاستثمار «فاروس» قدَّر في 2015 أن ارتفاع أسعار الطاقة المحلية يجعل الوفر المحقق من وراء الحديد الإسفنجي ضئيلاً للغاية، خاصة وأن أسعار الخردة في ذلك الوقت كانت منخفضة.[60]

وعلى غرار مقولة انقلب السحر على الساحر، أصبحت قدرة عز على جمع القروض من البنوك عبئًا ماليًا عليه في وقت لاحق، فقد تعرضت الشركة لصدمة تعويم الجنيه في 2016، والتي أثقلت من أحمال الديون الدولارية عليها، كما اضطر البنك المركزي لتطبيق زيادات متدرجة في أسعار الفائدة بعد التعويم لاحتواء آثار التضخم، وساهم ذلك في زيادة تكاليف ديون عز.

55 «نوستالجيا الوطني»..أحمد عز كان سينجح حتى لو ترشح من السجن - محمد جاد - أصوات مصرية - http://www.aswatmasriya.com/news/details/21261

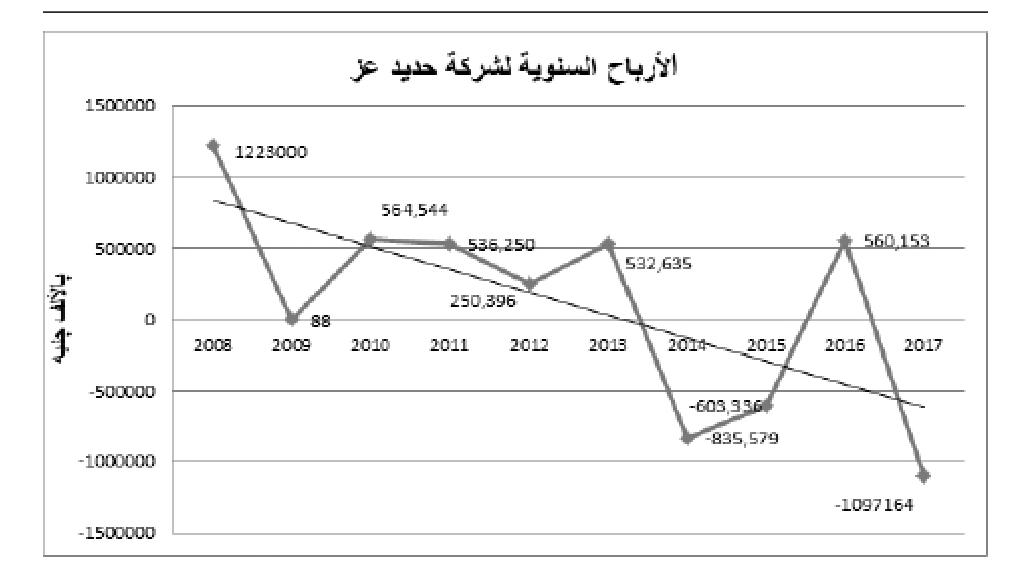
56 تقرير لبنك فاروس عن حديد عز في 2015 http://www.pharosholding.com/wp-content/uploads/2015/04/Ezz-Steel-Neutral-on-the-Launch-of-the-New-DRI-Facility-24-December-2015.1.pdf

57 تعرضنا لهذه الأزمة في الفصل الأول من الكتاب ونشرحها بشكل مفصل في الفصل الخاص بالاقتصاد السياسي لصناعة البترول في مصر.

58 مقابلة مع صحفي متخصص في متابعة ملف البترول بمصر.

59 عانت الدولة من نقص موارد الغاز حتى تم اكتشاف حقل الغاز الضخم ظهر والذي بدأ انتاجه في 2017 لتعود الدولة من جديد للحديث عن فوائض من الغاز تؤهلها لتصدير الطاقة للخارج.

60 تقرير لبنك فاروس عن حديد عز في 2015 http://www.pharosholding.com/wp-content/uploads/2015/04/Ezz-Steel-Neutral-on-the-Launch-of-the-New-DRI-Facility-24-December-2015.1.pdf



خصخصة الأسمنت.. تاريخ درامي

تعد مصر من أقدم الدول المنتجة للأسمنت في المنطقة، حيث بدأت إنتاجه في عام 1927 مع تأسيس شركة طرة للأسمنت. وفي عام 1929 تأسست شركة حلوان، وتبعتها شركة الإسكندرية للأسمنت في عام 1948، والشركة القومية للأسمنت في عام 1956. وفي السبعينيات، كانت القدرة الانتاجية للشركات الأربع قد بلغت 4 ملايين طن.

غير أن ازدهار الإنشاءات في عقد السبعينيات خلق طلبًا كبيرًا على الأسمنت. وبالرغم من أن الفترة التالية للانفتاح شهدت نشأة ثلاث شركات جديدة: السويس، وأسيوط، والعامرية، لكن الطلب كان أقوى من الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تزايد وتيرة الاستيراد. وفي منتصف الثمانينيات أصبحت مصر واحدة من أكبر مستوردي الأسمنت في العالم.

وخلال التسعينيات تم تأسيس ست شركات أسمنت جديدة استجابة للنشاط الإنشائي الكبير، فقد واكبت تلك الفترة نشأة الجيل الأول من المدن الجديدة مثل مدن الشروق، والعبور، والسادات.

ومع تطور القدرات الإنتاجية للبلاد تحولت مصر من مستورد صافٍ للأسمنت حتى عام 2002، لتصبح في 2004 واحدة من أكبر مصدري الأسمنت في المنطقة.

ويوضح الشكل التالي تطور الإنتاج مقابل الاستهلاك المحلي من الأسمنت منذ بداية الستينيات وإلى العام 2001.

السنة	الإنتاج	الاستهلاك المحلي
62/63	2374	2643
63/64	2607	2505
64/65	2410	2393
65/66	2577	2347
66/67	2631	2306
67/68	2904	2595
68/69	3448	2908
70/71	3811	2950
71/72	5757	4616
73	3618	3025
74	3259	3072
75	3576	3717
76	3363	4036
77	3232	4419
78	3076	4483
79	2951	6270
80/81	3447	9265
81/82	3638	10581
82/83	3794	10454
83/84	4600	12953
84/85	5275	13643
85/86	7606	16612
86/87	10203	15632
87/88	12117	15571
88/89	13339	14867
89/90	15150	15450
90/91	15762	15798
91/92	14953	14893
92/93	15117	15220
93/94	15916	15895
94/95	16656	18003
95/96	17888	19769
96/97	18868	20743
97/98	20972	23733
98/99	22259	27077
يناير /ديسمبر 2000	24137	26299
2001	25675	26751

المصدر: العمران المصري، رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام 2020، صدرت في 2008.

ويتضح من الجدول أن المرحلة الممتدة من عام 1961 وحتى عام 1974 (مرحلة التحول الاشتراكي) شهدت تفوق إجمالي الإنتاج عن الاستهلاك. وأمكن في هذه الفترة تصدير الأسمنت إلى الخارج، وعلى الأخص الأسمنت الرمادي. لكن في المرحلة التالية (مرحلة الانفتاح الاقتصادي ومرحلة الإصلاح الاقتصادي) زادت الكميات المستهلكة عن الكميات المنتجة، ما أدى إلى استيراد كميات كبيرة من الخارج. وفي بعض السنوات فاقت كمية الأسمنت المستورد الكميات المنتجة محليا.

وخضعت أسعار الأسمنت اعتبارًا من عام ١٩٤٦ إلى التسعير الجبري من جانب الحكومة. غير أنه اعتبارًا من عام ١٩٩١ تخلت الحكومة عن سياسة التسعير الجبري، وأصبح الأسمنت حر التداول، وأعطيت الشركات حرية تحديد أسعاره.[61] وحتى عام 1999، كانت استثمارات الدولة هي المهيمنة على صناعة الأسمنت. ومع ارتفاع الطلب على هذه السلعة في نهاية التسعينيات أخذ القطاع الخاص يتمدد في هذه الصناعة. وكان التحول الكبير نحو تحرير سوق الأسمنت بدأ من عام 1999، حينما فُتح الباب على مصراعيه لإتمام صفقات بيع أصول الدولة في قطاع الأسمنت للمستثمرين.

هاجس السيطرة الأجنبية الذي تحول إلى واقع

وكما يظهر من البيانات السابقة، فقد كانت هناك حاجة متنامية لصناعة الأسمنت في ظل التوسع القوي في الأنشطة الإنشائية. وبحسب ما جاء في حديث لمسئول سابق[62] مع مجلة «الأهرام الاقتصادي»، كان لدى الدولة هاجس بشأن سيطرة القطاع الخاص الأجنبي على هذه الصناعة في حال عرضها للخصخصة، ونتيجة لهذه المخاوف تطلعت الدولة «لإقامة كيان وطني في قطاع الأسمنت لمواجهة أي» لوبي» من جانب المستثمرين الأجانب».[63]

ويشير المسئول في سياق حديثه لـ»الأهرام» إلى اسم شركة «أسيك»، لكن الأحداث التالية تُظهر أن «أسيك» كانت شريكا في التكالب على غنائم الخصخصة ليس أكثر من ذلك.

تأسست «أسيك» بالقرار الجمهوري رقم 493 لعام 1975، الصادر في 27 مايو 1975، كأول مشروع مشترك يقام في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي يحكمها القانون

61 أنور النقيب - العوامل المؤثرة على صناعة البناء في مصر بالتركيز على صناعة البناء -مؤتمر أوضاع الأرض والسكن في مصر - شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب - 2010 https://goo.gl/Pq7dwz

62 محمود سالم المدير الفنى السابق لوزير قطاع الأعمال العام

63 أسرار الخصخصة - زينب فتحي - الأهرام الاقتصادي - http://ik.ahram.org.eg/News/44035.aspx

رقم 43 لعام 1974 بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.[64]

وضمت الشركة من المساهمين من الجانب المصري شركة أسمنت بورتلاند طرة، وشركة بورتلاند حلوان، وشركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند، والشركة القومية لإنتاج الأسمنت، والمؤسسة المصرية لمواد البناء والحراريات. وبلغ نصيب الجانب المصري إجمالًا 51%، مقابل 49% للجانب السويسري الممثل في شركة «هولدربانك» للإدارة والاستشارات.

ويرى باحث أجنبي، تعرض بالتحليل لتاريخ خصخصة قطاع الأسمنت في مصر، أن «أسيك» كانت مسرحًا لمشهد من مشاهد التحول في مواقف البيروقراطية المصرية تجاه القطاع العام.

ويقول في هذا السياق إنه «من بين من قفزوا لنيل مكاسب بيع الأصول العامة للأسمنت أشخاص كانوا من أقوى المعارضين للخصخصة في الثمانينيات. بينما كان وزير الصناعة حتى بداية التسعينيات، محمد عبد الوهاب، واحدًا من أكثر المدافعين بشكل صريح عن القطاع العام داخل الحكومة. ومع تبني سياسات إعادة الهيكلة في بداية التسعينيات تم إخراج الأصوات المعادية للإصلاح (أي التحرر الاقتصادي) من الحكومة، وعبد الوهاب تم إجباره على ترك منصبه، وبعد تركه للحكومة، أصبح رئيسًا للشركة العربية السويسرية للهندسة أسيك».[65]

لا يشرح الباحث إلى أي مدى كان لعبد الوهاب دور في إجراءات الخصخصة التالية. لكن «أسيك» قامت في وقت لاحق (سنة 2000) بالاستحواذ على واحدة من الشركات العامة الهامة في هذا القطاع، حلوان للأسمنت، ذلك قبل سنوات قليلة من الاستحواذ على «أسيك» نفسها من قِبل مجموعة القلعة الاستثمارية في 2004،[66] وهي واحدة من المجموعات الاستثمارية الخاصة التي بزغت في هذه الحقبة.

قبل صفقة حلوان بسنوات قليلة كانت «أسيك» تستعد لصفقة أخرى بالتعاون مع «لافارج» الفرنسية، للاستحواذ على حصة أغلبية في الشركة العامة آنذاك العامرية للأسمنت. لم تتم الصفقة.. لكن المثير في الأمر ما يقوله الباحث الأجنبي المشار إليه بشأن دفوع «أسيك» لإقناع الحكومة بإيقاف هذه الصفقة. حيث يقول إن الشركة حذرت الحكومة من سيطرة الأجانب على هذا القطاع الاستراتيجي وتأثيرهم على الأسعار، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى الأسمنت في ظل طفرة

64 لقاء المهندسين الثقافى الشهرى السبت 5-12-2009 الساعه 4 عصرا بنادى المهندسين - موضوع اللقاء : صناعة الاسمنت فى مصر (الجزء الاول من اللقاء)

65 John Sfackianakis - the era of privetization in Egypt - network of privilage in the middle east - Palgrave Macmilan - 2004. https://goo.gl/AwVCdn

66 بيانات من الموقع الرسمي لشركة أسيك http://asec-engineering.com/Site/CompanyProfile/History-Milestones.aspx

الإنشـاءات.

هـذا الخطـاب القومـي يبـدو غـير مألـوف بالنسـبة لنـا ونحـن نعيـش سـيطرة فعليـة للـشركات الأجنبيـة عـلى هـذا القطـاع، فمتـى حـدث هـذا التحـول؟

منـذ 1999 تسـارعت وتـيرة الخصخصـة في قطـاع الأسـمنت بشـكل ملفـت للأنظـار. إحـدى التفسـيرات التـي يسـوقها الباحـث الأجنبـي، هـي حاجـة الدولـة لتدفقـات مـن السـيولة الأجنبيـة في ذلـك الوقـت، خاصـة وأنهـا كانـت متورطـة في مشروعـات ضخمـة مثـل مـشروع توشـكى. وفي العـام الأخـير مـن القـرن العشريـن تمـت خصخصـة 74% مـن شركـة أسـمنت الإسـكندرية، و90% مـن شركـة أسـيوط للأسـمنت، و95% مـن شركـة بنـي سـويف للأسـمنت.

يظهـر في الجـدول التـالي كيـف سـاهمت وتـيرة الخصخصـة في نهايـة التسـعينيات في تدهـور سريـع لنصيـب الدولـة مـن سـوق الأسـمنت (يتمثـل في هـذا الجـدول في نصيـب القوميـة للأسـمنت) كـما يعكـس الجـدول أيضًـا بدايـة الهيمنـة الأجنبيـة عـلى السـوق مقابـل القطـاع الخـاص المحـلي. (البيانـات تعـود لعـام 2000-2001).

السويس للأسمنت/طرة	مصرية	30% من السوق
اسيوط للأسمنت /سيمكس مصر	أجنبية	15% من السوق
بني سويف/لافارج تيتان	اجنبية	6% من السوق
الأميرية/كيمبور	أجنبية	9% من السوق
الإسكندرية/بلو سيركل	أجنبية	3% من السوق
المصرية للأسمنت	مصرية	12% من السوق
حلوان للأسمنت	مصرية	13% من السوق
القومية للأسمنت	مصرية عامة	12% من السوق

المصـدر: PRIVATIZATION COORDINATION SUPPORT UNIT, The Results and Impacts of Egypt's Privatization Program, August 2002

ويتضح من هـذا الجـدول المعتمـد عـلى بيانـات 2008 تضـاؤل حصـة القوميـة للأسمنت في السوق إلى 8%، وأصـبحت الشـركات الدوليـة تسـيطر علـى حصـة الأسـد مـن السـوق المحليـة بمـا يقـترب مـن 70% مـن الإنتـاج (أنور النقيب -أبريل 2010).

الشركة	حجم الإنتاج بالمليون طن	النسبة إلي الإجمالي
المصرية للاسمنت	7	19
اسمنت أسيوط -سيمكس	4	11
السويس للاسمنت	3.8	10
مصر بني سويف للاسمنت	3.4	9
حلوان للاسمنت	3	8
القومية للاسمنت	2.8	8
طرة للاسمنت	2.4	6
العامرية للاسمنت	2.4	6
العربية للاسمنت	2.2	6
سيناء للاسمنت	2.05	6
اسمنت قنا	1.5	4
بلو سيركل للاسمنت	1.4	4
اسيك للاسمنت الأبيض	1.28	3
الإجمالي	37.23	100

المصدر: أبريل 2010، أنور النقيب، العوامل المؤثرة على صناعة البناء في مصر بالتركيز على صناعة البناء.

وبنهايـة عـصر مبـارك، في العـام 2010، كان 90% مـن الإنتـاج المحـلي مـن الأسـمنت مهيمنًـا عليـه مـن قبـل أربـع شركات متعـددة الجنسـيات: لافـارج، إيتاليسـمنت، سـيمكس، وسـيمور.[67]

٦٧ Maha Abdelrahman, “Egypt’s Long Revolution: Protest Movements and Uprisings” - routledge- 2015.

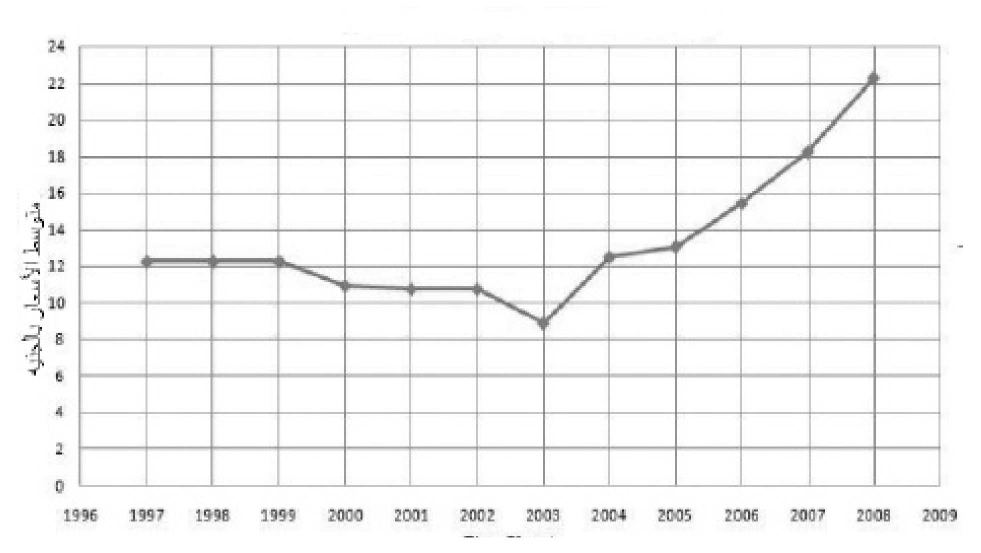
كيف تغير السوق؟

سـمحت صفقـات الخصخصـة بشـئ مـن المنافسـة التـي خفضـت الأسـعار بحـدة، بعدمـا ارتفـع حجـم الانتـاج عـلى النحـو الـذي سـمح كذلـك بتراجـع العجـز في العـرض مقابـل الطلـب. لكـن الأوضـاع الجديـدة أدت إلى خـروج عـدد مـن الـشركات الصغـيرة مـن السـوق بعدمـا عجـزت عـن المنافسـة. فواقـع الأمـر أن تلـك المنافسـة اتخـذت شـكل حـرب الأسـعار في الفـترة بـين عامـي 1999 و2003. واضطـرت الحكومـة للتدخـل لإقـرار اتفـاق بـين الـشركات عـلى عـودة الأسـعار إلى مـا كانـت عليـه في عـام 1999، تحـت إشراف مبـاشر منهـا، قبـل أن تتوقـف في عـام 2005 عـن لعـب هـذا الـدور، تزامنًـا مـع إقـرار قانـون لحمايـة المنافسـة.

وفيـما بعـد، اتضـح أن الفـترة بـين 2003 و2006 شـهدت ممارسـات احتكاريـة عـبر اتفاقـات بـين عـدد مـن المنتجـين عـلى تحديـد الأسـعار وتقييـد الإنتـاج. فقـد قـام جهـاز حمايـة المنافسـة بدراسـة تلـك الفـترة وتوصـل إلى أن العلاقـة بـين المتنافسـين كانـت تجـري عـلى قـدم وسـاق في صـورة اتصـالات بـين مديـري المبيعـات والتسـويق، وأثمـرت هـذه الاتصـالات بالطبـع عـن اتفاقـات حـول الأسـعار.[68]

ويوضـح الشـكل التـالي مسـتوى تطـور أسـعار الأسـمنت -بنـاءً عـلى متوسـط سـعر شـيكارة الأسـمنت التـي يبلـغ وزنهـا 50 كيلـو جـرام- في الفـترة مـا بـين 1997 إلى 2008، ويتضـح منـه انخفـاض الأسـعار بشـدة في الفـترة المتزامنـة مـع تراجـع ملكيـة الدولـة لصالـح رأس المـال الأجنبـي بعـد عـام 1999 وإلى نهايـة العـام 2003، وهـي الفـترة التـي شـهدت مـا يسـمى بـ«حـرق الأسـعار»، قبـل أن تبـدأ مرحلـة لاحقـة هـي مرحلـة الممارسـات الاحتكاريـة والتـي يفـترض أنهـا امتـدت إلى عـام 2006. والملاحـظ أيضًـا أن الأسـعار اسـتمرت في الارتفـاع إلى عـام 2008 عـلى نحـو كبـير. وليـس لدينـا –للأسـف- تفسـير لهـذا الارتفـاع يتعلـق بإمكانيـة وجـود اتفاقـات عـلى الأسـعار، لأن هـذه الفـترة لم تشـملها دراسـة جهـاز حمايـة المنافسـة.

68 29 / 5/ 2015، hearing on oligopoly markets-note by Egypt https://goo.gl/3tT41J



المصـدر: - Hesham A.Bassioni, Mohamed I.Elmasry, Ahmed M.Ragheb and AbeerA.youssef - Debt. Of construction and building Eng - Arab Academy for science, technology and Maritime transport.

تكشـف قضيـة احتـكار الأسـمنت إذن كيـف كان لهواجـس الدولـة تجـاه الأجانـب في الثمانينيـات صـدى في الواقـع. فشركـة «إيتالسـيمنتي» كانـت عـلى رأس المحتكريـن في هـذه القضيـة، نظـرًا لضخامـة حصتهـا السـوقية في تلـك الفـترة، والتـي وصلـت إلى 32% سـنة 2006 مـع اسـتحواذها عـلى أسـمنت طـرة، وحلـوان، والسـويس. لكـن ذلـك لا ينفي أن المسـتثمرين المصريـين سـاهموا أيضًـا في الممارسـة الاحتكاريـة. ففـي المرتبـة الثانيـة مـن حيـث الحصـة السـوقية في تلـك الفـترة، كانـت المصريـة للأسـمنت التـي يترأسـها رجـل الأعـمال الشـهير ناصـف سـاويرس، تسـتحوذ عـلى نسـبة 20% مـن السـوق.[69] مـا أثـار الـرأي العـام وقتهـا بشـأن الأسـمنت هـو أنـه مـن الصناعـات البسـيطة للغايـة، التـي تعتمـد عـلى الطفلـة والحجـر الجـيري، وهـما متوافـران في المحاجـر المصريـة، وطاقـة الغـاز الطبيعـي التـي كانـت تبـاع بسـعر مدعـم، فلـماذا إذن ترتفـع الأسـعار بهـذا الشـكل المحمـوم؟ يقـول أحـد مسـئولي قطـاع الأسـمنت ردًا عـلى سـؤال مشـابه وجهتـه إليـه صحيفـة «المـال» قبـل أيـام مـن الحكـم في قضيـة الاحتـكار «اسـألوا الحكومـة مـا الـذي لم يرتفـع سـعره في مـصر حتـى الآن؟».[70]

بجانـب تكلفـة الإنتـاج، فقـد اسـتفز قطاعـات مـن الـرأي العـام أن تكـون القاعـدة

69 المحاكمة الجنائية.. هل تجبر شركات الأسمنت على تثبيت الأسعار؟ - نجلاء كمال - المال - 2008 - https://goo.gl/t1LpZv

70 نفس المصدر.

الصناعية لقطاع الأسمنت هي بدرجة كبيرة تنتمي إلى القطاع العام، الذي يفترض أنه تم إنشاؤه للصالح العام، وأن عملية بيع الأصول العامة لشركات الأسمنت كان بها قدر كبير من إهدار المال العام لصالح الشركات الخاصة في رأي العديد من المراقبين.

وسنعرض نموذجًا على إحدى قضايا الخصخصة المثيرة للجدل في هذا الشأن، وهي صفقة خصخصة شركة أسمنت أسيوط لصالح «سيمكس» المكسيكية. والأخيرة كانت متهمة سابقًا بمخالفة، وانتهاك قوانين البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الثالث عشر من سبتمبر 2012 أصدرت محكمة أسيوط الابتدائية حكمها الذي أبطلت بموجبه صفقة بيع حوالي 96% من أسهم شركة أسمنت أسيوط.

كانت أسمنت أسيوط قد بيعت لـ«سيمكس» مقابل مليار و380 مليون جنيه، في الوقت الذي كانت فيه قيمتها الدفترية تقدر بمليارين و300 مليون جنيه، وقيمتها السوقية تقدر بـ13 مليار جنيه.

ورفع القضية أمام المحكمة عاملان سابقان في الشركة تم إحالتهما إلى التقاعد المبكر، كما حدث مع العديد من زملائهما، وألزم قرار المحكمة بإعادة العمال المسجلين في كشوف الشركة كما كان عليه الحال في عام 1999، مما يعني عودة 2545 عاملًا أُنهيت عقود عملهم من أصل 3777 عاملًا، إلا أن الحكم واجهته حكومة الرئيس الأسبق محمد مرسي بالطعن عليه، تبعًا لتصريحات وزير التجارة الخارجية حاتم صالح وقتها.

وتبعًا لخالد علي، المستشار القانوني لـ«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، ومحامي عمال الشركة الذين أقاموا الدعوى، فالشركة كانت تمتلك أرصدة وقت البيع، وكان بمستودعاتها مخزون أسمنتي معبأ وجاهز للبيع، كما أنها شركة منتجة وتحقق الأرباح دومًا، والقانون لايجيز بيع الشركات الرابحة، وإنما يتيح بيع خطوط الإنتاج التي تحقق خسارة، ومن غير المتوقع تدارك خسارتها.

واستند خالد علي في مرافعته في جلسة الاستئناف -بعد أن استأنفت الحكومة على الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط- على أنه قد «تم مخالفة اشتراطات البيع المحددة من اللجنة الوزارية للخصخصة، حيث تم بيع كافة أصول الشركة دون فصل الأصول التي لاتساهم في الإنتاج، مثل فندق الشركة بكامل محتوياته، والاستراحات والفيلات، والعمارات، والميناء النهري، والقرية الرياضية، ومصنع الطوب الأسمنتي، ومزرعة مثمرة بمساحة 1136 فدانًا. حيث كانت اللجنة الوزارية للخصخصة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1998/11/16، اشترطت استبعاد كل هذه الأصول من عملية الخصخصة، لأنها أصول لاتساهم في الإنتاج، على أن يتم نقلها

إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وهو ما تم تجاهله في عدوان صريح على المال العام».

وانتهت المحكمة في يناير عام 2014 إلى عدم اختصاصها، وأحيلت القضية إلى محكمة قضاء مجلس الدولة في أسيوط قبل انتقال القضية إلى قضاء مجلس الدولة في القاهرة، وخلال تلك الفترة كان القرار بقانون رقم 32 لسنة 2014 قد صدر ليمنع أي طرف خارج طرفي التعاقد من الطعن على عقود البيع والاستثمار التي تبرمها الدولة مع أية جهة أومستثمر. وهو القانون الذي عرف بـ«قانون تحصين العقود الفاسدة»، واستدعي ذلك من المحكمة إصدار قرار بالوقف التعليقي للقضية، لحين البت في دستورية المواد (1) و(2) من القانون من قِبل المحكمة الدستورية العليا، وهو وضع ما زال قائمًا حتى الآن.[71]

الطاقة والمحسوبية

وبالعودة إلى الحديث عن تكاليف الإنتاج، فقد كان دعم الطاقة لصناعتي الأسمنت والحديد واحدًا من الملفات التي اهتم بها العديد من الباحثين للنظر في نموذج رأسمالية المحاسيب في مصر.

يؤيد فرديناند إيبل في دراسة حول الاقتصاد السياسي لدعم الطاقة في مصر وتونس، صادرة عن معهد «أكسفورد لدراسات الطاقة»، طرحًا مفاده إن الإبقاء على دعم الطاقة على النحو الذي استفادت منه بشدة الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ما كان ليتم لولا استفادة «المحاسيب» أو المقربون سياسيا (politically connected people) من هذا الدعم. استنادًا إلى تركز هؤلاء المقربين في مجال الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

واستندت الدراسة إلى رصد السلوك الاستثماري لرجال الأعمال المقربىن في مصر وتونس من حيث الدخول والبقاء في قطاعات الاقتصاد، وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) الصادر عن الأمم المتحدة.

ويعكس التحليل الوارد في الدراسة، الذي يتتبع بيانات 2010، كثافة استثمار المقربين سياسيًا في مصر وتونس في القطاعات المستفيدة من دعم الطاقة. فبينما يبلغ تركز المقربين سياسيًا من القطاع الخاص المصري في الصناعات منخفضة الاستهلاك للطاقة نسبة 60%، ترتفع هذه النسبة لتقترب من80% في القطاعات

71 مقابلة مع خالد علي مستشار المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - 2018.

عاليـة الاسـتخدام للطاقـة[72].

وفي هذا السياق يقول فرديناند إيبل حول نتائج دراسته:

«كانـت أكـثر النتائـج إثـارةً للدهشـة، هـي تلـك المتعلقـة بالمقربـين سياسـيًا في مـصر.. (إذ) تُظهـر أن متوسـط احتـمال دخـول أي مـن هـؤلاء المقربـين لقطـاع مـا هـو 3% بالنسـبة للقطاعـات منخفضـة ومتوسـطة الاسـتهلاك للطاقـة، ويرتفـع إلى حـوالي 27% في القطاعـات مرتفعـة الاسـتهلاك للطاقـة».

مـع نهايـة عهـد مبـارك، كان ثلاثـة أربـاع الدعـم الموجـه إلى الهيدروكاربونـات والطاقـة يذهـب إلى الصناعـات المملوكـة للنخبـة السياسـية الجديـدة (مهـا عبـد الرحمـن2015).

لكـن اقتصاديـات دعـم الطاقـة لم تكـن قـادرة عـلى الاسـتدامة، فبحلـول 2014 اضطـرت الدولـة للحـد مـن دعـم الطاقـة المقدمـة للمسـتهلكين والمصنعـين عـلى حـد السـواء، وبينـما بـدأت في هـذا العـام برنامجًـا تدريجيًـا لرفـع أسـعار وقـود المركبـات وكهربـاء المنـازل، شـهدت الصناعـات الكثيفـة خريـف سياسـات الدعـم السـخية برفـع أسـعار الغـاز المقـدم لهـا أيضًـا.

وعـلى الرغـم مـن أن نسـبة الزيـادة لا تعـد ضمـن الزيـادات الأكـبر قياسًـا لبقيـة القطاعـات المسـتهلكة للطاقـة، لكـن في المقابـل لا يمكـن التقليـل مـن تأثيرهـا في ظـل محوريـة مكـون الطاقـة بالنسـبة لصناعـة الأسـمنت، التـي تسـتحوذ وحدهـا عـلى46% مـن اسـتهلاك الصناعـات كثيفـة الاسـتخدام للطاقـة.[73]

جـاءت تلـك الزيـادة في الأسـعار متزامنـة مـع أزمـة نقـص الطاقـة الطاحنـة، التـي واجهتهـا الحكومـة بمنـح الأولويـة لإمـداد محطـات توليـد الكهربـاء بالطاقـة اللازمـة، مـا انعكـس سـلبًا بطبيعـة الحـال عـلى صناعـة الأسـمنت. وتسـبب النقـص الشـديد في الغـاز الطبيعـي بـين عامـي 2013 و2014 في انخفـاض بنسـبة 20% في متوسـط مسـتويات الإنتـاج في صناعـة الأسـمنت. وأوقفـت بعـض شركات الأسـمنت عـددًا مـن خطـوط إنتاجهـا تمامًـا. وتحولـت العديـد مـن المصانـع إلى اسـتيراد «الكلنكـر» بـدلًا مـن تصنيعـه- لمـا يسـتلزمه تصنيعـه مـن اسـتهلاك كبـير في الطاقـة- وبلغـت واردات مـصر منـه في ذروة الأزمـة 6 ملايـين طـن.

كان البديـل هـو اسـتخدام الفحـم وفحـم الكـوك، وهـو مـا أثـار جـدلًا واسـعًا للغايـة حـول الأضرار الصحيـة الناجمـة عـن اسـتخدامه. لكـن الحكومـة وافقـت عـلى السـماح

72 Ferdinand Eibl - “the political economy of energy subsidies in north Africa: the untold story” - the oxford institute for energy studies.- 2017 -
https://bit.ly/2xtTRC8

73 international finance corporation,”unlocking value: alternative fuels for Egypt’s cement industry” - 2016 - https://goo.gl/QrmNFS.

باستخدامه في النهاية، وأصدرت القرار الوزاري رقم 962 لسنة 2015، الذي يتضمن الحدود القصوى للانبعاثات المسموح بها، وقواعد منح تصاريح استخدام الفحم. وبحلول العام 2015، كانت 19 شركة قد تقدمت للحصول على تصاريح في هذا الشأن، وحصلت 12 شركة منهم على تصاريح باستيراد الفحم، وخلال سنة، كان استهلاك الفحم في مصر قد ارتفع بنسبة 300%.[74]

وبالرغم من انحياز الدولة لشركات الأسمنت في قضية الفحم ضد تحذيرات النشطاء المدافعين عن البيئة، لكن مراقبين يرون أن الدور السياسي للشركات الكبرى تراجع بعد ثورة يناير. ذلك لأسباب تتعلق بمحاولة الإدارة الجديدة تجنب مخاطر الارتباط الوثيق بكبار رجال الأعمال، التي بدا أنها كلفت الرئيس المخلوع حسني مبارك الكثير(عادلي 2017) وهو ما قد يفسر، ولو جزئيًا، عجزها عن وقف الارتفاعات المضطردة في أسعار الطاقة التي سبقت الإشارة إليها.

ويرى عمرو عادلي أن ثورة يناير علي وجه العموم حملت تأثيرًا معيقًا للعديد من الشركات الكبرى على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فالإطاحة بمبارك، وحل الحزب الوطني الديمقراطي، دمرا العلاقة القديمة بين السلطة والمصالح الخاصة.

وخلال الفترة الأخيرة قامت الدولة بالتوسع في النشاط الإنتاجي للأسمنت، وتزامن ذلك مع تبنيها لمشروعات كبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة. ويفترض أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الجديد في بني سويف ما يقرب من 13 مليون طن من الأسمنت سنويًا، ليصبح أكبر مصنع في مصر في هذا القطاع.

في المقابل تواجه الشركات العاملة في القطاع تحديًا كبيرًا وهو ارتفاع «التكلفة الاستبدالية» أو «تكلفة الإحلال» -وهي تكلفة استبدال أحد أصول الشركة بنفس القيمة- فتبعًا لما رصده بنك الاستثمار «بلتون» يفترض أن تصل تلك التكلفة لمستوى يمثل ثلاثة أمثال متوسط قيمتها تاريخيًا بعد عام 2018. في الوقت الذي تعجز فيه الشركات عن رفع الأسعار عن مستوياتها الحالية على نحو يمكن أن يغطي الإنفاق الرأسمالي على تكلفة الإحلال، وهو ما يمكن أن يفسر إحجام الشركات عن التوسع عمومًا وبالتالي زيادة انتاجها، واعتمادها في المقابل على الاختناقات في العرض التي قد ترفع الأسعار.

74 نفس المصدر.

الخاتمة

استخدمت الدولة لصالح القطاع الخاص في الأساس -منذ بدء القرن الجديد- عدة أدوات تقليدية لبناء ما يسميه المفكر الماركسي ديفيد هارفي بـ»التراكم عبر نزع الحيازة» (accumulation by ispossession) ويشير هذا المصطلح إلى ما يمكن أن يكون مقابلاً معاصرًا لـ»التراكم البدائي لرأس المال» مع نشأة الرأسمالية، الذي وصفه كارل ماركس في صورة عمليات كانت عادة ما يستخدم فيها العنف الواضح لتمهيد الطريق لبناء الرأسمالية.

أما التراكم عبر نزع الحيازة فهي عمليات تتخلل مسيرة «النيوليبرالية» وتتخذ عدة أشكال: على رأسها التسليع الكامل لكل شيء، والخصخصة، وإدارة الأزمات، والتلاعب بها. وتتضح ملامح هذا النمط من التراكم في مصر في أمثلة واضحة في القطاع العقاري. على رأسها عمليات تسليع الأراضي منذ بداية القرن الحالي، التي أشعلت فيها الدولة أسعار الأراضي بعد أن خصصت مساحات واسعة منها للمقربين سياسيًا بأسعار بخسة.

وهكذا حصلت الشركات الكبرى على أراض شاسعة بأرخص الأسعار، واستفادت من أرباح ريعية طائلة ناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية للأراضي التي في حوزتها، خاصة بعد اتجاه الدولة لتخصيص الأراضي بنظام المزادات.

ويتجلى هذا الطابع الريعي في ارتفاع تقييم أسهم تلك الشركات بناءً على ثروتها من الأراضي التي تضاعفت قيمتها بين ليلة وضحاها، كما مهد ارتفاع الأسعار الكبير بسبب المزادات إلى تضييق السوق وطرد صغار المنافسين.

وكنتيجة لهذا الارتفاع الكبير للغاية في أسعار الأراضي الصحراوية في المدن الجديدة -ضمن هذا السياق من التسليع- ارتفعت القيمة السوقية للأراضي داخل المدن القديمة على نحو أغرى الدولة للاستثمار فيها. ما دفعها لطرد السكان الفقراء وإعادة بناء أحيائهم، كما يتضح في مشروع القاهرة 2050.

ولا يمكن إغفال تزامن صياغة مشروع 2050 مع الصعود الكبير لنفوذ جمال مبارك نجل الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي قاد عمليات التحول النيوليبرالي في مصر. كما يمكن اعتبار تعويم الجنيه في 2016 أزمة انطوت على فرصة تاريخية في سياق هذا التراكم، حيث مكنت تلك الأزمة الشركات العقارية من مراكمة مستويات جديدة من الأرباح، كما مكنت الدولة نفسها من ترويج مشروعها لبناء عاصمة جديدة، والذي يمثل نموذجًا فريدًا من التراكم.

ولا يمكن فصل قطاعي الحديد والأسمنت عن هذا السياق. ويعد نموذج رجل الأعمال البارز أحمد عز مثالًا واضحًا على التراكم عبر نزع الحيازة، بعدما تمكن من تحقيق أرباح استثنائية للغاية كنتيجة لزيادة حصته في السوق عبر «الاستيلاء» على شركة «الدخيلة» الحكومية. كما تعد صناعة الأسمنت نموذجًا آخر على هذا النمط من التراكم في ظل سلسلة من عمليات الخصخصة قضت تقريبًا على الملكية العامة في هذا القطاع خلال سنوات قليلة.

الفصل الثاني

الغذاء..
صناعة الرغبة.. صناعة الجوع

محمد جاد

«فين الفطور يا بطل العبور»

في مطلع عام 1975 تجمع أكثر من ألف عامل بوسط البلد في القاهرة، ورفعوا هتافات تعبر عن سخطهم من الضغوط المعيشية. كان من أبرزها هذا الهتاف، الذي نقل للسلطة رسالة مفادها أن حديث الدولة عن أمجاد الحرب لن تلهينا عن الضغوط المعيشية المتفاقمة.[1]

وبدت السلطة آنذاك في حالة من الإنكار لهذا السخط، وهي تلقي القبض على عشرات من اليساريين لكي توحي للرأي العام أن الأوضاع المعيشية لا تدعو لكل هذا الغضب، وأن جماهير العمال تلك تحركها تنظيمات راديكالية.[2]

هناك من يرى أن بذور الاحتجاج بدأت منذ انقلاب السادات على النظام الناصري في 15 مايو 1971، وما بعثه من رسالة إلى الطبقات العاملة من أن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها في الستينيات أصبحت في خطر.[3]

وقد تفاقم الغضب ووصل ذروته في يناير 1977 عندما قررت السلطة تقليص مخصصات دعم الغذاء، فخرجت تظاهرات ضخمة كادت أن تطيح بالنظام السياسي بأكمله، وأجبرت رئيس الجمهورية على الرجوع عن تلك القرارات.

عاد السادات ساعتها إلى ممارسة القمع ضد الحركات اليسارية في محاولة لتسييس هذه المعركة. بينما كانت أقلام يسارية عديدة تكتب عن وجود أزمة اجتماعية حقيقية، تتمثل في إحساس الطبقات العاملة بأن الدولة لا تستجيب لاحتياجاتها الأساسية خاصة من الغذاء.

كان إحساس المواطنين بضيق المعيشة يتزامن مع السياسات الليبرالية لنظام السادات، التي أعطت الأمان لأصحاب الثروات لكي يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي بعد إيقاف سياسات التأميم. أتاحت هذه الأجواء للطبقات العليا ممارسة عادات استهلاكية مترفة. ورأى كتاب يساريون مثل عبد الرحمن الشرقاوي، أن هذا الانقسام المجتمعي، بين طبقات تجاهد لتوفير الأغذية الأساسية وأخرى غارقة في الترف، واحد من المفاتيح التي تفسر الأسباب الحقيقية لانتفاضة يناير. حيث يقول في افتتاحية مجلة «روز اليوسف» الصادرة في 21 يناير 1977: إن «أموال الطبقة الجديدة.. ظهرت في مجالات الاستهلاك لتستفز الفقراء وتثير الأحقاد الطبقية».[4]

---

1 Lafif Lakhdar - The development of class struggle in Egypt - libcom0.rg - 2013 -https//:libcom.org/library/development-class-struggle-egypt

2 Egyptians Blame 'Leftist Extremists' for Cairo Riot -HENRY TANNER - newyork times - JAN 1975 - https://www.nytimes.com/1975/01/06/archives/egyptians-blame-leftist-extremists-for-cairo-riot.html

3 طه سعد عثمان وآخرون - 100 عام من النضال - حزب التجمع - 1986.

4 الوحدة الوطنية أيضًا -عبد الرحمن الشرقاوي- مقال افتتاحي بمجلة روز آل يوسف - يناير 1977.

ويؤيد تحليل لأستاذ العلوم السياسية الشهير، تيموثي ميتشل، التصورات العامة التي كتبها اليساريون عن أزمة السبعينيات. حيث يقول إن هناك تفاوتًا في مستويات الدخول بين الطبقات، بدأ يظهر بشكل واضح منذ السبعينيات. واحدة من ظواهر الترف التي رصدها ميتشل هي تزايد استهلاك اللحوم، الذي دفع مصر لأن تصبح، بدءًا من 1974، واحدة من أكبر دول العالم في استيراد الحبوب، نظرًا لحاجة البلاد المتنامية لاستخدامها لتوفير الغذاء للمواشي.[5]

ساهمت رغبة منتجي اللحوم في الاستجابة للطلب المتنامي من الطبقات الثرية، في خلق أزمة أخرى تتعلق بالميزان التجاري المصري. فمنذ هذا التاريخ كانت واردات القمح تتزايد حتى أصبحت مصر أكبر مستورد للقمح في العالم.

يبدو إذن مشهد الغذاء المصري قصة متكررة منذ حقبة الانفتاح مع اختلاف التفاصيل. فلدينا مشكلات هيكلية تتعلق بالقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية لتغذية المواطنين، لكننا نعجز عن حل تلك المشكلات، ما يزيد من أعداد الواقعين في دائرة عدم الأمن الغذائي.

في نفس الوقت تميل الرأسمالية للاستثمار في الرغبات الاستهلاكية للطبقات الميسورة. بل وتتوسع في إدماج شرائح الطبقة الوسطى في عادات استهلاكية جديدة تحقق لها هوامش ربح أكبر، حتى وإن كان بعض من هذه الممارسات الاستهلاكية مضرًا بالاقتصاد الكلي. وتشجع الدولة هذا الميل للرأسمالية في كثير من الأحيان من خلال السياسات التي تطبقها.

وسنسعى في هذا الفصل لاستعراض هذا المشهد المتكرر على مدار العقود التالية لحقبة الانفتاح، وتفكيك الأسباب القائمة ورائه وعرض نتائجه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الدولة حاضرة في الصناعات الغذائية

إذا ارتديت جناحين وحلقت فوق مصر لترى بعين الطائر قطاع الصناعات الغذائية، فإن أكثر ما سيلفت نظرك هو صوامع القمح الضخمة، والمطاحن، وصناعات الخبز، والمنتجات المشابهة، حيث تمثل تلك الصناعات أكبر وزن نسبي في القطاع الغذائي من حيث عدد المنشآت.[6]

---

5 Timothy Mitchell - Discourse of the Development Industry - MERIP - 1991 - https//:www.merip.org/mer/mer169/americas-egypt

6 وزارة التجارة والصناعة - اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر 2017-2011.

وتحظى المطاحن بوزن نسبي كبير أيضًا من حيث حجم التكاليف الاستثمارية التي تضخ فيها. فهي الأكبر داخل قطاع الصناعات الغذائية، بجانب صناعة السكر، وتعليب الفواكه والخضراوات والبقول.[7]

تمثل صناعات الأغذية الأساسية إذن ثقلاً كبيرًا، سواء من حيث عدد المنشآت أو حجم الاستثمارات التي تُضخ فيها. وإذا خلعت جناحيك وسرت بقدميك تتبع مسار كل سلعة من السلع الأساسية، من المزرعة إلى المصنع، سترى أن الدولة لا تزال حريصة على لعب دور المنتج والموجه لهذه المنظومة الإنتاجية، بالرغم من أنها ترفع شعار «الدولة مستثمر فاشل» منذ تسعينيات القرن الماضي.

فقد بدأت الدولة في مشوار جدي لخصخصة القطاع العام منذ التسعينيات، معلنة أنها ستكتفي بلعب دور الموجه للاقتصاد وتخرج من دوائر الإنتاج. لكنها ظلت حاضرة بقوة في مجال إنتاج الأغذية الأساسية، خاصًة تدخلها في صناعة مدخلات الإنتاج، تحديدًا الأسمدة. فوزارة الزراعة قامت بتفاهمات مع مصنعي الأسمدة في مصر، على تسليم حصة من إنتاجهم لتباع إلى الفلاحين بسعر مدعم عبر منافذ التعاونيات.[8]

كما حافظت الدولة على الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ككيان قوي، لم يعاني من جفاف الاستثمارات، مثلما حدث في غزل المحلة أو الحديد والصلب على سبيل المثال، بل إنه يتوسع في صناعات الأسمدة حتى الفترة الراهنة. والسبب في ذلك أن الدولة كانت تحتاج إلى لاعب رئيسي في هذا القطاع، يضمن لها توريد الأسمدة المدعمة، إذا ما تقاعس القطاع الخاص عن لعب هذا الدور. فدائمًا ما يكون التقاعس مغريًا، لأن البديل هو تصدير هذه الأسمدة للخارج والاستفادة بفارق سعر العملة.

ومن الأمثلة على مخاطر الاعتماد على القطاع الخاص في توريد الأسمدة المدعمة، الاتفاق الذي استطاعت شركة الإسكندرية للأسمدة أن تصل إليه مع الحكومة في 2017، بأن تخفض توريداتها الشهرية من الأسمدة المدعمة بنسبة 49%.

كان ذلك بموجب التسوية التي وقعتها الحكومة المصرية مع «المصرية الكويتية» القابضة، لإنهاء نزاع كان منظورًا أمام المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار «أكسيد». وكان النزاع بسبب احتجاج الشركة على زيادة الحكومة أسعار الغاز

7 نفس المصدر.

8 ننشر الكميات لكل شركة.. الزراعة: شركات الأسمدة وردت 15% من حصص الموسم الشتوى - وكالة أنباء الشرق الأوسط - 2015 - https://goo.gl/6DpaqG

الطبيعـي، الـذي يمثـل مدخـلاً رئيسـيًا في صناعـة الأسـمدة.[9]

تطور إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر
خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠١٠/٢٠١١.

الكمية : بالمليون طن.

بيان / السنة	قطاع عام		قطاع خاص		إجمالي
	الكمية	%	الكمية	%	
١٩٩٨/١٩١٩٧	٤,١	٤٩,٤	٤,٢	٥٠,٦	٨,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣,٩	٣٠,٩	٦,٥	٦٩,١	٩,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤,٤	٣٩	٧	٦١	١١,٤
٢٠١١/٢٠١٠	٧,٥	٤٢,٩	١٠	٥٧,١	١٧,٥

المصـدر: أيمـن عبـد المطلـب التمامـي -صناعـة الأسـمدة الكيماويـة في مـصر: دراسـة في الجغرافيـة الاقتصاديـة- مركـزي بحـوث الـشرق الأوسـط جامعـة عـين شـمس- 2013.

ولنذكـر في هـذا السـياق وجهـة نظـر الاقتصـادي سـامر سـليمان، التـي عرضناهـا في بدايـة هـذا الكتـاب، حـول نظـرة نظـام مبـارك لـدوره في الاقتصـاد. فهـو نظـام يميـل إلى خدمـة المصالـح الضيقـة للأقويـاء بداخلـه، لكـن عندمـا يشـعر أن تلـك المصالـح تتعـارض مـع الاسـتقرار السـياسي، فإنـه يتـصرف بغريـزة البقـاء.

ويسـاهم هـذا الـدور بطبيعـة الحـال في الضغـط عـلى هوامـش ربحيـة شركات القطـاع العـام المنتجـة للأسـمدة، خاصـة في الأوقـات التـي تنهـار فيهـا قيمـة العملـة وترتفـع أسـعار الطاقـة كـما حـدث خـلال السـنوات الأخـيرة بمـصر، لـذا تطالـب القابضـة الكيماويـة بتحريـر أسـعار الأسـمدة.[10]

---

9 اتفاق الحكومة وبوابة الكويت بخفض توريدات الإسكندرية من الأسمدة المدعمة 49% - سليم حسن - جريدة البورصة - 2017.

10 «القابضة الكيماوية»: الحكومة تناقش تحرير أسعار الأسمدة - طارق عتمان - الدستور - 2018 - https://www.dostor.org/2114342

كيف تبدأ الأزمات؟

وتظهر الدولة كفاعل قوي أيضًا وهي تشتري الحاصلات الزراعية من الفلاحين لتصنع منتجات غذائية أساسية. ففي قطاع السكر لدينا سبع شركات تصنع السكر من قصب السكر وجميعها تنتمي للقطاع العام، كذلك هناك شركة تصنع السكر من القصب والبنجر وتتبع للدولة أيضًا، وهناك سبعة مصانع لصناعة السكر من البنجر، أربعة منهم يتبعون الدولة، وثلاثة فقط للقطاع الخاص[11](شركة النيل والنوران والمتحدة للسكر التابعة لصافولا السعودية).[12]

ويساهم الدور الرئيسي للدولة في صناعة السكر في المساعدة على توفير هذه السلعة الاستراتيجية في منافذ التموين بسعر يقل عن الأسعار العالمية.[13]

ويضع هذا الدور المتدخل من الدولة قطاعها العام في مأزق في بعض الأحيان. إذ عندما تنخفض الأسعار العالمية للسكر، تظل شركات السكر الحكومية مضطرة لشراء الحاصلات من المزارعين بأسعار مرتفعة نسبيًا، لما يمثله سعر الشراء من حماية اجتماعية للفلاحين وحافزًا لهم على زراعة هذه المحاصيل، وفي نفس الوقت تكون الشركة مضطرة لبيع المنتج النهائي بسعر منافس للاستيراد.

في عام 2015، على سبيل المثال، كانت شركة الدلتا للسكر تتحدث في اجتماعاتها عن أن منافسة السكر المستورد تضعها في ظروف عصيبة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي الوقت ذاته تقدر أن السعر الذي تشتري به السكر يوفر دخلاً شهريًا للفلاح في حدود 600 إلى 700 جنيه، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور.[14]

وفي مقابل ذلك، أحيانًا ما تحدث أزمات نقص للسكر ولا يكفي الإنتاج الحكومي والخاص لتغطيتها، وذلك في ظل الاستهلاك المتزايد لهذه السلعة الاستراتيجية. وتتجلى هذه الأزمات في فترات شح العملة الصعبة من الأسواق، الأمر الذي يعوق الاستيراد، مثل الأزمة التي وقعت قبل شهر واحد من تعويم الجنيه في 2016،

11 Mohamed Hamza - Egypt sugar annual - 2017 USDA 2017 -https//:gain.fas.usda.gov/Recent20% GAIN20%Publications/Sugar20%Annual_Cairo_Egypt.2017-18-4_pdf

12 Mohamed Hamza - Egypt sugar annual 2016 and 2015 report - USDA- https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-14-2016.pdfhttps://gain.fas.usda.gov/Recent%20 GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-15-2015.pdf

13 Mohamed Hamza - Egypt sugar annual 2017 - USDA- 2017 https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20 Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_4-18-2017.pdf

14 شركة الدلتا: 2015 من أصعب السنوات على صناعة السكر في مصر -محمد جاد- أصوات مصرية - 2016 - http://:www. 61253/details/news/com.aswatmasriya

والتي أدت إلى مضاعفة سعر كيلو السكر في الأسواق.[15]

الدولة لاعب رئيسي أيضًا في قطاع المخبوزات، في ظل الدور المنوط بمنظومة الدعم التمويني لإنتاج الخبز المدعم. حيث تشرف الدولة على إنتاج أعداد هائلة من هذا الخبز سنويًا (وصلت إلى نحو 90 مليار رغيف في تقديرات موازنة 2018-2019) بسعر ثابت عند خمسة قروش للرغيف لم يتغير من الثمانينيات.

وكي تحافظ الدولة على توازن هذه المنظومة، التي تمثل أحد ركائز سياسات الحماية الاجتماعية في مصر للطبقات منخفضة الدخل، فهي تتحمل مسئولية توفير القمح، سواء عن طريق استيراد هيئة السلع التموينية له، أو من خلال شرائه من المزارعين المحليين.

والواقع أنه في ظل تحديات التوسع الزراعي في مصر، أصبحت الدولة تعتمد على القمح المستورد، بما يماثل ضعف القمح الذي تشتريه من السوق المحلي تقريبًا.[16]

وبسبب الاعتماد القوي على استيراد مدخلات إنتاج الخبز من الخارج، كانت مسألة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات تمثل هاجسًا مستمرًا. فقد ضخت الدولة استثمارات ضخمة في الثمانينيات في قطاع المطاحن لكي تحد من استيراد الدقيق.[17] في نفس الوقت كانت تضع أسعارًا للقمح الذي تشتريه من المزارعين المحليين يشجعهم على الاستمرار في زراعته وعدم التحول لمحاصيل أخرى أكثر ربحية.

الدولة حاضرة بقوة في إنتاج الخبز، لكنها لا تسيطر على كل مفاصل ماكينة الإنتاج. فهي تتعامل مع مطاحن من القطاع العام لديها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة، ومع مخابز من القطاع الخاص، وتطلب منهم أن يبيعوا المنتج النهائي بسعر يقل عن سعر السوق. ولكي تتمكن من دمج تلك الكيانات الهادفة للربح في منظومة كبيرة لإنتاج رغيف خبز بخمسة قروش، كان يجب أن توفر لهم الخامات بأسعار مدعمة، وهو ما تسبب في جعل هذه المنظومة أحد الأبواب الكبيرة لهدر الموارد.

فمن ناحية اعتادت المطاحن والمخابز على تهريب الدقيق المدعوم إلى منافذ الإنتاج الخاص.[18] وأصبح ذلك شديد الإغراء بعد تعويم الجنيه، حيث كان سعر السوق لطن الدقيق بـ4700 جنيه، بينما لا يزال سعر طن الدقيق الموجه إلى

15 Ahmed Wally and Bret Tate - Egypt 2018 Sugar Annual - USDA - 2018 - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Sugar%20Annual_Cairo_Egypt_3-25-2018.pdf

16 كمية القمح المطلوبة لإنتاج الخبز المدعم في موازنة 2018-2019 كانت 6.4 مليون طن قمح مستورد و3.4 مليون طن قمح محلي.

17 المطاحن في مهب الريح! - حنان المصري - تحقيقات الأهرام - 2003 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2003/7/15/INVE2.HTM

18 تحرير سعر دقيق الخبز المدعم.. ما الجديد؟ - عثمان الشرنوبي - مدى مصر - 2017 - https://goo.gl/xUkSJB

الخبـز المدعـم بـ2800 جنيـه.[19] وهـو مـا دفـع الحكومـة لأن تقـوم في 2017 بتعديـل نظـام توجيـه دعـم الخبـز، بحيـث تبيـع مسـتلزمات الإنتـاج بسـعرها الحقيقـي وتعـوض المطاحـن والمخابـز ماليًـا عـن فـرق التكلفـة عـلى الخبـز المبـاع بالسـعر المدعـم.

وواجهـت الدولـة مشـكلة مشـابهة مـع مزارعـي القمـح، حيـث كانـت تشـتري منهـم المحصـول أحيانًـا بسـعر يفـوق سـعر القمـح العالمـي، لضـمان تحفيزهـم عـلى زراعـة هذا المحصـول الاسـتراتيجي. وتُظهـر موازنـة 2016-2017 أن هنـاك فرقًـا في الثمـن يصـل إلى نحـو 700 جنيـه للطـن، مـا أغـرى بعـض التجـار باسـتيراد القمـح مـن الخـارج وإعـادة بيعـه للدولـة عـلى أنـه قمـح محـلي.[20] وهـو مـا دفـع الدولـة إلى تعديـل هـذا النظـام، بحيـث يصبـح السـعران متطابقـين، كـما يظهـر ذلـك في موازنـة 2017-2018.

وبغـض النظـر عـن مشـكلات هـدر المـوارد، والضغـوط التـي تتعـرض لهـا أجهـزة ومصانـع الدولـة مـن تناقـض المصالـح بـين المزارعـين ودعـم المنتـج النهـائي المبـاع للمسـتهلك، فـإن إجـراءات مثـل تحريـر سـعر الدقيـق أو ربـط تسـعير القمـح بالسـعر العالمـي، لا يعنـي أن الدولـة رفعـت يدهـا عـن قطـاع الخبـز، فهـي تظـل حريصـة عـلى أن تتواجـد في مجـال إنتـاج الأغذيـة الأساسـية، حفاظًـا عـلى الاسـتقرار السـياسي. لكـن هل كان حضـور الدولـة كافيًـا لحـل مشـكلات الأمـن الغـذائي؟

الواقـع أن مـصر لديهـا اعتماديـة قويـة عـلى اسـتيراد العديـد مـن بنـود الأغذيـة الأساسـية مـن الخـارج، وهـو مـا يغـل يـد الدولـة عـن الحفـاظ عـلى اسـتقرار أسـعار تلـك الأغذيـة في أوقـات انهيـار العملـة المحليـة أو ارتفـاع الأسـعار العالميـة. وإن كانـت تخصـص جـزءًا ضخـمًا مـن ميزانيـة الدعـم لتعويـض الفـارق بـين زيـادة أسـعار القمـح وسـعر رغيـف العيـش. فهـي لا تسـتطيع، أو لا ترغـب، في حشـد المزيـد مـن المـوارد الماليـة، لتوجيـه نفـس الدعـم لباقـي بنـود السـلع الأساسـية. ولا تقـدر أيضًـا في بعـض الحـالات عـلى تحقيـق معـدلات معقولـة مـن الاكتفـاء الـذاتي مـن حاصـلات تمثـل احتياجـات أساسـية للمواطنـين.

فقـدرة الدولـة عـلى التدخـل في سـوق الزيـوت محـدودة، بالرغـم مـن أنـه أحـد المنتجـات الرئيسـية في قائمـة سـلع التمويـن المدعمـة، حيـث تعتمـد مـصر بكثافـة عـلى اسـتيراده مـن الخـارج.

ويسـيطر القطـاع الخـاص عـلى نشـاط عـصر الزيـوت، الـذي تهيمـن عليـه في الوقـت الحـالي شركـة «كارجـل» الأميركيـة وشركـة «ألكـس سـييد»، اللتـان تمثـلان أكـثر مـن 80%

19 Ahmed Wally, and Mariano J. Beillard - Egypt Grain and Feed Update 2017 - USDA - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Grain%20and%20Feed%20Update_Cairo_Egypt.9-12-2017_pdf

20 الزراعة في موازنة 2016.. زيادة الدعم لا تكفي لحل مشاكل الفلاحين - محمد جاد - أصوات مصرية - 2016 - http://www.aswatmasriya.com/news/details/66824

مـن هـذا النشـاط.[21]

وتتفاقـم أزمـات نقـص الزيـوت أيضًـا في أوقـات شـح العملـة الصعبـة، كـما حـدث خـلال الشـهور الأخـيرة قبـل تعويـم الجنيـه في نوفمـبر 2016. ويعـاني المسـتهلكون مـن ارتفـاع أسـعار مثـل هـذه المنتجـات الأساسـية في أوقـات انخفـاض السـعر الرسـمي للعملـة، كـما حـدث بعـد التعويـم، ويتسـبب ذلـك أيضًـا في مشـكلات نقـص الزيـوت في نظـام التمويـن. فبعـد التعويـم زادت أسـعار الزيـوت بنسـبة 40%، بينـما زادت الزيـوت المباعـة في منافـذ التمويـن 20% فقـط مراعـاة لمتلقـي الدعـم. وتسـبب ذلـك في تـسرب هـذا الزيـت المدعـوم للأسـواق السـوداء ونقـص الزيـوت المتاحـة في منافـذ التمويـن، خاصـة في المناطـق الريفيـة.[22]

هنـاك أيضًـا المشـكلات المتعلقـة بالمـوارد الطبيعيـة. إذ أن شـح المـوارد المائيـة يضطـر الدولـة إلى الاعتـماد عـلى اسـتيراد أغذيـة أساسـية مثـل الأرز. وقـد تعاملت الدولة بشـكل أكـثر حزمًـا في الفـترة الأخـيرة مـع مزارعـي الأرز، الذيـن يتجـاوزون الحـدود القصـوى لزراعتـه بفـرض عقوبـة الحبـس عـلى مثـل هـذه المخالفـات.[23] تزامـن هـذا التحـول مـع فشـل المفاوضـات مـع أثيوبيـا بخصـوص سـد النهضـة. وهـو أمـر مـن المتوقـع أن يقلـص حصـة مـصر المائيـة مـن نهـر النيـل بشـكل كبـير.

وإن كان بعـض الخـبراء يـرون أن الدولـة لديهـا القـدرة عـلى تطويـر أجيـال جديـدة مـن الأرز أقـل اعتـمادًا عـلى الميـاه، وأنهـا تتعمـد تجاهـل هـذه الفرصـة بهـدف منـح لـوبي مسـتوردي الأرز أكـبر فرصـة ممكنـة لمراكمـة الأربـاح.[24]

وفي حالـة السـكر، بـدأت الدولـة منـذ 1982 في زراعـة البنجـر، بحثًـا عـن بديـل للقصب أقـل اسـتهلاكًا للميـاه. لكـن زراعـة هـذا المحصـول الجديـد لم تتـم بوتـيرة تواكـب الطلـب المتزايـد، مـا جعـل الدولـة في حاجـة مسـتمرة لاسـتيراد ثلـث احتياجاتهـا تقريبـا مـن الخـارج.[25]

هنـاك أغذيـة أساسـية لا تتدخـل الدولـة في إنتاجهـا أو تسـويقها ولا تشـملها سياسـات الدعـم بالأسـاس، الفـول عـلى سـبيل المثـال، الـذي يعـد وجبـة الإفطـار الأساسـية

---

21 Ahmed Wally - Egypt Oilseeds and Products Annual - USDA 2017 - https://gain.fas.usda.gov/Recent%20GAIN%20Publications/Oilseeds%20and%20Products%20Annual_Cairo_Egypt_3-30-2017.pdf

22 نفس المصدر.

23 مجلس النواب يوافق نهائيا على تعديلات قانون الزراعة - نور علي وآخرون - اليوم السابع - 2018 - https://goo.gl/P55BMK

24 أعدت قناة العربي تقريرا تلفزيونيًا في 2018 عن مشروع أرز عرابي الموفر للمياه الذي أعده الدكتور سعيد سليمان رئيس قسم الوراثة بجامعة الزقازيق، وزعم سليمان أن الدولة تعمدت إيقاف المشروع لأنه سيضر بمصالح مستوردي الأرز. https://www.youtube.com/watch?v=p5_SCiyYopU

25 يحي محمد أحمد عثمان -دراسة تحليلية لإستهلاك السكر في مصر وأثر الإنفاق الاستهلاكي عليه- مجلة مصر المعاصرة - 2010.

للمصريين، تقتصر فيه نسبة الاكتفاء الذاتي على نحو 31% (بيانات 2015).[26] وتشير دراسات إلى أن مصر كانت من الدول المصدرة للفول، قبل أن تتحول إلى بلد مستورد لمواجهة الخلل في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك المحلي.[27]

ويرى خبراء أن هناك تضاربًا في المصالح بين سياسات الدعم والأمن الغذائي، والفول خير من يعبر عن هذا التضارب. حيث شجعت الأسعار المرتفعة نسبيًا، التي كانت الدولة تشتري بها القمح من بعض المزارعين، على التحول عن زراعة الفول لصالح هذا المحصول. ما قاد إلى انخفاض المساحات المنزرعة من الفول من 250 ألف فدان إلى أقل من 120 ألف فدان.[28] ويبدو الأمر أكثر سوءًا في حالة العدس الذي يدخل في العديد من الوجبات الشعبية.

لذا فليس من العجيب أن ترتفع أسعار الفول بقوة خلال الفترة التي شهدت تراجعًا لقيمة الجنيه أمام الدولار.[29] بل إن أسعار الفول والعدس البلدي زادتا بنحو 98 % و174% لكليهما على التوالي منذ بداية 2013 حتى أبريل 2018.[30] وهو ما قد يعزى لارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج أو زيادة الطلب على المنتج المحلي.[31]

---

26 مصر في أرقام 2017 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

27 واصف يوسف توفيق جرجس -الاتجاهات الإنتاجية و الاستهلاكية لمحصول الفول في مصر- جامعة أسيوط - 2004.

28 الفول في خطر - منى عبد العزيز - الأهرام الزراعي - 2016 - http://agri.ahram.org.eg/NewsContentQ/52825.aspx

29 غرفة القاهرة التجارية: 2500 جنيه ارتفاعا في سعر طن الفول البلدى بالأسواق - سماح لبيب - اليوم السابع - 2016 - https://goo.gl/5F5VVf

30 حسابات الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

31 أسعار «الفول» تقفز 2000 جنيه في الطن بسبب تراجع المعروض - دينا خالد - مصراوي - 2018 - https://goo.gl/kSqL2J

معدل الاكتفاء الذاتي في سلة من السلع الغذائية (المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

Commodities (2011- 2015*)

Unit : % — الوحدة : %

Food Commodities	*2015	2014	2013	2012	2011	السلع الغذائية
Wheat	49.1	52.1	56.7	55.7	48.8	القمح
Maize	56.2	65.1	56.8	67.7	51.0	الذرة الشامية
Rice	102.6	100.4	108.8	102.3	98.9	الأرز
Beans	31.0	33.8	27.8	38.8	37.3	الفول
Lentil	1.6	1.3	0.8	1.6	2.2	العدس
Potatoes	110.2	112.6	103.4	109.0	113.4	البطاطس
Fresh Vegetables	102.6	103.1	103.6	101.2	101.2	الخضروات الطازجة
Citrus	138.8	125.6	142.8	134.9	140.7	الموالح
Fresh Fruits	96.2	99.2	97.8	98.5	106.9	الفواكه الطازجة
Red Meat	57.5	71.9	74.3	85.7	82.2	اللحوم الحمراء
Chicken Meat	93.0	94.8	94.1	96.6	97.1	لحوم الدواجن
Fresh Fish	89.0	87.0	88.9	85.5	89.3	الأسماك الطازجة
Eggs	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	البيض
Milk	100.1	100.1	100.0	100.0	100.0	اللبن الحليب

* Preliminary data — * بيانات أولية

Egypt in Figures 2017 — مصر في أرقام 2017

وللأسف، فإن معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح، الذي تتدخل الدولة بقوة لتشجيع زراعته، ليس على أفضل حال، حيث تدور المعدلات حول 50%. وجرت محاولات عدة لزيادة الإنتاج المحلي عبر رفع أسعار الشراء المحلي للمحصول من المزارعين. لكن خبراء مثل الاقتصادي جودة عبد الخالق، الذي تقلد وزارة التموين في وقت سابق، رأوا أن الإمكانيات المتاحة للبلاد، سواء من حيث المساحة الزراعية وإمكانيات التخزين، تجعل هذا الهدف مستحيلاً، وأن الأفضل إنتاج الخبز بالاعتماد

على خلط القمح بالذرة.[32]

هناك خبراء يرون أن الدعم والاكتفاء الذاتي يدوران في دائرة مفرغة. فكلما استهدفت الدولة دعم سلع مثل صناعات القمح والسكر يزيد إقبال الفلاحين على زراعتها، لكن في نفس الوقت تزيد معدلات استهلاكها، ما يقلل من معدلات الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد.

لكن بجانب المشكلات المتعلقة بالموارد، هناك من يلقي باللوم أيضًا على طريقة إدارة الدولة لمنظومة الزراعة منذ تحرير هذا القطاع.

لقد تضرر المزارعون من السياسات الاشتراكية في عهد ناصر، التي كانت تفرض رؤية محددة للتركيب المحصولي على المزارعين، وتلزمهم بتوريد بعض الحاصلات للدولة وبمقابل مالي لا يعبر بالضرورة عن سعر هذه الحاصلات في السوق الحر. وبينما كان الفلاحون أميل لزراعة المحاصيل التي تتمتع بطلب محلي قوي مثل الخضر والفاكهة والأعلاف، كانت الدولة تميل للتخصص في المحاصيل التي تمثل ميزة نسبية لمصر في السوق العالمية مثل القطن والبصل والأرز والفول السوداني. كما برزت مشكلات الأمن الغذائي في ظل التوجه الاشتراكي، مع تنامي أعداد السكان، وعدم مواكبة الحاصلات الغذائية لهذا الطلب المتزايد.[33]

ومنذ 1978 بدأت الدولة في سياسات تحرير القطاع الزراعي. حيث تراجعت تدريجيًا عن إلزام المزارعين بتوريد محاصيلهم، ولم تعد تتدخل في تخطيط التركيب المحصولي للقطاع الزراعي. كان الهدف من ذلك تشجيع المزارعين على اختيار الحاصلات التي تحقق أكبر ربح سواء من السوق المحلي أو أسواق التصدير.

وفي مقابل ذلك خفضت الدولة من دعمها لمستلزمات الإنتاج بقوة، ما زاد من تكاليف الأسمدة والتقاوي والمبيدات على المزارعين بشكل حاد متسارع.

32 جودة عبد الخالق: حديث مرسي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح «كلام في الهواء»- باهي حسن - المصري اليوم - 2013 - 316932/details/news/net.cloudfront.d1y99r0ynoudrd//:http

33 سعد طه علام وآخرون -التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - 1993 - ص 339.

تطور الدعم الزراعي الاسمي والحقيقي لمستلزمات الانتاج الزراعي
(الاسمدة - المبيدات - التقاوي - العلف - سعر الفائدة)
خلال الفترة من ٨٨/١٩٨٩ - ٩١/١٩٩٢ الوحدة بالمليون جنيه

السنوات	الرقم القياسي لأسعار الجملة ٨٠/١٩٨١	دعم الأسمدة (محلي-مستورد) (الأسمي، حقيقي)		دعم مبيدات الآفات الزراعية (الأسمي، حقيقي)		دعم التقاوي (الأسمي، حقيقي)		دعم مكونات العلف (كسب - نخالة القمح) (الأسمي، حقيقي)		دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية (الأسمي، حقيقي)		الجملة (الأسمي، حقيقي)	
١٩٨٩/٨٨	٣١٩,٠٠	١٨٢,٦	٥٧,٢٤	١١٤,٧-	٣٥,٩٦	٣,٦٠	١,١٢	---	---	---	---	---	---
١٩٩٠/٨٩	٣٨٨,٥	١٧٥,٨	٤٥,٢٥	١١٨,٩-	٣٠,٦٠	١,٧٠	٠,٤٠-	٢٢٩,٧	٥٩,١٢	١١٣	٢٨,٨	٦٢٨,١	١٦٤,٢
١٩٩١/٩٠	٤٥١,٥	١٩٣,٨	٤٢,٩٢	١١٦,٧٠	٢٥,٨٥	٣,٥٠	٠,٧٠	١٧٠,٦	٣٧,٧٩	٩٢	٢٠,٤	٥٧٦,٩	١٢٧,٧
١٩٩٢/٩١	٤٧٧,٩	٦٢,١	١٣,--	١٣١,٧٠	٢٥,٥٨	٤,--	٠,٨٠	١٠٤,٤	٢١,٨٦	٦٥	١٣,٦	٣٦٧,٢	٧٦,٨

** في يونيو ١٩٩٢ تم رفع الدعم نهائيا عن مكونات علف الحيوان الرئيسية وهي الكسب والنخالة ليباع العلف التقليدي بأسعار تكلفته الاقتصادية وهو العلف الذي كان يقوم على إنتاجه القطاع العام.
بيان غير متاح

المصدر: مصطفى عبد الغني عثمان -الآثار المترتبة على إلغاء الدعم الزراعي في إطار برامج التكيف الهيكلي في الزراعة المصرية- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – 1993

كان لسياسة تحرير القطاع الزراعي أثر إيجابي على بعض الحاصلات الاستراتيجية مثل الأرز، الذي فرضت عليه الدولة سياسة التوريد الإجباري بالأسعار المحددة واحتكار تسويقه محليًا وخارجيًا حتى 1991. ولقد ساهم تحرير الأرز وزيادة العائد على الفلاح من زراعته، بعد ارتفاع أسعار توريده للسعر الحر، في زيادة المساحة المزروعة منه. خاصة وأن ذلك تزامن مع تعميم أصناف عالية الإنتاجية، علاوة على توسع القطاع الخاص في إنشاء المضارب.[34]

إلا أن الأثر الإجمالي للتحرير لم يكن إيجابيًا. حيث ترصد دراسة أن وتيرة زيادة أسعار المنتجات الزراعية بعد التحرير، كانت الأسرع من بين باقي المنتجات. كما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج الإجمالي وتدهورت نسب الاكتفاء في العديد من الحاصلات، ما حمل الميزان التجاري بعجز مستمر لسد فجوة هذه المنتجات عن طريق الاستيراد.[35]

ويرى شين ماكماهون أن السياسات «النيوليبرالية» دفعت مصر إلى مسار الاعتماد على استيراد الغذاء، بعد أن كانت في الستينيات مكتفية ذاتيًا في معظم الأغذية

34 علي عاصم فؤاد عبد العزيز -قياس أثر التحرير الاقتصادي على محصول الأرز بمصر- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - 2005 - ص 136.

35 وفاء محمد محمد سالمان -الأثر التنموي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر بالتركيز على قطاع الزراعة- مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة - جامعة الزقازيق) - 2010 - ص 335 و 336.

الأساسـية باسـتثناء القمـح.[36]

ولا تـزال الدولـة تحافـظ عـلى بعـض الكيانـات الناصريـة في سلسـلة إنتـاج النشـاط الزراعـي، لكـن أداءهـا بـه الكثـير مـن جوانـب القصـور التـي تعـوق الـدور المنـوط بهـا لمسـاندة الفـلاح. فمنـذ عـام 1966 أصبحـت الدولـة هـي المـشرف عـلى عمليـة توزيـع الأسـمدة، وكانـت التعاونيـات المؤممـة هـي أداتهـا الرئيسـية في القيـام بهـذا النشـاط. ولا تـزال الدولـة تحافـظ عـلى هـذه التعاونيـات بالشـكل المؤمـم، لكـن السـماد المدعـم كان يتسرب مـن خلالهـا إلى السـوق السـوداء بسـبب ضعـف الرقابـة عليهـا. كذلـك يتـم تخصيـص هـذا السـماد لمالـكي حيـازات الأراضي، وهـؤلاء المـلاك لا يقومـون بالـضرورة بنشـاط الزراعـة ويوجهـون السـماد المخصـص لهـم إلى السـوق السـوداء. هـذه العوامـل وغيرهـا تجعـل المـزارع في بعـض الأحيـان مضطـرًا لتحمـل تكلفـة السـماد بالسـعر الحـر، بالرغـم مـن تواضـع هوامـش ربحيتـه بسـبب حيازتـه الصغـيرة.

وبينـما كان مـن المفـترض أن يقـوم بنـك التنميـة والائتـمان الزراعـي بـدور الممـول للأنشـطة الصغـيرة للمزارعـين بفائـدة مدعمـة، فقـد تسـبب ضعـف رقابتـه إلى تحويلـه لمُقـرض للنشـاط الاسـتهلاكي للفلاحـين. ففـي ظـل تـدني مسـتويات دخـول المزارعـين، كان بعضهـم يسـتهلك تمويـل البنـك لـشراء سـلع اسـتهلاكية بـدلاً مـن الغـرض الإنتاجـي المخصصـة لـه، الأمـر الـذي كان يـؤدي لاحقًـا لتعـثر الفلاحـين عـن السـداد.[37]

فشـلت الدولـة أيضًـا في التعامـل مـع صغـار الفلاحـين فيـما يتعلـق بتنميـة الـثروة الحيوانيـة. ففـي الوقـت الـذي كانـت سياسـات الدولـة تعمـل عـلى الحـد مـن ذبـح العجـول الصغـار، لضـمان فـرص أفضـل في زيـادة الإنتـاج الحيـواني، كان الواقـع العمـلي يجـبر الفلاحـين عـلى مخالفـة هـذا التوجـه السـياسي. فالمربـون الصغـار ينتجـون نحـو 90% مـن الـثروة الحيوانيـة في البـلاد. وهـؤلاء لا يسـتطيعون تحمـل تكلفـة تغذيـة هـذه الماشـية لفـترة طويلـة، كـما يخشـون بشـدة مـن المخاطـر الصحيـة التـي قـد تتعـرض لهـا في فـترة التربيـة، لـذا يفضلـون الإسراع بذبحهـا.

هـذه واحـدة مـن المشـكلات التـي تتسـبب في عـدم مواكبـة الإنتـاج المحـلي مـن اللحـوم للطلـب المتنامـي، وتسـاهم بالطبـع في زيـادة الأسـعار، بجانـب هوامـش الربحيـة المرتفعـة للجزاريـن والتـي يقـدر أنهـا تـتراوح بـين 60 إلى70%.[38]

وتحـاول الدولـة أن تجـدد مـن دمـاء الأجهـزة التابعـة لهـا، كي تقـوم بـدور أكـثر فاعليـة في تعزيـز إنتـاج الأغذيـة الأساسـية. مثـل إحيـاء مـشروع العجـول في 2017 (والـذي تـم

36 Sean F Mcmahon - crises and class war in Egypt - Zed books - 2017 - p.44

37 رئيس الائتمان الزراعي للنواب: «لو عايزين تخربوا البنك معنديش مشكلة» - محمد علي - الوفد - 2016. https//:goo.gl/TCB346

38 عماد عبد الحليم -اقتصاديات أسواق اللحوم الحمراء في مصر- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر - 2014.

إطلاقه سابقا في 1998) ويهدف إلى توفير القروض لصغار المربين عبر بنك التنمية والائتمان الزراعي.

إلا أن كثير من العوامل تضغط على صغار المربين، أهمها تكاليف العلف الحيواني. حيث تعتمد البلاد على استيراد 60% من الأغذية الأساسية للماشية، وتعد مستوردًا صافيًا لمواد التغذية الحيوانية الخاصة بإنتاج اللحوم، ما يضع هؤلاء المربين في مأزق في أوقات انهيار العملة المحلية أمام الدولار مثلما حدث في 2016.[39]

وقد ارتفعت أغذية الدواجن (التي تمثل الذرة 60 إلى70% منها) من 4 آلاف جنيه للطن المتري قبل التعويم، إلى 6 آلاف و800 جنيه. كذلك قفزت أسعار وجبة فول الصويا في نفس النطاق السعري، وتضاعفت أسعار اللقاحات والأدوية الخاصة بالدواجن بعد التعويم وزادت في بعض هذه المنتجات بأكثر من 120%، كما زادت أسعار أغذية السمك بنسبة 75% في نفس الفترة. وكان ذلك من مسببات الارتفاع القوي في معدلات التضخم خلال 2017.[40]

كل ما سبق يتعلق بتحديات الأمن الغذائي، أي توفير الأغذية الأساسية للقاعدة العريضة من المواطنين بأسعار تناسب شرائح الدخل المختلفة. سواء من خلال نظام الدعم التمويني الذي يضمن مكونات أساسية في التغذية مثل الخبز، والزيت، والسكر، بأسعار مدعمة، أو من خلال التدخل غير المباشر من الدولة لتحسين إنتاج الثروة الحيوانية لضمان إتاحتها بأقل سعر ممكن.

ويحقق القطاع الخاص قدرًا من التراكم الرأسمالي داخل منظومة الأمن الغذائي تلك بكل مشكلاتها، سواء في مجال تصنيع الأغذية الأساسية، كما رأينا في حالة الزيوت، أو الإتجار بها، كما هو في حالة الأرز، أو استيرادها، كما يظهر في حالة السكر وغيرها من السلع.

ولا تستطيع الدولة (أو ربما ليست لديها الإرادة السياسية) حل المشكلات المزمنة المتعلقة بنقص أو ارتفاع تكاليف الأغذية الأساسية التي عرضناها في الفقرات السابقة. وتطرح مشكلات الأمن الغذائي أسئلة كبرى حول دور الدولة وأولويات سياساتها، وإن كان من الممكن أن تساهم، سواء عبر السياسات الزراعية أو التصنيعية، في الحد من مشكلاتها.

وبينما تتعدد الإجابات على هذه الأسئلة، كما بينا في الجزء الأول من هذا الفصل،

---

39 Mohamed Hamza and Mariano J. Beillard - Egypt Livestock and Products Annual 2017 - USDA - 2017. http://agriexchange.apeda.gov.in/MarketReport/Reports/Livestock%20and%20Products%20Annual_Cairo_Egypt_9-1-2017.pdf

40 Ahmed Wally and Mariano J. Beillard - Egypt Grain and Feed Update 2017 - USDA - 2017 - https://goo.gl/EQow31

فالأمر المؤكد أن مشكلات الجوع باقية معنا وتتفاقم.

وبجانب تلك المنظومة هناك عالم آخر في صناعة الغذاء، عالم لا تسود فيه السلع بصورتها الأولية، كيس أرز أو رغيف خبز، إلخ، تلك السلع التي يشتريها المواطنون لسد إحساسهم بالجوع. وإنما هو عالم آخر للسلع صاحبة العلامة التجارية، التي يشتريها المواطنون استجابة لخطط تسويقية تنفق عليها الرأسمالية ملايين الجنيهات.

سنحاول في الفقرات التالية أن نستكشف كيف غيرت الرأسمالية من أنماط استهلاك المصريين خلال العقود التالية للانفتاح، وماهي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول.

من بقرة جروبي إلى الدب الأزرق

في واحدة من الشهادات القيمة للغاية، ما رواه الرسام الراحل هاني المصري، على صفحة حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عن قصة خلق شخصية «كيمو كونو» إحدى الماركات الشهيرة في مجال الآيس كريم، والتي تحمل الكثير من الدلالات المهمة عن هذه الصناعة.

هاني المصري كان من جيل الانفتاح الاقتصادي. وخلال سنوات عمله المبكرة في مجال التسويق، عرضت عليه مهمة إعادة تصميم الشعار التجاري للأيس كريم الذي تنتجه مطاعم «جروبي» الشهيرة، التي أسسها رجل أعمال سويسري، جاء إلى القاهرة في نهايات القرن التاسع عشر، وظلت محافظة على طابعها الكلاسيكي حتى وقتنا الراهن.

كان وراء الرغبة في إعادة تصميم الشعار هو رغبة العائلة المالكة لهذه المطاعم في تصفية أعمالها في مصر وبيع مصنع الأيس كريم التابع لهم ضمن باقي أصولهم التجارية والإنتاجية.

ويقول «المصري» إن الشعار التجاري القديم كان عبارة عن صورة بقرة، والهدف منه كان التأكيد على أن الآيس كريم مصنوع من لبن طبيعي. وهي رسالة موجهة إلى الأهالي بالأساس، لكي يطمئنوا على صحة أبنائهم.. «إنما الزمن كان اتغير.. والعيال بقت هي اللي بتشتري، كما يقول «المصري».

وبعد تفكير طويل في تيمة تجارية تناسب العصر الجديد، ابتدع الدب الأزرق الشهير بـ»كيمو»، والذي يذكره بطفولته هو شخصيًا، حيث كان طفلًا سمينًا مثل الدب.

ما يهمنا في قصة «كيمو» هو أنها تعبر عن مرحلة تحول كبيرة في عالم التسويق، من حقبة كان فيها الطلب على المنتج نابعًا من أسباب عقلانية، كأن يكون الآيس كريم مصنوعًا من ألبان طبيعية غنية بالعناصر المفيدة، إلى حقبة جديدة يكون الإلحاح الإعلاني فيها على صورة جاذبة للجمهور المستهدف (مثل الأطفال) هي الأساس في تسويق المنتج، أيًا كانت طبيعته وانعكاسه على حياة المستهلكين.

هناك ملمح آخر مهم في قصة «المصري»، ف«جروبي» كانت تسوق منتجاتها من الآيس كريم تحت اسم سلسلة المطاعم الشهيرة، في وقت كان صغار المنتجين يسيطرون إلى حد كبير على قطاع الأغذية الجاهزة والحلوى، أو كما يصفهم «المصري» ب«المطاعم الصغيرة اللي كنا نعرف أصحابها بالاسم».

هذه المطاعم كانت لها علاقة مباشرة مع المستهلك وتنتج لجمهور محدود، لذا كانت أكثر قابلية للحفاظ على جودة المنتج، أو كما يقول «المصري» كانوا «ما يستجروش يخمونا في الأكل والشرب».

ويقارن الرسام الراحل في نص شهادته بين الكيانات الرأسمالية المهيمنة على الحياة وقت طفولته التي لا تحمل أسماء تجارية جذابة، وإنما بالعكس تحمل أسماء عضوية تعبر عن الوظيفة التي تؤديها، لكنها تلعب دورًا مهمًا في عملية إحلال الواردات وتعميق الصناعة وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، يقارنها بكيانات أخرى بعد الانفتاح لا تحقق بالضرورة الأهداف السابقة، ولكنها تجذب الجمهور إليها بالدعاية والتسويق. حيث يقول «دخلت الـ(BMW) والمرسيدس، والتلاجات والغسالات الـ(nghouseWesti) وغرقنا في بحر من الكوكاكولا والسفن آب، وتلال من الشيبسي، ونسينا غزل المحلة وحديد حلوان، وحل ماكدونالدز وبيتزاهت ودجاج كنتاكي مكان التابعي والدهان».

نحن إذن أمام سلاح رهيب للدعاية بدأ يبزغ بقوة في ذلك الوقت، سلاح قادر على إعادة تشكيل الميول الاستهلاكية للمواطنين والانقلاب على التصورات الكلاسيكية لقانون العرض والطلب. فالعلاقة بين المنتج والمستهلك تقوم، من وجهة نظر منظري الاقتصاد الحر، على «الندية». بمعنى أن السلعة التي يحتاجها المستهلك يكون الطلب عليها قويًا، بما يشجع المنتج على إنتاجها. هكذا نصل إلى معادلة مثالية يربح فيها المنتج الأكثر تلبية لحاجات المجتمع، ويستفيد المستهلك من التنافس بين المنتجين على تحقيق رغباته.

أما آلة الدعاية الجديدة فتقوم بربط المستهلكين بعلامات تجارية تنتمي إلى كيانات رأسمالية ضخمة ودولية في كثير من الأحيان. لا يعرف المستهلك أين تم إنتاج هذه السلع، ولا يهتم بالسؤال عن مكونات إنتاجها ومدى فائدتها له ولأسرته،

وقد لا يكترث تحت تأثير الدعاية حتى بالسعر الحقيقي لهذه المنتجات وعدالة التكلفة التي تباع بها. الأهم هو تلبية نداء الشعار التجاري، والاستجابة لغريزة التسوق التي ينميها طوال الوقت رجال الدعاية والإعلان.

«المصري» نفسه، الرسام الراحل، يرى أن قصة خلق العلامة التجارية «كيمو» كان لها وجه آخر غير وجه الدب المبهج. وهو يصف الصورة الحقيقية لماكينة إنتاج الآيس كريم ويقول «بعدما زرت مصنع الأيس كريم، فوجئت بكمية الإهمال والنكهات الصناعية والمواد الحافظة والكيماويات اللي بتدخل في صناعته، وانزعجت من نفسي جدًا لأني طول الوقت كنت بصف المنتج للأطفال على إنه مليان خير ومكونات طبيعية!»

صحتك -وأرباحنا- في العلبة دي

انطلاقًا من قصة آيس كريم «كيمو» يمكننا أن نسلط الضوء على قطاع صناعات الألبان، الذي يعد من أبرز الصناعات الغذائية من حيث عدد المنشآت والقيمة المضافة المنتجة. وتُعبِّر قصة تطوره، خلال الأربعين سنة الأخيرة، عن وجه من أوجه قصة صناعة الطبقة الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح.

خلال الحقبة الاشتراكية اهتم نظام عبد الناصر بتطوير صناعات الألبان، وتجلى ذلك بوضوح في مشروع شركة «مصر للألبان»، التي كانت تنتج اللبن الطبيعي والجبن وغيرها من المنتجات المشتقة.

كانت صناعة الألبان من الصناعات التي ساهمت الناصرية بدرجة كبيرة في تأسيسها بمصر، حيث أممت الدولة مصنع «سيكلام» العريق في هذا المجال، وعملت بالتوازي على تأسيس فروع لشركة «مصر للألبان» بدأت من الأميرية وتوسعت حتى أصبحت في السبعينيات تسعة مصانع.[41]

من المرجح أن ناصر قام في هذه المرحلة بالدور التقليدي للرأسمالية، أي محاولة سحق الصناعات التقليدية وإحلال الصناعات الحديثة مكانها. فقد اعتاد المصريون على شراء منتجات الألبان من المتاجر التي تعتمد على موردين من كيانات إنتاجية شديدة الصغر.

بصفة عامة كان للقطاع العام دور مهم آنذاك في تغيير أنماط الاستهلاك، وتشجيع المواطنين على الارتباط أكثر بالرأسمالية الكبيرة (المملوكة للدولة في هذا الوقت) وبالإنتاج السلعي بدلًا من الاكتفاء الذاتي المنزلي.

41 «مصر للألبان» التي دهسها قطار الخصخصة -حنان حجاج - تحقيقات الأهرام - 2016 - https://goo.gl/jv3ck3

فقد كانت رأسمالية الدولة تلعب دورًا مشابهًا لرأسمالية القطاع الخاص، في تحويل أنماط الاستهلاك لخدمة أهداف التراكم الرأسمالي. وربما من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا السياق تجربة شركة «بسكو مصر» في إقناع قطاع من المستهلكين المصريين بالتخلي عن عاداتهم الموروثة بصنع البسكويت في المنزل (كحك العيد) وشراء البسكويت المصنع على خطوط الإنتاج.

لكن في الوقت ذاته، كان القطاع العام يحاول أن يضفي طابعًا اجتماعيًا على هذا التحول الرأسمالي، حيث جعل ناصر من «توفير كوب لبن لكل طفل» شعارًا رئيسيًا لشركة «مصر للألبان».

إلا أن الشركة لم يعد لها أثر الآن في الأسواق. ويربط البعض اتجاه الدولة لخصخصة «مصر للألبان» خلال التسعينيات بصعود شركات منتجات الألبان الخاصة. حيث كانت الخصخصة بمثابة عملية تصفية لهذه الإمبراطورية الضخمة،[42] أو بمعنى آخر إخلاء الساحة لصالح منتجي القطاع الخاص.

احتجاب مصر للألبان لا يعني أن الساحة كانت خالية للشركات الخاصة، إذ ظل صغار المنتجين منافسين رئيسيين في هذا السوق. وتقدر رسالة دكتوراة معدة في بداية التسعينيات أن المنتجين التقليديين، ممن ينتجون لأنفسهم في المناطق الريفية، وإنتاج الوحدات الصغيرة، كانوا يمثلون في 1990 أكثر من 80% من إجمالي إنتاج الجبن الأبيض والمطبوخ المنتج في مصر.[43] وفي مواجهة تلك المنافسة، حاولت شركات منتجات الألبان استمالة المستهلكين، سواء من خلال إقناعهم أن الجبن المعلب في المصانع الكبرى أكثر أمانًا من الناحية الصحية،[44] أو عن طريق مخاطبة الأذواق الاستهلاكية الجديدة.

وتواكب تأسيس شركات جديدة لمنتجات الجبن في الثمانينيات مع دخول أنماط غربية في الغذاء على حياة المصريين. فهذه هي الحقبة التي عرف فيها أبناء النيل «البيتزا» ووجبات «التشيز برجر» السريعة، الأمر الذي شجع على استهلاك أكثر للجبن، ودخول أنواع جديدة منه في قائمة غذاء المصريين مثل «الموتزاريلا»، ما شجع شركة مثل «دومتي» على طرح «الموتزاريلا» بقوة في السوق المحلي في بداية التسعينيات.[45]

حظيت شركة «دومتي»، التي تأسست في 1984، بعلاقة قوية مع شركة «تترا باك»

42 نفس المصدر.

43 أميرة عبد المنعم البسيوني -التطورات الراهنة في إنتاج واستهلاك الألبان ومنتجاتها في مصر وإقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر - 1991.

44 نفس المصدر.

45 تقرير لبنك استثمار برايم عن شركة دومتي - https://goo.gl/eJv9Vr.

الدنماركيـة، التـي نقلـت إليهـا تكنولوجيـا التعبئـة الحديثـة للجـبن. وتوسـعت «دومتـي» في تعاونهـا مـع «تـترا بـاك» حتـى أصبحـت في 2012 أكـبر منتـج في العـالم للجـبن الأبيـض المعبـأ في عبـوات مصنعـة بتكنولوجيـا هـذه الشركـة.[46]

لم يكـن تعـاون «تـترا بـاك» في مـصر مقتـصرًا عـلى «دومتـي»، وإنمـا امتـد لـشركات أخـرى مـن كبـار مصنعـي منتجـات الألبـان. بـل إن الشركـة تدخلـت في توجيـه سـوق الغـذاء المـصري مـن خـلال مسـاندتها لحملـة الدعايـة حـول ضرورة اسـتهلاك منتجـات الألبـان المعبـأة بالتكنولوجيـا الحديثـة، بـدلًا مـن المنتجـات التقليديـة. وكانـت تلـك الحملـة تحـت شـعار شـهير يعرفـه الكثـير مـن المصريـين «صحتـك في العلبـة دي».

كان وراء هـذا الشـعار الـبراق، بطبيعـة الحـال، ماكينـة رأسـمالية ضخمة تسـعى لسـحق الرأسـماليات الصغـيرة المنتجـة لمنتجـات الألبـان. فقـد سـاهمت هـذه الحملـة في تخفيض نسـبة مـن يسـتهلكون اللـبن السـائب إلى 57% مـن المواطنـين، وكان ذلـك مفيـدًا بطبيعـة الحـال للشركـة صاحبـة أكـبر حصـة في سـوق اللـبن المعلـب «جهينـة»، التـي تربطهـا علاقـات تعـاون أيضًـا مـع «تـترا بـاك».[47]

وترعـى «تـترا بـاك» مثـل هـذه الحمـلات في العديـد مـن دول العـالم، وقـد اسـتطاعت بفضـل هـذا الفكـر أن تنمـي أعمالهـا في مـصر، التـي بـدأت في 1981، بشـكل متسـارع، حيـث وصـل حجـم العبـوات التـي تبيعهـا في السـوق المـصري عـام 2014 إلى نحـو 3 مليـار عبـوة.[48]

لم تكـن الدعايـة الإعلانيـة ولا «البيتـزا» و«البرجـر» وحدهـم هـم أصحـاب الفضـل في هـذا الانتشـار القـوي لعبـوات المنتجـين الكبـار لمنتجـات الألبـان، وإنمـا أيضًـا التحـولات التـي تجـري في سـوق العمـل عـلى يـد الرأسـمالية كانـت تسـاند هـذا التوسـع. فمـع تراجـع دور القطـاع العـام في التشـغيل، وهيمنـة القطـاع الخـاص، أصبحـت سـاعات العمـل أطـول، وهـو مـا أسـس لمـا يعـرف بثقافـة on) the go consumption) وهـي ثقافـة اسـتهلاكية تتـماشى مـع ظـروف حيـاة مسـتهلكين يقضـون معظـم سـاعات اليوم في مواقـع العمـل، ويحتاجـون لوجبـات خفيفـة معلبـة بشـكل حديـث يمكـن حملهـا في أي مـكان مثـل عبـوات «تـترا بـاك»، ويحتاجـون أيضًـا إلى وجبـات نصـف جاهـزة يحضرونهـا بسرعـة عندمـا يعـودون إلى منازلهـم في نهايـة اليـوم لتنـاول العشـاء.[49]

---

46 تقرير لبنك استثمار برايم عن شركة دومتي - https://goo.gl/eJv9Vr.

47 Seif's interview with the German chamber magazine - Juhayna web site - 2017 - http//:www.juhayna.com/media_center/seif-thabet/

48 .5102 - tpygE swen yliaD - rotcerid gniganam ,nergdniL serdnA :kaP arteT rof tekram gnisimorp tpygE

49 تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتي - https://goo.gl/eJv9Vr.

حقبة محدودي الدخل

ومع بداية القرن الجديد، كانت شركات الجبن تتطلع لتوسعة قاعدة مستهلكيها عبر استهداف الشرائح الأقل دخلًا من الطبقة العاملة المنهكة في ساعات العمل الطويلة. وكانت كلمة السر في هذا الأمر هي الجبن المعلب في علب الكارتون.

تكنولوجيا بسيطة تقوم على فكرة تفريغ العبوة من الهواء، تُمكن الدكاكين الصغيرة من حفظ الجبن بدون ثلاجة. كما تتيح للمستهلك محدود الدخل، الذي لا يقدر على شراء وسائل التبريد، حفظ الجبن لفترة طويلة، بل وحمله معه لسوق العمل بمنتهى اليسر. وبحسب بنك الاستثمار «برايم» فقد تزامن توسع شركة «دومتي» في طرح هذه المنتجات منذ 2007 في تراجع قوي لدور صغار المنتجين. حيث انخفضت حصة الجبن غير المعلب بالتكنولوجيا الحديثة منذ هذا التاريخ من 72% إلى 20% من إجمالي سوق الجبن الأبيض (whiteunprocessed cheese soft) في 2014.[50] وكان لتوسع «دومتى» تحديدا في طرح هذه المنتجات أثر مهم على السوق، لأنها صاحبة الحصة الأكبر من الجبن غير المعالج المعلب كرتونيًا (chees pack carton eunprocessed) بنسبة 43% تليها «عبور لاند» بنسبة 31%.[51]

في المجمل، كان إنتاج مصانع الجبن ملبيًا لاحتياجات الطبقة العاملة المصرية، التي صارت أقرب لعادات التمدن وأكثر استعدادًا لقضاء ساعات عمل أطول. انعكس ذلك على معدلات النمو المضطردة لمنتجات هذه الصناعة، كما عملت آلة التسويق وتكنولوجيا التعبئة الجديدة على توسيع قاعدة مستهلكي الجبن المعلب بأنواعه الرخيصة والفاخرة، لتحقق أرباحًا ضخمة على يد قاعدة عريضة من المستهلكين، يقدر فيها نصيب الفرد من استهلاك الجبن بأعلى من المتوسط العالمي ومن الدول الإقليمية المناظرة.[52]

50 تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى - https://goo.gl/eJv9Vr.

51 تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى - https://goo.gl/eJv9Vr.

52 تقرير بنك استثمار برايم عن شركة دومتى - https://goo.gl/eJv9Vr.

ما كشفته أزمة الدولار

لكن هذا السوق الحديث للجبن سرعان ما انكشف أمام أزمة تعويم الجنيه في نوفمبر 2016. حيث اعتادت هذه الصناعة على الاعتماد بمعدلات كبيرة نسبيًا على مدخلات الإنتاج المستوردة، ومع انهيار قيمة الجنيه، أصبح المنتجون مضطرين لتمرير زيادة تكاليف الإنتاج على سعر المنتج النهائي، والتخلي عن بعض مستهلكيهم لصالح شريحة المستهلكين القادرين على تحمل هذه الزيادة.

يقول بنك الاستثمار «برايم» عن «دومتي»: إن «المواد الخام الرئيسية، التي تشمل لبن البودرة، وزيوت الخضروات، ومركزات بروتين اللبن، كلها مستوردة، بينما المواد الخام الرئيسية لمنتجات العصير (التي تنتجها دومتي) محلية فإن (خامات عبوات) «تترا باك» للجبن والعصير أيضًا مستوردة».[53]

ونتيجة لهذه المعطيات اضطرت الشركة لتطبيق زيادات في الأسعار بعد التعويم. حيث يقول رئيسها عمر الدماطي: «ما حدث في مصر خلال الست شهور الأخيرة كان بمثابة الزلزال.. تدهور العملة فاق التوقعات.. مبيعات الشركة تنمو في الكمية بشكل كبير على مدار 10 سنوات، ولذلك كان في هبوط الكميات ما يستدعي دراسة الأسباب.. وبناءً على تلك المعطيات بدأت الشركة في مارس (2017) التركيز على رفع سعر البيع للوصول إلى سعر مُرضٍ».

وفي تقريرها عن نتائج عام 2017، قالت الشركة إن اعتماديتها على المنتجات الموجهة لمحدودي الدخل جعلت قدرتها بعد التعويم على رفع الأسعار أقل. لذلك استهدفت «تقليل الاعتماد على الأصناف الأقل سعرًا والأصعب في رفع السعر، التي كانت تمثل حوالي 40% من مبيعات السوق المحلية، وأصبحت تمثل الآن أقل من 20%»، الأمر الذي ساعد على «العودة لإجمالي المبيعات كما كانت عليه في 2016 والوصول إلى مجمل ربح أكثر من 23% في الجبن الكرتون فقط».

لكن لا شك أن هذا «الزلزال» كان له أثر على رؤية شركة مثل «دومتي» بشأن نمط الإنتاج القائم وطريقة توليد الأرباح. ففي البيان الخاص بنتائج الربع الأول من 2017، قال الدماطي إنه أوصى بـ«التركيز على زيادة الإنتاج باستخدام اللبن الخام، مما يحسن الربحية ويقلل الاعتماد على الدولار».

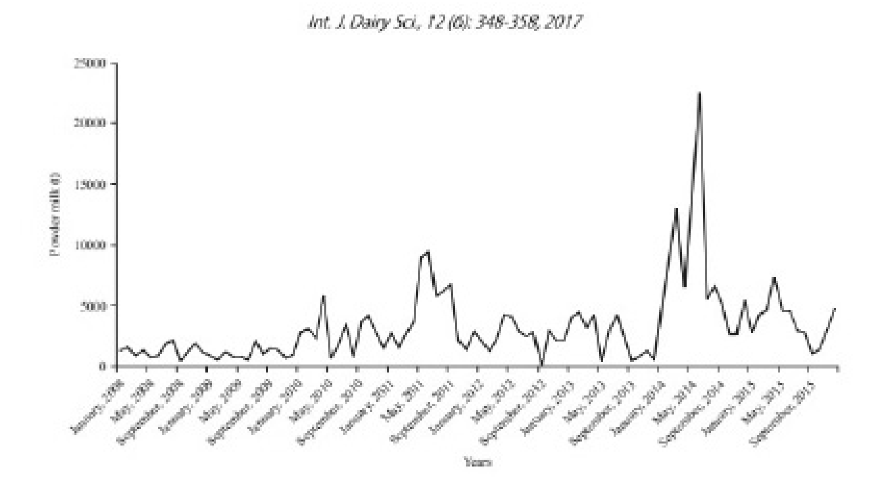
كشفت صدمة التعويم اعتمادية نسبة مهمة من الصناعات الغذائية في مصر على المكونات المستوردة. فشركة «جهينة» أيضًا، صاحبة أكبر حصة في سوق الألبان المعلبة، تمثل مدخلات الإنتاج المستوردة نحو 40% من إيراداتها، ويمثل اللبن البودرة

53 إفصاح دومتي للبورصة المصرية عن نسبة الخامات إلى سعر البيع خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2017.

وحـده 30% مـن مدخـلات إنتاجهـا، وقـد اضطـرت بالطبـع لتبنـي تطبيـق زيـادات متدرجـة في الأسـعار بعـد التعويـم.[54] وأفصحـت «جهينـة» بدورهـا، خـلال 2017، عـن تبنيهـا «خطـة لمواجهـة ارتفـاع سـعر الـدولار بعـد قـرار تعويـم الجنيـه، قوامهـا الأسـاسى زيـادة الصـادرات واسـتبدال المنتجـات المحليـة ببعـض مدخـلات الإنتـاج المسـتوردة».[55]

وبالنظـر إلى لـبن البـودرة عـلى وجـه التحديـد، وهـو مـن أهـم مدخـلات الإنتـاج التـي تجلبهـا شركات منتجـات الألبـان مـن الخـارج، فـإن هـذه الخامـات تمثـل نحـو 25% مـن منتجـات الجـبن المنتـج في مـصر. وقـد سـاعد انخفـاض الأسـعار العالميـة لهـذا الخـام قبـل صدمـة التعويـم، بسـبب حظـر روسـيا اسـتيراده مـن أوروبـا، عـلى تشـجيع المنتجـين المحليـين عـلى اسـتيراده بكثافـة خـلال الفـترة مـن ينايـر إلى يوليـو 2014، كـما يظهـر في الرسـم.[56]

واردات مصر من اللبن البودرة



54 Pharos upgrades Juhayna's FV to EGP - 7.88 Mubasher Egypt - 2017 - https//:english.mubasher.info/news/3067890/Pharos-upgrades-Juhayna-s-FV-to-EGP88-7-

55 جهينة تتوسع في التصدير والاعتماد على المدخلات المحلية -جريدة البورصة- 2017.

56 Hanan Mohamed Mahrous and Mohamed Sayed Ahmed - Economic Impact of Exchange Rate on the Importation Requirements of Dairy Industry in Egypt - International Journal of Dairy Science - 2017 - https//:scialert.net/fulltext?/doi=ijds2017.348.358.

هـذا الميـل لـدى المنتجـين المحليـين للاعتـماد عـلى اللـبن البـودرة المسـتورد لا تقتـصر انعكاسـاته فقـط عـلى مخاطـر ارتفـاع سـعر المنتـج النهـائي في أوقـات ضعـف العمـل المحليـة، ولكـن منتجـي الألبـان المحليـين يزعمـون أنهـم متـضررون مـن ورائـه.

ففـي 2015، كان رئيـس جمعيـة منتجـي الألبـان يشـكو مـن أن «الحكومـة تغـض الطـرف عـن سياسـات الإغـراق التـي تقـوم بهـا شركات تصنيـع الألبـان، بإغـراق السـوق بألبـان البـودرة لطـرح منتجـات ألبـان عـلى أنهـا ألبـان طازجـة ١٠٠% بالمخالفـة للمواصفـات القياسـية، بهـدف الضغـط عـلى السـوق المحليـة لتخفيـض الأسـعار، وشراء الألبـان بأسـعار أقـل مـن التكلفـة الحقيقيـة للإنتـاج في هـذه المـزارع».[57]

لم تكـن هـذه هـي الشـكوى الأولى مـن منتجـي الألبـان، فقـد زعمـوا أكـثر مـن مـرة أن الـشركات الكـبرى تسـتغل لـبن البـودرة المسـتوردة كأداة للضغـط عـلى المنتجـين المحليـين لتخفيـض الأسـعار، وأن هـذا يؤثـر عـلى نشـاطهم في تربيـة الماشـية.[58] ولم يكتفـوا بالمطالبة بفـرض رسـوم إغـراق عـلى اللـبن المسـتورد، ولكـن توجيـه هـذه الرسـوم لتنميـة المـزارع المحلية.[59]

عـلاوة عـلى أن شركات الألبـان كانـت تنسـق فيـما بينهـا للتأثـير عـلى منتجـي الألبـان، ففـي 2011 أثبـت جهـاز حمايـة المنافسـة ومنـع الممارسـات الاحتكاريـة أن شركات «جهينـة» للصناعـات الغذائيـة (jufo) و(بيتيـو) شركـة النيـل للصناعـات الغذائيـة (إنجـوي) قامتـا بالاتفـاق فيـما بينهـما عـلى تثبيـت أسـعار شراء اللـبن الخـام مـن المـزارع، بالمخالفـة لقواعـد المنافسـة التـي ينـص عليهـا القانـون.[60]

سـاهمت أزمـة التعويـم في تغيـير هـذا المشـهد، وأصبـح الاعتـماد عـلى اسـتيراد لـبن البـودرة نقطـة ضعـف وليـس عامـل قـوة لمصنعـي منتجـات الألبـان، أو بمعنـى آخـر كشـفت هـذه الأزمـة أحـد الجوانـب السـلبية في نمـط هـذا الاسـتثمار وميلـه لاسـتيراد مدخـلات الإنتـاج.

وإن كان بعـض الخـبراء يـرون إن هنـاك معوقـات أمـام التوسـع في الاعتـماد عـلى البديـل المحـلي، في ظـل ضعـف إنتاجيـة المـواشي المصريـة وعـدم نمـو أعـداد الأبقـار بنفـس وتـيرة نمـو السـكان.

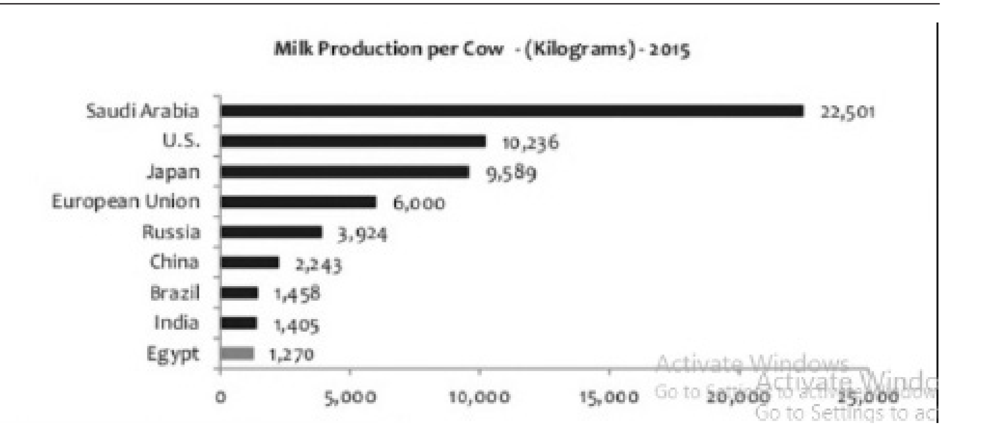
---

57 «منتجى الألبان»: السياسات الخاطئة للحكومة وراء ارتفاع أسعار اللحوم - متولي سالم - المصري اليوم - 2015 - djo-//:https 475684=ArticleID?aspx.article2/net.cloudfront.j84p4hjtri

58 صناعـة الألبان في خطــــر - وجيه الصقار - تحقيقات الأهرام - 2009 - /29/3/2009/Archive/eg.org.ahram.www//:http HTM.INVE1

59 «منتجو الألبان» تحذر الحكومة من التجاوب مع ضغوط إلغاء رسوم الصادر على الأعلاف - ناجي عبد العزيز وياسمين كرم - المصري اليوم - 2008 - https://djoj84p4hjtri.cloudfront.net/article2.aspx?ArticleID=192577&IssueID=1270

60 "جهاز المنافسة" يجبر "جهينة" على تحديد أسعار الألبان مع المنتجين - سليم علي - اليوم السابع - 2011 - https://goo.gl/7dP8wS



ولم يقتصر الأمر على صناعات الألبان، فقطاع الأغذية والمشروبات بصفة عامة يعتمد بقوة مدخلات الإنتاج المستوردة، إذ إن معظم الشركات تستورد ما يتراوح بين 50 إلى 85% من موادها الخام.[61]

وقالت شركة «إيديتا» للمعجنات، في تعليقها على نتائج أعمالها للربع الأول من 2017، إنها عززت من فرص الربحية بفضل «خليط من زيادات الأسعار ومبادرات التحكم في التكلفة واستبدال بعض المواد الخام المستوردة بالمحلية».[62]

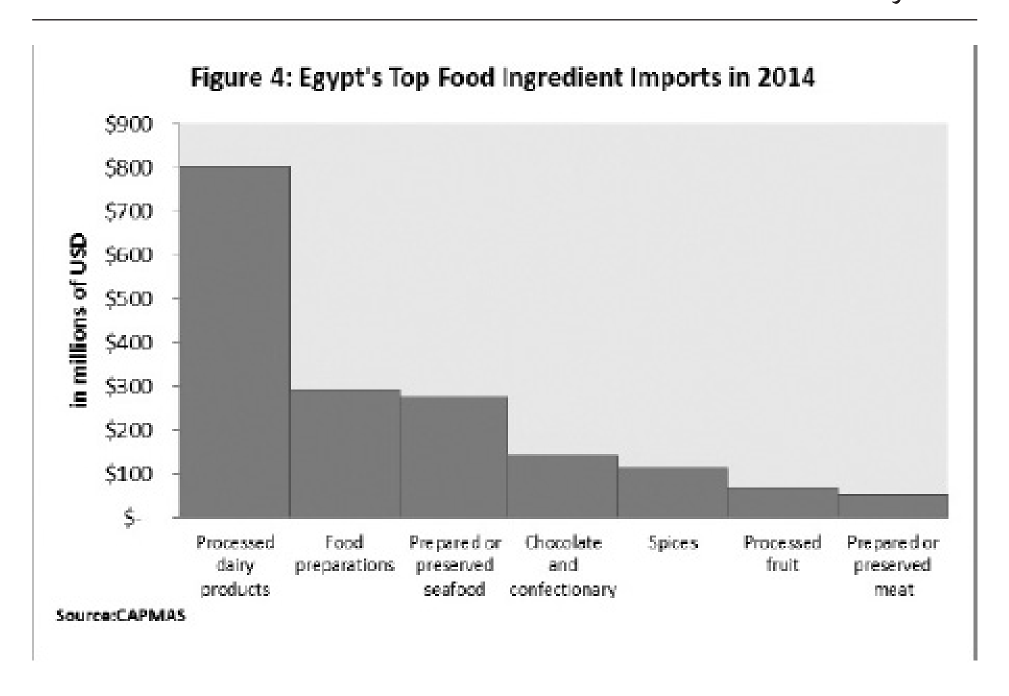
وعلق أشرف بكري، مدير شركة «يونيليفر» في مصر، أثناء هذه الأزمة لوكالة «رويترز» بقوله إن «الجميع مضغوط بشأن الدولار، لذا فأنت تبدأ في النظر لقائمة منتجاتك للتخلي عن بعض الواردات الدولارية. وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن شركته تستورد 40% من المواد الخام الخاصة بالتعبئة، وأنها أصبحت تستهدف الاعتماد على السوق المحلي خلال ثلاث سنوات.[63]

لكن كما يظهر من الرسم التالي تظل احتياجات صناعات منتجات الألبان لاستيراد المدخلات هي الأكبر بين صناعات مناظرة.

61 تقرير بنك الاستثمار برايم عن شركة عبور لاند - يناير 2017 - https://goo.gl/eJv9Vr

62 Edita Food Industries Reports 1Q2017 Earnings - https://goo.gl/91sfVE

63 RPT-Manufacturers in Egypt turn to local sourcing as prices soar - Asma Alsharif - Reuters - 2017 - https://goo.gl/dKNdms



إعادة تشكيل رغبات المستهلكين

مشـكلة اسـتيراد المـواد الخـام لم تكـن قاعـدة معممـة عـلى كل الصناعـات الغذائيـة الكـبرى، فهنـاك مثـلا تجربـة «فـارم فريتـس»، التـي توفـر لنفسـها المـادة الخـام الرئيسـية (البطاطـس) مـن أراضي الاسـتصلاح الزراعـي.

وكان التحــدي الحقيقــي أمــام الشركــة هــو إعــادة تشــكيل العــادات الاســتهلاكية للمصريـين للاعتيـاد عـلى البطاطـس نصـف المقليـة. وقـد لجـأت في البدايـة للتركيـز عـلى التصديـر، لكنهـا سرعـان مـا أقنعـت الكثـير مـن الأسر بعـدم جـدوى تقشـير البطاطـس في المنـزل (سـاهم بالطبـع في تعزيـز هـذا التوجـه تغـير إيقاع حيـاة الطبقـة العاملـة المصرية كـما أشرنـا مـن قبـل) وكـما كان يقـول مديـر الشركـة، طـارق توفيـق، فإنـه «بالتسـويق الجيـد والنظـرة بعيـدة المـدى، تسـتطيع أن تغـير مـن عـادات المسـتهلك المـصري».[64]

وفي واحـدة مـن الإعلانـات التلفزيونيـة المبكـرة لـ«فـارم فريتـس» تتوجـه الشركـة إلى أطفـال، يبـدو مـن مظهرهـم أنهـم ينتمـون إلى الطبقـة الوسـطى، وتطـرح عليهـم أسـئلة مثـل «هـل تحـب الهامبرجـر مـع الأرز أم البطاطـس المحمـرة؟» ويجيـب الطفـل بطريقـة آليـة: البطاطـس المحمـرة».

كان إعـادة تشـكيل العـادات الغذائيـة لصالـح «البطاطـس المحمـرة» هـو الأنسـب

64 hungry for markets - By Rehab el-bakry - business monthly - 2005 - https//:goo.gl/WN1UZW

لنموذج أعمال الشركة، حيث تبيع الشركة البطاطس مضافًا إليها تكلفة قليها كوجبة سريعة التحضير.[65]

وهناك قصة أخرى على نفس الخط وهي تجربة شركة «هاينز» في مصر. فالمواد الخام المطلوبة متوفرة في السوق المحلي والقاعدة العريضة من المستهلكين تغري بتسويق عبوات الكاتشب رخيصة السعر. لكن حتى الثمانينيات كان المصريون لا يعرفون غير الصلصلة المسبكة التي يأكلونها مع الخضار واللحم.

تبدو منافسة الشركات الكبرى للغذاء المنتج في المنزل أشبه بعملية التراكم البدائي لرأس المال كما وصفها كارل ماركس: «عملية تحول وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى رأسمال، من جهة، وتحول المنتجين المباشرين إلى عمال أجراء من جهة أخرى».[66]

ولكي نفهم نجاح شركات مثل «فارم فريتس» و»هاينز» في الانتشار في السوق المصري، من الضروري أن ننظر لطبيعة المستثمرين المؤسسين لهذه الأنشطة في مصر. فهناك تركيبة شبه متكررة في كثير من حالات المنتجات المستحدثة على الذوق المصري، يجتمع فيها رأس المال الخليجي مع الخبرة الصناعية والذوق الغربي، وأخيرا المواد الخام والأيدي العاملة المصرية.

فشركة «فارم فريتس» كانت شراكة بين مجموعة «أمريكانا» الخليجية والشركة الهولندية التي تحمل هذا الاسم.[67] وكذلك كاتشاب «هاينز»، كانت ثمرة شراكة بين «هاينز» الأميركية و»أمريكانا» الخليجية. ولم يفت «أمريكانا» أن تدخل في سوق الحلوى حيث عقدت شراكة مماثلة مع شركة «كادبوري» في 1991.[68]

هذه الصناعات المستحدثة بدأت في التسعينيات مع الانتقال للسوق الحر. أما «أمريكانا» فقد أسست عملها في مصر تحت قانون الاستثمار لعام 1974، أي أنها من ثمار حقبة الانفتاح الاقتصادي. ولم يقتصر دور الشركة الخليجية على الاستثمار في صناعة الغذاء، ولكنها دخلت مجال الوجبات السريعة من خلال نشر مطاعم مثل «ماكدونالدز» و»كنتاكي».[69] وعادة ما تكون البطاطس والكاتشب مكونًا رئيسيًا في وجبات هذه المطاعم.

---

65 إعلان فارم فريتس - https://www.youtube.com/watch?v=-C_KiGznvNA

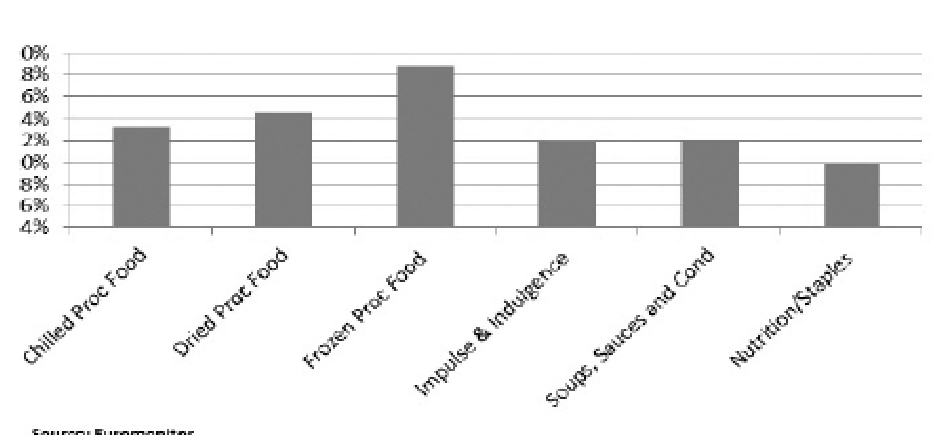
66 كارل ماركس - رأس المال- المجلد الأول - القسم الثامن -الفصل السادس والعشرون- دار التقدم - https://www.marxists.org/arabic/archive/marx/1867-c1/ch26.htm

67 hungry for markets - By Rehab el-bakry - business monthly - 2005 - https://goo.gl/WN1UZW

68 Saul Estrin and Klaus E Meyer - investment strategies in emerging markets - Edward Elgar publishing limited.2004 -

69 نفس المصدر.

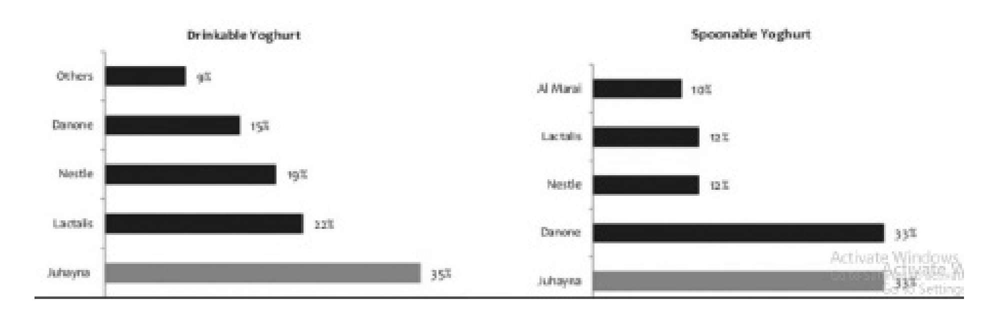
أي أننـا أمـام دائـرة متكاملـة تخـدم بعضهـا: نمط جديـد لحيـاة الطبقة العاملـة يجبرهم عـلى العمـل لسـاعات أطـول، ويجعـل حياتهـم الأسريـة أكـثر تفـككًا وأقـل قـدرة عـلى الطهـي في المنـزل؛ وآلـة دعايـة تـروج بقـوة للأغذيـة نصـف المقليـة، ومطاعـم الوجبـات السريعـة التـي تقـدم هـذه الأغذيـة. هـذا التحـول الرهيـب كان يصـب في صالـح مراكمـة رأس المـال، بغـض النظـر عـن الأضرار الصحيـة التـي يتعـرض لهـا المسـتهلكون مـع تغـير نمـط حياتهـم للوجبـات السريعـة.



هنـاك حضـور غـربي واضـح أيضًـا في سـوق الزبـادي. فحتـى بدايـة الألفينيـات كان الزبـادي «البلـدي» يسـيطر عـلى السـوق، ثـم أصبـح السـوق مناصفـة بـين هـذا النمـط التقليـدي والزبـادي المعلـب تحـت مـاركات شـهيرة في 2009. ومؤخـرًا تراجـع الزبـادي البلـدي بشـكل كبـير، ويهيمـن عـلى هذا السـوق في الوقـت الحـالي شركات مثـل «دانون»، و«نسـله» و«لاكتيـل».[70]

70 تقرير بنك استثمار برايم عن جهينة.

حصة الشركات من الزبادي العادي والزبادي السائل



(المصدر: بنك الاستثمار برايم).

الخاتمة

بالنظر لحصيلة مبيعات كبرى شركات الصناعات الغذائية في مصر، سنلاحظ التأثير الواضح لهيمنة الدعاية على توجيه العادات الاستهلاكية للمصريين لصالح نمط التغذية الغربي. سنلاحظ كذلك نجاح آلة التسويق في تحقيق إيرادات ضخمة من خلال سلع لا تمثل ضرورة أساسية في حياة المواطنين. علينا ألا ننسى أن ذلك يتم في وقت تعاني فيه منظومة السلع الأساسية من أزمات متكررة.

ومن بين الشركات التي حققت في 2016 مبيعات تفوق مستوى الـ100 مليون دولار: شركة «إيديتا» للمعجنات (288 مليون دولار) التي تسوق معجناتها على أنها وجبة خفيفة مناسبة للطبقة العاملة التي تقضي ساعات طويلة خارج المنزل.

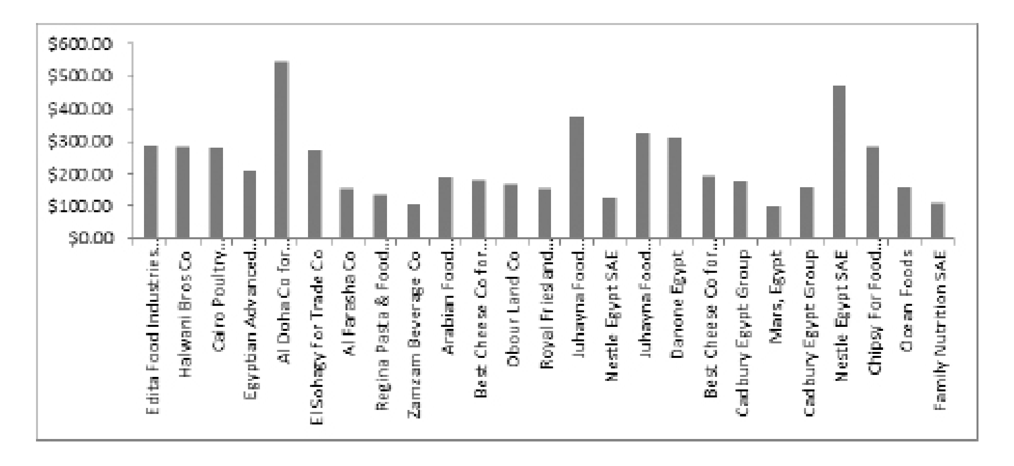
ضمن هذه القائمة أيضًا منتجات شركتي «كادبوري» من الشيكولاتة واللبان (177.3 مليون دولار مبيعات شيكولاتة و158.5 مليون دولار من مبيعات اللبان) وشركة «مارس» للشيكولاتة (التي تقترب من حاجز الـ100 مليون دولار).

بالإضافة إلى شركة «شيبسي» (280.5 مليون دولار) وشركة «أوشن فوودز» التي تنتج بسكويت «لامبادا» (157.7 مليون دولار) كذلك منتجات «نسله» من الآيس كريم، التي تتبعها الآن العلامة التجارية «كيمو» (469 مليون دولار).[71]

هذا الحضور القوي للعلامات التجارية، يروى لنا قصة تطور الصناعات الغذائية في مصر منذ حقبة الانفتاح. وكيف لعبت سياسة صناعة الرغبة دورًا في خدمة أهداف التراكم الرأسمالي. وفي مقابل ذلك لم تنجح الرأسمالية -الدولة- في حل معضلات الجوع الرئيسية عند المصريين.

71 Ibrahim Al-Habbal, Marketing Assistant and Mariano J. Beillard, Senior Regional Agricultural Attaché - Food Processing Ingredients - Annual 2017 - USDA - 2017.

قيمة المبيعات السنوية لعدد من الشركات العاملة في مصر بالمليون دولار (المصدر وزارة الزراعة الأمريكية).



القسم الثاني

جراحة زرع الوجه

على طريقة فيلم الأكشن الشهير "face off" تبدو قصة الرأسمالية المصرية مع القطاع العام. حيث يشرح هذا القسم كيف حل القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية والنسيجية، وفي خدمات هامة أيضًا مثل الاتصالات. وكيف تم تمهيد الأرض للمستثمرين عبر امتيازات عدة، حتى بدا الأمر في بعض الحالات وكأنه مجرد عملية تبديل للواجهة لكي تنتقل عملية التراكم من القطاع العام إلى الخاص، وبشروط جديدة تصب في صالح نخب صغيرة.

الفصل الثالث

طقوس العناكب..
حلول القطاع الخاص مكان الدولة في الصناعات الهندسية

كريم مجاهد

يحاول هذا الفصل التأريخ لتطور قطاع الصناعات الهندسية في مصر، بدءًا من كونها استثمارًا أجنبيًا بشكل رئيسي يتم تحويلها إلى رمز للاستقلال الاقتصادي والتحرر الوطني، انتهاءً إلى صناعة متباطئة تحت سيطرة رأس المال الخاص المحلي. لا يؤمن كاتب هذا الفصل بفضل لحاكم على آخر، ولا يرى فائدة من لعق أحذية الموتى، فكاتب هذا الفصل لم يوثق إلا ما وجد، ولم يختلق شيئًا يتسق مع رؤيته الخاصة.

إقلاع طموح

برغم ندرة استخدام مصطلح الصناعات الهندسية[1] خارج مصر، إلا أن له وزن معتبر في الكتابات التي تناقش الاقتصاد المصري. ويخيم الغموض على أصل هذا المصطلح، لكن أول ظهور هام له في إطار الاقتصاد المصري كان من خلال القرار الرئاسي 453 لعام 1958، الذي صدر بهدف إعادة تنظيم اتحاد الصناعات المصرية وغرف الصناعات المختلفة داخل الاتحاد، في عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.[2] القرار الذي تم اتخاذه في إطار عملية إعادة هيكلة الاتحاد، والذي جاء بعد عام من إنشاء المؤسسة الاقتصادية وإنشاء وزارة الصناعة قبلها بقليل، استهدف وضع تقسيم للقاعدة الصناعية في مصر[3] بطريقة تسهل عملية التخطيط لسياسات إدارة القطاع الصناعي وخلق التعاون بين القطاعات المختلفة، وبينهم وبين الحكومة المصرية.

في هذا الإطار تم تشكيل مفهوم الصناعات الهندسية، والذي اشتمل تحت مظلتها لصناعات ناشئة تتطلب مدخولًا تكنولوجيًا عاليًا، ولا تقع تحت تصنيف أي من الصناعات التقليدية مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الكيميائية، والغزل والنسيج، إلى آخره. فأتى المفهوم معبرًا عن صناعات مختلفة ومشتتة، من ضمنها صناعة السيارات، وصناعة الأجهزة المنزلية، وصناعة الإلكترونيات، وصناعة السفن، والترسانات البحرية، وصناعة الكابلات الكهربائية، وصناعة المراجل البخارية، وحتى

1 يستخدم المصطلح في اللغة العربية فقط ويختلف معناه من دولة لدولة فعلى سبيل المثال في الأردن يتضمن صناعات الحديد والصلب وكل صناعات السبائك، في مصر لا يتضمن الحديد والصلب على الإطلاق ويتضمن بعض صناعات السبائك الدقيقة نسبيًا.

2 http://www.fei.org.eg/index.php/en/fei/about-fei

3 Robert Mabroand Samir Radwan, Industrialization of Egypt 1939–1973, New York, Oxford University Press, 1976, P39.

صناعـة خطـوط السـكك الحديـد.

هـذه المجموعـة مـن الصناعـات، رغـم تنوعهـا الشـديد، تشـاركت في سـمة رئيسـية في عـام 1958، وهـو تخلفهـا الشـديد. ولمـا تـراءى للحكومـة أهميتهـا، تـم اسـتهداف هـذا القطـاع بالتحديـد، ليكـون المحـرك الأسـاسي للاقتصـاد المـصري عامـة، وللنهضـة الصناعيـة المسـتهدفة بخاصـة.

مـن المهـم الإشـارة في هـذا السـياق إلى أنـه إبَّـان قـرار خلـق قطـاع الصناعات الهندسـية كمظلـة لهـذه الصناعـات، كانـت كبقيـة الاقتصـاد المـصري تحـت سـيطرة رأس المـال الخـاص. بـل إن قـرار إنشـاء الغرفـة الهندسـية داخـل اتحـاد الصناعـات المصريـة، أتى تحديـدًا لتسـهيل التعـاون بـين الرأسـماليين الصناعيـين والحكومـة المصريـة. فحتـى هـذا الوقـت كان عبـد النـاصر مـا زال يغازلـه الأمـل في أن تسـارع البرجوازيـة الوطنيـة إلى المقدمـة، وتقـوم بدورهـا التاريخـي في التنميـة الاقتصاديـة في مـصر، وتحولهـا إلى بلـد صناعـي.

كانـا رأسـا الحربـة لهـذا الحلـم هـما المؤسسـة الاقتصاديـة (والتـي تديـر الأصـول الاقتصاديـة الحكوميـة) واتحـاد الصناعـات المصريـة (والـذي ينسـق بـين رأس المـال الخـاص) ورغـم أن الاثنـين سـارا في مسـار تطويـر الاقتصـاد المـصري ونقلـه إلى طـور التصنيـع، إلا أنـه مـع تطـور الأحـداث بـدا واضحًـا أن القطـاع العـام ممثـلًا في المؤسسـة الاقتصاديـة، سـيكون العـماد الأسـاسي لخطـة التصنيـع، بينـما سـيلعب اتحـاد الصناعـات المصريـة دورًا ثانويًـا.

عملـت المؤسسـة الاقتصاديـة كـذراع اقتصـادي للحكومـة، حيـث ضلعـت في إدارة الأصـول الأجنبيـة المسـتولى عليهـا بعـد حـرب 1956، وكممثـل للحكومـة في المشـاريع المشـتركة. وبرغـم قـصر عمرهـا، فهـي لم تسـتمر إلا أربعـة أعـوام فقـط، لكنهـا تغولـت بسرعـة كبـيرة، وأصبحـت في 1961 مسـيطرة عـلى جـزء ضخـم مـن الاقتصـاد المـصري. إذ كان ينبـع منهـا أكـثر مـن 30% مـن الإنتـاج الصناعـي المـصري، وتوظـف 20% مـن العاملـين بالصناعـة في مـصر.[4]

هـذه الأرقـام تقـدم لنـا «نيجاتيـف» الصـورة الأصليـة لـرأس المـال الصناعـي المـصري في هـذه الحقبـة. حيـث تُظهـر بوضـوح التميـز النسـبي لمؤسسـات القطـاع العـام عـلى مؤسسـات القطـاع الخـاص. هـذه النقلـة النسـبية للقطـاع العـام لم تتـم فقـط بفضـل رعايـة المؤسسـة الاقتصاديـة، فـلا يمكننـا إغفـال حقيقـة أن أصـل المؤسسـة الاقتصاديـة كان قائمًـا عـلى الأصـول الأجنبيـة المؤممـة.

4 Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967,St Antony's College Middle Elast Monographs (London: Ithaca Press, 1974) P206.

هذه الأرقام لا تعبر فقط عن الأوضاع في 1961 وحجم نشاط المؤسسة الاقتصادية، بل تعطينا أيضًا فرصة لنرى كيف كان الحال قبل أن تدخل الدولة إلى حلبة الصناعة. فإذا افترضنا أن الميزة النسبية للمؤسسة الاقتصادية نبعت، ولوجزئيًا، من اعتمادها على شركات ومصانع أجنبية، فبإمكاننا أن نتخيل الدور الكبير لرأس المال الأجنبي قبل الحقبة الناصرية، حيث تركزت رؤوس الأموال الأجنبية في القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى والقيمة المضافة المرتفعة، مقارنة برأس مال محلي متركز في الصناعات التقليدية.

كما أن إنتاجية القيمة المضافة لكل عامل (value added productivity) تعرفنا بشكل أفضل على نمط الاستثمار الرأسمالي في هذه الصناعات. فالقيمة الإنتاجية للسلعة تنبع من ثلاثة أصول، العمالة، رأس المال (ممثلًا في وسائل الإنتاج والماكينات) المواد الخام. وبافتراض أن رأس المال المحلي والأجنبي يحصلان على الخامات بنفس السعر، فيمكننا شطب الخامات من طرفي المقارنة. ولما كانت المصانع الأجنبية تنتج قيمة أعلى برغم نسبة عمالة أقل، فيمكننا استنتاج أنها كانت تعتمد على استثمارات رأسمالية ضخمة لرفع الإنتاجية العمالية لهذه الدرجة مقابل استثمارات رأسمالية ضعيفة على جانب رأس المال المحلي.

وجود هذا النمط واستمراره في 1961، يعني أن سياسة كثافة الاستثمار ظلت متبعة تحت إمرة المؤسسة الاقتصادية كالسياسة الرسمية للدولة.

أهمية هذا الاستنتاج أنه يوضح بما لاشك فيه أن رأس المال المحلي كان محجمًا عن الاستثمارات الكثيفة طويلة الأجل اللازمة لتطوير الصناعة ورفع الإنتاجية على الأمد الطويل. ما يعني أن الفكرة الشائعة عن أن الضعف النسبي للاستثمارات الصناعية الخاصة في الخمسينيات، كان بسبب خوف رجال الأعمال من التأميمات آنذاك، أمر محل شك. فهذا الإحجام عن الاستثمارات الصناعية كثيفة رأس المال، التي كانت السلطة ترغب فيها بقوة باعتبارها قاطرة لتحديث الاقتصاد، لم يكن واقعًا فقط بعد انقلاب يوليو1952، ولكنه كان توجهًا راسخًا للقطاع الخاص المصري من قبل وصول الضباط الأحرار للسلطة.

في الحقيقة فإن كتاب اقتصاديين بارزين مثل سمير رضوان، وروبرت مابرو، اللذان كتبا باستفاضة عن الاقتصاد المصري، يشيران إلى القطاع العام الصناعي على أنه القطاع الحديث الوحيد في مصر في الحقبة الناصرية. حيث فشل رأس المال المحلي في المحافظة على معدل استثمار رأسمالي مرتفع بما فيه الكفاية، بما كان ينبيء بأنه سيسقط ضحية التقادم ومرور الزمن، ليتحول إلى كيانات شديدة انخفاض الإنتاجية بنهاية الستينيات.

هكـذا، في مواجهـة رأس مـال محـلى محجـم عـن الاسـتثمار وغـير راض بالاضطـلاع بوظيفتـه التاريخيـة في الترقـي الاقتصـادي، توجهـت رؤيـة الدولـة، وعـلى رأسـها عبـد النـاصر، إلى القطـاع العـام لتقـود عمليـة التصنيـع وتـرك الصناعـة الخاصـة تعبـث في الهوامـش.

في عـام 1960 كانـت البدايـة الرسـمية للخطـة الخمسـية الأولى والتـي خصصـت اهتمامًـا كبـيرًا بالتصنيـع، وخاصـة الصناعـات الهندسـية. واسـتهدفت الخطـة الطموحـة إنشـاء العديـد مـن الـشركات والمصانـع، عـلى رأسـها شركـة النـصر لصناعـة السـيارات، وشركـة النـصر لصناعـة التلفزيـون والإلكترونيـات، وشركـة النـصر لصناعـة المراجـل البخاريـة وأوعيـة الضغـط، وشركات أخـرى، كـما تـم تأميـم بعـض المشروعـات المشـتركة في تلـك الفـترة، مثـل النـصر فيليبـس لـلآلات الكهربائيـة والالكترونيـة. كل هـذه الـشركات المنشـأة حديثًـا، بالإضافـة للـشركات المؤممـة، تـم تنظيمهـا تحـت الإدارة المبـاشرة لوزيـر الصناعـة.[5] وخـلال الخطتـين الخمسـيتين الأولى والثانيـة، شـهد قطـاع الصناعات الهندسـية نمـوًا متسـارعًا وتحسـنًا مذهـلًا. حيـث تضاعـف نصيـب القطـاع مـن القيمـة المضافـة الصناعيـة مـن 3.1% في عـام 1960 لأكـثر مـن 6.5% عـام 1967. وبينـما وظـف القطـاع نحـو 10 آلاف عامـل عـام 1952، أكـثر مـن 80% منهـم عاملـون بقطـاع النقـل، وصـل عـدد العـمال لأكـثر مـن 39 ألـف عـام 1967، بزيـادة نسـبية تقـدر بأكـثر مـن 290%.

وداخـل قطـاع الصناعـات الهندسـية نفسـه، ارتفعـت العمالـة في قطـاع الآلات الكهربيـة بأكـثر مـن 920%، وفي قطـاع الآلات الغـير كهربيـة ارتفعـت العمالـة بأكـثر مـن 1560%، وفي نفـس الفـترة ارتفعـت القيمـة المضافـة في القطـاع مـن مجـرد 2.85 مليـون جنيـه مـصري عـام 1952 إلى نحـو 20 مليـون جنيـه مـصري عـام 1967، وهـي زيـادة مذهلـة تفـوق 600%.[6]

ترسـم هـذه الأرقـام صـورة لقطـاع حيـوي متسـارع النمـو، وتدحـض أسـطورة القطـاع العـام غـير الكفـؤ المهـدر للمـوارد. حيـث إنـه في هـذا الوقـت كانـت أكـثر مـن 90% مـن القيمـة المضافـة في القطـاع الصناعـي تنبـع مـن القطـاع العـام،[7] كـما نـرى أيضًـا أن الحكومـة ثابـرت في سياسـة الاسـتثمار كثيـف رأس المـال، مـما نتـج عنـه ارتفـاع ملحـوظ في الإنتاجيـة العماليـة، حيـث زادت القيمـة المضافـة للصناعـات الهندسـية بضعـف نسـبة زيـادة العمالـة.

---

5 Adel Gazarin, Snapshots From My Life: 40 Years of Industry in Egypt, P114.

6 Mabro, 100-105 مابرولا يستخدم مصطلح الصناعات الهندسية البيانات الموضحة هنا هي مجموعة تصنيعية طبقًا لمابروتتضمن صناعة السيارات، صناعة الألات الكهربية وصناعة الألات الغير كهربية. هذه المجموعة تطابق لحد كبير مفهوم الصناعات الهندسية.

7 Samer Soliman, State and Industrial Capitalism in Egypt,Cairo papers in social science, AUC, P11.

العقود الضائعة:

كان لسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة بعد الحقبة الناصرية أثر كبير على التحولات التي جرت بقطاع الصناعات الهندسية. وبصفة عامة يمكن أن نقسم التحولات التي عاشها القطاع الصناعي في مصر خلال عقود التحرر الاقتصادي إلى ثلاث مراحل رئيسية: التحجيم، التعطيش، الأسطرة (أي خلق الأسطورة).

وفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970 كانت بمثابة إشارة البداية لتغيير جذري في السياسة الصناعية المصرية. فعلى الرغم من أن الأغلبية ترى الخصخصة كسياسة وليدة لبنات أفكار مبارك، ونهايات عصر السادات، إلا أن التجهيز لعملية الخصخصة وانسحاب الدولة من ميدان الصناعة بدأ فعليًا في عام 1971.

في 1971 صدر قانون 60 لعام 1971، الذي سمح لشركات القطاع العام بأن تعطي الأولوية لتحقيق أهداف الربحية. هذا التحول كان معناه بكل بساطة أن الشركات ستركز على الأرباح، بينما تهمل الاستثمار التنموي. وهو أول إجراء ساعد على تغيير نمط الاستثمار في القطاع العام، والصناعات الهندسية على وجه الخصوص، عن الصورة التي بدا عليها وقت ناصر، فمع غياب الاستثمارات كثيفة رأس المال، سيبدأ القطاع العام في التخلف عن ركب التطور التكنولوجي.

بعدها بقليل، في نفس العام، صدر قانون 65 لعام 1971 لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر. وفي عام 1975 أتت موجة جديدة من القرارات، فبعد مرور ورقة أكتوبر للانفتاح الاقتصادي، مُرِر قانون 111 لعام 1975 الذي منح مديري شركات القطاع العام صلاحيات واسعة وحريات غير مسبوقة في إدارة الشركات. كما ألغى التمثيل الإلزامي للعمال في مجالس إدارة الشركات، ليحول شركات القطاع العام إلى ديكتاتوريات صغيرة بمدراء غير مسئولين من أحد.

وفي نفس العام صدر قانون 112 لعام 1975، الذي سمح ببيع أسهم شركات القطاع العام، كما سمح لشركات القطاع العام بالاقتراض من البنوك التجارية بدلًا من الحصول على التمويل من البنوك الحكومية. وبينما تمتع المستثمرون الأجانب بكافة الحوافز التي تمنوها بموجب قانون 65 لعام 1971 وقانون 43 لعام 1974، ظل رأس المال المصري غير مدعو للمائدة. حتى اتجهت الدولة لمساواته برأس المال الأجنبي عبر تشريعات لاحقة. وبموجب قانون 159 لعام 1981 تم تخفيض نسبة العمال من الأرباح من 25% سابقًا إلى 10% فقط، تسدد بعد دفع كافة التزامات الشركة المالية[8].

8 Dan Tschirgi, Development in the Age of Liberalization: Egypt and Mexico, AUC Press 1996, P76-83.

بحلول عام 1978، كانت آثار قوانين 1971 بمنح الأولوية للأرباح على حساب الاستثمار أتت ثمارها، حيث أصيب القطاع العام بالترهل. وبينما تسببت هذه القوانين في تحجيم استثمار الدولة التنموي في القطاع الصناعي، استمر القطاع العام في التزامه بتعيين الخريجين الجدد (الذي كان ناصر قد رسخه خلال سنوات حكمه) والنتيجة بالطبع هي توسع في التعيينات العمالية مع تباطؤ في نمو النشاط التصنيعي، ما قاد الدولة في عام 1978 إلى إلغاء نظام الحصص التعيينية، وجعل التعيينات بناءً على الحاجة الفعلية.[9]

لذا يعتبر عام 1978 نهاية أول مرحلة من تحولات الصناعة في مصر خلال التحرر الاقتصادي، التي نطلق عليها مرحلة «التحجيم». فسياسة التوجه الربحي بدلًا من التنموي في القطاع العام قادته إلى التقادم والترهل. كما مُنحت صلاحيات واسعة للمديرين في غياب أي رقابة للعمال، ما أتاح فرصًا غير مسبوقة للفساد الإداري. وأخيرًا، فإن إلغاء حصص التعيينات سهل عملية تصفية الشركات لاحقًا. وفي المقابل كانت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي تمنحه الدفعة اللازمة للقضاء على القطاع العام المتقادم وتصفيته.

وفي عام 1983، تم إعادة تنظيم القطاع العام مرة أخرى، حيث تم تأسيس هيئات قطاع عام لإدارة شركات القطاع العام، لتتحكم كل هيئة في جميع الشركات التابعة لقطاعها. في هذا السياق، تشكلت هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية، تحت رئاسة الدكتور المهندس عادل جزارين، مدير شركة النصر لصناعة السيارات. وتحت مظلة تلك الهيئة كان يوجد أكثر من 21 شركة تغطي كل صناعات القطاع، بداية من السبائك والكابلات، وحتى السيارات والمراجل البخارية. وكانت قيمة ما يتم تصنيعه في شركات هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية في سنة تشكيلها 1984/1983 نحو 988 مليون جنيه مصري، ينتجهم أكثر من 70 ألف موظف، يتقاضون أكثر من 165 مليون جنيه كأجور. وفي نفس العام قامت شركات الهيئة بتصدير منتجات بقيمة 125 مليون جنيه، وحققت أرباحًا تقدر بنحو 48 مليون جنيه.[10] وعلى الرغم من أن هذه الأرقام في ظاهرها قد تبعث على التفاؤل، إذ توحي بأن القطاع العام ثابر في ظل سياسات مناوئة له، إلا أنها في الحقيقة كانت أخر ضوء لنجم يحتضر، حيث ستبدأ قوة القطاع في التدهور سريعًا مع امتصاص القطاع الخاص لماء الحياة منه.

9 Kate Gillespie, The Tripartite Relationship: Government, Foreign Investors, and Local Investors During Egypt's Economic Opening, Praeger ,1984 ,P122.

10 Guide to Industry in Egypt in 30 Years: Vol 2, Ministry of Industry: General Authority for Industrialization, P274.

وعلى عكس اعتقاد واسع بأن الرأسماليين المصريين طفيليون بطبيعتهم، وهو ما يمنعهم من الاستثمار في الصناعات الثقيلة أو المتطورة، فإن الثمانينيات والتسعينيات عكست صورة مختلفة. فبين عام 1981/1980 و1995/1994 زادت حصة الصناعات الهندسية من إجمالي الصناعة الخاصة من 9% إلى 15.8%. كان ذلك في حقبة تنتقل فيها الطاقة التصنيعية بشكل تدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من إجمالي الناتج الصناعي من مجرد 16.4% لأكثر من 66.75%.[11] كانت هذه حقبة «تعطيش» القطاع العام حيث ظهرت النتائج الكارثية لقرارات السبعينيات جلية في النصف الثاني من الثمانينيات، وبدأ القطاع العام يفشل في مجاراة القطاع الخاص، لينهار تحت وطأة ما نسميه بـ«العطش الاستثماري».

هذه الزيادة المذهلة والمفاجئة في إنتاج القطاع الخاص تنزع بنا إلى الريبة وتجبرنا على طرح السؤال، لماذا نجح الرأسمال الصناعي الخاص في الثمانينيات والتسعينيات وحتى بداية الألفية، بينما فشل رجال الصناعة في الأربعينيات والخمسينيات؟ خاصة وأن كثيرين من رجال الصناعة في الثمانينيات كانوا نفس رجال الصناعة في الأربعينيات، الذين عادوا بعد دعوة الدولة لهم خلال فترة الانفتاح. كيف تمكن رأس المال الخاص من أن يسيطر على المشهد بهذه السرعة؟ وأين حدث التراكم الرأسمالي اللازم لبناء هذه القاعدة الرأسمالية أصلًا؟ وأخيرًا.. هل كان نمو قطاع الصناعات الهندسية مستدام؟

بما أن قطاع الصناعات الهندسية شاسع المساحة ويشمل صناعات شديدة الاختلاف والتعدد، سنحاول الاجابة على هذه الأسئلة عن طريق التركيز على قطاعين يقعان تحت مظلته، خاصة وأنهما كانا يشكلان قرابة [12]80% من القطاع في السنوات الأخيرة. القطاع الأول هو قطاع الأدوات الكهربية والإلكترونية، والثاني هو قطاع السيارات، وكل قسم يحتوي على دراستي حالة واحدة عن شركة قطاع عام، وأخرى عن شركة قطاع خاص.

11 برغم اتقان الدكتور الراحل المشهور به إلا أن الأرقام التي نقلها دكتور سامر سليمان هنا يجب أن تأخذ ببعض الحذر حيث أنها غير متفقة مع بعضها البعض، والوارد أنه نقلها كما هي من المصدر. أخذ الكاتب الأرقام الأكثر اتفاقًا مع بقية المصادر Soliman, P25-26

12 Growth Beyond Borders, (Auto Parts, Vehicle Industry), Engineering Export Council of Egypt, 2016.

الأدوات الكهربائية والسلع المعمرة

أعطت الإدارة الناصرية أهمية خاصة للأدوات الكهربائية والسلع المعمرة عن دراسة وتمعن، فلم يكن هذا التركيز اتجاهًا غوغائيًا، بل سياسة مدروسة الجوانب وذات فوائد عديدة. فأولًا كانت هذه المنتجات من أكثر الصناعات المتطورة عالميًا في هذا الوقت وأكثرها رقيًا وكان ذلك من ضمن دوافع التركيز عليها، بحيث تصبح مدخلًا لبناء خبرات في مجال التكنولوجيا الحديثة واللحاق بركب الصناعات المتقدمة. كما تساعد هذه الأدوات الأسر المكونة في الطبقة العاملة المصرية على إنجاز المهام المطلوبة للمنزل، التي تساهم في عملية إعادة إنتاج الفرد العامل (مثل تحضير الأكل، غسل الملابس، وغيرها من المهام المنزلية اللازمة) ما يتيح للمزيد من العمالة وقتًا أكبر للمساهمة في النشاط الإنتاجي، ويساعد ذلك المرأة على وجه التحديد على الانضمام إلى صفوف العمال.

أخيرًا.. كان من الأسباب الأساسية للاهتمام بهذه الصناعات، رغبة النظام الناصري في الهيمنة الأيدولوجية على الجماهير عبر التلفزيون والراديو الترانزستور. حيث كان لهذه الأجهزة دور أساسي في نشر أفكار الاشتراكية العربية في كل بيت ومصنع ومقهى، داخل مصر وخارجها، ما جعل منها ركنًا أساسيًا للمشروع القومي لعبد الناصر.

في سياق هذه الحملة لتشكيل الوعي المصري خاصة، والعربي عامة، كان لعبد الناصر ثلاثة فرسان. أولهم شركة «النصر» للتليفزيون والإلكترونيات، التي أنشئت في عام 1960، وثانيهم شركة «فيليبس» الشرق الهولندية، التي تم تأميمها ليتغير اسمها إلى «النصر» للادوات الكهربية والإلكترونية (فيليبس) عام 1961، والثالثة هي الشركة العربية للراديو والترانزستور والأجهزة الإلكترونية (تيليمصر) والتي أنشئت عام 1962.

هذه الشركات الثلاث سيطرت على سوق الأجهزة الكهربائية المصري وتوسعت إلى السوق العربي أيضًا. وبلغت قيمة إنتاج الشركات الثلاث في عام 1962/1961 نحو 3.7 مليون جنيه مصري، ونمت هذه الإنتاجية لتصل إلى ما يزيد عن 262.9 مليون جنيه مصري[13] بحلول 1984/1983 (في العام الذي تم فيه تشكيل هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية) كما بلغت قيمة صادراتها في نفس العام 12 مليون جنيه مصري[14].

13 ما يوازي 375.5 مليون دولار

14 Guide to Industry in Egypt in 30 Years: Vol 2, Ministry of Industry: General Authority for Industrialization, P291-296.

مـن ضمـن الأخـوات الثـلاث، كانـت «تيليمـصر» الأولى في الرحيـل، حيـث عرضـت الحكومـة 65% مـن أسـهمها للبيـع في عـام 1996 ضمـن برنامـج الخصخصـة (برغـم استمرارها في السـوق إلى الوقـت الراهـن، إلا أن وجودهـا ضعيفًـا للغاية وغير محسـوس).

بعـد عامـين قامـت الحكومـة بـشراء حصـة «فيليبـس» في شركـة «النـصر فيليبـس» لتصبـح الشركـة مملوكـة تمامًـا للدولـة، وغـيرت اسـمها إلى «نيـازا». وخـلال عمليـة إعـادة تنظيـم الشركـة، تخارجـت تمامًـا مـن سـوق السـلع المعمـرة والمنتجـات الكهربائيـة، ليقتـصر نشـاطها فقـط عـلى تصنيـع المصابيـح الكهربائيـة.

الشركـة التـي كانـت أول مـن يُصنِّـع أدوات كهربائيـة في الـشرق الأوسـط، وصـل بهـا الحـال إلى أن تكـون مجـرد مصنـع لمبـات. وبينـما كانـت قيمـة مـا تُصنِّعـه عـام 1984 يربـو عـلى 94 مليـون دولار، أصبحـت لا تنتـج في 2017 إلا مـا يقـدر بـ6.25 مليـون دولار.[15]

أمـا شركـة النـصر فقـد قـررت الحكومـة تصفيتهـا في 2006. ويـروي طـلال شـكر[16] أنهـا كانـت أقـوى الـشركات الثـلاث في السـوق، ومـا يؤكـد روايتـه أن النـصر كانـت المصنـع الوحيـد المعتمـد لـدى «توشـيبا»، و«شـارب»، و«سامسـونج»، و«فريـش»، وهـم جواهـر التـاج لخطـوط إنتـاج النـصر مـن ضمـن شركات عالميـة أخـرى.

كان هـدف الشركـة دائمًـا هـو الوصـول إلى تصنيـع المنتـج 100% محليًـا، لكـن مـع التطـور المتسـارع لتكنولوجيـا الاتصـالات ظـل هـذا الهـدف مجـرد حلـم.

مـن كل منتـج كانـت عليـه علامـة شركـة النـصر كان مـا بـين 25% إلى65% مصنـع محليًـا، والباقـي يتـم اسـتيراده مـن الشركـة الموكلـة. وفي عـام 1984/1983 كانـت إنتاجيـة الشركـة 80.6 مليـون جنيـه مـصري،[17] وأرباحهـا تفـوق 5.5 مليـون جنيـه مـصري،[18] لتحقـق هامـش أربـاح أكـثر مـن 6.8%.

لكـن سريعًـا مـا سـتتبدل أقـدار الشركـة، لتصبـح عـبرة بـين شركات القطـاع العـام، ونموذجًـا عـلى الكيانـات الإنتاجيـة التـي اجتمـع عليهـا عنـصرا إهـمال الاسـتثمار الرأسـمالي، والقوانـين التـي سـهلت لمديـري القطـاع العـام أخـذ قـرارات بـدون الرجـوع إلى وزارة الصناعـة، وأتاحـت لهـم أخـذ قـروض تجاريـة والتعامـل مـع البنـوك الخاصـة بطريقـة أضرت بـأداء الشركـة بشـدة.

15 موازنة الشركة 2017/2016 http://www.neeasae.com.eg/index.php?mode=getmodueldetails&Id=127

16 طلال شكر: قيادي عمال ولد في النصف الثاني من الأربعينيات، عمل بشركة النصر منذ عام 1968 حتى تصفيتها في 2006. في خلال الثمانية والثلاثين عامًا التي قضاها في الشركة عمل في السلك النقابي وكمنظم للعمال، كما كان ممثلًا عن العمال في مجلس إدارة الشركة منذ عام 1978 حتى حلها في 2006. قابله كاتب الفصل لأخذ شهادته في 2 يوليو2018 في القاهرة.

17 أي ما يوازي 115.1 مليون دولار

18 قرابة 7.86 مليون دولار.

في عام 1983 قام مدير شركة النصر بأخذ ثلاثة قروض تجارية بفترة سماح 180 يومًا فقط لا غير، في مخاطرة ضخمة وكارثية. القرض الأول من البنك الأهلي بقيمة 11 مليون دولار، والقرض الثاني من البنك الوطني للتنمية بقيمة 9 مليون دولار، والقرض الثالث من بنك مصر، وكانت عملته الجنيه المصري، وذلك لتسيير الحسابات الجارية. لا نجد حتى الآن تبريرًا منطقيًا لضخامة هذه القروض، فالمبرر الأساسي أنها كانت قروضًا استثماريةً لتوسيع القدرات الإنتاجية للشركة وتمويل شراء مكونات الإنتاج المستوردة، لكن فترة السماح المقدرة بستة أشهر فقط غير منطقية تمامًا مع طبيعة القروض الاستثمارية. في نفس الفترة قام مدير الشركة بتوقيع عقد يمنح شركة «العربي» لتجارة الإلكترونيات حقوق خدمة ما بعد البيع حصرية كاملة مقابل 3 جنيهات مصرية للجهاز. شكَّلا هذان القراران ضربة موجعة جدًا للشركة، خاصة وأن الشركة خسرت أحد مصادر ربحيتها المستمرة بسبب عقد «العربي»، وفي عام 1985/1984 انخفضت أرباح الشركة بنسبة 36.4%، لتقل عن 3.5 مليون جنيه، لتبدأ فترة صعبة في تاريخها[19].

في عام 1986، كانت حكومة رئيس الوزراء، على لطفي، تواجه بوادر أزمة حقيقية، فارتفع العجز وتسارع التضخم، وتحولت الديون الخارجية إلى تلال لا أول لها ولا أخر، وهي الأزمة التي سيتم حلها في 1991 بمساعدة صندوق النقد والبنك الدوليين. لكننا ما زلنا في عام 1986 مع قصة شركة النصر، حيث قررت حكومة علي لطفي فجأة وقف تخصيص العملة الصعبة لشركات القطاع العام لتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج. ولتزيد الطين بلة، قررت منع البيع داخل السوق المصري بالعملة الصعبة، وحتى هذا القرار كانت الشركة تقوم بالبيع في السوق المحلي للموزعين بالدولار لتمويل احتياجاتها الدولارية لشراء مستلزمات الإنتاج من الخارج، وهي سياسة كانت تنقل حمل تمويل احتياجات الشركة من العملة الصعبة إلى التجار، بدلًا من الشركة نفسها.

لم تقتصر المشكلة على أن الشركة الآن غير قادرة على شراء مدخلات الإنتاج المستوردة، وتسبب ذلك في تعطيل خطوط الإنتاج، إلا أنها أيضًا كانت بحاجة لتسديد مستحقات ديونها، والتي جزء مهم منها مقوم بالدولار. لذا شهد عام 1987/1986 بداية الخسارة بعد 27 عامًا من النجاح[20].

وفي عام 1991 حصلت مصر على حزمة إنقاذ مالي دولية تحت ما يعرف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وبالنسبة للشركة التي تعاني من أزمة توفير عملة لأكثر

19 طلال شكر

20 طلال شكر

مـن أربـع سـنوات، مثلـت حزمـة الإنقـاذ طـوق نجـاة لهـا، حيـث سـاهمت في توفـير العملـة الصعبـة للشركـة، مـا سـاعد عـلى عـودة كل خطـوط الإنتـاج لكامـل طاقتهـا الإنتاجيـة، ومـع ذلـك ظلـت تحقـق خسـائر، فخـلال السـنوات الأربـع لأزمـة العملـة تراكـم عليهـا جبـل مـن مسـتحقات الديـون منـع شـمس الأربـاح مـن السـطوع.

ويعلـق شـكر عـلى أداء الشركـة في هـذه الفـترة بقولـه إن خسـائر الشركـة كانـت ورقيـة فقـط، بمعنـى أن الإنتاجيـة كانـت كافيـة لتمويـل العمليـات الجاريـة، ولكـن الديـون المتراكمـة وفوائدهـا جعـلا الشركـة مسـجلة في بنـد الخسـارة.

وفي مطلـع التسـعينيات تـم تحويـل نظـام الهيئـات العامـة للقطـاع العـام إلى نظـام الـشركات القابضـة، ومعـه تحولـت الهيئـة العامـة لقطـاع الصناعـات الهندسـية إلى الشركـة القابضـة للصناعـات الهندسـية، والتـي اتخـذت خطـوات جريئـة لإنقـاذ شركـة النـصر بـدءًا مـن عـام 1993.

بحلـول عـام 1993، كانـت شركـة النـصر قـد نجحـت في تسـديد التزاماتهـا إلى البنـك الوطنـي للتنميـة كاملـة، ولكـن التزاماتهـا لبنكـين آخريـن تراكمـت لدرجـة مرعبـة هددت بقـاء الشركـة. وقامـت الشركـة القابضـة بالتفـاوض مـع البنكـين بالنيابـة عـن شركـة النـصر وتوصلـت إلى تسـوية يتخـلى بموجبهـا البنـكان عـن جـزء مـن مسـتحقاتهما، مـع إلغـاء مسـتحقات الفوائـد، مقابـل الانتظـام في الدفـع في مسـتحقات أصـول القـروض. فمـع كل دفعـة مـن الأصـول تسـدد، تلغـى دفعـة مـن الفوائـد.. وهكـذا. في نفـس الوقـت قامـت الشركـة القابضـة بتعزيـز رأسـمال شركـة النـصر، فزادتـه مـن السـتة مليـون جنيـه الأصليـة، ليصـل إلى 89 مليـون جنيـه مـصري، وهومـا سـمح للشركـة بالانتعـاش لفـترة.

وفي عـام 1996، قـام مديـر شركـة النـصر مظهـر عبـد الحكيـم -الـذي كان أيضًـا رئيـس مجلـس الإدارة- ببيـع بضاعـة بقيمـة 46 مليـون جنيـه مـصري لأحـد تجـار شـارع عبـد العزيـز[21] بـدون ضمانـات كافيـة، وبـلا خطـاب ضـمان بنـكي.[22] كـما وقَّـع في العـام نفسـه عـلى عقـد بيـع رخصـة التصنيـع الحصريـة لـ»توشـيبا» في مـصر لشركـة «العـربي»، وهـو مـا اعتـبره مراقبـون كثـيرون أنـه تفريـط في الترخيـص بثمـن بخـس. وسـمح لمهنـدسي شركـة النـصر، الذيـن سـافروا إلى اليابـان للتدريـب في مصانـع «توشـيبا»، بالانتقـال للعمل في شركات «العـربي»، عـلى الرغـم مـن أنهـم لم يكملـوا عقودهـم الإلزاميـة لـدى النـصر.

فشـل تاجـر عبـد العزيـز في تسـديد ثمـن البضاعـة لتخـسر الشركـة أحـد أهـم مصـادر دخلهـا. وفي عـام 1997 قـام المديـر الجديـد للشركـة القابضـة للصناعـات الهندسـية،

21 هناك العديد من القصص حول تغول تجار عبد العزيز واستيلائهم على الشركات العامة التي كانوا يوزعون لصالحها وفسادهم المستشري في هذه الفترة.

22 طلال شكر

محيي الدين أبو علم، بإعفاء مظهر عبد الحكيم من منصبه في إدارة شركة النصر، وواجه عبد الحكيم اتهامات بتبديد المال العام لقى على أثرها حكمًا بالسجن ثلاث سنوات.

تحرك أبو علم بسرعة لإنقاذ الشركة من ديونها الجديدة، حيث استغل القانون الذي سمح للشركة القابضة بالاحتفاظ بنصف أرباح عمليات الخصخصة وتوريد النصف الأخر للخزانة المركزية. فاستخدم أرباح الخصخصة لإنقاذ الشركة من عثرتها، لتعود ثانية للإنتاج وتتعافى من خسارة عقد البيع لتاجر عبد العزيز.

بعد بضعة أعوام، عندما تم تعديل القانون لتعود كامل أرباح الخصخصة للحكومة، بدلًا من استخدام نصفها لتطوير شركات القطاع العام، قدم أبو علم -وهومؤمن قوي بأهمية القطاع العام على حد تعبير شكر- استقالته.[23]

بلا موارد جديدة، وبدون رؤية، وبعد تسارع موجة الخصخصة، خاصة في عهد رئيس الوزراء كمال الجنزوري، ظلت الشركة في برزخ تقضي أيامها بدون خطط طويلة المدى للتعافي والتطوير لمدة ثماني سنوات.

وفي عامي 2004/2003، قامت الحكومة بعرض الشركة للخصخصة مقابل 100 مليون جنيه مصري، وهو ثمن بخس جدًا في تقديرات شكر، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان أن رأس مال الشركة فقط في عام 1993 كان 89 مليون جنيه، وأن إنتاجيتها السنوية كانت تفوق الـ100 مليون جنيه.

تقدم طرف واحد فقط للشراء، وبسبب القواعد الحكومية المنظمة للعملية تم إلغاء عملية البيع. وبعدها بعامين صدر قرار تصفية الشركة تمامًا، وبيعت الأرض لشركة عقارات، بيعت بعض خطوط الإنتاج لشركات خاصة، وبيع البعض الأخر خردة، لتنتهي واحدة من أهم قصص التصنيع في مصر نهاية غير مشرفة وغير لائقة بالتجربة التي خاضتها لقرابة نصف قرن.

القرادة على ظهر الفيل

تسوق مجموعة «العربي» نفسها دائمًا كإمبراطورية عصامية بدأت ببضعة آلاف من الجنيهات وأربعة عمال في محل في حي الموسكي العتيق في القاهرة عام 1964، فهل هذه هي الرواية الوحيدة؟ أم أن هناك وجهًا آخر للقصة؟

تعتبر الإمبراطورية المترامية الأطراف أكبر وأقوى اللاعبين في السوق المصرية. حيث تسيطر على 52% من سوق الأدوات متعددة الاستخدامات، و31.9% من السوق

23 طلال شكر

المتنامـي لأجهـزة التكييـف، و52.5% مـن سـوق الثلاجـات، وأكـثر مـن 60% مـن سـوق الغسـالات، و57% مـن سـوق سـخانات الميـاه، وأخـيرًا 6.8% مـن سـوق الحاسـبات المحمولـة (Notebook) الـذي تحـاول العـربي غـزوه حاليًـا.

بهـذه الأرقـام مـن الممكـن افـتراض أنـه لا يخلـو بيـت في مـصر مـن اسـم «العـربي».. ولم لا؟ فالمجموعـة تمتلـك قاعـدة صناعيـة تؤهلهـا لهـذا الانتشـار. يتبعهـا مجمعـان صناعيـان يشـملان 16 مصنعًـا في بنهـا وقويسـنا،[24] كـما أعلنـت عـن إنشـاء مصنعـين آخريـن. وخلال السـبع سـنوات الماضيـة جـرت زيـادة العمالـة الموظفـة في مجموعـة العـربي مـن 18 ألـف عامـل في 2011، إلى أكـثر مـن 25 ألـف عامـل في 2018.

الاسـم الأكـثر شـهرة بـين الجمهـور هـو «توشـيبا العـربي» للمنتجـات المرئيـة، وهـو مـشروع مشـترك بـين شركـة العـربي القابضـة التـي تملـك 49% مـن الشراكـة، وشركـة توشـيبا اليابانيـة التـي تملـك 51% مـن المـشروع. وفي عـام 2011 أصبـح يتبـع هـذه الشركـة مصنـع لإنتـاج الشاشـات التلفزيونيـة الحديثـة المعروفـة باسـم LCD.

و«توشـيبا العـربي» واحـدة مـن ثـلاث شركات مشـتركة بـين مجموعـة العـربي وشركات عالميـة، اثنـان منهـما في شراكـة مـع توشـيبا. كـما تتبـع مجموعـة العـربي تسـع شركات أخـرى مملوكـة بالكامـل لهـا، وتغطـي إمبراطوريـة العـربي المتمثلـة في 12 شركـة مختلفـة مجـالات متفرقـة مثـل الخدمـات الطبيـة، والاسـتثمارات الماليـة، وبالطبـع الصناعـات الهندسـية والأجهـزة الكهربائيـة.

فكيـف تغلبـت شركـة بـدأت بأقـل مـن 4 آلاف جنيـه، و4 موظفـين عـلى عمالقـة صناعيـين مثـل النـصر، وتليمـصر وفيليبـس؟ والإجابـة هـي «الرأسـمالية».. ولم لا؟

قصـة العـربي ونجاحهـا هـي «البروباجنـدا» المثاليـة للعـالم الرأسـمالي، ففيهـا يتغلـب صاحـب الشركـة الخاصـة الصغـيرة عـلى عمـلاق ضعيـف الفعاليـة مملـوك للدولـة بفضـل مهارتـه، وجرأتـه، ومناوراتـه التجاريـة. قصـة جديـرة بـأن يقرأهـا الاقتصادي النيوكلاسـيكي فردريـك فـون هايـك عـلى أطفالـه قبـل النـوم. ولكـن حـين نقـول إن العـربي وصلـت إلى مـا هـي عليـه عـن طريـق الرأسـمالية لا نقصـد هـذه القصـة الورديـة، بـل نقصـد قصـة أكـثر ظلامًـا.

العـربي بـدأت كشركـة صغـيرة وغـير ملحوظـة إلى حـد كبـير، حيـث كانـت واحـدة مـن موزعـي شركـة النـصر. لكنهـا تطـورت بسرعـة لتنجـح في توطيـد نفسـها كواحـدة مـن أبـرز تجـار التوزيـع، إذ حصلـت في عـام 1974، بعـد عـشرة أعـوام فقـط مـن تأسيسـها، عـلى حقـوق التوزيـع الحصريـة لمنتجـات توشـيبا في مـصر. ولا يوجـد في المصـادر المتاحـة لنـا عـن تاريـخ الشركـة أيـة معلومـات تـبرر لنـا هـذا التطـور الملفـت للنظـر.

24 https://www.youtube.com/watch?v=gdxUnmCFSmU

وفي عـام 1982 بـدأت العـربي في إنشـاء أول مصنـع لهـا، ووقعـت في نفـس الفـترة عـلى عقـد مـع مديـر شركـة النـصر منحهـا الحـق الحـصري في خدمـات مـا بعـد البيـع كوكيـل الصيانـة المعتمـد لتوشـيبا. ولا توجـد أيضًـا أيـة مصـادر تقـدم سـببًا مقنعًـا لمنـح الشركـة هـذا الحـق الحـصري.

وثَّـق هـذا العقـد أقـدام العـربي في ملعـب التصنيـع، حتـى ولـو كان عـلى نطـاق صغـير نسـبيًا. فعـلى الرغـم مـن أن النـصر مـا زالـت حتى هـذا الوقـت تتمتـع بالوكالـة الحصرية لتصنيـع توشـيبا، فقـد اسـتولت العـربي عـلى سـوق الصيانـة المربـح ليشـكل وقـودًا لآلتهـا الصناعية.

وفي عـام 1996 وقـع مظهـر عبـد الحكيـم مديـر شركـة النـصر، ورئيـس مجلـس إداراتهـا، عقـدًا مـع شركـة العـربي تنـازل بموجبـه عـن حـق الوكالـة الحصريـة لتصنيـع توشـيبا. وهـو عقـد يشـاع أنـه تـم تدريسـه عـلى مـدار سـنوات في محـاضرات إدارة الأعـمال في أروقـة الجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة، كمثـال عـلى العقـود غـير المتكافئـة.[25] موقِّـع العقـد -مظهـر عبـد الحكيـم- هـو مـن حُكـم عليـه بالسـجن ثـلاث سـنوات لتبديـد المـال العـام، كـما أشرنـا سـابقًا، أمـا نجـم العـربي فظـل في صعـود.

في عـام 2001 باعـت الحكومـة مـا تبقـى لهـا مـن أسـهم في تليمـصر. وفتحـت العـربي ثـاني مجمـع صناعـي لهـا في تربـص واضـح للانقضـاض عـلى فتـات القطـاع العـام عـلى أثـر موجـة خصخصـة وتصفيـة عارمـة لـشركات الدولـة.

وفي عـام 2004، عُرضـت شركـة النـصر للبيـع مـا أضر بثقـة شركائهـا الأجانـب. واسـتفاد العـربي مـن هـذا الوضـع، حيـث انتقلـت شراكـة «SHARP» مـن النـصر إلى العـربي، قبـل عامـين مـن تصفيـة الشركـة تمامًـا، كـما انتقلـت شراكـة «NEC» مـن تليمـصر إلى العـربي،[26] وهـو مـا قـد يكـون تـم أيضًـا في سـياق مشـابه بالنظـر إلى ضمـور الشركـة تدريجيًـا.

عـلى الجانـب الآخـر، وقفـت العـربي منتـصرة عـلى أنقـاض الـشركات التـي سـاهمت في تغذيـة نشـاطها مـن قبـل. وتقـوم العـربي الآن بإنشـاء مـدارس متخصصـة لتمدهـا بمـا تحتاجـه مـن تقنيـين.[27] ويشـار إليهـا بالبنـان كـثروة وطنيـة، خاصـة بعـد إعلانهـا نيتهـا عـن تصنيـع منتـج مـصري [28]100%.

صناعة السيارات:

25 Talal, Shoukr, Cairo, July 2nd.

26 العربي جروب : فيلم وثائقي عن قصة نجاح توشيبا العربي https://www.youtube.com/watch?v=gdxUnmCFSmU

27 التعليم تعلن بدء استقبال طلبات الالتحاق بمدرسة العربي للتكنولوجيا التطبيقية - محمود طه حسين - اليوم السابع - 2018 - https://bit.ly/2MkL6VY

28 مجموعة العربي: نخطط لإنشاء مصانع في قويسنا وبنها وبني سويف - نادر سلامة - فيتو- 2018 - http://www.vetogate.

يعود تاريخ صناعة السيارات في مصر حتى عام 1926، حين أسست شركة «فورد» الأمريكية مكتبًا في القاهرة برأسمال قدره 2500 جنيه مصري، وبعدها بعام واحد قررت الشركة فتح مصنع شديد الصغر في الإسكندرية قادر على تجميع 25 سيارة ركوب، و25 سيارة نقل كل عام.

وعلى الرغم من ظهور «جنرال موتورز» على الساحة بعد ذلك، إلا أن «فورد» حافظت على مكانتها وريادتها في سوق السيارات المصري عن طريق استثمارات مستمرة من الشركة الأم في سوق به فرص كبيرة للربح وقلة من المنافسين.

وفي عام 1950 افتتحت شركة «فورد» مصنعًا أكبر بكثير من وحدتها القائمة، يقع أيضًا في الإسكندرية، حيث كان المصنع الجديد قادرًا على تجميع 4 آلاف سيارة سنويًا، ويوظف 250 عاملًا، ولا تتاح مصادر لتخبرنا إن كان عمل بكامل طاقته الإنتاجية أم لا.

وفي 1960، كانت قيمة أصول «فورد مصر» تفوق الـ7 مليون دولار، أي 2.8 مليون جنيه مصري فقط لا غير. لكن الدولة كانت قد دخلت على خط المنافسة، حيث أسست الحكومة المصرية آنذاك شركة النصر لصناعة السيارات برأس مال مبدئي قيمته 30 مليون جنيه مصري، أي أكثر من 75 مليون دولار، ووظفت الشركة في عامها الأول 360 عاملًا.

غيمت النصر على آمال فورد بالتوسع في السوق المصري، أو حتى المحافظة على مكانتها الريادية به، خاصة وأن النصر كانت تبيع سيارتها بأسعار تقل كثيرًا عن فورد. لم تلبث النصر أن أبعدت فورد عن صدارة السوق المصرية، فأغلقت الأخيرة مصنعها في الإسكندرية خلال الستينيات، وتحولت مرة أخرى إلى مجرد وكيل تجاري لفورد العالمية[29].

ولدت النصر لتكون عملاقًا، فرأس المال المدفوع كان ضخمًا بكل المقاييس. وفي خلال أشهرها الأولى حصلت الشركة على أربع رخص تصنيع لأربعة خطوط إنتاج مختلفة. فهي قد أُنشئت لتلبية كل احتياجات السوق، سيارات ركوب، وجرارات، ونقل، وحافلات، ولواري، وكانت تأمل في أن تنتج سيارة محلية الصنع بنسبة 100% في المستقبل.

كان من المخطط أن تصنع النصر محليًا جرارات بمكون محلي بنسبة 52%، وسيارات ركوب بنسبة 43%، يضاف إليها 44% تحصل عليها من مصانع مغذية

com/3039475

29 Robert L. Tignor, In the Grip of Politics: The Ford Motor Company of Egypt, 1945-1960.

محليـة، لتصـل نسـبة التصنيـع المحـلي كاملـة لـ87%.[30] وفي مجـال حافـلات النقـل واللـواري كان المسـتهدف تصنيـع 46% مـن مكوناتهـا محليًـا، و47% أخـرى مـن المصانـع المغذيـة المحليـة، لتصـل نسـبة المكونـات المحليـة لـ93%.

وعـلى الرغـم مـن أن الصـورة الحـاضرة في وقتنـا الراهـن لماركـة النـصر هـي سـيارات طـراز فيـات، التـي عفـا عليهـا الزمـن، إلا أن الشركـة نجحـت إلى حـد كبـير في تحقيـق عـدد مـن أهدافهـا الموعـودة برغـم الفـترات الصعبـة التـي مـرت عليهـا.

في النصـف الثـاني مـن السـتينيات كانـت أزمـة العملـة تطـل برأسـها المذمـوم وبـدأت في التأثـير عـلى سلاسـة الإنتـاج. فبعـد سـنوات أولى قضـت فيهـا الشركـة شـوطًا معتـبرًا في تأسـيس نفسـها كلاعـب جديـد في السـاحة، بـدأ انحـدار الإنتـاج عـلى أثـر صعوبـة تمويـل شراء لـوازم الإنتـاج الواجـب اسـتيرادها. فانخفضـت قيمـة الإنتـاج مـن 16.2 مليـون جنيـه مـصري في عـام 1964-1965 إلى نحـو 5.6 مليـون جنيـه مـصري عـام 1967-1968. وتباطـأ إنتـاج سـيارات الركـوب حتـى قـارب التوقـف التـام، فأنتجـت الشركـة في هـذا العـام 90 سـيارة ركـوب فقـط! وفي مايـو1968 تـم تعيـين الدكتـور مهنـدس، عـادل جزاريـن، مديـرًا للشركـة، ليبـدأ العمـل عـلى حـل أزمـة العملـة الصعبـة، وتدخـل الشركـة عصرهـا الذهبـي.

وبسـبب صعوبـة الحصـول عـلى الكميـات المطلوبـة مـن العملـة الصعبـة لتمويـل شراء لـوازم الإنتـاج مـن مخصصـات الحكومـة، وضـع جزاريـن برنامجًـا لتوريـد سـيارات النـصر للمصريـين المقيمـين بالخـارج ومنحهـم الاولويـة في التسـليم، شرط أن يدفعـوا كامـل قيمـة السـيارة بالعملـة الصعبـة. نجـح هـذا التكتيـك الخـلاق في إنقـاذ الشركـة بعـد أن بـدت أنهـا عـلى مشـارف الانهيـار، وانتظـم الإنتـاج مـرة ثانيـة في عـام 1969، وبحلـول عـام 1970 كانـت الشركـة تعافـت تمامًـا مـن الأزمـة، بـل وحققـت نمـوًا في الإنتـاج قـدره 50% مقارنـة ببدايـة الأزمـة في 1964. وخـلال السـبعينيات اسـتمرت الشركـة في نموهـا، فالقوانـين التـي منحـت مديـري الـشركات صلاحيـات واسـعة سـمحت لجزاريـن في الاسـتمرار في إدارة الشركـة وبقائهـا عـلى رأس السـوق.

وفي عـام 1975 عـادت فـورد مـرة ثانيـة للسـوق المـصري، ولكـن عـلى نطـاق أضيـق مـما كانـت عليـه قبـل انسـحابها في السـتينيات، فسـيطرة النـصر عـلى السـوق آنـذاك كانـت لا تضاهـى. وفي العـام نفسـه أسـس لطفـي منصـور -أحـد الإقطاعيـين الذيـن تركـوا البـلاد عقـب قوانـين الإصـلاح الزراعـي- مجموعـة «منصـور» كمـوزع رسـمي لـ»جـنرال موتـورز». وفي 1977 أُسسـت شركـة المركبـات العربيـة الأمريكيـة، كشراكـة بـين الهيئـة العربيـة للتصنيـع، ومجموعـة «كرايسـلر». كانـت الشراكـة الأولى مـن نوعهـا ومصـدر

30 Gazarin 29-36.

قلق للنصر التي بات مركزها في السوق مهددًا على أثر الانفتاح. فالهيئة العربية للتصنيع كانت مختصة بالإنتاج الحربي ودخولها سباق تصنيع السيارات عبر شراكة «كرايسلر»، سيُعرِّض مبيعات النصر للجيش المصري للخطر. وعلى الرغم من المنافسة المحتدمة في السوق المفتوح حديثًا، ظلت النصر محافظة على مركزها كأكبر مُصنِع وموزع سيارات في مصر، وهي شعبية تؤكد على أن الشركة لم تكن مجرد خنزير يسمن في حظيرة سوق مغلق، بل منافس شرس نما بجدراته، وليس بفضل غياب المنافسة القوية.

في عام 1980 بدأت الشركة في محاولة إدخال موديلات جديدة على خطوط إنتاجها. تقدمت إليها عروض عدة، لكن لم تقبل أي منهم، لأن كلهم كانوا يعتمدون على خفض نسبة المنتج محليًا من السيارة، وهو شيء غير مقبول بالنسبة للشركة وجزارين على حد السواء. فخفض نسبة المنتج محليًا معناه محو كل التقدم الذي أحرزته مصر في مجال تعميق التصنيع المحلي، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالصناعات المغذية التي كانت نمت إلى حد كبير في هذه الفترة.

بحلول 1983-1984 كانت الشركة تملك 8 مصانع تغطي مساحة 180 ألف متر مربع. نجحت هذه المصانع في إنتاج مواتير مركبات، وأكثر من 70% من اللواري، و75% من الحافلات، و45% من سيارات الركوب، و45% من الجرارات، وأكثر من 90% من سيارات النقل. وبينما بدأت الشركة في إنتاج 12 ألف سيارة سنويًا خلال العقد الأول لعملها، نجحت في تلك الفترة في إنتاج 22 ألف سيارة ركوب، وتصدير منتجاتها إلى العراق، والكويت، وليبيا، والسودان، وبلغت قيمة إنتاجية الشركة في هذا العام 255.6 مليون جنيه مصري، وحققت 12 مليون جنيه أرباح صافية.[31]

وعلى الرغم من هذه الأرقام التي توحي بالتفاؤل، إلا أن أيام العملاق كانت معدودة، فقد تم نقل جزارين لإدارة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية، عندما أُنشئت في نفس الفترة. وفي عام 1985 قامت الإدارة الجديدة للشركة، بالتعاون مع هيئة الاستثمار، بقبول عرض خارجي أسوأ من الذي رفضته الشركة في 1980. كان العرض مقدمًا من «جنرال موتورز مصر» -وهي شراكة جديدة- بحيث تصنع سيارات «أوبل» في مصانع النصر كماكينات مؤجرة، وهو ما سيؤدي لأن تختفي ماركة النصر لسيارات الركوب تمامًا. كما لم يتضمن العقد تعهدات بعدم تخفيض نسبة المنتج محليًا في مصانع النصر، وبعد هذا الاتفاق لم تعد ماركة النصر متواجدة إلا في سوق اللواري، والحافلات، والجرارات.[32] وبعد ذلك بقليل

31 Gazarin 35-55

32 Morsy 95-99

حصلت مرسيدس على رخصة تصنيع لواري وحافلات في مصر، بدون أية تعهدات بتعميق الصناعة، كما بدأت مؤسسات الدولة المختلفة في توريد احتياجاتها من مصادر أخرى غير النصر.[33] وبدون ماركة، أو منتج، أوسوق، تقزمت النصر لمجرد مؤجر مصنع، فماتت، ولم يظل منها إلا اسم على ورق.

في عام 1985 دخل لاعب آخر حلبة الصراع، وهي شركة «غبور أوتو»، بعد أن قامت بإعادة هيكلة نمط أعمالها لتبدأ في تجميع هياكل الحافلات محليًا.

أُنشئت «غبور أوتو» في 1948 على يد صادق وكمال غبور، كشركة تجارة قطع غيار سيارات. ونجحت من خلال هذا النشاط في مراكمة رأس المال، مما ساعدها على الانطلاق في سنوات التحرر الاقتصادي، ومع بدء حقبة الانفتاح اتجهت الشركة لنشاط تسويق السيارات وقطع الغيار، وفي 1985 اتجهت لصناعة تجميع الأتوبيسات، وفقًا لموقع الشركة الرسمي.

وبحلول عام 1992 كانت «غبور» قد نجحت في توقيع عقد للحصول على الوكالة الحصرية لبيع سيارات «هيونداي». وهي واحدة من أكبر مصنعي السيارات في العالم وأكثرهم نجاحًا، وكانت تحاول الحصول على قطعة أكبر من السوق المصري سريع النمو، خصوصًا مع انتهاء النصر كمنافس مسيطر على السوق، وعدم قدرة «جنرال موتورز»على السيطرة على السوق بسرعة كافية.

وفي 1995 نجحت في الحصول على ترخيص تجميع سيارات ركوب «هيونداي» في مصر، من هنا لم يحتج غبور إلا الوقت ليسيطر على السوق[34].

شهدت السنوات التالية صعودًا صاروخيًا لمجموعة غبور. فقد ارتفعت حصتها السوقية من 5.1% في عام 2001 إلى أكثر من 29.8% عام 2014.[35] ومن أشهر صفقاتها في السوق المصري كانت صفقة «التاكسي الأبيض»، وهو المشروع الذي تبنته الحكومة لإحلال سيارات التاكسي القديمة بأخرى جديدة، وبحسب مصادر صحفية فإن ماركة «فيرنا» التابعة لمجموعة غبور مثلت نحو44% من السيارات التي تم إحلالها بين 2009-2016. ويقول الكاتب الصحفي محمد علي إبراهيم، الذي ترأس تحرير صحيفة قومية في عهد مبارك، إنه سأل وزير المالية الأسبق، يوسف بطرس غالي، لماذا أصبحت معظم تاكسيات القاهرة من ماركة واحدة؟! وأن الأخير رد عليه بأن في الهند سيارات التاكسي من ماركة واحدة أيضًا، لكن الكاتب

---

33 Gazarin 62-65

34 Amirah El-Haddad, Jeremy Hodge and Nizar Manek, THE POLITICAL ECONOMY OF A SECTOR IN CRISIS: INDUSTRIAL POLICY AND POLITICAL CONNECTIONS IN THE EGYPTIAN AUTOMOTIVE INDUSTRY. ERF, 2017 ,P 6-11.https://bit.ly/2sfnlns

35 El Hadad, 39.

يرجح أن الصفقة عززتها علاقة غبور القوية بغالي وأنه حصل على امتيازات تزيد فرص ربحيته من خلال المشروع.[36]

وفي الفترة ما بين عامي 2008 و2017، انتفخت حصة الشركة من سوق سيارات الركوب من 27% لأكثر من 38.7%. على الجانب الآخر لم تتطور إنتاجية الشركة من سيارات النقل على مدار العقد الماضي. وكان عدد سيارات النقل المصنعة سنويًا يقترب من معدل ألف سيارة، باستثناء سنة 2014. ويعتبر أسوأ المؤدين في ترسانة الشركة هو قطاع الأتوبيسات، الذي انحدرت إنتاجيته بشكل طفيف على مدار العقد الماضي مسجلًا أعلى إنتاجية في عام 2008، حين أنتج 1174 حافلة، وهي أعلى نقطة في التسلسل الزمني لغبور مؤخرًا. ولم تقترب من هذا المعدل مرة ثانية إلا في 2015 حين أنتجت 1172 حافلة، وانحدرت ثانية وبسرعة كارثية إلى مستوى 642 حافلة فقط في عام 2017، وهي إنتاجية مثبطة للهمم جدًا، فهي بالكاد تمثل 12.8% من قوة الشركة الإنتاجية المقدرة بـ5 آلاف حافلة سنويًا.[37] وتقول الشركة إن مصنعها لإنتاج الأتوبيسات الذي أسسته في 2008، وكان من أهدافه الرئيسية التصدير، تعرض لعثرات في نشاطه بسبب تزامن تأسيسه مع الأزمة المالية العالمية، واضطرابات ثورة يناير.[38]

وعانت «غبور أوتو» من ضغوط مشابهة لما واجهته النصر بشأن صعوبة توفير العملة. فخلال السنوات من 2013-2016 كانت أزمة ندرة الدولار في السوق المصري تتصاعد مع ارتفاع سعره في السوق المتوازية وعجز السلطة عن السيطرة عليه. وتسبب ذلك في ضغوط على هوامش ربحية غبور لاعتمادها على استيراد نسبة مهمة من مكونات الإنتاج من الخارج. كما حدت المنافسة مع السيارات المستوردة من بعض البلاد، التي وقعت مصر معها اتفاقيات لتحرير التجارة، من قدرة الشركة على زيادة أسعار منتجاتها. وانتقد الرئيس التنفيذي للشركة توجه الدولة نحو تحرير تجارة السيارات بشكل صريح قائلًا «أود أن أحذر، ليس فقط من أجل جي بي أوتو، ولكن لكل الشركات المصرية التي تصنع أوتجمع السيارات في هذا البلد.. الامتيازات الاستثنائية لمجمعي (السيارات) في الخارج في إطار اتفاقات الشراكة الأوروبية والتركية والمغربية تضع الصناعة المحلية تحت ضغط هائل وغير

---

36 محمد علي إبراهيم -ملك التاكسي والاحتكار مع مبارك وبعده- مصر العربية - 2017 - https://goo.gl/tg7AzR

37 GB Auto the Leading Automotive Assembler and Distributor in the MENA Region. Investor Presentation. 2008 and GB Auto Company Profile

38 مبيعات «غبور» في الأشهر الثلاثة الأخيرة تشير لقرب تعافي سوق السيارات - محمد جاد - الشروق - 2013 - https://goo.gl/bK9y6w

مسـبوق»[39].

وقـد اسـتجابت الدولـة لاسـتغاثة غبـور وعلقـت في 2017 تطبيـق التخفيضـات السـنوية للرسـوم الجمركيـة عـلى السـيارات ذات المنشـأ الأوروبي، والتـي كان المقـرر تطبيقهـا مطلـع عـام 2018، في مشـهد آخـر مـن مسـاندة الدولـة للمصنعـين في هـذا القطـاع.[40]

وعـلى الرغـم مـن الضغـوط التـي شـكا منهـا غبـور، لكـن نتائجهـا الماليـة خـلال الفـترة الأخـيرة، تُظهـر أنهـا تعافـت بسرعـة، عـلى الرغـم مـن انخفـاض إجـمالي أربـاح الشركـة في عـام 2017 بقرابـة 250 مليـون جنيـه مـصري، وتحقيقهـا صـافي خسـائر طـوال العـام،[41] إلا أنهـا مـع اسـتقرار العملـة ثانيـة، وبدايـة العـام 2018، عـادت غبـور وبقـوة، فبالإضافـة إلى تحقيـق أربـاح صافيـة ثانيـة، زادت أربـاح المجموعـة الإجماليـة بأكـثر مـن 61.8% في النصـف الأول مـن العـام، مقارنـة بالعـام السـابق،[42] وهـو مـا يعكـس ارتبـاط خسـائر الشركـة الأخـيرة بمشـكلة العملـة، وليـس فقـط لتعرضهـا للمنافسـة دوليـة.

وتثـير مطالبـات مصنعـي السـيارات بالحمايـة مـن المنافسـة الدوليـة انتقـاد خـبراء، حيـث تمتعـت هـذه الصناعـة بالحمايـة لعقـود طويلـة، ومـع ذلـك لم تـزل غـير قـادرة عـلى مواجهـة السـوق العالمـي.

وعـلى الرغـم مـن تضاعـف سـوق السـيارات خمـس مـرات منـذ القضـاء عـلى شركـة النـصر، إلا أن عـدد المصانـع المغذيـة نمـا بنصـف هـذا المعـدل. وهـو مـا يشـير إلى أن خفـض الجـمارك عـلى اسـتيراد المكونـات كان لـه أثـر سـلبي عـلى عمليـة تعميـق التصنيـع المحليـة. حيـث شـجع المصنعـين عـلى اسـتيراد المزيـد مـن المكونـات مـن الخـارج، بالـذات الجديـدة والمعقـدة منهـا، بـدلًا مـن صناعتهـا محليًـا، وهـو وضـع مخيـف، إذا مـا أخذنـا في الحسـبان أن مـصر ملزمـة بالتحريـر التدريجـي لاسـتيراد السـيارات الكاملـة مـن الخـارج، والتـي سـتأتي بأسـعار منافسـة للمُنتَجـة محليًـا في العديـد مـن الحـالات.

وبـين عامـي 2004 و2014، انخفضـت نسـبة المُصنَـع محليًـا مـن المركبـات في السـوق المحـلي مـن 66% إلى 59% تحـت وطـأة المنافسـة العالميـة.[43] والمثـير للدهشـة في ذلـك، أن متوسـط اسـتغلال القـدرة الصناعيـة في قطـاع السـيارات في مـصر أقـل مـن الثلـث،[44] مـا يعنـي أنـه إذا عملـت هـذه المصانـع بكامـل طاقتهـا الإنتاجيـة لـن تلبـي احتياجـات

39 مصنعوالسيارات يراهنون على حماية الدولة لهم من منافسة السوق العالمية - محمد جاد - أصوات مصرية - 2015 - http:// www.aswatmasriya.com/news/details/872

40 مصر تقرر عدم خفض جمارك السيارات الأوروبية مطلع 2018 - مباشر - 2017 - https://goo.gl/kGDo5B

41 GB Auto Reports 4Q & FY17 Results

42 GB Auto Reports 2Q18 Results

43 Anthony Black, Brian Makundi, and Thomas McLennan , Africa's Automotive Industry Potential and Challenges , AFDP , 2017 , https://goo.gl/X6xUPe.

44 Sherif Yahya, Automotive Industry in Egypt, Thai Trade Center, 2013.

السوق المحلي فقط، بل ستصدر أيضًا.

وبصفة عامة، يمكننا تقسيم صناعة السيارات في مصر إلى مرحلتين، كل منهما قرابة الربع قرن. تبدأ الأولى من 1960 وتنتهي بانتهاء 1984، وتتميز بسيطرة شركة النصر لإنتاج السيارات، والثانية بين عامي 1984 وحتى عام 2010،[45] التي شهدت إزالة النصر من اللعبة لصالح غبور، ومنصور ورفاقهما.

في 1960 كان إجمالي القيمة المضافة في قطاع السيارات في مصر قد وصل إلى نحو 7.7 مليون دولار وقتها. وصلت هذه القيمة في سبع سنوات فقط في عام 1967[46] إلى 22.5 مليون دولار. وبحلول عام 1984 كانت قيمة إنتاجية النصر وحدها حوالي 390.5 مليون دولار. وقد نجحت النصر وحدها على مدار 24 سنة في إنماء القيمة الإنتاجية بأكثر من 4971%،[47] أي أن قيمة إنتاجية صناعة السيارات في هذه الفترة كانت تنمو بمعدل تراكمي نحو 17.7% سنويًا طوال الفترة.

على الجانب الآخر، نمت صناعة السيارات لتصل قيمة إنتاجها إلى 655 مليون دولار في 2010. [48] وهو نمو بقيمة 67% فقط على مدار 26 عامًا، أي بمعدل تراكمي 2% سنويًا فقط. وعلى الرغم من أنه كلما ترسخت الصناعة، كلما تباطأ نموها، إلا أن هذا لا يفسر التباطؤ البشع في الحقبة الثانية التي سيطر فيها القطاع الخاص، خاصة حين ندرك أن الإنتاجية مقاسة بالوحدات لم تنمُ أيضًا بنفس السرعة. ففي 1984 كانت النصر تنتج 22 ألف سيارة ركوب سنويًا، وهي زيادة تقدر بـ450% عن الـ4 آلاف سيارة التي كانت فورد تقدر على تصنيعها في 1960، قبل أن تغلق مصنعها. بحلول عام 2010 كان عدد السيارات المصنعة في مصر سنويًا أكثر بقليل من 43 ألف سيارة ركوب،[49] وهي زيادة بنسبة 95.5%، ما يجعل متوسط نسبة الزيادة السنوية التراكمية بين 1960 و1984 قرابة 7.4% سنويًا، أما بين 1984 و2010، تنخفض النسبة لـ2.6% فقط.

---

45 تم اختيار 1960 لأنها السنة التي أُنشئت فيها النصر للسيارات، أما 1984 كانت سنة القمة للنصر قبل تخلي الحكومة عنها والعقود الكارثية التي وقعت في 1985، و2010 كقمة صناعة السيارات في مصر حيث عانى السوق من ركود نسبي منذ أحداث 2011

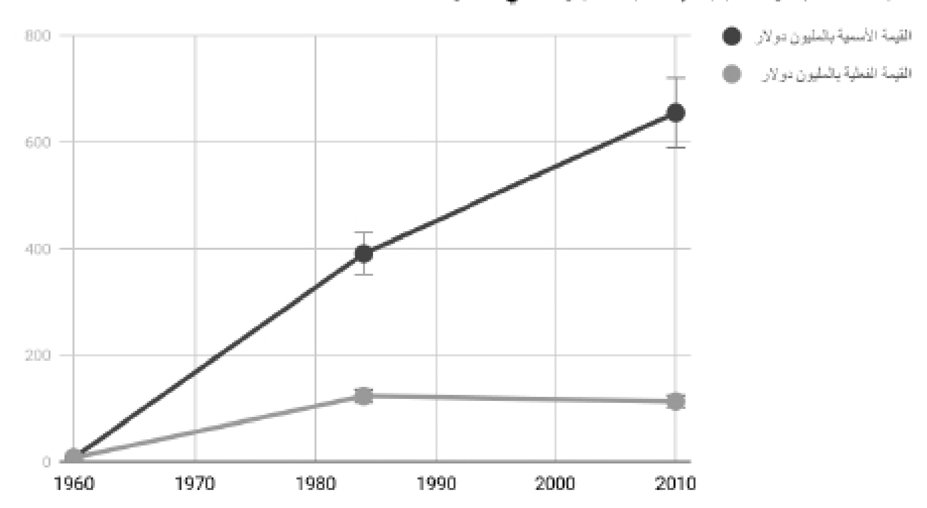
46 Mabro, 101.

47 أرقام 1960 و1967 تتضمن الصناعات المغذية، أرقام 1984 لا تتضمن إلا شركة النصر. فالرقم الحقيقي أكبر بكثير خاصة إذا ضمننا الصناعات المغذية والشركة العربية الأمريكية للمركبات ولكن لا توجد بيانات موثوق بها عن حجم أعمالهم في هذه الفترة.

48 Yahya, 1.

49 توجد اختلافات حول عدد السيارات المصنعة في مصر بين ما تقدمه OICA وبيانات البنك المركزي وبيانات المصنعين أنفسهم. وتم الأخذ باحصائيات البنك المركزي لسببين أولهما أنها متوافقة إلى حد ما مع بيانات المصنعين وثانيهما أن الأرقام أكثر اتساقًا داخليًا على عكس أرقام OICA التي تظهر زيادة أكثر من 20,000 سيارة منتجة في 2010 عن العامين السابق والتالي لها بدون أي تفسير.





وقد يعزى ضعف الإنتاجية إلى التنافس في السوق المحلي المفتوح. فقد تآكل نصيب المنتجين المحليين من السوق المصري للسيارات خلال السنوات الأخيرة، وتزامن ذلك مع خفض التعريفة الجمركية على السيارات المستوردة.

تعامل الدولة السيارات المصنعة في مصر، حتى الآن، معاملة التصنيع المحلي إذا كان 45% من مكوناتها محليًا في حالة سيارات الركوب (وهو نفس المعدل الذي حققته النصر للسيارات في 1984) و70% للحافلات (5% أقل من النصر للسيارات) و70% لسيارات النقل (20% أقل من المعدل الذي حققته النصر للسيارات منذ أكثر من ثلاثة عقود).[50] هذا يعني أننا أضعنا العقود الثلاثة الماضية في تمهيد الأرض لأرباح رجال الأعمال، ووضعنا لهم السوق المحلي على طبق من ذهب عن طريق إجراءات حمائية بلا مقابل، فبدلًا من تعميق الصناعة، سمحت لهم الدولة بتضحيلها. وهو أيضًا دليل على فشل رأس المال الخاص الصناعي في هذا القطاع، فخلال أكثر من 35 سنة من الإجراءات الحمائية، وعلى الرغم من وراثة قاعدة صناعية ضخمة، فشل القطاع الخاص في خلق صناعة سيارات حقيقية قادرة على المنافسة، حتى في سوقها المحلي، أوتعميق الصناعة، أو -على أقل التوقعات- المحافظة عليها كما وجدها. وكما يوضح الرسم البياني للقيمة الحقيقية المنتجة، فقيمة الإنتاج الحقيقية[51] انخفضت من 123.4 مليون دولار عام 1984، لأقل من 113.1 مليون دولار عام 2010، بمعدل انكماش كلي يفوق 8.3%.

50 Yahya, 6-7.

51 تم حساب قيمة الإنتاج الحقيقية على سنة أساس 1960 بإستخدام Areppim Dollar Deflator.

خاتمة

النظـرة العامـة عـلى الصناعـات الهندسـية تظهـر أنماطًـا لا يمكننـا تجاهلهـا. فعـلى الرغـم مـن أن القطـاع العـام المُـدار مـن قبـل الدولـة يـروج لـه الآن عـلى أنـه غـير كفـؤ ومهـدر للمـوارد ويعيـش عالـة عـلى الدولـة، تقـدم الروايـة التـي سردناهـا في هـذا الفصـل قصـة مختلفـة تمامًـا.

وتبـدو روايتنـا مغايـرة للصـورة السـائدة، لأننـا نعيـش أخـر مراحـل الخصخصـة وهـي (الأسـطرة) أي خلـق أسـطورة عـن القطـاع العـام، تخلـط بعـض الحقائـق بكثـير مـن المغالطـات والعديـد مـن الخيـالات للترويـج إلى أن الوضـع الحـالي هـو أفضـل مـا في الإمـكان.

البيانـات التـي سردناهـا تبنـي صـورة واضحـة لقطـاع عـام نجـح في تحقيق نتائـج مبهرة برغـم تعـدد العقبـات وصعوبتهـا. صحيـح أنـه لم يحقـق كل وعـوده، فنحـن لم نُصنـع سـيارة مصريـة 100%، ولا تلفزيونًـا مـن أولـه إلى أخـره. إلا أنـه -القطـاع العـام- أوفى بوعـود كافيـة لأن تقنعنـا أن تجربتـه كانـت صادقـة في النيـة والجهـد.. تجربـة سـتظل في خلفيـة ذاكرتنـا الجمعيـة كلـما تحدثنـا عـن النظـم التنمويـة، وتسـتحق إعـادة الزيـارة مـرة أخـرى وبعيـون صادقـة.. بـلا أسـاطير.

ربمـا لاحـظ القـارئ الآن أن الشركتـين اللتـين تحدثنـا عنهـما –العـربي، وغبـور- اللتـان سـيطرتا عـلى السـوق بعـد غيـاب القطـاع العـام، آتيتـا الى السـاحة أصـلًا في صـورة تجـار موزعـين. كلتاهـما بدأتـا في دخـول سـاحة التصنيـع في الثمانينيـات، العـربي راكـم أرباحـه مـن توزيـع منتجـات القطـاع العـام، وغبـور اسـتفاد مـن البيئـة الاسـتهلاكية لسـوق السـيارات التـي مهدتهـا السياسـات الناصريـة وراكـم أرباحـه جزئيًـا مـن تسـويق السـيارات وقطـع الغيـار، حتـى إذا أتمـا اسـتفادتهما مـن هـذه الأوضـاع، أصبـح لهـما وضـع مسـيطر عـلى السـوق. يشـبه ذلـك مـا تقـوم بـه صغـار العناكـب التـي تـأكل أمهـا بعـد أن تأخـذ منهـا كل الغـذاء الـذي تحتاجـه منهـا، وهـو مـا ينسـف الفكـرة الشـائعة أن القطـاع الخـاص الصناعـي في مـصر طفيـلي، فهـي فكـرة خاطئـة تمامًـا، لأن الطفيـل يُبقـي الجسـم المعيـل حيًـا ليضمـن حياتـه، لا أن يمتصـه لأخـر رمـق كـما فعلـوا هـم.

والأهـم أن التصنيـع في سـتينيات القـرن المـاضي بقـي بـلا قريـن مـن حيـث نمـو عـدد المصانـع، والقيمـة المضافـة، والأعـداد المنتجـة، والاسـتثمارات.

وأخـيرًا.. فـإن الصناعـات الجديـدة عـلى حيـاة المصريـين مثـل الحواسـب المحمولـة والهواتـف النقالـة، تبقـى حتـى الآن في طـور الطفولـة الصناعـي في مـصر. فـلا تـزال رؤوس الأمـوال المحليـة بعيـدة عـن هـذه الصناعـات التكنولوجيـة، بينـما أقبـل كيـان

دولي بجدية على الدخول في هذه الصناعات خلال الفترة الأخيرة، وهو سامسونج الكورية.[52]

فقد أسست سامسونج مصنعًا في بني سويف لصناعة شاشات التلفزيون في فترة تتسم بالاضطراب السياسي، وافتتح المصنع أعماله بعد أحداث 30 يونيه مباشرة (يوليه 2013).[53] ويعد هذا المصنع من الاستثمارات الجادة، إذ يقوم بصناعة الشاشات من الصفر، بدلًا من تجميعها من الخارج، وبعد هذه الخطوة تطلعت الشركة إلى التوسع في مصر، من خلال تأسيس مصنع للهواتف الذكية ومنتجات أخرى متقدمة تكنولوجيًا.[54]

وتستحوذ سامسونج بالفعل على حصة كبيرة من سوق المحمول في مصر (42%)[55] ويبدو أنها تسعى إلى تعزيز سيطرتها على السوق، مع تجنب تأثيرات انخفاض العملة المحلية، حيث ساهم تعويم نوفمبر 2016 في ارتفاع تكاليف الهواتف المستوردة بشدة.

لم يقم القطاع الخاص المحلي بخلق بنية أساسية باستثمارات كثيفة لإدخال صناعات جديدة في مصر كالهواتف المحمولة، مثلما فعل القطاع العام في حالة الصناعات الهندسية القديمة خلال الستينيات. فاستقدام هذه الصناعات الجديدة، عادة ماتكون عملية كثيفة الإستثمار وبطيئة العوائد.

وإذا استمرت الصناعات الهندسية في مصر على هذا المنوال من التقاعس عن استجلاب عمليات الإنتاج كثيفة الإستثمار، فإن ما أحرزته من تقدم في مجال الصناعة سيختفي تدريجيًا، وسنجد أنفسنا في قعر التخلف الصناعي مرة ثانية. فبعد نحو 70 عامًا من تجربة الاقتصاد المصري قبل الخمسينيات، ما زال رأسمال المال المحلي الخاص محجمًا عن الاستثمارات الضخمة المطلوبة لدفع عجلة التصنيع في تحقق واضح لنبوءة ناصر في الستينيات.

52 بعد تصدير 80% من إنتاج مصنع بني سويف، سامسونج تبحث تصنيع الموبايل في مصر، جريدة التحرير، أحمد البرماوي، 2017/9/29.

53 Samsung exports made in egypt monitors to Euorope - Egypt business directory - https://bit.ly/2w86qmS

54 Samsung in talks over Egyptian smartphone, IoT factory - Telecom paper - 2017 - https://bit.ly/2BciqJF

55 Samsung aims to export 85% of Beni Suef plant output to MENA - Egypt today - 2017 - https://bit.ly/2w9EL4L

الفصل الرابع

صناعة المنسوجات في مصر.. تطوير أم تعميق للتخلف؟

كريم مجاهد

يستهدف هذا الفصل سرد تحولات قطاع الغزل والنسيج منذ فترة الانفتاح وحتى الآن، والتغييرات الأساسية التي واكبتها، عن طريق الإجابة على سؤالين أساسيين، أولهما: كيف ساعد الانفتاح الاقتصادي في عملية تراكم رأس المال لصالح القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة، والقطاع العام؟ وثانيهما: ما هي أسباب فشل جهود القطاعين العام والخاص في إحداث طفرة كبيرة في صناعة الغزل والنسيج؟

تعتبر صناعة الغزل والنسيج، تاريخيًا، إحدى أقدم الصناعات في مصر، وتعود أصولها إلى مصر الفرعونية. وتنقسم أنشطة القطاع الإنتاجية إلى غزل القطن، والمنسوجات القطنية، والملابس الجاهزة، ومنتجات التريكو، والمفصلات، والوبرة، والقطن الطبي، والعوادم، والمنتجات الحريرية، والسجاد والموكيت.[1]

في الوقت الراهن تشارك صناعة الغزل والنسيج بنسبة 3% من إجمالى الناتج المحلي، ونحو 15% من الصادرات غير البترولية (2.6 مليار دولار)[2] وبنحو 9% من إجمالي ناتج الصناعات التحويلية. وتستحوذ على نحو 11% من استثمارات الصناعات التحويلية في مصر، بينما تساهم بنسبة 30% تقريبا من إجمالي عدد العاملين بالصناعات التحويلية (540.8 ألف عامل) وفقًا لأخر الأرقام الرسمية في 2017.[3]

وإذا أخذنا بفرضية أن المصادر الرسمية لا تضع في الاعتبار العمالة الغير رسمية، فلابد وأن يزيد عدد العاملين بالقطاع بأكمله، وفقًا لتقديرات بعض الدراسات الأخرى، إلى أكثر من مليون عامل وعاملة،[4] هذا بالإضافة إلى نحو مليون عامل إضافي يعملون في صناعات مرتبطة بالغزل والنسيج.[5] ولأن تلك الصناعة تتسم بكثافة العمالة بلا نظير في الصناعات الأخرى، كان للتحولات والتطورات التي شهدها القطاع آثار غائرة على جزء لا يُستهان به من المجتمع، عبر السياسات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الدولة في مصر.[6]

1 محمد سيد أبو السعود جمعة. «أثر الاستثمارات الأجنبي المباشر على صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة قياسية». مجلة البحوث الإدارية, مجلد 26, عدد 4, 2008. ص.56.

2 بيان بتاريخ 17 يوليو2017 صادر عن وزارة التجارة والصناعة.

3 هالة عبد الفتاح وصبحي مقار. «التقرير الربع سنوي-اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال فترة 2011-2017). الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء, عدد 1, 2018.

4 Reem Abughattus. "Hiring Challenges facing Employers in Small and Medium Enterprises in Egypt's Textiles Sector". Thesis submitted to the Department of Public Policy and Administration-The American University in Cairo, 2016, P.12.

5 Ahmed F. Ghoneim. " The Ready Made Garments (RMG) Industry in Egypt: There is a way to Save it!". Egypt Network for Integrated Development, 2013.P.3.

6 نفضل استخدام مصطلح «السياسات الاجتماعية الاقتصادية» عن مصطلح «السياسات الاقتصادية» فقط حيث لا توجد سياسات اقتصادية محايدة دون تأثيرات اجتماعية، ولاهتمامنا بتوضيح تلك التأثيرات حتى لا يصبح التحليل المطروح هنا مبنيًا في فراغ ولا يفضي إلى شيء.

ولا يجـوز استكشـاف التغيـيرات التـي شـهدتها صناعـة الغـزل والنسـيج ومـا أفضـت إليـه مـن نتائـج، دون التعامـل مـع الموضـوع ككل بشـكل تاريخـي، لاسـتبيان الأسـس التـي تـم عـلى أساسـها السـماح لتلـك التغيـيرات بالحـدوث، وإذا مـا كانـت السياسـات الجديـدة تسـببت بالفعـل في نقـلات نوعيـة في صناعـة الغـزل والنسـيج بمـصر، أم أنهـا في واقـع الأمـر أضرت بهـا مـن زاويـة فقـدان المزيـد مـن الاسـتقلال النسـبي.

ويتعلـق السـياق التاريخـي الخـاص بموضـوع الدراسـة هنـا تحديـدًا بقضايـا التبعيـة[7] أوالتخلـف الصناعـي التاريخـي،[8] وأخـيرًا معضلـة النمـو/ التنميـة.[9] لذلـك، يتنـاول الفصـل نمـوذج النمـور الآسـيوية، والولـع بتقديمـه للبلـدان المتخلفـة كنمـوذج ناجـح يحتـذى بـه وقابـل للتطبيـق (خصوصًـا منـذ التسـعينيات في مـصر عندمـا أصبحـت صناعـات المنسـوجات مـن أبـرز القطاعـات التـي تطلعـت الدولـة لأن تكـون مدخـلاً لتكـرار هـذا النمـوذج) دون أيـة مراعـاة لخصوصيـة تلـك التجـارب، أوحتـى لسـلبيات هـذا النمـوذج عـلى المسـتوى الاجتماعـي.

كذلـك يتعـرض الفصـل لخطـاب الدولـة ومجتمـع الأعـمال في البلـدان المتخلفـة الـذي يهتـم بشـدة بجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، ويركـز عـلى زيـادة القـدرات التصديريـة لقطـاع الغـزل والنسـيج كحـل للأزمـات التـي يمـر بهـا، دون أي تشـكيك جـدي حـول حجـم الفوائـد التـي تعـود عـلى مثـل تلـك البـلاد، وتحديـدًا في نقـل التكنولوجيـا وخلـق فـرص عمـل جديـدة.[10] يتعـرض الفصـل أيضًـا إلى مـدى فعاليـة نصائـح المؤسسـات الماليـة العالميـة والاتفاقيـات الدوليـة في إحـداث إصلاحـات هيكليـة عـلى الصناعـة المحليـة، مـع محاولـة تتبـع عمليـة تخـارج الدولـة مـن الصناعـات النسـيجية، وتـرك السـاحة للقطـاع الخـاص خـلال العقـود التاليـة للانفتـاح، ومجتمـع الأعـمال الجديـد الـذي نشـأ في قلـب هـذه الصناعـة وعلاقتـه بالسـلطة ومـدى رعايـة الدولـة لـه.

---

7 نظريـة التبعيـة هـي إحـدى أقـدم النظريـات الشـارحة لدرجـات التطـور أوعدمـه الخاصـة بالبلـدان المتخلفـة داخـل إطـار نمـط الإنتـاج الرأسـمالي وأسـباب عـدم قـدرة البلـدان المتخلفـة عـلى مجابهـة الـدول المتقدمـة صناعيًـا وتجاريًـا في السـوق الـدولي، ويوجـد عـدد كبـير مـن مـن المـدارس التـي تعمـل عـلى أرضيـة نظريـة التبعيـة مـع بعـض الاختلافـات في التفاصيـل، ولذلـك ننـوه هنـا، وعـلى الرغـم مـن تقبلنـا للأسـس العامـة للنظريـة، إلا أننـا نختلـف مـع آراء بعـض المفكريـن المتبنـين لنظريـة التبعيـة الذيـن يعطـون الأولويـة عنـد شرح أسـباب التخلـف/ التطـور في البلـدان المتخلفـة للتبـادل التجـاري الغـير عـادل عـلى حسـاب النظـر في وضعيـة مجـال الإنتـاج الفعـلي. لمزيـد مـن المعلومـات، أنظـر، Ernesto Laclau. “ Feudalism and Capitalism in Latin America”. New Left Review, 1(67), 1971.

8 المقصـود بالتخلـف هنـا، هـو فقـدان السـيطرة عـلى شروط تجـدد وإعـادة الإنتـاج والاعتـماد عـلى اسـتيراد معظـم مسـتلزمات الإنتـاج مـن الخـارج. أنظـر دويـدار «الاقتصـاد المـصري بـين التخلـف والتطويـر» و»الاتجـاه الريعـي للاقتصـاد المـصري,1950-1980». منشـأة المعـارف بالاسـكندرية.

9 معدلات النمو العالية المستهدفة أو المتحققة لا تعكس بالضرورة تنمية حقيقية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

10 ويجـوز اعتبـار النمـوذج الاقتصـاد الـتركي مثـلًا أعـلى، حيـث تـم الاحتفـاء بـه مـن قبـل الداعـين الأكـثر حماسًـا للنيوليبراليـة بالمنطقـة (سـواء رجـال أعـمال جـمال مبـارك الجـدد أوالإخـوان المسـلمين) ووفقًـا للبعـض، فالنمـوذج الـتركي يتداعـى وأزمتـه الحاليـة هـي أزمـة بنيويـة (بديـون بلغـت ٢٨٢ مليـار دولار) وليسـت طارئـة أوناتجـة عـن الضغـوط الأجنبيـة. أنظـر عبـد اللـه السـناوي. «نهايـة العثمانيـة الجديـدة؟»، الـشروق، ٢٠١٨. https://bit.ly/2o1Q3Ez

في أجواء السبعينيات

مـع بدايـة السـبعينيات، كانـت آراء الاقتصاديـين النقديـين التابعـة للمدرسـة النيوكلاسـيكية آخـذة في الصعـود، وكانـت أفكارهـم (قبـل أن تتخـذ شـكلها النيوليـبرالي الحـالي) كلهـا تركـز عـلى تشـجيع انسـحاب الدولـة مـن الاقتصـاد والحـد مـما تقدمـه مـن دعـم وإنفـاق اجتماعـي، وإتاحـة المجـال أمـام القطـاع الخـاص لقيـادة عمليـة التنميـة.[11] صاحـب صعـود تلـك الأفـكار بـزوغ تجربـة النمـور الآسـيوية التـي اعتمـدت في تحقيـق طفرتهـا الاقتصاديـة عـلى اجتـذاب الاسـتثمار الأجنبـي، وإقامـة صناعـات بغـرض التصدير، خصوصًـا في كوريـا الجنوبيـة.[12]

وكانـت مـصر مـن أبـرز البلـدان التـي تلـكأت في تطبيـق السياسـات -الاجتماعيـة الاقتصاديـة- «النيوليبراليـة»، فهـي لم تبـدأ في إحـداث تغيـيرات عميقـة في هـذا الشـأن حتـى بدايـة فـترة التسـعينيات، بسـبب التخـوف الشـديد مـن توابـع هـذه السياسـات عـلى الاسـتقرار الاجتماعـي السـياسي.[13]

وبالنظـر إلى أرقـام الاسـتثمارات الجديـدة الآتية مع الانفتـاح الاقتصادي في السـبعينيات، نجـد أنهـا لم تتعـد الــ5 مليـار جنيـه بحلـول سـنة 1982. وأن 61% مـن تلك الاسـتثمارات كان لـرأس المـال المـصري (24% عـن طريـق القطـاع العـام و37% قطـاع خـاص).[14] أمـا عـلى مسـتوى التنميـة، ورغـم أرقـام النمـو التـي حققتهـا مشـاريع الانفتـاح، لكنهـا لم تقـم بتشـغيل سـوى 1.5% مـن إجـمالي القـوى العاملـة.[15] وهـو مـا دفـع الاقتصـادي محمـود عبـد الفضيـل إلى اسـتنتاج أن طبيعـة برامـج التثبيـت والتحـرر الاقتصـادي، التـي طبقـت خـلال السـنوات التاليـة للانفتـاح، كانـت غـير إنمائيـة.[16]

وعندمـا نضـع كوريـا الجنوبيـة كنمـوذج للتنميـة الناتجـة عـن الاعتـماد عـلى الانفتـاح

11 رمزي زكي.» دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى في المرحلة القادمة». مكتبة مدبولى, 1983, ص.260-261.

12 .110-David Harvey. “A brief History of Neoliberalism”. Oxford University Press, 2005.P.106

13 من أهم سياسات «النيوليبرالية» تخفيض عجز الموازنة عن طريق الإنفاق العام الاجتماعي وما يشمله من دعم (فرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجانًا ورفع أسعار خدمات المرافق العامة)، تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية والخصخصة وتحرير الاستثمار الأجنبي من أي قيود كان تفرض عليه. أنظر إبراهيم العيسوي. « الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ٤٧٩١ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل». المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧. ص ٦٤٨ -٧٤٨.

14 Robert Tignor “Anwar al-Sadat: Transforming the Middle East”. Oxford University Press, 2016. P.138

15 Nadia Farah. “Egypt’s Political Economy: Power Relations in Development”. The American University in Cairo Press, 2009.P.40.

16 محمود عبد الفضيل.» برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع». مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, 4991.ص.801-111.

الاقتصادي وجذب الاستثمارات، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الفضل في الطفرة الكورية لا يعود إلى الانفتاح وحده. فقد دفعت الحرب الباردة الدول الغربية إلى إغداق المنح والاستثمارات على كوريا حتى لا تسقط في يد المعسكر الشرقي.[17] كذلك فإن صعود كوريا الاقتصادي كان له ثمن إنساني باهظ لا يمكن أن نخرجه من حساباتنا عند تقييم التجربة، فظروف العمل هناك كانت مصحوبة بدرجات عالية من القهر والاستغلال.[18] وبالتالي يجوز التساؤل حول إذا ما كنت التجربة الكورية قد حققت تنمية حقيقية بقدر معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها فترة صعودها؟ وبأي ثمن؟

لقد شهدت كوريا خلال فترة السبعينيات حالة عنيفة من عسكرة المصانع وقمع جميع مظاهر الاحتجاجات، مع استمرار ظروف عمل مروعة. وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أوضاع العمل في الثمانينيات، إلا أن الحكومة الكورية عادت وفتحت المجال لتصعيد وتيرة الاستغلال المباشر للعمال بتسهيل إجراءات مثل الفصل التعسفي وغيرها.[19] وإذا كان أثر التجربة الكورية سيء بالنسبة للعمال ككل، فإنها كانت أسوأ بكثير بالنسبة للعاملات. فنجاح سياسة التصنيع بغرض التصدير في كوريا (وبقية دول جنوب شرق آسيا) قائم على استخدام عمالة نسائية ذات أجر منخفض وبفارق كبير عن العمال الرجال. انخفاض الأجور في الصناعات المعتمدة على العمالة الكثيفة مثل الغزل والنسيج كان من أهم أسباب تشجيع الاستثمارات الأجنبية على التوجه إلى كوريا لانخفاض تكلفة الإنتاج الكلية، ومن ثم زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، دون أن تؤثر في ربحية المستثمر.[20]

وحتى إذا تجاهلنا استغلال العمال في النموذج الكوري، فسلوك الدولة الكورية كموجه للاستثمار خلال فترة الانفتاح كان أكثر رشادًا من سلوك نظيرتها المصرية. فبينما فتحت الدولة المصرية الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات مع منح الإعفاءات بشكل عشوائي ودون ربطها بنتائج بعينها، كانت الدولة الكورية تلزم القطاع الخاص بخطة صناعية محددة مسبقًا، وتصدت لكل محاولات تهريب رأس المال بقوانين صارمة، وربطت الدعم المقدم للشركات بتحقيق نتائج معينة مع إلزام كل الشركات بالتصدير.[21]

17 M. Ebenau.'Comparative Capitalisms and Latin American Neodevelopmentalism: A Critical Political Economy View'. Capital & Class, 38:1, 2014.P.106.

18 B. Selwyn. 'Elite Development Theory: A Labour-centred Critique'. Third World Quarterly, 37:5, 2016.P.788وHarvey,P.110-112.

19 Harvey, 108-112.

20 Farah, 125-126.

21 Samer Soliman. " State and Industrial Capitalism in Egypt". Cairo Papers in Social Science, Volume

هـذا بجانـب أنـه بالتزامـن مـع حقبـة الصعـود الكـوري، كانـت مـصر تـداوي جـراح هزيمـة 1967 وعـلى شـفا حـرب جديـدة، ومثقلـة بعجـز خارجـى وصـل إلى 3.7 مليـار دولار بحلـول عـام 1972.[22]

في ظـل تلـك الظـروف، ظهـر التوجـه نحـو التحـرر الاقتصـادي في مـصر جليًـا في القانـون رقـم 65 لسـنة 1971، الـذي سـعى لاجتـذاب الاسـتثمار الأجنـب، حيـث سـمح بإنشـاء مناطـق حـرة مـع امتيـازات خاصـة للمشـاريع المقامـة بهـا، مثـل الإعفـاء الضريبـي لمـدة خمـس سـنوات، والتحصـين ضـد التأميـم.[23] وتـم إعفـاء الـشركات الخاصـة مـن القوانـين العماليـة المتعلقـة بالتمثيـل في الإدارة، والمشـاركة في الأربـاح، والإلـزام بالعقـود الدائمـة، مـع إلغـاء جميـع القواعـد الملزمـة بسـيطرة نسـبه الملكيـة المصريـة عـلى الـشركات.[24] وأضعـف قانـون النقـد الأجنبـي في تلـك الفـترة مـن سـيطرة الدولـة عـلى مـوارد الـصرف الأجنبـي، خصوصًـا مـع فتـح بـاب الاسـتيراد لـشركات القطـاع الخـاص الناشـطة كـوكلاء للـشركات الدوليـة، مـا عـزز مـن سـهولة عمليـات التهريـب للسـوق السـوداء.[25] وفي منتصـف السـبعينيات صـدر القانـون 111 لسـنة 1975 بإلغـاء المؤسسـات العامـة، التـي كانـت قائمـة بأعـمال التنسـيق والمتابعـة والتخطيط بـين شركات القطـاع العـام والوحدات التابعـة لهـا،[26] ومـن ضمـن تلـك المؤسسـات الملغـاة، المؤسسـة العامـة للغـزل والنسـيج.[27]

المثـير هـو أنـه مـع تلـك الامتيـازات الممنوحـة للأجانـب، لم تـرقَ حصيلـة الاسـتثمارات الأجنبيـة إلى مسـتوى ذي حيثيـة كـما ذكرنـا مـن قبـل، مـا دعـى الدولـة إلى الرهـان عـلى المسـتثمرين المصريـين. فأتاحـت للمسـتثمرين المصريـين المالكـين لـشركات بالكامـل، ودون أي شراكـة مـع أجانـب، نفـس الامتيـازات عـبر القانـون رقـم 32 لسـنة 1977.[28]

وهنـا يجـب ملاحظـة (خلافًـا للرؤيـة الشـائعة في أوسـاط اليسـار المـصري) أنـه عـلى الرغـم مـن رغبـة الدولـة في اتبـاع النمـط الاقتصـادي التحـرري بتقليـل النفقـات العامـة وتشـجيع الاسـتثمار الخـاص، إلا أنهـا، خـلال العقـد الأول مـن الانفتـاح، لم تتوقـف عـن ضـخ الاسـتثمارات الجديـدة في شركات القطـاع العـام. حيـث تضاعفـت قيمـة رأس المـال المسـتثمر سـت مـرات عـلى مـدار العـشر سـنوات مـا بـين 1975-1985، لكـن فائـض

21,1999.P.64-5.

22 ذكى,ص.247-248.

23 Farah,.P:38.

24 Ibid.

25 ذكى, ص.352.

26 المصدر السابق, ص.452.

27 أمل ضيف/ «صناعة الغزل والنسيج في مصر بين القيود والتحرر: الأبعاد-التحديات- رؤية مستقبلية».الأهرام الاقتصادي, عدد 732, 2002.ص.21.

28 Soliman,. P.15.

القطاع العام لم يتضاعف إلا ثلاث مرات.[29] هذا يدل على وجود استنزاف حقيقي لموارد الدولة (القليلة بالفعل في ذلك الحين) في ظل سوء إدارة شركات القاطع العام من ناحية، كما يعزى ذلك أيضًا إلى استمرار حفاظ القطاع العام على دوره الاجتماعي والذي يحد من إيراداته.

وتعد تجربة إصلاح الشركة الأهلية للغزل والنسيج في الإسكندرية أحد النماذج على تخبط الدولة بشأن التعامل مع ملف الشركات الحكومية في مجال النسيج. فقد كانت الشركة تقوم بإنتاج أنواع من الأقمشة الشعبية، وبيعها بأسعار أقل من التكلفة دون أن تحقق أية خسائر عن طريق اعتمادها على منسوجات أخرى مجزية. لكن مع مجيء الانفتاح، بدأت الشركة في مراكمة الخسائر (بلغت 533 ألف جنيه في سنة 1979) في ظل زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج والخامات وارتفاع فوائد البنوك، ما تسبب في عجز في السيولة، خصوصًا مع استمرارها في إنتاج الأقمشة الشعبية.

ولتفادي استمرار هذا الوضع، قررت الشركة اللجوء إلى ترتيب قرض من البنك الدولي، الذي كان يرفض تمويل أية قروض لشركات القطاع العام قبل الانفتاح. وبعد الموافقة على شروط البنك، خفضت الشركة من إنتاجها من الأقمشة الشعبية (من ما قيمته 20 مليون جنيه إلى 8 مليون جنيه سنويًا) وتم تحجيم إنتاجها من الأقمشة القطنية. كذلك تم تخفيض عدد العمالة (من 15 ألف عامل في هذا الوقت) بنسبة 50%، والاستعانة ببيت خبرة سويسري لدراسة الجوانب الفنية في الشركة وتدريب العمالة، مع حق المكتب في اختيار المواصفات والموردين لكل ما يخص الآلات. وتم إلزام الشركة بعدم استخدام المعلومات المترتبة على عقد الخبرة في غير ما نص عليه الاتفاق، وبالتالي تم منع الشركة من حرية الإدارة والتطوير.

والتزامًا تجاه الجهة الممولة، قررت إدارة الشركة إعمال مبدأ عدم تحقيق الأرباح بغرض التغلغل في الأسواق حتى مجيء سنة 1986، رغم أن خدمة القرض بدأت منذ عام 1984، لكن نتيجة عملية التطوير كانت مخيبة للآمال. فبحلول عام 1984 حققت الشركة خسائر وصلت إلى 15.2 مليون جنيه، مع تدهور رهيب لمعظم آلات المصنع لسوء الصيانة والتراخي في التركيب والتشغيل.[30]

وفي سرد مخالف، يذكر البنك الدولي أن اتفاقية القرض تم إلغاؤها سنة ١٩٨٢ بسبب اختلاف في وجهة النظر مع الحكومة المصرية (مسئولة عن تمويل ٤٨٪ من

29 فؤاد مرسى/ «مصير القطاع العام في مصر: دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبي». مركز البحوث العربية, 7891.ص.33. وإبراهيم العيسوى/»الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 4701 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل». المكتبة الأكاديمية.ص.412.

30 مرسى, ص 07-57.

إجمالي قيمة المشروع) فيما يخص أساليب الإدارة وتنظيم الإنتاج وارتفاع توقعات الخسائر عما أظهرته دراسة المشروع.[31] ورأى مبعوثو البنك الدولي للمشروع، أن اقتراحات الحكومة بخصوص تخفيض العمالة وبرامج التدريب والتعيين مبهمة، والتوقعات المالية المتوقعة من قبل الحكومة غير واقعية، واقترحوا تقليص المشروع حتى يتم تحقيق مزيد من الترشيد.[32]

بصفة عامة ما نستطيع أن نستنتجه من تلك الروايتين لقصة الشركة، أن أسلوب الدولة في التعامل مع أزمتها كان من خلال تقليص الإنتاج الموجه للقاعدة الأكبر من المواطنين وتخفيض العمالة. لحق بذلك أيضًا تخبط إداري واضح (سوء الإدارة، والتوقف عن إنتاج السلع الشعبية، والاتجاه لتقليل أعداد العمالة) في التعامل مع تأثير سياسات الانفتاح على مثل هذه الشركة المنتمية للقطاع العام. أي أن المشكلة لم تكن مشكلة توقف ضخ الأموال والاستثمارات، ولكنها كانت في سوء استخدام تلك الأموال بشكل هزلي في ظل عدم وجود دراسات أو مراعاة جدية لمتطلبات السوق، أو حتى للأدوار الاجتماعية التي كان على شركات القطاع العام أن تلعبها.[33]

كانت الدولة تسيطر على صناعات النسيج الكبرى عبر القطاع العام، حتى فترة السبعينيات، مع استهدافها لتصنيع أكبر كمية ممكنة من محصول القطن المحلى بأسعار مدعمة.[34] وفي أعقاب قانون الانفتاح، توسعت شركات القطاع العام في مجال المنسوجات لسد احتياجات السوق عبر بناء عدد من المصانع المتكاملة، مثل الشركة العربية للملابس والمهمات بالإسكندرية سنة 1975، وشركة مصر/ إيران للغزل والنسيج بالسويس سنة 1977، وشركة فستيا للملابس الجاهزة بالإسكندرية، والشركة الفرنسية المصرية للتفصيل (سوفيكو) سنة 1980.[35] وبطبيعة الحال، كانت تلك المشاريع تحتاج إلى رأسمال كثيف للقيام بعمليات التوسع في الإحلال والتجديد، ما أدى إلى لجوء شركات القطاع العام للاقتراض من البنوك عن طريق القروض قصيرة الأمد ذات الفائدة المرتفعة، الأمر الذي أصاب الهياكل المالية لتلك الشركات بخلل مالي كبير.

وقد يعود سبب ضخ الدولة المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع خلال السنوات

31 "Project Completion Note-Arab Republic of Egypt-Textile **II** Project Loan 1837-EGT". World Bank, 1997. P. 1-3.

٣٢ .Ibid

33 وفي ٦١٠٢ وصل إجمالي عدد عمال الشركة إلى ١٥٦ عاملًا فقط بعد تنفيذ عدة مراحل من المعاش المبكر في أعوام ٠٠٠٢،، ٦٠٠٢، ،٩٠٠٢ و٠١٠٢. وتسجل أعمال الأهلية في الوقت الحالي خسائر صافية،

لمزيد من المعلومات عن الشركة أنظر <lmth.xedni/moc.ge-gninnipslanoitan.www//:ptth>.

34 ضيق, ص.21.

35 المصدر السابق,ص.31.

الأولى للانفتاح الاقتصادي، إلى حرصها على تفادي حدوث أزمات اجتماعية إضافية في ظل الدور التشغيلي الكبير الذي تقوم به هذه الصناعة. لكن في الواقع كانت الاستمرارية المالية لقطاع الغزل والنسيج العام في خطر شديد. فرغم أن الاقتراض من البنوك التجارية كان أسهل رغم ارتفاع نسبة الفوائد فيها لـ12% مقارنة بـ9% في بنك الاستثمار القومي، إلا أن القطاع العام أصبح مدينًا للبنوك بنحو513 مليون جنيه، ومحمل بفوائد تقدر بنحو 105 مليون جنيه، في سنة 1985، ووصل رصيد المخزون الي 928 مليون جنيه في نفس السنة.[36]

وكان الأداء المالي للعديد من شركات المنسوجات العامة سيئًا خلال السنوات الأولى من الثمانينيات، فقد شهد عام 1985 ارتفاع عدد الشركات الخاسرة من خمس شركات إلى أربعة عشر شركة، مع حجم خسائر قدر بـ87 مليون جنيه.[37] وكان من توابع تلك الأزمات أن الشركات العامة توقفت عن توريد الغزول لكثير من المصانع الصغيرة ومتوسطة الحجم بشبرا الخيمة، ما أدى إلى إفلاس تلك المصانع.[38]

كان عقد الثمانينيات عقدًا من التخبط في إدارة استثمارات الدولة في قطاع النسيج، وهو ما أتاح المجال تدريجيًا لدخول القطاع الخاص. ورأى بعض المراقبين، آنذاك، أن إهمال الدولة لشركات القطاع العام كان موقفًا متعمدًا لدفعه إلى الخسارة، وبالتالي إزاحته من المنافسة، وترك الساحة مفتوحة أمام القطاع الخاص.[39] صحيح كانت الدولة المصرية تعاني من أزمات مالية حادة استدعت إعادة التفكير في التزاماتها المالية، لكن اتجاهها للتحرر الاقتصادي يعكس حقيقة أن القرارات الاقتصادية اللاحقة كانت تستهدف ما هو أهم من مجرد حل الأزمات المالية: تخلي الدولة عن الدور الاجتماعي الذي كانت تلعبه في الحياة الاقتصادية. فهي قررت أن تستغل الأزمة لتبرر تخلصها من أعبائها الاجتماعية، وتتماشى مع التحولات العالمية عبر انسحابها التدريجي، وفتح الطريق أمام القطاع الخاص، بدلًا من العمل على إيجاد حلول لأزمات القطاع العام، ومن ضمنها شركات الغزل والنسيج.

وبصفة عامة، فقد استمرت سيطرة شركات القطاع العام على الجزء الأكبر من إنتاجية صناعة الغزل والنسيج في مصر في الثمانينيات (55% من الإنتاجية) إلا أن بوادر بداية ازدهار القطاع الخاص كانت قد بدأت تتضح باستحواذه على 45% من إجمالي الإنتاج.[40]

36 مرسى, ص. 44-54.

37 المصدر السابق.

38 المصدر السابق.

39 المصدر السابق.ص.05-15.

40 Soliman, P. 26.

فعلى الرغم من الضعف النسبي للاستثمارات الخاصة في صناعة المنسوجات في أول عقدين بعد الانفتاح، لكن هناك شركات رائدة دخلت هذه الصناعة في وقت هيمنة القطاع العام، مثل الشرق الأوسط لصناعة السجاد (مكة) عام 1976،[41] والنساجون الشرقيون عام 1979.[42]

إلا أن توسعات القطاع الخاص الصناعية ظلت مكبوحة خلال السنوات التالية للانفتاح،[43] وذلك على الرغم من مساعي الدولة المستمرة لتقديم تشريعات جاذبة للاستثمار. فقد أصدرت قانون المجتمعات الجديدة رقم 59 لسنة 1979، والذي أتاح لأصحاب المنشآت الصناعية المقامة في المدن الصناعية مثل العاشر من رمضان، و6 أكتوبر، الإعفاء التام من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، وكذلك على فوائد ائتمانات العملات الأجنبية، والدخل الشخصي، وأخيرا إعفاءات جمركية كاملة على الماكينات والأدوات المستخدمة في الصناعة.[44] وعدلت السياسة الضريبية عبر قانون رقم 157 لسنة 1981، الذي أعفى المنشآت الصناعية الجديدة التي توظف 50 عاملًا، أو أكثر، من الضرائب على الأرباح المالية لمدة خمس سنوات.[45] وعلى مدار السنوات اللاحقة قامت الدولة بالاستمرار في دعم القطاع الخاص، وخصوصًا الصناعيين منهم، عن طريق تثبيت فائدة القروض الموجهة للتصنيع، مع التركيز على زيادة الإنفاق لتحسين وتوسيع البنية التحتية.[46]

واستمرارًا لنفس النهج المشجع للقطاع الخاص، قام النظام بطرح قانون جديد للاستثمار في نهاية الثمانينيات (رقم 230 لسنة 1989) لتشجيعه على زيادة نسبة استثماراته، الذي جمع مزايا تشريعات الاستثمار السابقة عليه.[47] وهو ما ساعد على دخول استثمارات خاصة جديدة في القطاع بتكنولوجيا حديثة في مجال التريكو، والصباغة، والملابس الجاهزة، والتجهيز.[48]

هكذا، بينما كان الانفتاح الاقتصادي يسير في خدمة القطاع الخاص بشكل سلس، مع تشجيع شديد من نظام السادات، ومن بعده مبارك، بتشريع قوانين تحمي وتحافظ بشكل صارخ على عملية تراكم رأس المال الخاص، كانت شركات القطاع العام تتخبط.

41 ضيف,ص.51.

42 تاريخ النساجون الشرقيون-<ptth://www.oriental weavers.com/ar/history/>.

43 لم تتعدَ استثمارات القطاع الخاص في الصناعة نسبة 5.82% من إجمالي الاستثمار الصناعي سنة ٧٧٩١. .41.P,namiloS

44 Ibid, P. 44.

45 Ibid, P. 43.

46 Ibid, P. 49 and 53.

47 Ibid, P. 44.

48 ضيف, ص.51.

استنزاف الكوادر العمالية

شهدت العقود الأولى بعد الانفتاح عددًا لا يستهان به من الاحتجاجات العمالية المتفرقة ومتباينة الأهداف بقطاع الغزل والنسيج. لم تكن معظم تلك الاحتجاجات متعلقة مباشرة بالقطاع الخاص، بالعكس، وقع أغلبيتها في شركات تابعة للدولة. وكان تراخي الدولة عن مساندة قطاعات صناعية تابعة لها مفجرًا لأزمات مالية في القطاع، ومن ثم فقد تأجج الغضب العمالي، وساهمت تلك الأزمة الاجتماعية في هجرة العديد من الخبرات العمالية من القطاع العام إلى الخاص. كان ذلك أيضًا واحدًا من أسباب تراجع القطاع الأول، وصعود الثاني.

في بداية عام 1975،[49] انطلق عمال شركة المحلة في مظاهرة ضد زيادات الأسعار،[50] وطبعًا لأن النظام لم يكن يحمل أية نية لإظهار أي تسامح مع هذه الاحتجاجات، فقد قامت قوات الشرطة باقتحام المصنع وألقت القبض على نحو 2000 عامل. تذكر بعض المصادر أن نحو 50 عاملًا لقوا مصرعهم هذا اليوم،[51] لكن المثير كان رد فعل الأهالي على اقتحام الأمن للمصنع، فقد قاموا باقتحام بيوت مديري الشركات وعرضوا متعلقاتهم الثمينة في الشوارع لتوضيح الفرق غير العادل في الدخول.[52]

بعد هذه الواقعة بعامين، كانت الانتفاضة الشعبية الواسعة في 1977 ضد رفع الأسعار، التي أطلق عليها الرئيس السادات «انتفاضة الحرامية». ظهرت نية النظام المبيتة تجاه التحركات العمالية في شكل قانون جديد لاتحاد العمال، سمح للنظام بإحكام سيطرته عليه، وذلك عبر إدماج بعض القيادات العمالية في صفوف مؤيديه، وجعلهم كوادر الاتحاد، مع منحهم بعض الامتيازات دون غيرهم.[53] وتضمن القانون رقم 3 لسنة 1977 عقوبة الإضراب بالحبس والأشغال الشاقة،[54] وعدَّل نظام مبارك القانون سنة 1981، ليتيح للمنتخبين الاحتفاظ بمقاعدهم لمدة 4 سنوات، بعد أن كانت 3 فقط.[55]

49 كل الأمثلة المذكورة على سبيل المثال وليس الحصر.

50 Francoise Clement. “ Workers Protests under Economic Liberalization in Egypt”. In Nicholas Hopkins’s Political and Social Protest in Egypt. Cairo Papers for Social Sciences, 2009.P.103.

51 Marsha P. Posusney. “ Collective Action and Workers’ Consciousness in Contemporary Egypt” in Zachary Lockman’s Workers and Working Classes in the Middle East:Struggle, Histories, Historiographies, 1994. P. 236.

٥٢ .Posusney, 1994,P.229-230

53 Robert Bianchi. “The Corporatization of the Egyptian Labour Movement”. Middle East journal, Volume 40, No.3, 1986. P.438.

54 Clement, P.104.

55 Bianchi,P. 432-433.

خـلال الثمانينيـات، تجـددت موجـة الاحتجاجـات مـرة أخـرى.[56] ففـي سـنة 1982، قـام عـمال كفـر الـدوار للنسـيج بالاعتصـام داخـل مقـر الاتحـاد الخـاص بهـم، اعتراضًـا عـلى تخفيـض في الحوافـز.[57] وفي 1984 قـام عـمال الدقهليـة للنسـيج بسلسـلة مـن المظاهـرات، للمطالبـة بالحصـول عـلى إضـافي سـاعات العمـل.[58] كـما شـهدت نفـس السـنة بالـذات احتجـاج عـمال كفـر الـدوار للنسيج، بعـد صـدور قـرار رسـمي بمضاعفـة رسـوم التأمـين الصحـي والمعاشـات، بالإضافـة إلى رفـع أسـعار بعـض السـلع الأساسـية، مثـل المكرونـة، وزيـت الطبـخ. وأسـفرت المواجهـات مـع أجهـزة الدولـة في كفـر الـدوار عـن مقتـل 3 أفـراد، واعتقـال 220 آخريـن.[59] وبالتزامـن مـع أحـداث كفـر الـدوار، كان عـمال غـزل المحلـة في اعتصـام للمطالبـة بتغيـير اللجنـة النقابيـة المتواطئـة مـع النظـام وإدارة الشركـة، بالإضافـة إلى الأسـباب التـي أدت إلى الاحتجاجـات في كفـر الـدوار.[60] كذلك قـام عـمال شركـة بنـي سـويف للنسـيج بالتوقـف عـن العمـل ليـوم كامـل، حتـى تلتـزم الإدارة بوعودهـا بخصـوص شراء ماكينـات جديـدة، ليعـود الإنتـاج وتـزداد حوافزهـم مـرة أخـرى.[61] وفي 1986 قـام عـمال شركـة إسـكو في شـبرا، وعـمال غـزل المحلـة، بتنظيـم إضراب، للمطالبـة باعتبـار يـوم الجمعـة إجـازة مدفوعـة الأجـر.[62] وأضرب عـمال المحلـة مـرة اخـرى عـام 1988، للمطالبـة برفـع قـرار إلغـاء العـلاوات.[63]

وجـاء هـذا الحـراك بعـد سـنوات مـن هـدوء الاحتجاجـات النسـبي بسـبب قـوة القمـع المبـاشر الـذي أعقـب انتفاضـة ١٩٧٧.[64] ويمكـن أن نضيـف أن فتـح أبـواب الخليـج لهجـرة قـوى العمـل المصريـة (نحـو 10% مـن قـوى العمالـة المصريـة في بعـض التقديـرات)[65] قـد امتـص عمومًـا جانبًـا مـن الضغـط الـذي يولـده الداخلـون الجـدد لسـوق العمـل. وإن كنـا لا نعـرف تحديـدًا تأثـير هـذه الهجـرة عـلى قطـاع الغـزل والنسـيج بشـكل خـاص. وسـاهمت النـدرة النسـبية للعمالـة الماهـرة في رفـع مسـتويات الأجـور في القطـاع الخـاص الرسـمي. ولأن نصيـب القطـاع الخـاص مـن إجـمالي العمالـة في قطـاع الغـزل والنسـيج

56 Posusney, 1994. P.222 and Omar el-Shafei.“ Workers, Trade Unions and the State in Egypt:1984-1989”. Cairo Papers, 1995.P.19.

57 Posusney,1994. P.224.

58 Ibid.

59 el-Shafei, P22-.24.

60 Ibid.

61 Posusney,1994, P.225.

62 el-Shafei, P.27.

63 Clement, P. 105.

64 راجـع عـلى سـبيل المثـال بلاغـات مباحـث أمـن الدولـة الخاصـة بالتحريـض والمحاكمـة. عـادل أمـين. «محاكمـة الشـيوعيين المصريـين»- الجـزء الثـاني عـشر، ٢٠٠٢ وحيثيـات حكـم المحكمـة. حسـين عبدالـرازق. « مـصر في ١٩ ينايـر: دراسـة سياسـية وثائقيـة ملـف خـاص يتضمــن حيثيــات حكــم المحكمــة». دار شــهدي للنــشر، ١٩٨٥.

65 Clement, 104.

كان في صعود مستمر منذ بداية الثمانينيات، فقد كان لذلك تأثير إيجابي مؤقت في التخفيف من توابع الانفتاح، وخصوصًا التضخم. حيث اجتذبت الشركات الخاصة العمالة الماهرة من القطاع العام ودفعت لهم أجورًا أعلى (دون التمتع بالضرورة بنفس درجة الحماية الاجتماعية التي كانت توفرها الدولة لعمال القطاع العام) الأمر الذي أدى إلى استنزاف القطاع العام تدريجيًا.[66]

الشغيلة في عصر الخصخصة

كان نصيب القطاع الخاص من إجمالي عمال قطاع الغزل والنسيج 165 ألف عامل مقابل 275 ألف عامل للقطاع العام، في عام 81/ 82، ثم زاد في منتصف عقد الثمانينيات ليصبح 199.2 ألف مقابل 259.6 ألف عامل، وفي نهاية العقد أصبح نصيبه 224.2 ألف مقابل 229.3 ألف عامل للقطاع العام.[67] واستمر القطاع الخاص على نفس المنوال طوال الفترة اللاحقة في التوسع في بناء قاعدته من عمالة النسيج وجذب العاملين في مصانع الدولة.

وعلى الرغم من وصول عدد المنشآت الاستثمارية الخاصة المنضمة إلى عضوية غرفة الصناعات النسجية إلى نحو 2356 منشأة في بداية التسعينيات، مع استبعاد المنشآت ذات رأس المال الأقل من 5 آلاف جنيه، وتلك التي توظف أقل من 25 عاملًا،[68] إلا أن إجمالي أعداد المشتغلين في هذه الصناعة لم يزد بين أوائل الثمانينيات وأواخر التسعينيات بأكثر من 30%.[69]

وربما يعزى ذلك إلى أن تلك الفترة شهدت اهتمامًا شديدًا من جانب القطاع الخاص بجلب أحدث تكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاجية. وبالتالي أصبح الاتجاه السائد في أوساط القطاع هو الاعتماد على عدد أقل من العمال، والاستثمار بنسب أكبر في رأس المال الثابت. وعبَّر محمد فريد خميس، رئيس مجلس إدارة «النساجون الشرقيون» عن هذا الاتجاه بقوله: «لأنه لم يعد هناك احتياج إلى العمالة الكثيفة، إلا في الصناعات الحرفية.. صناعة الغزل في أوروبا كانت تحتضر، وبفضل التحديث التكنولوجي المتسارع تمكنت أوروبا من توفير كم هائل من العمال.. أصبح عامل واحد كافيًا لتشغيل مئة نول».[70]

66 Posusney,1994, P.222 and Ghoneim, P.6.

67 ضيف, ص.29.

68 المصدر السابق, ص.15.

69 المصدر السابق, ص.29.

70 طه عبد العليم.» مستقبل الصناعة الرأسمالية في مصر». مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية», 1993.ص.148.

وشـهدت التسـعينيات عـددًا مـن الإضرابـات، أهمهـا إضراب عـمال شركـة كفـر الـدوار سـنة ١٩٩٤، ومـصر حلـوان في 1998، في ظـل الخـوف مـن شـبح الخصخصـة.[71] وبموجـب تعديـلات قانـون العمـل تـم تقييـد حريـة الإضراب، مـا دعـي العـمال إلى احتـلال المصانـع أحيانًـا (دون الإعـلان عـن أنفسـهم كمضربـين) وفي نفـس الوقـت حتـى يسـتطيعوا حماية الماكينـات وتقليـل فـرص القبـض عليهـم تحـت ادعـاءات التخريـب.

وفي محاولـة لزيـادة فـرص نجـاح الخصخصـة، قامـت الحكومـة بتشـجيع العـمال عـلى قبـول مبلـغ مـالي مقابـل تـرك وظائفهـم فيـما عـرف بنظـام المعـاش المبكـر.[72] لكـن، لأن كثـيرًا مـن عـمال تلـك الـشركات كانـوا متخوفـين مـن قبـول مثـل هـذا النظـام، خصوصًـا وأن خروجهـم عـلى المعـاش يعنـي حرمانهـم مـن الرعايـة الاجتماعيـة النسـبية التـي توفرهـا وظائفهـم، قـام المالكـون الجـدد بدفـع العـمال تجـاه قبـول المعـاش المبكـر عـبر تهديـدات بالنقـل، ووقـف صرف الحوافـز، والفصـل، أوحتـى توقيـع عقـود جديـدة بأجـور أقـل.[73] وانخفضـت أعـداد العـمال في القطـاع العـام ككل مـن ١,٣ مليـون في ١٩٨٥ إلى ٤٠٠ ألـف عامـل في ٢٠٠٢.

قلـة قليلـة فقـط مـن شركات القطـاع الخـاص كانـت بهـا وحـدة نقابيـة، وبالتـالي أصبـح أغلبيـة عـمال الـشركات الخاصـة والمُخصخَصـة عرضـة لمزيـد مـن الاسـتغلال دون وجـود أي كيـان ذي قـوة حقيقيـة للدفـاع عـن مطالبهـم.[74]

واتسـمت أجـور العمالـة في شركات الغـزل والنسـيج الحكوميـة بالانخفـاض الشـديد، ولم تتعـد ٤٥٠ جنيهًـا بعـد إضافـة الحوافـز في ٢٠٠٨، رغـم ارتفـاع تكاليـف المعيشـة المتزايـد.[٧٥] أمـا في القطـاع الخـاص، فـكان العامـل يحصـل عـلى أجـر يقـدر بحـوالي ٨٠٠ جنيـه، لكـن كان يعمـل في ورديـات مـن ١٢ سـاعة في مخالفـة صريحـة لسـاعات العمـل الرسـمية المقـدرة بثـماني سـاعات يوميًـا. ولا تلتـزم العديـد مـن شركات القطـاع الخـاص حتـى الآن بتوفـير حقـوق العـمال الأخـرى مثـل التأمـين الصحـي والتأمينـات الاجتماعيـة. ولم يقـف حجـم الاسـتغلال عنـد هـذا الحـد، إذ إن كثـيرًا مـن تلـك الـشركات تجـبر العـمال عـلى توقيـع اسـتقالتهم قبـل التعيـين، حتـى يتـم الاسـتغناء عنهـم مسـتقبلًا بسـهولة إذا تسـببوا في مشـاكل.[٧٦]

وقـد أدى تدهـور الظـروف الميعشـية إلى انضـمام أعـداد كبـيرة مـن العامـلات لقطـاع الغـزل والنسـيج الرسـمي (مـا لا يقـل عـن ٢٥٪ مـن الأسر في مـصر تعتمـد عـلى السـيدات

71 Joel Benin and Hossam El-Hamalawy. " Egyptian Textile Workers Confront the New Egyptian order". MERIP, 2007.

72 Marsha Posusney. " Globalization and Labor Protection in Oil-Poor Arab Countries: Racing to the Bottom?". Global Social Policy, Vol 3, Issue 3, 2003. P.276-278.

73 في عدد من الحالات، فشلت بعض الشركات في صرف المبالغ المالية الخاصة بالمعاش المبكر في مواعيد استحقاقها وفي حالة أخرى قامت بصرف مبلغ أقل من تلك المتفق عليها.
.Ibid

74 Benin and El-Hamalawy, 2007.

75 Joel Benin. " Workers' Struggles under Socialism and Neoliberalism". in Rabab el-Mahdi and Philip Marfleet's Egypt: The moment of Change. Zed Books, 2009. P. 75.

76 Ibid, P.76.

كمعيل أساسي لها) وأصبحن يمثلن نحو ٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة بالقطاع.[77]

وتعد إضرابات المحلة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أشهر إضرابات شهدها قطاع الغزل والنسيج في الألفية الجديدة، وأكثرها أهمية، نظرًا للطابع الذي اكتسبته بعد انضمام أعداد كبيرة من العمال، ما اضطر النظام إلى قبول جزء مهم من مطالبهم.[78] وكان لإضرابات المحلة خصوصية تاريخية أخرى، كونها استمرت لعدة أيام دون توقف (٣ و٦ أيام على التوالي).[79]

نتج عن نجاح إضراب المحلة في ٢٠٠٦ تأثير مذهل، إذ شارك نحو ٣٠ ألف عامل في أكثر من ١٠ مصانع نسيج مختلفة في الدلتا والإسكندرية في احتجاجات مختلفة تالية، للمطالبة بنفس الحقوق التي انتزعها عمال المحلة، الذين ظلوا وحدهم من رفعوا شعار الإطاحة بممثلي اتحاد العمال.[80]

إلا أن احتجاجات عمال المحلة، وغيرهم في الشركات العامة، لم تُعِد القطاع العام إلى عصره الذهبي. وظلت مطالبات العمال في العديد من المواقع بتحديث خطوط الإنتاج دعوى لا تلقى الإجابة. وكانت الألفية الجديدة مرحلة انتقال العمال إلى عالم القطاع الخاص الذي لا تتوفر فيه الحماية الكافية لحقوقهم، ويعملون فيه تحت ظروف قاسية.

وعلى الرغم من كل التيسيرات التي تتيحها الدولة للمستثمرين من أجل تسهيل استغلال العمال، فإن أصحاب المصانع كانوا دائمي الشكوى من غياب الانضباط لدي العمالة المصرية. ما دعا العديد منهم للاستعانة بعمالة سورية ومن بنجلاديش.[81] وكأن كل تلك التشريعات والأعراف الجديدة التي وفرتها الدولة للقطاع الخاص غير كافية.

أي إصلاح اقتصادي؟

إذا كان انفتاح السبعينيات ساعد القطاع الخاص على الانطلاق مرة أخرى

77 Joel Benin. "Workers' Protest in Egypt: Neo-Liberalism and Class Struggle in 21st Century". Social Movements Studies, 2009. P. 453.

78 Benin and El-Hamalawy, 2007.

79 فتحت إضرابات المحلة المجال أمام عودة الإضرابات الكبيرة مرة أخرى في كفر الدوار في ٢٠٠٧، في مصنع أبوالمكارم للنسيج (والذي استمر لمدة ٣ أسابيع كاملة) وأخيرًا إضراب عمال مصنع طنطا للكتان الذي استمر لمدة ٦ شهور في ٢٠٠٩. Rabab El-Mahdi. " Labour Protests in Egypt: Causes and meanings". Review of African Political Economy,Vol 38, No. .129, 2011. P.398

80 Benin and El-Hamalawy, 2007.

81 Abughattus, P.50-1 and 74-77.

ومنافسة القطاع العام، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكيف الهيكلي) الذي شرعت الحكومة في تنفيذه عام 1991، بناءً على طلب صندوق النقد الدولي، كان الانطلاقة الحقيقية للقطاع الخاص نحو الهيمنة على السوق. ففي هذا العام بدأت الدولة في تحرير السوق من أية قيود، مع الالتزام على مدار خمس سنوات بتقليص ميزانية الدولة وكبح التضخم، وأخيرًا خصخصة شركات القطاع العام تدريجيًا. وبالفعل كانت فترة التسعينيات هي البداية الفعلية لسياسات بيع القطاع العام للمستثمرين.

تم إقرار قانون 203 لسنة 1991 الخاص بقطاع الأعمال، والذي كان يدعي استهداف رفع كفاءة شركات الدولة.[82] ووفقًا لهذا القانون، تحولت كل شركات قطاع الأعمال إلى شركات مساهمة خاضعة لشركات قابضة، على أن تقوم الأخيرة بتمويل استثماراتها عن طريق عمليات الاقتراض عبر سوق رأس المال، بشرط أن يكون الاقتراض على أسس تجارية خالصة وبدون أية ضمانات من الدولة (تزامن ذلك مع تراجع الدولة عن سياساتها الخاصة بتمويل القطاع العام).[83] وتحت التعديلات الجديدة للقطاع العام أصبحت شركات الغزل والنسيج البالغ عددها آنذاك 31 شركة تتبع 3 شركات قابضة، بقرار 240 لسنة 1991،[84] وهم الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس، والشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، والشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية.[85]

وإذا كان الهدف من الخصخصة هو الحد من خسائر القطاع العام وزيادة إنتاجيته، فلماذا وضعت معايير اختيار الشركات المطروحة للخصخصة كلها بناءً على جودة الربحية والسلامة المالية؟[86] فقد تضمنت المعايير أن تكون هياكلها المالية لا تحتاج إلى إصلاحات جوهرية، وذات تدفق مالي صحي، ووجود مؤشرات جيدة تعكس إمكانية الاستمرار، وأن تكون حققت عائدات مالية مجزية، وأخيرًا.. ألا تضم الشركة عمالة زائدة.[87]

هذه الوضعية تعكس كيف ساهم قانون قطاع الأعمال في القتل البطيء

82 طه شلبى. قانون قطاع الأعمال العام وتوجهات الخطة الخمسية الثالثة. إدارة الأعمال, 1991. ص. 6-7

83 عبد الفضيل, 1994 ص.55-56.

84 في سنة 2000 أُنشئت شركة قابضة واحدة باسم الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس لتضم كل شركات قطاع الأعمال العام وشركات حليج وتجارة الأقطان. عماد عاطف فايز. «صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة نظرية». المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. ص. 43.

85 ضيف, ص. 14.

86 وصل عدد الشركات الخاسرة تحت مظلة القابضة للغزل والنسيج والملابس 8 شركات (تضمنت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار, والنصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والأهلية للغزل والنسيج، والسيوف للغزل والنسيج) من أصل 12 بحلول عام 1996/1995 وذلك لزيادة المخزون وانخفاض المبيعات مع تفاقم العجز لنحو 171%. المصدر السابق, ص 17.

87 عبد الفضيل, 1994, ص.66.

لقطاعات كانت تقوم بدور اجتماعي بارز وتحقق درجة من الاكتفاء الذاتي من صناعات مهمة مثل قطاع النسيج. ويستدعي ذلك التساؤل حول الهدف المبتغى من الخصخصة والطرف المستفيد الأكبر من وراء هذه السياسة، خاصة أن هذا البرنامج الذي زعمت الدولة أنها أطلقته بهدف تطوير القطاع العام، انتهى إلى بيع 124 من شركاتها الإنتاجية والتجارية من إجمالي 314 شركة، وتصفية 27 شركة أخرى. كان ذلك حتى بداية الألفية، وكان عدد الشركات الخاسرة في القطاع العام ككل مجرد 54 شركة، بخسائر تقدر بـ300 مليون جنيه، مقابل أرباح تقدر بمليار ونصف المليار جنيه للشركات الباقية البالغ عددها 260 شركة.[88]

واستمر تدهور القطاع العام في مرحلة ما بعد التثبيت والتكيف الهيكلي، وإذا قفزنا إلى عام 2016 سنرى الحالة المزرية التي وصل إليها القطاع العام في مجال النسيج. فقد بلغت خسائر الشركات التابعة للقابضة للغزل والنسيج، وفي مقدمتها شركات غزل المحلة، وكفر شبين، وستيا، ٣,٤ مليار جنيه،[89] بعد أن كانت نحو مليار جنيه في ٢٠١١[90].

كان تراجع القطاع العام متزامنًا مع صعود القطاع الخاص. وعلى عكس النظرة الشائعة بين الكثيرين في أوسط اليسار بأن القطاع الخاص كان أميل للطابع اللا إنتاجي، فإنه -كما يشير سامر سليمان- استفاد بقوة من الحوافز التي منحها إياه مبارك. وهو ما مهد الطريق لصناعة إمبراطوريات نسيجية في القطاع الخاص تحل محل الدولة.

يقول سليمان: أنه في الوقت الذي تراجعت فيه استثمارات الدولة الصناعية من 30% من إجمالي الاستثمارات الحكومية إلى 4% فقط في منتصف التسعينيات، كان نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الصناعية يرتفع من ١٥,٩٪ في ١٩٨١ إلى ٤٥,٩٪ في ١٩٩٥.[91] لتلك الوقائع توابع نظرية مهمة، فهي تفضح قصور النظرية التقليدية حول الطبيعة الريعية للرأسمالية المصرية واعتمادها بالكامل على الأنشطة غير الإنتاجية. إذ إنه بمجرد أن تغير السياق مع زيادة دعم الدولة للقطاع الخاص الصناعي، حدثت عملية تصنيع (متركزة في بضع نشاطات) ليست بالبسيطة (ولا

88 Timothy Mitchell. “ No Factories, no problems: The logic of neo-liberalism in Egypt”. Review of African Political Economy, 26:82, 1999. P.458-60.

89 عبدالحليم سالم. «3.4 مليار جنيه خسائر شركات الغزل والنسيج ومقترحات ببيع أراضى المصانع». اليوم السابع، ٢٠١٦.<https://goo.gl/JmNFgt>.

90 رغم تراجع أداء الشركة، ما زالت منتجاتها من غزول القطن المصري تلقى طلب كبير في الأسواق الدولية ووصلت صادرتها إلي ٢٠٧ مليون جنيه في ٢٠١١.محمد جاد. «النسيج.. عمال (ثائرون) وحكومات (متكاسلة)». الشروق ، ٢٠١٢ . <https://goo.gl/FKEmRx>.

91 Soliman, P. 16-20 and 64.

ذات نجاح مبهر).[92] صحيح أن المالية العامة للاقتصاد المصري ما زالت حتى اللحظة تعتمد بشكل كبير على عوائد أنشطة ريعية، مثل استخراج البترول، والسياحة، وعائدات المصريين بالخارج، إلا أنه ما زال اقتصادًا منتجًا بدرجة أساسية، حتى ولو كان نشاطه الإنتاجي يقوم على صناعات مثل التشييد والبناء والصناعات التحويلية الأخرى العديدة (مع ضعف هائل في جانب الصناعات الثقيلة)، ومن ثم لا يصح استخدام مصطلح الاقتصاد الريعي، ولكن يجوز استخدام مصطلح مثل اقتصاد ذي اتجاه ريعي نسبي.[93]

وإذا كنا أشرنا سابقًا إلى دعم الدولة لرجال الأعمال خلال فترة الثمانينيات، فقد شهدت فترة ما بعد بدء الإصلاح الاقتصادي تطور هذا الدعم بدرجات غير مسبوقة. فما سمي بالإصلاح الاقتصادي شمل أيضًا رفع كل القيود المفروضة على قطاع البنوك والتمويل، وكان المستفيد الأكبر منه رجال الأعمال «الرياديين» (en-trepreneurs) المقربين من النظام.[94] هذا التغيير، بالتزامن مع إيقاف الاستثمارات الحكومية، سمح للقطاع الخاص برفع نسبة مشاركته في السوق المحلي وبالذات بعد 2003.[95] فبدلًا من التوسع في إقراض الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي كانت، وما زالت، تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الشركات في مصر، وتعاني من صعوبة الحصول على تمويلات بنكية، استحوذت شركات القطاع الخاص الكبيرة على معظم القروض الممنوحة، لدرجة أن الشركات الأخيرة حصلت على ٩٠٪ من إجمالي القروض الممنوحة عام2000، وأصبح الحصول على القروض الكبيرة أسهل من الحصول على القروض الصغيرة.[96] ورغم تعاظم دور البنوك الخاصة في تلك الفترة، كان عزم الدولة على تشجيع القطاع الخاص واضحًا للغاية عبر بنوكها الحكومية، فمثلًا حصل، ما بين الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ٤٦ رجل أعمال على ٧٤٪ من محفظة قروض بنك القاهرة.[97] واتبعت كل المؤسسات البنكية الدولية العاملة في الاقتصاد المصري نفس النهج في تمويل الشركات الكبيرة فقط.[98] نتيجة لذلك أصبح لأكبر ١٦ شركة دور مهيمن في السوق المصري، من ضمنهم مجموعة

---

٩٢ Ibid.

٩٣ أنظر دويدار.

٩٤ Stephan Roll. 'Finance Matters!' The influence of of Financial Sector Reforms on the Development of the Entrepreneurial Elite in Egypt". Mediterranean Politics, 15:3, 2010. P:349.

٩٥ Ibid.

٩٦ Ibid, P.358.

٩٧ Ibid, P.356.

٩٨ Ibid, P.366.

عرفة والنساجون الشرقيون اللتين مثلتا ٣١٪ من القيمة السوقية للبورصة المصرية (14 مليار جنيه في ذاك الوقت).[99] لذا يرى باحثون في الشأن المصري، مثل أستاذ العلوم السياسية الشهير، تيموثي ميتشل، أن حقبة الإصلاح الاقتصادي لم تسفر عن إزالة الدعم المقدم من الدولة كما زعم المسئولون، وإنما التغير الحقيقي كان في طبيعة الفئات التي تتمتع بدعم الدولة (أي انتقال دعم الدولة بشكل صريح إلى مجتمع الأعمال).[100]

بل إن الدولة مكنت رجال الأعمال من الشركات العامة المملوكة لها بشكل مباشر، من خلال ما نص عليه قانون قطاع الأعمال العام بالسماح بتواجد أفراد من القطاع الخاص في مجالس إدارة شركات القطاع العام، وحتى في الشركات القابضة، دون أية مراعاة لتضارب المصالح الذي يمكن أن ينتج عن ذلك.[101] وبدون أدنى شك، تمثل الدعم الصريح في سياسة الخصخصة. فعلى مدار أقل من عقدين، تم بيع نسبة مهمة من شركات قطاع الغزل والنسيج دون أن تكون عملية البيع خالية من الفساد. وتمت عمليات البيع دون أى إلزام بتطوير أساليب الإنتاج أو الإنتاجية، بل إنه في بعض الحالات كان يتم شراء الشركات لقيمة الأراضي المقامة عليها بغرض «تسقيعها» وبيعها لاحقًا ودون أية نية لاستمرار الإنتاج.[102] وفي حالات أخرى تم تأجير مصانع، أو بيع ماكينات، أو بيع أجزاء من المصانع لأغراض إنشائية.

وشهدت أواخر التسعينيات بداية الخصخصة في قطاع المنسوجات من خلال بيع ثلاث شركات: الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج (بوليفارا)، وشركة النصر للمنسوجات والملبوسات (كابو)، وشركة الإسكندرية للغزل والنسيج (سبيناليكس)، بمقابل زهيد لا يعكس قيمة المصانع الحقيقية،[103] بالإضافة إلى الشركة العربية لحلج الأقطان، وشركة النيل لحلج الأقطان.[104] والأخيرة تعد نموذجًا صريحًا على

٩٩ .Ibid, P.360

١٠٠ Timothy Mitchell. The Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. The University of California Press, 2002,P.277.

١٠١ أنظر نص القانون-<https://goo.gl/K6ZeCD>.

في مثل واضح، انضم مؤخرًا خالد محمود خليل، الشريك بشركة محلتكس، وماري لويس بشارة، نائب رئيس مجلس إدارة شركة البشارة، وماري لوى للأزياء لمجلس إدارة الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. عبدالحليم سالم. «وزير قطاع الأعمال يعيد تشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج». اليوم السابع، ٢٠١٨. <https://goo.gl/pWYCZz>.

١٠٢ .el-Haddad, 2012, P. 17

103 Hanan Abouel-Farag, El-Sayeda Moustafa and Ahmed Mandour. “ The Impact of Phasing-out Textile Quota on the Egyptian Textiles and Clothing Sector (Case Studies from Alexandria). Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol.3(11), 2012. P. 280.

104 هبة خليل.» الجنزوري والخصخصة». المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011. ص.5.

الشركات التي تم استغلال أصولها لصالح النشاط العقاري وليس الصناعي. حيث كانت تمتلك ما تتجاوز قيمته 17 مليار جنيه من مساحات أراضٍ ومحالج مصانع وخطوط إنتاج (وفقا لتقديرات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)،[105] وعند بيعها عبر الاكتتاب في بورصة الأوراق المالية (على مرحلتين) لم تثمر عن أي مبلغ مقارب لتلك القيمة (294.8 مليون جنيه، منهم ٢٧٤,٨ من القطاع الخاص و٢٠ مليون من اتحاد العاملين)[106] مع عدم تضمين عقود البيع لأية شروط حقيقية لحماية الصناعة أو لحقوق عمالها. وقد بلغت الودائع بنكية والسيولة نقدية، التي امتلكتها الشركة عند بيعها، مبلغ ٩٠ مليون جنيه، كانت كافية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لإعادة الشركة للمنافسة والربح مرة أخرى.[107] وبحلول سنة ٢٠١٠ كان مجلس إدارة الشركة يرغب في تصفية الشركة وبيع أراضيها مقابل ١٥ مليار جنيه.[108]

علاوة على ذلك، اعتمدت الإدارة الجديدة للشركة على بيع جزء من أراضيها غير المستغلة بدلًا من استخدامها في نشاط إنتاجي. وبالفعل تم بيع أرض محلج دمنهور (12 ألف متر مربع زائد 5 آلاف متر مربع تقريبًا على مشاع)، وأرض مخازن راغب (ألفا متر مربع)، وأرض محلج شونة دير مواس بالمنيا (18 ألف متر مربع)، وأرض محلج المحلة (93 ألف و855 مترًا مربعًا)، وأرض المورده بالمنيا (4 آلاف و695 مترًا مربعًا)، وأرض محلج كفر الشيخ (18 ألف و893 مترًا مربعًا)، ما مثل إهدارًا رهيبًا.[109] ومن أشهر حالات البيع هذه كانت تلك التي حصل فيها ياسين عجلان، أحد المتهمين في قضية نواب القروض، وأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة، على أرض درب المعاش (شونة فرج) مقابل ٢٢ مليون جنيه مع تحمل الشركة لمبلغ ٣٢ مليون جنيه قيمة ضريبة التصرفات العقارية، أي أن الشركة خسرت الارض بالإضافة إلى 10 مليون جنيه.

ورغم توقف عمليات الخصخصة في القطاع مع مطلع الألفية، إلا أنه بعد سنوات قليلة من بدء القرن الجديد، وعلى نفس نمط الإهدار، تم بيع مصنع غزل قليوب بين 2005 و2006، مقابل 4.5 مليون جنيه فقط.[110] كذلك تم بيع شبين الكوم للغزل والنسيج سنة ٢٠٠٦، وفقًا لنظام المظاريف المغلقة بنحو 174 مليون جنيه لمستثمر هندي، وتأجير الأرض المقامة عليها لمدة 25 سنة للمشتري، مع العلم أن

105 ” صفعة جديدة لسياسات الخصخصة في عهد الجنزوري..الحكم بعودة شركة النيل لحليج الأقطان». المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011 .<http://ecesr.org/?p=4994> .

106 خليل، ص ٥

107 أيمن السيسي. « الفساد يعطل استرداد النيل لحليج الأقطان «. الأهرام ،2015. <https://bit.ly/2PvdnHn>.

108 المصدر السابق.

109 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011 .

110 Farah, P.50.

القيمة الحقيقية (قيمة المصانع والمباني في السوق) للشركة تفوق 300 مليون جنيه، وأنها لم تحقق أية خسائر على مدار تاريخها. وحتى منتصف سنة 2004،[111] وفي سنة ٢٠٠٥ تم بيع مصنعي غزل طنطا ونسيج زفتى بمبلغ 44 مليون جنيه، رغم أن قيمتهما الدفترية[112] كانت تبلغ 64 مليون جنيه، بالإضافة إلى الموافقة على بيع شركة الدلتا للغزل والنسيج بمبلغ قدره 35 مليون جنيه، بينما قيمتها الدفترية كانت 52 مليون جنيه.[113] وهناك أيضًا شركات تحت التصفية منذ سنة 2012 مثل الشرقية للكتان والقطن، وبورسعيد للغزل، والعامة للجوت،[114] والعربية للسجاد والمفروشات بدمنهور.[115]

واتخذت الخصخصة في بعض المصانع شكل آخر، مثل بيع أجزاء من ماكينات مصنع قنا للتجار كخردة.[116] وفي حالة أخرى تم بيع نصف مساحة أراضى مصنع سوهاج (40 فدانًا) لإقامة أبراج سكنية.[117]

من الملاحظ أن الأشكال المختلفة لسياسة الخصخصة نتج عنها ما يطلق عليه ديفيد هارفي التراكم بالانتزاع أو (accumulation by dispossession"[118]") ويعني بذلك تركز السلطة والملكية في أيدي قلة، عن طريق انتزاع حقوق الأغلبية في الملكيات العامة. وهو نمط خاص بـ»النيوليبرالية» يعكس مدى تراجع الدولة عن أداء دورها في توفير الخدمات والسلع الأساسية بأسعار تناسب الأغلبية، وتركها

111 «الحيثيات الكاملة لحكم بطلان غزل شبين». المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2011. <http://ecesr.org/?p=4823>.

112 القيمة الدفترية هي القيمة الأصلية للأصول المادية لشركة ما بعد خصم كل التكاليف الناتجة عن أي إهلاك أواستهلاك لتلك الأصول. وفي المقابل، توجد القيمة السوقية المتمثلة في سعر أي سلعة أوأصل في توقيت معين وفقًا للظروف السائدة في السوق الذي تتم فيه عملية البيع (المنافسة، حجم الصادرات والواردات، سعر العملة). مع التوسع في تطبيق سياسة الخصخصة ساد جدل كبير حول أسلوب تحديد قيمة الشركات المباعة، وإذا كان يتم تحديدها على الأسس الدفترية أم السوقية، خاصة وأن هناك شركات تم بيعها بأقل من قيمتها الدفترية بحجة تحقيقها لخسائر كبيرة وبدون أي اعتبار لسوء الإدارة في تلك الشركات، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد ساد سوء تقييم لأسعار الأراضي المقام عليها الشركات المعروضة للبيع، حيث كان يحتسب قيمة المتر على أساس سعر المتر في أقرب مدينة عمرانية جديدة بغض النظر عن السعر الفعلي (وفقًا لظروف السوق) لتلك الأراضي المعروضة للبيع.

عادل عمار. «الخصخصة بين المكسب والخسارة». روزر اليوسف، 2014. <https://goo.gl/3uCmU4>.

وأحمد السيد النجار. « فساد في معاير الخصخصة». الأهرام،

< http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/15910.aspx>.2010.

113 غادة رجائى. « تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس». مركز الارض, 2008. <http://www.lchr-eg.org/12social/104/archive-08.73htm#_ftn>.

114 "تصفية ثلاث شركات غزل ونسيج بسبب نقص السيولة». المصرى اليوم, 2012.

< http://www.almasryalyoum.com/news/details/151454>.

115 " 18 شركة تحت مقصلة التصفية». الوفد, 2017. <https://bit.ly/2nBqHxn>.

116 عبد الرؤوف بطيخ. « سياسة التصفية لقطاع الغزل والنسيج». جريدة اخبار العالم, 2018.

<https://bit.ly/2MhHeFz>.

117 «ماذا فعلت الخصخصة بمصنع غزل سوهاج؟». صوت الامة, 2017. <https://bit.ly/2Mp8Ebz>.

118 David Harvey. " The New Imperialism: accumulation by dispossession". Socialist Register, 2004.

للقطاع الخاص وآليات السوق لتحديد أسعار تلك السلع والخدمات.

هذه الرؤية لا تعني أن القطاع الخاص اعتمد بشكل أساسي على البنية الصناعية الخاصة بالقطاع العام في طريقه للسيطرة على صناعة الغزل والنسيج في مصر، بقدر ما استفاده من انسحاب الدولة من المنافسة، هذا الانسحاب الذي سهل ودعم عملية تمكينه من تلك الصناعة. ويجب ملاحظة أن هذا النمط من التمكين خاص بصناعة الغزل والنسيج، ولا ينطبق بالضرورة على الصناعات الأخرى.

وما زالت الدولة تحاول خصخصة بقية قطاع الغزل والنسيج، الذي يمتلك محفظة أصول تقدر بنحو ٥٠ مليار جنيه.[119] وجرت أخر تلك المحاولات عبر مكتب أمريكي في 2015 (وارنر للاستشارات)[120] رغم تأكيدات الدولة في أعقاب ثورة يناير على عدم وجود أية نية لإعادة طرح مشروع خصخصة القطاع مرة أخرى.[121]

تحت هذا التحول «النيوليبرالي» متزايد الوتيرة، انخفضت مساهمة القطاع العام من إجمالي إنتاجية قطاع الغزل والنسيج من 39 % في 1997 إلى 22% عام 2006.[122] ولعل قطاع حليج الأقطان (حلج الأقطان هي المرحلة الأولى في صناعة الغزل والنسيج حيث يتم فصل ألياف القطن عن بذوره) هو القطاع الوحيد الذي ما زال تحت سيطرة القطاع العام في الوقت الحالي. حيث تسيطر ٤ شركات عامة من إجمالي ٥ شركات في مجال الحلج على السوق في مصر.[123] ورغم بعض محاولات القطاع الخاص للدخول في هذا المجال عن طريق الخصخصة، إلا أنها باءت بالفشل، نظرًا لقدم الماكينات وصعوبة استبدال ماكينات أحدث بها، وارتفاع تكاليف الاستثمار فيها، بالإضافة إلى أن حلج الأقطان يعتمد على كثافة عمالية مرتفعة مما يقلل من جاذبيتها للمستثمرين.[124]

كان وجود محالج الأقطان في مصر مهمًا، حتى تم فتح أبواب استيراد الأقطان قصيرة التيلة بدلًا من الأقطان طويلة التيلة المزروعة محليًا، ما سبب تراجع في الاعتماد على الأقطان الطويلة، لدرجة أن شركات عامة مثل النيل لحلج الأقطان اتجهت إلى استيراد الأقطان قصيرة التيلة.

119 حسن ماهر وولاء جمال. «الغزل والنسيج من قمة «ناصر» إلى قاع الانفتاح الأعمى.. والحكومة تتجاهل الأزمة». الدستور ، ٢٠١٥. <https://www.dostor.org/769125>.

120 منصور كامل ومحمد عبد العاطي. «الحكومة تعيد الخصخصة من «الباب الخلفي» وتبيع أراضي الشركات بدعوى إعادة الهيكلة». المصري اليوم، ٢٠١٥. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/864667>.

121 ا. ش. ا. ««الجيلاني»: لا خصخصة لشركات الغزل والنسيج بعد الثورة» المصري اليوم، ٢٠١١. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/130029>.

122 el-Haddad, 2012, P.2.

123 Rawiah Abdallah et all. “ The Textile Cluster in Egypt”. Institute for Strategy and competitiveness, 2012. P. 15

124 Ibid.

دعم الدولة ينتقل إلى القطاع الخاص

أما القطاع الخاص فهو في الوقت الراهن يسيطر على أكثر من نصف نشاط تجهيز وغزل الأقمشة النسيجية، بنسبة 58%، ويقترب من السيطرة الكاملة على نشاط نسج المنسوجات (86%) ويسيطر تمامًا على التجهيز النهائي بحسب بيانات عام 2013،[125] ويصل النصيب الحالي للقطاع الخاص من صناعة الملابس في مصر إلى[126] 70%.

وتتسم الشركات الخاصة العاملة في قطاع المنسوجات بطابع عائلي شبه مغلق (عرفة، والقواس، والمسيري، والقليوبي، وأولاد كميل أسعد شمعون، ومحمد مرزوق) أوبكونها، على حد وصف أحمد السيد النجار، مجموعات اقتصادية (مثل مجموعة الشرقيون لمحمد فريد خميس، ومصر للملابس لجلال الزوربا، وعائلة بشارة - بشارة فاشون، ومجموعة هسنى).[127] وشهد القطاع توافد استثمارات أجنبية في منتصف العقد الأول من الألفيات، وتحديدًا من تركيا (Rotex Albour ,Fash-/ Point,Gultex Egypt, Sahinel Holding, Hiltex ion) بالإضافة إلى «ميجا تكستيل» و»جالك».[128]

وجاء صعود القطاع الخاص في قطاع المنسوجات مُعززًا بأشكال متعددة من الدعم،[129] أشهرها ما قامت به حكومة أحمد نظيف من خفض للجمارك، خصوصًا بعد 2004، على مدخلات الصناعات النسيجية. حيث تراجعت الرسوم الجمركية على الخيوط والألياف الحريرية والأنسجة من 13 إلى 12%، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة الصوفية من 33% إلى 6 %، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة القطنية من 31% إلى 12%، وعلى الخيوط والألياف والأنسجة الصناعية من 38% إلى 12%.[130] في نفس الوقت تم تخفيض الضرائب (في قانون 91 لسنة 2005) على دخل الشركات

125 مرصد التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية-صناعة الملابس الجاهزة». المركز المصري للدراسات الاقتصادية, عدد 1, 2016.ص.53.

126 Ghoneim, P.3.

127 أحمد السيد النجار. «الاستثمارات الأجنبية في مصر: الوعود والحصاد وفرص تغير المسار». مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 2009. ص,188.

128 المصدر السابق.

129 على المستوى الهيكلي، جاء الدعم في شكل المساواة بين القطاعين العام والخاص في المعاملة وقابلية طرح أسهم شركات القطاع العام للتداول في بورصة الأوراق المالية وأخيرًا تخفيض نصيب العاملين من الأرباح إلي 10% بدلًا من 20% مع احتفاظ كل شركة بحقها في وضع نظم الأجور والتعيينات الخاصة بها. شلبى,ص.7-8.

130 Iman al-Ayouty. “ Textile Global Commodity Chains: Efficiency and Industrial Upgrading in Egypt”. Egyptian Center for Economic Studies, Working paper no. 160, 2010. P. 13.

بقوة لتصل إلى 20% فقط آنذاك.[131]

وتعتبر الأنشطة التي يسيطر عليها القطاع الخاص في مراحل صناعة المنسوجات هي الأكثر ربحًا، لما تتضمنه من خلق لفائض القيمة بمعدلات أعلى بكثير من المراحل الأولى في التصنيع، كذلك هي الأهم للتصدير (وتشكل عوائد التصدير بشكل عام جزءًا كبيرًا من أرباح الشركات في قطاع المنسوجات، ووصلت إلى 56% من إجمالي الأرباح للشركات المصدرة عام 2009).[132] مع الأخذ في الاعتبار أن صناعة الملابس بمفردها تسيطر على 63% من إجمالي القيمة المضافة في صناعة الغزل والنسيج، وأن صادرات الملابس لوحدها شكلت 6% من إجمالي صادرات مصر في سنة 2016.[133]

ولم يكن الطريق مهيئًا للقطاع الخاص ككل، ولكن فقط للشركات الكبرى على وجه الخصوص. فالشركات الصغيرة العاملة في مجال المنسوجات كانت أقل قدرة على المنافسة، بالنظر إلى ارتفاع تكاليف هذه الصناعة، وأعباء تكاليف التصدير، وعدم قدرة هذه الشركات على سرعة الاستجابة للتغيرات في الذوق الاستهلاكي (التصميمات)، أوعلى تلبية احتياجات السوق الخارجي. كل هذه العوامل كانت تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، يصعب على الشركات صغيرة الحجم الحصول على التمويل اللازم لها.[134] وبينما كانت الشركات الصغيرة غير قادرة على التصدير بنفسها وتعتمد على وكلاء للتصدير، كانت الشركات الكبيرة مثل عرفة والنساجون الشرقيون تمتلك أذرعًا للتصدير داخل شركاتهم.[135]

ويقودنا الحديث عن التصدير إلى واحد من أهم ملفات دعم الدولة لرجال الأعمال في قطاع المنسوجات، وهو دعم الصادرات. بدأت هذه السياسة في مطلع القرن الحالي، وتراوحت قيمة هذا الدعم بين 8-10% من إجمالي قيمة الصادرات مع استحواذ صناعة الملابس (التي يسيطر عليها القطاع الخاص كما ذكرنا) على 58% من إجمالي هذا الدعم.[136]

131 Farah, 49.

132 Abdallah et all, P. 16.

133 المركز المصرى للدراسات الاقتصادية, عدد 1, 2016.ص. 22

134 من إجمالي نحو ٤٨٧٥٠ شركة وورشة تعمل في مجال تصنيع الملابس الجاهزة، أقل من ٣٥٠ فقط هم من يقومون بتعيين ١٠ عمال أوأكثر. Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh. “ Service Contribution to Value Chains: Case Study of the Egyptian Ready-Made Garments Sector”. Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No.191, 2018.P.11

135 بشكل عام، يسيطر القطاع الخاص على مجال التصدير في قطاع الغزل والنسيج . في عام ٢٠١٢ اقتصرت الشركات الحكومية في مجال تصدير المنسوجات على 7 شركات من إجمالي 51 شركة مسجلة. Abdallah et all, P. 16

136 في أعقاب الأزمة المالية الشهيرة في ٢٠٠٨ ، قامت الحكومة في ديسمبر بإضافة ٥٠٪ (من إجمالي دعم الصادرات) على دعم الصادرات المقدم سابقًا لمدة 7 شهور حتى يونيو ٢٠٠٩ وذلك للتشجيع على الاستمرار في التصدير للخارج ومحاولة تفادي آثار الأزمة.

هـذا التوجـه نحـو تفضيـل صناعـة الملابـس الجاهـزة كان واضحًـا بشـدة، عندمـا سـمحت الدولـة لصنـاع الملابـس الجاهـزة بالانفصـال عـن غرفـة الصناعـات النسـيجية، وتأسـيس غرفـة جديـد خاصـة بهـم داخـل اتحـاد الصناعـات رغـم اعتراضـات صنـاع النسـيج عـلى ذلـك، وتشـبيههم لهـذا القـرار بفصـل الـرأس عـن الجسـد، وذلـك لأهميـة صناعـة الملابـس عـلى أداء القطـاع ككل وكـذا تفتيتـه.[137]

ومـن الواضـح أن هـذا الدعـم جـاء مـع تبنـي الدولـة لخطـاب تنميـة الصـادرات وزيـادة الاهتـمام بمحـاكاة تجـارب دول جنـوب شرق آسـيا، خصوصًـا مـع انتهـاء العمـل بنظـام الحصـص[138] في التصديـر للسـوق الدوليـة والتحـول لاتفاقيـات مثـل الكويـز.[139]

ووفقًا للإحصائيات الموجودة على الموقع الرسمي لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، فإن النسبة الأكبر من الشركات العاملة في المناطق المؤهلة للاتفاقية هي شركات غزل ونسيج (٣٥٥ من أصل ٤٤٢ في ٢٠٠٥ و٧٦٦ من أصل ٩٦١ في ٢٠١٦)، بصادرات بلغت في المتوسط أكثر من ٩٠٪ من إجمالي صادرات مناطق الكويز،[١٤٠] وللقطاع العام تمثيل متواضع في مناطق الكويز، مثل شركة ستيا.[١٤١]

الغريـب أن العديـد مـن الـشركات المسـجلة في هـذه المناطـق لا تقـوم بالتصديـر(في ٢٠٠٥، كانـت هنـاك ١٥٧ شركـة مـن إجـمالي الـشركات العاملـة في المناطـق المؤهلـة فقـط تقـوم بالتصديـر).[142] مـع ذلـك، كانـت الـشركات المصـدرة المسـجلة في الكويـز (ومعظمهـا شركات غـزل ونسـيج) تحصـل عـلى دعـم كبـير مـن الدولـة وصلـت قيمتـه عـام 2008 إلى ٦٤٠ مليـون جنيـه، مقابـل إجـمالي صـادرات لهـذه الـشركات في هـذا العـام بلـغ ٨٧٢ مليـون دولار.[143] واسـتمرت الدولـة في سياسـة دعـم الصـادرات، عـلى الرغـم مـن أن صـادرات الكويـز بـين ٢٠٠٥ و٢٠١٦ لم تتعـد 10 مليـار دولار.

.El Hadad, 2012, P. 11 and 20

137 هاني الحوتي. «تقطيع «الملابس الجاهزة» بين غرفة الصناعات النسيجية واتحاد الصناعات». اليوم السابع، ٢٠١٨. <https://goo.gl/KuBrPw>.

138 كان نظام الحصص هوالنظام المعمول به قبل تحرير الأسواق وكان يقوم على أساس تحديد الحد الأقصي المسموح به لكل دولة (بالأخص الدول النامية) بتصدير سلعة معينة. أنظر ضيف، ص ٥٤-60.

139 الكويز هى اتفاقية سارية منذ ٢٠٠٤ تسمح للشركات المقامة في تلك المناطق بدخول السوق الأمريكى بدون أي جمارك وبأية كميات بشرط أن تحتوى على 11.7% (خفضت لاحقا ل 10%) من مكونات المنتجات من إسرائيل.وتسبب توقيع هذه الاتفاقية في كثير من الجدل لاعتبارها خطوة في زيادة مستوى التطبيع بين مصر وإسرئيل . محمد جاد. « السوق العالمية وتنافسية السوق المصرية» في الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين سلسلة قضايا-الكتاب الأول, دار المرايا, 2016.ص.64.

140 الموقع الرسمي للاتفاقية. <http://www.qizegypt.gov.eg/>.

141 Abouel-Farg et all, P. 279.

142 المصـدر السـابق. وفقًـا لتصريحـات مجـدي طلبـة رئيـس المجلـس التصديـري للملابـس الجاهـزة في ٢٠٠٥ ، كان هنـاك 80 مصنعًـا يقومـون بتصديـر الملابـس الجاهـزة بعـد توقيـع اتفاقيـة الكويـز. رأفـت سـليمان. «بعـد توقيـع بروتوكـول الكويـز وتشـجيع الحكومـة للصناعـة والتصديـر: مليـار دولار صـادرات الملابـس الجاهـزة المصريـة وتزيـد بــ600 مليـون العـام المقبـل-13 شركـة أجنبيـة توسـعت في نشـاطها وتأسـيس شركات جديـدة في قطـاع التصديـر». الأهـرام ، 2005. <https://bit.ly/2OzHhZN>.

143 أميمة كمال. «فلنفسد الفرح»، الشروق، 9002. <eNSbKv2/yl.tib//:sptth>.

في ١١٠٢، وصـل إجـمالي دعـم الصـادرات إلي ٥٫٢ مليـار جنيـه، مـع تحصـل مصدريـن الكويـز عـلى النسـبة الأكـبر منـه. أميمـة كـمال. «قـل (أحـداث ينايـر) ولا تقـل (ثـورة ينايـر)». الـشروق، ١١٠٢. <KZkz8B2/yl.tib//:sptth>.

وكان للصلات السياسية بالنظام السابق دور محوري في إنجاح الشركات الخاصة بصفة عامة، وهناك العديد من الحالات في قطاع المنسوجات يرتبط صعودها بالدعم السياسي سنركز عليها في هذا الفصل.

فقد كان من أصحاب الشركات المصنعة للغزل والنسيج أعضاء في لجنة السياسات في الحزب الحاكم، وهي اللجنة المسئولة عن رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية في عهد مبارك. وكان كثير من هؤلاء يقف وراء تسريع عملية الموافقة على توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز) مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في 2004، بعد أن رُفضت من قبل الحكومة عام 1999.[144]

وبطبيعة الحال، امتد تأثير تلك الصلات ليشمل دعم الدولة المباشر عبر صندوق دعم الصادرات. فمن المعروف أن الصندوق يخدم فعليًا حفنة من المقربين من النظام، وخصوصًا من العاملين في مجالات الملابس الجاهزة والغزل والنسيج والمفروشات. لدرجة أن البعض لقبه بالصندوق سيء السمعة، لتوغل الفساد في كل أنشطته (مع استمرار رفض الحكومة الإفصاح عن أسماء الشركات المستفيدة من دعم الصندوق الآتي من ميزانية الدولة).

الثقل السياسي لمستثمرين في نشاط مرتبط بالتجارة الخارجية، مثل المنسوجات، هو أقرب التفسيرات لاستمرار الدولة في دعم الصادرات بسخاء نسبي. فقيمة هذا الدعم وصلت في 2016 إلى 6 مليار جنيه. وطالب مجتمع الأعمال برفعها إلي ٩ مليارات، على الرغم من أن إجمالي الصادرات في العقد الثاني من الألفية كان في انخفاض مستمر. بعبارة أخرى، فإن علاقة الدعم الهادف لزيادة الصادرات بحجم الصادرات أقرب للتناسب العكسي.[145]

وأحد مصادر الحضور القوي للرأسمالية المرتبطة بصناعة النسيج على هذا الصندوق هو مشاركة رجال أعمال مثل مجدي طلبة، رئيس مجموعة كايرو قطن

144 Amirah el-Haddad. " Political Patronage and Economic Opportunity: The Case of Vertical Integration in the Egyptian Clothing Industry". Economic Research Forum, Working Paper no. 797, 2013. P.18.

بشكل عام، توضح دراسة أخرى أجريت في ٢٠١٦ أن على مستوى قطاع الغزل والنسيج ككل هناك 3 رؤساء مجلس إدارة في صناعة الغزل والنسيج يتمتعون بعلاقات سياسية مباشرة مع النظام, وكذلك 14 من أصحاب الشركات وأخيرًا 22 شركة يتمتعون بعلاقات سياسية مختلفة مع النظام ويتمتعون بمزايا خاصة متعلقة بالضرائب وتنفيذ الأحكام والحصول على الأراضى مما يؤثر على أرباحهم وإنتاجيتهم بالإيجاب. See Ishac Diwan et all. "Pyramid Capitalism: Political Connections, Regulations and Firm Productivity in Egypt", World Bank Group, 2015. P. 37.

145 وبررت الحكومة هذا الارتفاع بتراكم التزامات سابقة كان الصندوق تأخر في سددها. بيسان كساب. «دعم الصادرات.. بين الموازنة والحكومة وما يريده رجال الأعمال». مدى مصر، ٢٠١٦. <http://bit.ly/2MdyT5n>.

سنتر، في اللجان المسئوولة عن تحديد معايير استحقاق دعم الصادرات.[146]

لكن دعم الدولة لم يكن شاملًا لكل القطاع. فوفقًا لإبراهيم عبد الفتاح، رئيس نقابة الغزل والنسيج في ٢٠١٢، كانت الحكومة تستهدف تدمير مصانع الغزل والنسيج عن طريق توجيه النسبة الأكبر من الدعم لصالح مصنعي الملابس الجاهزة (7 رجال أعمال تحديدًا). الذين حصلوا على ٩٠٪ (3.1 مليار جنيه) من الدعم، مقابل ٩٠٠ مليون جنيه فقط لكل مصانع الغزل والنسيج.[147]

ورغم ذلك، فإن الرأسمالية الصناعية الكبيرة في مجال المنسوجات أصبحت غير راضية عن بيئة الاستثمار بعد ثورة يناير. فمجموعة عرفة توقفت عن التوسع في مصر منذ ٢٠١١، وأرجع عرفة ذلك لاستمرار تدخل الدولة في الاقتصاد واستمرار الإضرابات.[148] وبشكل ساخر، وصف محمد فريد خميس وضع رجل الأعمال والمستثمرين باعتبارهم «ملطشة»، بسبب استمرار تدخل الحكومة وزيادة الأعباء على أعمالهم.[149]

حالات خاصة في قطاع الغزل والنسيج[150]

سنحاول في هذا القسم تتبع حالتين لرجلي أعمال بارزين في صناعة المنسوجات بمصر، واستكشاف مسار تطور أعمالهما.

يعد علاء عرفة، رئيس مجلس إدارة العرفة جروب، ومحمد فريد خميس، رئيس مجلس إدارة شركة النساجون الشرقيون، اثنين من أهم الرأسماليين المستفيدين من الانفتاح الاقتصادي. ويعكس تاريخهما، إلى حد ما، مسار نمو القطاع الخاص في مصر.

العرفة جروب:

146 صالح ابراهيم. «مجدى طلبة: نجاح زوجتي «الوزيرة» سبب اتهامى بالتهرب الجمركى». الوطن، ٦١٠٢. <www//:sptth.2401921/sliated/swen/moc.swennatawle>.

147 ناجي عبد العزيز وياسمين كرم. ««النسيجية» تواصل هجومها على مصانع الملابس بعد قرار إنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة». المصري اليوم، ٢١٠٢. <596741/sliated/swen/moc.muoylayrsamla.www//:sptth>.

148 نيفين كمال. «علاء عرفة لـ «الشروق»: توقفنا عن التوسع في مصر منذ 1102 ومناخ الاستثمار «ضبابى»». الشروق،٦١٠٢. <iMHDFB2/yl.tib//:sptth>.

149 هاني الحوتي وندى سليم. «فريد خميس: المستثمرون ملطشة للوزراء.. وتكلفة إنشاء مصنع بأمريكا أقل من مصر». اليوم السابع، 5102. <ctuEPK2/yl.tib//:sptth>.

150 تم اختيار الحالات الخاصة على أساس توافر المعلومات إلى جانب أهميتها في الصناعة المصرية. ولكن هناك بعض الحالات المهمة مثل حالة جلال الزوربا، لم نتمكن من إيجاد معلومات كافية أثناء البحث وبالتالي تم استبعادهم لصعوبة الوصول لمعلومات. هذا الاستبعاد لا يعكس حقيقة أهمية تلك الحالات على أرض الواقع.

ينحدر تاريخ الشركة إلى 1907 حينما كانت شركة عائلية صغيرة متخصصة في بيع الأقمشة بالتجزئة. وخلال السنوات التالية توسعت في نشاطها بشكل تدريجي ثم تعرضت للتأميم.[151] وتعتبر البداية الحقيقية للشركة في حقبة الانفتاح وقت أن نجحت العائلة في استرداد الشركة.[152]

وافتتح أحمد عرفة (عرفة الأب) محلًا لبيع الأقمشة والملابس الجاهزة المستوردة بالتجزئة في بورسعيد، وبعدها اتجه للتصنيع في الثمانينيات مع بداية اهتمام القطاع الخاص بالتركيز على هذه الصناعة. وفي عام 1984 قام بإنشاء مصنع «جولدنتكس» للأصواف في مدينة العاشر من رمضان (تملك الشركة نسبة 43.9% من المصنع)، وفي عام 1989 قامت الشركة بتأسيس الشركة السويسرية للملابس الجاهزة في مدينة العاشر من رمضان، وفي 1994 اشترت أغلبية الحصص في مصنع بورسعيد للملابس، وأضافت لاحقًا سلسلة محلات «كونكريت» للملابس الجاهزة (40 فرعًا في مصر).

ووسعت العرفة نشاطها من التخصص في الملابس الرجالي لتشمل ملابس الأطفال والسيدا.، وأنشأت «إيجيبت تيلورينج» للملابس الجاهزة في مدينة العاشر من رمضان. وامتد نشاط الشركة إلى مجال التسويق والتوزيع بإنشاء «براندز فور لس» في 2002، لبيع الملابس الرجالي بأسعار مخفضة.

وتمتلك الشركة محليًا عددًا من الشركات والمصانع الأخرى مثل السويسرية للملابس القطنية، وكريستال فور مكينج شيرتس في بني سويف، ووايت هيد للغزل، ويوروميد للتجارة والتسويق (التي يتبعها 16 فرعًا في مصر) فاشون انسترى، وأخيرًا عرفة للتسويق العقاري.

وحملت هذه الإمبراطورية اسمها الحالي (العرفة جروب للاستثمارات والاستشارات) في 2006، بعد أن أصبحت شركة مساهمة مصرية وفقًا لقانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997. وتمتلك عائلة عرفة 60% من أسهم الشركة، مقابل40% مطروحة للتداول في البورصة.

ومع نجاح الشركة المحلي، قامت بالتوسع خارجيًا بشراء 31.6% من مجموعة BMB في المملكة المتحدة المتخصصة في الملابس الرجالي. وقامت بتغير اسم وهيكل الشركة، ليصبح اسمها البيرد جروب (يتبعها 235 فرعًا في المملكة) في 2009، مع رفع نسبة ملكيتها في الشركة لتصل إلى 98.2% عام 2015. وتستحوذ الشركة الأخيرة على حصة تصل إلى نحو 15% من سوق البِدل الرجالي في المملكة المتحدة.

151 كل المعلومات عن العرفة جروب, فيما لم يذكر عكس ذلك، مستخرجة من موقع المجموعة <http://www.arafaholding.com>

152 لم نتمكن من الحصول على معلومات كافية حول الشروط التي تم على أساسها إعادة الشركه للأسرة بعد تأميمها .

وقد قامت عرفة أيضًا بشراء (SRG & MELKA) في المملكة المتحدة وبيعها في 2010. وكذلك اشترت حصة 35% من شركة Forall) Confezioni S.p.A /Gruppo Forall) في إيطاليا عام 2008 قبل بيعها عام 2016. ودخلت في شراكة مع (Erme-negildo Zegna) عام 2011 (كامجيت للملابس الجاهزة) في بني سويف. وتقوم الشركة بالتصنيع والتصدير لعدد من البراندات وسلاسل التجزئة الشهيرة دوليًا في أوربا وأمريكا، وتشمل (GAP, ZARA, JC Penny, Massimo Dutti, BANANA RE-PUBLIC, DEBENHAMS, MACAY'S). وحاليًا تقوم المجموعة بتصنيع أكثر من 7 مليون قطعة ملابس سنويًا، وتسيطر على 10% من إجمالي صادرات المنسوجات، وعلى 20% من سوق الملابس في مصر، وفقًا للموقع الرسمي للمجموعة.

ويُلاحظ أن علاء عرفة كان أحد أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي نشأ عام ١٩٩٢، والمعروف عنه توجهاته «النيوليبرالية»، وذلك لدوره الفكري في نشر مفاهيم السوق الحر، كما كان المركز بمثابة حلقة من حلقات الوصل بين كبار رجال الأعمال والقيادة السياسية.[153]

وعن علاقة أسرة عرفة بالنظام السياسي، فمن المعروف أن أحمد عرفة كان زميلًا للرئيس الأسبق حسني مبارك في الكلية الحربية، وتذهب تقارير إلى أن لأسرة عرفة دورًا في إقناع مبارك بتمرير اتفاقية الكويز.[154]

وتزعم صحيفة مستقلة في تقرير نشرته أن العائلة نجحت في الحصول على شركة ومحلات «اروكو» المملوكة للقطاع العام سابقًا (وتحويلها إلى جراند ستورز) دون أي إعلان أو مناقصة وبثمن متواضع، بسبب الصداقة الشخصية مع الرئيس[155] .

وقد تقلد علاء عرفة مناصب هامة ذات طابع سياسي يرتبط بنشاطه الاقتصادي، مثل رئاسة المجلس التصديري للملابس الجاهزة،[156] إلي جانب عضويته في مجلس الأعمال المصري-الأمريكي. وقد استفادت الشركة من التغير في سياسة الدولة الخارجية منذ السبعينيات من حيث التوجه إلى التطبيع مع إسرائيل، والذي مهد لتوقيع الكويز.

وأتاح توجه الدولة بالسماح بالتوسع في استيراد المنسوجات والملابس (عبر

153 Roll, P.363-365.

بالإضافة إلى عرفة، يضم مجلس إدارة المركز جلال الزوربا رئيس مجلس إدارة النيل القابضة. ومن أعضاء المركز محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة النساجون الشرقيون. الموقع الرسمي للمركز

.<http://www.eces.org.eg/ar/Members.aspx> .

154 صالح إبراهيم. ««الآباء المؤسسون»: «رشيد والزوربا وعرفة» أقنعوا «مبارك» بالاتفاقية». الوطن، ٢٠١٥. <https://www.elwatannews.com/news/details/786932>.

155 أمل نبيل. «صاحب صفقة توريد الغاز الإسرائيلي إلى مصر ورائد الكويز...من هوعلاء عرفة ؟ « جريدة التحرير، ٢٠١٨. <https://bit.ly/2vHXaqe>.

156 «علاء عرفة.. ابن قائد مبارك في «الجوية» وعرّاب «الكويز»». الدستور، ٢٠١٨. <https://www.dostor.org/٢٠٦٥٦٨٢>.

بورسعيد) فرصة ذهبية للعرفة لتحقيق درجة من التراكم الرأسمالي عن طريق النشاط التجاري أهلتها لاحقًا للتوسع في التصنيع. كما استطاعت المجموعة تصدير رؤوس الأموال للخارج في شكل استثمارات ضخمة في ظل إلغاء الانفتاح كل القوانين الناصرية المانعة لخروج رؤوس الأموال بكميات كبيرة. وكلل هذا النجاح بانضمام عائلة عرفة للنخبة المالكة لأصول تفوق المئة مليون دولار منذ عام ٢٠٠٩.[157]

ومن الطريف أن المجموعة لم تكتفِ بسوق الملابس، بل انضمت لركاب القطاع الخاص المستثمر في المجال العقاري، إلى جانب الصناعة، بحصولها على حكم في 2014 يتيح لها استغلال أراضي شركة بورسعيد للملابس، والمقامة في المنطقة الحرة ببورسعيد لأغراض سكنية، بدلًا من الصناعية.[158] وأصبح التوسع في نشاط المجموعة يتضمن الآن استثمارات في مجالات الزراعة، والطاقة، والأسمنت، والمواد الغذائية، بالإضافة إلى حصة ٩,٩٪ من بنك الاستثمار سي أي كابيتال.[159]

النساجون الشرقيون:

مجموعة النساجين أيضًا كانت من أبناء الانفتاح الاقتصادي. فالشركة تأسست في نهاية السبعينيات في العاشر من رمضان، وتطورت حتى أصبحت إحدى أكبر مصنعي السجاد في العالم.[160] وتمتلك شبكة تضم 31 منشأة صناعية موزعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتضم شركات مثل شركة ماك للسجاد، المنشأة الصناعية لإنتاج الألياف من حبيبات البولي بروبلين، الشركة المصرية للألياف وشركة سفينكس (ذراع التسويق الدولي).[161]

وقد تم طرح أسهم الشركة في البورصة منذ عام 1997، وتمتلك عائلة خميس 57% من الأسهم.[162] وحققت الشركة، التي يعمل بها 17 ألف مشتغل، أرباحًا في سنة 2016 قدرت بنحو 340 مليون جنيه،[163] وتستحوذ على 85-90 % من سوق السجاد في مصر بمفردها، ووجه إليها اتهام بالممارسات الاحتكارية في 2015،[164] وتوجه الشركة

157 Roll, P.364.

١٥٨ الموقع الرسمي للمجموعة.

159 أحمد عرفات ومحمود هاشم. »علاء عرفة ومحمود الجمال وصديق عفيفي أكبر المستحوذين على حصص في "سي أي كابيتال" بواقع 9.9% لكل منهم». جريدة البورصة، والموقع الرسمي لبنك سي أي كابيتال. <https://www.cicapital.com/ar/team/alaa-arafa-2/>.

160 الموقع الرسمى للمجموعة.<http://www.orientalweavers.com>.

161 المصدر السابق.

162 المصدر السابق.

163 المصدر السابق

164 المصدر السابق ومنى عبد الباري.» من هم الرابحون من قرار إحالة النساجون الشرقيون للنيابة العامة؟». التحرير, 2015. <https://bit.ly/2Ml0mBr>.

أكثر من نصف إنتاجها إلى التصدير.

ولعل الاختلاف الأكبر بين عرفة وخميس، هو تواجد الأخير بشكل أوضح وسط النخبة السياسية الحاكمة. ففي الستينيات كان خميس عضوًا في الاتحاد الاشتراكي، قبل أن يرأس اتحاد الصناعات المصرية كأول رئيس للاتحاد من القطاع الخاص عام 1993، وجاء ترشحه كإحدى المؤشرات على تفضيل الدولة للمصنعين المصدرين. وقد تقلد عدة مناصب أخرى كرئاسة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان، بجانب عضويته في الحزب الوطني (لجنة السياسات) ومجلس الشورى (رئيس لجنة الصناعة).[165] واستفاد خميس من ثقله السياسي في الحصول على تمويل يغذي إمبراطوريته، في رأي محللين، إذ إنه نجح خلال العقد الأول من الألفية الجديدة في رفع إجمالي القروض طويلة الأجل الخاصة بشركة النساجون الشرقيون بنسبة ١٧٣٪ بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨.[166]

لماذا لم تتطور الصناعة بالدرجة المستهدفة؟

للوهلة الأولى، قد يتصور البعض وهو يتابع تطور أعمال العرفة وخميس وبناء إمبراطوريتهما الصناعية في مصر، أن قطاع المنسوجات بأكمله حقق طفرة بعد الانفتاح، وأن القطاع العام كان العقبة أمام تطوره (أي أن فشل الشركات الحكومية هو فشل مرتبط بهيكلها والسياسات المقيدة لنشاطها، على عكس القطاع الخاص، وأن قرارات التحرر الاقتصادي وما تلاها من خصخصة قرارات سليمة وصحية لمستقبل الصناعة في مصر) لكن في الحقيقة هذا النجاح هو مجرد نجاح نسبي يخفي وراءه العديد من المشاكل الهيكلية القائمة في هذه الصناعة.[167]

بشكل عام، تعتبر مصر هي البلد الوحيد في المنطقة، والقارة الإفريقية، الذي يتميز بتكامل رأسي في العملية الإنتاجية في صناعة الغزل. أي أن جميع عمليات

165 Soliman, 75-6

وسلوى الزغبي. «11 معلومة عن فريد خميس مؤسس «النساجون الشرقيون». الوطن، ٢٠١٥. <https://www.elwatannews.com/news/details/788851>.

166 Roll, P.359.

167 هذا لا يعني بالضرورة أن شركات القطاع العام كانت قادرة على الاستمرار دون دعم الدولة، ولكن لأن الدولة لم تكن جادة في محاولتها لإصلاح هذه الشركات وتم إجبارها على الدخول في منافسة أولًا مع قطاع خاص أكثر استعدادًا وثانيًا مع شركات دولية أكثر قدرة على توفير السلعة بأسعار أقل.. أفقدها ذلك فرصها في الصمود وفقدت حتى سيطرتها على سوقها الداخلي.

التصنيـع بـدءًا بزراعـة القطـن، ثـم صناعـة أليـاف الغـزل والنسـيج، ثـم الصباغـة والتجهيـز، وصـولا إلى صناعـة الملابـس، تتـم داخـل البـلاد.[168] إذن فـما هـي تلـك المشـاكل التـي منعـت حـدوث تطـور أعمـق في قطـاع الغـزل والنسـيج في مـصر؟

بدايـة مـن الانفتـاح، أصبـح السـوق المـصرى معرضًـا لكـم هائـل من الـواردات المنافسـة للمنسـوجات المصنوعـة محليًـا. فقـرارات مثـل السـماح باسـتيراد الملابـس المسـتعملة منـذ عـام 1976، كانـت لهـا آثـار سـلبية عـلى الصناعـة المحليـة.[169] بالإضافـة إلى القـرارات اللاحقـة برفـع الدعـم الحكومـي عـن الملابـس في الثمانينيـات، وتحـول منطقـة بورسـعيد الحـرة إلى منفـذ للتهريـب، (90% مـن البضائـع المصنعـة بغـرض التصديـر تـم تهريبهـا للسـوق المحـلى) مـع فشـلها في اجتـذاب اسـتثمارات عربيـة وأجنبيـة حقيقيـة.[170]

وفي نمـوذج يـدل عـلى الفـوضى التـي أصابـت الصناعـة، حتـى عـلى مسـتوى القطـاع الخـاص، كان هنـاك مـشروع مجمـع العامريـة للغـزل والنسـيج المُنشـأ في ظـل قانـون الاسـتثمار العـربي والأجنبـي والمناطـق الحـرة، والهـادف إلى التوسـع في صناعـة الغـزل والنسـيج والملابـس الجاهـزة.[171] فقـد وافقـت هيئـة الاسـتثمار عـلى إقامـة المـشروع في أواخـر السـبعينيات بتكلفـة إجماليـة قدرهـا ٥٣٠ مليـون جنيـه، مقسـمة بـين رأس مـال محـلي وأجنبـي، عـلى النحـو الآتي: رأس مـال مـصري (٤٩ مليـون جنيـه) ورأس مـال أجنبي (٢١ مليـون جنيـه) بالإضافـة إلى قـروض محليـة بقيمـة ١٠٣ مليـون جنيـه، وقـروض أجنبيـة بقيمـة ٣٥٧ مليـون جنيـه. إلا أن الشركـة لم تلتـزم بتعليـمات وزارة الصناعـة فيـما يتعلـق بـضرورة إجـراء دراسـة جـدوى عـن طريـق بيـوت خـبرة عالميـة، وأجـرت دراسـة جـدوى خاطئـة مـن البدايـة. وجـاءت النتيجـة في حـدوث تعـارض بـين منتجـات المـشروع ومنتجـات الغـزل والنسـيج والملابـس الجاهـزة القائمـة. ولم تـراعِ الشركـة توصيـات الهيئـة العامـة للتصنيـع بخصـوص إمكانيـة التوسـع في مشـاريع النسـيج بالاعتـماد عـلى خيـوط الغـزل المسـتورد، والاسـتفادة مـن وجـود قصـور حـاد في مـشروع التجهيـز والتفصيـل وعـدم مواكبتـه للمتطلبـات الحديثـة.[172] وزاد إجـمالي الاسـتثمارات إلى ١,٢ مليـار جنيـه، في مخالفـة واضحـة للأسـس التـي بُنـي عليهـا المـشروع (مـع ثبـات رأس مـال الشركـة عنـد ٧٠ مليـون جنيـه). فارتفعـت أقسـاط وفوائـد الديـون إلى ٩٥ مليـون جنيـه سـنويًا، مـع أن الإنتاجيـة لم تتعـدَ قيمـة 80 مليـون جنيـه سـنويًا، وتراكمـت خسـائر تقـدر بــ٥٣٠

168 فايز، ص93.

169 دوايدار. ص,34.

170 Soliman, P.62.

171 عبد الدايم أحمد الصاوي. «تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة». الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2991. ص ٢٨١.

172 المصدر السابق، ص ٥٨١

مليـون جنيـه بحلـول أواخـر الثمانينيـات.[173] ازدادت الاعتراضـات ضـد المـشروع، خصوصًـا بعـد كشـف الفسـاد الكبـير المتعلـق بتوريـد الماكينـات عـن طريـق العقـود السريـة ودون أي طـرح في مناقصات عامـة (وحصـول عـدد مـن المسـئولين عـن المـشروع عـلى رشـاوى)، وشراء الماكينـات بضعـف سـعرها، واسـتمرار توريدهـا أثنـاء فـترة توقـف المـشروع المؤقت بعدمـا أقـرت هيئـة الاسـتثمار بعـدم وجـود أيـة فوائـد إقتصاديـة حقيقيـة منـه (بـل إنـه في الحقيقـة أصبـح يشـكل ضررًا، خصوصًـا أن بنـك مـصر كان واحـدًا مـن أكـبر المشـاركين فيـه). رغـم ذلـك لكنهـم سـمحوا في النهايـة للمـشروع بالاسـتمرار.[174]

أهميـة هـذا النمـوذج، بالإضافـة إلى نمـوذج الشركـة الأهليـة المشـار إليـه مـن قبـل، تكمـن في الكشـف بوضـوح عـن أسـلوب الدولـة المدمـر في التعامـل مـع القطـاع العـام، وكـذا حجـم الفسـاد الرهيـب الـذي تفـشى في المشروعـات المشـتركة مـع القطـاع الخـاص دون تدخـل فعـال مـن الدولـة.

أمـا عـن التجـارة الخارجيـة، فمـن المهـم أن نشـير إلى أن انهيـار الاتحـاد السـوفيتي كان لـه تأثـير سـلبى عـلى مسـتوى الصـادرات المصريـة. حيـث انخفضـت مسـاهمة صـادرات الغـزل والنسـيج مـن 50% مـن إجـمالي صـادرات مـصر في السـبعينيات إلى 33% في بدايـة التسعينيات.[175]

وبعـد صدمـة فقـدان السـوق السـوفيتي، جـاءت صدمـة الانفتـاح عـلى المنافسـة العالميـة. ويقـول محمـد قاسـم، رئيـس المجلـس التصديـري للملابـس الجاهـزة السـابق، إن اكـثر مـن 1400 مصنـع أغلقـوا أبوابهـم تحـت وطـأة المنافسـة الشرسـة مـع المنتجـات الصينيـة وإغـراق السـوق المـصري بهـا.[176] وقـد تراجـع عـدد المصانـع في أحد أبـرز المناطق الصناعيـة المشـهورة في مجـال المنسـوجات، بشـبرا الخيمـة، خـلال السـنوات الماضيـة إلي ٣٧٥ مصنعًـا، وذلـك مـن أصـل ١١٠٠ مصنـع.[177] وزاد مـن وطـأة الضغـوط القائمـة عـلى الصناعـة عـدم القـدرة عـلى السـيطرة عـلى تهريـب المنتجـات النسـيجية (سـواء ملابـس جاهـزة وأقطـان وغـزول وأقمشـة وسـجاد) عـبر المناطـق الحـرة الخاصـة، ووصـل الأمـر

173 المصدر السابق، ص ٠٧١.

174 Malak Zaalouk. " Power, Class, and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie". Zed Books, 1989, P.6-10.

175 El-Haddad, 2012, 2.

176 Edmund Bower. "Egyptian textile exports tripled in value in the years leading up to the 2011 revolution. With its natural advantages of geography and a cheap workforce, the local industry should be booming once again, thanks to the weak pound. Why isn't it?". American Chamber of commerce in Egypt, 2016. <https://www.amcham.org.eg/publications/business-monthly/issues/248/August-2016/3473/egyptian-textile-exports-tripled-in-value-in-the-years-leading-up-to-the-2011-revolution-with-its>.

177 أحمد بلال. «صناعات في خطر.. الغزل والنسيج (الحلقة الأولي) (ملف)». المصري اليوم، ٢٠١٦. <https://www.almasryaly-oum.com/news/details/942661>.

إلي أن نحو ٦٠٪ من البضائع الموجودة داخل السوق كانت من البضائع المهربة.[178]

ورغم فقدان السيطرة المتزايد على شروط إعادة الإنتاج منذ الانفتاح، في ظل تعاظم استيراد المستلزمات، إلا أن هذه المشكلة تفاقمت تحت ما يُسمى بالإصلاح الاقتصادي خلال التسعينيات. فعلى سبيل المثال، وفي سنة ١٩٩٤، قررت الحكومة تحرير سعر القطن توافقًا مع شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي، ليتم تحديد سعره وفقًا للعرض والطلب دون أية تدخلات حكومية،[179] ولأن الشركات الحكومية كانت ملزمة بشراء كل احتياجاتها من الأقطان محليًا، أدى هذا القرار إلى ارتفاع تكلفة القطن على الشركات العامة، وبشكل خاص ذي الجودة المرتفعة.[180] ومن المعروف أنه في فترة ما قبل رفع الدعم الحكومي عن الملابس الجاهزة، كانت الشركات الحكومية تقوم بشراء القطن طويل التيلة بأسعار أرخص من الأسعار العالمية وتستخدمه في تصنيع ملابس تباع بأسعار شعبية وفقًا لبرنامج الكساء الشعبي.[181] ويظن البعض أن في هذا القرار درجة من سوء الاستخدام للأقطان طويلة التيلة، خصوصًا أنها كانت تستخدم في إنتاج سلع ضعيفة الجودة في كثير من الأحيان. أما فيما يتعلق بمسألة الجودة، فنعتقد أن هناك مبالغات في توصيف جودة منتجات الشركات العامة ككل في تلك الفترة بالضعيفة، حتى لو كانت في الحقيقة على غير نفس مستوى المنتجات المستوردة.

لاحقًا، في عام 1998، قامت الحكومة برفع حظر استيراد كل من الغزل والنسيج.[182] ما أدى إلى انخفاض الطلب على الأقطان المصرية في السوق المحلي (من 6 مليون قنطار في 1994 إلى 0.8 مليون قنطار في 2010) وارتفاع أسعارها مقارنة بتلك المستوردة.[183]

بالتزامن.. شهدت زراعة القطن تراجعًا رهيبًا، وقلَّت المساحة المزروعة من 1.5 مليون فدان في أواخر الستينيات والسبعينيات إلى 520-720 ألف فدان في الألفية الجديدة.[184] هذا التذبذب لم يقتل زراعة القطن في مصر تمامًا، خصوصا مع استمرار

178 وصلت واردات الملابس الجاهزة إلى 350 مليون دولار عام 2016, مما يشير إلى أن الشركات المحلية تفتقد للسيطرة على جزء كبير من سوقها الداخلي.

179 Amirah el-Haddad. “ Effects of Global Crisis on the Egyptian textiles and Clothing Sector: A Blessing in Disguise?” ISRN Economics, 2012. P.2.

180 Ghanem, P. 6.

ارتفع سعر قنطار القطن نتيجة هذا القرار من ١٠٠ جنيه إلي ٥٠٠ جنيه. أنظر أحمد بلال. «المحلة الكبرى..مدينة تدفع ثمن انهيار الصناعة». المصري اليوم، ٢٠١٦. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/942658>.

181 El-Haddad, 2012. P. 2 and 19.

182 Ibid, P.2.

183 Abdallah et all, P. 22.

184 أحمد السيد محمد الدقن. ” تقويم السياسات العامة لقطاع الغزل والنسيج المصري في ظل الخصخصة“. الإدارة، مجلد ٤٨،عدد

الاحتيـاج للأقطـان الطويلـة لتصنيـع الأنـواع الفاخـرة مـن الأقمشـة والمنسـوجات والملابـس. لكـن بالتأكيـد تأثـرت هـذه الزراعـة بظهـور الأليـاف الصناعيـة منـذ أواخـر السـبعينيات وعـدم الاحتيـاج للأقطـان الطويلـة (والغـزول الرفيعـة) في صناعـة الملابـس الأكـثر انتشـارًا. وتزايـد حـدة المنافسـة الدوليـة في الأقطـان طويلـة التيلـة مـع توسـع دول مثـل الهنـد والولايـات المتحـدة في زراعتـه.[185]

في الواقـع، لأن الأقطـان القصـيرة كانـت أكـثر توافقًـا مـع الأليـاف الصناعيـة مثـل البوليسـتر، أصبـح الطلـب عليهـا أكـثر،[186] وأصبـح هـذا الاتجـاه واضحًـا في مطالبـات بعـض رجـال أعـمال، مثـل محمـد قاسـم، للتوسـع في زراعـة الأقطـان قصـيرة التيلـة.[187]

ومـن أهـم أسـباب عـدم قـدرة الصناعـة عـلى إحـداث نقـلات أوسـع، هـو غيـاب الصناعـات المغذيـة اللازمـة، وفقًـا لمجـدي طلبـة، رئيـس شركـة «كايروكوتـن سـنتر» لتصديـر الملابـس الجاهـزة.[188] ولذلـك يقـوم القطـاع باسـتيراد معظـم المـواد الخـام اللازمة للصناعـة مـن الخـارج، والتـي وصلـت تكلفتهـا عـام 2015 إلى 2.83 مليـار دولار.[189] ووفقًـا لمصـادر أخـرى، فــ80% مـن المـواد المسـتخدمة في الصناعـة هـي مـواد مسـتوردة،[190] ومع الانخفـاض المسـتمر في قيمـة العملـة المصريـة، تعتـبر مشـكلة الـواردات مشـكلة كبـيرة، خصوصًـا أنهـا تسـفر عـن عجـز دائـم في الميـزان التجـاري للغـزل والنسـيج.[191]

وكان التوقيـع عـلى اتفاقيـة «الجـات» مسـمارًا آخـر في نعـش صناعـة الغـزل والنسـيج المحليـة. فالاتفاقيـة تنـص عـلى فتـح الأسـواق تمامًـا أمـام جميـع أنـواع الـواردات، ودون أيـة حمايـة للصناعـات المحليـة (عنـد بـدء التطبيـق).

تقـوم فلسـفة «الجـات» عـلى نوايـا حسـنة، فمـن المفـترض أن تمنـح الـدول المتخلفـة فرصـة أفضـل في التصديـر للـدول المتقدمـة. لكـن هـذا الفـرض يتجاهـل أسـاليب التحايل التـي تقـوم بهـا الـدول الأكـثر تطـورًا، فهـي عمليًـا تقـوم بتفعيـل نـوع غـير رسـمي مـن الحمايـة، بوضـع شروط فنيـة وصحيـة للاسـتيراد لا تسـتطيع البلـدان المتخلفـة والصغـيرة تلبيتهـا.[192]

٣، ٢٠١١.ص. 40-41.

185 ضيف, ص.36 و44.

186 Said and Mamdouh, P.12.

187 ياسمين كرم وأميرة صالح. «اتحاد الصناعات: قرار استئناف استيراد القطن أنقذ الصناعة ونحتاج حلولاً جذرية». المصري اليوم، 2015. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/776272>.

188 See Bower.

189 Said and Mamdouh, P.12.

190 See Bower .

191 “Egypt Exports-Imports Comparison-Textile, Cotton , Clothes, Carpets”. Ministry of Trade and Industry-Egyptian International Trade Point.

192 ” فريد فوزي عثمان. « اثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات في مصر». مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, عدد 19, 1996.ص.329.

علـى مسـتوى مـصر، سـاهم تحريـر التجـارة إلى إدخـال الصناعـة المحليـة في منافسـة مـع دول مثـل الصـين، التـي كانـت تملـك حصـة 31% مـن سـوق الصـادرات العالميـة في الغـزل والنسـيج عـام 2010، مقارنـة بنحـو 1% هـي حصـة مـصر في السـوق الـدولي عـام 2011.[193] ويفتقـد السـوق المحـلي إلى الميـزات الجاذبـة للمسـتثمرين الأجانـب، عكـس بـلاد مثـل الصـين التـي تبلـغ متوسـط تكلفـة العمالـة فيهـا 0.6 دولارًا في السـاعة، مقابـل 0.9 دولارًا في السـاعة بمـصر. وينطبـق نفـس الـكلام عـلى الهنـد (0.6 دولارًا في السـاعة) وباكسـتان (0.4 دولارًا في السـاعة) وفيتنـام (0.3 دولارًا في السـاعة).[194] هـذا غـير ارتفـاع تكاليـف التشـغيل، حيـث وصلـت تكلفـة الخدمـات المتعلقـة بصناعـة الملابـس، بـين طاقـة ونقـل وتخليـص جمـركى وتسـويق وخدمـات بنكيـة، إلى 25% مـن إجـمالي تكلفـة الإنتـاج في مـصر.[195]

وحتـى مـع النمـو الجيـد نسـبيًا لصـاردات الملابـس المصريـة خـلال العقـود التاليـة للتحـرر الاقتصـادي، فهـذا الازدهـار لم يمثـل نقلـة كبـيرة للاقتصـاد المـصري. لأن الصـادرات المصريـة تعتمـد بالأكـثر عـلى السـلع ذات القيمـة المضافـة البسـيطة مثـل التيشرتـات والجينـز، كـما يتضـح مـن بيانـات صـادرات الكويـز، التـي في مجملهـا لا تمثـل أكـثر مـن 0.39% مـن إجـمالى واردات السـوق الأمريـكي.[196] مـع ذلـك، يسـتمر الدعـم للمصدريـن، الـذي يتـم تخصيصـه للـشركات بنـاءً عـلى القيمـة النهائيـة للمنتجـات التـي يصدرونهـا دون الأخـذ في الاعتبـار أنهـم يحمّلـون الاقتصـاد بأعبـاء اسـتيراد للمكونـات المسـتوردة في منتجاتهـم (في ٢٠١٥، كانـت السـلع الوسـيطة للاقتصـاد ككل هـي أكـبر مجموعـة سـلعية مـن الـواردات بقيمـة ١٤ مليـار و٦٨٦ مليـون دولار مـن إجـمالي واردات بلـغ ٥٦ مليـار و٣١٠ مليـون دولار).[197]

وبنفـس المنطـق، إذا نظرنـا إلي حقيقـة شروط اتفاقيـات مثـل الكويـز سـنجد أنهـا لا تشـترط احتـواء المنتجـات المسـموح بتصديرهـا إلى أمريـكا دون جـمارك عـلى مدخـلات مصريـة بأكـثر مـن ٣٥٪.[198]

وفي مقابـل دعـم الدولـة للمصدرين-المسـتوردين، كانـت السـوق المحليـة تـئن تحـت وطـأة المنافسـة الخارجيـة، فمشـكلة تهريـب البضائـع كانـت ذات تأثـير أخطـر عـلى الصناعـة في مجملهـا، لأن البضائـع المهربـة لا تدفـع أي نـوع مـن أنـواع الضرائـب.

193 Abdallah et all, P.1112-.

١٩٤ النجار,٢٠٠٩, ص ١٧٩.

195 ECES, 59.

196 جاد, ٢٠١٦، ص. 64-66.

197 أنظر كساب.

198 أنظر كمال، ٢٠١٣.

والتهريب في مصر يتخذ عدة أشكال، بعضها عبر القانون، مثل نظام السماح المؤقت، و»الدروباك» الذي يسمح باستيراد الخامات على أن يتم تصديرها لاحقًا في شكل سلع مصنعة محلية. لكن في الحقيقة يتم تهريب كثير من تلك الخامات للداخل دون دفع أية ضرائب جمركية، كما يتم التهريب عبر المناطق الحرة الخاصة، بعد أن يتم اعتبار تلك السلع المهربة هالكًا.[199]

وتعاني هذه الصناعة أيضًا من الافتقار إلى العمالة الماهرة، ما يضعف من قدرتها التنافسية دوليًا بشكل أكبر. فهناك غياب للبرامج المتعلقة بتدريب عمال الغزل والنسيج، حيث توجد برامج تعليمية للعمال فقط في جامعتي الإسكندرية وحلوان، لكنها نظرية وليست عملية بالدرجة الكافية، وبالتالي لا توفر بالضرورة ما يحتاجه العامل من أجل تطوير مهاراته. هناك أيضًا عدد من البرامج مطروحة عن طريق وزارتي القوى العاملة والتجارة والصناعة، لكنها محدودة. [200]

يضاف إلى ماسبق ذكره عدم وجود استجابة سريعة في القطاع العام للتغيرات في عالم الموضة.[201] يعود ذلك لعدم توافر برامج تعليمية كافية تتناسب مع متطلبات السوق الاستهلاكية. وفي الوقت الحالي أصبحت شركة كبرى مثل غزل المحلة تطرح في منافذ التوزيع الخاصة بالجمعية التعاونية للعاملين بالشركة منتجات شركات أخرى خاصة.[202]

وبالنسبة للماكينات، فالصناعة بالقطاع العام تحديدًا تعاني من مشكلة قدم الماكينات والتكنولوجيا المتأخرة، لدرجة أن هناك ماكينات يعود تاريخها إلى القرن قبل الماضي.[203] وقد تكررت شكوى بعض مصدري الملابس الجاهزة من تلك المشكلة (الذين يعتمدون في بعض مستلزمات إنتاجهم على القطاع العام) خصوصًا في مجالات الخياطة والصباغة والحياكة لما تسببه التكنولوجيا المتأخرة من أضرار على صادراتهم.[204]

199 ويوجد أيضًا نظام التصدير الوهمي، حيث تقوم شركات بتسجيل نفسها كشركات مصدرة للاستفادة من الدعم الحكومي والإعفاءات دون أن تقوم فعليًا بالتصدير. إيهاب بركات. «أمين «أصحاب المصانع»: قانون المناطق الحرة تم تفصيله لـ«ذوي الحظوة»». المصري اليوم، ٢٠١٨. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1249025>.

200 Said and Mamdouh, P.1516-.

201 el-Haddad, 2013, P.12.

202 حوار مع مدير احد فروع الجمعية التعاونية للعاملين بالشركة.

203 حنان عثمان. «المعدات المتهالكة والتكنولوجيا القديمة مشكلات مزمنة في الشركات والمصانع». الوفد، 2018.<https://bit.ly/2KSf5z8>.

204 David Wood. “Revamping the Textile Industry: A Sound Investment?”. The American Chamber of Commerce, 2018. <https://www.amcham.org.eg/publications/business-Monthly/issues/268/april-2018/3718/revamping-the-textile-industry-a-sound-investment>.

الخاتمة:

تزامـن صعـود القطـاع الخـاص، مـع تراجـع دور الدولـة في الصناعـات النسـيجية، (خلافًـا لصناعـات الغـزل) ومـا اسـتدعاه ذلـك مـن تطـورات سـلبية عـلى مسـتوى الـدور الإنتاجي والاجتماعـي للقطـاع العـام في هـذا المجـال.

يتجسـد الأثـر الاجتماعـي لتراجـع القطـاع العـام في صناعـة النسـيج في تحـول الهدف من الإنتـاج إلى تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي، وتوفـير الكسـاء للطبقـات الشـعبية بتكلفـة مناسـبة لمداخيلهـم، في إطـار اسـتراتيجية الإحـلال محـل الـواردات (الكلفـة الاقتصاديـة للاسـتقرار السـياسي) إلى أهـداف ربحيـة للقطـاع الخـاص، تقـوم بدرجـة أكـبر عـلى تلبيـة طلبـات التصديـر والطبقـات الميسـورة المحليـة، مـع رقابـة ضعيفـة عـلى ممارسـات التهريـب تتيـح توفـير ملابـس مسـتوردة بتكلفـة أقـل للطبقـات الدنيـا، ولكـن تـضر الصناعـة المحليـة الصغـيرة والمتوسـطة.

وكان لسياسـة تحريـر القطـاع تأثـيرات اجتماعيـة مبـاشرة، حيـث انتقلـت القيـادة مـن الصناعـات العامـة إلى الاسـتثمارات الخاصـة. وبعـد أن كانت مصانع المنسـوجات الحكومية تتميـز بكثافـة التشـغيل، اتجهـت الدفـة إلى المصانـع الخاصـة الأميـل للاعتـماد عـلى عـمال أقـل، مـع اسـتخدام تكنولوجيـا أحـدث وأكـثر تطـورًا، وضـخ اسـتثمارات رأسـمالية ضخمـة تحقـق أرباحًـا أكـبر وتواكـب تبنيـه لاسـتراتيجية الإنتـاج بغـرض التصديـر.

حاليًـا.. معظـم المصانـع الكبـيرة التابعـة للقطـاع الخـاص، أصبحـت توظـف أعـدادًا بسـيطة مـن العـمال مقارنـة بالأعـداد التـي كانـت تعينهـا مصانـع الدولـة في السـابق. وحتـى الآن يتـم التعامـل رسـميًا مـع الكثافـة العماليـة باعتبارهـا أهـم أسـباب الخسـائر المسـتمرة في شركات القطـاع العـام (تصـل إلي ٤٠٪ مـن الإيـرادات في بعـض الـشركات).[205]

وإذا حاولنـا أن نجمـل الإجابـة عـلى السـؤال الأسـاسي للفصـل المتعلـق بأسـباب عـدم تطـور صناعـة الغـزل والنسـيج في مـصر بالشـكل الـكافي الـذي يجعلهـا قـادرة عـلى تلبيـة الاحتياجـات الداخليـة للمواطنـين، قبـل أن تصبـح قـادرة عـلى المنافسـة دوليًـا، نجـد أن الإجابـة تتمحـور حـول فكـرة فقـدان السـيطرة المتزايـد عـلى شروط إعـادة الإنتـاج المـؤدي إلى تعميـق التخلـف الصناعـي،[206] بسـبب الاعتـماد المتزايـد على مدخـلات إنتاج مسـتوردة مـن التكنولوجيـا وقطـع الغيـار والخـبرة (Know-How) والغـزول المسـتوردة والأقطـان

205 عبدالحليم سالم. «10 معلومات عن أوضاع شركات القطن والغزل والنسيج.. تعرف عليها». اليوم السابع، ٢٠١٨.<https://bit.ly/2JVUdrs>.وأنظر ماهر وجمال.

206 ويمكن لهذه الظاهرة أن تحدث عن طريق القوة كما فعل الاستعمار الانجليزي مع صناعة النسيج في الهند أو عن طريق تحرير الأسواق مثلما هوحادث في العقود الأخيرة بشكل متزايد مع توحش «النيوليبرالية».

.See Karl Marx and Friedrich Engels. “ On Colonialism”. Creative Media Partners, 2017

الأرخص والسلع الوسيطة، وحتى أبسط الأشياء مثل الإكسسوارات.

بالفعل يمكننا الحديث عن تنافس بين استراتيجيتي الإحلال محل الواردات، أو الإنتاج للسوق الداخلي، واستراتيجية الإنتاج بغرض التصدير، في صيرورة يفترض أن تكون آلت إلى سيطرة الأخيرة على الأولى، وفقًا لما قد تسمح به شروط تقسيم العمل الدولي (طبقًا للمشروع المعلن الخاص بالشركات الكبرى المهيمنة) ويعتقد الكاتب أنه لا توجد إشارات قوية تدعم دورًا دوليًا متعاظمًا لقطاع النسيج المصري في إطار التقسيم الحالي للعمل الدولي.

هذا الوضع، أي التخلف الصناعي التاريخي وتعميقه، هو نتاج فرض/ قبول نموذج للإنتاج بغرض التصدير الذي لا يتيح للاقتصاديات المتخلفة، مثل مصر، المساحة اللازمة من الاستقلال للانتقال من تصنيع السلع البسيطة إلى السلع المعقدة كالماكينات والتكنولوجيا (تطوير تكنولوجيا محلية). وكما هو مفهوم، فالاقتصاد المصري اقتصاد تابع كغيره من الدول المتخلفة، لا يستطيع مواجهة تقسيم العمل الدولي ولم يسعَ حتى لفرض شروطه على المستثمرين أو إلزامهم باستخدام تكنولوجيا متطورة مع حفظ حق المجتمع المحلي في تطويعها وتوطينها.

ليست هذه دعوة لما يسمى انغلاق، وليست دفاعًا عن التجربة الناصرية التي لم تتمكن من نفي التبعية، ولم تنجز أكثر من تحسين شروط تلك التبعية على أرضيتها، مع تحقيق درجة ملموسة من التنمية.[207]

هل يعني هذا أن القطاع لم يشهد أي نوع من أنوع التطوير وخلق كيانات رأسمالية كبيرة منذ الانفتاح؟ بالطبع لا.. فقد شهد القطاع ككل تطورًا نسبيًا على مستوى الإنتاج والإنتاجية (وليس بالضرورة على مستوى توفير الاحتياجات للداخل) لكن هذا التحديث يتركز في القطاع الخاص (على حساب القطاع العام) ومرتبط بتبعية متزايدة وأوثق للخارج، لذا لا يجب التعامل مع التطورات التي شهدها القطاع الخاص باعتبارها قادرة على خلق درجة كافية من التنمية.

أخيراً، فقد تحقق تراكم رأسمالي بشكل كبير خلال العقود التالية للانفتاح في صناعة المنسوجات. لكنه تركز في يد نخبة ضيقة اعتمدت بشكل أساسي على سياسات الدولة المساندة لها، وتمحورت أهدافها حول رفع معدلات الربحية والتوجه للخارج في ظروف دولية مقيدة وغير مواتية.

207 لمزيد من التفاصيل عن أراء الذين فطنوا مبكرًا لمحدودية تلك الإجراءات الناصرية ومصيرها المستقبلي بما فيها تسليم القطاع العامـإلي القطاع الخاص، أنظر سمير أمين. « حول الناصرية والشيوعية المصرية». دار العين للنشر، 2013 ودويدار و Anouar Abdel-Malek. “ Egypt- Military Society: The army regime, the left, and social change under Nasser”. Random .House, 1968

الفصل الخامس

الاتصالات الأرباح للقلة.. والسيطرة للدولة فقط

كيف تمت خصخصة قطاع الاتصالات؟

آلاء مصطفى

وفقًا لسوزان سترانج، إحدى أهم الناقدات للرأسمالية المالية، رائدة في الاقتصاد السياسي الدولي، فإن قطاع الاتصالات يعد مثالًا تقليديًا لـ«تراجع الدول»، حيث أعطت الكثير منها حق إدارته إلى الشركات الخاصة على مدار العقود الماضية.

«سترانج» تشير إلى هذه الخطوة على أنها خطوة أساسية ومهمة، ولها عواقب علي دور الدولة المتغير، لأن قطاع الاتصالات هو القطاع الأساسي الذي يُمِّكن الدولة من التحكم في «المعلومات» و«الوسائل التي يتم من خلالها توصيل المعلومات».[1]

وتشير أدبيات مختلفة إلى أن حقبة التسعينيات شهدت تجارب متنوعة لتخارج الدولة من خدمات قطاع الاتصالات.[2] هذا التحول في سياسات الدول كان نابعًا من تغير في السياسة الاقتصادية المهيمنة، التي كانت موالية لإضفاء الشرعية على الشركات الخاصة.

في هذا الإطار تدور الأسئلة الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذا الفصل حول: كيف ترى «الدولة» في مصر نشاط الاتصالات؟ هل تراه كخدمة عامة أم تجارية؟ هل تخلت الدولة المصرية عن سلطتها في السيطرة على المعلومات مع الاتجاه لخصخصة الاتصالات؟ كيف أثرت ملكية الحكومة للبنية التحتية على السيطرة على هذه الخدمة؟

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة عامة عن قطاع الاتصالات في مصر، مع التركيز خاصة على الهاتف المحمول، ودراسة التغيرات الأساسية التي مر بها القطاع كجزء من التغييرات السياقية العامة بمصر.

1 Susan Strange, The Retreat of the State, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

2 Ibid

مراحل علاقة الدولة بـ «التليفون»

عند النظر في قطاع الاتصالات، من المهم تقسيم الفترة إلى مراحل: -I من 1957 إلى أواخر 1997(عصر احتكار الدولة للقطاع)، -II من 1998 إلى 2011 (عصر تحرير القطاع).

-I 1997-1957

في عام 1957، كانت الدولة محتكرة لقطاع الاتصالات من خلال هيئة الاتصالات (Telecom Organization - TO)، وهي جهة كانت تابعة آنذاك لوزارة النقل ومسئولة عن توفير الخطوط الثابتة.[1]

وفي 1980، استبدلت الدولة هيئة الاتصالات بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية (Arab Republic of Egypt National Telecommunication Organization - ARENTO)، وهي أيضًا إحدى الهيئات التابعة لوزارة النقل في هذا الوقت.[2] وتم تعديل التشريع بموجب قانون الشركات الخاصة، لينتهي احتكار الهيئة القومية لتقديم الخدمة، ويصبح متاحًا إضافة شركاء من القطاع الخاص في هذا النشاط. لكن فعليًا لم يقدم القطاع الخاص خدمات اتصالات قبل دخول أول شركة مشغلة لخدمات المحمول في مصر (موبينيل) بنهاية عقد التسعينيات.[3] إلا أن هذا التعديل عكس التحول في رؤية الدولة آنذاك واتجاهها للخروج من النمط الناصري، الذي تحتكر فيه الدولة العمل في خدمات عامة مثل الاتصالات.

على أرض الواقع، ظل نشاط الاتصالات يعكس حالة الفصام بين الخطاب والممارسة الفعلية خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات. ففي تلك الفترة علا خطاب السوق الحر وتحدثت النخب في مصر عن مميزات «المنافسة الفعالة»، لكن واقعيًا كانت (ARENTO) باعتبارها المقدم الوحيد لخدمة التليفون الأرضي، هي المتحكمة في تسعير خدمات الاتصالات.[4]

-I 2011-1998

في عام 1991، تم إدخال الإصلاحات «النيوليبرالية» من خلال برنامج الإصلاح

1 Amirah El-Haddad and Khaled Attia, ‘Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt’, Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

2 Ibid

3 Ibid

4 Ibid

الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP).[5] وبعد سنوات كانت وتيرة الخصخصة في تصاعد، وتراجعت فكرة مسئولية الدولة عن تقديم الخدمات العامة، ليصبح العمل في مجال الاتصالات مجرد بيئة تجارية أخرى، ريعها يدخل جيوب لاعبي القطاع الخاص من المقربين من النظام.

وكان عام 1998 بداية الشروع في هذا التحول، الذي ظهر على مستويات مختلفة: المستوى التنظيمي وإعادة هيكلة القطاع العام، ومستوى زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحرير الأسواق.

تحولات السياق المحيط بنشاط الاتصالات

يشير أستاذ العلوم السياسية، تيموثي ميتشل[6] إلى التسعينيات على أنها عقد من تثبيت مبادئ «النيوليبرالية».[7] ويحذر من التحليلات التي تبلور وتسرد وقائع أو أحداث تاريخية، كروايات مبسطة تصور الأمر على أنه مجرد تحول للعولمة.[8]

فقد كان هذا العقد مصحوبًا في المقام الأول بانفجار قوي في الاستثمار في التطوير العقاري. وقد تم الترويج لهذا العصر في مصر باعتباره عصر «دريم لاند»، حيث كانت الإعلانات التجارية تروج بقوة لمنتجات وخدمات كمالية، مثل الفيلات، ومراكز التسوق، ومنتجعات الجولف، والمنتزهات الترفيهية.[9] وكانت الرأسمالية المالية تضارب ببيع «الهواء» تحت شعار «اشترِ الآن للحصول على قيمة مستقبلية تفوق أي أحلام» في «مصر التي أشتهيها» (Egypt of My Desire).[10]

ورغم أن الإصلاحات «النيوليبرالية» في التسعينيات كانت تهدف إلى توليد طفرة في الصادرات وفتح مصر للتجارة العالمية، وتعزيز القطاع الزراعي، من خلال زيادة قدرته التنافسية لزيادة الصادرات في الأسواق الخارجية.. إلخ، لكن بدلًا من ذلك، أدت السياسات «النيوليبرالية» إلى طفرة عقارية، كما أدت إلى ازدهار مؤقت في سوق

5 Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) was an agreement signed between Mubarak, International Monetary Fund and World Bank in 1991.The package was comprised of economic liberal policies that encouraged a freer market economy from governmental regulation and incentivized privatization.

6 Tim Mitchell is a Professor of Politics and one of the most important scholars of modern Egyptian history. See the writer's seminal works Colonizing Egypt and Rule of Experts.

7 See Timothy Mitchell, 'No Factories, No Problems: The logic of neoliberalism in Egypt', Review of African Political Economy, 1999.

8 Ibid

9 Ibid

10 Ibid

الأوراق المالية عوضًا عن التركيز في خلق قطاع خاص «فعال» و«تنافسي».[11]

لم تكن السياسات «النيوليبرالية» في تسعينيات القرن متمحورة علي تراجع كامل للدولة، بقدر ما كانت تدور حول تغيير في «من يحصل على دعم الدولة».[12] ويشير ميتشل إلى إصلاحات السوق الحر في هذا العصر باعتبارها إعادة هيكلة وتوزيع مختلف للإعانات والموارد لطبقات بعينه.، لقد قامت الإصلاحات ببساطة بإدراج الأموال العامة في أيادي أصحاب المشاريع الكبيرة الأكثر قوة وسلطة، بدلًا من تقديم الدعم للطبقات الوسطى والدنيا الأوسع نطاقًا.

وعلى قمة هرم المستفيدين الجدد، توجد الاحتكارات عابرة للجنسيات، وغيرهم من كبار رجال الأعمال المحليين، مثل مجموعة عثمان أحمد عثمان، وبهجت، وسعودي، وأوراسكوم.[13]

ومن المثير للاهتمام في هذا السياق، الدور الذي لعبته نخب من الباحثين في صياغة خطاب جديد يمهد الطريق لهذه التحولات «النيوليبرالية» العنيفة في مصر، وكان من أبرز الكيانات التي قامت بهذا الدور المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES).

قررت مجموعة من نخبة رجال الأعمال المؤثرين أن يؤسسوا «ECES» في منتصف التسعينيات. وكان من أبرز المجالات التي شجع المركز على الترويج لخصخصتها هي نشاط الاتصالات، وكان في ظهر هذا الكيان وكالة المعونة الأميركية التي ساندته بتمويل قدره 10 ملايين دولار.[14]

أحد الأعضاء المؤسسين لهذا المركز كان جمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق، الذي كان في حاجة إلى دعم من القوى المدنية لمشروعه السياسي في هذا الوقت، لأنه -على عكس مبارك والسادات وناصر- لا يملك قاعدة داخل القوات المسلحة. وبالنسبة لجمال، كان الدعم المدني معتمدًا ونابعًا من كبار رجال الأعمال الأثرياء، حيث كانوا يتبادلون المصالح السياسية والتجارية داخل طبقة من مستفيدي ومحاسيب الرأسمالية.[15]

وقام الخطاب «النيوليبرالي» على تصور أن الدولة لا تقدر وحدها على تحمل أعباء المجتمع، وبالتالي يجب علي كل فرد تحمل عبئه. كما اعتمد على الترويج لمفهوم

11 Ibid

12 Ibid

13 Ibid

14 David B. Ottaway, Egypt at the Tipping Point? Middle East Program Occasional Paper Series, Washington DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2010

15 رأسمالية المحاسيب مصطلح يشير الي مجموعة قلة من رجال الأعمال المنتفعين بقربهم من النظام السياسي والمستحوذين علي النسبة الأكبر من دعم الدولة.

«التنافسية»، لتصبح القدرة التنافسية هدفًا يتم نسجه ضمن خطاب الدولة لدعم «المصلحة الوطنية العامة».

كان لنخبة رجال الأعمال الجدد دور رئيسي في بناء هذا الخطاب الجديد، وانعكس ذلك بوضوح في هيكل مجلس ECES الذي تكون من هذه النخبة. إن الرؤية الجديدة التي تم ترويجها كانت تبلور ما هو «صحيح»، وما هو «خاطئ»، وما هو «ضروري» لتحقيق مدينة الأحلام (Dreamland) الجديدة. وفي هذا السياق كان كل ما هو «سيئ» في قطاع الاتصالات يرتبط بدور الدولة القديم المهيمن على الخدمة.

هل تم حقًا فصل الكنيسة عن الدولة؟

بدأت عملية ما يسمى بإصلاح قطاع الاتصالات، التي كانت تمهد لخصخصته، بإصلاح المستوى التنظيمي. وكان الهدف هو وضع أسس قانونية للفصل بين دور الدولة في تنظيم هذه الخدمة، وعملية تقديم الخدمة للمواطنين، التي لن تصبح حكرًا على الدولة في السنوات التالية.

وهاجم الجناح «النيوليبرالي» في التسعينيات احتكار الدولة لمهمتي التنظيم وتقديم الخدمة، بدعوى تعارض المصالح. فالدولة المسئولة كمنظم عن محاسبة مقدمي الخدمة لا يمكن أن تحاسب نفسها بنزاهة، وبالتالي يجب إحداث فصل بين المهمتين، أشبه بفصل الكنيسة عن الدولة في أوروبا.

بناءً على ذلك، تم إنشاء جهاز تنظيمي «مستقل» لا يلعب أي دور في تقديم خدمة الاتصالات تحت اسم جهاز تنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية (TRA)، بالقرار الرئاسي رقم 101 في عام 1998. وكان المتوقع من هذه الخطوة وقف الممارسات الاحتكارية وتعزيز الاستثمار في القطاع، سواء المحلي أو الأجنبي، لدعم «المنافسة الحرة».

مفهوم استقلال الأجهزة التنظيمية لم يكن اختراعًا مصريًا بطبيعة الحال، لكن مصر لم تطبقه بالطريقة المثالية التي يبدو عليها في الأدبيات الدولية. فقد تحدث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2008) عن ضرورة استقلال الكيانات التنظيمية، لكن عن طريق منحها الاستقلال المالي، وخلق مسافة بينها وبين السلطة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، كان يجب أن تكون عملية صنع القرار في هذه الكيانات عملية شفافة. وأخيرًا.. وبالإشارة بالأخص إلى الحالات التي تمتلك فيها الدولة شركات تقديم الخدمة، يجب أن يكون الكيان التنظيمي خاليًا تمامًا من أية رقابة

وزارية.[16] وسنرى في الفقرات التالية كيف انحرفت التجربة المصرية عن هذا المسار.

في عام 1999 أُنشئت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) لتحل محل وزارة النقل في إدارة قطاع الاتصالات، بقيادة أحمد نظيف. عكست هذه الخطوة أولويات الدولة لتنمية القطاع، فقد كان نظيف مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بجمال مبارك، وعضوًا في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم،[17] وعضوًا في مجلس إدارة ECES،[18] ومعروفًا بأنه إصلاحي منحاز للقوانين الحاكمة للسوق ويبذل جهودًا لتحرير السوق المصري، بما في ذلك إدخال القطاع الخاص لأول مرة في تقديم خدمات الاتصالات كما سنبين لاحقًا.

كان تعيين نظيف بعد ذلك كرئيس للوزراء، في 2004، تجسيدًا لإعادة تعريف دور الدولة، وقطع الروابط الباقية مع حقبة «رأسمالية الدولة» الناصرية،[19] ودعم من الدولة لرؤيتها بأن الاتصالات ليست خدمة عامة ويجب تسليعها.

في عام 2003 صدر قانون جديد لتنظيم قطاع الاتصالات، تم على أثره إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA)، محل جهاز تنظيم مرفق الاتصالات (TRA). والجديد في هذا الجهاز هو تقليم أظافره لصالح السوق، بحيث تم الحد من دوره في تحديد أسعار الخدمة،[20] وبالتالي لم تعد هناك أية ضمانات للمواطنين لوضع حد أقصى للسعر في مقابل الخدمة المقدمة. واعتبارًا من 2003 فصاعدًا، أصبح نظريًا، السعر يتحدد من قبل السوق، حتى يتاح للاعبين فرصة متساوية في التنافس على كل من مستويي: السعر والجودة.

ركز قانون الاتصالات الجديد في عام 2003 على عدد من المباديء، منها: تشجيع المنافسة الحرة، وتوفير الخدمات الشاملة، وحماية المستخدمين.[21] إلى جانب ذلك،

---

16 'Independence and Accountability of Competition Authorities', UNCTAD, May 2008, http://unctad.org/en/Docs/c2clpd67_en.pdf

17 National Democratic Party (NDP) was founded by President Anwar Al-Sadat in1978 and was the governing political party during the Mubarak era 1981-2011. It is a proponent of market reform policies combined with authoritarian rule. See Marina Ottaway, 'Egypt: From Semi-Authoritarianism to One-Dimensionality', Carnegie Endowment for International Peace, February 2010, http://carnegieendowment.org/2010/02/25/egypt-from-semi-authoritarianism-to-one-dimensionality-pub-35629

18 Bruce K. Rutherford, Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam and Democracy in the Arab World, New Jersey: Princeton University Press, 2008.

19 For an in-depth analysis of Nasser's state capitalism policies, see Mark Cooper, 'Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests, 1967-1971', International Journal of Middle East Studies, November 1979, https://www.jstor.org/stable/162214

20 Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

21 Ibid

أصبح الجهاز الجديد لتنظيم الاتصالات مسئولًا عن:[22] ضمان جودة الخدمة؛ وخلق نظام شكاوى العملاء؛ وتنظيم إجراءات الترخيص؛ وخطة الترقيم الوطنية.

كما دعم قانون 2003 مفهوم «التنافسية»، وأصبح من المفترض أن يعاقب الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أية ممارسات احتكارية. ووفقًا لتقرير الحصاد لعام 2007 الصادر عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، فإن قيمة الجهاز متأصلة في تعزيز «الاستثمارات الوطنية والدولية وضمان قواعد المنافسة الحرة.. (من خلال تعزيز و) تبني الدولة لسياسات السوق الحرة.. (في) سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية».[23]

لكن هل استطاع النموذج «النيوليبرالي» في مصر، تحت قيادة رجل الاتصالات القوي (نظيف)، أن يطبق عملية تحرير قطاع الاتصالات بالطريقة المثالية، التي بدت عليها تشريعات فصل «الكنيسة» عن الدولة في هذا القطاع؟

إذا ما تجاوزنا عن العبارات البراقة التي يحويها قانون 2003 بشأن دعم التنافسية، ونظرنا إلى علاقة الدولة بجهاز تنظيم الاتصالات، سنجد أنه كان بعيدًا عن مفهوم الاستقلال كما يبدو في الأدبيات الدولية.

بات هناك تدخل واضح من وزارة الاتصالات في عمل الجهاز. فوفقًا للمادة 3 في القانون، يتبع الجهاز بشكل صريح وزير الاتصالات، ويتولى إدارته مجلس إدارة يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة وزير الاتصالات أيضًا (مادة 12).[24] وعلى الرغم من أن الجهاز يتلقى تمويله من الموازنة العامة (مادة 8) لا توجد ضمانات بأن هناك تمويلًا دائمًا وكافيًا.[25]

في نفس السياق، يجب أن يلتزم مقدمو الخدمة بإتاحة أية معلومات للقوات المسلحة والأمن القومي بموجب المادة (64).[26] حيث جاء في نص المادة أنه «ومع مراعاة حرمة الحياة الخاصة للمواطنين التى يحميها القانون، يلتزم كل مشغل أو مقدم خدمة أن يوفر على نفقته داخل شبكة الاتصالات المرخص له بها كافة الإمكانيات الفنية من معدات ونظم وبرامج واتصالات داخل شبكة الاتصالات والتى تتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومى ممارسة اختصاصها فى حدود القانون».

22 ‘Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation’, APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

23 ‘The harvest ‘NTRA in 5 years’, National Telecommunication Regulatory Authority (NTRA), 2007, https://www.tra.gov.eg/presentations/harvest_En.pdf

24 ‘Egypt: Telecommunication Regulation Law’, Association for Freedom of Rights and Expressions, April 2015, https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37966/Egypt-telecoms-report---English.pdf

25 Ibid

26 Ibid

وبالتالي فالقانون يشرع ملكية الدولة للمعلومات، وتحت هذا النظام يساهم المواطنون في تداول بياناتهم الشخصية بمجرد أخذ قرار باستخدام خدمة الاتصالات، إذ يمكنون الدولة بشكل غير واع من مراقبة حياتهم اليومية.

تمهيد الأرض للقطاع الخاص

كما ذكرنا من قبل، فقد كان الدخول الأول للقطاع الخاص كمقدم للخدمة في مجال الاتصالات من خلال صفقة شبكة التليفون المحمول موبينيل. لكن قبل أن نتعرض لهذه الصفقة علينا أن نمر سريعًا على الخطوات الممهدة لسياسة الخصخصة في مصر.

تم ترسيخ الخطوات الأولى نحو الخصخصة من خلال قانون قطاع الأعمال العام 203 في عام 1991، الذي سمح للشركات والأفراد من القطاع الخاص بشراء أسهم في شركات مملوكة للقطاع العام، ومكن تداولها في البورصة، على أن تعمل الشركة الحكومية وفقًا لقانون الشركات في حالة ما إذا كانت 51٪ من أسهمها مملوكة ملكية خاصة.

وكانت هناك أشكال مختلفة من الخصخصة في السياق العام، مثل البيع الكلي أوالجزئي (البيع لأصول الشركات كليًا أوجزئيًا) وتأجير المنشآت من الباطن (subcontracting) وقد أتاح ذلك لاحقًا «تحديث» لمنشآت الدولة من خلال مفهوم «البناء، والتملك، والعمل، والنقل» (Build, Own, Operate and Transfer:BOOT).[27]

كان العام الأساسي في مهمة تحرير قطاع الاتصالات هو عام 1998، حيث بدأت موبينيل، وهي أول مشغل لشبكات الهاتف المحمول، في تقديم الخدمة. وكانت موبينيل تتشكل من: أوراسكوم تليكوم،[28] والأهرام (التابعة لشركة موتورولا)، والكاتيل، ورؤوف عبد المسيح.[29] وفي نوفمبر عام 1998، انضمت فودافون (كان اسمها GSM Click) إلى السوق، في الوقت نفسه تأسست شركتان خاصتان لتقديم خدمات الهواتف العمومية: «Mental» و«Telecom Nile».

27 BOOT is a mode of financing where a private entity is granted the right to design, operate and own a public sector facility, aimed at recovering investment operating and maintenance expenses and thus increase profit margin (to offset public sector losses).

28 Owned by a favored business tycoons in the Mubarak business clique, Naguib Sawiris

29 Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation', APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

بموجب قانون 19 في عام 1998، تحولت (ARENTO) بعدما كانت الجسم المسئول عن التنفيذ والمراقبة، إلى شركة خاصة تحت اسم المصرية للاتصالات (TE) مختصة بالدور التنفيذي فقط، وصارت شركة مساهمة، وبهذا الإجراء تم تسليع قطاع الاتصالات.[30] في الوقت نفسه تم إنشاء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات TRA))، بالقرار الرئاسي رقم 101 في أبريل 1998، الذي اختص بالدور التنظيمي.

وفي عام 2005، باعت الدولة 20٪ من أسهم شركة المصرية للاتصالات، بعد ذلك أصبحت شركة (TE) شركة خاضعة لقانون الشركات، ومنذ ذلك الحين لم تعد الشركة تستفيد من التمويل العام أو مزايا التوظيف بالقطاع العام.[31]

استغلت الدولة الاسم القوي للكيان المحتكر لخدمة الاتصالات على مدار عقود في جذب المواطنين للبورصة المصرية، وخلق طبقة جديدة من صغار المستثمرين الذين يحلمون أيضًا بـ«دريم لاند» يصبحون فيها من الأثرياء بضربة حظ في البورصة.

وساهم اكتتاب المصرية للاتصالات في 2005 في جذب ما يفوق 200 ألف مستثمر من أصل نحو 1.6 مليون مستثمر مسجلين في سوق المال آنذاك.[32] وبحسب الملاحظات الصحفية المدونة في هذا الوقت، فقد تعطلت أجهزة الحاسب الآلي في شركات السمسرة يوم الاكتتاب من قوة الإقبال الشعبي. وقال خبراء إن الأموال المتدفقة في هذا اليوم كانت أموالًا جديدة من المدخرات المحفوظة بعيدًا عن سوق المال.[33] هذه الطبقة من المستثمرين شعرت لاحقًا بخيبة أمل، لأن توقعاتها لارتفاع قيمة الأسهم كانت مبالغًا فيها للغاية.[34] لكن السنوات اللاحقة في حكومة نظيف اتسمت باستمرار الإقبال القوي لصغار المستثمرين على حلم الثراء السريع في سوق المال، وتضحية بعضهم بمدخراته الخاصة دون دراسة كافية لمخاطر المضاربة وألاعيب كبار المستثمرين في هذا السوق.

انضم إلى سوق الهاتف المحمول في 2006 اللاعب الثالث، شركة «اتصالات»، الذي تم اختياره من خلال مناقصة في هذا العام.[35] وكان هناك الكثير من

---

30 Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

31 Ibid

32 انتهاء البورصة من تكويد210 ألف مواطن يدخلون السوق لأول مرة للاكتتاب في المصرية للاتصالات -نجلاء ذكري- الأهرام - 2005 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/5/ECON3.HTM

33 هوجة المصرية للاتصالات.. مستمرة -نجلاء ذكري وآخرون- الأهرام- 2005 - http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/8/ECON1.HTM

34 بعد انخفاض سعر سهم المصرية للاتصالات عن التوقعات-لمياء جمال- العالم اليوم - 2006 - https://www.masress.com/alalamalyoum/1505514

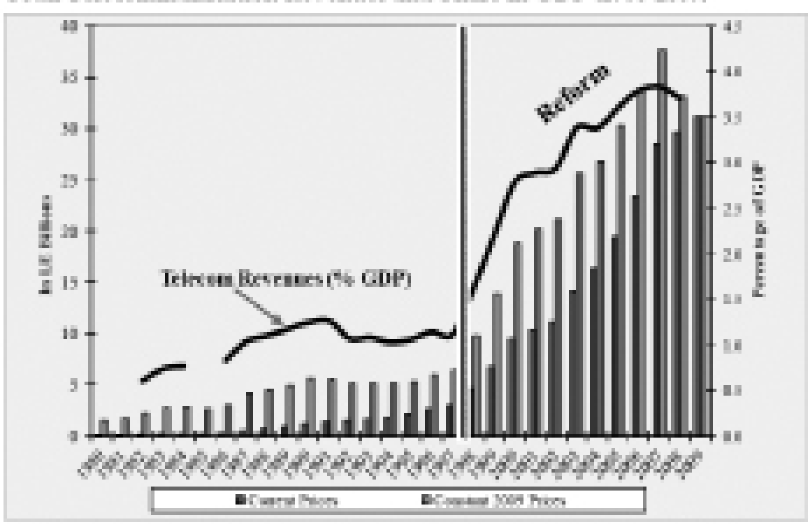
35 'Global Information Society Watch 2007: Focus on Participation', APC and ITeM, May 2007, https://www.apc.org/en/pubs/books/global-information-society-watch-2007

المعارضـة والنقـد لكيفيـة اختيـار شركـة «اتصـالات»، ورفـع علامـات اسـتفهام حـول سـبب افتقـار الجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصـالات (NTRA) للشـفافية حـول آليـة الاختيـار.

كيف ولّدت ماكينة القطاع الخاص أرباحًا من موجة الخصخصة؟

في عـام 1998، بـدأت مـصر في جنـي فوائـد التزايـد الهائـل لأهميـة الاتصـالات، وقـد انعكـس هـذا النمـو عـلي نسـبة إيـرادات القطـاع مـن إجـمالي الناتـج المحـلي. ففـي عـام 1980، كانـت إيـرادات الاتصـالات تمثـل 0.6٪ فقـط مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي، بينـما في عـام 2008 زادت سـتة أضعـاف لتصـل إلى 4٪ تقريبًـا.[36] وقـد تـم تحقيـق النمـو بسـبب التقـدم التكنولوجـي الهائـل خـلال التسـعينيات وبدايـات الألفينيـات، والـذي أدى إلى خفـض تكلفـة الحصـول عـلى خدمـة الاتصـالات.[37]

Total Telecommunication Revenues and Share in GDP (1980-2009)



Source: Revenues: Euromonitor International (2010); Share in GDP: World Development Indicators, World Bank (2010).

وعنـد إلقـاء نظـرة فاحصـة عـلى إيـرادات قطـاع الاتصـالات، سـيظهر الارتبـاط بـين طفـرة مسـاهمة القطـاع في الناتـج المحـلي ونشـاط المحمـول عـلى وجـه التحديـد. حيـث

36 'World Development Indicators', World Bank, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

37] Amirah El-Haddad and Khaled Attia, 'Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt', Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

كانت إيرادات القطاع من اجمالي إيرادات الاتصالات 12٪ في عام 1998، ثم ارتفعت إلى 74٪ في عام2009،[38] وفي هذا العام، كان من الممكن لإيرادات قطاع الاتصالات أن تكون 8 مليارات جنيه فقط، لو لم يكن اختراع المحمول ظهر في حياة المصريين.[39] تزامن هذا بالطبع مع انتقال دعاية شركات الاتصالات من التركيز على الطبقات العليا والوسطى، إلى مخاطبة الطبقات الشعبية الأوسع نطاقًا.

من جهة أخرى، بات انحسار خدمات الخطوط الأرضية يدفع نشاط المحمول إلى الأمام. فقد ظلت عملية تقديم طلب للسلطات للحصول على خط أرضي عملية بيروقراطية شاقة، عكس خطوة شراء خط محمول من أي منفذ توزيع في دقائق معدودة. وبحسب بيانات جهاز الإحصاء الحكومي، فإن أكثر من %88 من الأسر المصرية أصبح لديها تليفون محمول، و%22 لديها تليفون محمول ذكي (سمارت) بينما %27.4 فقط لديها خطوط أرضية، وذلك في 2015.[40]

ولقد ساندت الدولة توسع القطاع الخاص في قطاع الاتصالات باستثمارات قوية في البنية الأساسية. فقبل التسعينيات، كانت البنية التحتية الموضوعة لنظام الهاتف قديمة، مع كثافة هاتفية: هاتف واحد لكل 100 شخص.[41] لم تكن هناك استثمارات جادة في هذا القطاع حتى أوائل التسعينيات، عندما بدأت الدولة في «تحديث» البنية التحتية الموجهة إلى دعم المحمول من خلال روابط الألياف المرئية.

هذا.. وبعد إصلاح وتحديث الاتصالات، زاد الاستثمار في البنية التحتية للقطاع بما يقترب من 50٪ بين 1998–2009، مقابل ما قبل الإصلاح بنمو10.6٪ بين 1980-1997.[42]

وبالنظر إلى قدرة هذا القطاع على التشغيل، سنجد أنه شهد انخفاضًا في إجمالي العمالة بالتزامن مع بدء حقبة التحرر الاقتصادي (بين 1991–1997)، ثم تلاه ارتفاعان رئيسيان: واحد في عام 1998 (مع دخول موبينيل وGSM Click التي سميت لاحقا فودافون)، والآخر في عام 2007 (مع دخول اتصالات).[43]

ورغم حدوث زيادة في فرص العمل داخل مجال الاتصالات بسبب ظهور شركات جديدة في السوق، إلا أن نسبة العمالة في مجمل قطاع الاتصالات قد تراجعت.

---

38 Ibid

39 Ibid

40 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء -بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015-
http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

41 Amirah El-Haddad and Khaled Attia, ‘Welfare Effects of Institutional Reform in Public Utilities: The Case of Voice Telecommunications in Egypt’, Economic Research Forum, October 2012, http://erf.org.eg/publications/12609/

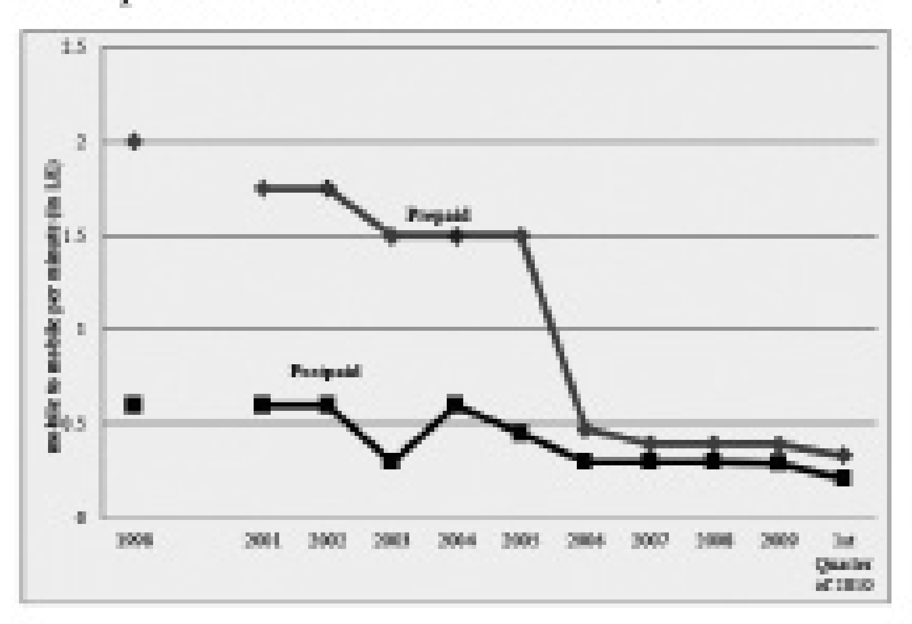
42 Ibid

43 Ibid

حيث انخفضت نسبة مساهمة العمالة في الاتصالات من إجمالي القوى العاملة إلى النصف، من 0.4٪ في عام 1984 إلى 0.2٪ في عام 2006.[44] ويمكن أن يعزى هذا إلي الزيادة في التقدم التكنولوجي، ما أدى إلى زيادة في الإنتاجية القطاعية.[45]

ممارسات الكارتل أو الافتراس

Price per Minute (mobile to mobile, 1998-2010)



بالإشارة إلى الرسم البياني للسعر في الدقيقة أعلاه، يبدو أن هناك انخفاضًا كبيرًا في أسعار خدمة المحمول حدث خلال عام 2006، وهو العام الذي شهد دخول شركة اتصالات في المنافسة مع موبينيل وفودافون. يلقي ذلك بظلاله على إحدى القضايا المثيرة للجدل في هذا القطاع، وهو مدى تحقق وعود المنافسة العادلة التي بررت بها الدولة تحرير خدمة الاتصالات تحت الدعاية «النيوليبرالية».

المناورات السعرية هي واحدة من أكثر الممارسات شيوعًا بين اللاعبين في السوق لمنع اللاعبين الجدد من الدخول إليه.[46] وفي عام 2006، كان من الممكن تفسير الانخفاض في سعر الدقيقة بأنه نوع من ممارسات الافتراس من قبل موبينيل

44 Ibid

45 Ibid

46 Ibid

وفودافـون، لإعاقـة دخـول شركـة اتصـالات إلى السـوق.

وسـواء كان هـذا الانخفـاض في سـعر الدقيقـة الواحـدة ممارسـة افـتراس أم لا، فـلا يوجد تجريـم قانـوني، لأنـه لا يمكـن تتبـع هـذه الممارسـة أو إثباتهـا.[47] هـذا الانخفـاض الحـاد في سـعر الدقيقـة عـام 2006، ربمـا أيضًـا نتـج عـن اتفـاق «كارتـل» بـين فودافـون وموبينيـل عـلى تثبيـت مسـتوى السـعر بالاتفـاق. وتُرجـع أمـيرة الحـداد وجـود هـذه الممارسـات إلى تأخـر الدولـة في سـن قوانـين لتنظيـم المنافسـة في القطـاع. فكـما ذكرنـا مـن قبـل، صـدر قانـون الاتصـالات عـام 2003، بينـما دخـل القطـاع الخـاص إلى هـذا السـوق في 1998، الأمـر الـذي أتـاح للقطـاع الخـاص التـدرب عـلى مثـل هـذه الممارسـات.[48]

وبالنظـر إلى فوائـد اقتصاديـات الحجـم وحصـة السـوق لشركتـي موبينيـل وفودافـون، اللتـين بدأتـا منـذ عـام 1998، كان أيضًـا مـن الصعـب عـلى شركـة اتصـالات دخـول السـوق دون دعـم الجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصـالات. فقـام الجهـاز بإدخـال عـدة إجـراءات من أجـل تسـهيل الدخـول للاعبـين الجـدد، مثـل: اسـتخدام معـدات المشـغلين الحاليـين (مـا يوفـر عـبء التكاليـف عـن اتصـالات) ونقـل العمـلاء مـن مقـدم خدمـة إلى آخـر، دون فقـدان أرقامهـم الهاتفيـة الأصليـة، لتحفيـز المسـتهلكين عـلى تغيـير الشـبكات.. إلـخ.[49]

من له الحق في إصدار تهمة الاحتكار؟

مـاذا لـو تـم تقييـم الممارسـات المذكـورة أعـلاه عـلى أنهـا ممارسـات احتكاريـة، مـن سـيقوم بالحكـم عليهـم؟ هنـاك مشـكلة واضحـة في قطـاع الاتصـالات، وهـي الخطـوط المموهــة بــين دور جهــاز حمايــة المنافســة ومنــع الاحتــكار (ECA) وجهــاز تنظيــم الاتصــالات (NTRA).

لم ينـص قانـون المنافسـة (2005) ولا قانـون الاتصـالات (2003) عـلى تقسـيم واضـح لـلأدوار أوالعلاقـة بـين الكيانـين. بشـكل عـام، ينطبـق قانـون المنافسـة عـلى جميـع الأنشـطة الاقتصاديـة في مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة، متضمنًـا القطاعـات ذات الهيئـات التنظيميـة، مـع ذلـك، وفقًـا لقانـون الاتصـالات 10 لعـام 2003، فـإن الجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصـالات يضمـن للقطـاع «قواعـد المنافسـة الحـرة».

وبموجـب المـادة 24 مـن قانـون 2003، يحـدد مجلـس الإدارة حـدود الممارسـات الاحتكاريـة ويحـدد القواعـد اللازمـة للحـد منهـا. اسـتنادًا إلى ذلـك، قـدم الجهـاز القومـي

47 Ibid

48 Ibid

49 Ibid

لتنظيـم الاتصـالات إطـارًا عامًـا لسياسـة المنافسـة داخـل القطـاع، مشـيرًا إلى مسـئوليته تجـاه «مراقبـة وحمايـة المنافسـة في الاتصـالات». ومـع ذلـك، فليـس هنـاك عقوبـات واضحـة تتعلـق بانتهـاك سياسـة المنافسـة الخاصـة بالقطـاع، وهـذا يختلـف عـن قانـون المنافسـة، حيـث يعـد انتهاكـه «مُجرَّمـا» ويترتـب عليـه غرامـات تفرضهـا المحكمـة الجنائيـة.

في حالـة وقـوع صراع بـين القانونـين، أيهـما سـيكون قابـلًا للتطبيـق؟ أي هيئـة سـتتحمل المسـئولية عنـه؟ أشـارت مجموعـة باحثـين بالـ(ECES)[50] إلى شـكاوى رئيـس الـ(ECA) مـرات عديـدة مـن وجـود توتـر بـين الهيئتـين بسـبب الشـكاوى الناشـئة عـن «ممارسـات مضـادة للمنافسـة» (practices anticompetitive) داخـل قطـاع الاتصـالات (مـن قبـل شركات مـزودي خدمـات الهاتـف المحمـول والإنترنـت) ولكـن لم يتـم اتخـاذ أية إجـراءات.

ماذا عن شركة الدولة للاتصالات؟

تقـدم المصريـة للاتصـالات خدمـات البيـع بالجملـة والبيـع بالتجزئـة، وتحـت هـذه المظلـة يتـم تأجـير البنيـة التحتيـة للشركـة. وأدت المنافسـة، الناتجـة عـن تحريـر السـوق، إلى تداعيـات سـلبية في سـوق البيـع بالتجزئـة لشركـة المصريـة للاتصـالات، وانخفضـت مسـاهمة الاشـتراكات الأرضيـة في مجمـل ايـرادات المصريـة للاتصـالات مـن 95٪ في عـام 1998 إلى 9٪ في عــام2011.[51] وبالنظـر إلى الدقائــق الدوليــة، فقــد تقلصــت حصتهــا بالسـوق مـن 31٪ في عـام 2003 إلى 12٪ في عـام 2009.[52]

في سـياق هــذه التطـورات عملـت شركـة المصريـة للاتصـالات عـلى تنويـع محفظـة أوراقهـا الماليـة، كوسـيلة لحمايـة إيراداتهـا مـن انعكاسـات التحريـر السـلبية. وسـاعد الشركـة عـلى ذلـك اسـتثماراتها الكبـيرة في العديـد مـن الـشركات، مثـل شركـة فودافـون مـصر، حيـث تمتلـك 45٪ مـن أسـهمها، وفقًـا لقوائـم (Telecom Egypt) للدخـل لعـام 2018، بجانـب السـماح للـشركات الأخـرى المقدمـة للخدمـة باسـتخدام شـبكتها وبنيتهـا التحتيـة وتوجيـه جميـع الهواتـف المحمولـة عـبر شـبكتها الخاصـة.[53]

واتبعـت الشركـة المصريـة للاتصـالات «نمـوذج مشـاركة الإيـرادات»[54] في سـوق الإنترنـت

50 من ضمهم أميرة حداد باحثة مهتمة بقطاع الاتصالات بمركز الـ(ECES) أستاذ اقتصاد يكلية اقتصاد وعلوم سياسية بجامعة القاهرة

51 Ibid

52 Ibid

53 'Telecom Egypt Annual Report', Telecom Egypt (TE), http://ir.telecomegypt.com.eg/Annual%20Reports.asp .

54 نموذج مشاركة الإيرادات هو نموذج معتمد علي المشاركة في تحمل الخسارة أو الربح بين الاطراف المعنية.

حتى تحمي شركتها التابعة (TE Data) من الخسائر في السوق التجاري.

بوجه عام، فإن دخول شركات الاتصالات الخاصة أثَّر سلبًا على إيرادات الشركة الحكومية بشكل واضح. وزاد الأمر صعوبة مع المنافسة الشرسة بدخول اتصالات الإماراتية إلى السوق، لذا صارت الشركة الحكومية تعتمد بشكل كبير على دعم موقفها المالي من خلال تأجير بنيتها التحتية للقطاع الخاص، خاصة مع استمرار هيمنتها على البنية التحتية لشبكة الإنترنت وبوابة الاتصال الدولية.

الجودة والنمو: 2011 فصاعدًا

رغم أن هذا القطاع حقق نموًا غير مسبوق خلال عهد أحمد نظيف، حيث وُضع القطاع في قلب «تحديث» الاقتصاد، إلا أن الاتصالات تعاني منذ عام 2011 ولم تتعاف بعد. ووفقًا لتصريح خالد حجازي، مدير الشؤون القانونية والخارجية في فودافون، إلى موقع «مدى مصر»، فإن الدولة لم توجه الاهتمام الكافي للقطاع خلال السنوات الأربع الماضية في ظل عدم استقرار وزراء الاتصالات في مناصبهم لفترة طويلة.[55]

وفي الآونة الأخيرة، يمكن أن ندرك بسهولة الانخفاض الملحوظ في جودة الخدمة التي يقدمها قطاع الاتصالات، سواء في شبكة الإنترنت المتنقلة أوالثابتة.[56] لقد أصبح العملاء محبطين بشكل متزايد بسبب تدهور الخدمة، وتراوحت الشكاوى بين المكالمات المتدنية الجودة، وبطء شبكة الإنترنت والاتصالات السيئة، والأسعار المرتفعة وسط غلاء الأسعار، والتي يتم تصنيفها فوق المعدل العالمي.

كشفت أحداث السنوات التالية لـ2011 وما صاحبها من عدم استقرار سياسي، كيف كانت طفرة النمو في هذا القطاع مرتبطة بشكل كبير برعاية الدولة له. لكن الدولة المتراجعة عن مساندة البنية التحتية للقطاع لم تتراجع كلية عن السيطرة عليه، بالعكس فإن الدعوة للتظاهر يوم 28 من يناير 2011 استدعت بقوة تدخل الدولة لقطع الاتصالات في هذا اليوم، وتعطيل خدمة الإنترنت لعدة أيام. وكشفت الثورة كيف كانت الدولة المتراجعة لصالح القطاع الخاص لا تزال مسيطرة على مفاصل هذا القطاع، وأن إيمانها بـ»النيوليبرالية» اقتصر على الشق الخاص بالأرباح، ولم يتجاوز ذلك إلى الشق الخاص بحرية الاتصال، وحماية البيانات الشخصية.

55 Amirah Salah-Ahmed, ‘Overview of Egypt’s Telecom: Between Fierce Competition and Angry Customers’, Mada Masr, 25 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/25/feature/economy/overview-of-egypts-telecom-sector-between-fierce-competition-and-angry-customers/

56 Ibid

بين عامي 2014 إلى 2015 انخفض معدل انتشار الهواتف المحمولة بنسبة 5%، بسبب السياسة الأمنية الجديدة التي اتبعها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، لإلغاء الخطوط غير النشطة أو الغير مسجلة باسم مستخدمين بعينهم، التي قد تستغل في أعمال إرهابية. كان وراء هذا الإجراء سبب وجيه، لكن من جهة أخرى، فإن انتشار الهواتف النقالة بهذا الشكل المكثف بين المواطنين، جعلهم مضطرين لإمداد الدولة بشكل غير واع ببيانات شخصية عن أنفسهم. وبفضل قاعدة البيانات الضخمة المتوفرة عن المواطنين المسجلين في خطوط المحمول، تتمتع الدولة عبر الشركات الرأسمالية بسلطة علي المواطنين تمكّنهم من القيام بأشكال مكثفة من المراقبة قد تستغل في أعمال القمع السياسي.

علاوة على ذلك، من الهام تسليط الضوء على التجارة الثانية التي يقوم بها المستهلك بلا وعي، وهي تجارة خصوصيته. فبمجرد حصوله على هاتف محمول وممارسة نشاطه الطبيعي في الاتصالات، يقوم المستهلك، مرة أخرى، ببيع معلومات عن تفاصيل حياته اليومية -ليس فقط للدولة- لكن أيضًا للشركات المختلفة، التي تقوم بعد ذلك باستغلال هذه المعلومات في إنتاج أفكار لإعلانات تساهم في تعديل الأذواق الاستهلاكية لصالح أهداف التراكم الرأسمالي.[57] بشكل أساسي، ودون وعي للمرة الثانية، يضع المستهلك حياته للعلن، ويصبح مخيرًا بين أن ينعزل عن العالم «الديجيتال» للحفاظ على خصوصيته، أو تعريض حياته الخاصة للاستغلال من قبل الشركات.

تستغل الرأسمالية المهيمنة قدرتها على مراقبة المستهلكين، وتقوم بتصميم حملات دعاية نابعة من تتبعها لحياتهم اليومية لحظة بلحظة، وتوجيه عاداتهم الاستهلاكية نحو الإقبال على شراء سلع غير ضرورية أو ترفية، ويظهر هذا بوضوح عندما نرى رغبات المستهلكين المائلة نحو «ترقية» هاتفهم المحمول بشكل مستمر.

هذه الحالة منتشرة بالأخص مع الـ(iPhone) فنموذج إعلانات شركة (Apple) مبني علي الشعور بالنقص إذا لم تقم بـ»الترقية» للموديل الأحدث، وهذا النموذج من أفضل الأمثلة على توجهات الرأسمالية المتعلقة بخلق الحاجة لدى المستهلكين، التي عادة ما تكون حاجة متغيرة باستمرار تدفعهم إلى توجيه فوائضهم بشكل دائم لصالح الشركات الكبرى.

كما تحول نمط الرقابة على الاتصالات بعد 2011 من ترصد أفراد بعينهم إلى

---

57 See John Ellis' 'The Zero Dollar Car and Peter Holley's 'Privacy as a product: The argument for trading your personal data to get a discount on a car' See John Ellis' 'The Zero Dollar Car and Peter Holley's 'Privacy as a product: The argument for trading your personal data to get a discount on a car'

مراقبـة الـكل، ووفقًـا لـ«مـدى مـصر» (بالإشـارة إلى تقريـرLab Citizen)،[58] اسـتخدمت الحكومـة نظـام «ProxySG» لمراقبـة محتـوى الإنترنـت العـام في 2013،[59] عـلاوة عـلى ذلـك، تـم اسـتخدام نظـام «System Control Remote»[60] للسـماح بالوصـول، والتحكـم، في المعلومـات عـن بعـد.

وتركـز نظـم المراقبـة الحاليـة عـلى نظـام مراقبـة جماعـي يراقـب جميـع أنشـطة المسـتخدمين الرقميـة، لا يقتـصر هـذا عـلى المحتـوى العـام فقـط، بـل يشـمل أيضًـا المحادثـات الخاصـة والرسـائل المرسـلة عـبر تطبيقـات المحمـول مثـل «Viber» و«WhatsApp». كان هـذا جـزءًا مـن خطـة الدولـة عـام 2014 لتوسـيع نُظـم المراقبـة الجماعيـة لمواقـع التواصـل الاجتماعـي والحيـاة الخاصـة (في المحادثـات والرسـائل الخاصـة)، حيـث دعـت وزارة الداخليـة إلى مناقصـة لتوفـير البرامـج التـي تراقـب أنشـطة الإنترنـت المختلفـة، وتـم الكشـف عـن أول مـشروع في هـذا الصـدد مـن خـلال تقريـر نشرتـه صحيفـة «الوطـن» المصريـة في أول يونيـو2014.[61]

كيف حدث انقطاع 2011؟

البنيـة التحتيـة للاتصـالات (سـواء البنيـة التحتيـة للإنترنـت أوكابـلات الأليـاف المرئيـة optic-fiber) مصممـة بمركزيـة لتسـهيل سـيطرة الحكومة عـلى نقاط الاختنـاق[62](choke points).[63] فتقريبًـا معظـم البنيـة التحتيـة للاتصـالات مملوكـة لشركـة المصريـة للاتصـالات، مـما يسـهل تعليـق الإنترنـت في أي وقـت، كـما كان الحـال عـام 2011.[64] وفقًـا لـ«Freedom on the Net» 2017، تـم تعطيـل «Border Gateway Protocol Routes» مـن 27 ينايـر إلى 2 فبرايـر 2011، مـا أدى إلى إغـلاق الإنترنـت في أقـل مـن سـاعة.[65] وفي الوقـت نفسـه، صـدرت الأوامـر بإغـلاق جميـع بنـود الاتصـالات بمـا فيهـا الإنترنـت

58 University of Toronto's internet technology research lab

59 See Mohamed Hamama, 'Monitoring Communication: Where will the state's attempts to control 'space' lead?', Mada Masr, 21 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/21/feature/politics/monitoring-communication-where-will-the-states-attempts-to-control-space-lead/

60 Remote Control System هوبرنامج كمبيوتر متطور مصمم خصيصًا للحكومات لتمكينهم من المراقبة والتحكم في المعلومات الخاصة بالمواطنين وخلافه عن بعد

61 Ibid

62 تقريبًا كل شبكة لديها نقاط الاختناق (chokepoints) يعتبر نقاط الاختناق مكانًا في الشبكة يقيد تدفق البيانات ويؤدي إلى تدهور أداء الشبكة خارج نطاق النقاط.

63 'Freedom on the Net 2017: Manipulating Social Media to Undermine Democracy', Freedom House, 2017, https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2017

64 Ibid

65 Ibid

المحمـول والرسـائل القصـيرة كمحاولـة لوقـف التعبئـة العامـة للنـزول إلى المظاهـرات.

كان الأمـن القومـي هـو العـذر المقـدم لتفسـير جميـع الانتهـاكات والإسـاءات التـي حدثـت وقتهـا. وبموجـب المـادة (1) مـن قانـون تنظيـم الاتصـالات لعـام 2003 يشـمل تعريـف «الأمـن القومـي» كل مـا يتعلـق بالمؤسسـات السـيادية للدولـة، وعـلى وجـه الخصـوص، تمكـن المـادة (67) الدولـة مـن السـيطرة الكاملـة أو الجزئيـة عـلى كل، أو أي، خدمـة مـن خدمـات الاتصـالات في أي وقـت سـواء: الكـوارث الطبيعيـة أو البيئيـة؛ أو «فـترات التعبئـة العامـة»؛ أو «أي قضيـة أخـرى تتعلـق بالأمـن القومـي». وبالتـالي يمكـن اسـتخدام «الطـوارئ» تحـت أي ظـرف. هـذا هـو الأسـاس القانـوني الـذي عشـنا عواقبـه في ينايـر 2011، حيـث تـم قطـع جميـع خدمـات الاتصـالات.

وقـد نـشرت مؤسسـة حريـة الفكـر والتعبـير (AFTE) تحليـلاً متكامـلاً للقانـون، يـدرس المـواد الرئيسـية بـه وتشـعباتها في مجـال الاتصـالات.[66] يُظهـر هـذا التحليـل أنـه عـلى عكـس الـدور المنـوط بمثـل هـذه القوانـين في أن تحمـي بيانـات المسـتخدمين الشـخصية، يركـز القانـون عـلى إبـراز «حمايـة الأمـن القومـي ومصالـح الدولـة». ويسـتلزم أن يقـوم جميـع مقدمـي الخدمـات بالإفصـاح عـن جميـع بيانـات الأنظمـة والمسـتهلكين لأجهـزة الدولـة المعنيـة، سـواء في حالـة إبـداء أسـباب، أوفي حالـة عـدم وجـود أسـباب لذلـك.

قصة الرخصة الموحدة

وبالعـودة إلى عائـدات الاتصـالات، بـات نمـو الإيـرادات، منـذ عـام 2011، بطيئًـا بعـد أن تشـبع السـوق وأصبـح المحمـول في يـد الجميـع، تحقيقًـا للشـعار الـذي رفعتـه شركـة موبينيـل في بدايـة عملهـا. وأصبـح إعـادة تكـرار طفـرة التسـعينيات وبدايـة الألفيـة في زمـن مـا بعـد الثـورة يسـتلزم تقديـم خدمـات متطـورة أو ذات قيمـة مضافـة، وكان هنـاك عائـق رئيـسي أمـام تقديـم هـذا النـوع مـن الخدمـات يتمثـل في تأخـر الدولـة في تحديـث البنيـة التحتيـة.

تخضـع البنيـة التحتيـة الي سـيطرة المصريـة للاتصـالات، فهي الشركـة الوحيدة المسـموح لهـا توفـير البنيـة التحتيـة حاليًـا. وكانـت الخطـة الأوليـة لتطويـر هـذه البنيـة هـي اسـتخدام الأليـاف بـدلًا مـن الكابـلات النحاسـية الحاليـة. إلا أن الدولـة بـدأت متأخـرة في هـذه الخطـوة، في عـام 2014،[67] واسـتمرت المشـكلة حتـى بعـد هـذا التحديـث، لأن

66 ‘Egypt: Telecommunication Regulation Law’, Association for Freedom of Rights and Expressions, April 2015, https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37966/Egypt-telecoms-report---English.pdf

67 Amirah Salah-Ahmed, ‘Overview of Egypt’s Telecom: Between Fierce Competition and Angry Customers’, Mada Masr, 25 June 2015, https://www.madamasr.com/en/2015/06/25/feature/economy/overview-of-egypts-telecom-sector-between-fierce-competition-and-angry-customers/

«العمـود الفقـري في البنيـة التحتيـة للاتصـالات لم يتـم تحديثـه». فالأليـاف ليسـت سـوى نقـاط وصـول، والتحـول إليهـا بـدلًا مـن النحـاس خطـوة قـد تـؤدي إلى تحسـين في جـودة الخدمـة، لكـن بنفـس السرعـة الحاليـة للإنترنـت وبسـعر أعـلى.

تجـدد أمـل شركات المحمـول في تقديـم خدمـات جديـدة تتيـح لهـم فـرص تنميـة الأربـاح مـن خـلال طـرح فكـرة الرخصـة الموحـدة لجميـع مشـغلي الاتصـالات.

والمقصـود بالرخصـة الموحـدة، هـو السـماح لجميـع مقدمـي خدمـات الاتصـالات بالتنافـس بنفـس القـدرة، وبتقديـم فـرص متسـاوية لمقدمـي الخدمـة. وقـد درسـت الـوزارة طـرح الرخصـة الموحـدة مقابـل خيـار آخـر، هـو طـرح رخصـة رابعـة للمحمـول لصالـح الشركـة المصريـة للاتصـالات.

وتـم تجميـد مفاوضـات الرخصـة الموحـدة في 2016، واختزالهـا في طـرح تـرددات الجيـل الرابـع والتـي اسـتطاعت المصريـة للاتصـالات الدخـول مـن خلالهـا لمجـال المحمول.

وفي شهر سبتمبر 2017، أعلنت وزارة الاتصالات عن قرارها بإدخال مقدم خدمة رابع وهي شركة المصرية للاتصالات «WE Egypt » لخدمات الاتصالات في هذا المجال يسمى.

وتقـول سـارة شـبايك، وهـي محلـل مـالي في «CI capital»، إن خطـة الرخصـة الموحـدة كان يمكـن أن تمنـح جميـع مقدمـي الخدمـة مـا يفتقدونـه حاليًـا. لكنهـا كانـت سـتضعف مـن الموقـف التنافـسي للمصريـة للاتصـالات، لأنهـا سـتمنح -إذا مـا أُقـرت- مشـغلي الاتصـالات المحمولـة الحـق في الدخـول إلى بوابـة الاتصـال الدوليـة،[68] وهـو مـا سـيؤدي بالـضرورة إلى تخفيـض إيـرادات المصريـة للاتصـالات بشـكل هائـل. عـلاوة عـلى ذلـك، تملـك المصريـة للاتصـالات أكـبر بنيـة تحتيـة، وبالتـالي، يقـوم مشـغلو الهاتـف المحمـول بتأجيرهـا، وفي حالـة منحهـم رخصـة موحـدة، سـيصبح في إمكانهـم اسـتخدام تلـك البنيـة بشـكل متسـاوي، وهـو مـا سـيخفض إيـرادات المصريـة للاتصـالات بنسـبة قـد تصـل إلى30٪.

68 رقم هاتفي يتم من خلاله توجيه المكالمات للحصول على أسعار أرخص مقابل رسوم للمكالمات الدولية، أو لإجراء مكالمات عبر شبكات دولية عبر IP (VOIP)

لقد انتصرت الدولة إذن لصالح تعظيم دور الشركة المصرية للاتصالات في مقابل الشركات الأخرى، بعد أن تركت لها الساحة لأكثر من عقد ونصف. فقد عادت الدولة بقوة إلى قطاع الاتصالات، بشكل استثماري صريح هذه المرة، لكن ما هي السياقات التي استدعت عودتها بعد رفعها لشعارات الخصخصة في التسعينيات؟

الخاتمة: المعادلة الصفرية

لم تغب الدولة عن سوق الاتصالات خلال حقبة التحرر «النيوليبرالي» في التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية. لكنها كانت تتحرك بشكل غير ظاهر، كان السياق العالمي متعطشًا لازدهار شركات القطاع الخاص والتقليل من تدخلات الدولة، فاستجاب مبارك بمنح رخص الاتصالات لمحاسيبه.

وتأخرت الدولة كثيرًا في وضع الأسس التنظيمية التي تضمن عدم إساءة استغلال القطاع الخاص لانفراده بخدمة التليفون المحمول لسنوات عدة.

الواقع أن اهتمامات الدولة تجاه قطاع الاتصالات كانت منصبة على تحقيق هدفين: الأول هو السيطرة الكاملة على المعلومات، والثاني ضمان جني إيرادات مستمرة من خلال هذا النشاط. وقد حققت الدولة هذين الهدفين، بدون حاجة لأن تكون لاعبًا ظاهرًا في السوق، فقد اكتفت بالسيطرة على المعلومات عبر التشريعات، وجني الإيرادات من خلال تأجير البنية التحتية للقطاع الخاص.

وأثبتت أحداث 2011 بشكل قاطع أن الدولة كانت تملك الزر السحري الذي تستطيع من خلاله أن تغلق خدمات الاتصالات بالكامل وبمنتهى السهولة، إذا تطلبت المقتضيات الأمنية ذلك.

ثم كان التطور الأخير المتمثل في دخول المصرية للاتصالات إلى مجال المحمول، ليعيد الدولة إلى السوق بشكل ظاهر ومكشوف، ويصعب أن نفهم هذا التوجه إلا إذا وضعناه في سياقه السياسي.

لقد كان أمام الدولة خياران: إما أن تمنح الرخصة الموحدة، حتى تتساوى الفرص داخل سوق الاتصالات، أو تدخل هي السوق بذاتها، وتصبح الطرف الأهم داخله. ولا شك أنها اتجهت إلى الاختيار الأكثر منطقية للاستفادة من الميزة التنافسية المتاحة أمامها، وفي الوقت نفسه كي تبدو أمام الرأي العام في صورة الدولة الراعية التي تعمل على توفير خدمات أرخص وأكثر كفاءة وأفضل جودة.

إعلانات (WE) جاءت مصبوغة بروح الدولة الراعية وهي ترفع شعار «البحث عن الجدعنة». وفي واحدة من سلسلة الإعلانات الدعائية للشبكة الحكومية يظهر لنا نموذج المقاتل الغربي العنيف، مقابل الرجل الشرقي الذي ينهي الصراع بصفة ودية على أحد المقاهي، في صورة أشبه بما تصوره الدولة عن نفسها كراعية «للأمن والأمان».

كما لعبت الحملة الإعلانية للشركة على النبرة القومية وهي تختار المطرب القديم سمير الاسكندراني، كي يؤدي في صدارة الإعلان، وهو معروف بأغانيه الوطنية

وماضيـه المخابـراتي.

باختصـار.. اختـارت الدولـة أن تلعـب كمقـدم لخدمـة المحمـول في السـوق وتجنـي الأربـاح، وغلفـت صفقتهـا تلـك بواجهـة دعائيـة قدمـت مـن خلالهـا نفسـها كشركـة تعمـل بـروح الدولـة الراعيـة في مواجهـة منافسـيها مـن القطـاع الخـاص.

لكـن عمليًـا، اسـتهدفت سياسـات الدولـة السـيطرة والربـح بالأسـاس، واقتـصرت روح «الرعايـة» تلـك عـلى المـادة الدعائيـة، ليـس فقـط بسـبب مـا عرضنـاه خـلال الفصـل من تباطؤهـا في تحديـث البنيـة الأساسـية للاتصـالات، بـل لأنهـا اتجهـت أيضًـا إلى الاعتـماد عـلى نشـاط الاتصـالات كأحـد مصـادر توليـد الإيـرادات العامـة.

فقـد قـررت الحكومـة في أكتوبـر 2016 رفـع ضريبـة القيمـة المضافـة عـلى الاتصـالات مـن 15% إلى22.2%، في تناقـض مـع مـا كانـت تـروج لـه شـبكة المحمـول الحكوميـة مـن أنهـا تكافـح الغـلاء.[69]

لقـد انتفـت تمامًـا صفـة الدولـة الراعيـة تجـاه نشـاط الاتصـالات منـذ البـدء في تحريـره في التسـعينيات، وعجـزت الدولـة حتـى عـن أن تقـوم بدورهـا التنظيمـي بشـكل كـفء. وهنـاك كثـير مـن الشـكوك بشـأن وجـود تنافسـية حقيقيـة تضمـن أفضـل وأرخـص خدمـة للمسـتهلك، مثـل التـي وعـد بهـا الخطـاب «النيوليـبرالي»، بينـما تنصـب جهـود الدولـة بشـكل رئيـسي في الوقـت الحـالي عـلى تقاسـم أربـاح كعكـة الاتصـالات مـع القطـاع الخـاص.

69 شيماء شلبي الحكومة تفرض الضريبة على الاتصالات باعتبارها «سلعة ترفيهية».. فهل هى كذلك؟، جريدة الشروق، 30 سبتمبر 4e3c-9a44-a08ca26e3062-9d75-2016http://cms.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30092016&id=6d8750d6

القسم الثالث

الريع والكازينو

الفصل السادس: اليد العليا.. قصة الاقتصاد السياسي للبترول في مصر

عبد الحميد مكاوي

الفصل السابع: عن النمو الذي لا تسقط ثماره.. القطاع المالي كآلية لتركز الثروة

أسامة دياب

نتعرض في القسم الأخير من هذا الكتاب للاستثمارات التي تتسم بكثافة رأس المال، حيث تنجب الأموال أموالًا جديدة. وفي هذا السياق نشرح الصراع المحتدم على موارد النفط في مصر بين الدولة صاحبة السيادة، والشركات الكبرى صاحبة التكنولوجيا، والأقدر على تحمل التكاليف الضخمة للاستكشاف. كما نلقي الضوء على الاستثمارات المالية وألاعيب تهريب الأموال وكيف ساهمت في خلق نخبة اقتصادية جديدة في مصر.

الفصل السادس

اليد العليا..
قصة الاقتصاد السياسي للبترول في مصر

عبد الحميد مكاوي

تنفيذًا لركن أساسي من أركان «برنامج الإصلاح الاقتصادي» الذي تطبقه الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أعلنت وزارة المالية في مارس 2018 عن خطة لطرح بعض حصص 23 شركة من الشركات المملوكة للدولة للبيع، ومن بينها خمس شركات من قطاع البترول، هم: الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (إنبي)، وشركة الحفر المصرية، وشركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)، وشركة أسيوط لتكرير البترول، وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك).[1]

وتعد تلك الخطوة، إلى حد كبير، من التحولات المهمة في نظرة الدولة إلى قطاع البترول الذي تطورت علاقتها به على مدار العقود الماضية، من العزلة التامة عنه، إلى السعي من أجل السيطرة عليه، وصولاً إلى محاولة «التخلص» منه. وكان هذا القطاع في أحيان كثيرة حُلمًا ماديًا تطمح الدولة إلى تحقيقه، وفي أحيان أخرى كابوسًا اقتصاديًا تريد إزاحة عبئه الثقيل عنها.

وبينما يرى مؤرخون أن مصر كانت على أهبة ثورة صناعية، حيث كانت تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية حتى مطلع القرن الماضي مشابهة للوضع في بلدان أوروبية قبل انطلاقها إلى مسار التصنيع، إلا أن الريع البترولي ساهم في تعطيل هذا التحديث (وهي واحدة من الأطروحات التي سنتعرض لها خلال هذا الفصل).

وبعيدًا عن الاختلاف حول مآلات هذا المسار -نموذج التحديث الرأسمالي الأوروبي- سواء في الوقت الحالي، أو فيما مضى من حيث عدالته واستدامته الاجتماعية والاقتصادية، يرتكز الهدف الرئيسي لهذا الفصل على تتبع مسار علاقة الدولة بالشركات العاملة في قطاع البترول، وطبيعة الاتفاقات المبرمة بينهما، ومدى انحيازها للصالح العام، وكيف تزامنت هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في مصر مع سقوط سيطرة الدولة عن قطاع النفط، وانعكاسات هذه التطورات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وللإجابة عن أسئلة من له اليد العليا في استغلال الثروات النفطية المصرية، سنجد من الضروري التوقف عند حقبة الخمسينيات والستينيات، التي يمكن أن نراها حقبة ثورية في سياسات البترول بمصر، والنظر، ونحن واقفين عند هذه النقطة، إلى الوراء وإلى الأمام.

كان أول اكتشاف بترولي بمصر في 1908، بينما نشأت فعليًا هذه الصناعة بوادي النيل في 1910. ولعقود طويلة ظلت خاضعة لسيطرة أجنبية ومُنعزلة تمامًا عن

1 موقع وزارة المالية المصرية، 18 مارس 2018. تنفيذ برنامج طموح للطروحات الحكومية لتوفير تمويل للشركات المصرية.
http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-a-18-3-18.aspx

تنازع وتوافق العلاقات السياسية والاقتصادية في مصر، حتى عام 1948 الذي كان عامًا فارقًا في تاريخ هذه الصناعة، إذ شهد المحاولات الأولى لتمصيرها.

وبعد أن شهدت هذه الصناعة طفرة نسبية من التطور خلال الخمسينيات، كانت المحطة الثانية البارزة هي التأميم في 1964.[2] بعدها تم إعادة فتح القطاع مرة أخرى للاستثمار الأجنبي، لكن بشروط جديدة، في 1974، لتصبح اكتشافات البترول واحدة من الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر بقوة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

الرياح المعاكسة في قطاع النفط.. ضباط يوليه في الحكم

من بين محاولات كثيرة لتمصير الاقتصاد المحلي، حاول القانون رقم 136 لسنة 1948[3] أن يضع قواعد وأحكام منظمة لاستغلال الثروة البترولية في مصر. فلأول مرة منذ أن صدر «دستور الاستقلال» عام 1923، أوجب القانون في المادة 137 منه أن «يكون استغلال الثروة المعدنية بناءً على قانون».[4]

السبب الرئيسي وراء صدور قانون المناجم والمحاجر رقم 136 لسنة 1948، وغيره من قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي التي صدرت في نفس الفترة، مثل قانون المرافق العامة رقم 149 لعام 1947،[5] وقانون الشركات المساهمة،[6] هو استهداف شركتي النفط الإنجليزيتين: شل، وبريتش بتروليم[7]، اللتين احتكرتا 100% من جميع مراحل صناعة البترول في مصر، عبر شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، بدءًا من حقوق البحث والاستكشاف، ومرورًا بالتنمية والإنتاج والتكرير والنقل إلى التوزيع.[8]

---

2 نظرًا لأهمية هذين المعنيين في العرض الذي يقدمه هذا الفصل وفي أطروحاته، أود التأكيد على أن للتمصير والتأميم مدلولين مختلفين، فتأميم الصناعة يعني أن تتحول إلى ملكية الدولة، سواء استحوذت عليها الدولة من رأسماليين مصريين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين، ويُقصد بالتمصير أن يسيطر رأسماليون مصريون مقيمون على الصناعة بدلًا من رأسماليين أجانب، سواء سيطرة كاملة أو بنسبة مساهمة أكبر من الأجانب المقيمين أو غير المقيمين. وأود الإشارة أيضًا إلى أن في الفترة مابين منتصف القرن التاسع عشر وحتى 1952، كان هناك رأسماليون أجانب مقيمين ورأسمالهم أيضًا مقيم في مصر عن طريق بنوك تجارية واستثمارية يمتلكونها وأسسوها في السوق المحلية وبالتالي أطلق على هذه الحالات رأسمال محلي. (روبرت فيتاليز، 1995)

3 قانون رقم 136 لسنة 1948، بشأن المناجم والمحاجر. الصادر بتاريخ 1 أغسطس 1948
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1520587&related

4 سامي موسى السيد. 1966، الجزء في قوانين وعقود البترول العربية. مجلة البترول، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 24 - 27.

5 نفس المصدر السابق.

6 رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

7 Shell in Egypt. https://www.shell.eg/en_eg/about-us/who-we-are.html

8 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

حاول قانون 1948 أن يغير وضعًا راسخًا منذ بدء الإنتاج التجاري للبترول في مصر عام 1911. حيث كانت امتيازات البحث والاستكشاف، وحقوق الإنتاج، والنقل والتوزيع، توزع لمستثمرين أجانب بمنح مباشرة من الحكومة وبدون الخضوع لقانون[9] (يجب ملاحظة أن الحكومة في ذلك الوقت، قبل دستور 1923، هي عمليًا سلطات الاحتلال الانجليزي فقط).[10] كانت هذه هي الطريقة السائدة آنذاك في دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والمناطق الأخرى المُنتجة للنفط خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ومما ساعد على فرض هذه الهيمنة في مصر، أن صناعة البترول نشأت في البلاد عن طريق سياسات كولونيالية، تنافست وتعاونت فيما بينها من أجل السيطرة على بترول المنطقة وعلى السوق العالمية. فحتى الحرب العالمية الأولى كانت ثمان شركات تتقاسم السوق العالمية فيما بينها، وتقوم على توجيهه، كما سيأتي تفصيله لاحقًا، ضمنها خمس شركات أمريكية، هي: إسو، وموبيل، وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وجولف، وتيكساكو؛ بالإضافة إلى شل وبريتيش بيتروليم الإنجليزيتين، والشركة الفرنسية للبترول.

في هذا السياق، مُنحت الشركات الإنجليزية والفرنسية، المسيطرة على إنتاج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، امتيازات تراوحت مدتها بين 60 إلى 75 سنة، لاستكشاف مساحات شاسعة. وصلت إلى حق استغلال كامل الأراضي في العراق، والبحرين، وقطر، والكويت، و900 ألف كيلومتر مربع من الأراضي السعودية، و1.2 مليون كيلومتر مربع في إيران،[11] وسيناء بالكامل في مصر.

ومُنحت الشركات، فضلاً عن ذلك، السيطرة على جميع مراحل الصناعة، إضافة إلى الحرية في تحديد مواقع الآبار وعددها في المساحات التي تستحوذ عليها الشركة والكميات المُنتَجة، وإلى من تُباع تلك الكميات، وبأي سعر، بجانب الحق في الاحتفاظ بالعملة الصعبة الناتجة عن بيع الخام المُنتج.

وأخيرًا.. أُعفت الشركات من شتى أنواع الضرائب، بخلاف الإتاوة، ومن المدفوعات عن صادراتها والجمارك على وارداتها، سواء كانت سلع استهلاكية أو مدخلات إنتاج.[12] كانت تلك الامتيازات مقابل إتاوة تُدفع للحكومة المحلية، والتزام من

9 Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

10 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-3.

11 IBID

12 IBID

الـشركات بتشـغيل وتدريـب عمالـة محليـة متـى كان ذلـك ممكنًـا، وأن تمـد الـشركات السـوق المحـلي باحتياجاتـه مـن المنتجـات البترولـية بالأسـعار العالميـة أو أقـل[13].

ومنـذ بدايـة القـرن العشريـن، إلى أن بـدأت «حـركات التحـرر الوطنـي»، كانـت دول الخليـج وغيرهـا تخـوض محاولاتهـا الأولى، مـن أجـل تقاسـم أربـاح تلـك الصناعـة، التـي تضخمـت كثـيرًا مـع نمـو السـوق العالميـة أثنـاء، وبعـد انتهـاء، الحـرب العالميـة الثانيـة.

وبحسـب بعـض التقديـرات، كان أكـثر مـن 65% مـن إجـمالي أربـاح صناعـة النفـط في الـشرق الأوسـط، وشـمال إفريقيـا في أيـدي الـشركات، بينـما يذهـب الجـزء الباقـي إلى تكاليـف التشـغيل والمدفوعـات للحكومـة. وقـد انخفـض هـذا المعـدل إلى 55% عـام 1958، رغـم مـن ذلـك ظـل يعـادل نحـو ضعـف مـا يُحَصَّـل في فنزويـلا، وثلاثـة أضعـاف مـا يُحَصَّـل مـن آبـار الولايـات المتحـدة، التـي قسـمت الامتيـازات فيهـا إلى مسـاحات صغـيرة جـدًا، تضـم عـدد آبـار ضخـم يتنافـس عليهـا عـشرات الآلاف مـن المسـتثمرين.[14] ووصـل معـدل الإتـاوة في دول المنطقـة إلى نحـو 21 سـنتًا للبرميـل، أقـل قليـلاً مـن فنزويـلا (23 سـنتًا) التـي بـدأ فيهـا السـخط والاسـتياء منـذ 1943 حتـى طبقـت نظـام مناصفـة الأربـاح. ولاحقًـا، حصلـت كل مـن الكويـت والسـعودية عـلى إتـاوة مقاربـة مـن فنزويـلا في الفـترة مـن 1948-1949.

وفي حالـة إيـران، أدى تعنـت الـشركات الأجنبيـة بشـأن تقاسـم الأربـاح[15] إلى تأميـم الصناعـة عـلى يـد حكومـة الدكتـور مصـدق في 1951،[16] ثـم أُسـقطت الحكومـة المنتخبـة ديمقراطيًـا في 1953، إثـر هـذا القـرار، بانقـلاب دبرتـه المخابـرات البريطانيـة والأمريكيـة، إلى أن وصلـت الـشركات بعـد ذلـك إلى تسـوية مشـابهة نتـج عنهـا أيضًـا تطبيـق مناصفـة الأربـاح في 1954.[17]

كانـت أزمـة إيـران بمثابـة إنـذار للـشركات (بـأن الاتفاقـات القديمـة لاسـتخراج النفـط لم تعـد مقبولـة)، وبنهايـة عـام 1952، كان نظـام مناصفـة الأربـاح قـد طُبِـق في جميـع الـدول المنتجـة للنفـط (شـارل عيسـوي، 1982).

لم تكـن مـصر بمعـزل عـن هـذه التطـورات العالميـة. إذ حاولـت حكومـة النقـراشي في 1948 مناطحـة الـشركات الإنجليزيـة بإصـدار قانـون المناجـم والمحاجـر، وقانـون الشركات

13 IBID

14 IBID

15 يُقصد بتقاسم الأرباح أن تُعظِم الدول المنتجة عائداتها من البترول من خلال فرض مزيد من الضرائب على أرباح الشركات وليس فقط بترول الإتاوة/ عائدات الإتاوة.

16 الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة. ص، 371.

17 Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

المساهمة، اللذين حاولا أن يؤسسا لعدد من التوجهات غير المسبوقة، أهمها[18]:

1- تعتبر من أملاك الدولة جميع الخامات المعدنية والمعادن والعناصر الكيميائية والأحجار الكريمة التي تحويها الطبقات والرواسب المعدنية التي توجد على سطح الأرض أو بباطنها الواقعة في حدود الأرض المصرية أو في المياه الإقليمية المصرية.

2- وزارة التجارة والصناعة هي السلطة القائمة على أمر تنظيم ورقابة استغلال المناجم وما يتعلق بها طبقًا لأحكام هذا القانون، ولها أن تقوم بأعمال البحث واستغلال المناجم، سواء بنفسها أو بواسطة غيرها في الحدود والشروط المقررة في هذا القانون.

3- يحظر البحث عن المعادن بأنواعها، سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة، أم في أملاك الأفراد، أم في المياه الإقليمية، إلا بترخيص خاص، ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود.

4- أن يكون عقد الاستغلال صادرًا لشركة مصرية مساهمة مؤسسة أو تحت التأسيس.

5-لا يجوز أن تزيد مساحة الترخيص عن مئة كيلو متر مربع، ويسري الترخيص لمدة سنة واحدة من تاريخ صدوره، ويمكن تجديده سنة بعد أخرى، ما دامت أعمال البحث قائمة بصفة جدية، ولكن لا يجاب المرخص له إلى طلب التجديد بعد انتهاء السنة الرابعة، إلا بشرط أن يكون قد بدأ في خلال تلك السنة، وواصل تشغيل جهاز تنقيب واحد على الأقل بصفة مستمرة، ترى مصلحة المناجم والمحاجر أنه بقوة كافية للوصول إلى الطبقات المنتجة للبترول والاستفادة منها على أكمل وجه.

6- أن تكون الإتاوة 15% لنصف المنطقة، أما النصف الباقي من منطقة البحث، فيكون للمستأجر أن يحصل على عقد أو عقود استغلال عن جزء أو أجزاء منه بإتاوة 25%، ويكون تقدير قيمة الإتاوة النقدية بمعدل متوسط السعر في المدة التي استحقت عنها الإتاوة لبترول من درجة ونوع مماثل في سوق معترف بها، حيث يسهل التعرف على سعر البترول العالمي.

فور صدور هذا القانون، قامت الشركتان اللتان تحتكران صناعة البترول في الأراضي المصرية بوقف نشاطهما، بحجة محاولة حكومة النقراشي تمصير الصناعة (النقطة الرابعة من النقاط المذكورة سابقًا). لكن يتضح من مراسلات الشركات مع مسئولين أمريكيين لاحقًا، عقب الانقلاب العسكري في 1952، أن وقف النشاط كان خطوة للضغط على الحكومة المصرية بعد أن حاولت التدخل في تحديد سعر البترول

18 قانون رقم 136 لسنة 1948، بشأن المناجم والمحاجر. الصادر بتاريخ 1 أغسطس 1948
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1520587&related

وزيادة نسبة الإتاوة (روبرت فيتاليز 1995).[19] غير أن النقطة الرابعة وتفصيلاتها اللاحقة كان لها هي الأخرى أثر بالغ الأهمية، ذلك لأن القانون قضى بأن لا يتم استغلال أية موارد جديدة إلا على أساس المشاركة بين الجانبين الوطني والأجنبي، بحيث تكون هناك نسبة 40% من أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة على الأقل من المصريين، وتخصيص 51% من ملكية الأسهم للمصريين.[20]

ظل النشاط متوقفًا خلال الأشهر الأولى بعد انقلاب 1952، إلى أن أعاد نظام «الضباط الأحرار» كل شيء إلى سابق عهده. في البداية احتفظ القانون الجديد رقم 60 لعام 1953 بكل الشروط والمحاذير الموجودة في قانون 1948، فيما عدا الشرط الموضح في النقطة الرابعة، فجعل المجال مفتوحًا أمام الشركات المصرية والأجنبية على حد السواء.[21]

«ومنح النظام الجديد، المدعوم أمريكيًا بقوة (وقتها)، امتيازات سخية إلى شركتين أمريكيتين هما (Cities Service و«Continental Oil" Conoco) للبحث عن البترول في مناطق جديدة من أجل الضغط على البريطانيين» و«لكن الاتفاق الذي عُقد في النهاية عام 1954 مع العملاقتين البريطانيتين أعاد نسبة الإتاوة وسعر الخام إلى ما قبل 1948». (روبرت فيتاليز، 1995).

التوجهات الأولى لنظام يوليه تجاه شركات البترول كانت عكس التيار السائد، ففي الوقت الذي تحركت فيه حكومات الدول المنتجة باتجاه مناصفة الأرباح مع عمالقة القطاع، أعاد نظام يوليه كل شيء إلى ما كان عليه، لرغبته الشديدة في جذب الاستثمارات الأجنبية في ذاك الوقت،[22] والاستثمارات البترولية بشكل خاص، والتي شكلت بالفعل معظم الاستثمار الأجنبي في مصر بين 1953 و[23]1961.

قد يبدو مسلكًا غريبًا بالفعل ذلك الذي اتخذه النظام الجديد، وهو من تبنى خطابًا قوميًا حادًا معاديًا للغرب وللمصالح الكولونيالية، وحاول تأسيس نظام «دولاتي» و«اقتصاد وطني». غير أن ذلك المشهد الذي برز في العامين التاليين لحركة يوليه، لم يكن إلا نتاجًا لعقود من صراعات سياسية واقتصادية شرسة بين لاعبين أساسيين، ونتاج حركة اجتماعية وتغيرات ديموغرافية، شكلت جميعها طبيعة النظام

19 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

20 أحمد عز الدين هلال، أبريل 1967. الاتفاقيات البترولية الجديدة والنشاط المتوقع لقطاع البترول. مجلة المدير العربي. العدد 55 ع، ص 40 - 48.

21 رشيق حسين زكي، 6691. قصة البترول في مصر (4)، من 2591 إلى 6591. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير-فبراير 6691. صفحة 35 - 55.

٢٢ نفس المصدر السابق.

23 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-105.

الجديـد في الفـترة مـا بـين 1952 و1956، وأيضًـا في التحـول الـذي مـر بـه بعـد ذلـك. سنسـتعرض في القسـم التـالي تلـك الصراعـات والتغـيرات، مـع التركيـز بشـكل أسـاسي عـلى نشـأة صناعـة البـترول حتـى المحطـة الفاصلـة في عـام 1948.

تقسيم الأسواق

فضـلًا عـن المزايـا القانونيـة السـخية التـي كانـت شركات البـترول تتمتـع بهـا في مـصر قبـل قانـون 1948، وفي المنطقـة بصفـة عامـة، لعبـت العوامـل الجيولوجيـة والجغرافيـة هـى الأخـرى دورًا مهـمًا في هندسـة صناعـة النفـط في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا في بدايـة القـرن العشريـن. فعـلى عكـس مـا كان عليـه الحـال في الولايـات المتحـدة وفنزويلا، أكـبر مصـدري النفـط في ذلـك الوقـت، امتـاز بـترول الـشرق الأوسـط (وبدرجـة أقـل شـمال إفريقيـا وإن كانـت أفضـل مـن الولايـات المتحـدة وفنزويـلا) بوجـوده بكميـات هائلـة وبقربـه مـن سـطح الأرض، مـا جعلـه أقـل تكلفـة بكثـير مـن حيـث التنقيـب والاسـتخراج. (شـارل عيسـوي، 1982).

ومـع تركـز كميـات ضخمـة مـن نفـط الـشرق الأوسـط في مسـاحات قليلـة، كانـت الـشركات تحفـر آبـارًا أقـل بكثـير مقارنـة بالولايـات المتحـدة. بـل وتميـزت آبـار الـشرق الأوسـط بقربهـا مـن السـواحل، وبالتـالي كانـت تكاليـف النقـل أقـل[24] بفضـل تلـك العوامـل، إضافـة إلى سـهولة الاسـتحواذ عـلى الأراضي لفـترات طويلـة بإتـاوة منخفضـة. لقـد قُـدر إجـمالي رأس المـال الثابـت لـكل برميـل في الـشرق الأوسـط بــ290 دولارًا في 1959، مقارنـة بــ1340 دولارًا للبرميـل في فنزويـلا، و3190 دولارًا في الولايـات المتحـدة[25].
سـاهمت هـذه الظـروف الطبيعيـة والقانونيـة في جـر المنطقـة إلى صراع بـين القـوى الاسـتعمارية الكـبرى عـلى مصادرهـا مـن النفـط، وهـو صراع سـاهم في إعـادة تشـكيل خريطـة الـشرق الأوسـط، وتوزيـع الاسـتثمارات داخلـه.

بـدأ ذلـك الـصراع فعليًـا عـام 1908، فبعـد سـبع سـنوات مـن البحـث غـير المجـدِ في مناطـق ذات طبيعـة جغرافيـة شـديدة الصعوبـة، نجحـت، أخـيرًا، مجموعـة صغـيرة مـن الحفاريـن تعمـل لـدى مسـتثمر بريطـاني مسـتقل في اكتشـاف النفـط جنـوب غـرب إيـران. بنـاءً عـلى هـذا الإنجـاز، تأسسـت في نفـس العـام واحـدة مـن أكـبر الـشركات

24 Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

25 IBID.

العاملة في المجال، التي عرفت لاحقًا باسم «بريتيش بيتروليام» (BP).[26] نُفذت تلك المغامرة الشاقة رغم علم الشركات بوجود بترول العراق، وغيره، في مناطق ذات طبيعة جغرافية أسهل منذ عام 1870.[27] يرى ميتشيل (Timothy Mitchell, 2011) من خلال عدد كبير من الدلائل التي يقدمها، أن «تلك المغامرة لم تكن بغرض التأسيس لصناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل بغرض تأخير نشأة هذه الصناعة وتطورها» حتى لا تؤثر تلك الكميات الضخمة على العرض، وبالتالي على الأسعار.

في هذه الحقبة -مطلع القرن العشرين- كانت شركات تنقيب أوروبية وأمريكية تسيطر على الإنتاج في أماكن متفرقة من العالم، ومعها البنوك التي تحكمت في تدفق رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في التنقيب وأنابيب النقل وخطوط السكة الحديد. وكانت شركة «شل» قد توسعت في 1890 عبر تطوير ناقلات النفط البحرية العملاقة. أما أكبر شركة عاملة في مجال النفط في العالم في ذلك الوقت «ستاندارد أويل الأمريكية» (Standard Oil) فقد بدأت كشركة تكرير، ووصلت إلى احتكار صناعة التكرير في الولايات المتحدة، ومن ثم أنابيب النقل وخطوط النقل البحري، وسيطرت أخيرًا على التسويق المحلي بشبكة عملاقة تابعة لها.[28]

إلا أن أهم ما كان «يميز بترول الشرق الأوسط طوال القرن العشرين، وجود كميات وفيرة منه على الدوام. وبدقة أكثر، وجود كميات وفيرة جدًا منه في مناطق محدودة جدًا». (Timothy Mitchell, 2011).

انتبهت الشركات الأوروبية والأمريكية الكبرى لذلك، وشعرت بخطر من احتمالية دخول المنتجين الروس إلى مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي التأثير على العرض والأسعار. وبعد أن قسمت الشركات الكبرى الإنتاج والتسويق في المناطق الخمس الأساسية في العالم في ذلك الوقت فيما بينها،[29] ونجحت في إقناع حكوماتها أن نفط تلك المستعمرات يعد «امتدادًا حيويًا لمصالحها الإمبريالية»،[30] حولت أنظارها إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوقف تهديد المنتجين الروس.

في هذا السياق نجحت أكبر ثلاث شركات أوروبية في شراء حقوق البحث عن البترول في المنطقة، وحقوق النقل والتوزيع لاحقًا. دويتش بانك (Deutsche Bank)

26 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,43.

27 Issawi, Charles. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia University Press. Page 214 - 221.

28 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,46.

29 لمزيد من التفاصيل حول أهم المناطق وتقسيم السوق العالمي قبل الدخول إلى الشرق الأوسط، رجاء الإطلاع على الفصل الثاني من كتاب ميتشيل.

30 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,45.

في شـمال العـراق عـام 1904؛ وبورمـا أويـل (Burmah Oil) في إيـران عـام 1905؛ ومجموعـة شـل في مـصر في 1908-1910؛[31] وبـدأت بعدهـا في هندسـة شـبكة معقـدة مـن علاقـات الإنتـاج حتـى انـدلاع الحـرب العالميـة الأولى.

الشكل (1)، (عيسوي، 1982). تطور إنتاج البترول في مصر والشرق الأوسط

Production of Petroleum
(millions of barrels)

	1914	*1930*	*1940*	*1950*	*1960*	*1970*	*1975*	*1978*	*1980*
Iran	3	46	66	242	391	1,398	1,953	1,913	565
Iraq	—	1	20	51	356	565	826	935	989
Saudi Arabia[a]	—	—	5	200	481	1,387	2,583	3,030	3,634
Kuwait[a]	—	—	—	126	619	1,091	761	778	596
Qatar	—	—	—	12	64	132	160	178	128
United Arab Emirates	—	—	—	—	—	285	607	688	624
Oman	—	—	—	—	—	97	125	115	104
Other Middle East[b]	—	—	7	11	20	114	122	100	103
Total Middle East	3	48	98	642	1,981	5,069	7,137	7,737	6,743
Egypt	1	2	7	16	24	169	84	169	225
Libya	—	—	—	—	—	1,211	540	724	654
Algeria	—	—	—	—	66	376	359	424	344
Total North Africa[c]	1	2	7	17	91	1,756	1,018	1,354	1,262
Total region	4	50	105	659	2,022	6,825	8,155	9,091	8,005
World	408	1,412	2,150	3,803	7,674	16,628	19,485	21,948	22,820
Middle East as percent of world	1	3	5	17	25	30	37	35	30
North Africa as percent of world	—	—	—	—	1	11	5	6	6
Region as percent of world	1	3	5	17	26	41	42	41	35

[a]Including half of production of neutral zone.
[b]Including Bahrain, Israel, Syria, and Turkey.
[c]Including Morocco and Tunisia.
Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin*, 1978; *Petroleum Economist*, January, July 1981.

31 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,47.

دخول مصر

«جزء كبير جدًا من النقل البحري التجاري يمر على بُعد ثلاث كيلو مترات من الآبار النفطية التي نمتلكها» (جيولوجي بشركة شل في تقريره للشركة بعد أن اشترت نصيبًا في الآبار النفطية في مصر قرب سواحل البحر الأحمر).[32] (Timothy Mitchell, 2011)

بعد أن سويت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية النزاعات على الأمور المالية في مصر،[33] استحوذ المستثمر الانجليزي، أرنست كاسيل، على الجزء الأكبر من حقوق البحث عن البترول في مصر بمشاركة مجموعة شل.[34] ومن أجل فهم مسارات مسألة النفط في مصر حتى عصر الانفتاح، من الضروري الإشارة إلى من هو أرنست كاسيل، وما هو موقعه في شبكة التحالفات الاقتصادية في الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر مباشرة، وحتى بداية صعود الرأسمالية الصناعية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى.

في خريطة دقيقة لأهم من سيطروا على الاقتصاد في مصر، في فترة ما بعد الاحتلال الإنجليزي 1882 وحتى 1952، يفرق فيتاليز (Robert Vitalis, 1995) بين أنواع مختلفة من الرأسماليين، بحسب أصحاب رأس المال أنفسهم، ثم بحسب رؤوس أموالهم واستثماراتهم.

ووفقًا لرواية فيتاليز، فقد بدأت تتشكل الطموحات التصنيعية لملاك الأراضي المصريين من بداية 1917، لكن قبل ذلك صعد تحالفان أساسيان من الرأسماليين المحليين (يقيمون هم وأموالهم في مصر، ومنهم من ولد في مصر ولكنهم ليسوا مصريين). تكون هذان التحالفان في ظل حكم كرومر (1883-1907)، الذي خصخص النظام الاقتصادي الدولاتي المؤسس على يد محمد علي.

قام التحالف الأول بين أربع عائلات يهودية ربطتهم علاقات استثمار مشتركة وزواج، يطلق عليهم فيتاليز: «تحالف مجموعة سواريز»، نسبًا لاسم واحدة من العائلات، وأهم أعضائها «رافائيل سواريز» (Raphael Suarès) الذي مثل التحالف في عدد من المشاريع المشتركة مع مستثمرين بريطانيين وفرنسيين. امتلكت الشركة القابضة التي تتبع هذه العائلات مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وعددًا من شركات الاستثمار العقاري الخاص، والبنوك، وشركات النقل العام، وصناعة

32 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,48.

33 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P-15.

34 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,48.

المنسوجات.[35]

أما التحالف الآخر، الذي أطلقت عليه الصحافة المصرية: «تحالف مجموعة سالفاجوس»، فضم خمس من أكبر العائلات اليونانية التي عاشت في الإسكندرية، ومنهم «عائلة سالفاجوس» (The Salvagos) وهي من أكبر ملاك الأراضي في مصر، وصلت أملاكها إلى نحو 200 ألف فدان، وأهم أعضائها «مايك سالفاجوس» (Mike Salvagos) مؤسس اتحاد الصناعات المصري عام 1922، وشغل مناصب هامة أخرى. ضمت نشاطات هذه المجموعة تمويل زراعة القطن وصادراته، وشركات الاستثمار العقاري الخاص، والاستثمار في الخدمات العامة والنقل، وشركات التأمين، وصناعة المنسوجات، والمخازن، وتسويق المنتجات البترولية، والصناعات الكيماوية.[36]

لم يكن هناك إذن ثمة تعريف واضح يمكن إطلاقه على هذه المجموعات بحسب نوع استثماراتهم ورؤوس أموالهم، فقد كانوا من أكبر ملاك الأراضي الزراعية، ومن أكبر الرأسماليين التجاريين في نفس الوقت، وبدرجة أقل كثيرًا كانوا رأسماليين صناعيين. صعدوا جميعًا بقوة بفضل حركة النقل الواسعة لحقوق الملكية، وبيع المصانع الحكومية، التي نفذها كرومر طوال فترة حكمه. تعاونوا جميعهم مع رأسماليين أجانب وأسسوا عددًا كبيرًا من محطات الكهرباء، وخطوط السكة الحديد والنقل الداخلي، والمجتمعات العمرانية الجديدة (منطقة المعادي على سبيل المثال أسستها مجموعة سواريز) ومصانع الغزل والسكر وغيرها.[37]

بمشاركة المجموعتين، أسس المستثمر الانجليزي (غير المقيم) أرنست كاسيل، البنك الأهلي المصري في 1989، كذراع مالية تدير استثماراته في مصر. وكان واحدًا من أكبر الممولين والمستثمرين في العالم في ذلك الوقت، وأهم شركاء «Lord Revelstoke» شقيق اللورد كرومر. وفي نفس العام، استحوذ مع مجموعة سواريز (التي يتشارك مع أفرادها في الأصول الدينية) وشركائهم الفرنسيين في صناعة السكر، وآخرين، على جزء كبير من مزارع السكر الحكومية التي ادعت حكومة كرومر أنها تُحمِّل الخزانة العامة خسائر كبيرة، مقابل 6.4 مليون جنيه، وأعادوا بيعها لاحقًا بضعف هذا المبلغ، وحقق كاسيل، ومجموعة سواريز، والفرنسيون وحدهم، أرباحًا تخطت الـ3 مليون جنيه.

أما أرباح كاسيل الأضخم في السوق المصري قبل الاستثمار في حقوق البحث عن البترول، فقد حققها بعد أن مول بناء سد أسوان في عام 1989، وقام بالمضاربة في

35 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 20 - 23..

36 IBID

37 IBID

300 ألـف فـدان مـن الأراضي التـي سـتروى بالسـد، حصـل عليهـم هـو وشـقيق كرومـر ومجموعـة سـواريز وشركاؤهـم الفرنسـيين، بسـعر أقـل مـن قيمتهـم، كمكافـأة مـن كرومر عـلى دوره في تمويـل المـشروع. لاحقًـا اسـتحوذ كاسـيل وشركاؤه عـام 1902 عـلى معامـل السـكر الحكوميـة،[38] قبـل أن يفـوز بالنصيـب الأكـبر مـن حقـوق البحـث عـن البـترول عـام 1904، ويبـدأ مشروعـه الأضخـم الـذي يهـدف إلى احتـكار كامـل حقـوق البحـث والتنقيـب في الإمبراطوريـة العثمانيـة.[39] حيـث أسـس بالفعـل عـددًا مـن الاحتـكارات الأخـرى في تركيـا والعـراق وغيرهـا، وقـدرت ثروتـه عنـد وفاتـه عـام 1921 بـ7,333 مليـون جنيـه اسـترليني.[40]

الاستقلال وغياب البترول عن منافسات الأجنحة المصرية الصاعدة

دشـنت نهايـة الحـرب العالميـة الأولى بدايـة عهـد جديـد للاقتصـاد السـياسي في مـصر، صعـدت خلالـه طموحـات مـلاك الأراضي المصريـين للاسـتثمار في الصناعـة ومزاحمـة التحالفـات القائمـة، داعمـين طموحاتهـم تلـك بخطـاب وطنـي اسـتقلالي، ومسـاندة مؤسسـية، ونفـوذ سـياسي قـوي.

كانـت هنـاك ثـلاث محطـات رئيسـية في بدايـة تلـك الفـترة. أولهـا تشـكيل لجنـة التجارة والصناعـة في 1916، برئاسـة إسـماعيل صدقـي باشـا، مـن أجـل تقييـم أثـر الحـرب عـلى الاقتصـاد المـصري، والخـروج بتوصيـات لفـترة مـا بعـد الحـرب. وثانيًـا تأسـيس بنـك مـصر عـام 1920، عـن طريـق مجموعـة مـن مـلاك الأراضي ورجـال الأعـمال، يقودهـم طلعـت حـرب. وأخـيرًا تأسـيس اتحـاد الصناعـات عـام 1922 بغـرض تنظيـم السـوق، الـذي زادت فيـه حـدة التصـادم بـين الـشركات، وقـت أن بـدأت أعدادهـا في التزايـد بسرعـة.[41]

خرجـت لجنـة صدقـي بثـلاث توصيـات رئيسـية شـكلت الإطـار العـام للاقتصاد السـياسي والقطـاع الصناعـي في مصر، الـذي تحركت وتنافسـت بداخله التحالفات القديمـة والجديدة. غـير أن تلـك التحالفـات لم تتنافـس فقـط في مواجهـة أحدهـا الآخـر (رأسـمال وطنـي محلي في مواجهـة رأسـمال غـير وطنـي محـلي أو أجنبـي)، بـل كان لـكل منهـا طمـوح أقـر وضعًـا قائمًـا منـذ بدايـة القـرن، وأعلـن عـن اسـتمراره، وتعـاون وتصـادم فيـه الجميـع.

38 IBID

39 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. P,49.

40 Rubinstein,W. 2001. Jewish Top Wealth Holders In Britain 1809 - 1909. Jewish Historical Society of England. Jewish Historical Studies, Vol. 37 (2001), pp. 133-161.

41 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 18 - 33.

وقد تعطينا التوصيات الثلاث التي خرجت بها اللجنة صورة واضحة: 1- الزيادة التدريجية لدور العمالة والإدارة ورؤوس الأموال المصرية في الاقتصاد المحلي؛ 2- التعاون بين رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية في تنفيذ برنامج محدود لإحلال واردات المواد الخام الزراعية؛ 3- ضخ رؤوس الأموال للاستثمار في مصانع الورق والمنسوجات والطوب والزجاج والجلود والأغذية، لاستيعاب الزيادة السكانية وتخفيف حدة الاحتجاجات الاجتماعية.[42]

لم تلغِ التوصيات، رغم ما تنطوي عليه من توجهات وطنية، دور رأس المال الأجنبي، ولم يكن ذلك بالغريب، فقد ضمت اللجنة: يوسف قطاوي، الذي ينتمي إلى واحدة من العائلات اليهودية في تحالف سواريز؛ وهنري نوس أحد شركاء أرنست كاسيل في صناعة السكر؛ بالإضافة إلى ممثل عن شركة الاستثمار الدولية الفرنسية، التي كانت تملك جزءًا من امتيازات البحث عن البترول في مصر؛ ومستشارين بريطانيين يعملان لدى الحكومة المصرية؛ والملحق التجاري الفرنسي في مصر[43]. ولم تناقش اللجنة على الإطلاق الصناعات البترولية، أو الصناعات الثقيلة، أو صناعة المعدات الزراعية، وغيرها.

خطاب طلعت حرب الوطني، وخطابه ضد رأس المال الأجنبي و»رأس المال المُتمصر» (إشارة إلى الرأسماليين الأجانب المقيمين في مصر) لم يمنعه أيضًا من الاحتفاظ بأعماله القائمة مع مستثمرين أجانب، بل توسعت تلك الأعمال أكثر بحلول عام 1924. وكان خطابه الوطني مرنًا بما يكفي لتعيين اثنين من أبرز «المتمصرين» في عضوية مجلس إدارة مجموعة بنك مصر، وهم مستشاره وناصحه الشخصي يوسف قطاوي (أول نائب رئيس لمجموعة بنك مصر) وجوزيف شيكوريل.[44]

استفاد حرب أيضًا من علاقاته السياسية بجناح المحافظين في حزب الوفد، وعلاقاته بالبيروقراطية المصرية، من أجل الدخول في كل القطاعات الاقتصادية في السوق المحلي. وشملت استثمارات المجموعة، قطاعات السياحة، والتأمين، والإنشاءات، والنقل العام، والبحري، والأسمدة[45].

وبطموح أكبر أسس عبود باشا، المنافس الأبرز لمجموعة بنك مصر وطلعت حرب، مجموعته عام 1924 بنفس الشروط: تعاون انتقائي مع رأس المالي الأجنبي، استثمار سياسي في الجناح الآخر في حزب الوفد، علاقات وثيقة بالبيروقراطية المصرية. ونمت مجموعة عبود بسرعة خلال عقدين، ليصبح أقوى رجل صناعة وأعمال في مصر.

42 IBID
43 IBID
44 IBID
45 IBID

اشتغلت مجموعة عبود في التجارة، والإنشاءات، وصناعة المنسوجات، والأسمدة، والسكر (الذي انتزعه من مجموعة سواريز وشركائهم الفرنسيين عام 1938) والسياحة، والبنوك، والنقل العام، والنقل البحري، والتأمين. فضلاً عن أن عبود كان من أكبر المساهمين الأفراد في مجموعة بنك مصر بنحو 20%، لكن بفضل جهود منافسيه لم يستطع الوصول إلى عضوية مجلس إدارته، إلا عام 1950.[46]

استهدفت التحالفات، التي تكونت بشكل أساسي من رأس مال غير مصري قبل الحرب العالمية الأولى، توسيع محدود للقدرة الصناعية للاقتصاد المصري، ويقدم فيتاليز في عمله (Robert Vitalis, 1995) عدد كبير من الدلائل التفصيلية على ذلك، عرضنا جانبًا ضئيلاً منها في الجزء السابق. وقد سارت المجموعتان الجديدتان المتنافستان (مجموعة عبود، ومجموعة حرب) في نفس الطريق، خلال «الفترة الليبرالية» ما بين الحربين، وبالتحديد بعد الاستقلال الجزئي الذي حصلت عليه مصر عام 1922، مستفيدين بشكل كبير من حركة التمصير الواسعة للاقتصاد والبيروقراطية والصعود الكبير لحزب الوفد، ومستغلين في بعض الأحيان الخطاب الوطني في التنافس حول القطاعات الاقتصادية.[47]

فلم تستهدف التحالفات الاقتصادية للمجموعتين مثلاً خلق كيانات متجانسة، من أجل بناء «اقتصاد وطني» صناعي قوي ومستقل، أو تحديث الرأسمالية في مصر. وإنما استهدفت، بشكل رئيسي، مراكمة الثروات من خلال برنامج صناعي محدود لإحلال جزء من الواردات، وتوسع كبير في التجارة والقطاع العقاري، وظلت المجموعتان تتنافسان حول الموارد والدعم السياسي حتى عام 1952.

كان من الضروري تقديم عرض شديد الاختصار للاقتصاد السياسي في مصر خلال فترة ما بين الحربين، أولاً لتوضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية قبل 1952، وثانيًا لتوضيح أنه خلال ثلاثة عقود من الاستثمار في القطاعات المربحة والآمنة، ظل قطاع البترول خارج اهتمام رأس المال المحلي.

فقد ظلت كل مراحل الصناعة منذ نشأتها عام 1910 وحتى نهاية الأربعينيات، بيد شركة آبار الزيوت الإنجليزية فقط، باستثناء شركة لتوريد منتجات البترول استثمر فيها عبود، من أجل توفير احتياجات مشروع خطوط النقل العام الذي نفذه في القاهرة،[48] ومعمل تكرير البترول الحكومي في السويس، الذي أُنشئ عام 1922، وكان نشاطه قاصرًا على تكرير بترول الإتاوة[49] وإمداد المصالح الحكومية

46 IBID

47 IBID

48 IBID

49 بترول الإتاوة هو النسبة التي تحصل عليها الحكومة من إنتاج البترول أو ما يعادلها من أموال، وكانت تمثل 7.5% من الإنتاج قبل 1948.

بما تحتاج إليه من المواد البترولية بأسعار مناسبة،[50]

الطريق غير المكتمل بين قلعة كاسيل وقصر عبود

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت السياسة الاقتصادية في مصر مرحلة جديدة من إعادة التنظيم في ظل التغلغل الأمريكي الذي حاول أن يحل محل النفوذ الإنجليزي المتراجع. أدرك عبود، وغيره، ذلك التدخل المتزايد من السفارة الأمريكية ورأس المال الأمريكي، وحاول أن يوظف تلك التغيرات لصالحه.[51] وبفضل نفوذه الذي زاد بقوة في حزب الوفد والحكومة في تلك الفترة، وانتصاره على منافسيه، نفذ في النصف الثاني من الأربعينيات وأوائل الخمسينيات عددًا من المشاريع الصناعية الكبيرة مع شريكه الأمريكي الجديد فردريك بوب، بعدد من القروض التي حصلوا عليها بعد مفاوضات ناجحة مع بنك الصادرات والواردات الأمريكي (EXIM Bank).[52]

وبمساعدة الشركات الأمريكية أيضًا، تمكنت الدولة في نهاية الأربعينيات من إطلاق مشروع يستهدف التوسع في تكرير المواد البترولية، بعد اكتشاف آبار جديدة في سيناء عامي 1947 و1948 (ستة آبار في رأس مطارمة عُثر على البترول في ثلاثة منها). واستنادا إلى قانون 1948، حولت الحكومة معمل السويس إلى شركة مساهمة استحوذت فيها على نسبة 51%، وأُسند إليها مد خطوط الأنابيب وإنشاء مستودعات التخزين بجانب نشاط التكرير[53].

لقد أوقفت شركة آبار الزيوت الإنجليزي نشاطها في مصر فور صدور قانون 1948، اعتراضًا على سياسات البترول الجديدة التي يتعاظم فيها الدور المصري، قبل أن تبدأ الشركة الحكومية الجديدة في ممارسة نشاطها. إلا أن الولايات المتحدة، في حربها على النفوذ بالشرق الأوسط، كانت تدعم في ذلك الوقت تمصير النفط في مصر، كما يظهر من التعاون الأمريكي في مشروع التكرير. وهو توجه لقى انتقادًا في الداخل الأمريكي آنذاك، باعتبار أن سياسة التمصير ستدعم تدخل الدولة في الاقتصاد

50 رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

51 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 109.

52 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 77.

53 رشيق حسين زكي، 1966. قصة البترول في مصر (4)، من 1952 إلى 1956. مجلة البترول، السنة الخامسة، العدد الأول يناير - فبراير 1966. صفحة 53 - 55.

على حساب المستثمرين. لكن في الواقع لم تكن الولايات المتحدة تناصر اقتصادًا دولاتيًا، بقدر ما كانت تحاول أن تفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية للدخول إلى سوق البترول بمساعدة مستثمرين محليين لمزاحمة المحتكرين البريطانيين.[54]

وبعد سنوات قليلة من المواجهة المحتدمة مع المستثمرين البريطانيين بسبب قانون 1948، وقع انقلاب 1952، وكما أشرنا في بداية الفصل، فقد كان عبد الناصر في سنواته الأولى أميل إلى تعزيز موقف المستثمرين الأجانب، وهو توجه معاكس آنذاك للنزعة القومية التي طغت على البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

جاء هذا التوجه المرحب بالأجانب على خلفية دعم قوي من السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كوفري[55] وقت انقلاب 1952. ولعب السفير الأمريكي آنذاك دورًا مهمًا في دفع حكومة علي ماهر إلى إحياء برنامج «فؤاد الأول»، الذي أعدته حكومة الوفد عام 1951 لتنمية الاقتصاد المصري بتعاون أمريكي، ووافق ماهر على إعادة إحياء المشروع، واستكمل محمد نجيب تنفيذه من بعده،[56] وبنهاية عام 1954، كان الأمريكيون قد أنفقوا أكثر من 40 مليون دولار مساعدات للنظام الجديد، من أجل تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المصري من خلال برنامج المساعدات «Point IV»، الذي وفرت عن طريقه حكومتا ترومان، وأيزنهاور، الدعم للنظام الجديد.

قام ساعتها توماس كابوت، أحد المسئولين عن برنامج المساعدات الأمريكي، بالضغط من أجل تعديل قانون الشركات، وقانون التعدين، اللذين صدرا قبل الانقلاب لتمصير هذه القطاعات، إلى جانب تعديل قوانين الضرائب والأرباح والجمارك وغيرها لصالح الاستثمار. وعلى إثر ذلك استثمرت الشركات الأمريكية في عدد من الصناعات في مصر.[57]

دعم عبد الناصر كل هذه التحركات شخصيًا. وأكد على أنه «لا يمكننا أن ننعزل عن العالم ونرفض الأيدي التي تمتد لنا بالمساعدة لظننا بأن تلك المساعدة تخفي وراءها أهدافًا أخرى، لقد حدث ذلك من قبل لأننا نحن من سمحنا بحدوثه».

في هذا السياق تم توقيع اتفاق 1954 مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية، التي كسبت الجولة ونجحت في العودة إلى نمط ما قبل قانون 1948 كاملًا، على أساس وعد من الشركة بحفر آبار إضافية إذا ما أعيد إليها حقوق الاستغلال السابقة

54 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 106.

55 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 88.

56 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 104.

57 IBID.

على صدور القانون[58].

عبود بدوره كان يحاول التكيف مع النظام الجديد، الذي كان يردد خطابًا يؤكد عزمه على القطيعة التامة مع النظام القديم ورموزه، وبات يطمح -عبود- في الدخول إلى صناعة النفط بمراحلها المختلفة. حاول الحصول على حصة من مشروع التوسع في تكرير المواد البترولية، الذي أحياه النظام الجديد عام 1953، لكن قوبل طلبه برفض قاطع،[59] وبعدها بفترة قصيرة، عام 1954، بدأ عبود مفاوضات مع المستثمر الأمريكي ألتون جونز صاحب شركة البترول الأمريكية العملاقة «Cities Service» للحصول على نصيب يقدر بـ10% من شركته، التي منحها النظام الجديد -هي و«Continental Oil»- امتيازات سخية للتنقيب عن النفط في الصحراء الغربية، للضغط على «شل» البريطانية وشريكتها «بريتيش بيتروليام»[60]. غير أن اتفاق عبود مع جونز لم يكتمل، ولاحقًا انسحبت الشركتان من الأراضي المصرية عام1957، بعد فشل جميع محاولاتهما في العثور على البترول في الصحراء الغربية.

ورغم تقليل فيتاليز من جدية عبود في صناعة البترول،[61] إلا أنه بإمعان النظر في تتابع الأحداث حتى منتصف القرن العشرين، يمكن القول أن محاولة تمصير صناعة البترول بالأدوات القانونية لم تبدأ بجدية إلا بعد نمو طموح لدى رأس المال الصناعي المصري، متمثلًا في عبود، في الاستثمار في قطاع البترول. هذا الطموح الناتج عن مراكمة ثروات ضخمة عبر ثلاثة عقود من الاستثمار في قطاعات أكثر أمنًا. فمن الواضح أن عبود قد أصبح بإمكانه في الخمسينيات أن يتحمل الكُلفة المرتفعة وخطورة البحث والاستكشاف، ولو بحصة صغيرة.

وبفضل دعم الجانب الأمريكي، الذي طمح في أن يحل محل بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، تطلع رأس المال المصري إلى المشاركة في محاولة كسر الاحتكار البريطاني. ساعده على ذلك مناخ إقليمي ودولي تتحرك فيه الدول المنتجة للنفط في نفس المسار.

58 نفس المصدر السابق

59 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 106.

60 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 107.

61 Vitalis.R, 1995. When Capitalists Collide: Business conflict and the end of empire in Egypt. University of California Press. P, 109.

الانتقال إلى عصر سيطرة الدولة

بعد العدوان الثلاثي عام 1956، والمواجهة المفتوحة لناصر مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على إثر قرار تأميم قناة السويس، بدأ عصر جديد تمامًا في صناعة البترول المصرية، استمر حتى عام 1970، وتميز بسيطرة الدولة عليها. وسنلقي أولاً نظرة على مفارقات المرحلة، والدور الذي لعبته في تأميم الصناعة.

في مؤتمر البترول العربي الرابع الذي عقد في الفترة من 5 إلى 12 نوفمبر عام 1963، أي قبل أربعة أشهر فقط من تأميم صناعة البترول في مصر في مارس 1964، دعا الشيخ الطريقي،[62] الذي حضر المؤتمر لأول مرة ممثلًا عن «أوبك»، إلى تأميم البترول في الأقطار العربية وغيرها من الأقطار المنتجة. وأكد على أن «البلاد العربية ليست في حاجة للكشف عن موارد جديدة، وأن فيها من الاحتياطي الثابت ما يكفي العالم ستين سنة، وأنها تتمتع حاليًا بالخبرة الكافية في ميادين التكرير والتسويق». واستشهد الطريقي بقدرة مصر على تحمل مسئولية قناة السويس بنجاح بعد تأميمها.[63]

رفضت مصر دعوة الطريقي في المؤتمر، وبحسب مقال نُشر في مجلة البترول الحكومية في نفس العام، اعترضت مصر على الدعوة إلى التوقف عن البحث والاستكشاف، ووصفت دعوات التأميم بالتطرف: «برغم أنها تنم عن حساسية الوعي العربي وحتمية الوحدة العربية باعتبارها الطريق الوحيد لحل القضايا المشتركة». وأضاف المقال بأن الدعوة إلى تأميم النفط تؤكد على مدى الاعتدال والواقعية التي انتهجتها مصر في اتفاقياتها التي عقدتها مع الشركات الأجنبية.

لكن العقلانية المصرية في التعامل مع الدعاوى القومية لتأميم النفط لا تعني أن شهر العسل مع المستثمرين الأجانب، الذي بدأه الضباط الأحرار في سنواتهم الأولى من الانقلاب، كان مستمرًا إلى ذلك الحين.

كانت شركة آبار الزيوت الإنجليزية قد نجحت في فرض رغبتها في اتفاق 1954 كما أوضحت في الجزء السابق، إلا أن هذا الحال لم يستمر لوقت طويل. فبعد العدوان الثلاثي، تم فرض الحراسة على الشركة الإنجليزية وتعيين المهندس محمود يونس[64] حارسًا خاصًا عليها[65].

وفي 20 يوليه 1957، عقد اتفاق بين وزير الصناعة، والمهندس محمود يونس،

62 عبد الله بن حمود الطريقي أول وزير بترول سعودي ومؤسس منظمة أوبك مع وزير البترول الفنزويلي.

63 محمد محمود عفيفي، 1962. أضواء على مؤتمر البترول العربي الرابع. مجلة البترول، العدد الأول والثاني، يناير وإبريل 1964.

64 مهندس محمود أحمد يونس، مهندس مصري وواحد ممن هندسوا عملية تأميم قناة السويس، وأصبح مديرًا لها بعد التأميم.

65 رشيق حسين زكي، قصة البترول في الجمهورية العربية المتحدة من 1956 إلى 1967. مجلة البترول.

بصفته حارسًا على شركة آبار الزيوت، تناول مسألة تحديد أسعار المواد البترولية وإلغاء اتفاقية سنة 1954،[66] وشمل الاتفاق أيضًا قيام هيئة البترول بشراء المنتجات المُكررة المملوكة للشركة بالحد الأدنى من السعر العالمي.

وفي 1 مارس 1959، عقدت اتفاقية أخرى بين الحكومة المصرية وآبار الزيوت، مثل الحكومة المصرية فيها الاقتصادي عبدالمنعم القسيوني، الذي شغل منصب وزير المالية والاقتصاد من 1954 إلى 1968، تدفع بموجبها آبار الزيوت 2.1 مليون جنيه مصري إلى الحكومة كتسوية نهائية لجميع الحسابات بين الطرفين من أجل رفع الحراسة.[67] ولم تُرفع الحراسة عن الشركة إلا عام 1961 بعد تغيير مهم سيأتي ذكره في السطور اللاحقة.

يعد القسيوني نفسه من مفارقات هذه الفترة، فالاقتصادي الذي شغل منصب وزير المالية والاقتصاد لمدة 14 عامًا من عمر النظام القومي الاشتراكي الذي أسسه عبد الناصر، قد شغل منصب الممثل الفني لصندوق النقد الدولي في البنك الأهلي المصري مباشرة قبيل توليه الوزارة. وهو نفسه صاحب الدور البارز في رسم السياسة الاقتصادية في عهد السادات، بعد أن أصبح رئيسًا للمجموعة الاقتصادية، ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في 1976، وهو من هندس بنفسه قرارات رفع أسعار السلع الرئيسية التي تسببت في أحداث 18 و19 يناير 1977 ودافع عنها حتى وفاته.[68]

تلك الفترة القصيرة بين الاتفاقيتين -1954 و1959- هي بلا شك واحدة من أهم الفترات التاريخية في عمر صناعة البترول في مصر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. لقد أسست تلك الفترة لعهد جديد من الاقتصاد السياسي في صناعة البترول، أصبحت فيه الدولة الناصرية صاحبة اليد العليا في مختلف قطاعاته.

وسوف نستعرض هنا بعضًا من أهم محطات سيطرة الدولة الناصرية على قطاع النفط:

أولًا، صدر القانون رقم 135 لسنة 1956 بإنشاء هيئة عامة للبترول بالمسئوليات الآتية[69]:

1- وضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية وتنفيذ وإدارة كافة المنشآت البترولية في جميع أنحاء الجمهورية.
2- استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام وتصدير الفائض ووضع

66 نفس المصدر السابق.

67 نفس المصدر السابق.

68 الأهرام الاقتصادي، مايو 2015. الدكتور عبدالمنعم القسيوني http://ik.ahram.org.eg/News/3738.aspx

69 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

مواصفـات المنتجـات البترولـيـة المحليـة والمسـتوردة.

3- إبـداء الـرأي مقدمًـا في تراخيـص البحـث عـن البـترول واسـتغلاله وكذلـك اتفاقيـات مـرور أنابيـب البـترول والمسـاهمة بوضـع هـذه الاتفاقيـات.

4- الإشراف الفني على نشاط الشركات البترولية.

5- دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط جميع شركات البترول ومراجعة حساباتها.

6- القيـام بعمليـات البحـث عـن المـواد البترولـيـة وإنتاجهـا وتكريرهـا وشرائهـا وبيعهـا ونقلهـا وتوزيعهـا.

7- شراء وإدماج الهيئات العامة والخاصة التي تزاول أعمالًا شبيهة بأعمالها.

ثانيًـا: أُنشـئت الشركـة العامـة للبـترول عـام 1957، كــ«أول شركـة بـترول وطنيـة» تعمل في مجـال البحـث عـن البـترول وإنتاجـه، برأسـمال قـدره مليـون جنيـه، ونجحـت الشركـة في اكتشـاف حقـلي بكـر وكريـم في الصحـراء الشرقيـة عـام 1958.[70]

ثالثًـا: أُنشـئت الشركـة الشرقيـة للبـترول كــ«أول تعـاون بـين رأسـمال وطنـي وأجنبـي» (شركــة ســايبم الإيطاليــة) بإجــمالي رأســمال 100 ألــف جنيــه،[71] ونجحــت لاحقًــا في اكتشـاف حقـل بلاعيـم، أول حقـل بحـري في تاريـخ البـترول المـصري.

رابعًـا: في يونيـو 1957، أفتُتـح أول معمـل لتكريـر البـترول يتبـع الشركـة المصريـة لتكرير البـترول في الإسـكندرية التـي تأسسـت عـام 1954، برأسـمال قـدره 500 ألـف جنيـه، ثـم زاد إلى 1.5 مليــون جنيــه، وســاهم في رأســمال الشركــة كل مــن المؤسســة الاقتصاديــة (49.3%) وهيئـة قنـاة السـويس (10%) والجمعيـة التعاونيـة للبـترول (13.3%) وشركـة كاليفورنيــا تكســاس-كالتكس (13.3%) وقــد بلغــت كفــاءة معمــل التكريــر 250 ألــف طـن سـنويًا في 1957، وعُـدل اسـم الشركـة لاحقًـا إلى شركـة الإسـكندرية للبـترول[72].

حــدث تغيـير آخـر مهـم في تلـك الفـترة، أشرنـا إليـه سـابقًا، وربمـا يكـون قـد شـكَّل ضغوطًـا عـلى النظـام المـصري في اتفاقـه مـع آبـار الزيـوت عـام 1954، فقـد انسـحبت مـن السـوق المصريـة عـام 1958 شركـة صحـاري البـترول الأمريكيـة (أنشـأتها الشركتـان الأمريكيتــان CitiesserviceوContinental Oil) التـي كانـت تبحـث عـن البـترول في الصحـراء الغربيـة، بعـد أن حفـرت تسـع آبـار منـذ بـدء عملهـا، وُجـدت جميعهـا جافة.[73]

وقبـل تأميـم آبـار الزيـوت الإنجليزيـة، تـم رفـع الحراسـة عنهـا، بعـد أن خضعـت في 2 يوليـه عـام 1961 إلى أحـكام القانـون رقـم 118 لسـنة 1961، الـذي فـرض مسـاهمة الحكومـة في الشركـة بحصـة قدرهـا 50%. وفي 20 ديسـمبر مـن نفـس العـام صـدر القـرار

70 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

71 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

72 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

73 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

رقم 53 بالترخيص للشركة بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة مصرية تحت اسم «شركة النصر لآبار الزيوت». وبالإضافة إلى القرارين، أُعيد في نفس العام تأسيس الهيئة العامة للبترول لتصبح «المؤسسة المصرية العامة للبترول»، وضُم إليها عند تأسيسها الشركات التالية[74]:

1- شركة النصر لآبار الزيوت.
2- معمل تكرير البترول الحكومي وإدارة خطوط الأنابيب.
3- شركة الإسكندرية للبترول (المصرية لتكرير البترول سابقًا).
4- الشركة العامة للبترول.
5- الشركة الشرقية للبترول.
6- شركة السويس لتصنيع البترول.

بعد رحيل الشركات الأمريكية وتأميم شركة آبار الزيوت، أصبحت الشركات المذكورة في الفقرة الأخيرة هي الشركات المسيطرة على القطاع آنذاك، بجانب الشركة العربية للتوزيع في 1963.

وأخيرًا، في 24 مارس 1964 صدر القانون رقم 137 بإخضاع ما تبقى من شركة آبار الزيوت الإنجليزية إلى التأميم الكامل، وتغيير اسم شركة «النصر لآبار الزيوت» إلى شركة «النصر للبترول»، وفُصلت أنشطة البحث والإنتاج من النصر لآبار الزيوت لتنتقل إلى الشركة العامة للبترول. وتم إدماج «شل» للنقل و«شل» لتوزيع الكيماويات (أنشطة النقل والتوزيع) في الشركة العربية للتوزيع، لتصبح شركة مصر للبترول.

لكن التعاون مع الشركات العالمية في مجال الاستخراج ظل مستمرًا. ففي 1964 وُقِعت أربعة عقود للبحث عن البترول مع ثلاث شركات عالمية: الأول مع مؤسسة «إيني» الإيطالية، ويشمل منطقة الدلتا؛ والثاني مع شركة «فيليبس» الأمريكية، وشمل مناطق برج العرب ومطروح وفاغور في الصحراء الغربية؛ والثالث والرابع مع شركة «بان أمريكيان»، ويشملان منطقة عجيلة بالصحراء الغربية وخليج السويس. واشتركت جميع تلك العقود في[75]:

1- حصول رأس المال الوطني على النصيب الأكبر في الأرباح (75%).
2- تأمين رأس المال الوطني من أية مخاطرة.
3- تفضيل كل ما هو وطني (العمالة والسلع الاستهلاكية على سبيل المثال).
4- الإشراف الكامل عن طريق الاشتراك المتكافئ في الإدارة والرقابة الكاملة على

74 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات
75 أعداد مختلفة من مجلة البترول في الستينيات والسبعينيات

المصروفـات.

وجديـر بالذكـر أنـه طبقًـا لنظـام مـا قبـل 1952، الـذي حـاول النقـراشي تغيـيره في 1948، كانـت الحكومـة تحصـل فقـط عـلى إتـاوة قدرهـا 7.5% بـدون أي نصيـب مـن الأربـاح (في صـورة ضرائـب عـلى الأربـاح) أو أيـة درجـة أو نـوع مـن التدخـل أو الإشراف عـلى أي مـن مراحـل الصناعـة.

ولقـد اسـتمرت السياسـة الاقتصاديـة للبـترول حتـى نهايـة عـصر عبـد النـاصر بهـذا التنظيـم الـذي سـيطرت الدولـة عـلى مفاتيحـه، وعـلى نحـو نصـف رأس المـال المُسـتثمَر والأربـاح.

قوى اجتماعية صاعدة وعصر جديد يتشكل

بجانـب الصراعـات والتحالفـات التـي شـكلت الحيـاة السياسـية والاقتصاديـة مـن أعـلى في مـصر خـلال النصـف الأول مـن القـرن العشريـن، كان هنـاك مسـتوى آخـر مـن التحـولات الجذريـة، لكـن البطيئـة، تحـدث مـن أسـفل في التركيبـة الاجتماعيـة والديموجرافيـة خـلال نفـس الفـترة، وسـوف تسـاهم تلـك التحـولات في تشـكيل مسـتقبل مـصر في منتصـف القـرن.

يسـتعرض عصـام الخفاجـي، في تحليلـه للتغـيرات التـي حدثـت في البنـى الاجتماعيـة والتركيبـة الديموجرافيـة لـدول المـشرق قبـل فـترات التحـولات العنيفـة في منتصـف القـرن العشريـن،[76] موجـات الهجـرات الداخليـة للفلاحـين المعدمـين مـن ريـف مـصر إلى القاهرة والإسـكندرية، بحثًـا عـن فـرص لحيـاة أفضـل مـن تلـك التـي عاشـوها في ظـروف تشـبه ظـروف الأقنـان. وتركـز هـؤلاء المهاجـرون بكثافـة في أطـراف المدينتـين، الأحيـاء الشرقيـة، والجنوبيـة الشرقيـة، والجنوبيـة الغربيـة في الإسـكندرية، وأحيـاء في أقـصى جنـوب الجيزة، والقاهـرة القديمـة، ومناطـق أخـرى مثـل الخليفـة وشـبرا الخيمـة وبـولاق. ولقـد عمـل المهاجـرون الجـدد وأبناؤهـم في مهـن بعينهـا، لم يكـن يعمـل بهـا فقـراء المـدن الأصليـين، الأقـل فقـرًا والأكـثر حظًـا في التعليـم. كـما نـزع أبنـاء كل قريـة أو جماعـة عرقيـة/ دينيـة إلى ممارسـة العمـل ذاتـه، «لدعـم بعضهـم البعـض أو لأن المعلومـات عـن فـرص العمـل القليلـة المتوافـرة كانـت تنتقـل شـفاهًا».[77] فعـلى سـبيل المثـال: تركـز المهاجـرون مـن قريـة مشـا في أسـيوط في العمـل كحمالـين؛ وعمـل أبنـاء قريـة ديـر البقـر في محافظـة

76 الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة.

77 الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة. الفصل السادس، جذور التغيير: الاقتصاد السياسي لثورات المشرق. ص 345 - 414.

الغربيـة في قيـادة السـيارات المنزليـة في القاهـرة؛ أمـا عـمال البنـاء في قطـاع العقـارات، الآخـذ بالتوسـع بعـد الاسـتثمار الكثيـف في المجتمعـات العمرانيـة الجديـدة، فقـد جـاءوا مـن قريـة ترسـا في الجيـزة؛[78] إلـخ. هـذا بالتأكيـد بالإضافـة إلى الصـورة التـي عكسـتها السـينما المصريـة لأبنـاء النوبـة، الذيـن يعملـون بوابـين وخـدم وطهـاة. كانـت الدولـة أيضًـا قـد بـدأت بعـد الاسـتقلال في تمصـير الجهـاز الحكومـي وتوسـيعه، وبالأخص توسـيع أجهزتهـا العسـكرية وشـبه العسـكرية. ورأى أبنـاء المهاجريـن الفقـراء في التطـوع في المراتـب الدنيـا مـن الوظائـف العسـكرية وشـبه العسـكرية، فرصـة للترقـي الاجتماعـي وكسـب الاحـترام، هـي وعـدد مـن المهـن الجديـدة التـي تتطلـب اكتسـاب مهـارات، مـا كان أيضًـا السـبب في انحـدار أوائـل عـمال النفـط مـن أبنـاء تلـك الجماعـات.[79]

مـن هـؤلاء المهاجريـن أيضًـا، تشـكلت نـواة الطبقـة العاملـة المصريـة. لكـن هـؤلاء العاملـين في قطـاع الصناعـة كانـوا أقـل كثـيرًا، نظـرًا لنمـو القطـاع البطـئ، وتركيـز التحالفـات الاقتصاديـة المسـيطرة، كـما أشرنـا سـابقًا، عـلى مراكمـة الـثروات مـن الأنشـطة التجاريـة والعقاريـة والاسـتثمار في الخدمـات العامـة.

لقـد سـاهم بـطء نمـو القطـاع الصناعـي، في حالـة الركـود التـي عانتهـا مـصر حتـى الحـرب العالميـة الثانيـة. وجعـل عمليـة مراكمـة الـثروات الجاريـة آنـذاك لا تنعكـس على حالـة الفقـر التـي يعانيهـا غالبيـة السـكان، حيـث لم يرتفـع متوسـط الدخـل السـنوي مـن بدايـة القـرن العشريـن حتـى الخمسـينيات إلا بمتوسـط 0.1%.[80]

أدت موجـات الهجـرة إلى تغـيرات جذريـة في تركيبـة القاهـرة والإسـكندرية، وسـيطرت علاقـة احتيـاج واحتقـار متبـادل عـلى الحيـاة في المدينتـين اللتـين جمعتـا طبقتـين شـديدتي التباعـد عـن بعضهـا البعـض.

ويوضح الخفاجي:

«لقـد كان تنظيـم تلـك المدينـة/ النـواة، التـي ظـل عـدد نفوسـها لا يتجـاوز مئـات الألـوف حتـى الثلاثينيـات في أقـصى تقديـر، قائمًـا عـلى أن لـكل مـن الأغنيـاء، وكذلـك الفقـراء الذيـن يخدمونهـم، أحيـاءه السـكنية، وعاداتـه وتقاليـده المشـتركة، ولهجتـه المميـزة، وآليـات تضامنـه، وروابـط تواصلـه غـير الشـخصية. فالمدينـة القديمـة كانـت مركـز تفاعـل بـين، وضمـن، جماعـات أدركـت أن -عـلى الرغـم مـن والحسـد والغـيرة والتنافـس التـي تنظـر بهـا الواحـدة إلى الأخـرى، وبرغـم نظـام العـزل لهـذه الجماعـة والاحتـواء لتلـك- كلاً منهـا تحتـاج إلى الأخـرى وتعتمـد عليهـا مـن أجـل ديمومـة نمـط عيشـها. ولعـل هـذا مـا يفـسر الأسـباب التـي جعلـت الحضريـين «الأصليـين» فقيرهـم

78 نفس المصدر السابق.

79 نفس المصدر السابق.

80 نفس المصدر السابق.

وغنيهم، مسلميهم ومسيحييهم ويهودهم، عربيهم وغير عربيهم، يتعاملون مع المهاجرين بلا أي تعاطف. كانوا جميعًا بحاجة إليهم، لكنهم توحدوا في النظر إليهم باحتقار، والنظر إليهم كجنس أدنى محاولين عزلهم في جيوب تُبقي آثارهم على الحياة الاجتماعية والثقافية في حدها الأدنى.

المهاجرون بدورهم لم يكن بوسعهم تفسير تعددية الحياة الحضرية التي ينعم بها أفراد من قوميات أو مذاهب مختلفة، فضلاً عن ثرواتهم ومراكزهم الاجتماعية، إلا بكون هؤلاء عملاء لعدو أجنبي، أو بأنهم أنفسهم أجانب يتآمرون لحرمان أهل البلاد الأصليين من التمتع بثرواتهم. فكان مصدر الشر كله في أعينهم هو سيطرة المصالح الأجنبية والغربية على الحياة الحضرية، فمن الطبيعي، وفي هذه الحالة، أن تتمفصل المظالم التي شعر بها المهاجرون في خطاب سياسي مفرط في قوميته وفي تقديسه للدولة كمخلص لتلك الشرور". (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

كما يشير الخفاجي إلى نوع آخر من المهاجرين الأكثر تأثيرًا في مستقبل مصر، جاءوا من أصول مختلفة، حيث كانوا من أبناء ملاك الأراضي الصغار، أو الحرفيين، أو أبناء فلاحين ميسورين، جاءوا إلى المدينة للبحث عن فرص أفضل وتعليم أعلى، وهم من شكلوا فيما بعد القيادات التي رأت فيها جماهير الفقراء أملهم في إنهاء النظام القائم وإحداث التغير. اشترك هؤلاء في الاستفادة من توسع جهاز الدولة وتغير دورها، فبجانب التوسع العددي الذي انعكس في ارتفاع حصة بند الأجور في الميزانية من 17% في 1913 إلى 42% في الثلاثينات،[81] تبنت الدولة الوطنية تمويل وإدارة نظام تعليم قائم على تدريس مناهج موحدة.[82] واستطاع عدد من أبناء الطبقات الوسطى، الذين حصلوا على قدر جيد من التعليم، أن يُصبحوا ضباطا في الجيش، وهي مهنة لم يكن يميل إليها أبناء العائلات الثرية في ذلك الوقت، وكانوا «ينظرون إليها بازدراء»،[83] وهو ما يفسر سيطرة الطبقة الوسطى والطبقات الأدنى على تشكيل الأجهزة العسكرية،[84] ومن هؤلاء تشكلت قيادة الضباط الأحرار.[85]

إذن لم تكن تلك الفئة -أبناء الطبقات الوسطى- الضحية المباشرة لحالة الفقر التي فرضتها سيطرة تحالفات كبار ملاك الأراضي والتجار على الحياة السياسية

81 نفس المصدر السابق.

82 نفس المصدر السابق.

83 نفس المصدر السابق.

84 نفس المصدر السابق.

85 كان جمال عبد الناصر ابن ساعي بريد، ونائبه عبدالحكيم عامر ابن عائلة فلاحية ثرية لكنها لم تملك إقطاعيات، وكان والد أنور السادات كاتبًا في الجيش، أما زكريا محيي الدين فكان من عائلة ملاك أرض متوسطين. (عصام الخفاجي، 2013).

والاقتصادية. ولم يعانوا بشكل مباشر من الاستغلال والإذلال الذي مارسته الطبقة المحتكرة على فقراء المهاجرين.[86] لكنهم رغبوا في مزيد من الصعود الاجتماعي، وعانوا في نفس الوقت أيضًا من إذلال الاستعمار البريطاني، ووقفت سيطرة واحتكار طبقة الملاك عقبة في سبيل فرصهم في الترقي الاجتماعي والسياسي.[87]

ساعدت هذه الفئة الأخيرة من مهاجري الريف على تبلور عاملين أساسين لعبا الدور المهم في إحداث التغيير، وهما بحسب الخفاجي: تشكل نواة قادرة على إحداث التغيير؛ وتشكل خطاب سوف تتبناه الفئة الأوسع. هكذا أصبح التغيير ممكنًا بفضل:

«وجود مجموعة صاعدة اقتصاديًا ترى أن إمكانية تكرار هذا الصعود على المستويين السياسي والاجتماعي مغلقة بسبب احتكار النخبة القائمة لهذين المستويين. ولنضف شرطًا ثالثًا مفاده أن على الجماعة الصاعدة، المؤهلة للقيام بالتغيير، أن تكون قادرة على طرح آمالها بتعابير أيديولوجية تجذب غالبية السكان، لا مجرد أعضاء الجماعة. وبديهي أن القدرة على طرح مصالح خاصة، كما لو كانت مطالب وطنية عامة، ليست مجرد عملية تلاعب أيديولوجي تقوم بها الجماعة، فلكي يكون التغيير الاجتماعي-السياسي ذا قدرة على الديمومة، لا بد له من أن ينتج فوائد لفئات اجتماعية غير الفئة التي تسعى إلى السيطرة والتغيير».[88] (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

ساهمت فترة التوتر قبل الثورة أيضًا في تشكيل لحظة الحسم عام 1952. فقد جاءت حركة الضباط الأحرار بعد «مظاهرات دامية عام 1946، وصدامات بين القوات البريطانية والجيش المصري في 1951 و1952، وبداية حرب عصابات معادية للبريطانيين في قناة السويس، واضطرابات عام 1951 التي أدت إلى حريق القاهرة».[89]

وأنتجت حالة الرخاء الاقتصادي التي تبعت الحرب العالمية الثانية، حالة من الشعور بالسخط، لأنه تزامن مع استمرار الفقر والبؤس. تشكلت، مع تلك العوامل جنبًا إلى جنب، فرصة ذهبية للفئات التي تحاول تحسين أوضاعها من خلال الاستيلاء على الحكم. واستطاع الخطاب الوطني أن يجمع بين أصحاب المصالح المختلفين، الذين تختلف أيضًا طموحاتهم في نوع التغيير ودرجته. فعلى الرغم من أن:

86 الخفاجي، عصام. 2013. ولادات متعسرة، العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق. حقوق النسخة العربية للهيئة العامة المصرية للكتاب والمركز القومي للترجمة. الفصل السادس، جذور التغيير: الاقتصاد السياسي لثورات المشرق. ص 345 - 414.

87 نفس المصدر السابق.

88 نفس المصدر السابق.

89 نفس المصدر السابق.

«النوع الثاني من المهاجرين الذين قُدر لهم أن يلعبوا أدوارًا بارزة، بل حاسمة في حياة المشرق السياسية والاقتصادية، تشاركوا في الكثير، فإن علينا التأكيد على الفوارق بينهم وبين الغالبية الساحقة من المهاجرين المعدمين والأميين الذين سيظلون على الهامش. فمع أن الممارسات والخيارات السياسية للأوائل تجاوبت بطرق عدة وبصور غير مباشرة مع آمال الأغلبية، فإنها لم تكن ممثلة لتلك الآمال بشكل تلقائي أو في كل الفترات. ولم يكن المهاجرون، وغير المهاجرين على السواء، متحمسين للحفاظ على الأوضاع القائمة، ومع أن كثيرًا من هؤلاء كانوا يطمحون إلى إسقاط تلك الأنظمة أو تغييرها جذريًا، فإن القدرة على التغيير لم تكن متاحة للجميع. ورغم أن النواة التي نجحت في إحداث التغيير عبَّرت بالفعل عن المرارات التي اعتملت في أنفس المهاجرين وأبناء الحضر تجاه الطبقات العليا، إلا أن عناصرها كانوا ذوي رؤى نابعة من أصولهم ميزتهم عن الآخرين.»[90] (عصام الخفاجي، 2013. مع بعض التلخيص بما لا يخل بمضمون الفكرة المطروحة).

لقد رغب الجميع في التغيير، بدرجات مختلفة من المعاناة والطموحات. ويُفسر الخفاجي الشكل النهائي الذي اتخذه النظام الجديد بالتباين الشديد في درجات المعاناة والطموح بين المجموعات الفاعلة، مختلفة الأدوار، في عملية التغيير السياسي والاجتماعي، حيث واجه النظام ضغطًا هائلاً من الفاعلين الاجتماعيين من أجل المزيد من التجذير لعملية التغيير الاجتماعي.[91]

«من هنا، فإن الانقسامات والصدامات العنيفة التي ميزت الفترة الثورية الأولى، وهي انقسامات وصراعات تعرفها في الواقع كل التغيرات الثورية في العالم، تعكس مؤشرات واضحة على اتفاق معظم الأطراف على إسقاط الأوضاع القائمة، وعلى شبه غياب تام للاتفاق على ما عدا ذلك: البرامج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المطلوب تنفيذها، وفوق ذلك كله نوع النظام السياسي المطلوب إقامته.» (عصام الخفاجي، 2013).

إذن، وحسب الخفاجي، فباستثناء الإصلاح الزراعي الذي هدف إلى تحسين أحوال الفلاحين المعدمين، «لم يدر في ذهن القادة الجدد إجراء أية تغييرات جذرية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي».[92] (عصام الخفاجي، 2013)

يمكن إذن القول: أن التحولات التي قد تبدو مرتبكة ومتناقضة داخل قطاع البترول، والمتناقضة أيضًا مع الخطاب الذي تبناه النظام الجديد، لم تكن في

90 نفس المصدر السابق.

91 نفس المصدر السابق.

92 نفس المصدر السابق.

حقيقة الأمر إلا تجليًا لمرحلة عدم الاستقرار، وضبابية الرؤية، وعدم نضوج الأيديولوجية التي يعبر عنها القائمون على النظام. وأن تحولات قطاع البتزول لم تكن بمعزل عن تحولات مشابهة في شتى المجالات، الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

الوضع النهائي، هو الآخر، كان يعبر عن الجانب الأخير الذي اختار نظام عبد الناصر أن يقف فيه، بعد الضغوط التي واجهها نتيجة لتهريب الأموال، الذي هدد استقرار السلطة. حيث ساعده التنافس بين القوتين العظمتين خلال الحرب الباردة، الذي نتج عنه سخاء كل منهما في تقديم المساعدات إلى الحلفاء المحتملين، على تحقيق قدر من الاستقرار[93].

التنظيم الجديد بعد الحرب العالمية الثانية

نشأة «أوبك» .. أزمة 67 -73 .. صعود الدولة النفطية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لفت كل من جون ماينارد كينز، وهاري ديكستر وايت، مهندسي نظام بريتون وودز، انتباه العالم إلى ضرورة وجود مؤسسة دولية ثالثة، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد، من أجل تنظيم سوق البترول العالمية، وعدد آخر من السلع الاستراتيجية، خاصة وأن تناطح الشركات البريطانية والأمريكية قد وصل إلى حد الفوضى. وبالفعل اتفق ممثلا الدولتين في أغسطس 1944 على تأسيس «مجلس البترول الدولي» بهدف تنظيم السوق العالمية وقطع الطريق على حكومات دول الشرق الأوسط، التي بدأ نفوذها الدولي في التنامي، وكذلك فنزويلا التي سعت في تلك الفترة إلى السيطرة على صناعة النفط في أراضيها، في محاولة منها للاستفادة من الازدهار الذي حققته الحرب.

لكن لم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ولا ليوم واحد. حيث لم تتوقف الحرب بين الشركات الأمريكية والإنجليزية لفرض السيطرة على بترول الشرق الأوسط، ولم يتوقف التسابق بين البلدين لجعل العملة المحلية لكل منهما هي أداة التعامل الرئيسية في سوق النفط العالمي، لتعزيز موقفها كعملة رسمية للتبادل التجاري العالمي.

في هذا السياق، استمرت محاولات بريطانيا لمنع توسع النفوذ الدولاري في منطقة الشرق الأوسط «الإسترلينية»، وعزمت على زيادة الإنتاج غير المكلف من تلك

93 نفس المصدر السابق.

المنطقة، التي كانت تساهم فقط بـ7.5% من إنتاج النفط العالمي، حتى عام 1945.[94]

بدأ نصيب الشرق الأوسط من إنتاج وصادرات النفط في الزيادة خلال تلك الفترة، وزادت معه طموحات الحكومات المحلية في السيطرة. وسعى البريطانيون عن طريق إنتاج الشرق الأوسط قليل التكلفة إلى الهجوم على المنافس الأكبر في النفوذ الاستعماري، الولايات المتحدة، وفي عقر دارها، حيث بدأوا في تكثيف سياسات التصدير للسوق الأمريكي ذاته. هذا ما دفع الشركات الأمريكية للضغط على الكونجرس من أجل حماية أسعار البترول المحلي، وفرضت حكومة أيزنهاور في 1959 حدًا أقصى لواردات البترول بنسبة 9% من احتياجات السوق المحلية، الأمر الذي عزز قدرة الشركات الأمريكية على الاستمرار.[95]

ردًا على قرار حكومة أيزنهاور بالحد من الواردات، قامت السعودية وفنزويلا في 1960، وانضمت إليهما لاحقًا العراق، والكويت، وإيران، بتأسيس «منظمة الدول المصدرة للبترول» (OPEC)، التي بدأ معها تداعي تنظيم ما بعد الحرب العالمية الثانية الجديد، المتناحر في داخله، وتم التأسيس لمرحلة جديدة، أصبحت فيها اليد العليا لدول الشرق الأوسط وفنزويلا المُنتجة. وفي أوائل 1961 انضمت قطر للمنظمة، وتبعتها ليبيا، ثم إندونسيا.[96]

حاولت دول أوبك بعد نشأة المنظمة أن تعمل على زيادة عائداتها من أرباح البترول بزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة قيمة الضريبة المحصلة من أرباح الشركات. غير أنه طوال الفترة ما قبل منتصف الستينيات، لم يكن هناك ما يسمى بـ«سعر السوق» للبترول الخام تحدده عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، وتحدد بالتالي الضريبة على أساسه. وبالتالي واجهت الدول المنتجة صعوبة في زيادة إيراداتها الضريبية، حيث تحكمت الشركات الاحتكارية في حجم الضريبة التي تدفعها للدول المنتجة عن طريق ما سمى بـ«السعر المعلن»، الذي كانت تحدده الشركات فيما بينها وتدفع على أساسه للدول المنتجة ضريبة 50% على البرميل. وما ساعد الشركات على التحكم في ذلك النمط من التسعير، أن إنتاج النفط الخام كان يتحرك إما بين شركة الاستخراج والتكرير التابعة لنفس الشركة، أو بين شركات الاستخراج والتكرير التابعة لنفس المجموعة الاحتكارية.

بعد قرار أيزنهاور، خفضت الشركات السعر المعلن من أجل تخفيض مدفوعات

94 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,5. Fuel economy. P, 109 - 142.

95 IBID.

96 محمد محمود عفيفي، 1962. أضواء على مؤتمر البترول العربي الرابع. مجلة البترول، العدد الأول والثاني، يناير وإبريل 1964.

الضرائب، وردًا على إنشاء أوبك، قامت بتثبيته عند الحد المنخفض. وفي 1960 كانت الشركات تنتج بترول الشرق الأوسط بتكلفة 10 سنتات للبرميل بنسبة 20% عائد على رأس المال المستثمر لكل برميل، وبخلاف ذلك العائد، كانت تحقق ربحًا يساوي 68 سنتًا على كل برميل عند بيعه.[97]

سيطرت فترة باردة على المواجهة امتدت حتى إغلاق قناة السويس في 1967، لم تحقق فيها الدول المنتجة أي نجاح بسبب استمرار تراجع الطلب العالمي. وتراجعت قيمة عائداتها بسبب عدم مواكبة السعر المعلن للتضخم، وبقيت الأوضاع في صالح الشركات. ثم كان إغلاق قناة السويس بمثابة بداية واحدة من أهم المحطات في تاريخ صناعة النفط العربية.

لكن، بطبيعة الحال لم يخدم ارتفاع الأسعار الناتج عن غلق القناة في البداية إلا دول غرب القناة، وعلى رأسها ليبيا، والبترول الأمريكي والفنزويلي، على حساب دول شرق القناة. فارتفعت صادرات ليبيا بحوالي 300 ألف برميل يوميًا. لتقفز من 80.9 مليون طن في 1967 إلى 121.9 مليون طن في 1968، بنسبة زيادة حوالي 50%. واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 155.9 مليون طن في عام 1970. كما ارتفع الإنتاج من 82.1 مليون طن عام 1967 إلى 156.2 مليون طن عام 1970.

على الجانب الآخر، اتجه جزء كبير من طلب أسواق أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة وفنزويلا، فنتج عن هذا التحول في الطلب زيادة السعر المعلن في الولايات المتحدة بمقدار 7 سنتات للبرميل.[98] استطاعت ليبيا، التي كانت أكبر المستفيدين من إغلاق القناة، أن تظفر بمعدل ضريبة 55% من الشركات الأمريكية والإنجليزية المسيطرة على نفطها، عام 1970. وللمرة الأولى استخدمت الأداة التي برع الأمريكيون في استخدامها، فخفضت إنتاجها فورًا لتحافظ على مستوى الأسعار، فهبط إنتاجها إلى 129.9 مليون طن عام 1971، وصادراتها إلى 129.3 مليون طن في نفس العام[99].

بعد نجاح ليبيا، وبقيادة إيران، تحركت دول أوبك لمحاولة زيادة السعر المعلن وبالتالي نسبة الضريبة، ليس بهدف فرض معدل ربحية جديد، بل بهدف الرجوع إلى معدلات الربح الحقيقية قبل أزمة التضخم، غير مدركة أن السعر المعلن مجرد أداة تستخدمها الشركات للتحكم في مدفوعات الضرائب. وبعد مناقشات مع الحكومة الأمريكية، اتفقت الشركات مع أوبك في إبريل 1971 على زيادة السعر المعلن إلى أكثر من 3 دولارات. وباستبعاد أثر التضخم، بقيت عائدات الضرائب من تلك الأسعار أقل من متوسط الخمسينيات، وفي نفس الوقت كانت تباع منتجات

97 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,6. sabotage. P, 144 - 172.

98 محمد حسن عبدربه، 1979. إغلاق قناة السويس عام 1967 وأثره على أسعار البترول العربي. مجلة البترول.

99 نفس المصدر السابق.

التكرير بأكثر من 13 دولارًا للبرميل يذهب 60% منها إلى الدول المستهلكة في شكل ضريبة، ما جعل استفادة الدول الأوروبية المستهلكة تعادل أربع أضعاف ما تحققه دول منظمة أوبك من هذا الاتفاق.[100]

في عام 1972، بدأت المحطة الأخيرة في أعوام التقلبات العنيفة. فبعد سنوات من التضييق والمزاحمة، تشبه ما حدث في مصر قبل تأميم شركة آبار الزيوت، أممت الحكومة العراقية صناعة النفط التي كانت تحت سيطرة الشركات الإنجليزية. وفي نفس العام، حذرت إيران شركات البترول من «تغيير جذري» (Timothy Mitchell, 2011) في اتفاقيات التسوية التي عقدت في 1954 بعد انتهاء صلاحيتها في 1979، وحذرت السعودية شركة «أرامكو» من مصير يشبه مصير شركات العراق، إن لم توافق على التفاوض على نقل تدريجي لملكية الصناعات البترولية. وبنهاية 1972 كانتا الكويت وإيران قد بدأتا مفاوضات مشابهة للمفاوضات السعودية.[101]

وبنهاية عام 1972 تخطت الأسعار المحققة[102] السعر المعلن. وفي العام التالي جاءت حرب أكتوبر لتمنح دول الأوبك فرصتها الذهبية كي تُجهِز على الشركات، وتحقق آمالها، وتؤكد علو يدها من الآن فصاعدًا. فقررت أوبك في 16 أكتوبر 1973 رفع السعر بنسبة 70%، وجعل السعر المُعلن مساويًا لنسبة 140% من السعر المحقق في السوق، وفي نفس الوقت استخدمت سياسية خفض الإنتاج للسيطرة.[103] ولم تقف الأسعار عند هذا الحد، بل استمرت في الارتفاع في أوائل عام 1974 «حيث كشفت محاولة إيران بيع بترولها في النصف الأول من العام بطريقة المزاد العلني عن مفاجأة، عندما وصل سعر الشراء إلى 17 دولارًا، بينما السعر المعلن كان 5 دولارات». قررت الدول المُنتجة بعد تلك التطورات أن تضع لنفسها أسعارًا جديدة، وأخذت ليبيا زمام المبادرة فأعلنت رفع سعر بترولها من نحو 9 دولارات إلى 15.76 دولارًا للبرميل، بحيث يزيد عائد ليبيا من كل برميل ليصل إلى 10 دولارات، وعلى هذا النحو ارتفعت أسعار بترول بقية البلاد المنتجة». (محمد حسن عبدربه، 1979).

100 Mitchell, T. 2011. Carbon Democracy, Political Power in The Age of Oil. Chapter,6. sabotage. P, 144 - 172.

101 IBID.

102 السعر المحقق: هو متوسط أسعار السوق التي تتحقق بالفعل أثر عمليات البيع والشراء أما السعر المُعلن فهو السعر الذي كانت تحدده الشركات فيما بينها.

103 محمد حسن عبدربه، 1979. إغلاق قناة السويس عام 1967 وأثره على أسعار البترول العربي. مجلة البترول.

الشكل (2) (عيسوي، 1982) تطور مدفوعات شركات البترول للحكومات.

Direct Payments by Petroleum Companies to Governments
(millions of dollars)

	1913–47	*1950*	*1961*	*1970*	*1975*	*1979*
Iran	326	91	301	1,156	19,900	17,300
Iraq	115	19	266	521	7,600	22,200
Kuwait	1	12	464	895	7,900	17,300
Saudi Arabia	45	115	400	1,200	26,700	59,400
Qatar	1	1	53	122	1,700	3,600
United Arab Emirates	—	—	—	(283)	6,500[b]	13,000
Others[a]	14	2	13	(100)	1,180	2,800
Total Middle East	500	238	1,498	4,257	71,480	155,600
Egypt	. .	2	. .	. .	700	2,400
Libya	—	—	3	1,295	5,200	15,200
Algeria	—	—	—	325	3,400	8,800
Total North Africa	. .	2	3	1,620	(9,500)	(27,000)
Grand total	500	240	1,500	(5,900)	(81,000)	(162,600)

[a]Bahrain and Oman (beginning 1967).
[b]Includes Dubay and Sharjah.
Sources: Issawi and Yeganeh 1962:129; *Petroleum Economist*; Exxon Background Series, *Middle East Oil* (September 1980).

«شل» و«بريتيش بيتروليام» مرة أخرى عكس التيار

مجددًا، وعلى عكس المسار الذي اتبعته الدولة في الخمسينيات والستينيات، الذي انتهى بتأميم «شل» و«بريتيش بيتروليام» (ب. ب.)، وجدت الشركتان طريقهما إلى السوق المصرية. هذا ليس قاصرًا على الحالة المصرية، فالبلدان الأخرى أيضًا لم تقم بطرد الشركات وتأميم أصولها، إنما كانت هناك أنواع من التسويات اختلفت أشكالها ودرجاتها، لكنها في معظمها حققت شروط أفضل للبلدان في استغلال ثرواتها البترولية.

ولا يمكن فهم نمط علاقة الدولة مع شركات البترول البريطانية وغيرها في حقبة السبعينيات، دون النظر بتمعن في القانون رقم 140 لسنة 1974، الذي رخص لوزير البترول بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول، وشركة «ديمنكس» الألمانية، و«شل» و«ب. ب.» البريطانيتين، بالبحث عن البترول واستغلاله في منطقة شمال بلاعيم البحرية بخليج السويس بصفتهم «مقاولين». على أن يؤسسوا معًا، في حالة النجاح والعثور على البترول بكميات تجارية، شركة باسم السويس للزيت (سوكو) تقوم فقط بدور الوكيل مع الحكومة.

يمكن الاطلاع على القانون لمزيد من التفاصيل حول العمالة، وشروط الاستيراد، والجمارك، والإعفاءات، وغيرها من الأحكام المهمة.[104] لكن من المفيد هنا الاستطراد

104 قانون رقم 140 لسنة 1974 بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع مؤسسة البترول وشركات ديمنكس وشل و ب.ب. للبحث عن البترول بمنطقة شمال بلاعيم البحرية بخليج السويس (شركة السويس للزيت - سوكو)

قليلاً في شرح أنماط الملكية وشروطها في هذا النوع من التعاقدات، قبل النظر بالتفصيل في اتفاقية السبعينيات مع «شل» و«ب. ب.»، وكيف تطورت هذه الأنماط والشروط في عملية تاريخية أثرت على الاتفاقات حول توزيع حصص خام البترول، ونسب الضرائب، والإتاوات، نتيجة لتحولات السياسة وصراعات السوق العالمي.

ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشأت أنماط جديدة من الاتفاقيات البترولية. كانت تختلف من بلد إلى بلد فيما يتعلق بنسبة الإتاوة الحكومية، أو النصيب المخصص لاسترداد التكاليف، أو اقتسام الخام. وكانت كل منها تخضع لشروط متنوعة، منها طبيعة منطقة البحث المستحوذ عليها، ودرجة صعوبة البحث والتنقيب التي تحدد التكاليف، إلى جانب عدد آخر من التفاصيل الفنية.

وقد ظهر في تلك الفترة اتجاهان جديدان في اتفاقيات البترول، هما: «المقاولة»، و«المشاركة». وكان لظهورهما أثر كبير على «استقرار» الصناعة بسبب انتشارهما في معظم الدول المنتجة للبترول مثل مصر، والجزائر، وإيران، والكويت، والعراق، وفنزويلا، وإندونيسيا. وقد عبرت الشركات الكبرى مرارًا، من خلال نشراتها داخل الصحافة البترولية، عن غضبها من ظهور هذين الاتجاهين[105].

كان نمط التعاقد السائد، قبل ظهور هذين الاتجاهين، الذي نُفذت على أساسه كافة الاتفاقيات في دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وفنزويلا، وإندونيسيا، تحت سيطرة «شل» و«إسو» و«موبيل» و«كالتكس» و«ستاندارد أوف كاليفورنيا» و«جلف»، يقوم على قيام الدولة بمنح الشركة الأجنبية حق البحث عن البترول واستغلاله. فتتولى الشركة منفردة وضع خطة الكشف عن البترول وتنفيذها والإنفاق عليها. وعند الاكتشاف تضع خطة إعداد البترول المكتشف للاستغلال، وتتولي استغلاله فعليًا، وتنفق أموالها على ذلك، وتتصرف في الإنتاج، وفي نهاية العام تقدم حساباتها للدولة، مبينة مصروفاتها، ودخلها، ومن ذلك تحدد أرباحها، وتعطي للحكومة الضريبة حسب نص العقد.

بهذا النمط من استغلال الثروة، تمكنت الشركات من أن تنفرد بالصناعة كاملة، وأصبح باستطاعتها أن[106]: 1- تقرر بمفردها الدخل من البترول والمنصرف فيه، وبالتالي من تحديد الأرباح التي تحصل منها الدولة المنتجة على نصيبها الضريبي؛ 2- تكون لها الحرية في رفع أو خفض معدلات الإنتاج بما يتفق مع مصالحها في المناطق الإنتاجية الأخرى؛ 3- تحتكر لنفسها الخبرة الفنية بإدارتها المنفردة

105 محمود أمين، يناير 1974. الاتجاهات الجديدة في اتفاقيات البترول وأثرها في اقتصاديات البترول العربي. مجلة الشرق الأوسط، العدد ع1 ص 75 - 90.

106 نفس المصدر السابق.

للمشـاريع، ولا تعطـي للجانـب الوطنـي إلا بالقـدر الـذي تـراه مناسـبًا.

وخـلال الظـروف السياسـية المتغـيرة، والرخـاء الاقتصـادي أثنـاء، وبعـد، الحـرب العالميـة الثانيـة، وبالأخـص في صناعـة البـترول، وفي سـياق تحـرري عـام، وقومـي عـربي بشـكل خـاص، أصبـح مشروعًـا في أعـين الـدول المنتجـة أن تناطـح الـشركات وتزاحمهـا، مـن أجـل تعظيـم اسـتفادتها الماديـة مـن اسـتغلال ثرواتهـا البتروليـة، وأن يكـون لهـا اليـد العليـا في إدارتهـا، وأن تُطـور خبراتهـا الفنيـة في مجـالات الكشـف والإنتـاج، أمـلاً في أن تُقـصي الـشركات مـن الصناعـة في المسـتقبل.[107] وبهـدف تحقيـق ذلـك، ظهـر هـذان الاتجاهـان: «المشـاركة» و«المقاولـة».

ويُقصـد بـ«المشـاركة»، أن تتحمـل الـشركات تكاليـف البحـث حتـى تحقيـق اكتشـاف تجـاري، وفي حالـة الفشـل في تحقيقـه تتحمـل الشركـة الخسـارة وحدهـا، أمـا في حالـة النجـاح فيتحمـل الطرفـان معًـا تكاليـف التنميـة، ويقتسـمان الإنتـاج بعـد تحقيقـه بحسـب نسـبة المشـاركة، بالإضافـة إلى حصـول الدولـة عـلى الضريبـة والإتـاوة مـن الـشركات. وبذلـك تحصـل الدولـة عـلى حقهـا الضريبـي وحقهـا كمسـاهم، وتصبـح جـزءًا مـن الإدارة والتخطيـط ومراقبـة العمليـات الماليـة. ظهـر هـذا التوجـه في مـصر وإيـران معًـا عـام 1957. ظهـر في مـصر مـع الدوليـة للزيـت (تحالـف مـن شركات بلجيكيـة ايطاليـة أمريكيـة صغـيرة نسـبيًا)، وظهـر في إيـران مـع «بـان أمريـكان»، و«إينـي» الإيطاليـة الصغيرتـين نسـبيًا أيضًـا في ذلـك الوقـت. أهميـة هـذه الاتفاقيـات أن مـصر حاولـت مـن خلالهـا الدخـول إلى تكنولوجيـا البحـث والاستكشـاف لكـسر احتـكار الـشركات لتلـك الخـبرات الفنيـة. لكـن ظـل عمالقـة الصناعـة يرفضـون الاشـتراك في هـذا النـوع مـن الاتفاقيـات، وأقـصى مـا سـمحوا بـه للـدول المنتجـة هـو الاشـتراك في اسـتغلال البـترول بنسـب تـتراوح بـين 10% إلى 20%، وبـدون أي وجـه مـن أوجـه المشـاركة في عمليـات البحـث والإدارة والتنميـة والإنتـاج. واسـتمر عقـد اتفاقيـات بالمشـاركة بفضـل ظهـور شركات جديـدة في الـدول الأوروبيـة المسـتهلكة، أقدمـت عـلى التعـاون مـع الـدول المنتجـة، عـلى الرغـم مـن محاربـة الـشركات الكـبرى لهـا، مثـل شركـة «إينـي» الإيطاليـة التـي تأسسـت عـام 1953،[108] و«إيـراب» الفرنسـية وغيرهـا، وعـدد مـن الـشركات الأمريكيـة المسـتقلة مثـل «فيليبـس» و«بـان أمريـكان».

عـاد مبـدأ المشـاركة للظهـور مجـددًا في مـصر عامـي 1963 و1964 مـع «بـان أمريـكان» و«فيليبـس» والدوليـة للزيـت، ولاحقًـا في إيـران عـام 1965 بخمـس اتفاقيـات مـع 17

107 استطاعت العراق في الفترة بين 1985 - 1961 أن تحصل على 33.3% من شل وإسو وموبيل والفرنسية للبترول الذين امتلكوا شركة نفط العراق (محمود أمين، 1974)

108 موقع شركة إيني الإيطالية https://www.eni.com/en_IT/company/eni-history.page#

شركة من جنسيات مختلفة، وبعدها الجزائر، والسعودية، والكويت، مع شركات فرنسية وإسبانية عام 1967[109].

أما نمط «المقاولة»، الذي كان أول ظهوره في المكسيك عام 1948، ثم في الأرجنتين، وأخذت به إندونيسيا في أوائل الستينيات، وعدد آخر من الدول لاحقًا، فيُقصد به السماح للدول بزيادة نصيبها من الإنتاج بنسب متفاوتة اقتربت في بعض الأحيان من النصف. وتفاوتت العقود أيضًا من حيث الامتيازات التي توفرها للمستثمر وللدولة، لكن اتفقت جميعها على أن: 1) البترول المنتج يعتبر ملكًا للمؤسسة الوطنية، وأن ليس للمقاول الأجنبي أي حق قانوني في المورد البترولي، وإن كان له الحق في الحصول على نسبة من الإنتاج أو الربح طوال فترة العقد؛ 2) (الشرط الأهم) أن ينفرد المقاول الأجنبي بالعمل نيابة عن المؤسسة الوطنية، ويحصل على التسهيلات اللازمة لتنفيذ عمله، ويقر أيضًا بتحمل المخاطر المالية وحده.

كان نمط «المقاولة» هو الشكل الأفضل بالنسبة للشركات الكبرى، بعدما صارت مضطرة إلى التخلي عن امتيازاتها التقليدية منذ نشأة الصناعة. فقد ضمن لها الاحتفاظ باحتكارها للخبرات الفنية والإدارية والتجارية، ومنع القطاعات الوطنية من اكتسابها. هكذا مثلاً أبدت «آبار الزيوت» الإنجليزية في مصر، وهي تحت الحراسة عام 1961، استعدادها للعمل في الصحراء الغربية بعقد «مقاولة» ورفضت عقد «المشاركة»[110]. وعمومًا لم تقاطع الشركات الكبرى عقود المقاولة، ووقعت عددًا كبيرًا منها مع الدول التي رأت أن امتلاكها القانوني للبترول أهم من اكتسابها للخبرات الفنية، ومن انفراد الجانب الأجنبي بالعمل.

ورغم تحول نظام يوليو في مصر من متلقٍ للمساعدات الأمريكية في الخمسينيات، إلى أكبر متلقٍ للمساعدات من الاتحاد السوفيتي في الستينيات،[111] إلا أنه لم يملك، على ما يبدو، تصورًا واضحًا وجاهزًا لكل الملفات الاقتصادية والسياسية قبل تنفيذ هذا التحول. ربما لأن الواقع فرض عليه، على غرار الأنظمة الجديدة الصاعدة، مسارات تختلف عن تصوراته. لكن عمومًا كانت سياساته، فيما يخص البترول، تبدو منظمة ومنطقية إلى حد كبير، رغم أن بعضها جاء كرد فعل على الأزمات المشار إليها. ويكشف رفض النظام لعرض عبود بمشاركة الدولة في صناعة التكرير عام 1953، عن رغبة فعلية في القطيعة مع التحالفات السابقة. بينما قام في فبراير من نفس العام بتعديل قانون 48، ليسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في البترول.

109 نفس المصدر السابق.

110 نفس المصدر السابق.

111 Beblawi, Hazem. 1987. The rentier state in the arab world. Arab studies quarterly, vol.9, no.4, fall 1987. Pp.383 - 398.

وقد حقق لـه التعـاون مـع الـشركات الصغـيرة بعقـود «المشـاركة»، في الاسـتخراج والتكريـر، فرصـة لدخـول الدولـة في هـذه الصناعـة واكتسـاب خبراتهـا، وهـو الهـدف الأهـم في ذلـك الوقـت، مـا منحـه الفرصـة للضغـط عـلى «آبـار الزيـوت» حتـى تقبـل هـي الأخـرى بعقـود «المشـاركة».

إلا أن فشـل الـشركات الصغـيرة في تحقيـق اكتشـافات بتروليـة ناجحـة في البدايـة، أخـر محـاولات النظـام في فـرض معادلتـه الجديـدة، التـي لم يتحقـق لهـا النجـاح في جولـة 1954. ثـم جـاءت جولـة أخـرى بعـد عـدوان 1956، ومـا حـدث في مطلـع السـتينيات مـن تقلبـات في السـوق العالمـي، سـاعدت النظـام عـلى فـرض التأميـم في مواجهـة «آبـار الزيـوت»، التـي أصرت عـلى رفـض «المشـاركة»، ومكنتـه في نفـس الوقـت مـن مواصلـة التعـاون مـع الـشركات الصغـيرة، التـي نجحـت هـذه المـرة في تحقيـق اكتشـافات بتروليـة.

وبالعـودة إلى اتفاقيـة السـبعينيات مـع «شـل» و«ب. ب.»، التـي سـمحت لهـما بالنشـاط في مـصر مـرة أخـرى عـام 1974 بصفتهـما «مقاولـين»، سـنجد نـص الحكـم (أ) مـن المـادة الثالثـة، الخـاص بالحقـوق والمـدة: «أن تمتلـك الحكومـة وتسـتحق عـلى نحـو مـا هـو منصـوص عليـه فيـما بعـد، إتـاوة نقـدًا أو عينًـا بنسـبة (7.5%) مـن مجموعـة كميـة البـترول المنتـج والمحتفـظ بـه مـن المنطقـة أثنـاء فـترة التنميـة بمـا في ذلـك مـدة التجديـد، وتتحمـل المؤسسـة (المؤسسـة المصريـة العامـة للبـترول) هـذه الإتـاوة وتدفعهـا ولا يلتـزم بهـا المقـاول (ديمنكـس وشـل وب. ب.) ولا يترتـب عـلى دفـع المؤسسـة للإتاوات اعتبـار ذلـك دخـلاً يُنسـب إلى المقـاول». ويظهـر بوضـوح مـن هـذا النـص أن نسـبة الإتـاوة، التـي تلتـزم الـشركات بدفعهـا للدولـة، أصبحـت أقـل كثـيرًا مـما كانـت عليـه قبـل عـام 1952، حيـث كانـت تقـدر سـاعتها مـا بـين 15% إلى 25%.

أمـا الحكـم (و) مـن نفـس المـادة، فينـص في نقطتـه الثالثـة عـلى أن: «تتحمـل المؤسسـة ضرائـب الدخـل المسـتحقة في ج.م.ع عـلى كل عضـو مـن المجموعـة (ديمنكـس وشـل وب. ب.) وتدفعهـا وتسـددها نيابـة عـن كل عضـو مـن أعضـاء المجموعـة مـن المبالـغ التـي تتحصـل عليهـا المؤسسـة نتيجـة البيـع أو التـصرف في حصتهـا مـن الزيـت الخـام». ذلـك بالطبـع وفقًـا لمعـدل الضرائـب عـلى الدخـل والأربـاح.

وتبـين أحـكام المـادة السـابعة طريقـة اسـترداد التكاليـف والمصروفـات واقتسـام الإنتاج. حيـث ينـص القانـون في البدايـة عـلى أن تتحمـل المجموعـة/ «المقـاول» تكاليـف البحـث، والاستكشـاف، وحفـر الآبـار، وغيرهـا مـن أعـمال الاستكشـاف والتنميـة، مـن أجـل حمايـة رأس المـال الحكومـي، عـلى أن تسـترد المجموعـة كافـة التكاليـف والمصروفـات بالشـكل التـالي المبـين في المـادة السـابعة:

أ- الزيـت المخصـص لاسـترداد التكاليـف: تسـترد المجموعـة كافـة التكاليـف والمصروفات

بجميع عمليات البحث والتنمية والعمليات المتعلقة بها بموجب هذه الاتفاقية في حدود 40% سنويًا من كل الزيت الخام المنتج والمحتفظ به، ويفصل القانون لاحقًا استدراكًا لهذا الحكم تفصيلاً لكافة التكاليف.

ب- اقتسام الإنتاج: الـ60% المتبقية من الزيت تأخذها وتتصرف فيها كل من المؤسسة والمجموعة بنسبة 82.5% للمؤسسة، و17.5% للمجموعة.

وأخيرًا، تنص المادة الثامنة على أن تصبح المؤسسة مالكة لكافة الأصول الثابتة والمنقولة التي حصلت عليها وتمتلكها المجموعة لأغراض العمليات التي تقوم بها هي أو شركة السويس للزيت.

اتفاقية السبعينيات هذه مع «شل» و«ب. ب.»، التي استعرضنا بعض بنودها في السطور السابقة، لم تكن الوحيدة، فقد وقعت الحكومة المصرية مع شركات أجنبية عديدة اتفاقات للتنقيب عن البترول خلال السبعينيات، قبل وبعد الاتفاقية مع «شل» و«ب. ب.»، لكن تبقى الأخيرة هي الأهم. وسنجد آخر الفصل، ضمن المرفقات، تقريرًا إحصائيًا تفصيليًا عن تلك الفترة حتى أوائل الثمانينيات والتسعينيات.

استمر هيكل اتفاقيات الاستحواذ الذي طُبِق عام 1974 سائدًا حتى الآن، دون تغييرات جذرية في شروطها العامة، سواء من حيث النسب الخاصة بتسديد التكاليف والمصروفات واقتسام الإنتاج، أو الإتاوة والضريبة والتزام الهيئة المصرية العامة للبترول بتسديد تلك الأموال إلى الحكومة عن شركات الاستخراج. غير أنه، بحسب صحفي يغطي القطاع، «يمكن أن تختلف النسب من اتفاقية إلى أخرى بحسب المنطقة على سبيل المثال، حيث إن البحث والتنمية أصعب في مناطق عن غيرها، والاتفاقيات مرنة بما يكفي لتتناسب مع المتغيرات».[112]

اتفاقية البرلس المهمة في 2005 على سبيل المثال، التي صدرت بالقانون رقم 12، بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة «ب. ب. اكسبلوريشين» للبحث عن الغاز والزيت الخام في منطقة البرلس البحرية بالبحر المتوسط، استمرت فيها الشركة العامة بالالتزام بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن المقاول. وتشمل ضريبة الدخل كافة أنواع الضرائب المستحقة في (ج.م.ع) بما في ذلك الضريبة على الدخل من رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على الأرباح، والضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، وطبقت فيها نسبة إتاوة حكومية 10% من مجموع كمية البترول المنتج في حالة تحقيق اكتشاف تجاري، ونسبة 30% من البترول المُنتج كنسبة «مخصصة لاسترداد التكاليف»، أما النسبة المتبقية

112 مكالمة تليفونية أجراها الباحث مع صحفي بترولي فضل عدم ذكر اسمه.

من الخام المنتج فيذهب منها 78% إلى الشركة القابضة، و22% إلى «ب. ب.» في أقل شريحة من الكمية المُكتشفة[113].

نظرة على الوضع الراهن في اتفاقيات استخراج البترول

في الوقت الحالي، تمارس كل الشركات العاملة في الاستخراج نشاطها داخل نفس الإطار العام لاتفاقيات الاستحواذ (Concession Agreements)، وهي اتفاقيات ذات طبيعة خاصة وتصدر بقانون من مجلس النواب، وتعطي امتيازات للشريك الأجنبي قد لا تكون موجودة في القانون المصري، تشمل اعفاءات من الجمارك والضرائب. وتظل مجموعة الامتيازات التي توضع في اتفاقية الاستحواذ ثابتة طوال مدة الاتفاقية، إلا إذا صدر قانون يُحسن من شروط الاتفاقية لصالح الشريك الأجنبي فيسري عليها. أما في حالة صدور قانون يتعارض مع ما تمنحه الاتفاقية من امتيازات، كأن يمنع الشريك الأجنبي، على سبيل المثال، من ممارسة أي نوع من أنواع الاستثمار بدون دفع ضرائب، فلا يسري ذلك على الاتفاقيات.
وفي حالة عدم تحقيق أي اكتشاف بترولي، يتحمل الشريك الأجنبي الخسارة كاملة. أما في حالة تحقيق اكتشاف، فيتم تقسيم الإنتاج بين الهيئة العامة للبترول، والشريك الأجنبي، من خلال اتفاقية التقسيم (Production sharing agreement) التي تختلف شروطها من حالة إلى أخرى، حسب نوع الموقع وعمق الحفر، وسواء برًا (onshore) أو بحرًا (Offshore)، حيث تحدد تلك العوامل تكلفة الحفر والتنمية. ويقوم الشريك الأجنبي بتقدير تكاليف الحفر والاستكشاف والتنمية (تنمية موقع الإنتاج) التي يتحملها منفردًا، ويستردها بفوائدها عن طريق حصة من الإنتاج هي النسبة المخصصة لاسترداد التكاليف (Recovery expenses portion) وتشكل ما بين 25% إلى 40% بما لا يتخطى 40% من إجمالي الإنتاج لمدة ما بين 5 إلى 7 سنوات. وبعد انتهاء المدة المخصصة لاسترداد التكاليف، وحتى نهاية مدة الاتفاقية، التي قد تصل إلى 25 عامًا، يُقسم الإنتاج بين الهيئة العامة للبترول والشريك الأجنبي بنسب عادة ما تكون: 70% للهيئة، و30% للشريك الأجنبي. وتزيد نسبة الشريك أحيانًا بما لا يتعدى 50% في جميع الأحوال، أيًا كان نوع الموقع وتكلفة الحفر. وبعد انتهاء مدة تغطية التكاليف، من 5 إلى 7 سنوات، تنتقل ملكية كافة الأصول المستخدمة في العمليات إلى الهيئة العامة للبترول، ويتحول الطرف الأجنبي إلى مقدم للخدمة خلال بقية المدة (Operating Contractor/ service provider) يعمل بأجر (نصيبه في الإنتاج) مقابل الاستمرار في تطوير الحقول القائمة بالفعل حتى انتهاء مدة الاتفاقية. وعادة ما يتم تجديدها بعد انتهاء المدة كاملة لعدم قدرة الهيئة العامة للبترول على تحمل تكاليف تنمية المواقع.
وجود الشريك الأجنبي في النظام القائم أساسي وحاكم، لأنه يهيمن بمفرده على التكنولوجيا وقواعد البيانات، بسبب انفراده بأعمال البحث والاستكشاف على مدار سنوات طويلة. والمقصود هنا تكنولوجيا البحث (Simulation and Data Interpretation) وليس تكنولوجيا الحفَّارات، فتكنولوجيا البحث هي صندوق الصناعة الأسود الذي لا تنقله الشركات الأجنبية إلى الطرف الوطن.، وقد راكمت الشركات الكبرى خبرات في هذا المجال من خلال سنوات عملها الطويلة، وعمليات الاستكشاف المنتشرة في كل بقاع العالم. وبفضل هذا التاريخ الطويل، والخبرات في مواقع متعددة، أصبح لديها قاعدة بيانات ضخمة تجعلها قادرة على أن تتنبأ بسهولة، إذا ما كان في هذا الحقل، أو تحت هذه المياه، فرص حقيقية لاستخراج النفط أو الغاز، أم أنها مجرد أوهام. هذه المعرفة توفر خسائر التنقيب في أراضٍ خالية من الثروة البترولية، وبالتالي تُقلل من مخاطر إهدار نفقات الاستشكاف الضخمة.
ورغم أن عمر الصناعة في مصر تخطى المئة عام، لا يزال الطرف الأجنبي يسيطر على هذه التكنولوجيا، وهو الوضع الذي حاولت اتفاقيات «المشاركة» أن تغيره، وتحقق معها قدر من النجاحات في الخمسينيات

113 القانون رقم 12 لسنة 2005 بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة (ب.باكسبلوريشين) للبحث عن الغاز والزيت الخام في منطقة البرلس البحرية بالبحر المتوسط.

والستينيات، عبر اكتشافات الشركة العامة للبترول، والشركة الشرقية للبترول، التي تأسست بتعاون مع رأس المال الأجنبي، وتضاعفت كل من الصادرات ومجموع إنتاج الخام المصري من العامة، والشرقية، والنصر، بين سنوات 1958 و1963 (انظر المرفقات). وخلال عقود من التراجع عن هذا الدور، بدأت في السبعينيات، وصاحبها اعتماد متزايد على عائدات البترول، وإهمال للقطاعات الإنتاجية الأخرى، أصبح الطرف الأجنبي فقط هو من يقوم وحده بالبحث العلمي. فإيرادات الهيئة من الـ70% نصيبها في الإنتاج تذهب جميعها إلى سد عجز الموازنة وشراء السلع الاستراتيجية، حتى أن الهيئة تلجأ إلى الاستدانة من البنوك المصرية، إذا أرادت شراء حصة الشريك الأجنبي لاستخدامها في السوق المحلي، وبالتالي لا تتوفر أية موارد للإنفاق على التطوير والبحث العلمي.

بالإضافة إلى أن احتكار التكنولوجيا يُمكِّن الشريك الأجنبي من الانفراد بالعمليات الفنية والمالية، حتى لو أرادت الهيئة العامة ممارسة دور التدقيق المالي (Auditing) عن طريق «إدارة الرقابة على الشركات الأجنبية»، التي أُسست بغرض مراجعة كل التصرفات المالية والإدارية للشركاء الأجانب. فممارسة دور التدقيق يستدعي مؤشرات للقياس (Benchmarking)، ولن تستطيع الهيئة ممارسة ذلك الدور بدقة طالما لم يكن لها دور في العمليات (Operator) يمكِّنها من تحديد مؤشرات قياس دقيقة.[1]

الجدير بالذكر، أنه في الوقت الراهن تُعد شركات «ب. ب.» (British petroleum) وأباتشي (Apache) وإيني (Eni) أكبر اللاعبين الحاليين في عمليات الاستخراج في مصر،[2] بنسب 30%، و35%، و13%، من السوق المصري على التوالي.

وتمثل الاتفاقيات التالية لحقبة الانفتاح ارتدادًا في العلاقة بين الدولة وشركات الاستخراج، فالأخيرة أصبح لها اليد العليا. سيتضح ذلك بمقارنة نمط الاتفاقيات السائدة منذ 1974 باتفاقية دخول شركة «بان أمريكان» إلى السوق المصرية في 21 مارس 1964، قبل تأميم «آبار الزيوت» بثلاثة أيام فقط.

فالقانون رقم 58 لسنة 1964 الذي رخص لوزير البترول بالتعاقد مع شركة «بان أمريكان» للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول، في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس، نص في الفقرة (ج) من المادة الخامسة على أنه: «من المفهوم والمتفق عليه -بصرف النظر عن أي تعبير مخالف تضمنته هذه الاتفاقية- أن بان أمريكان وحدها هي التي تدفع جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لعمليات البحث التي تجري في نطاق الامتياز»، وهذا البند هو نفسه الموجود في الاتفاقيات اللاحقة، بعد الانفتاح. لكن يأتي الاختلاف الرئيسي في هذه النقطة في الفقرة (د) من نفس المادة، التي تنص على أنه: «فيما بعد تاريخ الكشف التجاري يتعين على المؤسسة وبان أمريكان أن تتحمل وتدفع كل واحدة منهما 50% من جميع المصروفات والتكاليف التي تنفق وتدفع في عمليات التنمية والإنتاج ومواصلة عمليات البحث وغير ذلك»، إلى آخر الفقرة.

وتشير الفقرة الرابعة إلى أن نطاق البحث نفسه مقسم إلى 50-50 بين المؤسسة العامة وبان أمريكان، كما يُقسم الإنتاج من الخام بنسبة 50–50 أيضًا، وبحيث لا تتجاوز أي منهما الأخرى (المادة الرابعة عشر). أما المادة السادسة عشر فتشير إلى

أن الإتـاوة نسـبتها 20% تُدفـع إلى الحكومـة، وتُقسـم أيضًـا بـين المؤسسـة العامـة وبـان أمريـكان، والضريبـة 50% عـن صـافي أربـاح المؤسسـة، و50% عـن صـافي أربـاح بـان أمريـكان، تدفعهـا إلى الحكومـة كل شركـة عـلى حـدة. وحتـى ملكيـة الأصـول، فتشـير المـادة الثانيـة والعـشرون إلى اقتسـامها أيضًـا بالتسـاوي[114].

توضـح النقـاط السـابقة، بالمقارنـة مـع اتفاقيـة 1974، أن الدولـة في اتفاقيـة 1964 كان لهـا اليـد العليـا في التحكـم في الـثروة البتروليـة، كـما أنهـا تمنـح في ذات الوقـت مزايـا مهمـة للـشركات، ويظهـر ذلـك أيضًـا في بنـود أخـرى عديـدة مـن الاتفاقيـة. فمثـلًا كان لشركـة بـان أمريـكان، بعـد أن تحصـل عـلى 50% نسـبتها مـن الإنتـاج، أن تتـصرف فيهـا بحريـة كاملـة، ولا يحـق للحكومـة، طبقًـا للـمادة السـابعة عـشر، إلا أن تشـتري مـا لا يتخطـى 20% مـن حصـة الشركـة، ويحـق للشركـة أن ترفـض هـذا الإجـراء، طالمـا كانـت الحكومـة تحصـل عـلى إتاوتهـا ومسـتحقاتها الماليـة وحصـة المؤسسـة كاملـة في مواعيدهـا[115].

ذلـك الارتـداد الخطـير المتمثـل في الاعتـماد عـلى نمـط «المقاولـة» في عقـد الاتفاقيـات البتروليـة بـدءً مـن السـبعينيات، وانسـحاب الدولـة مـن أنشـطة البحـث والاستكشـاف، والاكتفـاء بالمشـاركة في أنشـطة التنميـة والخدمـات البتروليـة والتكريـر، سـيدفع بسـببه المجتمـع المـصري ثمنًـا باهظًـا بعـد أكـثر مـن أربعـين عامًـا، تحديـدًا عـام 2013، بعـد سـنوات «ازدهــار بتروليــة» في الثمانينيــات والتسـعينيات، وتراجــع نسـبي في بدايــة الألفينيـات.

لكـن يجـب التنويـه هنـا إلى أن الدولـة سـعت عـام 2004 إلى زيـادة دورهـا في مجـال الاستكشـاف عـبر إنشـاء «ثـروة البـترول»، لتنضـم إلى الشركـة العامـة للبـترول التـي تملكها الهيئـة العامـة بنسـبة 100%، وتعمـل في 28 حقـلًا، بإجـمالي مسـاحة 17719 كيلـو مـترًا مربعًا.[116]

وبنهايـة 2007، كان لـدى الشركـة ثـروة خمـس اسـتحواذات للبحـث تملكهـم حتـى الآن في الصحـراء الغربيـة، وآخـر في البحـر المتوسـط، بإجـمالي 17,138 كيلـو مـترًا مربعًـا. وتنقسـم ملكيـة الشركـة بـين مؤسسـات مختلفـة في الدولة موزعـة كالآتي: الشركـة المصرية العامـة للبـترول (20%)؛ وإيجـي جـاس (20%)؛ وشركـة جنـوب الـوادي (5%)؛ وشركـة خدمـات البـترول البحريـة، المملوكـة لـشركات بتروليـة حكوميـة مختلفـة (5%)؛ وصندوق

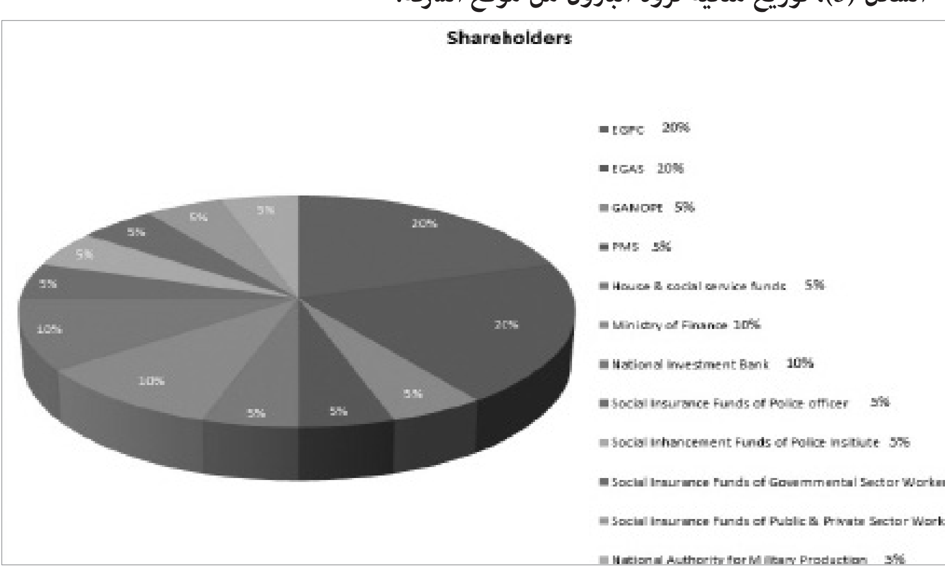
114 القانون رقم 58 لسنة 1964 بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع شركة بان أمريكان للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس

115 نفس المصدر السابق.

116 موقع الشركة العامة للبترول.
http://www.gpc.com.eg/index.php/about-gpc/what-we-do/?lang=ar

الإسـكان والخدمـات الاجتماعيـة للعاملـين بقطـاع البـترول (5%)؛ ووزارة المالية (10%)؛ وبنـك الاسـتثمار القومـي (10%)؛ وصنـدوق الضـمان الاجتماعـي بـوزارة الداخليـة (5%)؛ وصنـدوق تكافـل العاملـين بالداخليـة (5%)؛ وصنـدوق الضـمان الاجتماعـي للعاملـين بالدولـة (5%)؛ وصنـدوق الضـمان الاجتماعـي لعـمال القطـاع العـام والخـاص (5%)؛ والهيئـة القوميـة للإنتـاج الحـربي (5%).[117]

الشكل (3)، توزيع ملكية ثروة البترول من موقع الشركة.



عقد اجتماعي جديد

بعـد أقـل مـن عقديـن مـن إعـادة ترتيـب مواقـع وأدوات السـيطرة، انتهـت عمليـة إعـادة تنظيـم مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، بصعـود الـدول النفطيـة العربيـة سياسـيًا واقتصاديًـا. ذلـك بفضـل نمـو دور الـدول في صناعـة البـترول ونصيبهـا في الأربـاح، وبفضـل الزيـادة الكبـيرة في الأسـعار التـي أعقبـت ذلـك في منتصـف السـبعينيات. ونشـأ ما يسـمى بالـدول الريعيـة والـدول شـبه الريعيـة في الـشرق الأوسـط. وسـاهمت ثـروة عائـدات البـترول، سـواء خـارج مـصر أو داخلهـا، في إعـادة تشـكيل اقتصادهـا المحـلي.

ورغـم محدوديـة الاحتياطـي المـصري مـن البـترول، إلا أن الريـع النفطـي لعـب دورًا جوهريًـا في اقتصـاد البـلاد مـع هجـرة العمالـة المصريـة بشـكل كثيـف إلى الخليـج، لتصبـح تحويـلات العاملـين بالخـارج هـي أكـبر مصـدر للعملـة الصعبـة للاقتصـاد المـصري

117 الموقع الرسمي لشركة ثروة البترول، معلومات حول الشركة وملكيتها. http://www.tharwa.com.eg

في منتصف الثمانينيات. وبجانب إيرادات البترول، وقناة السويس، والسياحة، والمساعدات الخارجية، أصبحت تحويلات العاملين بالخارج الريعية تشكل 45% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.[118] وأصبح بذلك الاقتصاد المصري أكثر هشاشةً وتأثرًا بسوق البترول العالمية، وتراجعت فيه كثير من القطاعات الإنتاجية لتتزايد اعتماديته على الواردات.

لم تكن مصر أبدًا من أكبر المنتجين أو المصدرين بسبب قلة الاحتياطي المُسجل، رغم كونها أول دولة تسجل اكتشافات نفطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك إيران. حيث سجل الاحتياطي المُثبت 3.3 مليار برميل في نهاية 2017، ما يعادل 0.2% من الاحتياطي العالمي، نزولًا من 4.5 مليار و0.3% من الاحتياطي العالمي في نهاية 2010.[119]

وخلال التسعينيات، عاشت مصر أزهى عصورها البترولية، فوصل الإنتاج في عام 1995 إلى 924 ألف برميل يوميًا، وهو معدل لم يحققه سوق البترول المصري مرة أخرى حتى االيوم. وسجل عام 2000 متوسط 781 ألف برميل، واستمر عند معدلات متقاربة خلال سنوات الألفينيات، وإلى ما أقل من 700 ألف في بعض السنوات. وسجل عام 2009 730 ألف برميل يوميًا، ثم عاد إلى الانخفاض حتى وصل إلى متوسط 660 ألف برميل يوميًا عام 2017.

أهم ما ميز التسعينيات هو الفرق الكبير بين معدلات الإنتاج والاستهلاك لصالح الأولى. حيث سجل معدل الاستهلاك عام 1995 على سبيل المثال 474 ألف برميل يوميًا، أي حوالي نصف معدل الإنتاج تقريبًا.[120] أما الوقت الراهن، فقد وصل معدل الاستهلاك إلى 816 ألف برميل يوميًا عام 2017، أي ما يزيد كثيرًا عن الإنتاج.

وبالنسبة لإنتاج الغاز المصري، فقد ارتفع من 11 مليار متر مكعب عام 1995 إلى 18 مليار عام 2000، ما يعادل 0.9% من إجمالي الإنتاج العالمي، ثم إلى 61.3 مليار متر مكعب عام 2010، ما يعادل 1.9% من الإجمالي العالمي. وطبقًا لأخر تقرير عن عام 2017، انخفض إنتاج الغاز إلى 49 مليار متر مكعب، ما يعادل 1.3% من الإنتاج العالمي، ومن المتوقع أن يعود إلى الارتفاع مجددًا بعد الاكتشافات الأخيرة في البحر المتوسط[121].

---

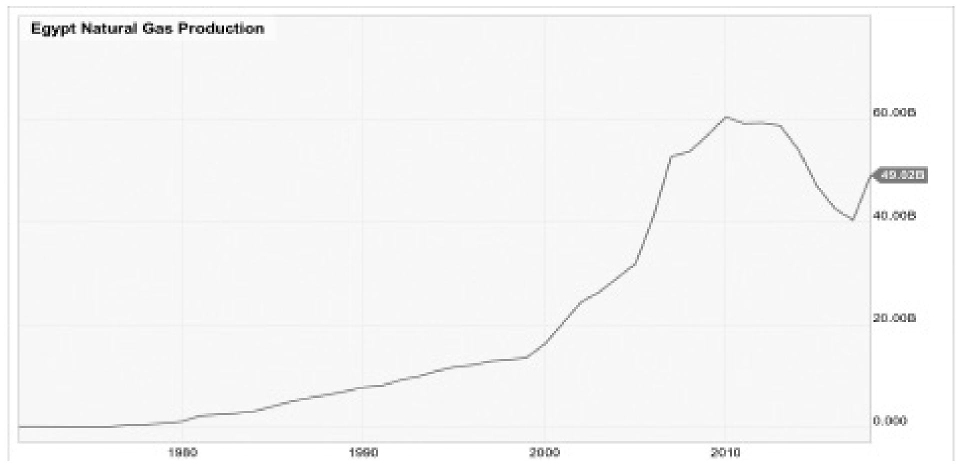
118 Beblawi, Hazem. 1987. The rentier state in the arab world. Arab studies quarterly, vol.9, no.4, fall 1987. Pp.383 - 398.

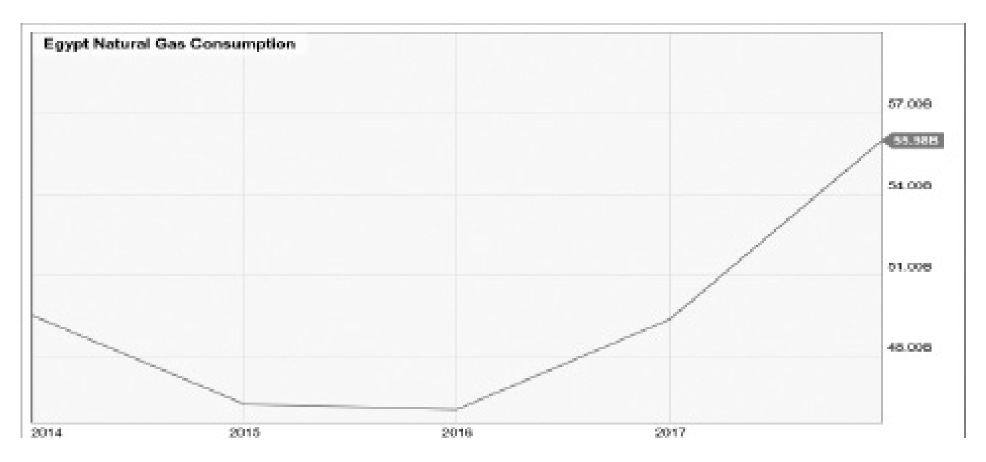
119 BP Statistical reviews of world energy of the years 2002, 2011 and 2018.

120 BP Statistical reviews of world energy of the years 2002, 2011 and 2018.

121 IBID

الشكلان (4) و(5)، إنتاج واستهلاك مصر من الغاز الطبيعي حتى عام 2017. مليار متر مكعب





ورغم نصيب مصر المنخفض سواء في الإنتاج، أو الاحتياطي العالمي، إلا أن الإنتاج البترولي كان يمثل نحو 30% من إجمالي صادراتها خلال عامي 2017/2016، وما يقارب 75% من صافي الاستثمار الخارجي المباشر عام 2017،[122] الأمر الذي جعل الاقتصاد المصري عرضة للتأثر بأزمات سوق البترول العالمية.[123]

هذه المعطيات ساهمت في صناعة أزمة 2013. فقد تراكمت في هذا العام مديونيات الهيئة العامة للبترول لشركات الاستخراج، ووصلت إلى 6 مليار دولار. وساهم تراكم المديونية في تثبيط الشركات عن التوسع في نشاطها.[124] هذا بجانب

122 محمد جاد، فبراير 2015. أصوات مصرية. مستثمرو قطاع البترول في مصر متفائلون لكنهم ينتظرون مزيدًا من الامتيازات الحكومية. http://www.aswatmasriya.com/news/details/36880

123 النشرة الإحصائية الشهرية، مارس 2018. البنك المركزي المصري.

124 مقابلة مع وزير البترول الأسبق أسامة كمال - يوليه 2013.

اعتراضها من قبل على التثبيت الطويل لأسعار شراء الغاز، وهي السياسة التي أسس لها حسني مبارك خلال حكمه.

كما أن تردد صانعي القرار في الفترات الانتقالية بعد الثورة، ساهم، إلى جانب أزمة المديونيات، في عدم توقيع اتفاقيات بحث منذ بداية 2011 حتى منتصف 2013، وتثبت الجريدة الرسمية ذلك التوقف. كما ساهم أيضًا انخفاض أسعار البترول العالمية لمستويات قياسية منذ نهاية 2014، في تقليل الشركات لاستثماراتها.[125]

وقد تُعد إدارة تلك الأزمة، وما انتهت إليه، مثالًا صارخًا على دور قطاع البترول، وفي القلب منه الشركات العالمية، في المساهمة في تشكيل مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة كليًا على مصر. وبالقطع لم تكن أزمة قطاع البترول عام 2013 هي الفاعل الوحيد في تشكيل التطورات السياسية التي بدأت في ذلك العام، لكنها بالتأكيد كانت فاعل رئيسي في هذا التطور، إلى جانب عوامل كثيرة أخرى لعبت أدورًا هامة في ذلك الوقت.

ربطت شركات الاستخراج عودتها إلى العمل بشكل طبيعي، بسداد المستحقات وإعادة تسعير الغاز، كما قال أحد المحللين في مناقشات بين ممثلي كبرى شركات البترول العاملة في مصر خلال مؤتمر عام 2015 غطته «أصوات مصرية».[126] وقد تأثر قطاع الكهرباء الذي يعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي بهذا التوقف.[127] وكانت أزمة انقطاع الكهرباء، وأزمة نقص المواد البترولية، سببين أساسيين من أسباب تأجيج احتجاجات يونيو 2013.

وقد لعب الجانب الخليجي، بعد 30 يونيو، دورًا أساسيا في تسوية الأزمة بالتدخل لتخفيض المديونية.[128] ودفع على ما يبدو 2 مليار دولار أو أكثر من قيمة المستحقات، بشرط إعادة النظر إلى سعر شراء الغاز المستقر منذ نحو20 عامًا، وتطبيق برنامج رفع الدعم العمومي عن الطاقة[129].

ساهمت أزمة الدولة مع شركات الاستخراج، إلى جانب عوامل أخرى، في جعل لجوء مصر للاقتراض من صندوق النقد وتطبيق حزمة السياسات التقشفية، وأهمها بالتأكيد رفع الدعم الكامل عن الطاقة، «مسارًا حتميًا». حيث يقول بنك الاستثمار بلتون في تقرير له إن مصر لجأت إلى هذا المسار بعد أن: «استنفذت كل الوسائل

---

125 محمد جاد، فبراير 2015. مستثمرو قطاع البترول في مصر متفائلون لكنهم ينتظرون مزيدًا من الامتيازات الحكومية. أصوات مصرية. http://www.aswatmasriya.com/news/details/36880

126 نفس المصدر السابق.

127 نفس المصدر السابق

128 نفس المصدر السابق

129 دينا عزت، نوفمبر 2013. موقع جريدة الشروق. الإمارات تموّل خطة للنهوض بالاقتصاد المصرى.
8d10-df1da710125-http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17112013&id=d1d40a9d-de6a-4b06

المتاحة لديها لتدبير التمويل من المصادر غير المستدامة التي كانت تعتمد عليها في الفترة الأخيرة، مثل الشركاء الخليجيين، أو عن طريق تأخير سداد مستحقات الشركاء الأجانب في استخراج النفط، والذى تسبب في تراكم المشكلات المالية على مصر، وأثر سلبًا على النشاط البترولي».[130]

الدعم الخليجي السخي الذي وصل إلى 18 مليار دولار في أول عام مالي فقط منذ 1 يوليه 2013 إلى نهاية يونيو 2014،[131] والذي ساهم جزئيًا في تخفيف أزمة نقص الطاقة وتهدئة سخط المواطنين، لم يكن بالتأكيد بدون مقابل. حيث يذكر تقرير نشرته جريدة «الشروق» في نوفمبر 2013، أن مصادر اقتصادية وسياسية مصرية وأجنبية قد أشارت إلى وجود «محادثات تجري بين القاهرة وأبو ظبي حول تغيير طبيعة الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الإمارات لمصر، من أجل تعظيم الاستفادة من هذه المساعدات وتحقيق نمو مستدام للاقتصاد المصرى يخرج البلاد من دائرة الاعتماد على المساعدات الخارجية». وفضلًا عن ذلك، فقد تم تحويل تلك «المحادثات» إلى تدخل فعلي في رسم السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث يضيف التقرير نقلًا عن أحد المصادر أن «الإمارات كلفت ماكنزى وبوز الآن، وهما اثنتان من أهم شركات الاستثمار والاستشارات الاقتصادية في العالم، بالعمل مع الحكومة المصرية لصياغة مشروع الإصلاح الاقتصادي في ضوء هذه المحددات، لتقوم الحكومة المنتخبة القادمة بالبدء في تنفيذه ربيع العام المقبل».[132]

من الواضح أن الدعم القوي، سواء على المستوى الاقتصادي والسياسي العام، أو تحديدًا في ملف البترول، كان بهدف إرساء قواعد نظام «قوي» قادر على إنهاء «عدم استقرار المنظومة التشريعية منذ الثورة»، الذي كان يعطل اتفاقات الدولة مع شركات البترول،[133] وقادر، وهذا هو الأهم، على إتمام تحرير أسعار الطاقة الذي تأخر تنفيذه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، نتيجة الخوف من تكرار الاحتجاجات الشعبية الواسعة من إلغاء سياسات دعم عمومية، وبالأخص على المواد البترولية، بالإضافة إلى تحريك أسعار الغاز التي ظلت ثابتة لسنوات طويلة.

وقد عادت الاستثمارات البترولية إلى التدفق بغزارة في النصف الثاني من 2013 لأول مرة منذ يناير 2011. وفي 2015 بدأ الإعلان عن سلسلة من تعديلات سعر

130 محمد جاد، فبراير 2017. سنوات الغلاء والنمو كما يتصورها «بلتون». جريدة المال.

131 محمد جاد، يوليه 2014. تحضير روح الجنرال مارشال. مدى مصر. https://www.madamasr.com/ar/2014/07/01/opinion/u/تحضير-روح-الجنرال-مارشال/

132 دينا عزت، نوفمبر 2013. موقع جريدة الشروق. الإمارات تموّل خطة للنهوض بالاقتصاد المصرى. http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17112013&id=d1d40a9d-de6a-4b06-8d10-df1da710125

133 نفس المصدر السابق

الغـاز في الاتفاقيـات مـع كل الـشركاء الأجانـب بحسـب الاتفاقيـات،[134] ووصـل السـعر الجديـد، بحسـب مـا هـو معلـن في يوليـه 2015، مـع شركتـي «إينـي» و«إديسـون»، عـلى سـبيل المثـال، إلى 5.88 دولارًا لـكل مليـون وحـدة حراريـة صعـودًا مـن 2.65 دولارًا، الـذي كان سـعر ثابتًـا لسـنوات طويلـة تحـت حكـم مبـارك[135].

هكـذا سـاهم قطـاع البـترول والـشركات الكـبرى بقـوة في تشـكيل مسـارات مـا بعـد 30 يونيـو الحاسـمة. وهكـذا سـاهموا في كتابـة عقـد اجتماعـي جديـد كليًـا في مـصر يقـوم عـلى أدوار مختلفـة جذريًـا للدولـة وللقطـاع الخـاص، بعـد عقـود طويلـة مـن برامـج دعـم واسـعة للدولـة واسـتثمار حكومـي.

لاحقًـا في نوفمـبر 2016، بـدأت الحكومـة المصريـة في تطبيـق إجـراءات تقشـفية عنيفـة ومتتابعـة بالاتفـاق مـع صنـدوق النقـد الـدولي. وكان التخلـص مـن الدعـم العمومـي عـلى الطاقـة بـكل أشـكالها، هـو الـشرط الأهـم مـن برنامـج التقشـف، إلى جانـب تحريـر سـعر الـصرف، حتـى أن تنفيذهـما بـدأ قبـل أيـام قليلـة مـن توقيـع اتفـاق القـرض كشرطـين أساسـيين للتوقيـع.[136] ورغـم أن اسـتمرار الدعـم العمومـي للطاقـة كان يحتـاج بالتأكيـد لإعـادة هيكلـة، إلا أن النمـط الـذي انتهجتـه الدولـة لرفعـه وقتهـا، صاحبـه كُلفـة اجتماعيـة عنيفـة أيضًـا تـضررت منهـا الفئـات الأكـثر فقـرًا. والمؤكـد أن هـذا الثمـن، الـذي تحملـت أعبـاءه شرائـح كبـيرة مـن المجتمـع المـصري، هـو نتيجـة لتنـازل الدولـة، منـذ عـام 1974، عـن المسـاهمة في النشـاط الاستكشـافي، باسـتثناء نشـاط شركتـي «ثـروة البـترول» و«العامـة للبـترول». إلا أن نشـاط هاتـين الشركتـين محـدود نسـبيًا، ولم يكـن يقـدر وحـده عـلى تحقيـق تـوازن في الإنتـاج وقـت الأزمـة، مـا أضعـف مـن القـدرة التفاوضيـة للدولـة مـع الـشركات الأجنبيـة.

ربمـا، ومـن يعلـم، لـو كانـت الدولـة أكـثر قـدرة عـلى السـيطرة عـلى التكنولوجيـا الخاصـة بالاسـتخراج، لسـاهم ذلـك في تغيـير المسـار الـذي جـرت عليـه الأمـور. لكـن مـن المهـم التأكيـد عـلى أن الدولـة لم تفقـد اليـد العليـا في تلـك الأزمـة لأسـباب تتعلـق بقطـاع البـترول فقـط، وإنمـا كانـت هنـاك عوامـل أخـرى نتجـت عـن عقـود مـن مراكمـة الريـع وإهـمال القطاعـات الإنتاجيـة، أدت إلى هشاشـة الاقتصـاد المـصري ككل في مواجهـة الأزمـات البتروليـة سـواء المحليـة أو العالميـة.

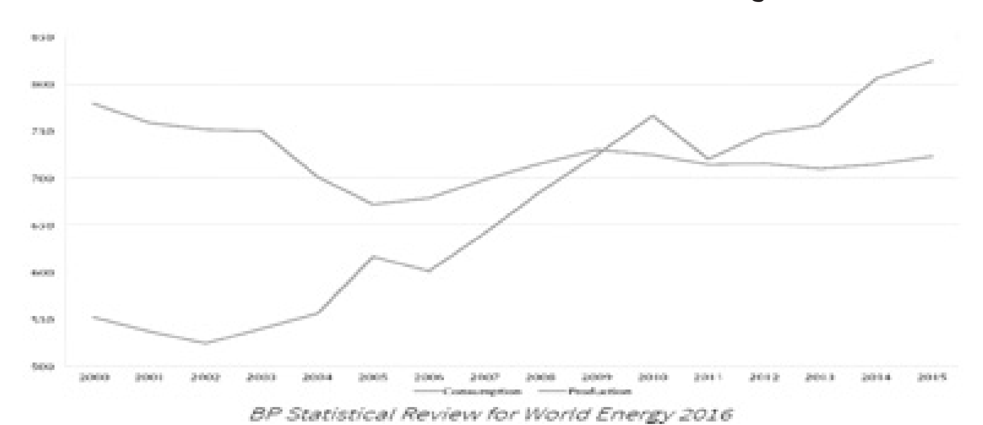
---

134 نفس المصدر السابق

135 الأهرام الاقتصادي نقلاً عن «رويترز»، يوليه 2015. مصر ترفع سعر شراء الغاز من «إيني» و«إديسون» الإيطاليتين أكثر من 100%. http://gate.ahram.org.eg/News/690551.aspx

136 مدى مصر، 3 نوفمبر 2016. تمهيدًا لقرض الصندوق..رفع أسعار المواد البترولية بما بين 30.5% و46%. https://www.madamasr.com/ar/2016/11/03/news/اقتصاد/تمهيدًا-لقرض-الصندوق-رفع-أسعار-المواد/

الشكل (6): يوضح تطور الإنتاج (بالأحمر) والاستهلاك (بالأزرق)، والسنة التي تحولت فيها مصر من منتج إلى مُصدر (ألف برميل يوميا) .



القطاعان الخاص المصري والأجنبي يعودان إلى صناعة التكرير

قطاع التكرير هو بالتأكيد أحد أهم مراحل الصناعة البترولية، فالمنتجات البترولية المكررة هي الأشكال المختلفة للمواد النهائية التي تستخدم في كافة أنواع الاستخدامات اليومية للطاقة. وامتلاك الدولة لمعامل تكرير أكثر، يعني قدرة أكبر على تلبية احتياجات السوق، واعتمادًا أقل على استيراد المنتجات البترولية الأساسية بالعملة الصعبة.

لذا فإن ضعف القدرة التكريرية في مصر هو أحد أسباب أزمة الطاقة وارتفاع كلفتها، نتيجة لاستيراد كميات كبيرة من المنتجات المكررة بالأسعار العالمية، وبيعها في السوق المحلي بالسعر المدعم.

وتعد صناعة التكرير في مصر الأكبر في إفريقيا،[137] والثانية في الشرق الأوسط بعد السعودية،[138] لكن هيكلها ما زال يعتمد بدرجة كبيرة على القاعدة الصناعية التي بناها عبد الناصر. فإلى جانب معمل «آبار الزيوت» المؤمَم، لدينا سبعة معامل تكرير تم بناؤهم في الحقبة الناصرية.[139] وهناك أراء تذهب إلى أن تطوير تلك المعامل تم تعطيله عن قصد في حقبة مبارك، بل وتخسيرها عمدًا في أحيان أخرى، من أجل فتح الطريق للقطاع الخاص للدخول إلى الصناعة،[140] وهو ما حدث بالفعل

137 سكاي نيوز، 28 مايو 2018، عملاق الطاقة في إفريقيا.. تقرير أميركي يكشف ثروات مصر.

138 المستقبل البترولي، 6 مارس 2017. مصر رائدة التكرير في الشرق الأوسط تحتاج إلى 3 معامل أخرى.

139 American chamber of commerce in Egypt. Oil; From upstream to downstream.
https://www.amcham.org.eg/publications/industry-insight/issue/4/Oil-From-Upstream-to-Downstream

140 مقابلة أجراها الباحث مع وزير البترول الأسبق أسامة كمال - يوليه 2018.

مـن خـلال المعمـل الثامـن.

تملـك المعمـل الثامـن –أحدثهـم- شركـة الـشرق الأوسـط لتكريـر البـترول (MIDOR) التـي أسسـها رجـل الأعـمال المـصري، حسـين سـالم عـام 1994 -عـبر شركتـه السـويسرية «ماسـكا»- مـع الإسرائيـلي يوسـف مايمـان. وقـد بـاع الاثنـان الشركـة لاحقًـا للحكومـة، في قضيـة فسـاد معروفـة، تمـت فيهـا محاكمـة سـالم، ليـس فقـط عـلى صفقـة بيعهـا، وإنمـا الفسـاد المتعلـق بإنشـائها أيضًـا.[141] وحاليًـا تملـك الشركـة العامـة للبـترول 78% مـن ميـدور، وتملـك إنبـي 10%، و10% أخـرى لبتروجيـت، و2% لبنـك قنـاة السـويس،[142] وتصـل طاقـة المعامـل مجتمعـة إلى 722 ألـف برميـل يوميًـا، ووصـل معـدل الاسـتخدام في 2015 إلى 568 ألـف برميـل بنسـبة 81%[143].

شـهدت عمليـة تطويـر صناعـة التكريـر مؤخـرًا عـودة رأس المـال الأجنبـي لأول مـرة منـذ السـتينيات، وشـهدت أيضًـا عـودة رأس المـال المـصري الخـاص إلى هـذا المجـال. ويمكـن في هـذا السـياق أن نطلـق عـلى رجـل الأعـمال أحمـد هيـكل، عبـود باشـا هـذا العـصر، فرئيس مجموعـة «القلعـة» لديـه شـغف بقطـاع البـترول يذكرنـا بالباشـا القديـم. وقـد أتـاح لـه اتجـاه الدولـة للتخـارج مـن سياسـات الدعـم المعمـم «فرصـة لا تـأتي إلا مـرة واحـدة في العمـر»، للاسـتثمار في قطاعـات مثـل الطاقـة والميـاه والمرافـق[144].

تناقـض المصالـح بـين رجـل أعـمال مـن طـراز هيـكل، وسياسـات الدعـم المعمـم، لا ينتـج فقـط عـن مسـاهمة الدعـم في زيـادة عجـز الموازنـة وحرمـان الاسـتثمار مـن نفقـات مثـل البنيـة الأساسـية، وغيرهـا مـن النتائـج السـلبية لسياسـات الدعـم التـي يـروج لهـا رجـال الأعـمال، وإنمـا ينتـج أيضًـا عـن كونـه يسـتثمر في تكريـر المنتجـات البتروليـة. فعندمـا يكـون زبونـك الوحيـد هـو الهيئـة العامـة للبـترول، سـيكون مـن الأفضـل لـك أن تطمـئن إلى أنـه سـوف يسـدد لـك مسـتحقاتك.

فبعـد تحريـر أسـعار الوقـود، لـن تصبـح الهيئـة أمـام معضلـة سـد الفجـوة بـين السـعر الحـر للمنتجـات البتروليـة، الذي تشـتري بـه البنزين والسـولار مـن شركات التكرير، والسـعر المدعـم الـذي تبيـع بـه هـذه المنتجـات للمواطنـين. عندمـا لا يكـون هنـاك دعـم، سـتصبح

---

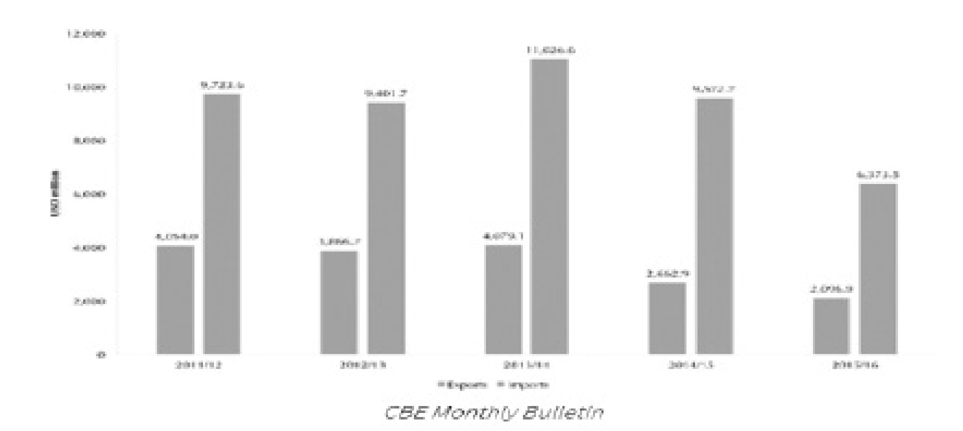
141 أسامة دياب وأوليفييه لونجشو، 2017. جَمع سالم، قصة جمع سالم لثروته في سويسرا وعودتها إليه بعد سنوات التجميد.
https://eipr.org/press/2017/10/%D9%AC%D8%D9%8E%D9%85%D9%A7%D8%B3%D8%-9%B8%D9%92%D9%84%D8%85

142 الموقع الرسمي لشركة ميدور. http://www.midor.com.eg/Pages/About/Shareholders.aspx?HPNAvId=2&PNAvId=33

143 American chamber of commerce in Egypt. Oil; From upstream to downstream.
https://www.amcham.org.eg/publications/industry-insight/issue/4/Oil-From-Upstream-to-Downstream

144 محمد جاد، مارس 2015. القلعة تتطلع لمستقبل من الأرباح في ظل سياسات تحرير الدعم والسماح للقطاع الخاص بتوفير الطاقة. أصوات مصرية.
http://www.aswatmasriya.com/news/details/36557

عمليــة إنتــاج المحروقــات في مــصر مســألة تجاريــة بحتــة، وهــي الفرصــة التــي أصبحــت ســانحة أمــام المســتثمرين للدخــول والإنتــاج وتلبيــة الطلــب المتنامي عــلى المحروقــات، دون أي قلــق مــن التعــثر في الســداد مــن قبــل الهيئــة العامــة للبــترول.



الشكل (7): الفرق بين صادرات (الأزرق) وواردات (البرتقالي) مصر من المنتجات البترولية بالمليون دولار.

في ســبتمبر 2014، أعلنــت الحكومــة عــن خطــة اســتثمارية قدرهــا 12.5 مليــار دولار تمتــد إلى ســت ســنوات، بهــدف إضافــة 1.7 مليــون برميــل يوميًــا للطاقــة الإنتاجيــة في مــصر. وفي إطــار هــذه الخطــة، ســتحصل ميــدور عــلى 1.4 مليــار دولار لرفــع قدرتهــا التكريريــة مــن 100 إلى 160 ألــف برميــل يوميًــا. وحســب تصريحــات رئيســها، فــإن تحالفًــا ضــم كل مــن كريــدي أجريكــول (Credit Agricole) وسي دي بي الإيطــالي (CDP Italy) وبي إن بي باريبــا (BNP Paribas) قــد وقــع معهــا بالفعــل اتفــاق تمويــل قــدره 1.2 مليــار دولار أمريــكي، وهــو مــا جــاء مخالفًــا للتوقعــات بــأن 40% مــن إجــمالي توســيع الطاقــة الإنتاجيــة للشركــة ســتقوم بــه الحكومــة و60% للقطــاع الخــاص[145].

وســوف يســاهم معمــل تكريــر مســطرد بطاقتــه التكريريــة الجديــدة أيضًــا، ومــن المقــدر أن يعمــل بطاقــة إنتــاج 145 ألــف برميــل يوميًــا، وســيتم توســيعه وزيــادة طاقتــه الإنتاجيــة بمقــدار 84 ألــف برميــل يوميًــا، وبتكلفــة تصــل إلى 3.7 مليــار دولار. وتتــوزع تكلفــة تطويــره عــلى الشركــة المصريــة العامــة للبــترول، وقطــر للبــترول، ومجموعــة القلعة القابضــة التــي يملكهــا أحمــد هيــكل، ومؤسســة التمويــل الدوليــة، الــذراع الاســتثمارية للبنــك الــدولي (باســتثمارت قيمتهــا 85 مليــون دولار) وبنــك التنميــة الهولنــدي (29 مليــون دولار) ومؤسســة الاســتثمار الألمانيــة (Germany's DEG) باســتثمار قــدره 26

145 IBID

مليون دولار. وقد انتهت نحو 85% من أعمال التطوير في مارس 2016، ومن المتوقع أن تبيع وحدة التكرير الجديدة الخام المُكرر إلى الشركة العامة بالأسعار العالمية[146].

أما مشروع التوسعة الثالث، فيهدف إلى زيادة إنتاج معمل أسيوط (47 ألف برميل يوميًا) بنحو 9,300 برميل يوميًا، واستثمار قدره 1.5 مليار دولار.[147]

الحديث عن أن دعم الطاقة يمثل عقبة في طريق «خصخصة» شركات قطاع البترول، وفرص رجال الأعمال في الاستثمار والمنافسة العادلة، ليس جديدًا وإنما عمره أكثر من عشر سنوات، منذ طرح 20% من أسهم شركتي الإسكندرية للزيوت المعدنية «أموك»، وسيدي كرير في البورصة عام 2004. وكانت لا تزال تُسمى خصخصة في ذلك الوقت، حتى في المقابلات الرسمية وعناوين الجرائد،[148] قبل إعادة تسميتها «برنامج طروحات» في الوقت الحالي. وربما تأبى الحكومة حاليًا أن تطلق عليه مصطلح «خصخصة»،[149] بسبب السمعة السيئة للمصطلح، الذي ارتبط بتشريد العمال، وإهدار المال العام، والتعاقدات الفاسدة. ويُذكر أن تقريرًا جديدًا صدر في إبريل 2018، أشار إلى تورط هيكل و»القلعة» في عملية تجنب ضريبي واسعة في مصر، باستخدام 38 شركة مسجلة في ملاذات ضريبية.[150] وهي واقعة تلقي الضوء على شخصية «عبود» باشا هذا العصر.

146 IBID

147 IBID.

148 جريدة المال، الأحد 24 سبتمبر 2006. دعم الطاقة.. هل يعوق خصخصة شركات البترول؟
http://www.almalnews.com/Story/147416/14/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9---%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D9%82-%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D8%9F

149 جريدة الوطن، الأحد 8 إبريل 2018. الوزراء: طرح شركات البترول بالبورصة ليس خصخصة.
https://www.elwatannews.com/news/details/3254170

150 Veils of Secrecy, Evaluating the IFC's role in enhancing tax and ownership transparency in development projects. The Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR). Case study 3, By Abdelhamid Mekawy. P 23 - 25.
https://eipr.org/en/publications/veils-secrecy-evaluating-ifcs-role-enhancing-tax-and-ownership-transparency-development

خاتمة:

نُشر في إحدى الجرائد الخاصة في يوليه 2018 خبر بعنوان: «هجوم عربي على سوق الحديد المصرية». ينقل الخبر عن مصدر مُجّهل بسوق الحديد، أن هناك شركات سعودية، وعمانية، ويونانية، تمكنت من التسجيل في هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتوريد كميات ضخمة من الحديد إلى السوق المصرية. ضمت كل من «سابك» و»الراجحي» السعوديتين، و»شديد» العمانية، بالإضافة إلى «سيدينور» اليونانية. وبحسب الخبر، يزعم العضو المنتدب لمجموعة السويس للصلب، أن دعم الغاز في السعودية ساهم في تخفيض تكلفة طن الحديد السعودي الداخل إلى السوق المصري بنحو 80 دولارًا، مقارنة بالطن المصري، حيث تحصل المصانع السعودية على الغاز من الحكومة السعودية بسعر مدعم هو 1.25 دولارًا للمليون وحدة حرارية، في حين يحصل المصنعون المصريون عليه من الحكومة المصرية بسعر 7 دولارات للمليون وحدة حرارية.[151]

بناءً عليه طالب المصدر المُجّهل بفرض رسوم جمركية على كافة واردات الحديد، وأضاف أنه: «من الطبيعي أن تكون أسعارهم أقل من أسعارنا المحلية نظرًا لحصولهم على الغاز بأقل من مصر، ما يحدث حاليًا ليس منافسة عادلة، نحن نتحمل أعباء كبيرة في الفترة الأخيرة بعد زيادة الكهرباء وأسعار الوقود». أما العضو المنتدب في السويس للصلب فقد تحدث عن الفرق بين أسعار الغاز، في إشارة منه أيضًا إلى الاعتراض على الرفع الجزئي للدعم عن أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستهلاك.

دعم الطاقة هو بلا شك أكثر أنواع الدعم إشكالية، وقد تناوله عدد لا يحصى من الكتابات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات حتى الآن، من حيث عدم رشادته المالية ولا كفاءته الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً المواد البترولية. وقد أشار كثيرون إلى أنه يمثل أعباء مالية كبيرة على الدولة، في حين أن الطبقات الأغنى تستحوذ على الجانب الأكبر منه. ذلك أيضًا صحيح تمامًا، إذا كنا نتحدث فقط عن دعم البنزين، أما دعم البوتاجاز، والسولار، والكهرباء، والديزل، فيستفيد منهم عشرات الملايين من الفقراء يوميًا في منازلهم، وفي خدمات المترو، والسكة الحديد، والمواصلات العامة، والميكروباصات.

---

151 موقع جريدة الوطن، الإثنين 2 يوليه 2018. هجوم عربي على سوق الحديد المصرية، والمصانع تطالب بفرض رسوم حمائية.
https://www.elwatannews.com/news/details/3489238

أما حجم الاستفادة التي يحققها الفقراء، والشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى، من دعم مصانع الحديد والأسمنت والسيراميك، فتحتاج دراستها إلى تحديد رقمي لمبيعات المصانع للقطاعات المختلفة (ما هو نصيب كل قطاع: العقارات السكنية، البنية التحتية، المصانع، إلخ.) لكن غالبًا يستحوذ قطاع العقارات السكنية على النصيب الأكبر سنويًا. في هذه الحالة، ومن أجل تحديد الفئات المستفيدة من دعم الطاقة الموجه للمصانع كثيفة الاستهلاك، لابد من تحديد حجم الاستثمار في الإسكان الاجتماعي، مقابل حجم الاستثمار في المشاريع السكنية الاستثمارية، والكومباوندات، والقرى السياحية. ورغم أننا لم نتعرض في هذا الفصل إلى تحديد هذه الأرقام وتحليلها، إلا أن الأمر واضح لكل من يعيش في مصر، ولا يحتاج لإثبات، فالاستثمار العقاري موجه بشكل رئيسي لبناء المساكن عالية التكلفة. أي أن دعم الطاقة الموجه للصناعات المشار إليها، يصب في نهاية المطاف لصالح الفئات الاجتماعية الميسورة والأعلى دخلاً.

لقد تبنت الدولة على الدوام خطاب مفاده أن المستفيد من دعم الطاقة والمواد البترولية هم الأغنياء وفقط، وهو خطاب به أوجه خلل واضحة أشرنا إليها سابقًا. إلا أن ما منح هذا الخطاب قوة إعلامية، هو أن الخطاب المضاد له اقتصر على الحديث عن دعم البنزين، فالمتضرر الرئيسي من رفع الدعم عن البنزين هو الطبقات الوسطى الأكثر قدرة على التعبير عن نفسها، ما ساعد على تهميش الحديث حول بنود الوقود الأخرى، التي تمس الفقراء، والتي كانت حجج الدولة بشأن رفع الدعم عنها ضعيفة للغاية.

ولا مجال هنا للحديث عن أنماط الاستهلاك المختلفة للطبقات المختلفة، ومدى استحقاق أي منها للدعم، رغم أهمية ذلك. لكن عمومًا إذا كان الخطاب الإعلامي المعادي للدعم يقصر الحديث دائمًا على دعم البنزين الذي تستخدمه السيارات الخاصة، فلابد من طرح السؤال عن: مدى نجاح الدولة في توفير وسائل مواصلات آمنة وآدمية، وذات كفاءة جيدة، لمختلف المواطنين، كلٍ على حسب دخله؟

الخطاب الحكومي حول الضرر من دعم المواد البترولية، هو -بدرجة كبيرة- خطاب فني، حول تأثير الدعم على عجز الموازنة والموارد الدولارية والميزان التجاري وغيرها. وهو خطاب، وإن كان صحيحًا على المستوى الفني، فإنه يعطي انطباعًا بأن الدولة هي الأخرى مجرد فاعل فني وتقني في المجتمع، وهذا بالتأكيد أبعد ما يكون عن الصحة والواقع. فالدولة فاعل سياسي يعبر عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل طبقة وفئة، بحسب قدرة كل من الطبقات والفئات المختلفة على التنظيم وعلى بلورة مصالحها والضغط من أجل تحقيقها. لقد قامت الدولة

بتحميل الطبقات الأفقر كُلفة رفع الدعم عن المواد البترولية، بسبب عدم تمييزها إيجابيًا بين الاستخدامات المختلفة للمواد البترولية.

بينما تعطينا الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثالًا لعدم استعداد كارتلات البيزنس المصرية لأن تتحمل كُلفة تحرير السوق، إلا إذا كان تحرير الأسعار سيعمل في مصلحة زيادة أرباحها. فما نُسب على لسان المنتمين إلى صناعة الحديد من مطالبتهم بجمارك ودعم، يمثل تناقضًا صارخًا مع قواعد السوق الحر، التي ينادي بها رجال الأعمال هؤلاء أنفسهم.

إلا أن مطالب رجال الأعمال انعكست في قرارات الزيادة الأخيرة -منتصف 2018- هكذا صرح وزير الصناعة الجديد في أغسطس أنه: «يبذل جهودًا مستمية لتأجيل أى قرار يستهدف خفض دعم الصناعة في الوقت الحالى لإعطائها فرصة للتعافي».[152] هذا بينما لم يحصل المستهلك المنزلي، ومستخدم المواصلات الجماعية، على أية فرصة هو الآخر للتعافي من القرارات القاسية والمتتابعة، التي أثرت بشكل هائل على مستوى الأجور الحقيقية منذ منتصف 2013.

جانب آخر من الضروري الإشارة إليه، هو عدم استعداد تلك القطاعات الصناعية على تحمل دورها الاقتصادي والاجتماعي أو ما يسمى ب»كُلفة الدولة». حيث تراجع التحصيل الضريبي من أرباح الشركات إلى 10% من إجمالي الحصيلة الضريبية في نهاية العام المالي 2017/2016، نتيجة تركيبة من الامتيازات الضريبية والتهرب والتجنب الضريبي.

وبخلاف الحصيلة الضريبية، اعترضت أيضًا مصانع الحديد والأسمنت -التي تطالب بجمارك وطاقة مدعمة- على دفع 20 جنيهًا عن كل طن أسمنت، و50 جنيهًا عن كل طن حديد، كرسوم للتأمين الصحي، طبقًا لقانون التأمين الصحي الشامل الجديد. بل وهددت بوضوح على لسان المدير التنفيذى لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، وغيره من أعضاء مجالس الشركات الكبرى، بأن أية زيادة في التكلفة على المصانع ستعد جزءًا من تكلفة الإنتاج وسيجرى تحميلها على المستهلك في النهاية.[153] يريد رجال الأعمال إذن أن تنسحب الدولة، حتى تتحقق المنافسة العادلة، ويريدون أيضًا أن تتدخل بمنحها إياهم امتيازات ضريبية، وغير مستعدين في ذات الوقت على المساهمة بنصيب عادل في تمويل البرامج الصحية!

---

152 موقع جريدة الشروق، 22 أغسطس 2018. وزير الصناعة طارق قابيل لـ«الشروق»: أبذل جهودًا مستمية لتأجيل أى قرار يستهدف خفض دعم الصناعة في الوقت الحالى.

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22082017&id=25a1bdea-45fc-40e3-a27e-62c889b7abd4

153 البوابة نيوز، 2 ديسمبر 2017. التأمين الصحي الشامل.. «الأسمنت والدواء» ترفض الرسوم الجديدة «ملف».

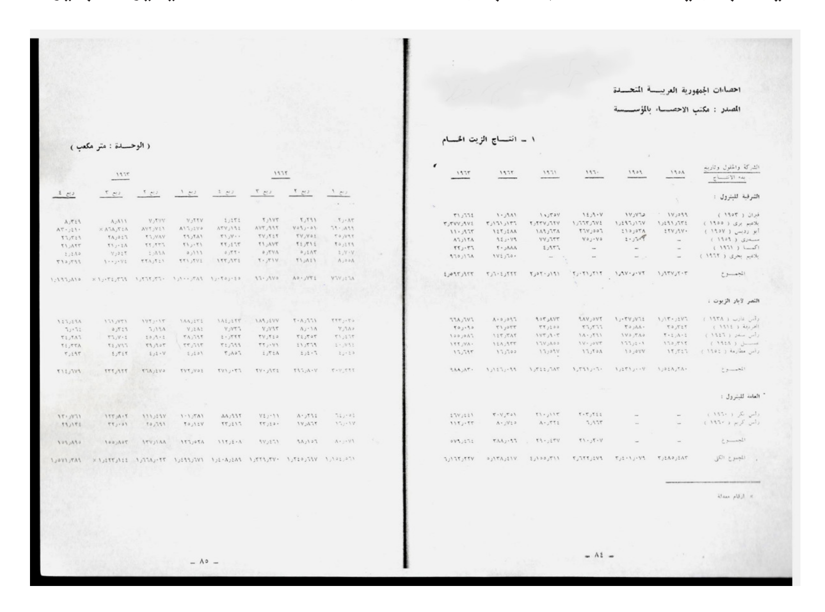
http://www.albawabhnews.com/2829343

وربما سنجد أفضل تعبير عن تناقض موقف رجال الأعمال من دور الدولة في كلمات بليث (مارك بليث، 2013)، عبر دراسته لأعمال ثلاثة من أهم الاقتصاديين الليبراليين حول دور الدولة، هم جون لوك، وديفيد هيوم، وآدم سميث: «مشكلة الدولة في الفكر الليبرالي أنها لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يراد دفع تكلفتها».[154]

154 مارك بليث، 2016. الترجمة العربية. التقشف، تاريخ فكرة خطرة. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. ص 135.

المرفقات:

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966



احصاءات الجمهورية العربية المتحدة

المصدر : مكتب الاحصاء بالمؤسسة

١ ـ انتاج الزيت الخام

الشركة والحقول وتاريخ بدء الانتاج	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الشرقية للبترول :						
فيران (١٩٥٣)	١٧ر٥٩٩	١٧ر٧٦٥	١٤ر٩٠٧	١٠ر٣٥٧	١٠ر٩٨١	٣١ر٦٦٤
بلاعيم برى (١٩٥٥)	١ر٤٩١ر٦٣٤	١ر٤٩٦ر١٦٧	١ر٦٦٣ر٦٧٤	٢ر٢٣٧ر٦٢٧	٢ر١٦١ر١٣٦	٣ر٣٧٧ر٩٧٤
أبو رديس (١٩٥٧)	٤٢٧ر٩٧٠	٤١٥ر٥٣٨	٢٦٧ر٥٥٦	١٨٩ر٦٣٨	١٤٢ر٤٨٨	١١٠ر٩٦٣
سدرى (١٩٥٩)	—	٤٠ر٦٠٢	٧٥ر٠٧٥	٧٧ر٦٣٣	٩٤ر٠٧٩	٨٦ر١٢٨
اكمـا (١٩٦١)	—	—	—	٤ر٩٣٦	٢٠ر٨٨٨	٢٢ر٠٣٦
بلاعيم بحرى (١٩٦٢)	—	—	—	—	١٧٤ر٦٥٠	٩٦٥ر١٦٨
المجمـوع	١ر٩٣٧ر٢٠٣	١ر٩٧٠ر٠٧٢	٢ر٠٢١ر٣١٢	٢ر٥٢٠ر١٩١	٢ر٦٠٤ر٢٢٢	٤ر٥٩٣ر٩٢٣
النصر لآبار الزيوت :						
رأس غارب (١٩٣٨)	١ر١٣٠ر٤٧٦	١ر٠٣٧ر٧٦٤	٩٨٧ر٥٧٢	٩٥٣ر٨٧٣	٨٠٥ر٥٩٦	٦٩٨ر٦٧٦
الغردقة (١٩١٤)	٣٥ر٣٤٢	٣٥ر٨٨٠	٣٦ر٣٦٦	٣٢ر٤٥٥	٣١ر٥٣٣	٢٥ر٠٩٥
رأس سدر (١٩٤٦)	٢٠٤ر٨٠٤	١٧٥ر٣٨٥	١٨٠ر٢٩١	١٧٣ر٩٠٣	١٤٣ر٣٨٢	١٥٥ر٥٨٦
عسـل (١٩٤٨)	١٦٥ر٣١٢	١٦٦ر٤٠١	١٧٠ر٥٧٣	١٦٧ر٨٥٥	١٤٨ر٩٣٣	١٢٢ر٧٨٠
رأس مطارمة (١٩٥٤)	١٢ر٣٤٦	١٥ر٥٧٧	١٦ر٢٥٨	١٦ر٥٩٧	١٦ر٦٥٥	١٦ر٦٩٣
المجمـوع	١ر٥٤٨ر٢٨٠	١ر٤٣١ر٠٠٧	١ر٣٩١ر٠٦٠	١ر٣٤٤ر٦٨٣	١ر١٤٦ر٠٩٩	٩٨٨ر٨٣٠
العامة للبترول : *						
رأس بكر (١٩٦٠)	—	—	٢٠٣ر٣٤٤	٢١٠ر١١٣	٣٠٧ر٣٥١	٤٦٧ر٤٤١
رأس كريم (١٩٦٠)	—	—	٦ر٩٦٣	٨٠ر٣٢٤	٨٠ر٧٤٥	١١٢ر٠٢٣
المجمـوع	—	—	٢١٠ر٣٠٧	٢٩٠ر٤٣٧	٣٨٨ر٠٩٦	٥٧٩ر٤٦٤
المجموع الكلى	٣ر٤٨٥ر٤٨٣	٣ر٤٠١ر٠٧٩	٣ر٦٢٢ر٤٧٩	٤ر١٥٥ر٣١١	٥ر١٣٨ر٤١٧	٦ر١٦٢ر٣٢٧

* ارقام معدلة

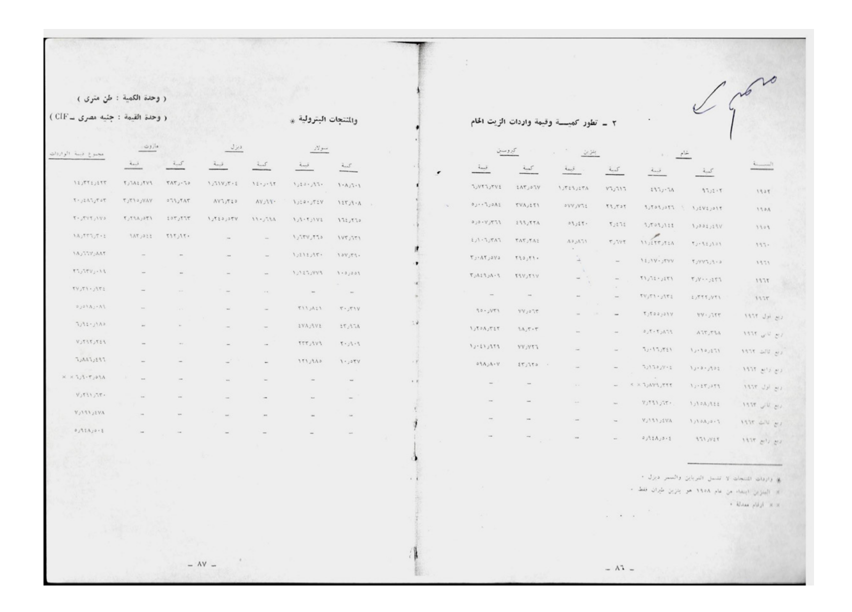
— ٨٤ —

(الوحـدة : متر مكعب)

الشركة والحقول	١٩٦٢ ربع ١	١٩٦٢ ربع ٢	١٩٦٢ ربع ٣	١٩٦٢ ربع ٤	١٩٦٣ ربع ١	١٩٦٣ ربع ٢	١٩٦٣ ربع ٣	١٩٦٣ ربع ٤
فيران	٢ر٠٨٣	٢ر٢٩١	٢ر١٧٣	٤ر٤٣٤	٧ر٢٢٧	٧ر٢٧٧	٨ر٨١١	٨ر٣٤٩
بلاعيم برى	٦٩٠ر٨٩٩	٧٥٩ر٠٥١	٨٧٣ر٩٩٣	٨٣٧ر١٩٤	٨١٦ر٤٧٥	٨٧٢ر٧٤١	× ٨٦٨ر٣٤٨	٨٣٠ر٤١٠
أبو رديس	٣٥ر٧٩٢	٣٧ر٧٥٤	٣٧ر٢٤٢	٣١ر٧٠٠	٢٩ر٢٨١	٢٦ر٧٨٧	٢٨ر٥٤٦	٢٦ر٣٤٩
سدرى	٢٥ر٤٢٩	٢٤ر٣١٤	٢١ر٨٧٣	٢٢ر٤٦٣	٢١ر٠٢١	٢٢ر٢٣٦	٢١ر٠٤٨	٢١ر٨٢٣
اكما	٤ر٧٠٧	٥ر١٨٣	٥ر٣٧٨	٥ر٢٢٠	٥ر١١١	٤ر٨١٨	٧ر٥٤٢	٤ر٤٨٥
بلاعيم بحرى	٨ر٥٥٨	٢١ر٨٤١	٢٠ر٣١٧	١٢٣ر٩٣٤	٢٢١ر٢٧٤	٢٢٨ر٢٤١	١٠٠ر٠٧٤	٣١٥ر٣٩٩
المجموع	٧٦٧ر٤٦٨	٨٥٠ر٧٣٤	٩٦٠ر٩٧٥	١ر٠٢٥ر٠٤٥	١ر١٠٠ر٣٨٩	١ر٢٦٢ر٣٦٠	× ١ر٠٣٤ر٣٦٩	١ر١٩٦ر٨١٥
رأس غارب	٢٢٣ر٠٣٥	٢٠٨ر٦٦١	١٨٩ر٤٧٧	١٨٤ر٤٢٣	١٨٨ر٤٣٤	١٧٢ر٠١٣	١٦١ر٧٣١	١٤٦ر٤٩٨
الغردقة	٧ر٩٨٥	٨ر٠١٨	٧ر٧٩٣	٧ر٧٣٦	٧ر٤٨٤	٦ر١٩٨	٥ر٣٤٩	٦ر٠٦٤
رأس سدر	٣١ر٤٦٣	٣٤ر٣٥٣	٣٧ر٢٤٥	٤٠ر٣٣٣	٣٨ر٦٩٢	٤٥ر٩٠٤	٣٦ر٧٠٤	٣٤ر٢٨٦
عسل	٤٠ر٧٤٤	٤١ر٣٦٩	٣٣ر٠٧١	٣٤ر٦٩٩	٣٣ر٦٩٣	٢٩ر٩٥٣	٢٤ر٧٩٦	٢٤ر٣٣٨
رأس مطارمة	٤ر٠٤٥	٤ر٤٠٦	٤ر٣٤٨	٣ر٨٥٦	٤ر٤٥١	٤ر٤٠٧	٤ر٣٤٢	٣ر٤٩٣
المجموع	٣٠٧ر٢٣٢	٢٩٦ر٨٠٧	٢٧٠ر٩٣٤	٢٧١ر٠٣٦	٢٧٢ر٧٥٤	٢٦٨ر٤٧٥	٢٣٢ر٩٢٣	٢١٤ر٦٧٩
رأس بكر	٦٤ر٠٥٤	٨٠ر٢٩٤	٧٤ر٠١١	٨٨ر٩٩٢	١٠١ر٣٨١	١١١ر٤٩٧	١٢٣ر٨٠٢	١٣٠ر٧٦١
رأس كريم	١٦ر٠١٧	١٧ر٨٦٢	٢٣ر٤٥٠	٢٣ر٤١٦	٢٥ر١٤٧	٢٥ر٦٩١	٣٢ر٠٥١	٢٩ر١٣٤
المجموع	٨٠ر٠٧١	٩٨ر١٥٦	٩٧ر٤٦١	١١٢ر٤٠٨	١٢٦ر٥٢٨	١٣٧ر١٨٨	١٥٥ر٨٥٣	١٥٩ر٨٩٥
المجموع الكلى	١ر١٥٤ر٥٦١	١ر٢٤٥ر٦٩٧	١ر٣٢٩ر٣٧٠	١ر٤٠٨ر٤٨٩	١ر٤٩٩ر٦٧١	١ر٦٦٨ر٠٢٣	× ١ر٤٢٢ر١٤٤	١ر٥٧١ر٣٨٩

— ٨٥ —

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966



٢ ـ تطور كميـة وقيمة واردات الزيت الخام والمنتجات البترولية *

(وحدة الكمية : طن مترى)

(وحدة القيمة : جنيه مصرى ـ CIF)

السنة	خام كمية	خام قيمة	بنزين كمية	بنزين قيمة	كيروسين كمية	كيروسين قيمة
١٩٥٢	٩٦ر٤٠٢	٤٩٦ر٠٦٨	٧٦ر٦١٦	١ر٣٤٩ر٤٣٨	٤٨٣ر٥٦٧	٦ر٧٢٦ر٣٧٤
١٩٥٨	١ر٤٧٤ر٥١٢	٩ر٢٥٩ر٥٢٦	٢٩ر٣٥٢	٥٧٧ر٧٦٤	٣٧٨ر٤٢١	٥ر٠٠٦ر٥٨٤
١٩٥٩	١ر٥٥٤ر٤٩٧	٩ر٢٥٩ر١٤٤	٢ر٤٦٤	٥٩ر٤٢٠	٤٩٩ر٢٢٨	٥ر٥٠٧ر٣٦٦
١٩٦٠	٢ر٠٩٤ر١٥١	١١ر٤٢٣ر٢٤٨	٣ر٦٧٢	٨٥ر٨٦١	٣٨٣ر٢٨٤	٤ر١٠٦ر٣٨٦
١٩٦١	٢ر٧٧٦ر٩٠٥	١٤ر١٧٠ر٢٧٧	—	—	٢٩٥ر٢١٠	٣ر٠٨٢ر٥٧٥
١٩٦٢	٣ر٧٠٠ر٤٢٦	٢١ر٦٤٠ر٤٣١	—	—	٢٩٧ر٢١٧	٣ر٨٤٩ر٨٠٩
١٩٦٣	٤ر٣٣٢ر٧٢١	٢٧ر٣١٠ر٩٣٤	—	—	—	—
ربع أول ١٩٦٢	٧٧٠ر٦٢٣	٢ر٢٥٥ر٥١٧	—	—	٧٧ر٥٦٣	٩٥٠ر٧٣١
ربع ثانى ١٩٦٢	٨٦٣ر٢٩٨	٥ر٢٠٢ر٨٦٩	—	—	٩٨ر٣٠٣	١ر٢٥٨ر٣٤٢
ربع ثالث ١٩٦٢	١ر٠١٥ر٤٦١	٦ر٠١٦ر٣٤١	—	—	٧٧ر٧٢٦	١ر٠٤١ر٩٢٩
ربع رابع ١٩٦٢	١ر٠٥٠ر٩٥٤	٦ر١٦٥ر٧٠٤	—	—	٤٣ر٦٢٥	٥٩٨ر٨٠٧
ربع أول ١٩٦٣	١ر٠٤٣ر٥٢٩	× × ٦ر٨٧٩ر٣٢٢	—	—	—	—
ربع ثانى ١٩٦٣	١ر١٥٨ر٩٤٤	٧ر٢٩١ر٦٣٠	—	—	—	—
ربع ثالث ١٩٦٣	١ر١٥٨ر٥٠٦	٧ر١٩١ر٤٧٨	—	—	—	—
ربع رابع ١٩٦٣	٩٦١ر٧٤٢	٥ر٩٤٨ر٥٠٤	—	—	—	—

* واردات المنتجات لا تشمل التربانين والسمر ديزل .

× البنزين ابتداء من عام ١٩٥٨ هو بنزين طيران فقط .

× × ارقام معدلة .

— ٨٦ —

السنة	سولار كمية	سولار قيمة	ديزل كمية	ديزل قيمة	مازوت كمية	مازوت قيمة	مجموع قيمة الواردات
١٩٥٢	١٠٨ر٦٠١	١ر٤٥٠ر٩٦٠	١٤٠ر٠٩٢	١ر٦١٧ر٣٠٤	٣٨٣ر٠٦٥	٢ر٦٨٤ر٢٧٩	١٤ر٣٢٤ر٤٢٣
١٩٥٨	١٤٣ر٩٠٨	١ر٤٥٠ر٣٤٧	٨٧ر٩٩٠	٨٧٦ر٣٤٥	٥٦٩ر٢٨٣	٣ر٣١٥ر٧٨٧	٢٠ر٤٨٦ر٣٥٣
١٩٥٩	١٦٤ر٣٦٥	١ر٩٠٢ر١٧٤	١١٠ر٦٩٨	١ر٢٤٥ر٥٣٧	٤٥٣ر٢٦٣	٢ر٢٩٨ر٥٣١	٢٠ر٢٧٢ر١٧٥
١٩٦٠	١٧٣ر٦٣١	١ر٦٣٧ر٣٩٥	—	—	٢١٢ر١٢٠	٩٨٢ر٥٤٤	١٨ر٢٣٦ر٣٠٤
١٩٦١	١٥٧ر٣٩٠	١ر٤١٤ر٩٣٠	—	—	—	—	١٨ر٦٦٧ر٨٨٢
١٩٦٢	١٠٥ر٥٥١	١ر١٤٦ر٧٧٩	—	—	—	—	٢٦ر٦٣٧ر٠١٩
١٩٦٣	—	—	—	—	—	—	٢٧ر٣١٠ر٩٣٤
ربع أول ١٩٦٢	٣٠ر٣١٧	٣١١ر٨٤١	—	—	—	—	٥ر٥١٨ر٠٨٩
ربع ثانى ١٩٦٢	٤٣ر٩٦٨	٤٧٨ر٩٧٤	—	—	—	—	٦ر٩٤٠ر١٨٥
ربع ثالث ١٩٦٢	٣٠ر٩٠٩	٣٣٣ر٩٧٩	—	—	—	—	٧ر٣٩٢ر٢٤٩
ربع رابع ١٩٦٢	١٠ر٥٣٧	١٢١ر٩٨٥	—	—	—	—	٦ر٨٨٦ر٤٩٦
ربع أول ١٩٦٣	—	—	—	—	—	—	× × ٦ر٩٠٣ر٥٩٨
ربع ثانى ١٩٦٣	—	—	—	—	—	—	٧ر٢٩١ر٦٣٠
ربع ثالث ١٩٦٣	—	—	—	—	—	—	٧ر١٩١ر٤٧٨
ربع رابع ١٩٦٣	—	—	—	—	—	—	٥ر٩٤٨ر٥٠٤

— ٨٧ —

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966

٣ ـ تطور كمية وقيمة صادرات الخام والمنتجات

السنة	خام كمية	خام قيمة	بوتاجاز كمية	بوتاجاز قيمة	نافتا كمية	نافتا قيمة	بنزين كمية	بنزين قيمة
١٩٥٩	١٫١٠٦٫١٢٥	٣٫٣١٧٫٢٧١	–	–	–	–	٥١٫٣٠٠	٦٣٧٫٧٢٢
١٩٦٠	٨٧٦٫٣١٥	٢٫٨٣٣٫٨٧٥	٦٦٠	٢٣٫٧٦٠	–	–	٧٨٫٠٨٤	٩١٦٫٢٨٥
١٩٦١	١٫٨٠٦٫٤٩٩	٥٫٧٢١٫٧٣٠	٢٨٤	٨٫٣٠٧	–	–	٨٤٫٠٨٣	٨١٠٫٢٩٢
١٩٦٢	٢٫٩٩٧٫٧٥٦	١٠٫٠٩٧٫٧٦١	١٢٦	٢٫٥١٠	١٨٠٫٢٣٥	١٫٢٥٧٫٩٨٤	٧٢٫٤٢٢	٥٩١٫٧٦٤
١٩٦٣	٣٫٤١٩٫٤١٥	١٤٫٧٢٥٫١٢٠	١٫٤٠٧	١٦٫٠٩٤	٢٢٦٫٧٥٧	١٫٨٨٨٫٤٣٣	٦٦٫٩٥٤	٥٣٣٫٤٠٧
ربع أول ١٩٦٢	٥٣٦٫٥٩٦	١٫٨٥٦٫٢٧٥	–	–	٣٩٫٦٠٩	٣٠٥٫٩٤٥	–	–
ربع ثاني ١٩٦٢	٧٠٩٫٩٩٩	١٫٤٢٧٫٠٤٧	–	–	٤٨٫٦٢٥	٣١٩٫٩٠٥	٦٠٫٣٣٠	٤٣٧٫٢١٩
ربع ثالث ١٩٦٢	٨٤٤٫١٧٤	٢٫٩٩٢٫٥٠٥	–	–	٦٠٫٨٨٨	٤٤٩٫٩٩٤	١١٫٨٠٣	٨٤٫٥٤٥
ربع رابع ١٩٦٢	٨٢٧٫٠٦٧	٢٫٧٩١٫٨٣٤	١٢٦	٢٫٥١٠	٥٠٫٨١٣	٣٨٢٫١٤٠	–	–
ربع أول ١٩٦٣ ×	٨٩٧٫٢٨٩	٣٫٧٢٢٫٨٧٦	١٢٧	٢٫٥٦٣	٤٢٫٨٥٠	٤١٣٫٦٠٣	–	–
ربع ثاني ١٩٦٣ ×	٨٩٣٫٨٧٦	٤٫٠٦٢٫٩٣٤	٦٣	١٫٢٤٨	٥٩٫١٨٣	٥٣٦٫٧٣٠	٣٤٫٨٢٧	٢٦٤٫٢٤٨
ربع ثالث ١٩٦٣ ×	٦٦٦٫١٩٧	٣٫٠١٩٫٨٣٠	٩٫١٤٥	١٤٫٢١٨	٥٣٫٢٠٧	٤٥٥٫٥٥٩	١٣٫٢٧١	٩٢٫٩٢٢
ربع رابع ١٩٦٣	٩٢٢٫٠٥٣	٣٫١٩٩٫٤٨٠	٦٢	١٫٠٦٥	٧١٫٥١٧	٤٩٢٫٥٤١	٢٢٫٨٥٦	١٧٥٫٢٣٧

ـ ٨٧ ـ

تابع ٣ ـ تطور كمية وقيمة صادرات الخام والمنتجات

السنة	سولار كمية	سولار قيمة	ديزل كمية	ديزل قيمة	مازوت كمية	مازوت قيمة	أسفلت كمية	أسفلت قيمة	مجموع قيمة الصادرات
١٩٥٩	٥٠	٢٨٧	–	–	–	–	١٤٩٨٤	٢٥١٩٠٢	٤٫٢٠٧٫٤٩٢
١٩٦٠	–	–	–	–	٦٢٫٨٨٨	٤٢٩٫٧٤١	٤٢٠٦	٥٤٤٤١	٤٫٠٦٨٫٢٠٢
١٩٦١	٧٫٩٢٧	٧٣٫٣٤٢	١٫٣١٤	١٢٫٣٤٥	٢٥٤٫٢٨٠	١٫٣٤٨٫٠٩٩	٥٫٦٢٨	٦٤٫٨٨٥	٧٫٦٣٧٫٩٣١
١٩٦٢	٤٫٠٧٠	٥٨٫٠٥٤	١٦٫٣٥٩	١٦٦٫٠٤٤	٤٠١٫٥٣٤	١٫٨٥٦٫٠٢٥	١١٫٨٥٣	١٥٥٫٦٨١	١٤٫٩٩٥٫٨٢٣
١٩٦٣	٢٢٫١٣٨	٢٢٩٫٣٦٣	٢٤٫٣٠٦	٢٢٧٫٥٤٩	٩٦٥٫٠٨٠	٤٫٤٩٣٫٣٨٧	١٢٫٥٨٢	١٧٥٫٤٩٠	٢٢٫٣٦٠٫٥٤٣
ربع أول ١٩٦٢	١٫٠١٨	١٤٫٥٢٧	١٠٫١٧٢	٩٦٫٥٦٤	٦٦٫٢٩٦	٣٤٥٫٦٢٩	٣٫٠٢٨	٣٠٫٤٢٢	٢٫٦٤٩٫٤٧٢
ربع ثاني ١٩٦٢	١٫٠١٧	١٤٫٥٠٠	٢٫٠٦٢	٢٣٫١٥٥	٧٨٫٢٧٠	٢٨٥٫١٠٩	٣٫١٧٠	٤٣٫٦٦٩	٣٫٥٦٠٫٦٠٤
ربع ثالث ١٩٦٢	١٫٠١٨	١٤٫٥٢٧	٢٫٠٦٣	٢٣٫١٦٢	١٠٩٫١٥٦	٤٧٦٫٣٢٦	٤٫٥٥٠	٥٦٫٤٥٢	٤٫٠٩٢٫٥٢١
ربع رابع ١٩٦٢	١٫٠١٧	١٤٫٥٠٠	٢٫٠٦١	٢٣٫١٦٣	١٥٢٫٨٦٢	٦٥٢٫٩٥١	٢٫٠٩٤	٢٥٫١٢٨	٣٫٨٩٢٫٢٢٦
ربع أول ١٩٦٣ ×	٢٫١٠٠	٢٧٫٥٠٢	٥٫٠٤٥	٥٧٫٨٧٠	٢٢٧٫٢٦٧	١٫٠٨٨٫٦٩٧	١٫٦٦٦	٢٤٫٤٠٠	٥٫٣٣٧٫٥١٢
ربع ثاني ١٩٦٣ ×	١٧٫٤٤٠	١٦٧٫٩٤٦	٤٫٧٨٨	٥٤٫٦٦٧	٢٥٥٫٧٥٠	١٫٢٢١٫٨٧٣	٤٫٨٦٦	٧٠٫٥٣٤	٦٫٢٩٠٫٩٨٠
ربع ثالث ١٩٦٣ ×	١٫٩٤٠	١٤٫٨٥٧	٦٫٣٥١	٧١٫٦٣٦	٢٤١٫٦٢٨	١٫٠٨٧٫٧٧٣	٢٫٩٠٨	٣٧٫٠٨٦	٤٫٧٩٣٫٨٨١
ربع رابع ١٩٦٣	١٫٤٥٨	١٨٫٩٥٨	٨٫١٢٥	٩٣٫٢٧٦	٢٤٧٫٤٣٥	١٫٠٨٥٫٠٤٤	٣٫١٩٢	٤٣٫٣٦٩	٥٫٨٣٨٫٩٧٠

(وحـدة الكمية : طن مترى) (وحـدة القيمة : جنيه مصرى)

ملاحظـات :
١ ـ تشمل أرقام الصادرات اعتبارا من عام ١٩٦١ ، الكميات المصرفة لتموين السفن من الانتاج المحلي .
٢ ـ القيمة تشمل رسم الصادر اعتبارا من ١٩٦٣ .
٣ ـ السولار في الربع الثاني من عام ١٩٦٢ يشمل ١٦٫٢٤٦ طنا قيمتها ١٦٢٫٤٥٤ جنيها [illegible] .
× أرقام معدلة .

ـ ٨٨ ـ

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966

التكرير المحلي (وطنيا وأجنبيا)

٥ ـ تطور كميـات الزيت الخام المعالج بمعامل التـكرير المحليـة (الوحـدة : طن مترى)

السنة	شركة السويس لتصنيع البترول وطني	شركة السويس لتصنيع البترول أجنبي	شركة السويس لتصنيع البترول المجموع	شركة النصر لآبار الزيوت وطني	شركة النصر لآبار الزيوت أجنبي	شركة النصر لآبار الزيوت المجموع	الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته وطني	الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته أجنبي	الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته المجموع	اجمالي كميات الزيت الخام المعالج وطني	اجمالي كميات الزيت الخام المعالج أجنبي	اجمالي كميات الزيت الخام المعالج المجموع الكلي
١٩٥٢	٢١٨٫٢٠٠	٨٧٫١٠٠	٣٠٥٫٣٠٠	٢٫١٩١٫٩٠٠	–	٢٫١٩١٫٩٠٠	–	–	–	٢٫٤١٠٫١٠٠	٨٧٫١٠٠	٢٫٤٩٧٫٢٠٠
١٩٥٨	٢٩٨٫٨٠٠	٦٢١٫٩٠٠	٩٢٠٫٧٠٠	١٫٦٨٦٫٩٠٠	٥٣٢٫٤٠٠	٢٫٢١٩٫٣٠٠	–	٢٥٤٫٨٠٠	٢٥١٫٣٠٠	١٫٩٨٥٫٧٠٠	١٫٤٠٥٫٦٠٠	٣٫٣٩١٫٣٠٠
١٩٥٩	٣٠٤٫٤٠٠	٥٥١٫١٠٠	٨٥٥٫٥٠٠	١٫٧١٦٫٦٠٠	٧٤٩٫٢٠٠	٢٫٤٦٥٫٨٠٠	–	٢٥١٫٣٠٠	٢٥٤٫٨٠٠	٢٫٠٢١٫٠٠٠	١٫٥٥٥٫١٠٠	٣٫٥٧٦٫١٠٠
١٩٦٠	٢٢٥٫٦٠٠	٨٧٤٫١٠٠	١٫٠٩٩٫٧٠٠	٢٫١٧٤٫٠٠٠	٩٣٧٫٧٠٠	٣٫١١١٫٧٠٠	–	٢٥٥٫٧٠٠	٢٥٥٫٧٠٠	٢٫٣٩٩٫٦٠٠	٢٫٠٦٧٫٥٠٠	٤٫٤٦٧٫١٠٠
١٩٦١	١٠٧٫٨٠٠	٩٩١٫٣٠٠	١٫٠٩٩٫١٠٠	١٫٨٧٩٫٠٠٠	١٫٤٧٣٫٤٠٠	٣٫٣٥٢٫٤٠٠	–	٢٦٠٫٣٠٠	٢٦٠٫٣٠٠	١٫٩٨٦٫٨٠٠	٢٫٧٢٥٫٠٠٠	٤٫٧١١٫٨٠٠
١٩٦٢	١١٢٫٤٠٠	١٫١٨٢٫٧٦٠	١٫٢٩٥٫١٦٠	١٫٥٨٣٫٥٩٦	٢٫١٠٣٫٢٤٨	٣٫٦٨٦٫٨٤٤	٤٩٫٤٦٦	٣٨٠٫٤٧٠	٤٢٩٫٩٣٦	١٫٧٤٥٫٤٦٢	٣٫٦٦٦٫٤٧٨	٥٫٤١١٫٩٤٠
١٩٦٣	١٥٤٫٣١٠	١٫٣٠٣٫٩٩٠	١٫٤٥٨٫٣٠٠	٢٫٠٠٣٫٥٥٧	١٫٨٤٩٫٢٥٢	٣٫٨٥٢٫٨٠٩	١٠٨٫٤٢٢	١٫١٣٩٫٥٠٣	١٫٢٤٧٫٩٢٥	٢٫٢٦٦٫٢٨٩	٤٫٢٩٢٫٧٤٥	٦٫٥٥٩٫٠٣٤
ربع أول ١٩٦٢	٢٥٫٠٤٠	٢٧٩٫٨١٠	٣٠٤٫٨٥٠	٤٥٨٫٧٥٠	٤٢٠٫٥٣١	٨٧٩٫٢٨١	–	٤٩٫٨٥٨	٤٩٫٨٥٨	٤٨٣٫٧٩٠	٧٥٠٫١٩٩	١٫٢٣٣٫٩٨٩
ربع ثاني ١٩٦٢	٢١٫٨٤٠	٢٨٢٫٢٣٠	٣٠٤٫٠٧٠	٤١٢٫٩٠٣	٤٧٤٫٥٦٠	٨٨٧٫٤٦٣	–	٦٦٫٥٣٤	٦٦٫٥٣٤	٤٣٤٫٧٤٣	٨٢٣٫٣٢٤	١٫٢٥٨٫٠٦٧
ربع ثالث ١٩٦٢	٢٨٫٤٠٠	٣٠٣٫١٣٠	٣٣١٫٥٣٠	٣٦٦٫٠١١	٥٨١٫١٣١	٩٤٧٫١٤٢	–	٧٢٫٧٣٧	٧٢٫٧٣٧	٣٩٤٫٤١١	٩٥٦٫٩٩٨	١٫٣٥١٫٤٠٩
ربع رابع ١٩٦٢	٣٧٫١٢٠	٣١٧٫٥٩٠	٣٥٤٫٧١٠	٣٤٥٫٩٣٢	٦٢٧٫٠٢٦	٩٧٢٫٩٥٨	٤٩٫٤٦٦	١٩١٫٣٤١	٢٤٠٫٨٠٧	٤٣٢٫٥١٨	١٫١٣٥٫٩٥٧	١٫٥٦٨٫٤٧٥
ربع أول ١٩٦٣ ×	٤٦٫٦٩٠	٣٠٤٫٢٤٠	٣٥٠٫٩٣٠	٤٠٤٫٦٠٩	٤٥٨٫١٤٩	٨٦٢٫٧٥٨	–	٣٠٠٫٣٥٣	٣٠٠٫٣٥٣	٤٥١٫٢٩٩	١٫٠٦٢٫٧٤٢	١٫٥١٤٫٠٤١
ربع ثاني ١٩٦٣ ×	٣٦٫٢١٠	٢٩٢٫٣٦٠	٣٢٨٫٥٧٠	٦١١٫٩٠٠	٤٢٥٫٥٥٤	١٫٠٣٧٫٤٥٤	–	٣١٨٫٣٠٢	٣١٨٫٣٠٢	٦٤٨٫١١٠	١٫٠٣٦٫٢١٦	١٫٦٨٤٫٣٢٦
ربع ثالث ١٩٦٣ ×	٣٦٫١٥٠	٣٦٨٫٨٦٠	٤٠٥٫٠١٠	٥٥٥٫١٩١	٤٥٨٫٦٧٦	١٫٠١٣٫٨٦٧	١٩٫٥٣٩	٣٣٠٫٣٠٧	٣٤٩٫٨٤٦	٦١٠٫٨٨٠	١٫١٥٧٫٨٤٣	١٫٧٦٨٫٧٢٣
ربع رابع ١٩٦٣	٣٥٫٢٦٠	٣٢٨٫٥٣٠	٤٧٣٫٧٩٠	٤٣١٫٨٥٧	٥٠٦٫٨٧٣	٩٣٨٫٧٣٠	٨٨٫٨٨٣	١٩٠٫٥٤١	٢٧٩٫٤٢٤	٥٥٦٫٠٠٠	١٫٠٣٥٫٩٤٤	١٫٥٩١٫٩٤٤

× أرقام معدلة .

ـ ٩٢ ـ ـ ٩٣ ـ

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

٦ ـ تطور انتاج

السنة	غاز	بوتاجاز	بنزين عادى	بنزين ممتاز	نافتا	مجموع البنزين
١٩٥٢	١٤٬١٩٧	٣٬٧٠٥	–	–	–	١٩٠٬٣٨٧
١٩٥٨	٢٣٬٧٦٤	١٢٬٣٠٠	–	–	–	٣٣٢٬١٠٠
١٩٥٩	٢٥٬٩٥٢	١٥٬٥٤٧	٣١٣٬١٧٠	٢٧٬٨٠٠	–	٣٤٠٬٩٧٠
١٩٦٠	٢٧٬٧٥٥	٢٠٬١٨٩	٢٧٣٬٧٠١	٣٢٬٧٠٠	–	٣٠٦٬٤٠١
١٩٦١	٢٩٬٧٣٩	٢٥٬٢٨٨	٣٤٧٬٤٩٥	٣٨٬٩٨٨	–	٣٨٦٬٤٨٣
١٩٦٢	٣٠٬٥٥٦	٣١٬٣١٣	٢٣٥٬٧٩٣	٢٩٬٧٥٥	٢٨٦٬٩٦٩	٥٥٢٬٥١٧
١٩٦٣	٣٦٬٦٢٣	٣٩٬٢٢٥	٢٨٠٬٢٢٤	٤٢٬٣٣١	٣٩١٬١٤٧	٧١٣٬٦٩٢
ربع أول ١٩٦٢	٧٬٣٦٣	٨٬٢٤١	٥٥٬٩٧٢	٧٬٤١٨	٥٤٬٠٤٩	١١٧٬٤٣٩
ربع ثانى ١٩٦٢	٧٬٧١٦	٧٬٦٠٠	٦٤٬٧٧٣	٧٬٩٨٧	٤٩٬٨٨٥	١٢٢٬٦٤٥
ربع ثالث ١٩٦٢	٧٬٩٤١	٧٬٨٢٣	٥٨٬٤٩٣	٩٬٦١٢	٧٣٬٦١٧	١٣٨٬٧٢٢
ربع رابع ١٩٦٢	٧٬٥٣٦	٧٬٦٣٩	٥٦٬٥٥٥	٧٬٧٣٨	١٠٩٬٤١٨	١٧٣٬٧١١
ربع أول ١٩٦٣	٧٬٦٦٦	١١٬٢٠٩	٦٠٬١٩٠	٩٬٤٢٦	٩٥٬٧٨٣	١٦٥٬٣٩٩
ربع ثانى ١٩٦٣ ×	٨٬١٥٤	٨٬٥٥٧	٨٤٬٢٨٩	٩٬٤٠٨	٩٣٬٨١٨	١٨٧٬٥١٥
ربع ثالث ١٩٦٣ ×	٩٬٧٤٤	٩٬٢١٤	٦٩٬٩٤٨	٩٬٧٩٧	١٠٨٬٤٨١	١٨٨٬٢٢٦
ربع رابع ١٩٦٣	١١٬٠٥٩	١٠٬٢٤٥	٦٥٬٧٩٧	١٣٬٦٩٠	٩٣٬٠٦٥	١٧٢٬٥٥٢

معامل التكرير المحلية *

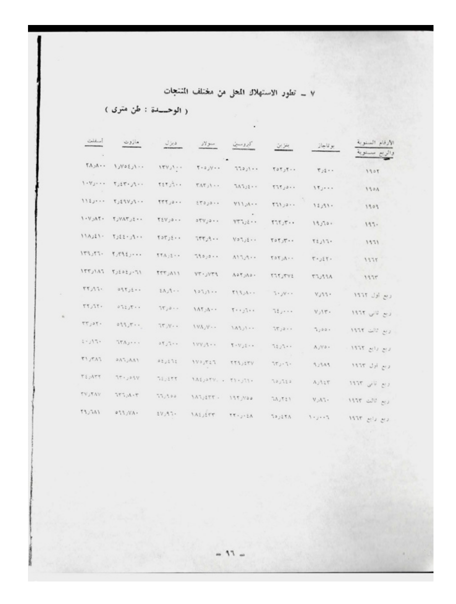
(الوحـــدة : طن مترى)

السنة	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت	أسفلت	كبريت
١٩٥٢	٢١٨٬٥٠٩	١١٩٬٩٦٣	١٠٬٦٧٦	١٬٨٣٦٬٧٠٦	٥١٬٣٧٠	٣٬١٢١
١٩٥٨	٢٩٥٬٣٠٠	٢٤٥٬٦٠٠	١٣٦٬٨٠٠	٢٬٠٠٩٬٢٠٠	١١٣٬٣٠٠	٢٬٩٤٧
١٩٥٩	٢٩٠٬٧٧٨	٢٧٢٬٣٦٣	١٦٥٬١٤٧	٢٬٠٥٧٬٦٤٠	١٢٨٬٨٢٩	٢٬٦٠٠
١٩٦٠	٣٧٠٬٠٩٠	٣٥٧٬٩٥٠	٢٢٩٬٥٨٤	٢٬٧٢٣٬٥٧٩	١١١٬٧١٧	٢٬٤٠٧
١٩٦١	٤٥٤٬٩٠٠	٤٨٣٬٤٦١	٢٣٤٬٣٣٤	٢٬٦٥٠٬٩٥٩	١٢٣٬٧٥٩	٢٬٥٨٧
١٩٦٢	٥٤٤٬٣٤٢	٦٢٦٬٦٣٨	٢٦٨٬٢٤٩	٢٬٨٢٢٬٦١٥	١٥٢٬٨٠٣	٢٬٠٧٢
١٩٦٣	٨١٦٬٠٣٢	٧٨١٬٥٦٠	٢٥٦٬٢٥٥	٣٬٣٩٢٬٢٤١	١٤٧٬٨٨٧	٢٬٣٩٣
ربع أول ١٩٦٢	١٢٠٬٢٧٨	١٣٠٬٩٨٣	٦٤٬٥١٧	٦٦٣٬٧٦٧	٣٣٬٧٩٣	٦١٢
ربع ثانى ١٩٦٢	١٢٤٬٢٥٤	١٣٨٬٤٢٤	٧٦٬٤٦٤	٦٥٤٬٩٤٣	٢٥٬٦٠٥	٥٧٢
ربع ثالث ١٩٦٢	١٤٧٬٧٤٣	١٥٦٬٤٦٤	٦٨٬٠٠٠	٦٨٢٬٨٦١	٤٠٬٠٩٦	٤٥٥
ربع رابع ١٩٦٢	١٥٢٬٠٦٧	٢٠٠٬٧٦٧	٥٩٬٣٦٨	٨٢٩٬٣٤٤	٤٣٬٣٠٩	٤٢٣
ربع أول ١٩٦٣	١٨٩٬٥٨١	١٧٧٬٢٩٩	٤٤٬٨٥١	٧٦٧٬٢٠١	٣٥٬٦٤٥	٥١٣
ربع ثانى ١٩٦٣ ×	٢١١٬٧٢٢	١٩٧٬٩٠٠	٦٤٬٦٤٥	٨٧١٬٢٠٠	٣٦٬٨٣٢	٥٥١
ربع ثالث ١٩٦٣ ×	٢١٣٬٧٧٦	٢١٤٬٧٠٩	٩٢٬٥٨٨	٩١٦٬٣٨٦	٤٩٬٢٧٨	٥٩١
ربع رابع ١٩٦٣	٢٠٠٬٩٥٣	١٩١٬٦٥٢	٥٤٬١٧١	٨٣٧٬٤٥٤	٣٤٬١٣٢	٧٣٨

* لا يشمل انتاج التربانين والمنتجات الثانوية .
× أرقام معدلة .

ـ ٩٥ ـ   ـ ٩٤ ـ

إحصائيات بترولية – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966



٧ ـ تطور الاستهلاك المحلى من مختلف المنتجات

(الوحـــدة : طن مترى)

الأرقام السنوية والربع سنوية	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت	أسفلت
١٩٥٢	٣٬٤٠٠	٢٥٢٬٢٠٠	٦٦٥٬١٠٠	٢٠٥٬٧٠٠	١٣٧٬١٠٠	١٬٧٥٤٬١٠٠	٢٨٬٨٠٠
١٩٥٨	١٢٬٠٠٠	٢٦٢٬٥٠٠	٦٨٦٬٤٠٠	٢٨٢٬١٠٠	٢٤٢٬٦٠٠	٢٬٤٣٠٬٩٠٠	١٠٧٬٠٠٠
١٩٥٩	١٤٬٩١٠	٢٦١٬٥٠٠	٧١١٬٨٠٠	٤٣٥٬٥٠٠	٢٣٢٬٥٠٠	٢٬٤٩٧٬٩٠٠	١١٤٬٠٠٠
١٩٦٠	١٩٬٦٥٠	٢٦٢٬٣٠٠	٧٣٦٬٤٠٠	٥٣٧٬٥٠٠	٢٤٧٬٥٠٠	٢٬٧٨٣٬٤٠٠	١٠٧٬٨٢٠
١٩٦١	٢٤٬١٦٠	٢٥٢٬٣٠٠	٧٥٦٬٤٠٠	٦٣٣٬٩٠٠	٢٥٣٬٤٠٠	٢٬٤٤٠٬٩٠٠	١١٨٬٤١٠
١٩٦٢	٣٠٬٤٢٠	٢٥٢٬٨٠٠	٨١٦٬٩٠٠	٦٩٥٬٥٠٠	٢٢٨٬٤٠٠	٢٬٣٩٤٬٠٠٠	١٣٩٬٣٦٠
١٩٦٣	٣٦٬٩٩٨	٢٦٢٬٣٧٤	٨٥٢٬٨٥٠	٧٣٠٬٧٣٩	٢٢٣٬٨١١	٢٬٤٥٤٬٠٦١	١٣٣٬١٨٦
ربع أول ١٩٦٢	٧٬٩٩٠	٦٠٬٧٠٠	٢١٩٬٨٠٠	١٥٦٬١٠٠	٤٨٬٩٠٠	٥٩٢٬٤٠٠	٣٢٬٩٦٠
ربع ثانى ١٩٦٢	٧٬١٣٠	٦٤٬٠٠٠	٢٠٠٬٦٠٠	١٨٢٬٨٠٠	٦٣٬٥٠٠	٥٦٤٬٣٠٠	٣٢٬٦٢٠
ربع ثالث ١٩٦٢	٦٬٥٥٠	٦٣٬٥٠٠	١٨٩٬١٠٠	١٧٨٬٧٠٠	٦٣٬٧٠٠	٥٩٩٬٣٠٠	٣٣٬٥٢٠
ربع رابع ١٩٦٢	٨٬٧٥٠	٦٤٬٦٠٠	٢٠٧٬٤٠٠	١٧٧٬٩٠٠	٥٢٬٦٠٠	٦٣٨٬٠٠٠	٤٠٬١٦٠
ربع أول ١٩٦٣	٩٬٩٨٩	٦٣٬٠٦٠	٢٢٩٬٤٣٧	١٧٥٬٣٤٦	٥٤٬٤٦٤	٥٨٦٬٨٨١	٣١٬٣٨٦
ربع ثانى ١٩٦٣	٨٬٩٤٣	٦٥٬٦٤٥	٢١٠٬٦١٠	١٨٤٬٥٢٧	٦٤٬٤٣٢	٦٣٠٬٥٩٧	٣٤٬٨٣٢
ربع ثالث ١٩٦٣	٧٬٨٦٠	٦٨٬٢٤١	١٩٢٬٧٥٥	١٨٦٬٤٣٣	٦٦٬٩٥٥	٦٣٦٬٨٠٣	٣٧٬٣٨٧
ربع رابع ١٩٦٣	١٠٬٠٠٦	٦٥٬٤٢٨	٢٢٠٬٠٤٨	١٨٤٬٤٣٣	٤٧٬٩٦٠	٥٩٩٬٧٨٠	٢٩٬٦٨١

ـ ٩٦ ـ

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966

خطوط الأنابيب

٩ ـ مدفوعات خطوط

خطوط الأنابيب والمنتجات :	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
عجرود/مسطرد (أبيض) :						
بنزين	١٦٠٠٠٠	١٥١٩٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٩٥٦٣	١٤٩٠٦٧	١٥٠١٨١
كيروسين	٣٢٢٠٠٠	٣٠٠١٠٠	٣٣٤٠٠٠	٣١٦٥٨١	٤٠٢٣٤٢	٥٣٩٦٧٢
تربايين	٩٠٠٠	١٠٥٠٠	١٤٦٠٠	١١٩٠١	٢٤٣٣٤	٣٣٣٧٠
سولار	–	–	–	–	–	١٨٠٠١٠
المجموع	٤٩١٠٠٠	٤٦٢٥٠٠	٤٩٥٦٠٠	٤٧٨٠٤٤	٥٧٥٧٣٣	٩٠٣٢٢٣
السويس/مسطرد (اسود) :						
نافتا	–	–	–	١٢٨٣٤	١٢٩٧٢	١٣١٩٠
سولار	–	–	–	١٤٣٦٣٤	٢٥١٦٤٣	٢٢٩٠٩٠
ديزل	–	٤٢٠٠٠	٧١٧٠٠	١٤٨١٧٠	١٢٤٥٣٨	٩٣٤٣١
مازوت	١٣٩١٥٠٠	١٥٢٦٠٠٠	٨٥٦٢٠٠	٤٥٤٦٩٠	١٣٩٨١٦	١١١٨٩٤
خليط	–	٦٣٠٠٠	١٠٥٨٤٠٠	١١٣٨٦٠٩	١٥٩٨٧٠٧	١٥٩٥٥١٢
المجموع	١٣٩١٥٠٠	١٦٣١٠٠٠	١٩٨٦٣٠٠	١٨٩٧٩٣٧	٢١٢٧٦٧٦	٢٠٤٣١١٧
مسطرد/حلوان (مازوت) :	–	–	–	–	–	٤٤٦٨٤
اسكندرية/كفر الدوار (ابيض) :						
كيروسين	–	–	–	–	–	٢٥٢٣٤
سولار	–	–	–	–	–	١٢٩٣٧
المجموع	–	–	–	–	–	٣٨١٧١
طنطا/المحلة (مازوت) :	–	–	–	–	–	٢٢١٠٧
اسكندرية/كفر الدوار (مازوت)	–	–	–	–	–	٢٠١٠٨
اسكندرية/طنطا (اسود) :						
سولار	–	–	–	–	–	٣١٥٦١
ديزل	–	–	–	–	–	٢٠٠٣
مازوت	–	–	–	–	–	٥٠٤٤٤
المجموع	–	–	–	–	–	٨٤٠٠٨
اسكندرية/دمنهور/زاوية غزال (مازوت) :	–	–	–		–	٢٩٩٩٣

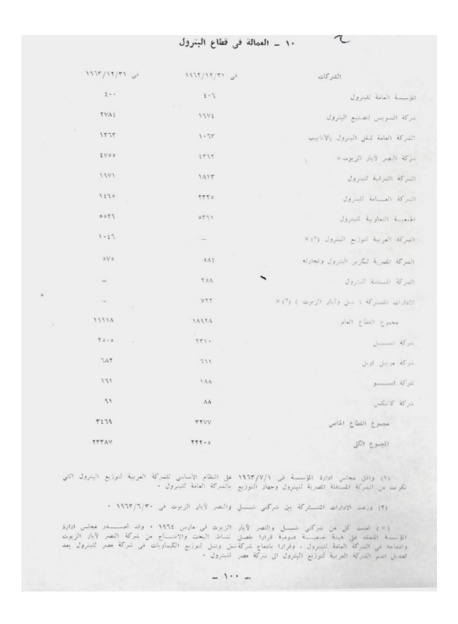
– ٩٨ –

أنابيب البترول (الوحـــدة : طن مترى)

	١٩٦٢ ربع أول	١٩٦٢ ربع ثاني	١٩٦٢ ربع ثالث	١٩٦٢ ربع رابع	١٩٦٣ ربع أول	١٩٦٣ ربع ثاني	١٩٦٣ ربع ثالث	١٩٦٣ ربع رابع
عجرود/مسطرد (أبيض) :								
بنزين	٣٥٠٠٦	٣٧٥٦٦	٣٦٥١٠	٣٩٤٨٥	٣٤١٢٧	٤٣٢٩١	٣٣٩٦٣	٣٨٨٠٠
كيروسين	٧٩١٨٩	٩٤٤٧٤	١٠٢٠٢٨	١٣٦٦٥١	١٤٥٠٣٠	١٣١١٠٢	١٣٧٤٠٤	١٤٦١٣٦
تربايين	١٤٣٩	٢٩٥٩	٤٠٨١	١٥٨٤٥	١١٣٣٧	٩٥٣١	٦٦٠٥	٥٨٩٧
سولار	–	–	–	–	–	٦٠٠٥٠	٦٩٤٧٠	٥٠٤٩٠
المجموع	١١٦١٣٤	١٣٤٩٩٩	١٤٢٦١٩	١٨١٩٨١	١٩٠٤٩٤	٢٢٢٩٧٤	٢٣٧٤٤٢	٢٤١٣٣٣
السويس/مسطرد (اسود) :								
نافتا	٣٠٩٤	٥٨٨٦	–	٣٩٩٢	١١١٥٢	٢٠٣٨	–	–
سولار	٥٧٢٤٥	٤٩٦٧٩	٧٢٧٢٥	٧١٩٩٤	١٠٩٢٩٨	٤٢٢٦٢	٣٨٠٠٧	٣٩٥٣٣
ديزل	٣٦٢٠١	٣٢٢٦١	٣٩٣٠٤	١٦٧٧٢	٢٢٢٣٦	٣٢٥٦٥	٢٤٨٤٤	١٢٧٨٦
مازوت	١٣٩٨١٦	–	–	–	١١١٨٩٤	–	–	–
خليط	٢٥٠٠٤٣	٤٢٦٠٧٢	٤٥٥١٠٤	٤٦٧٤٨٨	٢٨٨٦١١	٤٨٣٥٦٣	٤٥٣٤٨٤	٣٦٦٨٥٤
المجموع	٤٨٦٣٩٩	٥١٣٨٩٨	٥٦٧١٣٣	٥٦٠٢٤٦	٥٤٤١٩١	٥٦٠٤٢٨	٥١٦٢٣٥	٤٢٢١٦٣
مسطرد/حلوان (مازوت) :	–	–	–	–	–	–	–	٤٤٦٨٤
اسكندرية/كفر الدوار (ابيض) :								
كيروسين	–	–	–	–	–	–	٣٥٠٧	٢١٧٢٧
سولار	–	–	–	–	–	–	٣٢٠٩	٩٧٢٨
المجموع	–	–	–	–	–	–	٦٧١٦	٣١٤٥٥
طنطا/المحلة (مازوت) :	–	–	–	–	–	–	–	٢٢١٠٧
اسكندرية/كفر الدوار (مازوت)	–	–	–	–	–	–	–	٢٠١٠٨
اسكندرية/طنطا (اسود) :								
سولار	–	–	–	–	–	–	١٦٠٣	٢٩٩٥٨
ديزل	–	–	–	–	–	–	–	٢٠٠٣
مازوت	–	–	–	–	–	–	١٦٠٤	٤٨٨٤٠
المجموع	–	–	–	–	–	–	٣٢٠٧	٨٠٨٠١
اسكندرية/دمنهور/زاوية غزال (مازوت) :	–	–	–	–	–	–	١٤٣٣٥	١٥٦٥٨

– ٩٩ –

إحصائيات بترولية - المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير - فبراير 1966



١٠ ـ العمالة فى قطاع البترول

الشركات	فى ١٩٦٢/١٢/٣١	فى ١٩٦٣/١٢/٣١
المؤسسة العامة للبترول	٤٠٦	٤٠٠
شركة السويس لتصنيع البترول	١٩٧٤	٢٧٨٤
الشركة العامة لنقل البترول بالأنابيب	١٠٦٣	١٣٦٣
شركة النصر لآبار الزيوت ×	٤٣٩٢	٤٧٥٥
الشركة الشرقية للبترول	١٨١٣	١٩٧١
الشركة العـــامة للبترول	٢٣٣٥	١٤٩٥
الجمعيـة التعاونية للبترول	٥٣٩١	٥٥٢٩
الشركة العربية لتوزيع البترول (١) ×	–	١٠٤٦
الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته	٥٨٤	٥٧٥
الشركة المستقلة للبترول	٢٥٨	–
الادارات المشتركة (شل وآبار الزيوت) (٢) ×	٧٢٢	–
مجموع القطاع العام	١٨٩٢٨	١٩٩١٨
شركة شــــل	٢٣١٠	٢٥٠٥
شركة موبيل أويل	٦٦١	٦٨٣
شركة امســـو	١٨٨	١٩١
شركة كالتكس	٨٨	٩١
مجموع القطاع الخاص	٣٢٧٧	٣٤٦٩
المجموع الكلى	٢٢٢٠٥	٢٣٣٨٧

(١) وافق مجلس ادارة المؤسسة فى ١٩٦٣/٧/١ على النظام الأساسى للشركة العربية لتوزيع البترول التى تكونت من الشركة المستقلة المصرية للبترول وجهاز التوزيع بالشركة العامة للبترول ٠

(٢) وزعت الادارات المشتركة بين شركتى شـــل والنصر لآبار الزيوت فى ١٩٦٣/٦/٣٠ ٠

(×) أممت كل من شركتى شـــل والنصر لآبار الزيوت فى مارس ١٩٦٤ ٠ وقد أصـــدر مجلس ادارة المؤسســة المنعقد على هيئة جمعيـــة عمومية قرارا بفصل نشاط البحث والانتـاج من شركة النصر لآبار الزيوت وادماجه فى الشركة العامة للبترول ، وقرارا بادماج شركة شل وشل لتوزيع الكيماويات فى شركة مصر للبترول بعد تعديل اسم الشركة العربية لتوزيع البترول الى شركة مصر للبترول ٠

– ١٠٠ –

مستقبل صناعة التكرير فى ج ع م د/ مصطفى برهام – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

جدول رقم (٣)

الموقف البترولى فى عام ٥٩/١٩٦٠

الوحدة : طن مترى

البيان	انتاج معامل التكرير	الاستهلاك	الاستيراد	التصدير
الخام المعالج				
وطنى	٢٣٩٩٥٨٨		–	٨٧٦٣٢٥
مستورد	٢٠٦٧٥٩٠		٢٠٦٧٥٩٠	–
اجمالى	٤٤٦٧١٧٨		٢٠٦٧٥٩٠	٨٧٦٣٢٥
المنتجات				
غاز	٢٧٧٥٥	٢٧٧٥٥		
بوتاجاز	٢٠١٨٩	١٩٧٠٠		
بنزين	٣٠٦٤٠١	٢٦٢٠٠٠	* ٣٦٧٢	٧٨٠٨٤
كيروسين	٣٧٠٠٩٠	٧٣٦٥٠٠	٢٨٣٢٨٤	
تربابن	٢٦٩٧٢	٢٦٩٧٢		
سولار	٣٥٧٩٤٩	٥٣٧٥٠٠	١٧٣٦٣١	
ديزل	٢٢٩٥٨٤	٢٢٤٧٤٠٠	٢٣٥٥	
مازوت	٢٧٣٣٥٧٩	٢٧٨٣٤٠٠	٢١٢١٢٠	٦٢٨٨٨
اسفلت	١١١٧١٧	١٠٧٨٠٠		
كبريت	٢٤٠٧			
حريق وفاقد	٢٨٠٥٣٥			
فرق رصيد	–	–	–	–
اجمالى	٤٤٦٧١٧٨	٤٧٤٩٠٢٧	٧٧٥٠٦٢	١٤٠٩٧٢

* بنزين طيران

— ٦٢ —

مستقبل صناعة التكرير فى ج ع م د/ مصطفى برهام – المصدر مجلة البترول العدد الأول السنة الخامسة يناير – فبراير 1966

العمالة فى قطاع البترول
بقية المنشور ص ٥٢

ويوضح الجدول التالى أجور العاملين فى كل مرحلة من مراحل صناعة البترول خلال عامى ٦٥/١٩٦٦ ، ٦٤/١٩٦٥ :

الاجور خلال عامى ٦٥/١٩٦٦ و ٦٤/١٩٦٥ بالجنيه المصرى

النشاط	٦٥/١٩٦٦			٦٤/١٩٦٥			التغير النسبى ٪	
	عدد العاملين	اجمالى الاجور	متوسط أجر العامل	عدد العاملين	اجمالى الاجور	متوسط أجر العامل	فى العدد	اجمالى الاجور
ادارة المؤسسة	*٤٢٣	٢٦٦٠٠٠	٦٢٩	٤٢٣	٣٠٠٠٠٠	٧٠٩	١٠٠	٨٨ر٧
قطاع البحث وانتاج الخام	٥١٦٤	٤٧١٤٠٠٠	٩١٣	٥١٩٦	٤٨٠٥٠٠٠	٩٢٥	٩٩ر٤	٩٨ر١
قطاع التكرير والتصنيع	٩٣٧٨	٤٤٠١٠٠٠	٤٦٩	٨٩٨٣	٣٩٤٨٠٠٠	٤٣٩	١٠٤ر٤	[illegible]
قطاع النقل والتوزيع	١٣٣٨٠	٧٤٠٩٠٠٠	٥٥٤	١٣٠٩٤	٧١٩٣٠٠٠	٥٤٩	١٠٢ر٢	١٠٣
الاجمالى	٢٨٣٤٥	١٦٧٩٠٠٠٠	٥٩٢	٢٧٦٩٦	١٦٢٤٦٠٠٠	٥٨٧	١٠٢ر٣	١٠٣ر٣

* لا يشمل ١١٨ عاملا انضموا فى شهر أكتوبر ١٩٦٥ من مصلحة المناجم والوقود سابقا .

النشاط البترولى منتصف السبعينات - سميحة إسماعيل، أخبار البترول فى ج.م.ع - المصدر مجلة البترول 1977

اخبار البترول فى ج.م.ع

سميحة اسماعيل

النشاط البترولى

حقق النشاط البترولى المصرى خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ (يناير / يونيو) تقدما ملموسا فى مختلف أوجه النشاط البترولى بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق .

أنتاج الزيت الخام : بلغ حوالى ٩٫٢٣٩ مليون م٣ موزعة كالاتى :

الشركة	(مليون م٣)
العامة للبترول	٠٫٩٤٩
الشرقية للبترول	١٫٨٥٠
خليج السويس (جابكو)	٥٫٥٣٧
وبيكو	٠٫٣٦٢
نبيكو	٠٫٣٩٧
فابكو	٠٫١٤٤

وبلغ انتاج حقل ابو ماضى من الغازات الطبيعية ٤٥٫٩م٣ وهى الكمية التى امكن سحبها للاستخدام المحلى .

التجارة الخارجية

بلغت قيمة الصادرات حوالى ١١٢٫٧ مليون جنيه وهى تعادل حوالى ثلاثة امثال صادرات الفترة المماثلة من العام السابق .

وبلغت قيمة الواردات حوالى ٥٤٫٠ مليون جنيه بزيادة عن الفترة المماثلة بنسبة ٣٤٪ .

صافى المدفوعات

وعليه بلغ قيمة ميزان المدفوعات (فائض) حوالى ٥٨٫٧ مليون جنيه بينما كان هناك عجزا حوالى ٤٢٫٧ مليون جنيه فى الفترة المماثلة من العام السابق .

التكرير

بلغت كمية الخام المعالج حوالى ٥٫٢ مليون طن بزيادة عن الفترة المماثلة نسبتها ١٧٪ تقريبا .

الاستثمارات

بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة يناير / يونيو ١٩٧٦ حوالى ١٥٫٩٢٩ مليون جنيه بنسبة ٤٩٪ من الاستثمارات المعتمدة لقطاع البترول خلال عام ١٩٧٦ والتى تبلغ ٣٢٫٦٦٣ مليون جنيه .

المشروع	المقرر خلال عام ١٩٧٦	المنفذ خلال الفترة يناير/يونيو ١٩٧٦	الوحدة الف جنيه ٪
قطاع البحث والانتاج	١١٣١٠	٨٧٦٩	٧٨
قطاع التكرير والتصنيع	٩٤٥٨	٢٣٦٤	٢٥
قطاع النقل والتوزيع	١١٣٩٥	٤٧٩٦	٤٢
مشروعات اخرى	٥٠٠	—	—
	٣٢٦٦٢	١٥٩٢٩	٤٩

هذا وقد تمت موافقة اللجنة العلياللتخطيط فى ١٩٧٦/٢/١٨ على اعتمادبلغ اضافى قدره ١٢٫٦٥٢ مليون جنيه للشركة الشرقية للبترول وبذلكستصبح جملة الاستثمارات المعتمدةللقطاع ٤٥٫٣١٥ مليون جنيه .

٤٠ — البترول

البحث والاستكشاف والانتاج

اتفاقيات بترولية :

بلغ عدد اتفاقيات البحث عن البترول واستغلاله فى ج.م.ع والتى تم التعاقد عليها مع شركات أجنبية ٣٥ اتفاقية وذلك منذ انشاء وزارة البترول فى ١٩٧٣/٣/٢٨ حتى الان بما فى ذلك اتفاقية دليبكو .

وفيما يلى بيان بهذه الاتفاقيات :

١ — براسبترو .
٢ — ترانسورلد شقير .
٣ — موبيل دلتا البحرية .
٤ — اسو دلتا بحرية .
٥ — ديمنكس .
٦ — دولية كونوكو .
٧ — تريبكو شرق النيل .
٨ — بكسباك / ال . فى . او .
٩ — كونوكو دلتا .
١٠ — اموكو جنوب غارب .
١١ — موبيل غردقة .
١٢ — يونيون بناس .
١٣ — سانتاق شرق القاهرة .
١٤ — شيفرون القطارة .
١٥ — اركو مطروح .
١٦ — شل سيدى برانى .
١٧ — شل ضبعة .
١٨ — ديمنكس / شل / بى بى .
١٩ — فيليبس هسبانويل .
٢٠ — اسو البحر الأحمر .
٢١ — موبيل سلوم .
٢٢ — بتروسويد النطرون .
٢٣ — اموكو جنوب غارة .
٢٤ — اموكو جنوب بلاعيم .
٢٥ — ترانسورلد « تعديل » .
٢٦ — ابيديكو .
٢٧ — جى اس آى بحر ابيض .
٢٨ — الف اكيتين .
٢٩ — اموكو المندمجة .
٣٠ — شيفرون جمسة .
٣١ — ميرف وآخرين .
٣٢ — اسامير وسوبيريور .
٣٣ — تعديل يونيون .
٣٤ — كونوكو .

• اتفاقية انتاج غاز ابو ماضى (دليبكو فى ١٩٧٣/٥/٢١) .

مشروع توصيل الغاز الطبيعى للمناطق السكنية :

تم التعاقد مع شركة INTEGRALENG INEERIN النمساوية على عمل الدراسات الاقتصادية والتصميمات الهندسية لمشروع توصيل الغاء الطبيعى لأربع مناطق سكنية بالقاهرة والعطاء الذى سيطرح على مقاولى التنفيذ .

هذا وتنتهى هذه الأعمال فى ابريل ١٩٧٧ ثم يتم بعدها تنفيذ المشروع على اربع سنوات وقد انتهى المسئولون عن هذا المشروع من اعداد التصوير الفوتوغرافى للمناطق التى سوف يتم فيها التنفيذ بالاشتراك مع القوات المسلحة والخرائط المساحية مع وزارة الاسكان والتعمير وكذلك اعداد البيانات الخاصة بعدد المبانى والشقق بالاشتراك مع محافظة القاهرة والبيانات الخاصة باستهلاك الغاز وسوف يبدأ الجانب النمساوى العمل قريبا .

ومما هو جدير بالذكر ان ميزانية المشروع تبلغ ٣٠ مليون جنيه تشكل العملة الحرة منها ٦٠٪ وان هذ المشروع سوف يوفر للدولة العملات الأجنبية التى يتم انفاقها فى استيراد حوالى ٣٠ الف طن من البوتاجاز للمناطق الأربع فى الوقت الحالى تبلغ قيتها ما يعادل ٢ مليون جنيه مصرى بالعملة الحرة تتزايد مستقبلا حيث ان نسبة الزيادة السنوية سواء للمستهلكين الحاليين بهذه المناطق او القابلة لزيادة العمران بها حوالى ٧٪ سنويا . هذ بالاضافة ان الدولة تتحمل خسارة سنوية لتثبيت سعر بيع البوتاجاز للمستهلك بما لا يقل عن ٧٥٠ الف جنيه مصرى . كما ان التقليل من الزيادة السنوية المطردة فى استهلاك البوتاجاز يترتب عليها تقليل الاستثمارات المترتبة على هذه لزيادة التى تتمثل فى الأسطوانات وملحقاتها وسيارات الفنطاس وسيارات توزيع الاسطوانات ومخازن التوزيع وتصل هذه الاستثمارات الى مبالغ كبيرة تتزايد سنويا هذا الى جانب حل مشاكل التوزيع وتوفير قدر اكبر من السلامة للجمهور .

التشكيل الجديد لمجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول :

اصدر وزير البترول القرار رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٧٦ والخاص بتشكيل مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول وذلك على النحو التالى :—

السيد المهندس/ محمدرمزى الليثى رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول . . . **رئيسا**

الاعضـــاء :

السيد / الدكتور مصطفى كمال العيوطى .

نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة للاستكشاف والانتاج

السيد/ المهندس سامى اندراوس موسى .

البترول — ٤١

12- الاتفاقيات البترولية ما بين 1973 - ونهاية 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

جدول رقم (١) الاتفاقيات التى تم ابرامها منذ عام ١٩٧٣ وحتى نهاية ١٩٨١

عدد الاتفاقيات	الجنسية	التزام الاتفاق «مليون دولار»	عدد الاتفاقيات	الجنسية	التزام الاتفاق «مليون دولار»
٤٠	امريكية	٧٠٦	١	المانية هولندية ايطالية	٣٠
٨	فرنسية	١٧٧	١	المانية	٢٢
٥	ايطالية	١٤٢٫٥	١	امريكية/ليبيرية	١٨
٤	هولندية	١٠٢	١	برازيلية	١٤٫٤
٤	كندية	٤٦٫٥	١	يابانية	١٢
٢	انجليزية	٢٩	١	سويدية	١٠٫٥
٢	سويسرية	٢٨	١	استرالية	١٠٫١
١	اسبانية/ امريكية	٤٥	١	ماليزية	٩

— ٣٦

جدول رقم (٢) تطور عدد الاتفاقيات البترولية

السنة	عدد الاتفاقيات « مجمع »	مساحات البحث « مجمع »	التزام الاتفاق « مجمع »	منح التوقيع « مجمع »	ملاحظات
		الف كم ٢	مليون دولار	مليون دولار	متوسط مدد البحث ٨ سنوات
١٩٧٣	٥	٤٠	٩٣	٣	
١٩٧٥	٣٠	١٩٧	٥٨١	٧١	
١٩٧٩	٥٣	٦٦٠	١٠٣٩	١٠٦	
١٩٨٠	٥٨	٦٧٥	١١٢٠	١١٠	
١٩٨١	٧٤	٦٩٨	١٤١١	١٣٩	

٣٧ —

الاتفاقيات البترولية ما بين 1973 – ونهاية 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

الاتفاقيات البترولية

الاتفاقيات التى تم ابرامها
خلال عام ١٩٨١

رقم مسلسل	الشركة	المساحة كم٢	نفقات البحث الكلية	عدد سنوات البحث	مجموع نفقات البحث	نفقات البحث فترة أولى	عدد سنوات الفترة الأولى	منحة التوقيع	مجموع منح التوقيع	تاريخ السريان
١	اسو شرق الزيت	٠٠٦٣	٣٣٠٠٠	٤ر٥	٣٣٠٠٠	١٧٠٠٠	١ر٥	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٩٨١/٣/٢٣
٢	فينكس خالدة	٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٦ر-	٥١٠٠٠	٢٠٠٠	٢	١٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨١/٤/٦
٣	توتال مريوط ☆	٢٠٠٠	١٢٥٠٠	٤ر-	٦٣٥٠٠	٥٠٠	١	٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨١/٥/٦
٤	كونوكو البحيرات المرة	١٢٠٠	١٩٥٠٠	٧ر-	٨٢٥٠٠	٧٥٠٠	٣	١٠٠٠	٧٠٠٠	١٩٨١/٦/١٧
٥	كونوكو لاجيا	٠٠٤٥	٢٠٠٠٠	٤ر-	١٠٢٥٠٠	٨٠٠٠	٢	٢٥٠٠	٩٥٠٠	١٩٨١/٦/١٧
٦	إل إل آند آى شمال عامر	٧٠٠	١٣٠٠٠	٦ر-	١٢٥٥٠٠	٥٠٠٠	٣	٢٥٠٠	١٢٠٠٠	١٩٨١/٦/٢٩
٧	سانت جو تانكة	٢٥٠	٢٣٠٠٠	٤ر-	١٤٨٥٠٠	٧٥٠٠	٢	٤٠٠٠	١٦٠٠٠	١٩٨١/٦/٢٩
٨	توتال والشركة العامة منطقة امل	٠٠٢٥	١٨٠٠٠	٤ر-	١٦٦٥٠٠	٦٠٠٠	٢	٣٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٨١/٩/٢١
٩	توتال والشركة العامة جنـــوب رمضان	٠٠٢٥	١٨٠٠٠	٤ر-	١٨٤٥٠٠	٦٠٠٠	٢	١٧٥٠	٢٠٧٥٠	١٩٨١/٩/٢١
١٠	توتال محاويش	٦٠٠	٢٤٠٠٠	٧ر-	٢٠٨٥٠٠	١٠٠٠٠	٣	١٥٠٠	٢٢٢٥٠	١٩٨١/٩/٢١
١١	جلف ستريم شدوان	٦٠٠	٩٠٠٠	٤ر-	٢١٧٥٠٠	٤٠٠٠	٢	٠٢٥٠	٢٢٥٠٠	١٩٨١/٩/٢٢
١٢	جلف ستريم سادات	٢٨٠٠	٩٥٠٠	٤ر-	٢٢٧٠٠٠	٤٥٠٠	٢	٠٢٥٠	٢٢٧٥٠	١٩٨١/٩/٢٢
١٣	الدولسية فيران	١٠٠	١٥٠٠٠	٤ر-	٢٤٢٠٠٠	٦٠٠٠	٢	١٠٠٠	٢٣٧٥٠	١٩٨١/٩/٢٣
١٤	بتروفينا جنوب درج	٤١٦	٢١٠٠٠	٦ر-	٢٦٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣	١٥٠٠	٢٥٢٥٠	١٩٨١/٩/٢٣
١٥	لوكهيل شيبا	٥٢٠٠	١٧٠٠٠	٥ر٥	٢٨٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢ر٥	١٥٠٠	٢٦٧٥٠	١٩٨١/١٢/٢٩
١٦	لوكهيل حكمة ●	٣٢٠٠	١١٠٠٠	٤ر-	٢٩١٠٠٠	١٠٠٠	١ر-	٢٠٠٠	٢٨٧٥٠	الغيت

وحدة النفقات والمنح = ١٠٠٠ دولار
☆ انتهت ● تم الغاؤها .

اجمالى نفقات البحث ٢٩١٠٠٠ اجمالى منح التوقيع ٢٨٧٥٠

ـ٣٨

بيان بعدد العمالة والأجور بقطاع البترول فى 1981 – المصدر مجلة البترول 1982

وفيما يلى بيان بأعداد العمالة والأجور بقطاع البترول فى ١٩٨١ انجازها .

البيـــان	عدد العاملين	الأجور (بالألف جنيه)
وزارة البترول	١٣١	٢٣٨
الهيئة وشركات القطاع العام	٣٢٠١٧	٧٢١٤٢
القطـــاع المشترك	٥٥٠٦ (أ)	٣٩٢٠٠
القطاع الخاص ★	٨٠٢ (ب)	٣٨٩١

(أ) يتضمن ١٧٤ من الاجانب (ب) يتضمن ٥ اجانب بشركتى موبيل وإسو ★ يشمل شركات موبيل وإسو وكالتكس

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

● ويوضح الجدول رقم (٢) تطور انتاج الزيت الخام حسب الشركات والحقـــول المنتجة خـــلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨١ ٠

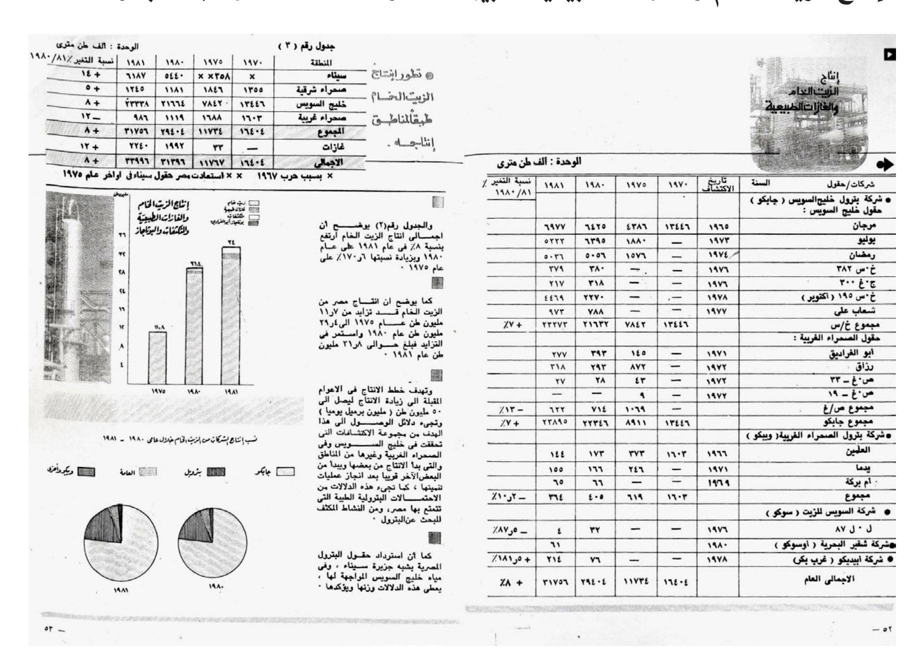
جدول رقم (٢)　　　　الوحدة : ألف طن مترى

انتاج الزيت الخام حسب الشركات والحقول المنتجــة خلال الفترة ١٩٧٠ ـــ ١٩٨١ ٠

شركات/حقول　السنة	تاريخ الاكتشاف	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
● الشركة العامة للبترول :						
الغردقة	١٩١٣	—	—	—	—	
غارب	١٩٣٨	٢٩٦	٥٠٢	٣٧٤	٣٢٧	
سـدر	١٩٤٦	—	١٩	٧٥	٧٢	
عسـل	١٩٤٧	—	١٠	٧٣	٦٥	
مطامر	١٩٤٨	—	—	١٣	٨	
بكر	١٩٥٨	٦٥٨	٥٠٤	٢٥٩	٢٤٢	
كريم	١٩٥٨	٩٦	٥٠	٢٥	٢٧	
عامر	١٩٦٥	٥٨	١٧٤	١١٤	١٢٣	
شقير	١٩٦٦	—	٣٠	٢٤	٢٩	
أم اليسر	١٩٦٨	٢٣٩	٤٢٦	٢٤٠	٢٢٧	
العيون	١٩٦٨	٨	١٣٧	٤٨	٣٩	
خير	١٩٧٣	—	٢٣	١١	٩	
جمسه	١٩٠٨	—	—	٤	١	
الخليج	١٩٨٠	—	—	٦	٧	
مجموع		١٣٥٥	١٨٧٥	١٢٦٦	١١٧٦	ـ ٢و٧٪
● شركة بترول بلاعيم (بترويل)						
فيران	١٩٤٦	—	—	—		
بلاعيم أرضى	١٩٥٥	—	—	١٨١١	١٧٥٤	
أبو رديس/سدرى	١٩٥٧	—	—	—		
اكمـــا	—	—	—	—		
بلاعيم بحرى	١٩٦١	—	٣٢٩	٣٤٦٨	٤٢٨٨	
رأس غارة	١٩٦٤	—	—	—		
مجموع			٣٢٩	٥٢٧٩	٦٠٤٢	+ ٥ر١٤٪

٥١ـ

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982



● تطور إنتاج الزيت الخام طبقاً لمناطق إنتاجه .

جدول رقم (٣)　　　　الوحدة : الف طن مترى

المنطقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
سيناء	×	× ×٣٥٨	٥٤٤٠	٦١٨٧	+ ١٤
صحراء شرقية	١٣٥٥	١٨٤٦	١١٨١	١٢٤٥	+ ٥
خليج السويس	١٣٤٤٦	٧٨٤٢	٢١٦٦٤	٢٣٣٣٨	+ ٨
صحراء غربية	١٦٠٣	١٦٨٨	١١١٩	٩٨٦	ـ ١٢
المجموع	١٦٤٠٤	١١٧٣٤	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	+ ٨
غازات	—	٣٣	١٩٩٢	٢٢٤٠	+ ١٢
الاجمالى	١٦٤٠٤	١١٧٦٧	٣١٣٩٦	٣٣٩٩٦	+ ٨

× بسبب حرب ١٩٦٧　　× × استعادت مصر حقول سيناء فى اواخر عام ١٩٧٥

والجدول رقم(٢) يوضـــح أن اجمـــالى انتاج الزيت الخام ارتفع بنسبة ٨٪ فى عام ١٩٨١ على عـــام ١٩٨٠ وبزيادة نسبتها ٦ر١٧٠٪ على عام ١٩٧٥ ٠

كما يوضح ان انتـــاج مصر من الزيت الخام قــــد تزايد من ٧ر١١ مليون طن عـــام ١٩٧٥ الى٤ر٢٩ مليون طن عام ١٩٨٠ واستمر فى التزايد فبلغ حـــوالى ٨ر٣١ مليون طن عام ١٩٨١ ٠

وتهدف خطط الانتاج فى الاعوام المقبلة الى زيادة الانتاج ليصل الى ٥٠ مليون طن (مليون برميل يوميا) وتجىء دلائل الوصـــول الى هذا الهدف من مجموعة الاكتشافات التى تحققت فى خليج الســـويس وفى الصحراء الغربية وغيرها من المناطق والتى بدأ الانتاج من بعضها ويبدأ من البعض الآخر قريبا بعد انجاز عمليات تنميتها ، كما تجىء هذه الدلالات من الاحتمـــالات البترولية الطيبة التى تتمتع بها مصر، ومن النشاط المكثف للبحث عن البترول ٠

كما أن استرداد حقـــول البترول المصرية بشبه جزيرة ســيناء ، وفى مياه خليج السويس المواجهة لها ، يعطى هذه الدلالات وزنها ويؤكدها ٠

٥٣ ـ

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية

الوحدة : ألف طن مترى

شركات/حقول　السنة	تاريخ الاكتشاف	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
● شركة بترول خليج السويس (جابكو) حقول خليج السويس :						
مرجان	١٩٦٥	١٣٤٤٦	٤٣٨٦	٦٤٢٥	٦٩٧٧	
يوليو	١٩٧٣	—	١٨٨٠	٦٣٩٥	٥٢٢٢	
رمضان	١٩٧٤	—	١٥٧٦	٥٠٥٦	٥٠٣٦	
خ٠س ٣٨٢	١٩٧٦	—	—	٣٨٠	٣٧٩	
ج٠غ ٣٠٠	١٩٧٦	—	—	٣١٨	٢١٧	
خ٠س ١٩٥ (أكتوبر)	١٩٧٨	—	—	٢٢٧٠	٤٤٦٩	
شعاب على	١٩٧٧	—	—	٧٨٨	٩٧٣	
مجموع خ/س		١٣٤٤٦	٧٨٤٢	٢١٦٣٢	٢٢٢٧٣	+ ٧٪
حقول الصحراء الغربية :						
أبو الغراديق	١٩٧١	—	١٤٥	٣٩٣	٢٧٧	
رزاق	١٩٧٢	—	٨٧٢	٢٩٣	٣١٨	
ص٠غ ـ ٣٣	١٩٧٢	—	٤٣	٢٨	٢٧	
ص٠غ ـ ١٩	١٩٧٢	—	٩	—	—	
مجموع ص/غ		—	١٠٦٩	٧١٤	٦٢٢	– ١٣٪
مجموع جابكو		١٣٤٤٦	٨٩١١	٢٢٣٤٦	٢٢٨٩٥	+ ٧٪
● شركة بترول الصحراء الغربية (ويبكو)						
العلمين	١٩٦٦	١٦٠٣	٣٧٣	١٧٣	١٤٤	
يدما	١٩٧١	—	٢٤٦	١٦٦	١٥٥	
أم بركة	١٩٦٩	—	—	٦٦	٦٥	
مجموع		١٦٠٣	٦١٩	٤٠٥	٣٦٤	ـ ٢ر١٠٪
● شركة السويس للزيت (سوكو)						
ل ٠ ل ٨٧	١٩٧٦	—	—	٣٢	٤	ـ ٥ر٨٧٪
● شركة شقير البحرية (أوسوكو)	١٩٨٠				٦١	
● شركة أبيديكو (غرب بكر)	١٩٧٨	—	—	٧٦	٢١٤	+ ٥ر١٨١٪
الاجمالى العام		١٦٤٠٤	١١٧٣٤	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	+ ٨٪

ـ ٥٢

إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية ما بين 1970 و 1981 - المصدر مجلة البترول 1982

الغازات الطبيعية :

تنتج مصر الغازات الطبيعية من ثلاثة حقول وهي حقول أبو ماضي في شمال شرق الدلتا (١٩٦٧) وأبو الغراديق بالصحراء الغربية (١٩٧١) وأبو قير البحرى (١٩٦٩).

وقد بدأت مصر استخدام الغازات الطبيعية بعد اكتشاف هذه الحقول وتنميتها وهذه الغازات تعد بلاشك ، ثروة قومية ضخمة تسهم في تصنيع البلاد ، فقد استخدمت في صناعة الأسمنت والاسمدة والحديد والصلب ومحطات توليد الكهرباء ۰ الا أن العمل الضخم الكبير ـ الذى بدأ ـ هو استخدام الغازات الطبيعية في المنازل كبديل للبوتاجاز وقد افتتح السيد المهندس/أحمد عز الدين هلال نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول المرحلة الاولى للمشروع وشملت ١٦٠ ألف مسكن بحلوان والمعادى ومدينة نصر ومصر الجديدة تبدأ بحلوان .

وقد بلغ انتاج الغازات الطبيعية في مصر في عام ١٩٨١ حوالى ٤ر٢٤١٧ مليون متر مكعب (تعادل ١٨٤٤ الف طن مترى بزيادة نسبتها ١٤٪ علىعام ١٩٨٠ ۰

جدول رقم (٤) — الوحدة : ألف طن مترى

تطور انتاج الغازات الطبيعية حسب الحقول المنتجة ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ ۰

الحقل / السنة	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٪ ٨١/١٩٨٠
ابو الغراديق	٤٤١	٧٢٦	٧٩١	٩ +
أبو ماضي	١٤٢	٥٠٢	٦٥٣	٣٠ +
أبو قير	—	٣٨٨	٤٠٠	٣ +
المجموع	٥٨٣	١٦١٦	١٨٤٤	١٤ +

جدول رقم (٥) تطور انتاج الغازات الطبيعية والمتكثفات والبوتاجاز

السنة	غازات طبيعية		متكثفات	بوتاجاز	الاجمالى
	مليون متر مكعب	تعادل بالالف طن مترى	الف طن مترى	ابو الغراديق الف طن مترى	الف طن مترى
١٩٧٥	٤ر٤٤	٣٣	—	—	٣٣
١٩٨٠	٠ر٢١١٥	١٦١٦	٣١٠	٦٦	١٩٩٢
١٩٨١	٤ر٢٤١٧	١٨٤٤	٣٢٣	٧٣	٢٢٤٠

الوحدة/الف متر مكعب

جدول رقم (٦) الانتاج المجمع من الزيت الخام

السنوات/الانتاج	الانتاج السنوى	المجمع من بدء الانتاج
١٩٧٠	١٨٩٥٢	١٣٧٧٨٦
١٩٧٥	١٣٤١٠	١٩٨١٥٤
١٩٨٠	٣٣٧٦٠	٣٣٣٠٦١
١٩٨١	٣٦٣٩١	٣٦٩٤٥٢

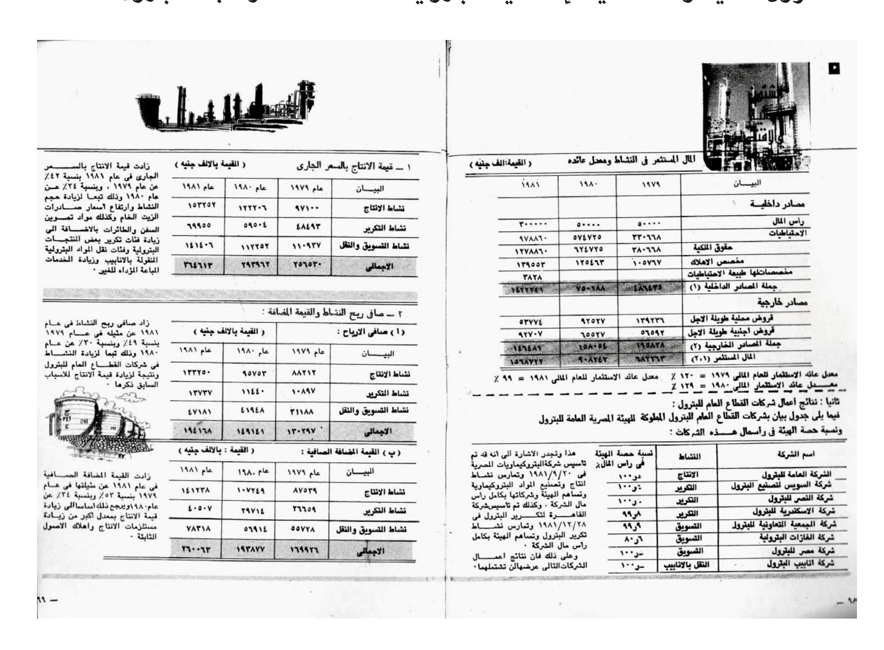
المتر المكعب = ٦ر٢٨٩٨ برميل

جدول رقم (٧) تطور انتاج المتكثفات ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ — الوحدة : الف طن مترى

الحقل/السنة	أبو الغراديق	أبو ماضى	أبو قير	الاجمالى
١٩٧٨	١٢٣	٢٠	—	١٤٣
١٩٨٠	١٩٦	٧٠	٤٤	٣١٠
١٩٨١	١٨٩	٩٠	٤٤	٣٢٣
١٩٨٠/١٩٨١	– ٦ر٣٪	+ ٦ر٢٨٪	—	+ ٤٪

ـ٥٤

الشؤون المالية والاقتصادية، إحصائيات بترولية 1981 - المصدر مجلة البترول 1982



المال المستثمر فى النشاط ومعدل عائده (القيمة:الف جنيه)

البيان	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مصادر داخلية			
رأس المال	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٣٣٠٦٦٨	٥٧٤٧٢٥	٩٧٨٨٦٠
حقوق الملكية	٣٨٠٦٦٨	٦٢٤٧٢٥	١٢٧٨٨٦٠
مخصص الاهلاك	١٠٥٧٦٧	١٢٥٤٦٣	١٣٩٥٥٣
مخصصاتلها طبيعة الاحتياطيات			٣٨٢٨
جملة المصادر الداخلية (١)	٤٨٦٤٣٥	٧٥٠١٨٨	١٤٢٢٢٤١
مصادر خارجية			
قروض محلية طويلة الاجل	١٣٩٢٣٦	٩٢٥٢٧	٥٣٧٧٤
قروض اجنبية طويلة الاجل	٥٦٥٩٢	٦٥٥٢٧	٩٢٧٠٧
جملة المصادر الخارجية (٢)	١٩٥٨٢٨	١٥٨٠٥٤	١٤٦٤٨١
المال المستثمر (٢،١)	٦٨٢٢٦٣	٩٠٨٢٤٣	١٥٦٨٧٢٢

معدل عائد الاستثمار للعام المالى ١٩٧٩ = ١٢٠ ٪ — معدل عائد الاستثمار للعام المالى ١٩٨١ = ٩٩ ٪

معدل عائد الاستثمار المالى ١٩٨٠ = ١٢٩ ٪

ثانيا : نتائج أعمال شركات القطاع العام للبترول :

فيما يلى جدول بيان بشركات القطاع العام للبترول المملوكة للهيئة المصرية العامة للبترول ونسبة حصة الهيئة فى رأسمال هذه الشركات :

اسم الشركة	النشاط	نسبة حصة الهيئة فى راس المال٪
الشركة العامة للبترول	الانتاج	٠ر١٠٠
شركة السويس لتصنيع البترول	التكرير	٠ر١٠٠
شركة النصر للبترول	التكرير	٠ر١٠٠
شركة الاسكندرية للبترول	التكرير	٨ر٩٩
شركة الجمعية التعاونية للبترول	التسويق	٩ر٩٩
شركة الغازات البترولية	التسويق	٦ر٨٠
شركة مصر للبترول	التسويق	ـر١٠٠
شركة انابيب البترول	النقل بالانابيب	ـر١٠٠

هذا وتجدر الاشارة الى انه قد تم تاسيس شركةالبتروكيماويات المصرية فى ١٩٨١/٩/٢٠ وتمارس نشاط انتاج وتصنيع المواد البتروكيماوية وتساهم الهيئة وشركاتها بكامل رأس مال الشركة ، وكذلك تم تأسيس شركة القاهرة لتكرير البترول فى ١٩٨١/١٢/٢٨ وتمارس نشاط تكرير البترول وتساهم الهيئة بكامل رأس مال الشركة ۰

وعلى ذلك فان نتائج اعمال الشركات التالى عرضهالن تشتملهما۰

ـ ٦٨

١ ــ قيمة الانتاج بالسعر الجارى (القيمة بالالف جنيه)

البيان	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨١
نشاط الانتاج	٩٧١٠٠	١٢٢٢٠٦	١٥٣٢٥٢
نشاط التكرير	٤٨٤٩٣	٥٩٥٠٤	٦٩٩٥٥
نشاط التسويق والنقل	١١٠٩٣٧	١١٢٢٥٢	١٤١٤٠٦
الاجمالى	٢٥٦٥٣٠	٢٩٣٩٦٢	٣٦٤٦١٣

زادت قيمة الانتاج بالسعر الجارى فى عام ١٩٨١ بنسبة ٤٢٪ عن عام ١٩٧٩ ، وبنسبة ٢٤٪ عن عام ١٩٨٠ وذلك تبعا لزيادة حجم النشاط وارتفاع أسعار صادرات الزيت الخام وكذلك مواد تموين السفن والطائرات بالاضافة الى زيادة فئات تكرير بعض المنتجات البترولية وفئات نقل المواد البترولية المنقولة بالانابيب وزيادة الخدمات المباعة المؤداه للغير ۰

٢ ــ صافى ربح النشاط والقيمة المضافة :

(ا) صافى الارباح : (القيمة بالالف جنيه)

البيان	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨١
نشاط الانتاج	٨٨٢١٢	٩٥٧٥٣	١٣٣٢٥٠
نشاط التكرير	١٠٨٩٧	١١٤٤٠	١٣٧٣٧
نشاط التسويق والنقل	٣١١٨٨	٤١٩٤٨	٤٧١٨١
الاجمالى	١٣٠٢٩٧	١٤٩١٤١	١٩٤١٦٨

زاد صافى ربح النشاط فى عام ١٩٨١ عن مثيله فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٩٪ وبنسبة ٣٠٪ عن عام ١٩٨٠ وذلك تبعا لزيادة النشاط فى شركات القطاع العام للبترول ونتيجة لزيادة قيمة الانتاج للاسباب السابق ذكرها ۰

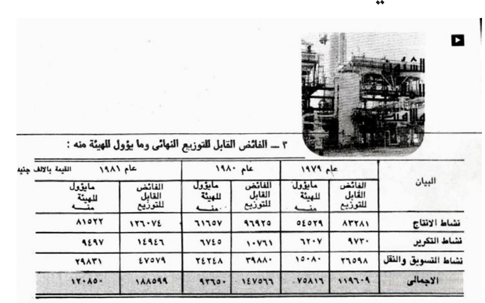
(ب) القيمة المضافة الصافية : (القيمة : بالالف جنيه)

البيان	عام ١٩٧٩	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨١
نشاط الانتاج	٨٧٥٣٩	١٠٧٢٤٩	١٤١٢٣٨
نشاط التكرير	٢٦٦٥٩	٢٩٧١٤	٤٠٥٠٧
نشاط التسويق والنقل	٥٥٧٢٨	٥٦٩١٤	٧٨٣١٨
الاجمالى	١٦٩٩٢٦	١٩٣٨٧٧	٢٦٠٠٦٣

زادت القيمة المضافة الصافية فى عام ١٩٨١ عن مثيلتها فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٣٪ وبنسبة ٣٤٪ عن عام١٩٨٠ويرجع ذلك اساساالى زيادة قيمة الانتاج بمعدل اكبر من زيادة مستلزمات الانتاج واهلاك الاصول الثابتة ۰

ـ ٦٩

إحصائيات بترولية في نهاية الثمانينات - المصدر مجلة البترول 1991



٣ ــ الفائض القابل للتوزيع النهائى وما يؤول للهيئة منه :

القيمة بالألف جنيه

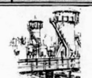
البيان	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠		عام ١٩٨١	
	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه	الفائض القابل للتوزيع	مايؤول للهيئة منه
نشاط الانتاج	٨٣٢٨١	٥٤٥٢٩	٩٦٩٢٥	٦١٦٥٧	١٢٦٠٧٤	٨١٥٢٢
نشاط التكرير	٩٧٣٠	٦٢٠٧	١٠٧٦١	٦٧٤٥	١٤٩٤٦	٩٤٩٧
نشاط التسويق والنقل	٢٦٥٩٨	١٥٠٨٠	٣٩٨٨٠	٢٤٢٤٨	٤٧٥٧٩	٢٩٨٣١
الاجمالى	١١٩٦٠٩	٧٥٨١٦	١٤٧٥٦٦	٩٣٦٥٠	١٨٨٥٩٩	١٢٠٨٥٠

زاد الفائض القابل للتوزيع النهائى فى عام ١٩٨١ عن مثيله فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٨٥٪ وبنسبة ٢٨٪ عن عام ١٩٨٠ . هذا وقد بلغت نسبة مايؤول للهيئة من هذا الفائض ٦٤٪ فى عام ١٩٨١ . مقابل ٦٣٪ خلال عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

وجدير بالذكر أن مايؤول للهيئة من هذا الفائض ـ الموضح بعاليه ـ قبل خصم الضرائب المستحقة عليه .

٤ ــ المال المستثمر فى النشاط ومعدل عائده :

البيان	عام ١٩٧٩		عام ١٩٨٠		عام ١٩٨١	
	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪	المال المستثمر الف جنيه	معدل العائد ٪
نشاط الانتاج	٩٠٠٠٣	٩٣	١١٨٢٤٧	٨٢	١٤٩٥٠٠	٨٤
نشاط التكرير	١٦٧٠٢٧	٦	٢٠٣٦٢١	٥	٢٨٢٠٨٥	٥
نشاط التسويق والنقل	١٧٤٩٦٩	١٥	٢١٥١٨٥	١٩	٢٧٨٥٣٥	١٧
الاجمالى	٤٣١٩٩٩	٢٨	٥٣٧٠٥٣	٢٨	٧١٠١٢٠	٢٧



بلغ معدل عائد الاستثمار (الفائض القابل للتوزيع النهائى ـ المال المستثمر فى النشاط) ٢٧٪ فى عام ١٩٨١ بنقص قدره ٤٪ عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ .

وذلك لانخفاض معدل عائد الاستثمار فى نشاطى الانتاج والتكرير عن عام ١٩٧٩ ، ونشاط التسويق والنقل عن عام ١٩٨٠ وذلك بسبب زيادة المال المستثمر فى النشاط بنسبة اكبر من زيادة الفائض القابل للتوزيع فى الانشطة سالفة الذكر .

الفصل السابع

عن النمو الذي لا تسقط ثماره.. القطاع المالي كآلية لتركز الثروة

أسامة دياب

يتفق الكثير من مؤرخي الاقتصاد، على أن الحقبة «النيوليبرالية» التي بدأت مع أزمة النفط الحادة في عام 1973، كتبت شهادة وفاة نموذج الرأسمالية الكينزي،[1] الذي استمر كنموذج سائد للرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعظّم من دور الحكومات في تحفيز الاقتصاد، وتوفير بيئة مواتية لتقوية شوكة النقابات العمالية في التفاوض على أجور أعلى للعمال، حتى يكون بمقدورهم القيام بدورهم كمستهلكين فاعلين قادرين على تدوير عجلة الإنتاج المعطلة.

ظل هذا النموذج يعمل بشكل جيد جدًا حتى أزمة النفط التي تلت حرب أكتوبر، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بشكل حاد، ما قاد إلى ما يسمى بالركود التضخمي.

فشلت الحلول الكينزية الكلاسيكية في مواجهة الركود التضخمي، فأية محاولة لتحفيز السوق عن طريق ضخ أموال، كانت تؤدي إلى تحفيز التضخم، وفي المقابل أية سياسات انكماشية تقوم بتعميق الركود.

خلق هذا الفشل الحاجة إلى نموذج اقتصادي بديل، وكان النموذج الأكثر جاهزية هو النموذج «النيوليبرالي» الذي كان يتم الإعداد له منذ الأربعينيات بقيادة المفكر الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي، فريدريك هايك، فيما يسمى بمجتمع مونت بيريلين (هارفي، 2005).[2]

يعتقد أستاذ الأنثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد السياسي، دافيد هارفي، أن أنشطة المضاربة التي تقوم بها صناديق التحوط والاستثمار المملوكة لمؤسسات القطاع المالي (مثل بنوك الاستثمار) تعد أكثر أشكال «التراكم عبر الانتزاع» (accumulation by dispossession) تطورًا في عصر الحقبة «النيوليبرالية».

يُعّرف هارفي التراكم عبر الانتزاع على أنه النسخة الحديثة المعاصرة من التراكم الأولي، ويرى أن هذه النسخة المستحدثة انتشرت وتوسعت خلال الحقبة «النيوليبرالية» بدءًا من سبعينيات القرن الماضي. والتراكم الأولي، وفقًا لتعريف كارل ماركس، وروزا لوكسمبورج، هو نمط التراكم الـ(لا)رأسمالي الذي يعتمد على القوة والاحتيال والقمع والنهب، والذي يحدث على مرأى ومسمع من الجميع، بدون بذل أية محاولة لإخفائه.

ووفقًا لرؤية لوكسمبورج، فإن هذا النمط من التراكم يحدث على النقيض من

1 نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز والذي تنسب إليه سياسات دولة الرفاه المشجعة على التوسع في الإنفاق الاجتماعي والتشغيل

2 Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.

-ولكن بالتكامل والتزامن مع- أنماط التراكم المعتمدة على نمط الإنتاج الرأسمالي، التي تجني فائض القيمة عن طريق تشغيل العمال وبيع إنتاجهم في أسواق البضائع (Luxemburg, 2003، ص 432)[3] ثم إعادة استثمار بعض من فائض القيمة، للتوسع فيما يسمى في الأدبيات الماركسية، بإعادة الإنتاج الموسع (expanded re-production).[4]

هذه التفرقة بين نمطي التراكم (الرأسمالي واللارأسمالي)، تشكل مدخلًا منهجيًا ملائمًا لتحليل دور القطاع المالي في تحقيق التراكم للنخبة «النيوليبرالية»، التي سيطرت على عمليات صنع القرار في مصر، خلال العقد السابق على ثورة يناير، مع بزوغ نجم جمال مبارك، وقيامه بلعب أدوار متزايدة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

يقول هارفي إن أي نظام يحاول أن يدمج نفسه في منطق التطور الرأسمالي (هارفي، 2003، ص 153)[5] يجب أن يمر بتغييرات هيكلية ومؤسسية وقانونية واسعة تمهد الطريق لقواعد التراكم البدائي، كمقدمة للوصول لأنماط التراكم الرأسمالي. انتشر هذا النمط، وفقًا لهارفي، منذ التحول «النيوليبرالي» في السبعينيات، والتوسع في برامج الخصخصة على مستوى العالم، ويضرب الأمثلة تحديدًا في كتابه الإمبريالية الجديدة (2003) بنماذج التحول في الاقتصاد الروسي، في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي، وكذلك نموذج التحول في الاقتصاد الصيني.

بالنسبة للتحول الروسي، وتحت مسمى العلاج بالصدمة (hocks therapy)، تم القيام بعمليات عنيفة للتراكم البدائي تمثلت في سياسة توزيع الأصول العامة عن طريق الخصخصة، وإصلاحات سوق غير متوازنة، ما أثر على أنواع التراكم الناشئة عن طريق دورة رأس المال (أو ما يسميه هارفي إعادة الإنتاج الموسع).

أما بالنسبة لنموذج التحول الصيني تجاه رأسمالية تحركها الدولة، فقد شمل هو الآخر موجات متعاقبة من التراكم البدائي (هارفي، 2003، ص. 156).[6] لكن هارفي رأى في تلك الحالة أن التراكم البدائي كان تكلفة ضرورية لتدشين نموذج التطور الرأسمالي في البلاد.

لم تكن مصر منذ السبعينيات بعيدة عن عمليات التراكم البدائي. فالتحول

---

3 Luxemburg, R. (2003). The Accumulation of Capital. London: Routledge.

4 إعادة الانتاج الموسعة، وفقًا لماركس، هي إعادة استثمار بعض من فائض القيمة في الدورة الرأسمالية القادمة، بحيث يتوسع الإنتاج في كل دورة، وهو شرط من شروط التراكم الرأسمالي.

5 Harvey, D. (2003). The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession. Retrieved December 19, 2017, from http://www.socialistregister.com/index.php/srv/article/view/5811

6 نفس المصدر السابق

«النيوليـبرالي» شـهد أيضًـا موجـات عنيفـة مـن هـذه الممارسـات تحـت مظلـة برامـج الخصخصـة، وسياسـات تخصيـص الأراضي للمسـتثمرين، وإغـلاق العديـد مـن المسـاحات المشـاعية للاسـتخدام الخـاص كالشـواطئ والأنهـار، وانتشـار المضاربـة في الأوراق الماليـة، والاسـتثمار في الديـن العـام والخـاص، والتحويـل التدريجـي للمرافـق العامـة إلى ملكيـات خاصـة.

وشـهدت تسـعينيات القـرن المـاضي، والعقـد الأول مـن الألفيـة الثالثـة، صعـودًا كبـيرًا لقطاعـات اقتصاديـة جديـدة كان لهـا حظهـا الوافـر في النمـو والربحيـة (عـلى الأقـل مقارنـة بالقطاعـات التقليديـة كالزراعـة والصناعـة) كنتيجـة لصعـود المجموعـات «النيوليبراليـة» مـن داخـل نظـام الحكـم، ممثلـة في المجموعـة المحيطـة بجـمال مبـارك، التـي وصلـت إلى قمـة سـيطرتها عـلى مقاليـد الأمـور خـلال حكومتـي أحمـد نظيـف الأولى والثانيـة (2004-2011)، والتـي كان يطلـق عليهـا إعلاميًـا وشـعبيًا «حكومـة رجـال الأعـمال». سـيُركز هـذا الفصـل تحديـدًا عـلى القطاعـات الماليـة المرتبطـة بالبورصـة والأوراق الماليـة، عـن طريـق تحليـل ممارسـات التراكـم البـدائي في القطـاع المـالي.

ولـن نكتفـي بتحليـل هـذا النمـط مـن التراكـم القائـم على أعـمال مـن التحايـل والنهب في كثـير مـن الأحيـان، لكـن سـنهتم أيضًـا بالبحـث في مسـألة إسـهام هـذه الأنشـطة الاقتصاديـة في تكريـس الفـوارق الطبقيـة. لـذا سـنحلل ربحيـة شركات السـمسرة مـن نشـاط تـداول الأوراق الماليـة، وكذلـك أداء بنـوك الاسـتثمار. وسـنقارن طفـرات الربـح التـي حققتهـا هـذه الكيانـات بالسـياق الاجتماعـي المحيـط بهـا، أو بمعنـى آخـر سـنبحث إن كان النمـو في نتائـج أعـمال تلـك الكيانـات قـد تسـاقطت ثمـاره عـلى القاعـدة العريضة مـن المجتمـع. ليـس فقـط بهـدف الإدانـة الأخلاقيـة لهـذا الشـكل مـن النمـو الاقتصـادي، وإنمـا لأن الاسـتثمارات الماليـة عـلى وجـه التحديـد تنحـصر في طبقـة ضيقـة تتـداول المصالـح فيـما بينهـا، ويعكـس السـياق الاجتماعـي المحيـط بهـا، وغـير المسـتفيد مـن نشـاطها الاقتصـادي، طبيعـة الاسـتثمارات في القطـاع المـالي، ومـدى انغلاقهـا وانفصالهـا عـن المجتمـع الـذي تعيـش في محيطـه.

يفـترض هـذا الفصـل أن هنـاك أربـع وسـائل أو قنـوات لـ«تسـاقط ثمـار النمـو»، وهـي: 1) الأجـور، و2) الضرائـب، و3) إعـادة الاسـتثمار، و4) الإنفـاق. كـما نفـترض أن أنمـاط التراكـم عـبر الانتـزاع -بعكـس أنمـاط التراكـم الرأسـمالي عـن طريـق إعـادة الإنتـاج الموسـع- لا تسـقط ثمارهـا عـلى القاعـدة الأوسـع مـن المواطنـين لعدة أسـباب، أهمهـا أن:

1- التراكـم عـبر الانتـزاع لا يعتمـد عـلى عنـصر العمـل، وبالتـالي لا يرتبـط بالأجـور والتشـغيل.

2- التراكـم عـبر الانتـزاع في القطـاع المـالي (عـلى الأقـل في مـصر) لا يخضـع لضريبـة عـلى

الأرباح الرأسمالية، وبسبب عدم ارتباط النشاط بحيز جغرافي، يسهل التهرب من الضريبة على الأرباح عن طريقة نقل الأرباح بسهولة لملاذات ضريبية.

3- المرونة التي يتمتع بها النظام المالي لا تضمن توجيه جزء من العوائد إلى أنشطة استثمارية تشغيلية (إعادة إنتاج موسع)، بل إن شبهة عدم القانونية في كثير من تلك الأنشطة، تشجع على نزوح الأموال إلى الخارج في حسابات مالية في سويسرا، وغيرها من الملاذات الضريبية السرية.

4- بطلان الزعم بأن إنفاق واستهلاك تلك العوائد ينشط من الطلب العام ويخلق وظائف، لأن الميل الحدي للاستهلاك يقل مع زيادة الدخول والثروات، أو بعبارة أخرى، كلما زاد دخل الفرد، قلت نسبة ما يذهب من تلك الزيادة إلى الإنفاق، وزاد ما يذهب إلى الادخار، وبين الفئات الغنية، يذهب جزء كبير من الإنفاق إلى سلع مستوردة، أو يتم الإنفاق في الخارج، بما لا يمثل أي نشاط تحفيزي للاقتصاد الوطني.

وسنعمل في هذا الفصل على اختبار تلك الفرضية عن طريق تحليل كمي وكيفي للمعلومات المتوفرة عن القطاع المالي، كدراسة حالة لواحدة من أهم أنماط التراكم عبر الانتزاع الحديثة في الحقبة «النيوليبرالية».

خلفية:

تم تأسيس البورصة المصرية عام 1992، وتلا ذلك بفترة قصيرة البدء في برنامج الخصخصة كنتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الخاص بصندوق النقد الدولي عام 1991.

في إطار هذا البرنامج، تم تجميع 314 شركة قطاع عام في 1991 تحت مظلة 27 شركة قابضة مقسمة قطاعيًا. كان هناك ثلاث طرق رئيسية لخصخصة شركات القطاع العام، الأولى هي بيع أسهمها في البورصة، والثانية بيع حصص استراتيجية عن طريق المزادات، والثالثة بيع حصص للعاملين. وبدأ برنامج الخصخصة فعليًا عام 1994، وحتى عام 2001 تم خصخصة كاملة لـ 130 شركة، منهم 37 عن طريق الاكتتاب العام في البورصة، و26 عن طريق البيع لمستثمرين استراتيجيين، وتم في نفس الفترة خصخصة جزئية لـ54 شركة، منهم 18 عن طريق الاكتتاب العام (عمران، 2004)[7].

7 Omran, M. (2004). The Performance of State-Owned Enterprises and Newly Privatized Firms: Does Privatization Really Matter? World Development,32(6), 1019-1041. doi:10.1016/j.worlddev.2004.01.006

بدأت الموجة الثانية من برنامج الخصخصة في 2002، وكان أبرز صفقات هذه الموجة الجديدة بيع 20% من الشركة المصرية للاتصالات في اكتتاب عام. أما أكثرها إثارة للجدل فكان بيع البنك الوطني المصري لبنك الكويت الوطني، وهي الصفقة التي تورط فيها نجلا مبارك، وعدد من بنوك الاستثمار، وصناديق الاستثمار المباشر، على رأسهم صندوق «حورس» الشهير المملوك لـ»إي إف جي هيرميس».

وتم اتهام نجلي مبارك وبنوك الاستثمار المتورطة في الصفقة بالتلاعب بالسهم، فيما أسفر عن تربح الأطراف المتورطة بما يزيد عن 2 مليار جنيه مصري، ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم المصرية، وهي القضية المعروفة إعلاميا بـ»التلاعب بالبورصة»، والتي سيتناولها هذا الفصل بقدر من التفصيل.

وقد شهدت مصر معدلات نمو مرتفعة للغاية في السنوات السابقة على الثورة، خاصة خلال السنوات الثلاث ما بين 2006 و2008، حيث تم تحقيق معدلات نمو 7% في السنة، قبل أن تهبط إلى نحو 5% في الأعوام 2009 و2010، على إثر الأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه من ركود على مستوى العالم.

وبالرغم من أن الاقتصاد نما بنسبة تراكمية 35% في تلك السنوات الخمس، إلا أن معدلات الدخل الحقيقي للغالبية العظمى من المواطنين المصريين لم تتحسن، ولم تسقط ثمار هذا النمو، كما وعدت مرارًا وتكرارًا المجموعة الاصلاحية التي تبنت تلك السياسات الدافعة للنمو، فمعدلات الفقر زادت بين عامي 2000 و2009 من 16.7% إلى 21.6% (ريم عبد الحليم، 2014).[8]

قام الكثيرون برصد هذا التناقض، واستخلاص أن النمو لا يعني بالضرورة تحسن الأحوال المعيشية للسواد الأعظم من السكان بسبب تركز الثروات الجديدة عند الطبقات الأغنى من المجتمع. وسيحاول هذا الفصل، عن طريق تحليل آليات القطاع المالي الصاعد في تلك الفترة، الوصول إلى جزء من أسباب هذا «التناقض»: زيادة الثروة ككل في الاقتصاد، تزامنًا مع زيادة مستويات الفقر وتردي الأحوال المعيشية لقطاعات عريضة من السكان.

واحد من أهم أسباب هذا التناقض بين ارتفاع النمو وزيادة الفقر، هو تركز النمو والثروة الجديدة في قطاعات رأسمالية غير كثيفة العمالة، بحيث لا يؤدي ذهاب جزء من الأرباح إلى عدد كبير من العمال. يأتي ذلك لعدة أسباب، أهمها هو انخفاض -أو على الأقل ثبات- معدلات الربحية في القطاعات التقليدية كثيفة العمالة، وتراجع وزنها النسبي في الاقتصاد ككل، بالتزامن مع ارتفاع معدلات الربحية

---

8 ريم عبد الحليم (2014). نحو إعادة التفكير في العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، في ضوء استراتيجية البنك الدولي للشراكة الوطنية.

في قطاعات وأنشطة جديدة، مثل القطاع المالي والمضاربة في البورصة. السبب الآخر لنزوح رأس المال إلى هذه القطاعات هو العائد السريع والكبير، فالأنشطة التقليدية التي تعتمد على رأس مال كبير وعمالة كثيفة، عادة ما يكون تأسيسها مجهدًا، ونسبة المخاطرة فيها عالية، وقد تستغرق سنوات قبل أن تدر عائدًا مناسبًا.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى القطاع الزراعي، سنجد تراجعًا شديدًا في وزنه النسبي من نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف السبعينيات، إلى أقل من 12% في الوقت الراهن. هذا التراجع الكبير في النشاط الزراعي لم يكن نتيجة للتوسع في النشاط الصناعي، فالنشاط الصناعي حصته كانت شبه ثابتة عند نحو 16% منذ منتصف السبعينيات حتى الآن (UN Stats)، وإنما حدث هذا التراجع، في الغالب، لصالح أنشطة أخرى، أكثرها غير كثيف العمالة. وبالتالي فإن نسبة ما يذهب إلى الأجور من إجمالي الناتج المحلي، غالبًا ما يميل إلى الانخفاض.

انخفاض نسبة الأجور الناتجة عن العمل من الناتج المحلي الإجمالي ظاهرة عالمية، وليست قاصرة على مصر. في اليابان، على سبيل المثال، وصلت قيمة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 80% في أواخر السبعينيات، ثم هبطت إلى 65% في 2012. حدث نفس الأمر في الاتحاد الأوروبي، حيث وصلت النسبة إلى نحو 74% في منتصف السبعينيات، ثم إلى نحو 66% في 2012. أما في الولايات المتحدة، فتراجعت النسبة من 72% في أوائل السبعينيات، إلى نحو 63% في 2012.

وتفسر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أسباب هذا التراجع إلى زيادة الانتاجية بسبب التطور التكنولوجي الذي أدى إلى حاجة أقل للعمال، وبسبب الاتجاه لخصخصة القطاع العام، وهو ما أدى إلى زيادة الحافز الربحي، وبالتالي خفض تكلفة العمل.

الخصخصة أيضًا، وفقًا لتقرير المنظمة، أدت إلى خفض القوة التفاوضية للعمال، ما أثر على حصصهم من الدخل (OECD, 2012, ص 110).[9] وقد تطرق أيضًا إلى هذه المعضلة الاقتصادي توماس بيكيتي، في كتابه الشهير رأس المال في القرن الحادي والعشرين (2014)،[10] عن طريق ملاحظته بأن العائد على الاستثمار الرأسمالي أعلى من معدلات النمو، وهو ما عبر عنه بالمعادلة الشهيرة ($r > g$)، وهي نتيجة لتركز عوائد النمو في الطبقة الأغنى القادرة على الاستثمار الرأسمالي.

يحد نقص البيانات في مصر بشكل كبير من قدرتنا على الوصول إلى تلك النتائج،

9 OECD. (2012). Labour Losing to Capital: What Explains the Declining Labour Share? Retrieved June 20, 2018, from http://www.oecd.org/els/emp/EMO 2012 Eng_Chapter 3.pdf

10 Piketty, T. (2014). Capital in the Twenty-First Century. Cambridge Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press.

لكـن في ظـل المعلومـات الشـحيحة المتوفـرة، يمكـن اسـتخلاص أن مـصر غالبًـا شـهدت اتجاهـات مماثلـة، إن لم تكـن أكـثر عنفًـا، حالـت دون «تسـاقط» أو وصـول ثمـار النمـو إلى النسـبة الأكـبر مـن السـكان. ويعـد المدخـل المثـالي لتفسـير التناقـض مـا بـين زيـادة معـدلات النمـو في مـصر، وزيـادة الفقـر في نفـس الوقـت، هـو تحليـل القطـاع المـالي، ومعـدلات ربحيتـه، وكثافـة التشـغيل فيـه، مقارنـة بالقطاعـات الأخـرى كالصناعـة، والزراعـة، والسـياحة.

ونشـير في هـذا السـياق إلى حسـابات أجراهـا البنـك الـدولي بنـاءً عـلى الحسـابات القوميـة في مـصر خـلال الفـترة بـين 2000 إلى 2009، والتـي تذهـب إلى أن فائـض التشـغيل المجمـع للـشركات ارتفعـت نسـبته مـن 43% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي عـام 2002 إلى 50% مـن الناتـج عـام 2008. بينـما انخفضـت حصـة أجـور العاملـين مـن الناتـج في تلـك الفـترة إلى نحـو 25%، وهـو مـا يشـير، وفقًـا للتقريـر، إلى أن الكثـير مـن ثمـار النمـو في تلـك الفـترة كانـت نتيجـة زيـادة الريـع وربحيـة رأس المـال عـلى حسـاب الدخـل مـن العمـل.[11]

غنائم القطاع المالي في مصر في مطلع الألفية

إذا مـا نظرنـا إلى شركات السـمسرة في مـصر، سـنجد أن أرباحهـا قـد زادت مـن نحـو 9 مليـون جنيـه عـام 2001/2000 إلى نحـو 450 مليـون جنيـه عـام 2010/2009، مـا يـدل عـلى التوسـع الكبـير في نشـاط المضاربـة عـلى مـدار هـذا العقـد. وبالنسـبة لـرأس المـال المدفـوع لـشركات السـمسرة، فقـد زاد أكـثر مـن عشريـن ضعفًـا مـن 57 مليـون جنيـه عـام 2001/2000 إلى نحـو 1.28 مليـار جنيـه عـام 2010/2009. وإذا مـا نظرنـا إلى معـدل الربحيـة، عـن طريـق قسـمة صـافي الأربـاح عـلى رأس المـال المدفـوع، سـنجد أن معـدل الأربـاح زاد مـن نحـو 16% عـام 2001/2000 إلى مـا يزيـد عـن 35% عـام 2010/2009، مـع وصـول تلـك النسـبة إلى مـا يزيـد عـن 80% عـام 2009/2008. أمـا بالنسـبة لبنـوك الاسـتثمار التـي تشـكل المضاربـة جـزءًا أصيـلًا مـن نشـاطها، فتراوحـت معـدلات الربـح (صـافي الربـح/ رأس المـال المدفـوع) بـين 22% إلى 46% في الفـترة بـين أعـوام 2001/2000 و2010/2009.[12]

بالنظـر إلى معـدلات الربحيـة تلـك، يظهـر، وبشـكل واضـح، أن معادلـة «بيكيتـي»

11 Egypt promoting poverty reduction and shared prosperity - World Bank - 2014 - P.26 - http://documents.worldbank.org/curated/en/853671468190130279/Egypt-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-a-systematic-country-diagnostic

12 بيانات النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة.

تنطبق على الوضع المصري. أي أن العائد على الاستثمار الرأسمالي (خاصة المضاربة) يزيد عن معدلات النمو، ما يؤدي إلى زيادة تركز الدخل والثروة في الشرائح الاقتصادية العليا. ويتأكد هذا الأمر أكثر وأكثر بالنظر إلى اتجاهات الأجور في هذا القطاع.

وكما أشرنا من قبل، فإن هارفي يعتبر أن التراكم الحادث في القطاع المالي هو نمط من التراكم البدائي يتم في العصر الراهن، الذي يطلق عليه «التراكم عبر الانتزاع». ويقول هارفي أنه مثلما الدبلوماسية هي استمرار للحرب بوسائل أخرى، فالرأسمالية المالية (finance capital) هي استمرار للتراكم بوسائل أخرى، بعدما وصل التراكم الرأسمالي من النشاط الإنتاجي إلى أزمة حادة بدءًا من عام 1973.

وبعكس التراكم المعتمد على دورة رأس المال، والأرباح الناتجة عن فائض قيمة العمل وعن طريق مبادلة السلع، يغيب عنصر العمل عن آليات التراكم عن طريق الانتزاع (إلا القليل الذي يلزم لإدارة عملية الانتزاع). فمثلًا التراكم الحادث عن طريق خصخصة الأراضي وتوزيعها، عبارة عن عوائد عادة ما تكون شديدة الضخامة في غياب شبه تام لعنصر العمل.

وتبدو معدلات التشغيل في القطاعات المالية بمصر ضعيفة للغاية مقارنة بالقطاعات التقليدية، فمتوسط حصة العامل من رأس المال المدفوع (رأس المال المدفوع/ عدد العمال) في القطاع الخاص المنظم في مجال الوساطة المالية يبلغ نحو 5.7 مليون جنيه، بينما في مجال الزراعة ينخفض إلى 368 ألف جنيه، وفي المجال الصناعي 220 ألف جنيه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016).[13] يعني هذا أن كل 6 مليون جنيه من الاستثمارات في شركات السمسرة تقوم بتوظيف شخص واحد فقط، في حين أن نفس حجم الاستثمار كفيل بتوظيف 27 عاملًا في مجال الصناعة، أو 16 عاملًا في مجال الزراعة.

يعني هذا باختصار أن جزءًا كبيرًا من رأس المال المستثمر في مجال المضاربة والسمسرة يذهب إلى غير الطبقات العاملة بأجر (بمفهومها الواسع من فلاحين وعمال وأصحاب الياقات البيضاء)، وهو من أسباب تراجع نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعني انسداد واحدة من أهم قنوات التساقط المزعوم لثمار النمو.

قد يحدث أيضًا تساقط لثمار النمو الاقتصادي عن طريق السياسات الضريبية. إلا أن قطاع السمسرة والمضاربة، بسبب طبيعة نشاطه، من أكثر الأنشطة المعفاة من الضرائب، وبنوك الاستثمار لديها قدرة كبيرة على تجنب الضرائب، وتحويل

13 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (6102). النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم.

أرباحها إلى الخارج بدون دفع ضرائب، كما سيتضح من دراسة الحالة الخاصة بالبنك الوطني المصري. يعتمد أيضًا القطاع المالي بشكل كبير على صناديق استثمار مسجلة في ملاذات ضريبية توفر له سرية كاملة وإعفاءَ لجميع أنواع الأرباح، وهو ما يضعف أكثر وأكثر من حجة تساقط الثمار. كما يتضح من دراسة لشبكة العدالة الضريبية (James Henry, 2012)،[14] أن نسبًا كبيرة من عائدات تلك الاستثمارات لا تتم إعادة استثمارها في البلد الأصلي، إنما يتم مراكمتها في تلك الملاذات في ظل سرية وحماية، ويتم استثمارها في أنشطة آمنة منخفضة القيمة والمخاطر على مدى طويل، بهدف حماية الأصول وتنويع مصادرها (ص، 29-30).

نحن باختصار أمام قطاع يتوسع بشدة ويستحوذ على حصة متزايدة من النشاط الاقتصادي، يقدم عائدًا وربحية ضخمة جدًا لقلة قليلة من المستثمرين الأثرياء أو أصحاب النفوذ (الـ1% الأغنى)، وفي نفس الوقت منخفض الكثافة العمالية، بحيث لا تشارك أية فئات أخرى في تلك الثروة الجديدة المولدة، ولا حتى الدولة والمجتمع عن طريق الضرائب.

وما يزيد من صعوبة تساقط تلك الثمار، هو عدم إعادة استثمار تلك التراكمات في مصر ونزوحها إلى الخارج، وهو ما كشف عنه ملف الأموال المنهوبة للنخبة الحاكمة في عصر مبارك، الذي تم فتحه بعد ثورة يناير 2011، إلى جانب العديد من التسريبات التي تمت من خلال مؤسسات في الخارج توسطت في هذا النوع من التعاملات، مثل تسريبات «وثائق بنما».

ما هو الملاذ الضريبي؟

الملاذ الضريبي هو ولاية قضائية قد تتحقق في دولة أو دويلة صغيرة أو منطقة داخل دولة لديها معدلات ضريبية منخفضة أو منعدمة، حيث يتم تحويل الأموال ورأس المال والأرباح إليها، لمساعدة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على تجنب دفع الضرائب المستحقة على الأرباح و/أو الدخل و/أو الثروة في البلاد التي تمت فيها عملية الإنتاج. ومن الممكن تنفيذ هذه العملية بصورة قانونية من خلال ما يعرف بالتجنب الضريبي، أو بشكل غير قانوني (التهرب الضريبي). وعادةً ما توفر هذه الولايات الوقاية السرية القصوى للمعاملات المالية والاستثمارية، لأن مستويات شفافية مرتفعة من شأنها الحد من حركة الأموال إلى هذه الولاية القضائية الضريبية، ومن ثم ينتهي دورها كملاذ ضريبي.

المصدر: تقرير "من وراء حجاب استثمارات البنك الدولي بين السرية المالية ووعود التنمية: حالة مؤسسة التمويل الدولية في مصر، ٢٠١٨" - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

14 Henry, J. S. (2012, July). The price of offshore revisited. Retrieved June 20, 2018, fromhttps://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Price_of_Offshore_Revisited_120722.pdf

دراسة حالة: البنك الوطني المصري.. التراكم عن طريق التلاعب بالأسهم

يعدد هارفي طرقًا عديدة للتراكم عبر الانتزاع في القطاع المالي، من ضمنها الترويج للأسهم والتلاعب بها. فعبر التلاعب في سعر السهم من قلة متحكمة في السوق، تستطيع تلك القلة أن تنتزع أرباحًا طائلة يكون مصدرها في الغالب أموال صغار المستثمرين، الذين يتم تضليلهم بصورة عمدية للتكسب على حساب قلة خبرتهم وضعف مكانتهم في السوق. وتمثل قضية البنك الوطني المصري (المعروفة إعلاميا بـ«التلاعب بالبورصة») خير مثال على هذا النمط.

تأسس البنك الوطني المصري عام 1980، كبنك تجاري يساهم في ملكيته بنوك قطاع عام، وصناديق استثمار تابعة لبنوك قطاع عام، ومؤسسات وأفراد مصريين، وغير مصريين، وبلغ رأسمال البنك عام 2007 نحو 750 مليون جنيه مصري.

ووفقًا لأوراق قضية «التلاعب بالبورصة» بدأت القصة عام 2005، حينما تقدم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB BANK) بعرض لشراء الوطني المصري.

وفي يونيو 2006 دخل عضوان جديدان في مجلس إدارة البنك الوطني، هما أحمد نعيم، ممثلاً عن شركة «نايل انفستمنز» لتداول الأوراق المالية المملوكة لشركة «النعيم» القابضة، وياسر الملواني، ممثلاً لصندوق «حورس2» للاستثمار المباشر المملوك لشركة «إي أف جي هيرميس»، والمسجل في الملاذ الضريبي «جزر كايمان».

وجاء تعيين ياسر الملواني، بعدما اشترى صندوق «حورس» حصة في البنك الوطني من الأسهم المتداولة في البورصة في الفترة من مارس إلى يونيو 2006.

يتلخص التلاعب في هذه القضية، وفقًا لتقارير رسمية، في أنه من المرجح أن يكون الملواني، ونعيم، وهما في قلب إدارة البنك الوطني، مررا معلومة لـ«صندوق حورس» و«شركة نايل انفستمنتس» التابعين لهما، بأن مستثمرين إقليميين يرغبون في شراء حصة في هذا البنك. فقامتا «حورس» و«نايل انفستمنتس» على إثر هذه المعلومة بعمليات شراء مكثفة في أسهم البنك، لتضخيم قيمة البنك في أعين المشترين المحتملين، ومن ثم يستفيد الملواني ونعيم من تعظيم قيمة البنك في صفقة البيع، حيث يستطيعان الخروج من السهم في الوقت المناسب بأفضل ربح ممكن، بعد أن أضفا عليه هذه القيمة الوهمية.

ويشير تقرير لإدارة مكافحة جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام (الموجود ضمن أوراق قضية التلاعب بالبورصة) إلى أن «هيرميس» قد قامت بشراء «ملايين» من أسهم البنك الوطني في تلك الفترة، ووفقًا لذات التقرير، تم استخدام الإمكانيات المالية الضخمة لشركتي «هيرميس» و«النعيم»، للقيام بعمليات تهدف إلى تقوية

المركـز المـالي للسـهم، تمهيـدًا لبيعـه للمسـتثمر الكويتـي بأعـلى سـعر ممكـن. ووفقًـا للتقريـر أيضًـا، نجحـت شركتـا «هيرميـس» و«النعيـم»، عـن طريـق تلـك العمليـات، في رفـع سـعر السـهم مـن 18 جنيهًـا إلى 77 جنيهًـا.

مـن الجديـر بالذكـر أن جـمال مبـارك كان يـرأس مجلـس إدارة شركـة «هيرميـس» للاسـتثمار المبـاشر التـي تديـر صنـدوق «حـورس2»، وكان يملـك نحـو 17.5% مـن أسـهم تلـك الشركـة (ديـاب، 2016)[15].

أول شراء لصنـدوق «حـورس 2» المملـوك لشركـة هيرميـس مـن أسـهم البنـك الوطنـي، كان في 15 مـارس 2006، وقـام الصنـدوق بـشراء منظـم لنحـو 7 مليـون سـهم، حتـى أخـر أبريـل 2006، واسـتمر صنـدوق «حـورس» في الـشراء المكثـف للسـهم بعـد انضـمام يـاسر الملـواني إلى مجلـس إدارة البنـك الوطنـي، حيـث قـام بـشراء نحـو 300 ألـف سـهم خـلال أسـبوعين مـن انضـمام الملـواني إلى مجلـس إدارة هـذا البنـك.

كان متوسـط السـعر الـذي اشـترى بـه صنـدوق «حـورس» 21 جنيهًـا للسـهم، ويرجـح تقريـر لهيئـة الرقابـة الماليـة، موجـود ضمـن أوراق نفـس القضيـة، أن يـاسر الملـواني، بصفتـه عضـوًا بمجلـس إدارة البنـك الوطنـي، مـرر معلومـات عـن رغبـة بعـض البنـوك الاقليميـة في الاسـتحواذ عـلى حصـة حاكمـة في البنـك الوطنـي، إلى إدارة صنـدوق «حـورس». ويقـول التقريـر نصًـا: «الأمـر الـذي قـد يكـون معـه (صنـدوق حـورس) مسـتفيدًا مـن معلومـة داخليـة [...] وهـي معلومـة الإعـلان عـن إبـداء رغبـة العديـد مـن البنـوك الإقليميـة في الاسـتحواذ عـلى حصـة حاكمـة بالبنـك الوطنـي المـصري، ويُرجح اتصـال عملـه (الصنـدوق) بهـذه (المعلومـة) عـن طريـق علاقتـه بالمدعـو/ يـاسر سـليمان هشـام الملـواني، عضـو مجلـس إدارة البنـك، عضـو مجلـس إدارة شركـة هيرميـس القابضـة، المتصـل بالمعلومـة بحكـم عملـه».

ويذكـر أن هايـدي راسـخ، زوجـة عـلاء، نجـل الرئيـس مبـارك، قامـت بـشراء 290 ألـف سـهم في فبرايـر 2007 عـلى مـدار ثلاثـة أيـام متتاليـة، وهـو مـا يرجـح علـم الأطـراف المرتبطـة بــ«إي إف جـي هيرميـس» بمعلومـة البيـع والعـرض المقـدم.

أمـا بالنسـبة لشركـة «النعيـم»، فقـد بـدأت شراء أسـهم البنـك الوطنـي في 30 يوليـه 2006، بعـد انضـمام أحمـد نعيـم بـدر إلى مجلـس الإدارة، واسـتمرت شركـة «نايـل انفسـتمنتس» التابعـة للنعيـم بالـشراء بشـكل مكثـف منـذ ذلـك التاريـخ وحتـى 27

15 أسامة دياب (6102). عندما يستثمر جمال مبارك.. أو كيف تحول كل دولار إلى 21 ألف دولار. مدى مصر. رابط:sptth:// onyc2aby/moc.lruynit

ديسمبر 2006، حيث اشترت ما يزيد عن 7 مليون سهم أيضًا بمتوسط سعر 27 جنيهًا مصريًا، وما ينطبق في هذه الحالة على صندوق «حورس» والملواني، ينطبق أيضًا على أحمد نعيم بدر، من حيث الدراية بمعلومة البيع، وفقًا لتقرير هيئة الرقابة المالية.

قام العديد من الأفراد والكيانات الأخرى، ممن تربطهم علاقة بمجلس إدارة البنك، من بينهم عملاء لـ«إي إف جي هيرميس» و«النعيم»، مثل هشام السويدي، وهايدي راسخ، في نفس الفترة بشراء كميات كبيرة من تلك الأسهم بأسعار تتراوح ما بين 20 و35 جنيهًا، حتى جاءت لحظة البيع الحاسمة في جلسة البورصة بتاريخ 1 نوفمبر 2007. من بين تلك الكيانات، صناديق استثمار مثل «إيجيبت فاند» وهو صندوق استثمار مباشر مسجل في جزر «الكايمان»، وتديره أيضًا «إي إف جي هيرميس»، وساهم فيه العديد من رجال الأعمال والساسة البارزين في مصر، مثل أحمد عز، وأحمد بهجت، وأشرف مروان، ومحمد أبو العينين، ومحمد نصير، ومحمد لطفي منصور، وشركات تنتمي إلى عائلة مبارك، وحسين سالم.

بعد بيع أسهم الحصة الحاكمة للمستثمر الكويتي بمبلغ 77 جنيهًا في نوفمبر 2007، حققت الشركات المذكورة أرباحًا طائلة، فوفقًا لتقرير إدارة مكافحة الاختلاس، تربح صندوق «حورس 2» بمبلغ 420 مليون جنيه، وهو الفرق ما بين السعر الذي اشترت به الشركة السهم وسعر بيعه. أما شركة النعيم فقد ربحت 380 مليون جنيه.

ويتضح من جداول أرباح شركات السمسرة أن عام 2008/2007 كان العام الذي تم فيه تحقيق أعلى أرباح في فترة ما قبل الثورة بنسبة 108% من رأس المال المدفوع، ومن المرجح أن يكون لصفقة بيع البنك الوطني دور في وصول معدلات الربح لهذه المستويات غير المسبوقة.

حقق جمال مبارك نتيجة هذا الاستثمار، واستثمارات أخرى شبيهة، 12 ألف ضعف رأس المال المدفوع، حيث كان رأس المال المدفوع لشركة «إي إف جي هيرميس» للاستثمار المباشر التي تدير صناديق «حورس» 10 آلاف دولار فقط، على الرغم من تحقيقها مئات الملايين من الأرباح (دياب، 2016)[16] ويعود هذا بالأساس إلى أن «حورس» شركة مسجلة في ملاذ ضريبي.

لكن، حتى وإن كانت «حورس» مثالًا متطرفًا، فإنه معبر عن طريقة التراكم عبر الانتزاع (ترويج الأسهم والتلاعب بها) مقارنة بالتراكم الرأسمالي الذي يحدث نتيجة

16 أسامة دياب (6102). عندما يستثمر جمال مبارك.. أو كيف تحول كل دولار إلى 21 ألف دولار. مدى مصر. رابط:sptth://
onyc2aby/moc.lruynit

نشـاط اقتصـادي في قطاعـات مثـل الزراعـة والصناعـة.

هـذه الإيـرادات الضخمـة لا توجـد آليـة لإعـادة تدويـر عوائدهـا الاقتصاديـة بـين القاعدة العريضـة مـن المجتمـع، أو مـا يعـرف بإسـقاط ثمـار النمـو، باسـتثناء ربمـا العوائـد التـي وصلـت إلى قلـة مـن الموظفـين في شركات السـمسرة، وحصـول الدولـة عـلى رسـوم الدمغـة عـلى عمليـات بيـع وشراء الأسـهم، وبعـض الضرائـب القليلـة عـلى أربـاح الـشركات العاملـة في نشـاط السـمسرة، التـي تـم تسـديدها بعـد تجنـب الجـزء الأكـبر مـن خـلال منـاورات التهـرب الضريبـي.

ومـن المعـروف أن القطـاع المـالي يَسْـهُل عليه تجنب الضرائـب، وذلـك لأن الأرباح المحققة عـن طريـق المضاربـة في البورصـة معفـاة مـن الضرائـب.[17] وبالنسـبة لضريبـة الدخـل عـلى أربـاح الـشركات وبنـوك الاسـتثمار، فهـذه الـشركات تحـترف عمليـات التخطيـط الضريبـي التـي تـؤدي إلى خفـض كبـير في فاتورتهـا الضريبيـة، عـن طريـق نقـل الأربـاح لـشركات مؤسسـة في المـلاذات الضريبيـة، وطبيعـة النشـاط المـالي تسـهل جـدًا مـن تلـك العمليـة.

ويقـول تقريـر اللجنـة القضائيـة في قضيـة «التلاعـب في البورصـة» إنـه تـم تحويـل مـا لا يقـل عـن 497 مليـون جنيـه إلى «الجـزر العـذراء» البريطانيـة بـين يوليـه 2003 وديسـمبر 2009، كـما يشـير التقريـر إلى أنـه لا يبـدو أن «هيرميـس» للاسـتثمار الخـاص المبـاشر قـد دفعـت أيـة ضرائـب عـلى هـذه الأربـاح. وفي العـام الـذي تمـت فيـه صفقـة البيـع، أعلنـت «إي إف جـي هيرميـس» في بيانهـا المـالي، أنهـا دفعـت نحـو 13.1% ضرائـب عـلى أرباحهـا، وانخفضـت هـذه النسـبة إلى 10% عـام 2008، وفسر البيـان المالي لــ»إي إف جي هيرميس» هـذا الانخفـاض بـ»بفعـل تزايـد الإيـرادات القادمـة مـن خـارج مـصر، ومـن الكيانـات غـير الخاضعـة للضريبـة» (البيـان المـالي لهيرميـس القابضـة لسـنة 2008).[18] [19]

وبينـما تفـترض نظريـات تسـاقط الثـمار أن الاقتصاديـات الوطنية تشـكل أنظمـة مغلقة (self contained)، حيـث تتـم إعـادة اسـتثمار التراكـم بالـضرورة داخـل نفـس الاقتصـاد الوطنـي، فـإن هـذا الافـتراض يتنـافى -بالـضرورة أيضًـا- مـع التوجـه «النيوليـبرالي» الـذي يطالـب دائمًـا بحريـة حركـة رؤوس الأمـوال والأربـاح. فارتبـاط أربـاح القطـاع المـالي، والتراكـم عـبر الانتـزاع، الجغـرافي أقـل بكثـير مقارنـة بالتراكـم عـبر إعـادة الإنتـاج الموسـع، لأن اسـتثمارات الأخـير ذات نشـاط إنتاجـي، ومشروطـة بتوسـع ذلـك الانتـاج، لـذا مـن المرجـح أن يُعـاد اسـتثمار جـزء مهـم مـن أرباحهـا داخـل النطـاق الجغـرافي لنشـاطها،

17 باءت محاولات فرض ضرائب على أرباح البورصة بالفشل، حيث تم تأجيل العمل بقانون ضرائب أرباح البورصة بعد نحو عام من تمريره في 4102، ففي مايو5102 تم تأجيل العمل بالقانون الجديد لمدة سنتين، وتم تجديد التأجيل لمدة ثلاث سنوات أخرى في مايو 7102.

١٨ EFG Hermes. (2008). EFG Hermes Annual Report 2008. Retrieved June 21, 2018, from http://efghermes.com/en/InvestorRelations/Annual Reports/EFG Hermes Annual Report 2008 NEW.pdf

19 يذكر أن معدل الضريبة في هذه الفترة كان 02%.

وهو نمط التراكم الذي يقف على النقيض من التراكم عبر الانتزاع (كما يسميه ديفيد هارفي) الذي تمارسه القطاعات المالية، أو التراكم البدائي كما يسميه ماركس.

وتثبت التسريبات التي حدثت بعد ثورة 2011، بما لا يدع مجالًا للشك، أن كثيرًا من ثمار نمو الأنشطة المالية في مصر لم تتساقط في الداخل، بل بل نزحت إلى الخارج. فمصر، وفقًا للتسريبات السويسرية التي نُشرت عام 2015، كان لديها 1478 حسابًا بنكيًا في بنك «إتش إس بي سي» في سويسرا، تم فتحهم بين عامي 1970 و2016، بقيمة 856 مليون دولار (الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين، 2015)،[20] ما يدلل على الميل القوي لإعادة تدوير الفوائض المالية خارج مصر.

وكانت سويسرا قد جمدت نحو 700 مليون دولار تابعين لأفراد من عائلة ونظام مبارك، فضلا عن تجميد أربع حسابات بنكية لجمال مبارك في قبرص، مرتبطين بشركة «بليون»[21] وباستثماراتها في القطاع المالي، بسبب شبهة أن تكون تلك الأموال من متحصلات فساد نظام مبارك.

هذا بالإضافة إلى تجميد مبالغ وأصول في دول مثل إسبانيا، وهونج كونج، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا (لونجشو ودياب، 2017)[22] وطبعًا ما خفي كان أعظم! أيضًا أثبتت «وثائق بنما» و»وثائق الجنة» نزوح الأموال بغزارة إلى تلك الملاذات، ما يؤكد على أن الكثير، إن لم يكن أغلب الثروات المتراكمة عبر الانتزاع، لا يعاد استثمارها داخل حدود الدولة الوطنية كما تروج أسطورة تساقط الثمار.

حتى الحديث عن أن شركات السمسرة والكيانات العاملة في النشاط المالي تفيد الاقتصاد، ولو بطريقة واحدة فقط، لأن مالكيها ينفقون أرباحهم محليًا، ما يؤدي إلى خلق طلب محلي يساهم في تنشيط المشروعات، ويوفر فرص العمل، سنجده حديثًا افتراضيًا لا سند له في الواقع. ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك، وهو ما يقيس العلاقة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الاستهلاك، ينخفض بشدة كلما زاد الدخل والثروة. أي، بتعبير آخر، كل دخل جديد مضاف، يذهب جزء صغير منه للاستهلاك، وجزء كبير للادخار. لهذا السبب، فإن السياسة التوزيعية للدخول الإضافية، أو ما يُسمى بسياسات العدالة الاجتماعية، لها عظيم الأثر على الاقتصاد.

20 الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين (5102). بيانات سويس ليكس. الرابط:sptth//:www.jici.gro/snoitagitsevni/ssiws-skael/erolpxe-ssiws-skael-atad/

21 ساهمت شركة «بوليون» القبرصية المملوكة بنسبة 05% لنجلي مبارك بنسبة 53% في GFE semreH etavirP ytiuqE، والتي امتلكت بدورها صندوقين يحملان اسم «حورس» (لاحقًا GFE latipaC srentraP). يستثمر هذان الصندوقان عن بعد في العديد من الشركات المصرية، من بينها أسمنت السويس، والبنك الوطني المصري، ومجموعة طلعت مصطفي القابضة، وشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية.

22 أوليفييه لونجشو وأسامة دياب (7102). جمع سالم: قصة جمع سالم لثروته وعودتها اليه بعد سنوات التجميد. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. الرابط: sptth//:gro.rpie/setis/tluafed/selfi/stroper/fdp/huissnesalem-ra_0.fdp

لأن فرض سياسات عادلة، مثل ضرائب دخل تؤخذ من أرباح أثرياء القطاع المالي وتعطى للطبقة الوسطى أو الفقراء، يمكن أن تساهم في خلق طلب فعال في الاقتصاد يساعده على النمو بشكل أكبر (Caroll, 2017)،[23] إلا أن غياب العدالة عن السياسات الاقتصادية في مصر يحول دون ذلك.

في أعقاب الأزمة المالية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قامت الحكومة الأمريكية بتمرير خطة لتحفيز الاقتصاد، عن طريق منح خصومات ضريبية لما يزيد عن 70 مليون أسرة أمريكية، بقيمة تتعدى الـ100 مليار دولار. وقد ساهمت هذه السياسة في حصول كل أسرة أمريكية في المتوسط على 950 دولارًا، وتم تطبيق هذا الإجراء، أملاً في زيادة فائض الدخل لتلك الأسر مما يزيد إنفاقها/ استهلاكها، ويقلل من حدة الركود المتوقع، وشكلت هذه الحزمة التحفيزية نحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، و3.7% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.

وقسمت دراسة لـ«برودا» و«باركر» الأسر الأمريكية إلى ثلاث فئات دخل من الأقل دخلًا إلى الأعلى. ووجدت الدراسة أن فئة الدخل الأدنى أنفقت نسبًا أكبر من الدخل الإضافي، مقارنة بالفئات الأعلى، وأن الميل الحدي للاستهلاك للفئة الأدنى كان ضعف الفئة المتوسطة والأعلى (Broda & Parker, 2012). هذا يعني ببساطة، أن الدخل الجديد في الاقتصاد سيكون دائما له أثر أكبر على الطلب العام، لو تم توزيعه على الفئات الأقل دخلًا.

وبما أن مستثمري القطاع المالي في مصر (وفي العالم) بطبيعة الحال يُعَدون من الفئات الأعلى دخلاً، لذا فإن ما يحصلون عليه من دخول فلكية لها أثر أقل بكثير على الطلب العام، على عكس لو كانت تلك الدخول قد ذهبت ليد الفئات الأقل دخلاً.

23 Carroll, C. (2017, June 3). The Distribution of Wealth and the Marginal Propensity to Consume. Retrieved June 21, 2018, from http://www.econ2.jhu.edu/people/ccarroll/papers/cstwMPC.pdf

خاتمة:

حاول هذا الفصل تحليل أساليب وطرق التراكم في القطاع المالي، الذي شهد قفزة كبيرة في حجم الأعمال خلال العقد الأول من الألفية الجديدة برعاية مجموعات سياسية نافذة، على رأسها نجلي الرئيس الأسبق حسني مبارك. وكيف أن هذا النمط من التراكم -بسبب طبيعته- قد ساهم في زيادة الفجوات الطبقية، التي أدت إلى زيادة معدلات النمو بدرجة كبيرة، وزيادة معدلات الفقر بدرجة كبيرة أيضًا في نفس الوقت.

وقد أوضحنا أن «التراكم عبر الانتزاع» هو نمط التراكم المُمَيِز في الحقبة «النيوليبرالية»، ويقف على النقيض من التراكم الرأسمالي الذي يعتمد على «إعادة الإنتاج الموسع»، وأن ثماره –التراكم عبر الانتزاع- لا تسقط على الفئات الدنيا في الدخل والثروة، وهو ما يرجع لأسباب مرتبطة عضويًا بهذا النمط من التراكم.

من أبرز تلك الأسباب: أولاً، أن التراكم عبر الانتزاع لا يعتمد على عمالة كثيفة، وبالتالي لا تذهب ثماره إلى قاعدة واسعة من العمال، لكن تنحصر في نخبة محدودة؛ وثانيًا، أن هذا النمط من التراكم، على الأقل في صورته المرتبطة بالقطاع المالي، يستطيع الالتفاف حول القوانين الضريبية وتجنبها بقدر من السهولة؛ وثالثًا، أن إيرادات هذا النمط من التراكم يتم عادة نزحها إلى الخارج لضعف ارتباطها الجغرافي، مقارنة بالنشاط الإنتاجي، ولا تتم إعادة استثمارها في السوق المحلي؛ وأخيرًا، أن الفئات الاجتماعية التي تتحصل على تلك الدخول والثروات الجديدة، ليس لديها القدرة على تحفيز الطلب المحلي، وتنشيط السوق بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك الخاص بها.